الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة 8 ماي 1945 - قالمـة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

République Algérienne Démocratique et populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 8 Mai 1945 - Guelma
Faculté de Droit et Sciences Politiques



مجموع أعمال الملتقى الدولي:

الجزائر وافريقيا

من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات استراتيجية

يومي : 30- 31 أكتوبر 2017

الهيئات المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى:

الأستاذ الدكتور : صالح العقون

رئيس جامعة قالمة

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

الدكتورة: وداد غزلاني

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

أ. د. حسين بوقارة	جامعة الجزائر 3
د. عبد النور بن عنتر	جامعة باريس 8- فرنسا
د.ديدي لو سوو	جامعة باريس 8- فرنسا
د. جميل صياح	جامعة غرونوبل - فرنسا
د. رجب أولوصوي	جامعة مرمرة – تركيا
أ.د. حسين قادري	جامعة باتنة 01
أ. د. مصطفى صايج	مدير م. و.ع. ع. س
د. السعيد ملاح	جامعة مسيلة
د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. جمال منصر	جامعة قالمة
د. إسماعيل بوقنور	جامعة قالمة
د. رابح زيغوني	جامعة قالمة
د. آسية بلخير	جامعة قالمة
د. سليم حميداني	جامعة قالمة
د. محمد سمير عياد	جامعة تلمسان
د. رشيدعثامنة	جامعة جيجل

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى:

د. جمال منصر

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د. كريبس نبيل	أ. دندان عبد الغاني.
د. فنيدس أحمد	أ. بوستي توفيق
أ.لبال نصر الدين.	أ. لفحل ليندة
أ. قسوم سليم	أ. بن سعدون اليامين
أ. فتيسي فوزية	أ. رياض مزيان.
أ. شرايطية سميرة.	

من أوراق الملتقى:

" تمثل الجزائر وفقا لمبدأ "التوازن الطبيعي" و بحكم موقعها الجيوسياسي دولة ارتكاز أساسية ، إذ تتوسط كيانين ضخمين في نقطة تقاطع استراتيجية : الأول شمالي تمثله أوربا ، بينما الثاني هو العمق الإفريقي ، رشحها ذلك لأن تكون دولة محورية لصناعة الأمن و التنمية في الفضاءات القريبة و القارة بأسرها...." د. علاق جميلة

" ...إفريقيا سجلت الجزائر نشاطا دبلوماسيا لافتا، إذ كانت الدائرة الإفريقية تشكل انشغالا رئيسا للسياسة الخارجية الجزائرية، لأجل المرافعة عن القضايا الإفريقية خاصة الاقتصادية منها، هذا الحراك المكثف رشح الجزائر وأكسبها المكانة المتقدمة في حمل معاناة شعوب العالم الثالث، ومن ثمة كانت تختار وتنتخب في الكثير من الهيئات الإقليمية والدولية نظير وزنها ودورها وفعالية دبلوماسيتها."

أ. اليامين بن سعدون





جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ينظم ملتقى دوليا بعنوان :

الجزائر وإفريقيا:

من دعم الحركات التحررية

إلى بناء شراكات استراتيجية

مجمع هليوبوليس

يومي : 30-31 أكتوبر 2017

إشكالية الملتقى:

اكتسبت الجزائر بفضل ثورتها التحريرية مكانة مميزة في القارة الافريقية، مكانة لخصها الزعيم الثوري الإفريقي اميلكار كابرال بقوله: " إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار". ولم تكن مساندة الجزائر للحركات التحررية في إفريقيا إلا امتدادا لمبادئ ثورتها التي انطلقت من الايمان بحق الشعوب في تقرير المصير، فصارت بذلك إفريقيا ساحة لنشاط مكثف للدبلوماسية الجزائرية، سعيا لتحرير شعوب القارة سياسيا واقتصاديا.

كما تعززت مكانة الجزائر في القارة الافريقية بفضل النتائج الايجابية التي حققتها في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها، والعائد لمصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الديبلوماسي. وجهود الجزائر في اتفاق السلام بين الماليين ومرافقتها " لبناء السلم " في هذا البلد الافريقي خير دليل على ذلك. خيارات ترافقت مع اهتمام الجزائر الدائم ببناء شراكة أمنية مع دول القارة وبالخصوص دول الجوار، شراكة قوامها تعزيز الجهود المشتركة، لمعالجة المسائل الأمنية العابرة للحدود، ضمن أطر مؤسساتية إفريقية، كمجلس السلام والأمن الافريقي التابع لمنظمة الاتحاد الافريقي، ومبادرة دول الساحل والميدان والافريبول الذي تحتضن الجزائر مقره الدائم.

و إلى جانب رصيد الإنجازات التاريخية، والدبلوماسية، أهل الموقع الجيو-استراتيجي الجزائر لآداء دور "محوري" في قيادة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (النيباد) منذ انطلاقها عام 2001 بلوزاكا، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي في افريقيا، لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس-النيجر) و مشروع انبوب الغاز من نيجيريا الى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر.

ومع تراجع عائدات الجزائر من النفط وتبنيها لنموذج اقتصادي جديد، ينبني على زيادة المداخيل خارج دائرة المحروقات، يتكرس توجه الجزائر من جديد نحو افريقيا من خلال زيادة نسبة الارتباط التجاري والاقتصادي للجزائر بدول القارة. وتفعيل كل أطر الشراكة الممكنة التي تجمع الجزائر وإفريقيا.

محاور الملتقى:

- مداخل نظرية ومفهومية لموضوع الملتقى.
- الدور التاريخي للجزائر في افريقيا: نضال الاستقلال السياسي والاقتصادي.
- الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كمجال للشراكة الأفرو – جزائرية.
- المقاربة الجزائرية لإدارة النزاعات الافريقية: الدبلوماسية والوساطة.
- الاستثمارات والشراكة الاقتصادية: الرهان الجديد للجزائر افريقيا.
- الدبلوماسية الثقافية كآلية معززة لمكانة الجزائر إفريقيا.
- تنافس القوى الدولية والاقليمية في إفريقيا وانعكاساته على الشراكة الأفرو-جزائرية.

أهداف الملتقى:

- الوقوف على الدور التاريخي للجزائر في استقلال كثير من دول القارة الافريقية.
- التعريف بالجهود الدبلوماسية والأمنية للجزائر في إفريقيا وإمكانات تعزيزها.
- معرفة فرص الشراكة الاقتصادية والأمنية الممكنة للجزائر مع باقي الدول الإفريقية.
- البحث في إمكانيات تعزيز التكامل الافريقي وموقع الجزائر ضمنه.

من أوراق الملتقى:

"... يبدو أن الجزائر تسعى لتبني استراتيجية للحد من التداعيات الأمنية ومساعدة دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد. و تتمثل هذه الإستراتيجية، فيما تتمثل، في بناء شراكات أمنية، من خلال مسارات ثنائية ومتعددة الأطراف. ....."

د. عبد النــور بن عنـتر

"... أن إفريقيا قد أصبحت محل جذب واهتمام اقتصادي كبير بالنسبة للعديد من الدول، بل وأصبحت ساحة تنافس بين كبريات الإقتصاديات العالمية، لذا كان لزاما على الجزائر تدارك تأخرها والمضي في سبيل تعزيز وتقوية علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع دول إفريقيا."

د . عديلة محمد الطاهر

البعد الإفريقي للأمن الجزائري: معوقات الشراكة الأمنية

عبد النور بن عنتر

أستاذ محاضر، جامعة باريس 8

ملخص. يشهد البعد الإفريقي لأمن الجزائر القومي حالة من عدم الاستقرار المرتفعة الحدة بسبب "إنهيار" الدولة في المنطقة أو على الأقل تأرجحها بين نماذج مختلفة لظاهرة ترهل وعطل الدولة من جهة، وبسبب تنامي مختلف التهديدات اللادولتية (إرهاب، جريمة منظمة...) من جهة أخرى. تعيد هذه الاضطرابات المتصاعدة أمن الجزائر إلى دائرته الأولى، أي البعد الإفريقي، الذي شهد تراجعاً في مدركاتها للتهديد وفي سلم أولوياتها الأمنية. هكذا يعيد انفجار الأزمات وانتشارها في المنطقة المغاربية-الساحلية ترتيب أولوياتها، لكن دون مراجعة لعقيدتها الأمنية (الدولتية المركز). وتسعى الجزائر، التي أُجبرت على إعادة الاعتبار لعمقها الإستراتيجي، بفعل الاضطرابات في الجوار، لتبني إستراتيجية للحد من التداعيات الأمنية ومساعدة دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد. وتتثمل هذه الإستراتيجية، فيما تتمثل، في بناء شراكات أمنية، إلا أن هناك معوقات تحول دون تجسيدها، بل وتقود في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية.

Résumé. La dimension africaine de la sécurité algérienne connaît une instabilité de haute intensité en raison de l'*effondrement* de le l'État dans la région ou du moins son oscillation entre différents types du phénomène de la fragilité et de la panne d'État d'une part, et la montée des menaces non-étatiques (terrorisme, crime organisé …) de l'autre. Ces troubles accrus renvoient la sécurité de l'Algérie à son premier cercle, à savoir la dimension africaine qui a connu un recul dans ses perceptions de la menace et dans ses priorités de sécurité. Ainsi, l'éclatement de crises et leur prolifération dans la région maghrébo-sahélienne entraînent une redéfinition de ses priorités sans conduire pour autant à une révision de sa doctrine de sécurité (stato-centrée). Contrainte de reconsidérer sa profondeur stratégique, sous l'effet des instabilités dans le voisinage, l'Algérie cherche à adopter une stratégie pour limiter leurs conséquences sécuritaires et aider les pays voisins à surmonter leurs épreuves multidimensionnelles. Cette stratégie consiste, entre autres, en la construction de partenariats de sécurité, mais des obstacles entravent sa concrétisation et induisent parfois des effets contraires aux objectifs escomptés.

مقدمة

يشهد البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري[1] حالة من عدم الاستقرار المرتفعة الحدة بسبب تعدد الأزمات وتشابكها والتي حولت المنطقة المغاربية-الساحلية إلى بؤرة توتر حادة وإلى ساحة تنافس الفواعل الإقليمية والدولية التي تستغل الإنقسام والتنافس داخل الإقليم وعجز دوله الأكثر ثقلاً على التأثير على مجريات الأحداث. وتعود الإضطربات الأمنية في المنطقة إلى تأرجح بعض دولها بين نماذج فرعية من عطل أو فشل الدولة من جهة وإلى تنامي مختلف التهديدات اللادولتية (إرهاب، جريمة منظمة، هجرة سرية...) المستفيدة تحديداً من ظاهرة عطل الدولة، من جهة ثانية. حيث تحول هذا الإقليم المستقر نسبياً، الذي يشكل البعد الإستراتيجي للأمن القومي الجزائري، إلى بؤرة توتر تزداد تأزماً واتساعاً جراء التنقل السريع للتهديدات الجديدة.

زاد انتشار التهديدات اللادولتية، لاسيما الإرهاب، من تأزم عملية عطل أو فشل الدولة في المنطقة. وبهذا الخصوص يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي"حالة تكون فيها الدولة عاجزة على أداء وظائفها الأساسية، لاسيما

---

[1] أنظر: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 49-60.

ضمان الأمن الداخلي والخارجي"، حتى وإن كانت نظرياً تتمتع باحتكار استعمال العنف المشروع. أما حالة "دولة في أزمة [فتعني] خطر إنهيار الدولة" لوجودها تحت ضغط حاد. أما الدولة المترهلة فهي تلك التي يمكن أن تدخل في أزمة على الأقل في واحد من النظم الفرعية وذلك "بسبب انكشافها أمام الصدمات الداخلية والخارجية". انطلاقاً من السيادة والهوية والأمن كوظائف أساسية للدولة يعرف ويليام زرتمان انهيار الدولة بأنه "قطيعة في الحوكمة الجيدة والقانون والنظام (order)".[2] هناك ثلاث دول على الأقل (ليبيا[3] ومالي والنيجر) في التخوم تواجه مشاكل بنيوية كبيرة تجعلها عاجزة على بسط سلطتها على مجمل ترابها وفرض تمثيليتها. فترهل الدولة الليبية، إن كانت هناك دولة حقاً، لا يشكل فقط خطراً على نفسها بل على جيرانها أيضاً.[4] وهذا ما يزيد المنطقة المغاربية-الساحلية اضطراباً، علماً أن عطل الدولة في المنطقة سابق لاستيطان الجماعات الإرهابية فيها، وإن كانت هذه الأخيرة وغيرها من الفواعل اللادولتية، مادون وما فوق الدولة، تُسهم في استلاب احتكار الاستعمال المشروع للعنف من بعض دول المنطقة العاجزة إلى اليوم على استرداده (حالة ليبيا).

بعد ما عرف تراجعاً في مدركات التهديد وسلم أولويات الجزائر الأمنية، لحساب الاهتمام بالمتوسط لاسيما مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي ومطلع العقد الأول من القرن الحالي، عاد البعد الإفريقي (البري)، الذي أسس لعقيدتها الأمنية والسياسية، ليحتل الصدارة في سلم أولوياتها بفعل القلاقل المتصاعدة في الجوار وتداعياتها الأمنية بداية من مطلع العقد المنصرم،[5] لكن دون أن تقود إعادة ترتيب الأولويات إلى مراجعة لعقيدة الجزائر السياسية والأمنية. وبالعودة إلى المربع الأمني الأول، بات البعد الإفريقي الشغل الأمني الشاغل للجزائر التي صارت اليوم الدولة الأكثر إلتزاماً بالأمن الإقليمي والأكثر ذوداً عنه، مخصصة له جزءًا معتبراً من إمكاناتها مالاً وعدة وعتاداً. ففي إطار مسارات تنسيقية وتعاونية ثنائية تساعد جيرانها لاسيما مالي والنيجر وتونس سياسياً ومالياً (تقديم المساعدات والقروض) واستخباراتياً (تبادل المعلومات فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية وإن كان هذا النوع من التعاون غير متقدم لغياب الثقة الكافية) وعسكرياً (تدريب، تسليح...).

نظراً لطبيعة عقيدتها الأمنية والسياسية[6] القائمة على مبادئ "مقدسة" – وإن كان بعضها يشهد بعض التعديل – (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم نشر قواتها خارج حدودها، رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، التمسك بالشرعية الأممية...)، تستبعد الجزائر التدخل في جوارها. لذا فهي تبحث عن بدائل تسمح لها بمواجهة القلاقل والتهديدات المتصاعدة في المنطقة المغاربية-الساحلية دون خرق مبادئها الأساسية. وهي أمام معضلة نتيجة للضغط الهائل القادم من البيئة الإقليمية والدولية ومستلزمات مصلحتها القومية من جهة وضرورات احترام مبادئها من جهة ثانية. من بين هذه البدائل تبني إستراتيجية للحد من التداعيات الأمنية ومساعدة دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد. تتمثل هذه الإستراتيجية، فيما تتمثل، في بناء شراكات أمنية، إلا أن هناك معوقات تحول دون تجسيدها، بل وتقود في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية.

---

[2] François Gaulme, «' États faillis ', ' États fragiles ' : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », *Politique étrangère,* n°1, printemps 2011, p. 22-23.

[3] عن الحالة المالية مثلاً، انظر:

Salim Chena et Antonin Tesseron, « Ruptures d'équilibre au Mali : entre instabilité et recompositions », *Afrique contemporaine,* n°245, 2013/1, p. 71-84.

[4] Moncef Ouannès, « Les milices en Libye : obstacles majeur à la reconstruction de l'État », juillet 2015, p. 292 – romatrepress.uniroma3.it/ojs/index.php/MOrient/article/download/31/30 (consulté le 20/10/2017).

[5] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[6] عن العقيدة الأمنية للجزائر أنظر المصدر نفسه، ص 41-53. وعن مقاربة حديثة لسياسة الجزائر الأمنية وتحولات عقيدتها، راجع تحليلنا:

Abdennour Benantar, « The State and the Dilemma of Security Policy », *in* Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds)., *Algeria Modern: From Opacity to Complexity* (London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016), p. 93-110.

ينطلق هذا المقال من فرضيتين معضلات السياسة الجزائرية وخيارتها لا تُسهّل عملية إطلاق مشاريع شراكة؛ المشكلة في انكشاف الدول المغاربية والإفريقية وانقساماتها وليس في قوة الفواعل الخارجية. ويسعى للإجابة على سؤال مركزي: ما هي أهم المعوقات، بتفاعلاتها الإقليمية والدولية، التي تحول دون تجسيد شركات أمنية جزائرية-أفريقية؟ لفحص الفرضيتين وللإجابة على السؤال المطروح سيحلل معوقات الشراكات الأمنية التي تبنيها الجزائر أو تسعى لبنائها وتوضح التناقضات التي تعتري سياسات الجزائر والفواعل الإقليمية والدولية والتفضيلات الإستراتيجية التي تحول دون التوافق الضروري. تتنوع معوقات الشراكات الأمنية، فمنها ما يخص الجزائر ومبادئها وخيارتها وسلوكها، ومنها ما يتعلق بالتفضيلات الإستراتيجية لشركائها الإفريقيين، ومنها ما له علاقة بدور الوسيط الخارجي (الأوروبي تحديداً) وبالتنافس الإقليمي وتعدد المبادرات في الإقليم الواحد، ومنها ما هو مرتبط بالفواعل الخارجية. لكن قبل ذلك يتعين التوقف أولاً عند مفهوم الشراكة (الإستراتيجية) وثانياً عند البعد الإفريقي للأمن الجزائري لتبيان تأرجحه بين الإهتمام/التوظيف والتهميش وتحوله إلى مصدر تهديد لأمن البلاد، وتوضيح كيفية تعامل الجزائر معه.

تناقضات ومعضلات جزائرية: توتر (ناشئ) بين المبادئ والمصالح الأمنية

هناك عدة تناقضات ومعضلات تعتري السياسة الجزائرية، بسبب التوتر الناشئ بين المبادئ والمصالح والدور المعوق الذي يلعبه فيما يتعلق بالشراكات الأمنية التي أقامتها و/أو تسعى لبنائها. فالجزائر تتمسك ببعض المبادئ مثل عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وعدم نشر قواتها خارج حدودها من جهة، وتعمل على الإنخراط في الأمن الإقليمي وصيانته من جهة أخرى. بيد أن التكفل بالأمن الإقليمي يقتضي في بعض الحالات المتأزمة للغاية، تدخلاً أجنبياً في ظل غياب تدخل إقليمي. وبلغ التناقض أوجه مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تقول به الجزائر في وقت انهارت فيه الدولة (حالة ليبيا) أو على قاب قوسين من الانهيار (حالة مالي قبل التدخل العسكري الفرنسي). وهو تناقض لا يمكن الثبات عليه لانعكاساته الجسيمة على الأمن القومي الجزائري. فالأمر يتعلق بمواجهة تهديدات غير دولاتية قادمة من بلدان ترهلت بل وانهارت فيها الدولة. يكمن التناقض الآخر في موقف الجزائر في رفضها تدخل قواتها خارج حدودها ورفض تدخل القوى الآخرى وهو موقف ينطوي على مخاطر جمة على أمنها وأمن جيرانها، والعمل به يستنزف قواتها المسلحة والأمنية التي تجد نفسها في موقف دفاعي أمام تدفق مستمر للتهديدات اللادولتية القادمة من دول الجوار. لكن رغم تأكيدها على مبادئها الثابتة، فإن الجزائر تُعدِّل من بعضها حسب السياق، كما حدث خلال الأزمة المالية رغم أن خطابها استمر بالقول برفض التدخل.[7]

خلق هذا التوتر بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية) تناقضاً في سلوك الجزائر قارياً كما يتضح أيضاً من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة. فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي. ولما اتفق بعضها على ذلك أعلنت الجزائر، نهاية ديسمبر 2013، أنها لن تشارك بقواتها في القوة الإفريقية (*African Stand by Force*) التي كان من المزمع إنشاؤها في 2015، لكنها ستقدم لها الدعم اللوجيستي، مؤكدة بهذه المناسبة على ضرورة تكفل مجلس الأمن الأممي بمسؤولية حفظ السلام والأمن في العالم، بما في ذلك إفريقيا. يعبر هذا الموقف على المعضلة التي تواجهها الجزائر. فهي تنادي بالانعتاق الإستراتيجي للدول الإفريقية حتى تتحكم في مصيرها وذلك وفق شعار غير معلن "إفريقيا للأفارقة" (على نمط شعار "المتوسط للمتوسطيين" الذي رفعته الجزائر في سبعينيات القرن الماضي)، وبالتالي مناوئة أي تدخل أجنبي في الشؤون الإفريقية. لكن لما قررت الدول الإفريقية التكفل بأمنها الإقليمي بإنشاء هذه القوة، تُفضل عدم المساهمة

[7] Benantar, *The State and the Dilemma of Security Policy, op.cit.*, p. 103

فيها مكتفية بالدعم اللوجستي. بهذا الموقف تضع مهمة صيانة الأمن الإقليمي في يد القوى الأخرى لاسيما الخارجية، بل وتُشرعن، بشكل أو بآخر، تدخلها بالنظر لتداخل المصالح الإقليمية والدولية.[8] فرفضها التدخل للحد من التدهور الأمني في تخومها يفسح المجال للآخرين للقيام بذلك. من جهة آخرى، رفضها التحرك خارج حدودها لمحاربة الجماعات الإرهابية، في الوقت الذي تُهاجم أراضيها (الهجوم على المركب الغازي بيتغنتورين، تفجير مقري الدرك في ورقلة وتامنراست)، يجعل ترابها منكشفاً أمام الهجمات الإرهابية ويختزل إستراتيجيتها لمحاربة الإرهاب في البعد الدفاعي فحسب.

مقاربة أمنية جزائرية لا يتقاسمها الشركاء: مبادرة دول الميدان نموذجاً

أُطلقت مبادرة دول الميدان في 2010، على أساس اقتراح جزائري، وتضم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وتهدف إلى تنسيق الجهود بين هذه الدول في مجال الأمن لاسيما فيما يتعلق بمحارة الإرهاب والجريمة المنظمة. وهي أول مبادرة إقليمية تزود ببعد عملياتي من خلال لجنة هيئة أركان دول الميدان ومقرها تامنراست ووحدة الدمج والربط (آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية) ومقرها الجزائر العاصمة. وتضم هذه الوحدة فضلاً عن الدول المؤسِّسة كل من بوركينافسو، ليبيا، تشاد ونيجيريا. قبل البحث في أسباب فشل هذه المبادرة يتعين التوقف عند التصور الجزائري لهذه المبادرة.

صرح عبد القادر مساهل، لما كان وزيراً منتدباً مكلفاً بالشؤون المغاربية والإفريقية، في جانفي 2012، بأن المبادرات غير الإقليمية فيما يخص أمن المنطقة يجب أن تأتي كـ "مكمِّلة لمبادرتنا [دول الميدان] وليس لإحلال محلها، ولا يوجد بديل (...) لعملنا. إن تعدد المبادرات والأفكار مهما كانت محمودة في نواياها، فإنما هي تخلق إزدواجيات غير مجدية وتقود إلى نتائج عكسية". مؤكداً على أن الدول الأربعة ملتزمة بتولي مسؤولياتها الإقليمية ومذكراً بالركائز الثلاثة التي تقوم عليها إستراتيجية دول الميدان: محاربة الإرهاب؛ مكافحة الجريمة المنظمة؛ التنمية الاقتصادية. وتحكم هذه الإستراتيجية جملة من المبادئ وهي: تكفل دول المنطقة بالأمن والاستقرار الإقليمين؛ عدم الفصل بين المسائل الأمنية والإقتصادية؛ الاعتراف بدور الشراكة للدول الأخرى، وهي شراكة يجب أن تكون مكمِّلة لدور دول الميدان. أما فيما يخص دفع الفدية لتحرير الرهائن، فقال أن الجزائر تعتبرها مصدراً لتمويل الإرهاب وتعمل على تجريمها[9] في إطار العمل الدولي لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب. لكن مسعاها لم يؤت أكله، رغم أن قرار مجلس الأمن 1904 الصادر في ديسمبر 2009 اعتبرها من بين وسائل تمويل الإرهاب مطالباًب بعدم دفعها.[10]

نفهم من خلال هذا التصريح أن عقيدة دول الميدان كما تتصورها الجزائر تسند إلى أسسين. أولهما تطوير القدرات الخاصة لهذه الدول. ثانيهما التكفل بمشاكل المنطقة الأمنية دون اللجوء إلى فواعل خارجية. بمعنى أن الأمن الإقليمي من المهمة الحصرية لدول المنطقة، وأن دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يخص مساعدة محددة (تكوين ودعم لوجيستي وتقاسم المعلومات الاستخباراتية). بيد أن هذه الإستراتيجية، القائمة على استرداد دول المنطقة لمسائل الأمن الإقليمي والدور المحدود للقوى الخارجية تواجه واقعين في غاية من التعقيد: غياب التوافق الإستراتيجي بين دول الميدان حول دور وتدخل الفواعل الخارجية، التي يرتبط بعضها، مثل فرنسا، بعلاقات وطيدة مع دول ساحلية من جهة؛ وكون مشاكل المنطقة الساحلية تتجاوز دول المنطقة لتمس المصالح الخارجية. وانتهى

[8] *Ibid.*, p. 104.
[9] *El Moudjahid*, 25/01/2012.
[10] يمكن الإطلاع على نص هذا القرار (النسخة العربية) على الرابط التالي:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/656/60/PDF/N0965660.pdf?OpenElement (acceded 27/10/2017).

الأمر بالجزائر بالإقرار بحق شركائها في طلب المساعدة الخارجية، وإن كانت تواصل المناداة بتسيير محلي وحصري للشؤون الإقليمية.[11]

الواقع أن مبادرة الميدان فشلت في تحقيق أهدافها وتحديداً في احتواء الإرهاب وتجنب استيطان جماعات إرهابية عابرة للأوطان في المنطقة، لاسيما في شمال مالي الذي حولته إلى إمارة إرهابية. وهو فشل كان متوقعاً وذلك لعدة أسباب. أولاً، كل الدول الأعضاء في المبادرة، باستثناء الجزائر، ضعيفة ولا يمكنها أن تمد الواحدة منها يد المساعدة للأخرى. ثانياً هذه الدول، باستثناء الجزائر، تفتقر إلى الوسائل البشرية والمادية وأراضيها جد شاسعة. ومن ثم فإن بعض الإجراءات المشتركة لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع لغياب الإمكانات اللازمة، فضلاً عن الإرادة السياسية. فمثلاً اتفقت هيئة أركان دول الميدان المشتركة في 2012 على الترخيص للمتابعة والمطاردة على طرفي الحدود، بين الدول الشريكة، وكان بإمكان هذه الآلية ان تسهم في تحييد الجماعات الإرهابية. لكن ليس لأية دولة شريكة، ما عدا الجزائر، الإمكانات الضرورية لمطاردة الإرهابيين وراء حدودها. أما الجزائر، المتمكنة مقارنة بجيرانها، فهي لا تبدو مستعدة لمطاردة الإرهابيين خارج حدودها. ثالثاً تُقيم بعض دول الميدان علاقات تحالف إستراتيجية مع قوى خارجية لها الغلبة على علاقتها الإقليمية، بينما يتطلب النجاح في مثل هذا العمل الإقليمي توافقاً إستراتيجياً بين الأطراف المنخرطة فيه. رابعاً غياب أو على الأقل نقص الثقة بين دول الميدان يُصعب من التعاون الأمني بينها، لاسيما تبادل المعلومات الاستخباراتية. خامساً، مبادرة الميدان قُصد منها، من منظور جزائري، تجنب أي تدخل أجنبي في الشؤون الإقليمية بتكفل دول الساحل بالأمن الإقليمي، بيد أن كل الدول الشريكة لا تتقاسم هذا الموقف. ومن ثم فإن هذه المبادرة استندت منذ البداية إلى تصور لم تكن البلدان الشريكة تتقاسمه.[12] وبسبب تباين المواقف بل وتصادمها وغياب الثقة لم تقم مبادرة الميدان بأي عمل عسكري رغم التدهور الأمني المستمر في المنطقة وتحول شمال مالي إلى إمارة إرهابية.

معضلة الشراكة الأمنية في زمن ترهل وعطل الدولة: أمن الحدود نموذجاً

يكون تأمين الحدود في الأوضاع العادية معادلة بسيطة لأنه يقتضي وجود طرفين مقتدرين يتفقان على تأمين حدودهما المشتركة المعترف بها، أي وجود دولتين تسعى كل واحدة منهما إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة. لكن في حالة الإضطرابات في أحد قطبي المعادلة، فإن مسألة تأمينها تصبح معضلة حقيقية كما هو الحال الآن بسبب انهيار الدولة في ليبيا وجزئياً في مالي. لذا فالحدود الجزائرية معهما منكشفة تماماً أمام تنامي التهديدات اللادولتية. فالسياق إذن مختلف تماماً. عادة تكون العلاقات بين الدول هي السبب في المشاكل على الحدود سواء تعلق الأمر بخلافات حول ترسيمها أو بتردي الأوضاع الأمنية جراء الصراعات المحلية، لكن اليوم التهديدات غير الدولتية هي مصدر الاضطرابات على الحدود نتيجة لضعف الدولة أو لغيابها.

هكذا أصبحت حدود الجزائر الطويلة عرضة للتهديدات اللادولتية لاسيما نشاط الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة (تهريب الأسلحة والبضائع والمخدرات وتهريب الأشخاص – شبكات الهجرة السرية). وتعتبر حدودها مع ليبيا ومالي وجزئياً مع تونس الأكثر اضطراباً وخطورة اليوم بسبب فشل الدولة وعجزها على فرض سلطتها على كل أجزاء ترابها وعلى حدودها خاصة فيما يخص الحالتين الليبية والمالية. ما اضطر الجزائر إلى مضاعفة جهودها لتأمين حدودها وبالتالي حدود جيرانها عاملة على مراقبة التدفقات على طرفي الحدود. يعود بنا هذا المأزق الأمني على الحدود إلى نقطة التحليل الأولى أي غياب الدولة أو فشلها كسبب لتنامي التهديدات اللادولتية في المنطقة.

[11] Benantar, *The State and the Dilemma of Security Policy, op.cit.,* p. 110.
[12] *Ibid.,* p. 109-110.

أما الحدود مع مالي فتعرف تقريباً الإشكالية نفسها ولكن الوضع مختلف بعض الشيء. فالدولة المالية عاجزة هي الأخرى، فكان أن أصبح شمال البلاد ملاذاً ومعقلاً للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، لكن على عكس المشهد الليبي، فإن الأطراف الفاعلة في شمال مالي، والمتمثلة في الحركات الأزوادية ليست مصدر تهديد لأمن الجزائر القومي. نقطة الاختلاف الأخرى مع ليبيا تتمثل في التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي ضغط بشكل كبير على الجماعات الإرهابية الناشطة في شمال البلاد، حتى وإن لم يدمرها فإنه حدَّ من قدرتها على إلحاق الضرر بدول المنطقة ولو لحين. كما لا تفتقر الجزائر في الحالة المالية إلى شريك لأن الدولة المالية رغم عجزها تبقى شريكاً على طول الحدود. وربما هنا نقطة الاختلاف الأساسية مع ليبيا، ذلك أن الهدف المشترك لكل من الجزائر وفرنسا ومالي هو تجنب سقوط أجزاء من الحدود على الطرف المالي تحت سيطرة جماعات إرهابية و/أو إجرامية. لكن يبقى تأمين الحدود الجزائرية مع مالي مرهوناً بالتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الأزواد حتى لا تكون مطية لحركات إرهابية، كما حدث في 2012.

أما الحدود مع تونس فيختلف وضعها هي الأخرى لأن الدولة التونسية لا تعرف مشاكل سياسية كبرى تهدد بفشلها وإنما تمر بمرحلة انكشاف أمني بسبب مخاض المرحلة الانتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة مقارنة بالحدود مع ليبيا ومالي. وتكمن مشكلة الحدود مع تونس أساساً في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين. يفسر هذا الوضع المختلف الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس حيث تجد الثانية في الأولى شريكاً حقيقياً يدعمها بشكل واضح أمنياً واقتصادياً (دعم مالي) ما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين.

رغم اختلاف الوضع من حدود لأخرى، فإنها تشترك كلها في ميزة أساسية وهي قلة إن لم نقل غياب الإمكانات المالية والبشرية لدى كل من ليبيا ومالي وتونس، بينما هي متوفرة بل ومتوافرة لدى الجزائر، ما يجعل هذه الأخيرة تتحمل لوحدها جزءًا ضخماً من المجهود الأمني لتأمين الحدود مع جيرانها. بالطبع الكلفة مرتفعة بالنسبة للجزائر لكن هذا من مسؤوليتها الإقليمية ليس فقط لخدمة أمنها القومي وإنما لمساعدة جيرانها لتجاوز هذه المحن، خاصة أنه يستحيل الفصل في عالم اليوم بين الأمون القومية لدول مجاورة. بيد أنه مع شح مواردها المالية، بسبب التراجع الكبير لعائداتها النفطية، فإن مجهودها الأمني على المحك وإن كانت الأزمة الاقتصادية لم تؤثر بعد على ميزانيها العسكرية المرتفعة (10،654 مليار دولار في 2016 حسب أرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام).

التفضيلات الإستراتيجية: الغلبة للعلاقات التحالفية الخارجية

تربط معظم دول القارة، وبالخصوص في تخوم الجزائر، علاقات تحالفية مع قوى خارجة تكون لها دائماً الأولوية على العلاقات الإقليمية. ما يعني أن هذه الأخيرة تحتل مرتبة ثانوية، إن لم نقل مهملة، في سلم أولويات التفضيلات الإستراتيجية لدول المنطقة. ومع مرور الزمن أصبحت هذه التفضيلات الإستراتيجية الخارجية البعد – على حساب البعد الإقليمي/القاري – مثار خلاف بين الفواعل الإقليمية ومصدر ريبة يعرقلان أي عمل إقليمي تُقبِل عليه. فهذه الارتباطات الإستراتيجية الخارجية هي من أسباب انعدام الثقة بين دول الميدان حائلة دون تبادل حقيقي مثلاً في مجال الاستخبارات الأمنية. فالجزائر تبدي حذراً في تقاسم ما بحوزتها من معلومات استخباراتية مع دول الجوار خوفاً من وصولها إلى أطراف ثالثة، سواء إقليمية أو دولية. ومن ثم يشكل الدور الخارجي أحد معوقات الشراكات الأمنية. وإذا كان الدور الخارجي (الأمريكي والأوروبي والفرنسي تحديداً) لا يضر بالضرورة بمصالح الدول الإفريقية، فإنه لا يوجد أيضاً بالضرورة تناقض بين مصالح القوى الخارجية ومصالح الفواعل الإقليمية، لكن من الواضح أنه بالنظر لنمط العلاقات السائدة إقليمياً (ريبة متبادلة، تحالفات إستراتيجية، خلاف حول دور الفواعل الخارجية...)، فإن الشراكات الإقليمية البينية محكوم عليها بالفشل، أو بالنجاح النسبي في أحسن الأحوال. فبعض

الفواعل الخارجية تُجهض المبادرات الإقليمية بالاعتماد على حلفائها فيها وبعض الفواعل الإقليمية تراهن على دوره الأطراف الخارجية الإجهاضي هذا. فهناك إذن مصلحة متبادلة تقود أيضاً في غالب الأحيان إلى مناولة محلية لحساب أطراف خارجية.

دور الوسيط (الأوروبي) وإشكالية الهجرة

صار الدور الأوروبي الوسيط عاملاً محدداً للعلاقة المغاربية-الإفريقية مع التحول التدريجي للمغرب العربي إلى نوع من "المنطقة العازلة" بين إفريقيا وأوروبا نزولا عند رغبة هذه الأخيرة الساعية لجعله درعاً يقيها من تدفقات المهاجرين الأفارقة. حيث عملت على نقل معايير أمنية فيما يتعلق بمحاربة الهجرة وعلى التأثير على القوانين المغاربية حتى يتم تجريم الهجرة وأمننتها، ودفع دول مغاربية لإقامة مراكز لإيواء المهاجرين الأفارقة للحيلولة دون عبورهم إلى أوروبا، لتكتمل بذلك عملية المناولة الأمنية في مجال محاربة الهجرة، وبهذا تتدخل أوروبا، من خلال ملف الهجرة، في (إعادة) صوغ العلاقة المغاربية-الإفريقية. وهنا مكمن التداعي السلبي الآخر لهذا الملف والمتمثل في الشرخ الذي أحدثه بين الدول المغاربية المستقبِلة للهجرة الوافدة من جهة، والدول الإفريقية المصدِّرة لها من جهة ثانية، لأن الأولى أصبحت عملياً تقوم بمناولة أمنية لصالح أوروبا مستنسخة بذلك ما تطبقه أوروبا على المهاجرين المغاربة. لكن بقدر ما تساعد التهديدات الجديدة أوروبا على جعل المغرب العربي درعاً يقيها مما هو آتي من إفريقيا، بقدر ما تحد من فك الترابط بين الإقليم المغاربي وعمقه الإفريقي وتجعل الأمن في الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي وأوروبا أيضاً... من هذا المنظور، يمكن القول أن مدركات التهديدات الأوروبية لعبت دوراً حاسماً في إعادة اكتشاف الدول المغاربية لبيئتها الجغرافية البرية. ومن ثم فلا نقول شططاً إن اعتبرنا الاهتمام المغاربي المتجدد بإفريقيا سلبي التصور لأن التعاون المنشود قصده درئ الإرهاب ومحاربة الهجرة السرية وسد ثغرات الانكشاف جنوباً. ويبدو أن الدول المغاربية تتعامل مع الجوار الإفريقي كما تتعامل معها الدول الأوروبية، فهي تهتم بـ "إفريقيا" أو على الأقل بجزء منها – الجوار الساحلي المباشر – بسبب الهجرة والإرهاب. ومن ثم فالاهتمام المتجدد مرده الخوف من الآخر الإفريقي – الجار – ولا يُحركه أي تصور إستراتيجي للعلاقة المغاربية-الإفريقية. هكذا نتج عن إعادة ترتيب الأولويات المغاربية عموماً والجزائرية خصوصاً نوعاً من تذويت محلي لمدركات وانشغالات أمنية أوروبية: موضوع الهجرة السرية.[13] تذويت يزيدها بعداً عن جوارها الإفريقي. فالجزائر اعتبرت، على لسان وزير خارجيتها عبد القادر مساهل، ظاهرة الهجرة الإفريقية وشبكات تهريبها "تهديداً للأمن القومي".[14] بهذا التصريح تكتمل الممارسات الخطابية للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بعملية أمننة وتجريم الهجرة التي بدأت منذ أكثر من عقد من الزمن.[15]

يجدر التذكير هنا بأن الدول المغاربية عموماً رفضت استباق معالجة مشكلة الهجرة متذرعة بكونها هماً أوروبياً لا يعنيها، فكان أن تفاجأت باستفحال ظاهرة الهجرة السرية الإفريقية التي جعلت المشهد الهجراتي في المنطقة ثلاثي الأبعاد: هجرة (وافدة) إلى بلاد الهجرة (المغادرة) وبينهما الاستقرار (في حال تعذر عبور المتوسط). هكذا وجدت الدول المغاربية نفسها بين مطرقة المعايير/الإملاءات الأوروبية، في الإطار الأورو-متوسطي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وسندان الهجرة الإفريقية.

---

[13] بن عنتر، "العلاقات المغاربية-الإفريقية: بعض الجوانب الإشكالية"، **نشرية مجموعة الخبراء المغاربيين**، تونس، عدد 4، فبراير 2011، ص 2.

[14] http://www.elkhabar.com/press/article/123831/مساهل-هناك-مافيا-منظمة-للهجرة-تهدد-الأمن-الوطني/ (10/07/2017 تم تصفح الموقع في).

[15] Abdennour Benantar, « UE-Algérie : la puissance normative à l'épreuve des impératifs stratégiques », *in* Abdennour Benantar (dir.), *Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique,* Alger, CREAD, 2010, p. 328-331.

تعدد المبادرات/الشركات: تنافس إقليمي وتحييد متبادل

يبدو تعدد المبادرات الإقليمية للأمن والتعاون من الوهلة الأولى دلالة على وعي دول المنطقة بضرورة التعاون الإقليمي صيانة لأمنها القومي أيضاً، لكنها غالباً ما تعبر عن تنافس، متفاوت الحدة، بينها. فضلا عن ذلك فإن تعدد المبادرات يجعل الدول المعنية تتخلى عن مبادرات سابقة بمجرد ظهور عقبة أو إعلان مبادرة جديدة. لذا فهي لا تنجح لا في مساعيها السابقة ولا اللاحقة. ويحتدم التنافس أحياناً إلى درجة أن كل دولة تريد مبادرتها الإقليمية الخاصة بها، ما يؤدي إلى هدر الإمكانات والجهود وإلى إزدواجية في العمل (عدة آليات إقليمية في المنطقة ذاتها تهتم بالقضايا نفسها دون تنسيق وتعاضد للجهود)، فيما تتفاقم الأزمات العابرة للأوطان والتي لا تجد من يتكفل بها بجدية وبمواظبة. وهذا ما تعيشه منطقة الساحل، التي تعرف انتشاراً للمبادرات.[16]

أول مبادرة هي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تأسست في 1975 ومن بين دولها الأعضاء مالي والنيجر وموريتانيا – حتى 2000 – وسينضم إليها المغرب قريباً. ثانيها اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في 1989 ويضم الدول المغاربية الخمس، لكنه، عكس المجموعة الأولى، لم يتم تفعيله. ثالثها المجموعة الاقتصادية للدول الصحراوية-الساحلية (تضم 28 دولة إفريقية) والتي تأسست بمبادرة ليبية في 1998، وتضم كل الدول المغاربية ما عدا الجزائر. والسبب امتعاض هذه الأخيرة من دور ليبيا القذافي التي عملت على إجهاض مساعيها في تسوية مشكلة الأزواد في مالي والنيجر ومجهودها الإقليمي ونسخها فكرة المبادرة الساحلية عن الجزائر (نظمت هذه الأخيرة لقائين لدول الساحل في منتصف التسعينيات). لكن لم يكن لهذه المجموعة، بزعامة ليبيا، تأثير يذكر على الأوضاع الإقليمية بسبب تقلب مزاج القذافي واختلاف وحتى تناقض المصالح بين معظم أعضائها. ومع تصلب عود الفواعل اللادولتية، ما دون وما فوق الدولة، في المنطقة المغاربية-الساحلية، بداية من مطلع العقد الحالي وخاصة مع الأزمتين الليبية والمالية، ظهرت إلى الوجود عدة أطر للتعاون الإقليمي لكنها تبقى هي الأخرى دون تأثير حقيقي على مجرى الأحداث.[17]

أولها مبادرة دول الميدان التي ظهرت إلى الوجود في 2010، المشار إليها أعلاه. وتضم كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب. فهذا الأخير استبعدته الجزائر بدعوى أنه ليس بلداً ساحلياً. تهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين أعضائها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وهي أول إطار إقليمي للتعاون يستند إلى بعد عملياتي واضح، كما قلنا. ثانيها عملية نواقشط التي أطلقتها لجنة الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن في مارس 2013 والهادفة إلى تعزيز التعاون الأمني بين 11 دولة (الجزائر، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وتشاد)، لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب. ثالثها مجموعة 5-الساحل التي تضم كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد، وتروم إلى الأهداف نفسها، أي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. تنفرد هذه المجموعة عن غيرها من المبادرات بارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية لاسيما فرنسا. حيث تعد دول هذه المجموعة شريكاً قوياً لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل وتتناغم مواقفها ومواقف فرنسا، فمثلاً دعت هذه المجموعة، في منتصف ديسمبر 2014، إلى تدخل دولي في ليبيا، في وقت كانت تعمل فيه فرنسا على تسويق هذه الفكرة حتى لا تتحول ليبيا إلى معقل للإرهابيين على حد قولها. وقد أثار هذا الموقف الساحلي حفيظة الجزائر التي تتحرك من جانبها لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا رافضة أي تدخل أجنبي... ومن ثم فيمكن القول أن هذه المبادرات المتعددة تحمل في جوفها بذور فشلها ولا يمكنها تجاوز تناقضاتها. فموريتانيا مثلاً تقول بالتعاون الإقليمي في إطار مبادرة دول الميدان، وفي الوقت نفسه تقول بالتدخل في ليبيا في إطار مجموعة 5-الساحل.[18]

---

[16] Abdennour Benantar, « Prolifération de processus régionaux dans l'espace sahélo-maghrébin », actes du colloque international *Mali-Libye : initiatives de paix et sorties de crises – quelles perspectives pour la stabilité régionale ?* Alger, IMDEP, 2016, p. 162-163.
[17] *Ibid.,* p. 163.
[18] *Ibid.,* p. 163-166, 169-170.

فضلاً عن هذه المبادرات المحلية، هناك مبادرات خارجية طرحتها بعض القوى مثل الولايات المتحدة التي أطلقت في 2002 مبادرة الساحل، ذات البعد العسكري. وهي أول إطار تعاون إقليمي في مكافحة الإرهاب تخصصه قوة خارجية للمنطقة. تم تغيير اسمها إلى مبادرة محاربة الإرهاب العابرة للصحراء في 2005 ومجدداً في 2006 برفعها إلى مصاف الشراكة: الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب. تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة القوات المسلحة لدول المنطقة، من حيث التدريب والعتاد والدعم المالي. وهي موجهة لكل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. وسعت تدريجياً لتضم كل من الجزائر وبوركينافسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس والكاميرون. أما الاتحاد الأوروبي فأطلق هو الآخر مبادرته: الإستراتيجية من أجل التنمية والأمن في الساحل، وهي موجهة لكن من موريتانيا ومالي وبوركينافسو. وتهدف إلى تدعيم قوات الأمن على الحدود وإنشاء وحدات مختصة في مراقبة الشريط الحدودي وإقامة تعاون وثيق مع دول الجوار (أمنياً، قضائياً...).[19].

كما قلنا توحي كل هذه المبادرات من الوهلة الأولى بتكفل دول المنطقة بمشاكلها الأمنية، لكن الواقع شيء آخر. فهذه المبادرات عاجزة إلى حد الآن على التأثير على مجرى الأحداث لا في ليبيا ولا في مالي ولا في غيرها. بل يبقى مصير المنطقة مرتبطاً في جزئه الأكبر بقرارات قوى خارجية، حتى وإن كانت هذه الأخيرة بحاجة إلى غطاء إقليمي وإلى تعاون دول المنطقة، وهو تعاون غالباً ما يتحول إلى مناولة أمنية.

يعود فشل المبادرات الإقليمية، فيما يعود، إلى التفضيلات المتناقضة في غالب الأحيان بين الأطراف الإقليمية المنخرطة فيها. فقليلة هي الدول الإقليمية التي بقيت على المسافة السياسية نفسها من الأطراف الليبية المتناحرة. إذ اختار معظمها معسكره المحلي. وأصبح مجرد التموقع لهذه الدولة أو تلك عقبة جديدة أمام تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين. والأهم من ذلك الخلاف الواضح بين الأطراف الإقليمية حول طبيعة التسوية في ليبيا. فإذا كانت جميعها تقول بضرورة الحل السياسي، فإن بعضها يتصرف عملياً على نقيض ذلك مفضلاً الدعم العسكري لأطراف ليبية ضد أخرى. بل هناك تنافس بين بعض الأطراف الإقليمية حول التسوية السياسية نفسها. فهناك مسار تفاوضي برعاية المغرب ومسار تفاوضي آخر برعاية الجزائر، ما يعني، بصرف النظر عن نوايا الطرفين، تشتيتاً للجهود الإقليمية وإعطاء الانطباع للأطراف الليبية بأن لها أكثر من بديل تفاوضي... يعبر تعدد المبادرات أيضاً عن التنافس الإقليمي بين الفواعل المحلية من جهة وبين فواعل محلية وفواعل خارجية من جهة أخرى، ما جعل هذه المبادرات الإقليمية تدخل في عملية تحييد متبادل: يسعى كل طرف للدفاع عن مبادرته بإجهاض مبادرة الطرف الآخر خاصة أن الإقليم لم يعد يحتمل هذا الكم الهائل من المبادرات المهتمة كلها بمحاربة الإرهاب. كما تعبر هذه الأطر الإقليمية المتنافسة على نرجسية سياسية: تسعى كل دولة لأن تكون لها مبادرتها الخاصة عاملة على التسويق لها على حساب مبادرات الآخرين. خلق كل هذا ازدواجية في العمل وفي الجهود الأمنية والسياسية إفريقياً بينما تعيش المنطقة زمن البقرات العجاف.[20]

وما زاد الوضع تعقيداً اعتماد محاربة الإرهاب بشكل حصري تقريباً كأساس لكل هذه المبادرة ما جعلها تحمل في ثناياها بذور فشلها. إن اتفاق دول المنطقة على إلزامية محاربة الإرهاب لا يعني بالضرورة تعاونها واتفاقها على كيفية محاربته وعلى طبيعة ودرجة التعاون مع قوى خارجية. بل يمكن القول أن الخلاف حول طبيعة/درجة العلاقة مع الآخر غير الإقليمي أصبح عقبة أمام أي تعاوني إقليمي جدي. فمثلاً تبادل المعلومات الاستخباراتية، الذي هو عصب محاربة الإرهاب، لا يمكن أن يتم في ظل غياب الثقة المتبادلة. من جانب آخر زاد تقديس محاربة الإرهاب من الإفراط

[19] Bérangère Rouppert et Antonin Tisseron, « De la Méditerranée au Sahel : la sécurité d'abord », *in* Abdennour Benantar et Salim Chena (dir)., *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara,* coll. Bibliothèque de l'Iremmo, L'Harmattan, 2015, p. 26-27.
[20] Benantar, « Prolifération de processus régionaux dans l'espace sahélo-maghrébin », *op.cit.,* p. 168-171.

في المقاربة الأمنية وعسكرة الجهود الإقليمية على حساب المعالجة السياسية والاجتماعية.[21] إن عسكرة محاربة الإرهاب دلالة على فشل و/أو تجاهل المقاربة السياسية-الاجتماعية، بما فيها تسوية الأزمات المحلية حتى لا تتخذها الجماعات الإرهابية مطية وتتسلل من خلالها للمنطقة وتستقر فيها.

مسارات تفاوضية متعثرة: بؤر التوتر مطية لصراع النفوذ والمصالح

يتأرجح المشهد السياسي الإفريقي وتحديداً المغاربي-الساحلي بين الصراعات المسلحة والمسارات التفاوضية المتعثرة ما يحول دون تجسيد أي مشروع للشراكة الأمنية. واقتضت الحروب والصراعات المسلحة التي استعصى ويُستعصى حسمها عسكرياً إطلاق مسارات تفاوضية التي تعد دلالة بحد ذاتها على نوع من الحركية السياسية الإقليمية، بيد أن هذه المسارات لم تحرز التقدم المنتظر لوقف المواجهات أو على الأقل لتحقيق هدنة كافية لوضع المفاوضات على طريقها الصحيح. فكان أن أدى هذا الفشل إلى مواصلة الصراعات المسلحة في عز تعدد المبادرات الإقليمية. لكن ما سر حالة الاستعصاء التفاوضي، رغم استفحال التهديدات اللادولتية، ما دون وما فوق الدولة، في المنطقة؟ يمكن تفسير هذه الحالة بجملة من الأسباب نوجزها في الآتي.

أولها أن الانقسامات الداخلية الحادة تكون في غالب الأحيان أكثر فتكاً من المواجهات المسلحة. فالحركات الأزوادية في مالي تعاني انقسامات بنيوية قد تكون أكثر وقعاً من الصراع مع حكومة باماكو، إذ تدخل فصائلها المتناحرة من حين لآخر في صراعات فيما بينها، ما يعني أن أية تسوية سياسية للأزمة المالية تتطلب أولاً وبشكل مسبق تسوية الأزمة الأزوادية البينية. فرغم تصلب عود الجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للأوطان وتغذيها من بؤرة التوتر الأزوادية لم تجتمع كلمة الحركات الأزوادية على قتالها باعتبارها عدواً مشتركاً، بل هناك من وتعاون مع الجماعات الإرهابية وزحف على باماكو في 2012. الشيء نفسه يقال عن الفصائل الليبية المتناحرة التي تزداد تشدداً في مواقفها حيال بعضها البعض، أكثر من تشددها في محاربة الجماعات الإرهابية. بمعنى أن العداوة البينية أشد وأقوى.

ثانيها تعدد الولاءات، فمعظم الأطراف المحلية المتناحرة في مسارح الاستعصاء التفاوضي، في مالي وليبيا، لها ولاءات متعددة، بل أنه كلما اقتربت من قوى خارجية، إقليمية ودولية، كلما ابتعدت عن بعضها البعض. فهي مرتبطة بأطراف إقليمية ودولية مختلفة المصالح أو على الأقل مختلفة الرؤى. هكذا بات تعدد الولاءات عقبة بحد ذاته أمام التفاوض، فكل عملية تفاوضية يكون فيها أكثر من عراب – في سياق تنافسي – تكون حظوظ نجاحها ضئيلة. ويرجع تعدد الولاءات إلى عدة عوامل أهمها التمويل والدعم السياسي والعسكري والتقارب الأيديولوجي... فضلاً عن منطقي النكاية والمناكفة.

ثالثها تعدد المسارات التفاوضية، فهذه الأخيرة تبدو من الوهلة الأولى تكاملية لكنها في واقع الحال تنافسية، بل ومتناقضة. فما يُقبل ويُوقع في مسار يُرفض في مسار آخر ومن الأطراف ذاتها. فكان أن أدت العملية التفاوضية وعلى نحو مقلق إلى مسارات متراكمة تقود إلى اتفاقات تولد ميتة. سهَّل تعدد الولاءات إقليمياً تعدد المسارات إلى درجة أنه يكاد يكون لكل عاصمة نافذة مسارها التفاوضي الخاص بهذه الأزمة أو تلك. لكنها لم تؤت أكلها إلى حد الآن. تعد هذه المسارات التفاوضية المتعددة وسيلة نفوذ بحد ذاتها رغم فشلها في إيجاد تسوية لتلك الأزمات، ما يشير إلى أن صراع

---

[21] *Ibid.*, p. 170.

أدت الأمننة العارمة والمعالجة الأمنية المفرطة إلى تجاهل العامل الاقتصادي رغم مركزيته ليس فقط من حيث أسباب الأزمات وإنما أيضاً من حيث إطالة أمدها. عن دول العامل الاقتصادي (والاجتماعي) ، وبالتحديد في أحداث الربيع العربي، انظر:

Eberhard Kienle et Laurence Louër, « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », *Critique internationale,* n°61, octobre-décembre 2013, p. 11-17.

فيما يتعلق بدور المتغيرات الاقتصادية ومساهمتها في إطال أمد الأزمات (الحالة الليبية نموذجاً) انظر: عادل زقاع ومنصوري سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **سياسات عربية**، عدد 25، مارس 2017، ص 47-54.

النفوذ بين أطراف إقليمية حول احتضان ودعم هذه المسارات أصبح وسيلة لإدارة الأزمات، في المنطقة المغاربية-الساحلية، عبر أطراف ثالثة، أي صراعات بالنيابة.

رابعها، تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وعلى مستويين. ففي مسارح الاستعصاء التفاوضي مغاربياً (ليبيا) وساحلياً (مالي) تتداخل العوامل الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية من جهة، والمغاربية/العربية من جهة أخرى، على نحو يجعل الأطراف الخارجية عقبة في غالب الأحيان أمام التوصل إلى حل توافقي. ذلك أن مثل هذا الحل، وفي وقت معين (لأن المصالح متغيرة)، لا يخدم مصالحها السياسية والأمنية وبالتالي فلا تقبل به، لذا لا تدعمه بل قد تعرقله. وفي حالة متقدمة من التعقد والتشابك تكون حسابات ومصالح الأطراف المتصارعة محلياً غير متوافقة دائماً ورؤى ومصالح الأطراف الخارجية المساندة لها.

ويعود تعثر المسارات أيضاً إلى تحول بؤر التوتر المحلية في بعض الدول، في ليبيا ونسبياً في مالي، إلى مطية للصراع بين مختلف الفواعل ليصبح هذا الصراع عقبة إضافية أمام تسوية الأزمات وعاملاً في إطالة أمدها. فالأزمة الليبية تتدخل فيها فواعل إقليمية مثل مصر والإمارات الداعمة لقوات اللواء المتقاعد خفتر ضد قوات "فجر ليبيا" المحسوبة على الإسلاميين. بينما البحث عن تسوية سلمية يقتضي موقفاً متوازناً. لذا اعتبرت الجزائر، على لسان وزيرها للخارجية آنذاك رمطان لعمامرة أنه "على الدول المجاورة لليبيا التعامل مع هذه الأزمة على نحو يجعلها طرفاً فاعلاً، وأن تلتزم بعدم التدخل في شؤونها، وأن تمتنع عن صب الزيت على النار، وأن يحتكم الجميع إلى الشرعية الدولية".[22] والمشكلة أن خوض قوى عربية حرباً ضد إسلامييها المحليين عبر إسلاميي ليبيا جعل الأزمة الليبية امتداداً لصراعها مع إسلامييها في الداخل وإسلاميي غيرها في الخارج. والشيء نفسه يقال عن الأزمة الخليجية-القطرية التي تشكل الأزمة الليبية أيضاً إحدى مسارحها. هكذا يبدو أن الأزمة الليبية تسير على نمط الحرب الأهلية اللبنانية التي تحولت إلى حروب الآخرين في لبنان. والمشكلة كما قلنا هي أن التداخل الإقليمي والحروب بالنيابة يطلان أمد الأزمات بخلق بيئة مواتية لاستمرار ولتجدد الصراع.

احتدام التنافس على وفي القارة الإفريقية

لم يرق المغرب العربي وإفريقيا بعد إلى مصاف الفاعل، فكلاهما موضوع لتنافس القوى الكبرى التقليدية (أمريكا، فرنسا، أوروبا، روسيا) منها والصاعدة (الصين، الهند...). وينعكس التنافس على مناطق النفوذ في إفريقيا سلباً على العلاقات المغاربية/العربية-الإفريقية لأنه يربط كل طرف بقوى كبرى عبر مسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة تعمق الهوة بينها. وكلما زاد الالتحام فرادى – إرادياً أو عنوة – بالقوى الكبرى كلما زادت المسافة، إن لم نقل التنافر، محلياً (إفريقياً). كما يزيد هذا من استقطاب مبادلاتها التجارية وتخفيض حجم المبادلات البينية المهملة الثقل أصلاً. ومن ثم يجدد هذا التنافس الدولي تبعية القارة للقوى الخارجية. فرغم الحديث عن الشراكة مع هذه الأخيرة فإن كل ما في الأمر هو ربط الضعيف بالقوي (التقليدي والناشئ) بوسائل أخرى. وبالتالي فحال الأفارقة أجمع كحال المستجير بالرمضاء من النار. وليس المغرب العربي دائما نقطة قوة بالنسبة لإفريقيا، فبعض الخلافات المغاربية البينية تنعكس عليها سلباً. فعوض أن تؤثر إفريقيا على المناخ السياسي المغاربي تتأثر به، وهذا دلالة على ضعف الكل (الإفريقي) أمام الجزء (المغاربي). ويشكل المغرب العربي المنقسم على نفسه عبأً على إفريقيا أكثر مما يمثل متنفساً/منقذاً لها. فدول الساحل مثلاً توجد بين مطرقة صراع النفوذ المغاربي وسندان صراع النفوذ الأجنبي. والمفارقة أن الدول المغاربية الأكثر نشاطاً حالياً (الجزائر والمغرب) على الساحة الإفريقية تقيم علاقات وطيدة مع القوى الأجنبية نفسها التي تدعو

---

[22] **الخبر**، 2014/09/15.

جيرانها الأفارقة إلى الابتعاد عنها. فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تكلفة ذلك.[23] وإن كان المغرب يراهن في السنوات الأخيرة على استثماراته في إفريقيا.[24]

وتسعى القوى الأجنبية المتنافسة على وفي إفريقيا إلى كسب تأييد دولها لسياساتها عبر أطر تعاونية مختلفة. فالولايات المتحدة وفرنسا والصين واليابان والهند وتركيا والاتحاد الأوروبي... يعقدون قمماً دوريةً مع الدول الإفريقية، وقام بعضها بممأسسة هذه العلاقة على غرار اليابان الذي أسس مؤتمر طوكيو للتنمية في إفريقيا في 1993 والصين التي أنشأت منتدى التعاون الصيني-الإفريقي في 2000 وأنشأت إيران في 2003 منتدى مشابهاً. وهناك أيضاً اهتمام متنامي لإسرائيل بالقارة.[25] وتتنافس القوى الكبرى، التقليدية والناشئة، للظفر بنصيب الأسد من الثروات النفطية الأفريقية.[26] ولا يوجد بديل مغاربي/عربي لعروض الشراكة المتنافسة التي تطرحها القوى الكبرى. هناك نوع من الاهتمام العربي والمغاربي المتجدد بإفريقيا خلال السنوات الأخيرة، والمتمثل أساسا في تعزيز علاقات التعاون بين المجموعتين خاصة مع عقد تفعيل القمم العربية-الإفريقية. وهو اهتمام يندرج ضمن سياسة الحوارات والقمم الشاملة بين العالم العربي ومختلف الشركاء (الصين، أمريكا اللاتينية...) ويأتي أيضاً كرد فعل محتشم على القمم بين إفريقيا وشركائها (أوروبا، الصين...). لكن على عكس أوروبا التي أرست تقليد القمم الأوروبية-الإفريقية، فشل العرب والأفارقة في الإبقاء على نفس الآلية التي اعتمدوها منذ وقت مبكر.[27] فالقمة العربية-الإفريقية الثانية (سرت 2010) لم تعقد إلى بعد مرور 33 سنة على القمة الأولى المنعقدة في القاهر في 1977، فيما عُقدت الثالثة في الكويت في 2013 والرابعة في مالابو (غينيا الإستوائية) في 2016.[28]

خاتمة

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن بعض الشروط الضرورية، المشار إليها في الشقين النظري والتطبيقي، لهذه المساهمة لتجسيد شراكة أو شراكات جزائرية-إفريقية غير متوفرة في الراهن، نظراً لتناقضات ومعضلات الجزائر ومعضلات شركائها الإفريقيين ولعدم تقاسم القيم والمصالح بما فيه الكفاية. أما محاربة الإرهاب – والهجرة السرية – فلا تكفي لإقامة شراكة مستدامة، ولعجز الجزائر على خلف اتساق في سياساتها وتوظيف مواردها بشكل مناسب. قليلاً ما تستند إلى العامل الاقتصادي ولما يحدث ذلك فهي لا توظفه. فمثلاً بعض الدول (إثيوبيا، السنغال، تونس، موريتانيا) التي استفادت من مسح ديونها لدى الجزائر[29] لم يتناغم مواقفها وموقف الجزائر إزاء عودة المغرب إلى المنظمة الإفريقية. والشيء نفسه يقال عن مصر. فرغم أن الجزائر استغلت نفوذها في الاتحاد الإفريقي لرفع

---

[23] بن عنتر، "العلاقات المغاربية-الإفريقية..."، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[24] يعد المغرب أول مستثمر إفريقي في القارة بـ 4،8 مليار دولار في 2016. ويأتي مالي وكوت ديفوار وبوركينافسو والسنغال والغابون على رأس الدول الأكثر استفادة منها. وتبقى الصين المستثمر الأول في إفريقيا حيث بلغت استثماراتها 36 مليار دولار في 2016، أي ما يعادل 40% من إجمالي الاستثمارات في إفريقيا والبالغة 92 مليار. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بـ 11 مليار دولا متبوعة بالمغرب. http://afrique.latribune.fr/entreprises/les-nouveaux-champions-du-sud/2017-08-25/la-chine-premier-investisseur-en-afrique-747985.html (consulté le 22/10/2017).

[25] أيمن شبانة، "محاور التنافس الدولي في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، عدد 210، أكتوبر 2017، ص 147.

[26] François Lafargue, « Etats-Unis, Inde, Chine : rivalités pétrolières en Afrique », *Politique africaine,* n°116, 2005/4, p. 43-56.

[27] بن عنتر، "العلاقات المغاربية-الإفريقية..."، مصدر سبق ذكره، ص 2.

[28] http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/23/القمم-العربية-الأفريقية-من-القاهرة-إلى-مالابو (تم تصفح الموقع في 2017/10/21).

[29] مسحت الجزائر مطلع العقد الماضي ديون 14 دولة إفريقية (902 مليون دولار) هي: البنين، بوركينافسو، إثيوبيا، غينيا، غينيا-بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسيبي، السنيغال، السيشل وتنزانيا.

العقوبات عنها بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي – وفقاً لمبدأ رفض التغييرات غير الدستورية الذي ناضلت الجزائر من أجل إقراره من طرف الاتحاد الإفريقي –دعمت مصر عودة المغرب إلى المنظمة القارية.

فضلاً عن المراجعة الضرورية لسياسة الجزائر، للتخلص من تناقضاتها وتجاوز معضلاتها، فإن تجسيد إستراتيجيتها لإقامة شراكات أمنية مع الدول الإفريقية، لاسيما المجاورة، يقتضي أيضاً النجاح وبشكل متزامن على خمسة أصعدة. أولاً حسم التوتر بين بعض المبادئ المؤسِّسة لعقيدتها الأمنية والسياسية ومصالحها الأمنية من جهة، بمراجعة بعضها وتكييف بعضها الآخر مع مستلزمات الأمن القومي، وحسم التناقض بين الأهداف والسلوك من جهة أخرى. ثانياً إنجاح الحوار بين الفرقاء لإخراج ليبيا من أتون الحرب الأهلية وتجنيبها تدخلاً عسكرياً سيزيد الوضع تعقيداً محلياً وإقليمياً. ثالثاً إحلال السلم في مالي بتطبيق اتفاق السلام الموقع في الجزائر بين الأزواد والحكومة المركزية. رابعاً عزل العنصر السياسي عن العنصر الإرهابي في المنطقة المغاربية-الساحلية – هذا ما سعت إليه في مالي لكنها لم تفلح. رابعاً إقناع الأطراف المتنازعة بالتفاوض السلمي والعدول عن خيار الحسم العسكري (الصعب إن لم نقول المستحيل المنال). خامساً إقناع الأطراف الإقليمية والدولية بتفضيل الحل السلمي. وإن فشلت الجزائر في مسعاها الخماسي الأبعاد، فإن الأمن الإقليمي سيزداد تدهوراً: خلق أو تضخيم بؤرة توتر تجذب دواعش فرعية عابرة للأوطان و/أو تخلق الظروف المواتية لنشأتها محلياً، فضلاً عن انهيار الدولة تماماً كما حدث في ليبيا.

كما تتطلب إستراتيجية الشركات مقاربة سليمة لظاهرة الإرهاب وعدم اتخاذها قواماً لكل الأطر التعاونية وإهمال بعدها التوظيفي، ومخاطر إعادة إنتاج الإرهاب عبر سياسات مكافحته، بخاصة مع تحول محاربة الإرهاب إلى أداة سياسية للصراع الداخلي ما يطيل أمد الأزمات. فالجدير بالملاحظة أنه بعد ستة عشر سنة من إعلان الولايات المتحدة "الحرب على الإرهاب"، وركوب الدولة الأمنية العربية الموجة، فإن الإرهاب أقوى من أي وقت مضى. بل مكافحته تحولت إلى صناعة للإرهاب. إذ كلما زادت حدة عسكرة ودولنة مكافحة الإرهاب، كلما استفحلت الظاهرة وتصلب عود الجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود. ومن ثم يمكن أن نتساءل ألم تعد محاربة الإرهاب بنمطها السائد حالياً هروباً إلى الأمام؟ بما أنها زادت من حدة الظاهرة عوض الحد منها، فإن تبني إستراتيجية وقائية بات ضرورياً بتحبيذ المعالجة السياسية والاجتماعية للأزمات والعنف بالتكفل بمصادرها لا بأعراضها. فاللجوء إلى الأداة العسكرية لمحاربة الإرهاب يدل أيضاً على فشل في المعالجة الاجتماعية والسياسية في وقت سابق. ذلك أن الإرهاب لا يأتي من فراغ، وإنما يستفيد دائماً من تربة خصبة (سياسية، دينية، اجتماعية، اقتصادية). فكل بؤر التوتر الحالية (ليبيا، مالي...) التي تنشط فيها جماعات إرهابية عابرة للحدود لم تفتعلها هذه الجماعات بل استفادت من انفجارها لتستوطن فيها بعد أن أشعلها غيرها، وما عليها إلا تأجيجها والتغذي منها وتغذيتها في الوقت ذاته.

إن المشهد في غاية من التعقيد لأن الفواعل المعنية بأزمات المنطقة منقسمة على نفسها ولازال بعضها يقول بالتدخل كوسيلة لإدارة وتسوية الأزمات، رغم أن التدخل الذي تروج له صُمم لتصحيح اختلالات وتداعيات تدخل سابق ما يعني أن الأمر قد يتطلب تدخلاً ثالثاً لتصحيح تبعات الثاني وهكذا دواليك... فلمن ستكون الغلبة: لحجة القوة (التدخل العسكري الذي تقول به فواعل إقليمية ودولية) أم لقوة الحجة (الحل السلمي الذي تقول به الجزائر)؟ صحيح أن الجزائر لا تملك كل الأوراق لكن ثقلها في المنطقة يسمح لها بالعمل على تغليب الخيار الثاني على الأول إن هي أفلحت في مقاربتها القائمة على الأمن من خلال الوساطة والتعاون، وإلا فإن إستراتيجية الشراكات الأمنية لن يتسنى بناؤها وإن تم فلن تؤت أكلها. فهذه الإستراتيجية بحاجة إلى الحد الأدنى من الأرضية السياسية والأمنية المشتركة والتوافق الإستراتيجي. هناك حجة أخرى للجزائر، وهي أن كل هندسة أمنية إقليمية لا تكون محلية المنشأ والأداء، وإن كانت تستفيد من دعم خارجي، من الصعب أن يستتب أمرها.

وحسبنا أن المشكلة الأساسية ليست في الأطراف الإقليمية والدولية فحسب وإنما في الجزائر أيضاً لأن عملية صناعة القرار فيها تعتريها بعض الصعوبات والتناقضات مثل التريث المفرط الذي يقود إلى الجمود وبالتالي التأخر في التحرك ورد الفعل فضلاً عن غياب أو عدم استيعاب الفهوم الكافية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب. أضف إلى ذلك جملة التناقضات والمعضلات التي تعرفها الإستراتيجية الجزائرية عموماً، المشار إليها أعلاه. وبدون الحسم في بعض خياراتها والخروج من بعض التناقضات التي تحول دون تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ليبقى السعي لإقامة الشراكات الأمنية من قبيل الخطاب والغاية المنشودة دون ممارسات عملية لترجمتها على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان التأكيد هنا على أن السياسة الإفريقية لن يكتب لها النجاح إن لم تفلح الجزائر في التكفل بالأمن الإقليمي بالتأثير على بؤر التوتر في تخومها الجغرافية والحد من الاضطرابات الأمنية فيها. فمن يفشل إقليمياً لا يمكنه أن ينجح قارياً لافتقاره للمصداقية الضرورية. لذا يتعين البحث في الأسباب بل الخطايا السياسية والإستراتيجية والانكشافات، وطنياً وإقليمياً وقارياً، التي أدت إلى هذه الأوضاع السياسية والأمنية المتردية، حتى تتضح الرؤية ويتسنى وضع إستراتيجية هجومية لا دفاعية (تقوم على الفعل والوقاية والاستباق لا على رد الفعل) متكاملة تسمح بالانتقال تدريجياً بالمنطقة من دركات اللاأمن إلى درجات الأمن.

الثورة الجزائرية
من التحرير الوطني الى الانعتاق الإفريقي

أ. اليامين بن سعدون

جامعة 8 ماي 45 قالمة –الجزائر

ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:

الجزائر وافريقيا
من دعم الحركات التحررية
إلى بناء شراكات استراتيجية

يومي 30 -31 أكتوبر 2017 بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الثورة الجزائرية: من التحرير الوطني الى الانعتاق الإفريقي

ب. اليامين بن سعدون– جامعة قالمة

ملخص الدراسة:

إن الثورة التحريرية الجزائرية التي شكّلت خلاصة نضال ثوري طويل ومتفرد ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، لم تكن في شكلها وطبيعتها وفلسفتها شبيهة بما الفته القوى الاستعمارية في مناطق شتى من العالم الخاضع للهيمنة والعبودية، فهي أسلوب مبتكر ومميز في معارك التحرير الوطني، في بنيتها، في مبادئها، في أهدافها وامتدادات تأثيرها، حيث كانت غايتها تحرير الأرض والإنسان وإعادة بناء الدولة عبر تغيير جذري للنظام الاستعماري في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، ذلك الذي تفردت به الثورة الجزائرية التي امتد تأثيرها على طبيعة وفلسفة معارك الثورات اللاحقة ضد الأنظمة الاستعمارية الأوربية في إفريقيا، لتنسج بذلك جسرا للتواصل والتضامن بين حركات التحرير الإفريقية، وممهدة للانهيار المحلي للاستعمار لتضاعف متاعبه وتحلله كنظام.

مآل حتمي آمنت به الثورة التحريرية الجزائرية وكان الأفارقة الذين ينشدون الإنعتاق على أثرها كذلك، فكان كل انتصار جزائري يشكّل نكبة للمستعمر في الجزائر وفي إفريقيا، ويعزز روح التضامن ويوقظ الضمير الوطني الإفريقي أكثر فأكثر.

تهدف هذه الورقة المقدمة في إطار المحور الثاني من الملتقى إلى تقديم رؤية يمكن من خلالها تسليط الضوء على فلسفة الثورة الجزائرية في التحرر الوطني التي بنيت على مبادئ تستهدف القضاء الجذري على النظام الاستعماري في الجزائر، مع إبراز مقدرتها على التأثير في تحرر الشعوب الإفريقية المضطهدة، التي وجدت في التجربة التحررية الجزائرية الإلهام والدعم والتضامن أثناء عمليات التحرير وبعدها لاستكمال الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي، من خلال النشاط الدبلوماسي الكثيف لتوحيد صوت ومصير الأفارقة، والمرافعة عبر المحافل الدولية إقليميا ودوليا لإسماع صوت إفريقيا، وتمكين دولها من استكمال سيادتها من خلال تحررها الكامل.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر/ الثورة / التحرر / الاستعمار/ إفريقيا

مقدمة:

يقول الثائر الإفريقي الكبير اميلكار كابرال " إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فان الجزائر تبقى قبلة الثوار" لا شك ولا جدال في أن الجزائر بثورتها التحريرية الكبرى تأتي في ريادة الشعوب والأمم بشهادة كل أحرار العالم، لصنعها لتاريخ ثورة متميزة ومتفردة عن كل ثورات التحرر والإنعتاق التي عرفها القرن العشرون في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فهي ثورة عظيمة، عظمة وشموخ صانعيها، معجزة في ربانيتها ونادرة في أصالتها وعملاقة في فعاليتها ونتائجها[1] .

إن مصطلح التحرير في فلسفة الثورة لم يوظف اعتباطيا أو عنوانا لحراك شعبي ضد المستعمر الفرنسي، بل هو مصطلح قد اختير بدراية وعناية تعبيرا عن عمق المعانات والبؤس والاستعباد التي شكّلت مضامين المنهج الاستدماري[2] الفرنسي وهو يستهدف الأرض والإنسان والتاريخ والجغرافية والعقيدة، والتي كان وقعها على الكيان الوطني والشخصية الوطنية شديدا حتى كادت أن تذوب وتتلاشى.

على وقع هذه المضامين التدميرية صنعت الحركة الوطنية نضالها، وصنعت الثورة فلسفتها ومنهجها في التحرر من خلال مشروع انعتاقي شامل ومتكامل، لا يقبل إلا بالاستئصال الجذري للاستعمار والقطيعة النهائية والكلية مع كل مناوراته ومراوغاته السياسية البديلة عن إنهائه الكلي ماديا ومعنويا.

شكّلت هذه المضامين فلسفة التحرر التي انتهجتها الثورة، التي ما انفك أن تجاوز صيتها الحدود ولقي الاستجابة والعرفان من قبل الحركات التحررية في العالم عموما وفي إفريقيا على وجه الخصوص، وهو التأثير الذي عبّد لجسور التأييد والتضامن بين شعوب القارة وحركاتها التحررية بطريقة تفاعلية تضامنية، لتقويض الوجود الاستعماري متعدد الجنسيات في إفريقيا، فكانت نصرة القضايا الإفريقية مسألة أكثر من مقدسة لحشد التأييد والمساندة للثورة في المحافل الدولية.

كما كان للثورة الجزائرية بزخمها وقوة تأثيرها الأثر الكبير في الضغط على القوى الاستعمارية وخاصة الفرنسية في إفشال مخططاتها في إفريقيا ورفع سقف الأهداف التحررية لدى شعوب القارة الثائرة، وهي الرسالة التي تواصلت بين الأفارقة وواصلتها الدبلوماسية الجزائرية بعد استعادة السيادة الوطنية من خلال الدعم اللامشروط لحركات التحررية

الثائرة المتبقية في إفريقيا لتصفية الاستعمار نهائيا من القارة ومواصلة النضال للتحرر الاقتصادي لمحو آثار المعاناة والتخلف وجعل مصائر دول القارة بأيدي شعوبها.

من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية الموضوع التي تكون كالآتي:

ما السياق التاريخي والحضاري الذي بلور فلسفة الثورة الجزائرية تميزا وتفردا؟ وكيف صنعت التفاعل والتضامن التحرري في أفريقيا.

✓ فرضيات الدراسة:

- ترتبط عملية التفاعل والتضامن الثوري التحرري بين الجزائر وإفريقيا بفلسفة الثورة التحريرية وعدالة قضايا التحرر في إفريقيا؛
- يشّكل التزام الجزائر بمناصرة قضايا التحرر في افريقيا استكمالا لتحررها واستقلالها.

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على فلسفة الثورة الجزائرية في التحرير الوطني، والكشف عن كيفية مقاومتها للاستعمار في الجزائر وتأثيرها على حركات التحرر في إفريقيا، من خلال التواصل والتضامن المادي والمعنوي، ومواصلة التحرر الإفريقي بعد استقلال الجزائر لإنهاء الاستعمار من القارة سياسيا واقتصاديا.

✓ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف.

- الكشف عن سر قوة وصمود مقومات الشخصية الوطنية أمام المخططات الاستعمارية التي تستهدف النيل منها؛
- التعرف عن فلسفة الثورة الجزائرية وظروف بلورتها؛
- الكشف عن التأثير والتأثير والتضامن والاستفادة المتبادلة بين الحركات التحررية في المغرب العربي وإفريقيا؛
- إبراز الدور المحوري للدبلوماسية الجزائرية في المرافعة عن السيادة الاقتصادية لدول أفريقيا في المحافل الدولية، ودورها في دفع التنمية الاقتصادية بالقارة.

✓ منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع واستعرض مراحل وسياقات وبلورة فلسفة التحرير الوطني، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي لتسليط الضوء على مفاهيم الثورة والتحرر والتفاعل بين الحركات التحررية، بالإضافة إلى الاستقراء والاستنباط قصد التوصل إلى الاستنتاجات.

✓ تقسيمات الدراسة:

لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى 03 محاور:

- **المحور الأول:** الثورة الجزائرية وفلسفة التحرر الوطني؛
- **المحور الثاني:** الثورة الجزائرية وحركات التحرر: التفاعل والتضامن؛
- **المحور الثالث:** الجزائر وإفريقيا من نضال التحرر السياسي إلى التحرر الاقتصادي.

المحور الأول: الثورة الجزائرية وفلسفة التحرر الوطني.

إن طبيعة الكيان الوطني الجزائري المستند على عوامل الوحدة والهوية والجغرافيا، شكّلت الأساس المتين للصمود والمقاومة ضد الامبريالية الاستعمارية الفرنسية لأكثر من قرن وثلث قرن، على الرغم من أن المستعمر قد استهدف الجزائر في وحدتها وهويتها وجغرافيتها مستخفا بشخصيتها ومقوماتها[3]، في مشروع يقوم على التفكيك والتشكيك وتشويه الحقائق التاريخية والجغرافية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بغية ضرب الكيان الوطني، لإفقاد الجزائريين مرجعياتهم وذواتهم، ومن ثمة التمكين للمشروع الاستيطاني الفرنسي، لكن لم يكن الأمر باليسير بالنسبة للإدارة الاستعمارية التي صُدمت بالمقاومة الضروس من طرف الشعب الجزائري على الرغم من مما كان عليه من تدهور سياسي وعسكري واقتصادي.

إن نظرة التعالي الفرنسية المدعومة بالاندفاع الاستعماري الإمبراطوري والتفوق العسكري والاقتصادي، كانت تتجاهل وان هذه الأمة لها من مقومات النشوء والبقاء ككل امة أخرى وقد تفوق مقومات الأمة الفرنسية ذاتها، وهو ما يبقها ويرسخها ويلهمها بقوة وباستمرار على ألا تخضع وتخنع آو تذوب وتتلاشى والتاريخ يشهد على ذلك.

على ذلك الأساس لم تتوقف مقاومة الشعب الجزائري للدخيل الاستعماري طيلة وجوده في الجزائر، وان خبت في بعض الفترات فهي لم تنقطع وحافظت على شعلة الصمود والجهاد بين الأجيال، إلى أن بلغت جيل نوفمبر وثورته التي قوّضت مضاجع الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي دول أخرى عربية وافريقية[4].

إن المتأمل في الثورة الجزائرية ينتهي إلى أنها شكّلت خلاصة تجارب الجهاد والمقاومة والانتفاضات، وأنها في اندلاعها رفض وقطيعة لسياسات الاستعمار ووجوده. إن صعود الأفكار الثورية والتيار الاستقلالي قد اشتد مطلع القرن العشرين، كتعبير عن نضج سياسي ونضالي مرتبط ارتباطا عضويا بالحركة الوطنية ومسايرا للتحولات الإقليمية والعالمية[5]هي أفكار شاملة للرقي بالحراك الثوري والاستقلالي إلى فلسفة ثورة تحريرية في منهجها ومضمونها لتدمير قواعد الامبريالية الفرنسية ومؤسساتها وتحرير الأرض وعتق الإنسان في الجزائر وإعادة الإحياء الحضاري للأمة وبناء مؤسساتها.

إن الأمة الجزائرية ليست وليدة اللحظة أو الظرفية، ولم تتبلور لنتيجة حتمية للصراع مع الاستعمار كما يدعي الكثير من الفرنسيين سياسيين وكتاب ظلما في حق امة لا تختلف في مقوماتها وأسس وجودها عن أمم الغرب[6] ، كما يصرح موريس طوريز رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي في 11 فيفري 1939 بما يلي: " هناك الأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين"[7]، أو ذاك التصريح الذي أدلى به الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بمناسبة زيارته للجزائر سنة1975 : " إن فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة"[8].

من خلال هذه التصريحات يبدو وكأننا اهتدينا إلى وجودنا حديثا، وتضمر التصريحات الفضل الاستعماري في ذلك، فلو كان الآمر كذلك لخمدت المقاومة وخارت عزائم النضال منذ وقت طويل ورضيت الأمة بالذل والهوان ما دامت لا تملك مقومات وجودها. هذا الذي غفلت عنه فرنسا أو أغفلته، وتجاهلت أن محرك الضمير الوطني وبشكل متواصل هو ذلك الوجود المتميز للشخصية الوطنية الجزائرية، ووجود الدولة الجزائرية ذات السيادة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر[9] والذي توثقه الاتفاقيات والمعاهدات بين الجزائر والغرب ومن فرنسا ذاتها، لذلك تشكّل ثورة نوفمبر التحريرية فلسفة متكاملة ثورية وتاريخية وسياسية لتقويض الوجود الاستعماري في الجزائر ودحض أطروحاته الزائفة التي تستهدف الوجود الاستعماري في الجزائر ووجدان الأمة في تاريخها وحضارتها وجغرافيتها.

إن المكّون الوطني الجزائري الخالص لمقومات ثورة نوفمبر وفلسفتها، نابع من أسباب وجود هذه الأمة في تاريخها وهويتها وعقيدتها، وهي الأسباب التي شكّلت مضامين التشكيك والزيف في كتابات الفرنسيين، فهي عوامل انصهرت منذ قرون في بوتقة واحدة لصنع الشخصية الوطنية وتميزها.

أدرك الاستعمار جيدا صعوبة الحفاظ على بقائه في مقارعة هذا الذي يصنع الوحدة والتلاحم والصمود، فراح يطعن في الأصل ويشوه التاريخ ويفرق بين الجماعات، وينعت كل حراك وتدافع نحو الحياة بالتدخل الأجنبي والعوامل الخارجية[10] والإرهاب والخروج عن القانون، وكأنه يريد أن يسوق فكرة أن الجزائريين ليسوا كذلك لولا هذا التأثير الأجنبي، وتغافلوا عن المقاومة التي لم تضع سلاحها سيفا كان أم قلما ولم تخبت أفكار التحرر فيها منذ سقوط مدينة الجزائر.

هي إذا أطروحات ومناورات استعمارية لضرب الصفوف وتثبيط العزائم والهمم، لم يكن الفكر الثوري والاستقلالي بغافل عن ذلك، بل كان بالمرصاد لفضح ومواجهة كل دسائس الاستعمار ومخططاته، لذلك كانت ثورة نوفمبر متشبعة وبطريقة سليمة بفكرة التحرر والقضاء على الوجود الاستعماري ولا شيء من الحلول المفخخة غير ذلك.

إن الواقع الذي فرض على الأمة لم تكن لتجد ذاتها وجذورها من خلاله، فكان لا بد من تغييره وإزالة أسباب وجوده، لإعادة رسم الواقع المغتصب في الإدراك والوجدان الجزائري، فهي أكثر من الرفض للواقع الاستعماري كما يرى هيجل بل هي عبارة عن فعل وتفاعل صراعية تقود إلى اجتثاث ذلك الواقع[11]الذي شكّل اغترابا للأمة وصراعا نفسيا هوياتيا وحضاريا لا يمكن التعايش معه أو الاندماج فيه، فلم يكن الأمر باليسير على حركات الإصلاح والاستقلال ورجالاتها في مواجهة المستعمر ومخططاته من جهة وتمكين الضمائر الوطنية من ذلك المستوى من الإدراك، وجعل الجماهير تتمثله وتؤمن به من جهة ثانية[12]، ليشكل ذلك الانبعاث المأمول للذات لدفع الأمة نحو التسامي عن الواقع الاستعماري الذي أريد لها كواقع ومنهج حياة، هناك شعور بالانتقاص وبالضياع لا يمكن أن تعوضه آو تجبره مخرجات الاستعمار، ومن ثمة تكون فلسفة التحرر الوطني لا بديل عنها

لإعادة ربط ماضي الأمة بحاضرها، ولن يكون ذلك إلا عبر الثورة المجسدة في الكفاح التحرري، فكانت ثورة نوفمبر العظيمة سنة 1954.

في الوقت الذي اطمأنت فيه الدوائر الاستعمارية الفرنسية على أن الشعب الجزائري قد استكان إلى المصير المحتوم الذي أريد له أن يكون إخضاعا كاملا وتهميشا مميتا، خاصة وان كل محاولات التغيير والإقلاع قد ضربت بقوة، كجزء من الإستراتيجية الاستعمارية الاستيطانية لطمس الشعور والوعي الوطنيين عن السحق والإرهاب لكل حركة ومطلب يشتم فيه شيء من الوطنية الجزائرية، أملا في التكريس النهائي للاستيطان الفرنسي والتمكين النهائي للبرجوازية الإقطاعية من الأرض وخدمها(الشعب الجزائري المقهور والمستعبد)[13]، في الوقت الذي كانت الإدارة الاستعمارية ترفع شعارات الإصلاح الزائفة والتمثيل الكاذب والعدالة المفقودة، هي في حقيقة الأمر تبعث برسائل ضمنية إلى الشعب الجزائري على أن ما تنتظره من الحكومة الفرنسية لا يعدو إلا أن يكون سرابا، بلغ الأمر حد المهانة والإلغاء شبه الكلي للآخر في صور الإماتة التدريجية لمقومات الحياة المادية والمعنوية والروحية للشعب الجزائري.

في هذه الأثناء والظروف صممت القيادة الثورية على الانبعاث وتغيير مجرى التاريخ ومصير الشعب الجزائري، فالاستعمار والقهر والعبودية ليست قدرا محتوما، لا بد من التغيير، والذي لا يكون إلا عبر التحرر الوطني، عبر الاجتثاث النهائي للاستعمار من خلال تحرير الأرض والإنسان معا. فتسارعت الإحداث في الجزائر مطلع سنة 1954 لتصحيح المسارات النضالية والتي انتهت إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة الـ 22 التي فجرت الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، مكرسة لفكر التحرر الوطني الذي شاء له القدر أن ينهي أحلام الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وفي إفريقيا.

إن المتصفح لأولى وثائق الثورة التحريرية " بيان أول نوفمبر" يلمس الحرص الشديد من طرف القيادة الثورية على جعل عملهم هذا وعيا وطنيا شاملا، من خلال توجيه النداء إلى الشعب الجزائري، لأن قضية تصفية الاستعمار تعنيه بالدرجة الأولى، موضحين له الأهداف الوطنية الداخلية والأهداف الخارجية لإنجاح العمل الثوري التحرري وفضح حقيقة المستعمر، وإزالة ما علق بنفوس المواطنين من أوهام[14] وحشد الدعم العربي

والإفريقي والعالمي للقضية الجزائرية للقضاء على النظام الاستعماري نهائيا[15]، إذا فالثورة الجزائرية كانت عملا مدروسا، منظما وممنهجا، واضح الأهداف القريبة والبعيدة ومسايرا لتطورات السياق الداخلي والخارجي لتجنيد وتعبئة كل القدرات الوطنية والدعم الخارجي الإقليمي والدولي ممهدا الطريق لجعل صدى الثورة وتأثيرها يصل إلى كل الشعوب المضطهدة خاصة في إفريقيا، وهو الأمر الذي ما انفكت تؤكد عليه الثورة في مواثيقها اللاحقة وفي كل المحافل الدولية.

المحور الثاني: الثورة الجزائرية وحركات التحرر في أفريقيا: التفاعل والتضامن.

قال ادغار فور رئيس وزراء فرنسا في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي: " إن الجزائر بالنسبة لفرنسا هي لحمها ودمها وعظمها"، ينم ذلك عن مراهنة فرنسا بكل إمكانياتها وقدراتها الاحتفاظ بجوهرة ممتلكاتها الاستعمارية والعاصمة الثانية للإمبراطورية الاستعمارية بعد سقوط باريس بأيدي الألمان في جوان 1940[16] ، باندلاع الثورة اشتد سندان المقاومة في شمال إفريقيا ليزيد من مفعول الهزيمة العسكرية الفرنسية في الهند الصينية، إن شمولية الثورة التحريرية وتزايد عمليتها العسكرية وانتصاراتها وفشل الدعاية الاستعمارية في إبعاد الشعب عنها، رفع مستويات التوتر والرعب في الأوساط السياسية والعسكرية الاستعمارية، على أن جدية الكفاح المستجد في الجزائر لا سابق له من حيث التنظيم والشمولية والتجنيد، مقارنة بمقاومات وانتفاضات الجزائريين السابقة، وان ارتدادات هذه الثورة تنذر بالشؤم لما هو آت بالنسبة للوجود الاستعماري والإمبراطورية الاستعمارية، التي سقطت أولى أحجارها في ديان بيان فو بالفيتنام شهر ماي 1954 (نظرية الدومينو) ، فهل ستكون ثورة التحرير في الجزائر مكملة لسلسلة الانهيار الإمبراطوري في شمال إفريقيا وفي إفريقيا كلها؟

لم يمض الكثير من الوقت حتى انكبت الإدارة الاستعمارية على مراجعة سياساتها الاستعمارية في فزان بليبيا وفي تونس والمغرب، ثم في دول افريقية أخرى كثيرة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، التي اعتقد الغرب الامبريالي أن هذه الشعوب الإفريقية راضية كل الرضا بحكم الأوربيين، وما حركات الكفاح المحدودة سوى مظاهر لطائفة من المثقفين المتطلعين للسلطة والنفوذ[17]، وكأنهم مطمئنين كل الاطمئنان من عدم ثورة الشعوب الإفريقية التي أليفوها قبائل متفرقة لا تخضع لتنظيمات اجتماعية وسياسية تؤهل لقيام الدول، أي أنها

شعوب بعيدة جدا عن كل فكر سياسي يستند إلى مقومات وهويات كفيلة بان يتمخض عنها في يوم ما ثورة تطالب بالشخصية المتميزة وبالاستقلال والسيادة[18].

كانت للأحداث العالمية والعمالية في النصف الأول من القرن العشرين نوعا من التأثير على الأفكار التحررية في العالم والمناهضة للاستعمار والامبريالية، كما كانت لشخصيات ثورية عالمية (سلفستر وليامس، مارك اوريل، جون بريس مارس...) دورا نشطا في حركة الشعوب الإفريقية (الأفريقيانية)[19]، وكأن التاريخ يعيد نفسه، ونقصد بذلك شعار " إفريقيا للأفارقة " الذي رفعه ماسينيسا في وجه الرومان قبل ألفي عام، وها هي الثورة الجزائرية بفلسفتها التحررية توقظ الأفريقيانية في الأفارقة.

فقدت فرنسا فزان ليبيا رسميا في نوفمبر 1956 بتحسر ومرارة وبتأثير مباشر ومن ضغط الثورة الجزائرية فاستفاد الفزان وأفاد الثورة فيما بعد، ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لتونس والمغرب اللذين استفادا من وضع خاص يخفف من القبضة الاستعمارية مع الإبقاء على التواجد الفرنسي، لكن الاشتعال المتواصل للثورة افقد فرنسا أوراقها تباعا في الدولتين الجارتين لتعترف لاحقا باستقلالهما، ليرفع عنهما ليل الاستعمار وتستفيد الجزائر من ذلك فيما بعد[20]، لأنه لو لم تكن الحرب في الجزائر بمستو من الضراوة التي قلصت لفرنسا هامش المناورة، ما كانت لتقدم تنازلات مهمة بشأن سيادتي تونس والمغرب، من دون ضغوط عسكرية كفيلة بحمل فرنسا على هكذا قرار.

أما بالنسبة لباقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا يقول بشأنها رئيس الوزراء الفرنسي ادغار فور في أواخر سنة 1955 : " علينا أن نكسب التسابق مع الساعة، ذلك أن مشاكل إفريقيا السوداء ستطرح وتفرض نفسها علينا تماما مثل شمال إفريقيا" ويقول الجنرال شارل ديغول سنة 59/ 1960 " تحولت مستعمراتنا السابقة في القارة السوداء ومدغشقر إلى جمهوريات بمساعدتنا لأنني قدرت كم من ثورة قد تقوم في ممتلكاتنا السابقة إذا ما رفضنا لها ما هو عدل وإنصاف من جهة ولا مفر منه، بل سيكون واقعا محتوما من جهة، في تيار الحقائق النفسية والسياسية" ويقصد الحرب المتواصلة في الجزائر، ويضيف: " إننا نواصل صراعا خياليا إلى ما لا نهاية ونعرض روح جيشنا ذاته، ومن خلاله وحدتنا الوطنية نفسها أيضا إلى الخطر " [21].

تنم هذه التصريحات المتتالية لأكبر السياسيين الفرنسيين عن مدى عمق المأزق الذي وضعت فيه المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، بمجرد اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر والتي حملت فرنسا على التفريط في جل مستعمراتها وتجنيد ما تبقى من قدرات متاحة للاحتفاظ بجوهرة مستعمراتها (الجزائر)، حتى غدت ثورة التحرير أيقونة التحرر في إفريقيا والعالم الثالث، واقتناع كل الشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال بالعنف المسلح وسيلة للتحرر والانعتاق وإعادة بناء الذات، وفي هذا الشأن يؤكد الدبلوماسي المصري محمد فائق " أن الثورة الجزائرية بالنسبة للأفارقة جميعا هي ثورة على الأوضاع التي تعيشها إفريقيا جميعا ثم ثورة على الاستعمار الاستيطاني، وثورة على فكرة امتداد الدولة الاستعمارية إلى ما وراء البحار"[22].

إن فرنسا قد ضرب كيانها الاستعماري في أسسه حتى أفقدها توازنه خاصة في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، عندما اقتنع أحرار إفريقيا بالتحرر وتمثلوا الكفاح المسلح وسيلة للانعتاق، متخذين من الثورة الجزائرية نموذجا ومنهجا لضرب القلاع الاستعمارية، الأمر الذي مهد سريعا لربط الاتصال والتواصل بين القادة وتنسيق الجهود (نلسون مانديلا، وأميلكار كابرال) على سبيل المثال، بالإضافة إلى حركة التضامن الواسعة في كل المحافل والمؤتمرات الدولية[23].

يقول فرانس فانون: إن حرب الجزائر قد هزت التوازن الاستعماري هزا عنيفا في إفريقيا، فلا يوجد في إفريقيا جهاز واحد لم تدخل على أجهزته تغيرات قرأت حسابا لحرب الجزائر، التي رفع شعبها منذ 1954 شعارا له – التحرير الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية– [24]. إن التضامن الملموس بين الثورة التحريرية وحركات التحرر في إفريقيا عبر تبادل التجارب والأفكار والمنهجيات بينها من خلال التدريب والمآزرة بنسج العلاقات بين القادة والثوار وربط العلاقات من خلال المؤتمرات في القاهرة، في أكرا، في ليبروفيل، في باندونغ... وعبر الأمم المتحدة كانت كلها كفيلة بالتجسير بين الثورات والاستراتيجيات والأهداف، والتي أربكت المستعمر واخلطت أوراقه وحساباته، ودفعت فرنسا إلى طرح فكرة الاستفتاء في مستعمراتها في إفريقيا السوداء في ديسمبر 1958، والذي كان يخيّر شعوب القارة المضطهدة بين الاتحاد مع فرنسا أو التحرر.

اختار الأفارقة التحرر وهم يحذوهم التصميم الجزائري على مواصلة الكفاح ورفض الحلول الجزئية، كما دعم توجهاتهم استقلال غينيا وغانا وهو الأمر الذي آزر فيما بعد جهود الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية للتضييق على مناورات فرنسا وأطروحاتها، خاصة بعد الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/ 09/ 1958 ، حيث يقول أول رئيس لها: " وراءنا إفريقيا الحرة ، قمة أكرا " تلك القمة التي رفعت سقف التضامن الإفريقي عاليا، حيث اصدح رئيس غينيا احمد سكوتوري في وجه ديغول قائلا: " نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية "[25] .

على الرغم من اختيار بعض الأفارقة للفدرالية كنظام سياسي يبقي على روابطهم مع فرنسا إلا أنهم في النهاية جنحوا للمطالبة بالاستقلال بدلا عن الحرية المجزأة ومصائر الشعوب المقيدة، واعترفت فرنسا باستقلال عشر دول افريقية سنة 1960 كنتيجة حتمية لضغط ضربات الثورة الجزائرية والحركات المسلحة والاكتساح الدبلوماسي للمنابر الدولية، فكان استقلال هؤلاء أحد ثمار حركات التحرر المسلحة[26].

وكما كان الحال مع الجارتين تونس والمغرب في الإفادة والاستفادة، وظفت ثورة التحرير استقلال الدول الإفريقية دبلوماسيا لمحاصرة ودحض التحركات والأطروحات الفرنسية، وقد أسندت المهمة لمناضل الثورة الكبير فرانس فانون، إيمانا منه بأن الأفرقة تتم عبر جبهة المقاومة التي جمع حولها أهم الزعماء الثائرين في القارة[27]، والتي تأسس على إثرها تنسيقية الحركات المناهضة للإمبريالية البرتغالية والتي كان للجزائر فيها دورا مشهودا. خاصة وان الدبلوماسية الجزائرية قد اكتسبت أدبيات العمل الدبلوماسي المثمر منذ أن شاركت في مؤتمر باندونغ، وعدّ ذلك الحضور في المؤتمر ميلادا للدبلوماسية الجزائرية، والتي كان لها صولات وجولات فيما بعد، باستثمار كل ما أتيح لها من الظروف الداخلية والخارجية للمضي بأهداف الثورة نحو التحقيق.

تشكّل السنتان الأخيرتان من عمر الثورة التحريرية منعرجا حاسما للدبلوماسية الجزائرية، لبلورة الدعم العالمي للثورة التحريرية في هيئة الأمم المتحدة لدحض كل المناورات الفرنسية وجرها إلى طاولة المفاوضات، خاصة وان الثورة قد تعمق صداها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية وحتى في فرنسا ذاتها، بعد ظهور حركة عدم الانحياز في سبتمبر 1961[28]، وأخذت الصحراء الجزائرية حيزا هاما في صناعة الإحداث

بالنسبة للجانب التونسي والمغربي ومعظم دول الساحل والصحراء المستقلة حديثا، هذه الأخيرة التي أبدت موقفا داعما للثورة في قضية فصل الصحراء في الندوة الثالثة لشعوب إفريقيا المستقلة في مارس 1961[29]، وشكل ذلك ورقة قوية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية لصالح الثورة كنقطة مصيرية في الحفاظ على وحدة التراب الوطني.

لم تتغير فلسفة الثورة بعد استعادة السيادة الوطنية ولم تتراجع دبلوماسيتها بل اعتبرت السيادة غير مكتملة ما لم تتحرر الدول الإفريقية التي ما تزال تناضل لأجل استقلالها كأن غولا، موزنبيق، غينيا بيساو والرأس الأخضر، ساوتومي وبرنسيب، زمبابوي، ناميبيا وجنوب افريقيا[30]، ثم قضية الصحراء الغربية مهام تمثلتها الدبلوماسية الجزائرية بكل قوة في المحافل الدولية مجندة لذلك خيرة دبلوماسييها ووسائل الإعلام الوطنية والدولية.

شكّل الرصيد النضالي للجزائر شرعية تاريخية مكنتها من القيام بدور مشهود على الساحة الإفريقية لمواصلة النضال ضد القوى الامبريالية التي ما تزال تهيمن على بعض الأقطار الإفريقية، فلم تكتف الجزائر بممارسة هذا النضال بل تبنته في مواثيقها الثورية الرسمية كبيان أول نوفمبر وميثاق الصومام وطرابلس، وفي مواثيقها بعد الاستقلال (الدستور والميثاق الوطني لسنة 1976) التي نصت صراحة على تبني الجزائر لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والسيادة على مواردها الطبيعية، وهو مبدأ من مبادئ منظمة الأمم المتحدة ذاتها وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[31].

إذا هو اعتقاد ومبدأ راسخ في فلسفة الثورة الجزائرية في رؤيتها للتحرر الوطني والإفريقي، فاستنادا لمبادئ سياستها الخارجية ومواثيق المنظمات الإقليمية والدولية، خاضت الدبلوماسية الجزائرية حربا أخرى لا تقل فاعلية عن تلك التي خاضتها أيام الثورة التحريرية، ذلك الذي يمليه واجب الدعم والتضامن تجاه الحركات التحررية الناشطة في القارة لاجتثاث ما تبقى من وجود استعماري في القارة، فلقد ربطت الجزائر الاتصال وتقديم الدعم المادي والمعنوي والتدريب للكثير من قادة وزعماء حركات التحرير في إفريقيا، كالحزب الإفريقي من اجل استقلال غينيا والرأس الأخضر بزعامة املكار كابرال، وجبهة تحرير موزنبيق والجبهة الشعبية لتحرير انغولا، والاتحاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي بزعامة روبرت موغابي، ومنظمة سوابو بزعامة سام نجوما، والمؤتمر الوطني

الإفريقي بجنوب إفريقيا، وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيبي[32]، ولم تتأخر الجزائر يوما عن مرافقة هـذه الحركـات التحررية بتمكينها من كل أشكال الدعم إلى أن حققت استقلالها تباعا وما تزال على عهدها والتزامهـا فـيما يخـص قضية الصحراء الغربية.

المحور الثالث: الجزائر وإفريقيا من نضال التحرر السياسي إلى التحرر الاقتصادي:

كان من الضروري استكمال تحرير القارة الإفريقية ، فالاستقلال السياسي وحده غي كاف ليشعر الأفارقة بالتحرر والانعتاق، فكان من المستعجل استثمار الظروف القارية والإقليمية والدولية لحمل واحدة من اكبر همـوم القارة ألا وهي التحرر الاقتصادي، لتأخذ إفريقيا مصيرها بنفسها، فكانـت الجزائـر سـباقة لتشـارك دول افريقيـة أخرى في حمل هذه المهمة، بل كانت الجزائر ترى وأنها ملزمة بذلك كمسؤولية أخلاقية تجاه القارة، ولجمـع كلمـة إفريقيا ودعم جهود التعاون والتضامن فيما بين دولها تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، وكان من بـين ما نص عليه ميثاقها إلى جانب الأهداف السياسية هو الأهداف الاقتصادية للمنظمة، التي ترمي إلى دفع ديناميكية التنمية الاقتصادية لحصر دوائر الفقر والتخلف، من خلال إيجاد آليات تعاون تكاملي بين الدول الأعضاء، لتجاوز القاعدة الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار التي لم تعد تستجيب للأهداف التنموية والاجتماعية، خاصـة وان هـذه القاعدة تقوم على تصدير المواد الأولية الخام والتي ما يزال معظمهـا بيـد الشرـكات الأجنبيـة ناهيـك عـن تحكـم الامبريالية العالمية في أسعار هذه المواد في السوق الدولية[33].

ففي إطار البحث عبر كل السبل على النهوض الاقتصادي في القارة، تحركت الجزائـر في كـل الاتجاهـات وعبر كل المؤسسات الإقليمية والدولية للدفاع عن مصالح إفريقيا وإسماع صوتها ومطالبها، في هذا الشـأن يقـول الكاتب والصحفي بول بالطا" في الخارج كانت الجزائر حاضرة في كل المؤسسات الإقليميـة والدوليـة، في منظمـة البلدان المصدرة للبترول، في جامعة الدول العربية، في منظمة المؤتمر الإسلامي، في منظمـة الوحـدة الإفريقيـة، في هيئة الأمم المتحدة في منظمة عدم الانحياز"[34]، تدافع عن حقوق القارة وحقوق دول العالم الثالث، خاصة في هيئة الأمم المتحدة سنة 1974 عندما رافع الرئيس الراحل هواري بومدين عن حقـوق الشـعوب المتخلفـة وحقهـا في سيادتها على ثرواتها وفي أسعار عادلة لهذه الثروات في السوق العالمية، وكذلك الـدعوة إلى إقامـة نظـام اقتصـادي

عالمي جديد، فالجزائر حاضرة في كـل المفاوضـات وفي كـل الملفـات عـبر أرمـادة مـن الدبلوماسـيين والمـوظفين السامين[35] .

إفريقيا سجلت الجزائر نشاطا دبلوماسيا لافتا، إذ كانت الدائرة الإفريقية تشكل انشغالا رئيسـا للسياسـة الخارجية الجزائرية، لأجل المرافعة عن القضايا الإفريقية خاصة الاقتصادية منها، هذا الحراك المكثف رشح الجزائر وأكسبها المكانة المتقدمة في حمل معاناة شعوب العالم الثالث، ومن ثمة كانت تختار وتنتخب في الكثير مـن الهيئـات الإقليمية والدولية نظير وزنها ودورها وفعالية دبلوماسيتها[36].

ولعّل ابرز ما يسجل في هذا الإطار دفاعا عن شعوب إفريقيا ودول العـالم الثالـث، هـو مطالبـة الـرئيس الراحل هواري بومدين من على منبر الأمم المتحدة سنة 1974 بإنصاف الشعوب المتخلفة وتمكينها مـن حقهـا في النمو والتقدم، من خلال إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا، حينها كانت الجزائر بصـفتها رئيسـة لمنظمـة دول عدم الانحياز على اثر المؤتمر المنعقد في الجزائر سنة 1973، والذي شكل حدثا مشهودا من حيث ظـروف انعقـاده والعدد الكبير من الدول المشاركة والمؤسسات الإقليمية والدولية الحاضرة، وكذا القرارات التاريخية المنبثقـة عنـه، والتي تضع الشأن التنموي الاقتصادي والاجتماعي الإفريقي في اعلي المطالب، التي لم تكن استجداء لدول الغرب لحال إفريقيا، بل كانت مطالب وضغوط لرفع يد هذه الدول الإمبريالية وشركاتهـا عـن ثـروات إفريقيـا، وإيجـاد آليات لإعادة النظر في التجارة الدولية المحتكرة كلية من طرف الدول الغنية، وتمكنت الجزائـر ومـن ورائهـا دول عدم الانحياز من حمل الأمم المتحدة على إصدار وثيقتين في هذا الشأن وهمـا اللائحـة الأمميـة رقـم 3201 و رقـم 3202 الخاصة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[37].

هذه الخطوات والاستراتيجيات كانت قد بنيت على خطوات سيادية قامت بها الجزائـر والكثـير مـن دول العالم الثالث في إفريقيا وفي غيرها وهي تأميم الثروات الوطنية كإجراء سيادي لتمكين الدول النامية من اسـترجاع حقوق التصرف والانتفاع بثرواتها دعما لمخططاتها الاقتصادية. على الرغم من كل هذه المساعي لتمكين إفريقيا من مصائرها السياسية والاقتصادية، ما تزال القارة تعاني التخلف والتبعية وهي السمة الكبرى التي تشترك فيها معظم

دول القارة، ومن ثمة هناك تواصل لمساعي التعاون والتضامن والتكامل من خلال إيجاد آليات عمل مشتركة عبر التكتلات الإقليمية وعبر الاتحاد الإفريقي لدفع عجلة النمو ودحر الفقر والتخلف.

يذكر أن الاتحاد الإفريقي قد اقر في ميثاقه في شقه الاقتصادي ما يبيّن مدى انشغال الأفارقة بمسألة التنمية الاقتصادية، وهو ما أشار اليه الاتحاد من خلال دعوته إلى تأسيس المجموعة الاقتصادية الإفريقية، والمصرف المركزي الإفريقي، والمصرف الإفريقي للاستثمار[38] . لكن محدودية المقدرات الاقتصادية في الكثير من دول القارة جعلت معظم الاستراتيجيات والسياسات تراوح مكانها، مما دفع ببعض القادة الأفارقة عبر عدة منتديات للإعلان عن مقاربات جديدة للتنمية والنهضة الاقتصادية في إفريقيا (الرئيس تابومبيكي وعبد الله واد) والتي انتهت إلى ميلاد المبادرة الجديدة من اجل تنمية أفريقا " النيباد " والتي تبنتها خمس دول افريقية هي جمهورية جنوب إفريقيا، السنغال، الجزائر، نيجيريا ومصر، وتهدف المبادرة إجمالا إلى التعاون والتشاور لمحاصرة الفقر ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عبر هذه المبادرة تقوم الجزائر بمجهودات معتبرة لتوسيع المبادرة وتوفير التمويل لتحقيق بعض النجاحات لتكون حافزا ودافعا للمبادرة، هذا إلى جانب جملة من مشاريع اقتصادية طموحة يوشك بعضها على النهاية، وتتمثل في الربط البري (الطريق العابر للصحراء) بين الجزائر، تونس، تشاد، النيجر، مالي، نيجيريا، وشبكة مماثلة من الألياف البصرية وأنبوب غازي يربط نيجيريا بالجزائر[39]، يلاحظ من خلال ذلك مراهنة الجزائر على العمق الإفريقي في إستراتيجيتها الاقتصادية، إيمانا منها بالانتماء والترابط المصيري بين الدول والشعوب الإفريقية وسبقا منها في إطار مبادرة النيباد.

الخاتمة:

في ختام هذه المداخلة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إن حفاظ الشعب الجزائري على مقومات شخصيته الوطنية حال دون ذوبانه والتمكين للمشروع الاستعماري في الجزائر؛
- عدم تفريط الشعب الجزائري في أرضه وهويته وتسليمه بالأمر الواقع ترجم في تواصل المقاومة دون انقطاع؛
- فشل المشاريع والأطروحات الاستعمارية في تدجين الشعب الجزائري وصنع القطيعة بين ماضيه وحاضره؛

- نجاح الثورة التحريرية لقيامها على فلسفة التحرر الكامل واسترجاع السيادة الوطنية كاملة لإعادة ربط الحاضر بالماضي؛
- تفرد وتميز الثورة الجزائرية في فلسفتها جعل صيتها يتجاوز الحدود ويصنع أنموذجا للاقتداء؛
- التفاعل بين الثورة التحريرية وحركات التحرر في المغرب العربي وإفريقيا صنع التضامن والإفادة والاستفادة؛
- تبني الجزائر لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها كالتزام ومسؤولية أخلاقية نحو استكمال عملية التحرر في إفريقيا؛
- الاقتناع بعدم اكتمال سيادة الأقطار الإفريقية من دون تحررها اقتصاديا؛
- المراهنة على التعاون والتكامل الاقتصادي الإفريقي للنهوض بالقارة والقضاء غلى الفقر والتخلف.

♦ قائمة الهوامش:

1. احمد بن نعمان، *جهاد الجزائر حقائق التاريخ ومغالطات الأيديو جغرافيا*، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع،1982)،23
2. الاستدمار مصطلح وظفه مولود قاسم نايت بلقاسم في كتاباته عن الثورة التحريرية بدلا عن كلمة الاستعمار.
3. مصطفى الأشرف، *الجزائر الأمة والمجتمع*، تر، حنفي بن عيس، (الجزائر: دار القصبة للنشر،2007)، 3.7
4. البخاري حمانة، *فلسفة الثورة الجزائرية* (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع،2010)، 13.
5. احمد مهساس، *الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة*، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس (الجزائر: دار القصبة للنشر،2003)،3.
6. انظر شارل اندري جوليان، *إفريقيا الشمالية تسير*، تر، المنجي سليم وآخرون (تونس: الدار التونسية للنشر،1976) ،125.
7. مولود قاسم نايت بلقاسم، *ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر* (قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر، 1984)، 25.
8. ابن الحكيم،" تأملات حول الشخصية الوطنية" ، *مجلة الثقافة*، عدد62 (1981): 21-8.
9. محمد الميلي، *فرانس فانون والثورة الجزائرية* (الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، 47.
10. نفس المرجع،58.
11. البخاري حمانة، مرجع سابق، 49. 50.
12. نفس المرجع، 50.
13. نفس المرجع، 80.
14. بوعلام بالسايح، "الاحتلال والمقاومة"، مجلة الثقافة، عدد،83، (1984) 61.
15. الأمانة الوطنية لجبهة التحرير، بيان أول نوفمبر، أكتوبر 1954
16. مولود قاسم نايت بلقاسم، *دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما بل وإفريقيا كلها حريتها*، *مجلة الثقافة*، عدد، 83، (1984) 64.
17. عبد الحميد زوزو، *تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009)، 51.
18. منصف بكاي، *أضواء على تاريخ* (الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009)، 17.
19. نفس المرجع، 16.
20. مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، 65.
21. نفس المرجع، 95.
22. عبد الله مقلاتي، *دور المغرب العربي وإفريقيا دعم الثورة الجزائرية*، الجزء الثاني (الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009) 229.
23. نفس المرجع.

24. فرانس فانون، *من اجل إفريقيا*، تر، محمد الميلي (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980)، 152.

25. نفس المرجع، 232.

26. نفس المرجع، 234.

27. نفس المرجع، 235.

28. سيد علي احمد مسعود، *التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 . 1961* (الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، 148.

29. نفس المرجع، 149.

30. منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، *مجلة الدراسات التاريخية* (الجزائر:كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2012)، 316.

31. نفس المرجع، 317.

32. نفس المرجع، 319.

33. محمد عاشور مهدي، "مستقبل التكامل الاقليمي في افريقيا، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، *مجلة قراءات افريقية*، على الرابط: http://www.quiraat African.com.

34. Paul Balta, *le grand Maghreb des independence a l'an 2000* (Alger: editions laphomic,1990); 92

35. Ibid, 92.

36. منصف بكاي، *دور الجزائر ما بعد الاستقلال*، مرجع سابق، 333.

37. نفس المرجع، 335.

38. سامية بيبرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي"، *مجلة السياسة الدولية*، (أفريل 2001) 144.

39. جمال أوكيلي، "الجزائر بوابة إفريقيا في أبعاده الاقتصادية"، *يومية الشعب* عدد، (25مارس، 2015).

نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: الفرص والقيود

Towards an Economic Approach of the Algerian Diplomacy towards Africa: Opportunities and Constraints

مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الموسوم بـ:

الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات

من إعداد الدكتور: عادل عباسي

قسم العلوم السياسية/ جامعة باجي مختار عنابة

abbaci.adel@gmail.com

مــقــدمــة:

لا جرم أن الدائرة الإفريقية تعتبر من أهم دوائر الأولوية **(Cercles de Priorité)** في الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، وقد تأكدت مركزية هذه الدائرة في الفعل الدبلوماسي **(Action Diplomatique)** الجزائري في العقدين الأخيرين، أين برزت الجزائر فاعلا أساسيا في العديد من الملفات المتعلقة بهذه القارة وذلك على المستويين الجزئي والكلي.

إن حضور الجزائر الملفت للنظر في العديد من الملفات المطروحة في القارة الإفريقية هو متعدد الأبعاد**(Multidimensional)**، حيث تبرز الجزائر تارة وسيطا ناجحا في حل النزاعات الإفريقية البينية على غرار النزاع الإثيوبي الإريتري، وتارة ثانية وسيطا بين الفرقاء المتنازعين داخل الدولة الواحدة على غرار الأزمة المالية و الليبية، كما تمتاز الجزائر تارة أخرى بصفتها أنموذجا لاحترام الشرعية الدولية ونصرة الشعوب المضطهدة.

إن الحضور الجزائري في مختلف ملفات هذه القارة ليس اعتباطيا، ذلك أن الفعل الدبلوماسي الجزائري مرتكز على سياسة متعددة الأبعاد (**السياسي، الأمني، الاقتصادي، الثقافي...**)، فهي مصفوفة للفعل الدبلوماسي بحيث يجند لها صانع القرار الوسائل والإمكانيات الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الخارجية وخدمة للمصلحة الوطنية في نهاية المطاف.

إذا كانت مجالات الدبلوماسية متعددة، فإن هذا الورقة البحثية سوف تركز على الجانب الاقتصادي للفعل الدبلوماسي الجزائري لما له من أهمية بالغة في فعالية السياسة الخارجية للدولة. ونعتقد في هذا الإطار أن الإنتاج العلمي بمختلف أشكاله (**كتب- مقالات- رسائل...**) في موضوع السياسية الخارجية أو الدبلوماسية الجزائرية يميل نحو تأكيد فرضية طغيان البعدين السياسي والأمني على مجمل نشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا، إلا أننا سنسعى قدر الإمكان من خلال هذه الورقة إلى كشف النقاب عن واقع البعد الاقتصادي في الفعل الدبلوماسي الجزائري تجاه هذه القارة.

في هذا السياق، تدور إشكالية هذه الورقة البحثية حول مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، وفيما تتمثل فرص نجاحها وكذا القيود التي تعترضها ؟

<u>المحور الأول</u>: إطار مفاهيمي ونظري

<u>أولا</u>: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية (Economic Diplomacy)

قبل الوقوف عند واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، يكون حريا بنا أن نحدد دلالة هذا المفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من الناحية النظرية لما له من أهمية في الاقتراب من الموضوع بطريقة عليمة ومنهجية.

يعرف الأستاذين باين **(Bayne)** و وولكوك **(Woolcock)** – على سبيل المثال لا الحصر- الدبلوماسية الاقتصادية على أنها:" **الطريقة التي تقيم بها الدول علاقاتها الاقتصادية....كيف تتخذ القرارات على المستوى الوطني، وكيف يتم التفاوض بخصوصها على المستوى الدولي مع بقية الفاعلين، وكيف يتم التفاعل ما بين هذين المسارين**"[1].

كما يعرفها إبراهيم مافلانوف **(Ibrahim R.Mavlanov)** على أنها:" **المجال الخاص بالنشاط الدبلوماسي الحديث، المرتبط بتوظيف المشاكل الاقتصادية كموضوع وكوسيلة للصراع والتعاون في العلاقات الدولية**"[2].

كما يشير هذا المفهوم حسب المصادر العلمية الكرواتية التي برز فيها إلى كافة نشاطات التي تقوم بها الدولة من أجل حماية وتعزيز مصالحها الاقتصادية في البيئة الدولية. إن لكل دولة دبلوماسيتها الاقتصادية الخاصة بها حيث تحمي من خلالها نموها الاقتصادي وتنميتها، وتعزز بها مكانتها في محيطها الدولي[3].

يشترك في منظومة الدبلوماسية الاقتصادية فواعل عديدة وهي كل من الدبلوماسيين الرسميين والموظفين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية ولوبيات الأعمال...الخ. كما أنها

---

[1]- DUBRAVKO ŽIROVČIĆ, "***THEORETICAL PRINCIPLES OF ECONOMIC DIPLOMACY",*** p.01, **at:** http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2710671.

[2]- Pavol Baranay, "***Modern Economic Diplomacy***", www.dec.lv/mi/Baranay_Pavol_engl.pdf.

[3]- DUBRAVKO ŽIROVČIĆ, **op.cit.,** pp.01, 02.

تتجلى عمليا من خلال الاستثمارات الخارجية وإبرام العقود الدولية وإقامة العلاقات التجارية على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف[1].

جدير بالإشارة في هذا السياق، أن الدبلوماسية الاقتصادية قد تكون محل صنع قوى رسمية في الدولة وغير رسمية كأن يتعلق الأمر بالشركات ومنظمات أرباب العمل ورجال الأعمال....الخ.

يتضح من خلال هذه الرؤية أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة لتنفيذ السياسية الخارجية للدولة، وهي بالتحديد الأسلوب المنتهج من طرف الدولة في سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية مع قوة أو قوتين أو قوى خارج حدودها الإقليمية.

وبالتالي تقتضي من الحال عند الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا أن نستحضر أثناء التحليل مجمل العناصر المفهومية المشار إليها آنفا. بعبارة أخرى، سنقف عند استثمارات الجزائر في إفريقيا، مبادراتها الاقتصادية المتعددة الأطراف، علاقاتها التجارية مع الدول الإفريقية...إلخ.

ثانيا: نظرية الدور والنظرية اللبرالية الجديدة

✓ - **نظرية الدور**:

تم تطوير هذه النظرية من طرف **كارل هولستي** في السبعينيات من القرن الماضي، حيث تفسر السلوك الخارجي للدولة ومن ثمة فعلها الدبلوماسي انطلاقا من مفهوم الدور الوطني(**National Role**). في هذا الإطار، تستعمل هولستي عدة متغيرات وهي:

*- **أداء الدور**: مجمل المواقف والأفعال التي تعبر عن وظيفة تؤديها قوة معينة خارج حدودها الإقليمية.

*- **إدراك الدور**: التصور المترسخ لدى صانع القرار بخصوص ما يجب أن يقوم به أثناء التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية.

[1] - **Ibid.**, p. 02.

***- مصادر الدور**: المرتكزات التي يبنى عليها السلوك الخارجي، فقد تكون مادية (**جغرافية، اقتصادية، عسكرية**) أو معنوية (**أيديولوجية، مبادئ، ...**الخ)[1].

يعني هذا الإطار النظري عند ربطه بموضوعنا، أن الفعل الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر تجاه إفريقيا ما هو إلا تجل لأداء دور محدد والذي يرتكز بدوره على تصورات لدى صناع القرار بخصوص ما يجب القيام به في إفريقيا في المجال الاقتصادي، كما أن هذا التصور بدوره يرتكز على مصادر أو أسس معينة تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز للجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى تماسها جغرافيا مع العديد من الدول الإفريقية، كذا ميزتها النسبية في مجال المحروقات...الخ. كما أن هناك أسسا أخرى معنوية على غرار الترابط الثقافي والعلاقات التاريخية مع عديد الدول الإفريقية.

✓ - **النظرية اللبرالية الجديدة**:

لقد توجه المنظرون اللبراليون الجدد في مطلع التسعينيات نحو خوض العديد من النقاشات حول:

*- كيفية تشجيع الإصلاحات الديمقراطية واللبرالية في العالم.

*- قبول أو رفض التعاون مع التسلطية و إمكانية التعامل تجاريا معها.

*- كيفية تعزيز مسار العولمة.

*- كيفية تقوية مشاركة قوى المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في المؤسسات المالية[2].

وبالرجوع إلى تفسير الفعل الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا، فهي تتصور أن الدولة:

*- تركز على العمل في إطار المؤسسات الدولية.

*- التعاون يخلق مكاسبا مطلقة تستفيد منها كل الشركاء[3].

*- الرهانات الاقتصادية **(Enjeux)** الدولية والبحث عن المزايا **(Avantages)** الاقتصادية هي المتغير التفسيري لسلوك الدول.

---

[1]- K.J.Holsti, National ***Role Conception in the Study of the Foreign Policy***, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), pp. 239-240.

[2] - Amélie Blom et Fréderic Charillon, ***Théories et Concepts des Relations Internationales*** (Paris : Hachette Livre, 2001), p.68.

[3] - **Ibid.,** p.68.

<u>المحور الثاني</u>: الصور الاقتصادية للفعل الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا

تتبوأ الدبلوماسية الاقتصادية مكانة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما يؤكد عليه القائمون على القطاع خاصة في السنوات الأخيرة، في ظل تزايد حدة الأزمة الاقتصادية بفعل تراجع أسعار النفط، و هو ما أكد عليه – **على سبيل المثال لا الحصر**- السيد **عبد القادر مساهل** عندما كان وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وذلك في كلمة ألقاها بمناسبة اليوم الوطني للدبلوماسية الجزائرية في 15 أكتوبر2016[1]، كما أعاد التأكيد على ذلك بصفة وزير للشؤون الخارجية بمناسبة انعقد الطبعة الثالثة لمنتدى رؤساء المؤسسات في يوم 20 أكتوبر 2017[2].

لم يتوقف الاهتمام بالبعد الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية على التصريحات فقط، بل تم اتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية الملائمة لذلك، أهمها إعادة هيكلة وزارة الشؤون الخارجية من خلال منح أولوية للجانب الاقتصادي.

لقد تم في هذا الإطار استحداث هيكل جديد مخصص للدبلوماسية الاقتصادية تكون مهمته على حد تعبير وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل:" **في الهيكل الجديد لوزارة الشؤون الخارجية، المعاد فيه التفكير النظر من أجل إعطاء تنساق أكثر للفعل الدبلوماسي الجزائري، الذي تحظى في الدبلوماسية الاقتصادية بمجال واسع، قمنا بوضع هيكل خاص يرأسه سفير مستشار مكلف حصريا بالاستشراف ومرافقة الشركات في الخارج"**[3].

كما تم استحداث مديرية عامة مكلفة بالاستشراف والدراسات والتكوين، حيث يصرح الوزير ذاته قائلا: " **هذه المديرية العامة التي ستسمح ليس فقط بالقيام بأفعال في الخارج لصالح الاقتصاد الوطني في المستقبل، بل أيضا تكوين دبلوماسيينا في الشق الاقتصادي"**[4]. نعتقد أن استحداث هذه الأطر المؤسسية دليل على إدراك حقيقي من طرف صانع القرار بأن التوجه

---

[1]- **"الدبلوماسية الاقتصادية أولوية للجزائر"**، على الربط الإلكتروني:
alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=61979

[2]- عن قناة النهار، تغطية لكلمة وزير الشؤون الخارجية في الطبعة الثالثة لمنتدى رؤساء المؤسسات، يوم الجمعة 20 أكتوبر 2017.

[3]- Algérie Presse Service, « ***une nouvelle structure dédiée à la diplomatie économique au MAE*** », le vendredi 20 octobre 2017.

[4]- **Ibid.,**

نحو اعتماد مقاربة اقتصادية في النشاط الدبلوماسي من شأنه أن يكون حلا من حلول الأزمة الاقتصادية الراهنة.

في سياق اعتماد هذه المقاربة، تأتي القارة الإفريقية لتكون بؤرة تركيز المنظار الدبلوماسي الاقتصادي الجزائري في الآونة الأخيرة، حيث أشار وزير الخارجية عبد القادر مساهل- الطبعة الثالثة لمنتدى رؤساء المؤسسات في يوم 20 أكتوبر 2017- إلى ضرورة العمل على **تنمية الصادرات** الجزائرية نحو القارة، **وتوقيع اتفاقيات التبادل الحر وتنويع العلاقات التجارية** مع دولها[1].

عموما، يمكن تصنيف مظاهر اعتماد مقاربة اقتصادية جزائرية تجاه إفريقيا إلى مستويين:

✓ - المتعدد الأطراف (Multilatéral):

يحظى هذا المستوى بأهمية بالغة في هندسة الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر نحو إفريقيا، فقد أكد على هذا السيد عبد القادر مساهل عندما كان وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، بالقول إن:**" لقد كان للبعد الاقتصادي لهذه الدبلوماسية المتعددة الأطراف فائدة كبيرة لتحقيق أهداف الجزائر ... من أجل الممارسة الفعلية لسيادتها على مواردها الطبيعية ..."**. كما أضاف: **"هذه الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف قد تكيفت مع تطورات الساحة الدولية والتي تطلبت بدورها إصلاحات هيكلية على المستوى الوطني"**[2].

يمكن الوقوف عند الحضور الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر على المستوى المتعدد الأطراف من خلال:

***- مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD):**

من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا حيث تعتبر الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال الشراكة مع القوى الكبرى[3]

---

[1]- **Ibid.,**

[2] - الشروق أون لاين، **"مساهل الدبلوماسية الاقتصادية أولوية الجزائر"**، على الرابط الالكتروني:
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/502308.html

[3]- مصطفى بوطورة،" **البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية**"، على الرابط الالكتروني:
www.anea-dz.org

***- المنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال:**

هو من بين الأطر الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، حيث أن هذا المنتدى من شأنه أن يكون أداة فعالة لدفع الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التعريف بفرص الاستثمار في إفريقيا بالنسبة لرجال الأعمال الجزائريين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر بالنسبة لنظرائهم الأفارقة.

انعقد المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال بالجزائر في 03 ديسمبر 2016 بحضور أكثر من 2000 متعامل اقتصادي. أشار وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة إلى أن هذا المنتدى بمثابة فرصة للجزائر للتوجه نحو إفريقيا والاستفادة من مختلف مزايا هذه القارة التي تشكل خزانا كبيرا للإنتاجية و إنتاج الثروات والنمو. كما أضاف السيد لعمامرة بمناسبة هذا المنتدى أن: " **وضع الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الحالية لا تمنع البلد من أن تكون له طموحات في إفريقيا (...) وأن يلعب دور قاطرة الاندماج الاقتصادي الإفريقي**"[1].

***- منظمة الأوبك:**

تضم هذه المنظمة 04 دول إفريقية إلى جانب الجزائر (**أنغولا، الغابون، ليبيا، نيجيريا**)، حيث تعمل الجزائر على أن تكون فاعلا اقتصاديا في هذه المنظمة و يتجلى ذلك من خلال الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر بخصوص تخفيض إنتاجها من النفط إلى مستوى يتراوح بين 5,32 و33 مليون برميل يوميا، وذلك بهدف استعادة سوق النفط[2].

***- العمل على تعزيز الروابط مع المجموعات الاقتصادية الإفريقية:**

أشار وزير الخارجية السابق **رمطان لعمامرة** بمناسبة انعقاد المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال، إلى مسألة الاندماج الاقتصادي الإفريقي، حيث أكد على ضرورة السعي نحو تعزيز الروابط الاقتصادية الجزائرية مع مختلف المجموعات الاقتصادية الإفريقية على غرار المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وكذا السوق المشتركة لإفريقيا

---

[1] - **المنتدى الإفريقي للاستثمار بالجزائر فرصة للتوجه صوب إفريقيا**، على الرابط الالكتروني:
www.andi.dz/.../1341-le-forum-africain-d-investissement-d-alger-..

[2] - مصطفى بوطورة، **مرجع سابق**.

الشرقية والجنوبية(*)، التي أكد الوزير على أنه لا يوجد أي سبب يمنع الجزائر من الانضمام إليها[1].

✓ - **الثنائي (Bilateral)**:

*- **مسح الديون**:

حيث قامت الجزائر منذ 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية عضو في الاتحاد الإفريقي و بمبلغ يقدر بـ 902 مليون دينار، وهذا في إطار التضامن مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية. تتمثل تلط الدول في كل من (**البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، النيجر، السينغال وتنزانيا**)[2].

*- **توقيع الاتفاقيات الثنائية**:

تحرص الدبلوماسية الجزائرية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي و النيجر ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا.

*- **مشاريع استثمارية**: إن للمشاريع الاستثمارية الجزائرية - بنوعيها العامة والخاصة- دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها، سونالغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الاستثمارات النفطية للعملاق الجزائري **سوناطراك** في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي. إن الحال نفسه بالنسبة للقطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية خاصة مع مجمع **سيفيتال** ورائد التكنولوجيا **كوندور**[3].

---

[1]- المنتدى الإفريقي للاستثمار بالجزائر فرصة للتوجه صوب إفريقيا، **مرجع سابق**.

(*)- الكوميسا أو السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسعة عشر دولة. تعود نشأة الكوميسا لعام1994، عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام .1981 تسعة دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، كما انضمت رواندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004 ، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2006.

[2]- **الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار**، على الرابط الإلكتروني: www.alarabiya.net

[3]- **إفريقيا تتحول إلى الساحة الجديدة لحرب التمدد الاقتصادي وبسط النفوذ بين الجزائر والمغرب**، على الرابط الإلكتروني: www.sahafah24.net/show730371.html

بالرغم من تنوع مستويات الفعل الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا إلا أنه غير كاف مقارنة بحجم الفرص والإمكانيات المتاحة سواء بالنسبة للجزائر أو الدول الإفريقية. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية لا تمثل سوى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية، و فيما يلي جدول يبين محدودية المبادلات التجارية التي تجريها الجزائر مع بقية الدول الإفريقية.

Des échanges limités avec le reste du continent
(commerce extérieur de l'Algérie en 2015 par région)

À l'importation	En milliards de dollars	Structure *(en %)*	Variation *(en %)* par rapport à 2014
TOTAL	51,501	100	– 12,08
Union européenne (UE)	25,344	49,21	– 14,62
OCDE (hors UE)	7,353	14,28	– 12,84
Autres pays d'Europe	1,220	2,37	37,70
Amérique du Sud	2,818	5,47	– 26,13
Asie	11,830	22,97	6,25
Pays arabes (hors UMA)	1,912	3,71	– 2,55
Union du Maghreb arabe (UMA)	0,674	1,31	– 8,67
Afrique subsaharienne	0,350	0,68	– 20,45

À l'exportation	En milliards de dollars	Structure *(en %)*	Variation *(en %)* par rapport à 2014
TOTAL	37,787	100	– 39,91
Union européenne (UE)	25,801	68,28	– 36,10
OCDE (hors UE)	5,428	14,36	– 47,53
Autres pays d'Europe	0,037	0,10	– 62,24
Amérique du Sud	1,575	4,17	– 50,52
Asie	2,562	6,78	– 49,37
Pays arabes (hors UMA)	0,628	1,66	– 3,09
Union du Maghreb arabe (UMA)	1,607	4,25	– 47,57
Afrique subsaharienne	0,092	0,24	– 16,36

JEUNE AFRIQUE

Source:
Le Jeune Afrique, Diplomatie économique: Alger redécouvre l'Afrique et vice versa, **disponible sur** : www.jeuneafrique.com/.../economie/diplomatie-economique-alger-redecouvre-lafriqu.

المحور الثالث: فرص تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه إفريقيا والقيود التي تعترضها

بالرغم من عدم فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مقارنة بتميزها في الجانب الأمني إلا أننا نتصور أن هناك العديد من الفرص التي تمكن من تجسيد مقاربة اقتصادية جيدة في المستقبل القريب، بحيث تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتمكن من الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة.

- ✓ - **المقوم الجغرافي**: يعتبر بدوره أساسا لبعث دبلوماسية اقتصادية قوية تجاه إفريقيا، فهو يجعل الجزائر بوابة نحو أوربا بالنسبة للأفارقة و بوابة نحو إفريقيا بالنسبة للأوربيين. ولنا أن نتصور الامتيازات التي تحظى بها الجزائر جراء امتلاكها لهذا الموقع. فضلا عن المساحة، فالجزائر هي الأولى إفريقيا من حيث مساحتها، كما أنها في تماس جغرافي مع العديد من الدول الإفرقية. كما نستحضر في هذا السياق اتساع الأراضي الزراعية ما يجعلها مؤهلة لأن تكون أنموذجا للأمن الغذائي في القارة الإفريقية و سلة غذاء للأفارقة في ظل صعبة المناخ وتصاعد وتيرة التصحر في عديد الدول الإفريقية.
- ✓ - **الريادة النفطية**: تعتبر الجزائر رائدة في مجال المحروقات في القارة الإفريقية حيث تعتبر مجموعة الطاقة الجزائرية **سونطراك** الأولى إفريقيا من حيث الاستثمار في هذا المجال. هذه الميزة تجعل الجزائر في موقع قوة في علاقاتها بالدول الإفريقية التي تعاني نواقصا في المحروقات وخاصة الغاز، وهو ما يجعل فرص التصدير والاستثمار فيها متاحة وأقل منافسة من طرف مستثمرين إفريقيين محتملين.
- ✓ - **توفر البنى التحتية**: وهي أرضية أساسية لتفعيل دبلوماسية قوية تجاه القارة، حيث نستحضر في هذا الإطار **مشروع الطريق العابر للصحراء** الرابط بين الجزائر ولاغوس بامتداد يقدر بـ 9400 كم الذي سيسهل من التبادلات التجارية من وإلى الجزائر فضلا عن تشجيع مسارات التكامل الاقتصادي في إفريقيا[1]. في سياق توافر البنى التحتية، تجدر الإشارة إلى **مشروع ميناء الحمدانية بالجزائر وسط** الذي يعتبر من المشاريع المعول عليها في بعث الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر تجاه إفريقيا وغيرها من القارات.
- ✓ - **الاستقرار**: وهو عامل أساسي للتنمية عموما كما أنه مقوم رئيس في بعث دبلوماسية اقتصادية تجاه إفريقيا. بالرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعرفها الجزائر إلا أنها – بالمقارنة مع العديد من الدول الإفريقية- تعرف استقرارا مشجعا على الاستثمار

---

[1] - **شراكة جزائرية صينية لإنجاز ميناء الحمدانية بشرشال**، على الرابط الالكتروني:
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/269522.html

العمومي أو الخاص في إفريقيا وكذلك الاستثمارات الآتية من إفريقيا سواء كانت من طرف الدول أو متعامليها الاقتصاديين.

هي إذن جملة من المتغيرات التي تتيح فرصة إقلاع اقتصادي بالنسبة للجزائر وبعث دبلوماسية اقتصادية فعالة في إفريقيا بشرط أن تقترن بإرادة سياسية واعية بحكم الفرص المتاحة أمامها كي تكون رائدة في إفريقيا.

في خضم توفر هذه الفرص، هناك جملة من القيود التي تعترض عملية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ - تنامي التهديدات الأمنية (جماعات إرهابية- هجرة غير شرعية...الخ) على الحدود الجزائرية في كل من تونس و مالي و ليبيا ...الخ.
- ✓ - غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشيطة للجزائر في إفريقيا.
- ✓ - الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر من طرف الأفارقة.
- ✓ - منافسة قوى إفريقية أخرى للجزائر في مجال الاستثمار وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في إفريقيا....الخ).

خـــاتـــمـــة:

نستنتج من خلال ما سبق أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية غير فعالة في الوقت الراهن بالمقارنة مع حجم الفرص والإمكانيات المتاحة، و هذا خلافا عن تميزها ونجاحها في معالجة العديد من المشاكل والملفات الأمنية المتعلقة بالقارة. وبالرغم من ذلك، نلحظ في الآونة الأخيرة منعرجا في الدبلوماسية الجزائرية نحو إعطاء أولوية للجانب الاقتصادي عموما وإفريقيا خصوصا، وقد صاحب ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية و المؤسساتية التي تنبئ باعتماد مقاربة اقتصادية حقيقية للفعل الدبلوماسي الجزائري بحيث تمكن من استغلال كافة فرص الاستثمار المتاحة في هذا القارة وكذا جعلها جزء من الحل الذي يسمح بالخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة.

الطالب الباحث : البح سمير

elbah.samir@gmail.com

عنوان المداخلة:

الامتداد و التوجه الأمني الإفريقي للجزائر:

بين فك العقدة القوردية و خيار الانكفاء على الذات

ملخص:

تسعى المداخلة الى فحص مسألة فعالية الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في عمقها الافريقي، من خلال السعي الى ضبط آثار الجوار الجغرافي السيء و دفع التهديدات الأمنية اللاتماثلية. و ذلك في ظل بيئة تطورية تتسم بتصلب عود الفواعل ما دون الدولة، و تحول الظاهرة الإرهابية في سياق اقليمي غير مستقر، و غياب التوافق الاستراتيجي في المنطقة.

لقد أضحى لزاما التعاطي مع الفضاء الافريقي الهش و المتأزم، و لذلك فإن صانع القرار الجزائري يدرك تماما دوره الاقليمي كمعطى استراتيجي تحدده عناصر التأثير في الفضاء الجيو- سياسي الافريقي. لكن صعوبة التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار، و الالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، جعل الجزائر أمام معضلة كورنيلية Un dilemme cornélien . إما فك العقدة القوردية بالتدخل أمنيا في مناطق النزاع و بالتالي لعب دور الفاعل الإقليمي المحوري ، و ما يترتب عنه من انكشاف أمني. و إما الانكفاء التكتيكي درءا لهذا الانكشاف و تفضيل أمننة الحدود ، مما يجعل منها أشبه بالمتفرج أو المنكمش استراتيجيا. و كلاهما خيار صعب.

مقدمـــــة:

شكل تعدد الجهات المؤثرة على الأمن الجزائري، تحديا و ضغطا إمبريقيا على صانع القرار السياسي. فلطالما نظر الساسة الى العمق الافريقي، بنوع من الريبة و الحذر اتجاه الملفات ذات العلامة الإفريقية. فتحليل الوضع الجيو-أمني لمنطقة الساحل يحيلنا الى مجموع التهديدات التي تعتري هذا الفضاء و التي توصف بالتعقيد نظرا لطبيعتها و مصدرها.

فالجوار الاقليمي الهش المصاحب لتنامي هذه التهديدات الأمنية، جراء الانهيار الدوري في كل من مالي و ليبيا، دفع بالدولة الجزائرية الى التحرك و اعطاء الاهمية القصوى للعمق الافريقي، باعتبارها دولة متاخمة و منكشفة استراتيجيا على جوار جغرافي لا تخلو الدراسات المتخصصة من وصف وحداته بأنها عاجزة مؤسساتيا. فتكاتف و تكامل أدوار الفواعل غير الدولاتية المشكل لما يصفه جيمس برتون بالنسيج الملغم، أربك دور الدولة الجزائرية وجعلها من اكبر الدول الاقليمية انخراطا في الأمن الاقليمين و بذلها جهودا حربية بدون أن تكون في حالة حرب.

فالجزائر التي تجمع الدراسات على انها تمتلك عناصر القوة لتجعل منها الفاعل المحوري في المنطقة، تسعى جاهدة الى لعب دور المبادر الحذر استراتيجيا، خاصة أمام تصلب عود الفواعل من غير الدولة و تحول الظاهرة الارهابية في سياق اقليمي غير مستقر للغاية، ميزته الأساسية غياب التوافق و الاجماع الاستراتيجي في المنطقة.

سنحاول من خلال هذه المداخلة تحليل للتوجه الأمني الجزائري في عمقه الافريقي و بالتحديد ما تصفه الدراسات المتخصصة بالحزام الرخو و هذا في سياق أزماتي مالي-ليبي، يشبه ان صح التعبير عربة غورديس الأسطورية التي ربطت في عمود في معبد غوردين بعروة محكمة صعبة الحل. فهل بمقدور الدولة الجزائرية أن تفك العقدة بضربة سيف و تظهر طرفي الخيط ؟

و للاجابة عن التساؤل الذي تطرحه الدراسة نقوم بمعالجة و فحص النقاط التالية:

أولا: عملية بناء الأمن في نقاط التماس الجغرافي للجزائر: قراءة من منظور الجغرافيا النشطة.
ثانيا: الفاعل الامني الاقليمي النشيط: تعاظم الدور الامني للجزائر
ثالثا: معضلة تبني الخيار الاستراتيجي الأمني: كيف للضرورة تبيح المحظورة

أولا: عملية بناء الأمن في نقاط التماس الجغرافي للجزائر: قراءة من منظور الجغرافيا النشطة

لفهم عملية بناء الامن في الحدود الجزائرية في مدلولاتها القيمية يجب اخضاعه لمنظور ما يسميه **Stuart Corbridge** و **John Agnew** بالجغرافيا النقدية. هذه الاخيرة التي تنقل جغرافية الحدود من نمطها الجامد الستاتيكي كخط فاصل بين الوحدات المشكلة للفضاء، الى الجغرافيا ذات المدلول القيمي نتاج القراءات التراكمية التي تتبلور فيها رهانات السلطة. فالجغرافية لا تتعلق بما هو "خارج الدولة"، بل تتعلق بالبناء الحقيقي لحدود : "الداخل" في مقابل " الخارج"، "هنا" و "هناك"، "المحلي" و "الدولي".[1]

فمنطق الأمن الاقليمي، ينبع من قلب الحقيقة المتمثلة في الطبيعة التواصلية للأمن والذي يفهم من: التفاعل بين الفواعل، الجغرافيا والأنطولوجيا التواصلية التي تعني الطبيعة التراكمية للعلاقات (صداقة – عداوة – تنافس). فالجوار الجغرافي وكثافة التفاعلات البيئية تولد تدريجيا انطولوجيا اجتماعية ناقلة سواءا لقوة ادماجية أو اقصائية، وهو ما يعبر عنه دوركايم :"بتزايد حجم وكثاف حركية المجتمعات يغير بصورة أساسية وجودها الاجتماعي".[2]

فالمدلول القيمي هنا يتعلق بالبناء الحقيقي لحدود الداخل في مقابل الخارج وهذا جراء انطلوجيا تواصلية ناقلة لأثر جوار قد يقدم ارباح او تترتب عنه تكاليف. يجادل **D Lake** على أنه يكفي توفر أو وجود "أثر الجوار **Indeed or effect Neighbourhood** " في المعادلة الأمنية:" فأثر الجوار العابر للحدود يأثر بطبعه على العديد من الدول تأثيرا سياسيا واستراتجيا" . فالتماس/ الجوار الجغرافي يكون ناقلا لهذه الآثار: "التكاليف –أثر جوار سلبي أو أرباح- أثر جوار إيجابي". هذه التكاليف والأرباح التي لا يتحملها أو يستفيد منها الطرف الناقل لهذا الأثر لوحده.[3]

إن مصدر ونقطة تركز هذه الآثار هي التي تحدد وجهة ومحتوى السياسات المتبعة. وهو ما يفسر أهمية التماس/الجوار الجغرافي.

---

[1] Dalby, S ,1990) .July 08 .(*Critical geopolitics; discourse, difference, and dissent* . Disponible sur le site: https://www.researchgate.net/publication/248881184_Critical_Geopolitics_Discourse_Difference_and_Dissent

[2] Balzacq, T ,2007) .été .(La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable . *Cultures & conflits(66, p. 34*

[3] *Ibid*, *p.* 39

"حتى في عصر العولمة، فإن أهمية الجغرافيا تبقى قائمة. فمن صالح أوروبا، أن تكون دول الجوار محكومة/مدارة بشكل جيد. فدول الجوار المنخرطة في نزاعات عنيفة، والدول الهشة التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة والمجتمعات العاجزة ذات النمو الديموغرافي المتنامي بصورة مفرطة في حدود أوربا كلها تمثل مشاكل صريحة". [1]

لقد صدر هذا التصريح من الهيئات الأوروبية ليعبر عن المدلول القيمي لسياسة الجوار الأوروبي اتجاه الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها. يمكن بمنطق ارتدادي أن يطبق هذا الطرح على الحالة الجزائرية اتجاه الدائرة الجنوبية لها، و بالتحديد منطقة الساحل. فالجوار الجغرافي السيء ، والمقرون بنمط الأنطلوجيا التواصلية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، نشط عمليات اضفاء طابع امني نابع بالدرجة الاولى من ممارسة تذتانية.

فالتعامل على ظاهرة على انها تهديد وجودي لموضوع مرجعي ذي قيمة بالنسبة للجزائر هو ما انتج خطابا رابطا بين الهجرة ، الجريمة، الارهاب، التهريب. فالموضوع المرجعي هنا هو أمن حدود الدولة الجزائرية وهو ما يجعل العلاقة بين الحدود والامن عبارة عن بناء اجتماعي حول نقاط التماس الجغرافي الى عامل محفز Catalyseur لتفاعلات بينية ذات طابع امني صرف لو قورنت بالتفاعلات الاقتصادية.

<u>ثانيا</u>: الفاعل الامني الاقليمي النشيط: تعاظم الدور الامني للجزائر

يرجح ميزان القوى الجزائر بين الدول المغاربية و يضعها في المقدمة و يميل أن يجعل منها قائدا اقليميا على الصعيد الدبلوماسي و العسكري، بحكم ما تتمتع به من مكانة رفيعة في الأروقة الأممية و المؤسسات الإفريقية، ما يجعلها قادرة على التأثير في الرهانات الموجودة على الساحة.[2]

و لفهم ما يمكن أن نصفه بالأسبقية الاقليمية للجزائر، من الضروري العودة الى التعريف النيو-غرامشي الذي يقدمه **R.Cox** لمفهوم الهيمنة. فهذه الأخيرة تتجسد بفعل التوافق بين عناصر القوة، الأفكار و كذا المؤسسات[3]. فالهيمنة لا تعني التراتبية بين الدول، بل تشكيلة بنيوية بين المجتمعات، الاقتصاديات و الوحدات السياسية، و التي تعتمد على تلاقي مصالح مختلف الفواعل و المجتمعات المدنية. و هو ما تسعى اليه الدولة الجزائرية من خلال اعتمادها على مكانتها في تحقيق مكاسب نسبية في اطار تعاون و شراكة مع دول الجوار.[4]

---

[1] Commission, e .(2003) *.L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud* .Récupéré sur :eeas.europa.eu: http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/com03_104_fr.pdf
[2] *Salim CHENA,* L'EVOLUTION DES ENJEUX GEOPOLITIQUES FAVORISE-T-ELLE UNE HEGEMONIE ALGERIENNE AU MAGHREB ?. Disponible sur le Web : www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/03/40-_Article_Chena.pdf
[3] Robert COX, « Social Forces, States and World Order : Beyond International Relations Theory », *Millenium*, vol. 10, n°2, 1981, pp. 126-155; « Gramsci, Hegemony and International Relations : An Essay in Method », *Millenium*, vol. 12, n°2, 1983, pp. 162-175.
[4] *Salim CHENA, Op.cit.*,

لكن من المفارقات التي تميز الموقع الاستراتيجي للدولة الجزائرية، انها تمتلك موقعا جغرافيا يسمح لها بتحقيق مكاسب اقتصادية سواء على المستوى المغاربي، الافريقي او الاوروبي. لكن هذه المركزية تعد في نفس الوقت عائقا و سببا رئيسيا في الهشاشة والانكشاف[1]. خاصة في سياق إقليمي هش، إن لم نقل منهار مؤسساتيا. ما يحتم على الدولة الجزائرية، بذل جهود معتبرة في تأمين ومراقبة نقاط التماس الجغرافي مع دول الجوار.

فحسب المركز الامريكي للدفاع **American Defense Center** فقد انتقل ترتيب الجيش الجزائري من المرتبة 54 سنة 1994 الى الرتبة 20 عالميا والثاني افريقيا. الدراسة نفسها تصفها على انها الاكثر تنظيما في شمال افريقيا وتصنفها في الرتبة 25 عالميا في مجال التحكم في تكنولوجيا الدفاعات الحديثة واستعمال النظم الالكترونية المعقدة [2]. وحسب Global Fire Fox، فإن الجيش الجزائري في 2014 احتل المرتبة 31 عالميا [3]. أما **SIPRI**، فقد اكدت تعاظم نفقات الدولة الجزائرية فيما يخص مجال التسلح التي وصلت الى 10.654 م.د سنة 2016 و التي تعد اكبر ميزانية في افريقيا [4].

وكلها ارقام تفسر مدى سعي الجيش الجزائري لان يكون على اكبر جاهزية، لهدف مقاربة المخاطر والتهديدات، و القائمة بالأساس على محاور أساسية:

1- مسار عملياتي بامتياز على الجانب الحدودي من نقاط التماس وهو ما يفسر النقاقات العسكرية الاخيرة.

2- مسار تعاوني امني مع دول الجوار، فالقدرات المتاحة و كذا التموقع الاستراتيجي، جعلا من الجزائر النواة الصلبة للعديد من مبادرات التعاون الاقليمي على غرار الشراكة عبر الصحراوية ضد الارهاب-**Trans**" "**Sahara Counter Terrorism Partnership**" أو "**TSCTP**"، و الذي يضم 09 دول أهمها: الجزائر، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، مالي و موريتانيا. بتعبير آخر، الجزائر هي "**مفتاح الأمن الاقليمي**" مقارنة بنظيراتها المغاربية تونس و المغرب التي تعد دولا محيطية في هذه الشراكة [5].

---

[1] في هذا الصدد أنظر:

- Christopher J. Fettweis, ‚Sir Halford Mackinder, Geopolitics, and Policymaking in the 21st Century', Parameters, vol. XXX, n°. 2, été 2000, pp. 58-71. http://www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/Articles/00summer/fettweis.htm

[2] ALGERIA REPORT 27 APR – 01 MAY 2006, UnitedStates Marine Corps, U.S. Defense Attaché Office, American Embassy, Cairo, Egypt, 25 mai 2006, p. 2. (APO AE 09839) http://www.nps.edu/services/usmc/Docs/LogueAlgeriaMay2006.pdf

[3] Global Fire Power, « Algeria Military Strength », 27 mars 2014 http://www.globalfirepower.com/country-military-strengthdetail.asp?country_id=Algeria

[4] عبد النور بن عنتر، الجزائر في مواجهة التهديدات اللدولتية، السياسة الدولية - العدد21- اكتوبر 2017 - المجلد52

[5] Toby Archer & Tihomir Popovic, ‚The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative: The US War on Terrorism in North Africa', FIIA Report, n). 16, The Finnish Institute of International Affairs (FIIA), Otamedia Oy, Espoo, Finland, 2007, p. 24-41. Disponible sur le site : https://ibnkafkasobiterdicta.files.wordpress.com/2008/04/the-trans-saharan-counter-terrorism-initiative.pdf

كما شمل التعاون ايضا تنسيقا امنيا واسع النطاق خاصة مع القوى المؤثرة في المنطقة، من خلال مبادرة انشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل "CEMOC" و مقرها تمنراست بجنوب الجزائر. بالإضافة الى بعث مركز مشترك للاستعلامات: وحدة الدمج و الاتصال" UFL " و مقره العاصمة الجزائرية، و يشتمل على 08 دول هي : الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا، نيجيريا.[1]

لقد جاء على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الافريقية "**عبد القادر مساهل**"، بأنه لا يوجد اطار بديل خارج دول الميدان، فمضاعفة المبادرات يعد هدرا للجهود الاقليمية و غير ناجع و فعال. فالجزائر و كانت لا تستطيع تحييد دور الفواعل الدولية الخارجية كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، لكنها تلح على ضرورة ارساء قواعد ادارة أزماتية إقليمية، تنطلق من المكونات الداخلية لدول الساحل و ترى أن العون الخارجي يجب أن يقتصر على: التكوين، الدعم اللوجيستي و الجانب الاستخباراتي.[2]

3- مسار تعاوني أمني داعم للجهود الاقليمية، من خلال توسيع دائرة التعاون الثنائي مع القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الامريكية الساعية في جهودها الرامية لمكافحة الارهاب الدولي. فالولايات المتحدة الامريكية، اعترفت على لسان قائد الأفريكوم سنة 2013 اللواء**Rodrigez Hoog**: بأن الجيش الجزائري هو القادر على مواجهة الارهاب و الجريمة العابرة للحدود مقارنة بدول الجوار.[3]

---

[1] Abdennour Benantar, « Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne ». Disponible sur le site : https://anneemaghreb.revues.org/2712

[2] *Ibid.*,

[3] Tewfik Hame, « L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb : « Nœud gordien » et « dilemme cornélien ». Disponible sur le site : jilrc-magazines.com/lalgerie-face-au-dilemme-de-la-securite-regionale-au-sahelmaghr...

ثالثا: معضلة تبني الخيار الاستراتيجي الأمني: كيف للضرورة تبيح المحظورة

تواجه الجزائر معادلة صعبة: كيفية التنسيق مع دول الحوار الجغرافي وكذا القوى الاقليمية الفاعلة، و في نفس الوقت الالتزام بأحد اهم مبادئها الدستورية: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن السؤال الملح هنا: ماهي العتبة الأمنية او ذلك السقف الأمني الذي قد يحتم على الدولة الجزائرية تبنى خيار التدخل؟. وما يبرر هذا السؤال:

1- غياب شركاء امنيون حقيقيون بسبب فشل الدول مصدر التهديد. اذ كيف لدول فاشلة محليا ان تنجح اقليميا.

2- التدفق المستمر والمتجدد للتهديدات اللاتماثلية و الهجينة في آن واحد واجبار الدولة الجزائرية على خوض حرب استنزاف.

امام هذه المؤشرات اعطت الجزائر الانطباع بانها اشبه بالمتفرج امام تكاليف الجوار الجغرافي السيء فالارتياب او الارتباك الاستراتيجي ادخل الدولة الجزائرية في معضلة تبني خيار صريح.

لكن الهجوم على المجمع الغازي تيغنتورين في عين أمناس في الجنوب الجزائري، شكل نقطة تحول في المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب. ما يبرر هذا الطرح بعض التحليلات المهتمة بالشؤون العسكرية التي تسلط الضوء على اهتمام المؤسسة العسكرية الجزائرية باقتناء قرابة 20 طائرة خاصة بنقل العتاد و الأفراد. فهل هو التوجه الى التدخل في المسرح العملياتي حارج الحدود الدستورية؟. قلة التجربة في هذا النوع من العمليات بشير الى أن الجزائر ستعول على الشراكة المتعددة الأطراف و الارتكاز على شركاء استراتيجيين مثل الولايات المتحدة. [1]

[1] Tewfik Hame, *Op.cit.*,

خاتمة

تقول الاسطورة الاغريقية انه من استطاع فك العقدة من على عربة غورديياس الأسطورية التي ربطت بعروة محكمة صعبة الحل الى عمود في معبد غورديون واظهار طرفي الخيط يستطيع ان يحكم آسيا.

غير ان فكها امام التطورات الحاصلة على المشهد الامني في ما يعرف بالحزام الرخو يبقى امرا مستعصيا. فتحليل التوجه الامني الافريقي للجزائر في سياق ازماتي ليبي-مالي،يشير الى:

1- انتهاج الجزائر مسارا امنيا انكفائيا على الذات، قوامه تامين الأمن في بيئة يحكمها عدم اليقين الاستراتيجي، فأولوية الداخل على الخارج الامني اصبح خيارا لمانع القرار الامني في الدولة الجزائرية وهذا رغم اختلالاته.

2- الخوف من السقوط في الحلقة المفرغة للتدخ: التدخل من اجل تصحيح الاختلالات الناجمة من تدخل سابق يوقع في اختلالات أعمق.

الحقيقة ان التوجه الامني الجزائري، وإن كان يوفر للجزائر بعض الارتياح الاقليمي خاصة بمفهوم الثقة الممنوحة فيها. لكن هذا التوجه المبني بالأساس على نموذج دولاتي -المركز، يجعلها مقاربة مرهقة لها حدودها العملياتية. فالأجدر محاولة مقاربة الظاهرة الامنية من تحت من خلال توريط فواعل ما دون الدولة تهتم بمسائل ومسار الامننة للجوار الجغرافي.

هذه المؤشرات التي تحتم صياغة الاستراتيجية الامنية للدولة الجزائرية، صحيح ان الحذر الاستراتيجي من خلال رفض التدخل عزز من دور الجزائر تفاعل اقليمي عقلاني يلقى الاجماع والقبول لكن تبقى حالة الارتباك في التوجه الامني وجها من اوجه القصور فعدم التدخل في شؤون دولة يفترض وجود هذه الاخيرة في الطرق المقابل عن خط التماس الجغرافي.

الهوامـــــــــــــش:

1- Dalby, S ,1990) .July 08 .(*Critical geopolitics; discourse, difference, and dissent* . Disponible sur le site: https://www.researchgate.net/publication/248881184_Critical_Geopolitics_Discourse_Difference_and_Dissent

2- Balzacq, T ,2007) .été .(La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable .*Cultures & conflits(66, p. 34*

3- Commission, e .(2003) .*L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud* .Récupéré sur :eeas.europa.eu:http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/com03_104_fr.pdf

4- *Salim CHENA,* L'EVOLUTION DES ENJEUX GEOPOLITIQUES FAVORISE-T-ELLE UNE HEGEMONIE ALGERIENNE AU MAGHREB ?. Disponible sur le Web : www.afri-ct.org/wp-content/uploads/2015/03/40-_Article_Chena.pdf

5- Robert COX, « Social Forces, States and World Order : Beyond International Relations Theory », *Millenium*, vol. 10, n°2, 1981, pp. 126-155; « Gramsci, Hegemony and International Relations : An Essay in Method », *Millenium*, vol. 12, n°2, 1983, pp. 162-175.

6- ALGERIA REPORT 27 APR – 01 MAY 2006, UnitedStates Marine Corps, U.S. Defense Attaché Office, American Embassy, Cairo, Egypt, 25 mai 2006, p. 2. (APO AE 09839) http://www.nps.edu/services/usmc/Docs/LogueAlgeriaMay2006.pdf

7- Global Fire Power, « Algeria Military Strength », 27 mars 2014 http://www.globalfirepower.com/country-military-strengthdetail.asp?country_id=Algeria

8- عبد النور بن عنتر، الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية، السياسة الدولية - العدد21- اكتوبر2017 - المجلد52

9- Toby Archer & Tihomir Popovic, ,The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative: The US War on Terrorism in North Africa', FIIA Report, n). 16, The Finnish Institute of International Affairs (FIIA), Otamedia Oy, Espoo, Finland, 2007, p. 24-41. Disponible sur le site : https://ibnkafkasobiterdicta.files.wordpress.com/2008/04/the-trans-saharan-counter-terrorism-initiative.pdf

10- Abdennour Benantar, « Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne ». Disponible sur le site : https://anneemaghreb.revues.org/2712

11- Tewfik Hame, « L'Algérie face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Maghreb : « Nœud gordien » et « dilemme cornélien ». Disponible sur le site : jilrc-magazines.com/lalgerie-face-au-dilemme-de-la-securite-regionale-au-sahelmaghr...

<u>استمارة التسجيل:</u>

اللقب : حكار

الاسم: حنان

التخصص:علوم سياسية/ إدارة دولية

الدرجة العلمية :باحثة دكتوراه في العلوم السياسية

المؤسسة :جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–

الهاتف: 0667804504

الالكترونيالبريد hakkar.hanane40@gmail.com

الدبلوماسية الثقافية الجزائرية في بعدها الإفريقي: دراسة في الإمكانات والرهانات

الملخص:

بنت الكيانات السياسية مكانتها الدولية عبر التاريخ على نجاحها في تشكيل جيوش قادرة على القيام بالمهام الدفاعية والتوسعية، وفي بناء اقتصاد ديناميكي يحقق الرفاه داخليا، وفي التمتع بإشعاع ثقافي رمزي يحمل على الإعجاب والانبهار بنموذج وطني متميز، وهذا الأخير يتعلق بتعبئة موارد الجذب الثقافية عبر تحديد مختلف القيم الاجتماعية المحلية وإدارة التنوعات الثقافية إقليميا، قاريا وعالميا، حيث لجأت غالبية الدول إلى رفع رهان تسويق الثقافة المحلية بغية بناء جسور التواصل مع الثقافات الأخرى، في ظل ثنائية الأنا والآخر.

والجزائر كغيرها من الدول سعت عبر دبلوماسيتها الثقافية إلى كشف الستار عن هويتها تمهيدا لبناء شراكات متنوعة وتعزيزا لمكانتها القارية في ظل تنامي الوعي بأهمية القوة الناعمة في التموقع في السياق الحضاري الإقليمي والدولي، وتداعياته على مكامن القوة الأخرى، تبنت خلالها العديد من المبادرات والجهود ذات الطابع الإفريقي وشاركت في العديد من التظاهرات والبرامج عبر الإقليمية، مستهدفة بذلك نشر معالم الثقافة الجزائرية في القارة السمراء.

تمهيد:

تشكل إفريقيا بالنسبة للجزائر فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية، حاولت منذ استقلالها الاستثمار في معطياته والاستفادة من موقعها الحيوي فيه، بصفتها إحدى بوابات القارة الإفريقية، وقد تدخلت على مستوى أصعدة مختلفة كان أبرزها الصعيد الأمني، وقد حاولت من خلال أجندتها الخارجية تطوير علاقات واتفاقات ثنائية ومتعددة ، وربط مصالحها المتنوعة لاسيما مع دول الجوار، وهو ماساعدها على التموقع في القارة الإفريقية ، كما عملت الجزائر أيضا على تطوير علاقاتها الثقافية بمختلف أنماطها سواء ماتعلق بالجانب الفني، الأدبي، أو حتى الرياضي، وذلك من خلال تنظيم مختلف الفعاليات والمحافل والمهرجانات الثقافية وهو ما عزز حضورها القاري وأكسبها الخبرة في تطوير العلاقات مع مختلف الدول

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى نجحت الجزائر في تبوء مكانة إفريقية عبر دبلوماسيتها الثقافية؟

الفرضية الرئيسية: كلما اتسع نطاق النشاطات الثقافية والهوياتية نحو وعبر الجزائر كلما زادت فرص تموقعها قاريا.

أهمية الدراسة:

-تشكل الدراسة حيزا تعريفيا بأهم إنجازات الدبلوماسية الثقافية الجزائرية على المستوى الإفريقي.

- تتيح التعرف على مختلف المؤسسات الثقافية الناشطة على المستوى المحلي، ثم الانتقال بها إلى المستوى القاري، من منطلق أن مظاهر القوة داخليا تعكس مظاهر القوة خارجيا.

- تحاول الدراسة في جانب أكثر تعمقا تغطية كبرى النشاطات الثقافية ذات الطابع الإفريقي التي احتضنتها الجزائر ومعرفة مختلف تداعياتها على رسم صورة الجزائر إفريقيا .

أهداف الدراسة:

- محاولة تقديم دراسة متكاملة حول الدبلوماسية الثقافية في ظل غياب دراسات أكاديمية عربية متخصصة في هذا المجال.

- التعرف على مؤسسات الدبلوماسية الثقافية الجزائرية وأبرز أنشطتها المحلية والقارية.

- إعطاء صورة واضحة حول مكانة الجزائر الثقافية إفريقيا .

محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** الإطار المعرفي للدراسة.
- **المحور الثاني:** مؤسسات القوة الناعمة الجزائرية وأدوارها المحلية.
- **المحور الثالث:** الدبلوماسية الثقافية الجزائرية ورهان تصدير الثقافة المحلية إفريقيا.
- **المحور الرابع:** جهود ونشاطات الدبلوماسية الثقافية الجزائرية في المحافل الإفريقية والرهانات التي تواجهها.

المحور الأول: الإطار المعرفي للدراسة.

أولا: الدبلوماسية

1- **تعريف الدبلوماسية** : هناك عدة تعريفات أعطيت للدبلوماسية ومن الصعب حصرها أو جمعها في تعريف واحد أو تعريفين، ولكن مهما تعددت هذه التعريفات فإن مضامينها تدور حول مقولة علم وفن، على اعتبار أن الدبلوماسية على حد تعبير فوشي: " يمكن أن تحدد كعلم أو كفن، حيث هدفها كعلم يقوم على معرفة العلاقات القانونية والسياسية لمختلف الدول ومصالحها المتبادلة، والتقاليد التاريخية والشروط المتضمنة في المعاهدات، وهدفها كفن يقوم على إدارة الشؤون الدولية، حيث تتضمن أهلية التنسيق وقيادة ومتابعة أسباب المفاوضات السياسية ... "

كما يعرفها **أرنست ساتو (Satow)** : إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة ".، ويعرفها **شارل كالفو (C.Calvo)** : الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات، ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات، وبتعبير أصح الدبلوماسية هي علم العلاقات أو ببساطة هي فن المفاوضة – فن قيادة وتوجيه وتتبع شروط المفاوضات السياسية بمعرفة.[1]

إذن فالدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب.

2- **الوظائف الأساسية للدبلوماسية:**

يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية للدبلوماسية تتمثل في:

– محاولة تحديد المصلحة المتبادلة **Mutual Interest** بين الدول من أجل تشجيع سياسة مشتركة

– إن لم يكن من الممكن تحقيق ذلك وانتفت إمكانية وجود مصالح مشتركة يصبح مهمة الدبلوماسي تطوير توازن في المصالح **Parallelism** بين الدول من أجل تشجيع سياسات مكملة **Conmplementary** أو على الأقل غير المتصارعة .

---

[1]– علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص.ص 34، 35.

-فإذا تعذر وجود مصالح متبادلة أو متوازية تبقى مهمة إدارة عدم الاتفاق بين الدول لكي تظل بعيدة عن الحرب والصراع.

وعليه فيمكن اعتبار أن الهدف الأول للدبلوماسية هو حماية أمن بلدها والدفاع عن حقوقها، فإنه مما لا جدال فيه أن هذه الدبلوماسية يجب أن تعمل على أساس الأخذ والعطاء ، فأي دبلوماسية تقوم على ما قد يعتبر أحد أنها حقائق نهائية ومطلقة محكوم عليه بالفشل ومع هذا فإن هذا لا يعني أن الدبلوماسيين لا يستخدمون غالبا لغة الأخلاقيات العالية في أحاديثهم ، وفي الحقيقة فإن تبرير وإعطاء أساس للمصلحة الذاتية في ضوء معاني ذات قيمة عالية مثل السلام العالمي ، والحق الطبيعي للشعوب في أن تكون حرة وقدسية الوعد، تبدوا أكثر طبيعية في الدبلوماسية والعلاقات الدولية من غيرها من مظاهر الحياة السياسية.[1]

3- **في تعريف القوة الناعمة:** تشمل القوة الناعمة العناصر المستعملة من قبل فاعل سياسي (منظمة دولية، دولة ، شركة، شبكة المجتمع المدني) من أجل التأثير بشكل غير مباشر على فاعل آخر بغرض حمله على تبني وجهة نظره، وتحقيق مراميه دون الشعور بالطابع الإجباري لهذه العلاقة فهي مجموعة قوى نافذة تتسلل إلى البنيات وتتمركز أساسا في المجال الثقافي : فنون وأنماط حياة وصور ذهنية...، كما يتعلق الأمر بتعبئة موارد الجذب والإبهار لنزع حوافز المبادرة المناوئة وكبح مساعي التحدي أو المس بالمصلحة الوطنية لدى الحلفاء والخصوم على حد سواء ، فلم يعد مفهوم القوة الناعمة مجرد ترف لفظي لاستيعاب تطور قنوات التبادل الثقافي والفني من أشكاله البدائية إلى أكثر مظاهره التكنولوجية في سياق عولمة التواصل وقابلية الحدود للاختراق ، لقد اندمج كبعد أساسي ضمن أدبيات الجيوبوليتيك المعاصرة ، فقد عرفه (**لور وثيال**) في كتابهما حول الجيوبوليتيك، بأنه قدرة الفاعل على أن يفرض نفسه كنموذج يحتذى للتنظيم السياسي الاجتماعي وكحامل لواء قيم كونية، وهي عامل أساسي لكل سياسة قوة في الوقت الحالي ، وبالنسبة لجوزيف ناي المنظر الأمريكي لمفهوم القوة الناعمة فإن السلطة بمفهومها الواسع هي قدرة كيان دولة أو منظمة أو فرد على الحصول على ما يبتغيه من جانب كيان آخر عبر استثمار

---

[1]- أمين شلبي السيد، في الدبلوماسية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص.ص 32، 34.

عدة موارد قوة في يديه، فهناك عوامل لممارسة الإكراه، وأخرى لحث الكيان على فعل شيء أو الامتناع عنه، لكن هناك أيضا القدرة على الجذب والإبهار.[1]

ثانيا: الدبلوماسية الثقافية

1- **تعريف الدبلوماسية الثقافية:** تظهر الدبلوماسية الثقافية في العالم الدبلوماسي كأداة جديدة لخلق علاقات دبلوماسية أفضل لأن تغير أفكار الناس مرتبط بنشر ثقافة بلدانها، وتعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطا جديدا ومتطور من أنماط الدبلوماسية الدولية ، ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التطورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب ، وخلق المناخ لكل نظام سياسي لأن يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى.[2]

أيضا يمكن تعريفها على أنها: " تبادل المعلومات والأفكار والقيم والنظم والتقاليد والمعتقدات وغيرها من جوانب الثقافة بقصد تعزيز التفاهم المتبادل "[3].

2- **بوادر ظهور الدبلوماسية الثقافية:** العنصر الثقافي في السياسة الدولية هو جزء مهم من عناصر التعاون والصراع، وبخاصة في ظل عالم معولم مفتوح بفعل شبكات التواصل الاجتماعي والثقافي ، ومنذ القرن التاسع عشر أدركت إمبراطوريات ودول كبرى أهمية الدبلوماسية الثقافية في سياستها الخارجية[4]، حيث ظهرت أولى مؤسسات الدبلوماسية الثقافية ضمن الهيكلة الحكومية في فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر وتبعها في هذا التقليد ألمانيا ثم بريطانيا التي أسست المجلس الثقافي البريطاني في عام **1934** ، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست برنامجها الثقافي الرسمي عام **1938**، ثم تبعهم

---

[1]- نزار الفرادي، الثقافة والقوة الناعمة- حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مقال منشور بمركز برق للأبحاث والدراسات، 2016، barq-rs.com/ barq/

[2]- المكتبة الدبلوماسية اليمينية، الدبلوماسية الثقافية، على الرابط الإلكتروني:

http:// lib-diplomatic.blogspot.com

[3]- سيد محمود، الدبلوماسية الثقافية--- الفريضة الغائبة، على الرابط الالكتروني:

www.ahram.org

[4]- يوسف الحسن، الدبلوماسية الثقافية ... القوة الناعمة، على الرابط الإلكتروني:

www.alkhaleej.ae/supplements/page/c2ef6f61-fa11-a16c-85379d495c4

العديد من دول العالم ليصبح بعد ذلك اختيار أعلام الفكر والفن كسفراء لبلدانهم أمرا تقليديا واستحداث دوائر للعلاقات الثقافية في إطار هيكلية وزارات الخارجية أمرا شائعا ، في حين ظهر مفهوم الدبلوماسية الثقافية الجماعية أو الدولية منذ مطلع العقد الثالث من القرن الماضي عندما أنشأت عصبة الأمم المتحدة منظمة اليونسكو التي مازالت تنسق النشاط الثقافي الدولي إلى حد الآن. [1]

3- **أهداف الدبلوماسية الثقافية:** تتوخى الدبلوماسية الثقافية تحقيق هدفين رئيسيين هما:

أولا: تكثيف الجهود الدولية وتكتيلها في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون في مختلف المجالات العلمية والثقافية والتكنولوجية ، عدا أنه من خلال مثل هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها في دعم عملية التنمية فيها، بمختلف أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانيا: تصميم سياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية الكائنة في عالم اليوم، ومن هذه القيم : الإيمان بحقوق الإنسان ، نبذ العدوان والحرب وتعميق الاعتقاد في مزايا التعاون الدولي، احترام سلطة المنظمات الدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكامه[2]...

4-أهمية الدبلوماسية الثقافية: إن تحليل أهمية الدبلوماسية الثقافية يتجلى من حيث أهدافها التي تسعى إليها والتي تحيلنا إلى اعتبار أن الدول تنقسم إلى نوعين الأولى: دول تحاول حماية تراثها الثقافي والمحافظة عليه من الاندثار أو الاختراق المفضي إلى التغيير السلبي، والثانية دول تحاول تصدير ثقافتها وقيمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وقد يجتمع الهدفين في سياسة واحدة وذلك بطبيعة الحال مرتبط بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ومدى عوامل القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري إلى الواقع المادي ، لذا فإن تطوير مؤسسات الدبلوماسية الثقافية بأنماطها وأشكالها المختلفة للتعبير عن سياسة الدولة الخارجية من خلال وزارة الخارجية أو عبر مجلس وطني للثقافة يضم كل المؤسسات الثقافية في البلد أصبح ضرورة لا غنى عنها وعامل من عوامل القوة للدولة الأخرى العسكرية والاقتصادية التي كانت تشغل الحيز الأكبر من واقع السياسة الخارجية ، والاستفادة من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتفعيل هذا الجانب وتطويره وفق منهجية علمية تراعي

---

[1]- محمد فاضل نعمة، الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2466، 2008، على الرابط الالكتروني:

www.ahewar.org

[2]- المكتبة اليمنية، مرجع سابق.

اختيار الأساليب والكوادر المناسبة، والتي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية.[1]

المحور الثاني: مؤسسات القوة الناعمة الجزائرية وأدوارها المحلية.

أولا: المؤسسات الداعمة للثقافة المحلية بالجزائر: لقد أنشأت الدولة الجزائرية منذ **1984** إدارات للإعلام والثقافة لثلاث ولايات وهي : الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة، ويتعلق الأمر هنا بأول رغبة وطنية لجعل وزارة الثقافة لا مركزية (القرار الصادر في**8 أكتوبر 1984**) ، وفي عام **1992** توسعت التجربة لتشمل مجموع البلاد ، مع إنشاء إدارات للثقافة والاتصالات (المرسوم التنفيذي رقم **92-281** الصادر في **6 جوان 1992**)، أستبدل بها في عام **1994** الإدارات الحالية للثقافة (مرسوم تنفيذي رقم **94-414** الصادر في **23 نوفمبر 1994**)، وفي عام **2003** (قرار صادر في **12 أغسطس 2003**)، اتسعت امتيازات مدير الثقافة ، وفي عام **1984** صاحب هذه الرغبة في اللامركزية إنشاء مراكز ثقافية في كل ولايات البلاد (مرسوم رقم **84-244** الصادر في **6 ديسمبر 1984**).

رغم هذه الجهود من أجل اللامركزية (مع مبادرات أخرى للامركزية خصوصا في مجال المسرح) التي بدأت منذ السبعينيات من القرن العشرين، وتظل ولاية الجزائر العاصمة دائما القطب الثقافي الأكبر للبلاد ، ولا تزال أغلب الولايات الأخرى ما عدا الكبرى منها (وهران، عنابة، وقسنطينة)، تعاني من سبات ثقافي حاد.

أما فيما يتعلق بلامركزية الخدمات الثقافية فإن الدولة تؤكد إذن وجودها بشكل خاص على مستوى المناطق الجغرافية من خلال إدارات الثقافة ال**48** المقامة في كامل ولايات الوطن.

إن إدارات الثقافة هيئات عامة أنشأت في عام **1994** على المستوى الهيكلي، تجمع هذه الهيئات الخدمات المسؤولة عن الثقافة على مستوى الولايات ، وهي منظمة في شكل مكاتب وتضم هذه الإدارات أربع دوائر من بينها دائرة الفنون والآداب ودائرة التراث، ويتم تعيين مدير الثقافة بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح وزير الثقافة المسئول، ويعتبر الدير ممثل الدولة في الولاية، وتمول إدارات الثقافة مباشرة من وزارة الثقافة، ويكون تأثيرها كبيرا في المناطق ، غير أن الوضع ليس كذلك في الجزائر العاصمة حيث لا تحظى إدارة الثقافة بتأثير كبير نظرا للمنافسة التي تواجهها من قبل العديد من الهيئات الثقافية القومية

---

[1]- محمد فاضل نعمة، مرجع سابق.

لوزارة الثقافة ذاتها، ومن ناحية أخرى من قبل الهياكل التي تديرها لجنة الشؤون الثقافية لولاية الجزائر ولجان الشؤون الثقافية التابعة للمجالس البلدية والتي تتمتع باستقلال تام عن وزارة الثقافة .[1]

ثانيا: الإطار التشريعي الثقافي

تضبط مختلف الأنشطة الثقافية منظومة تشريعية وتنظيمية متكاملة تتشكل لا سيما من قانون حماية التراث الثقافي لسنة **1988**، قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة **2003**، قانون الإيداع القانوني لسنة **1996**، قانون السينما لسنة **2011**...، وقد اتخذت الوزارة من قانون **98/04** المتعلق بحماية التراث الثقافي ونشره الفعل المؤسس لإستراتيجية التكفل بالتراث الثقافي ، كما عملت على وضع نصوص تطبيقية للقانون تكفل الحفاظ على هذا التراث بشقيه المادي وغير المادي وتثمينه، وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المواقع والمعالم التاريخية وتقسيمها إلى ثلاث كيانات مستقلة وهي ديوان تسيير واستغلال الممتلكات الثقافية ، المركز الوطني لأبحاث الآثار والمركز الوطني لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية، كما تم إنشاء المركز الوطني للمخطوطات بولاية أدرار ، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم **11-352** الصادر في **5 أكتوبر 2011**، والذي يحدد التشريع النموذجي للمناطق ، أيضا قدمت الوزارة القانون المتعلق بأنشطة سوق الكتاب الرامي إلى ضبط آليات السوق وجميع الأنشطة المتعلقة بسلسلة الكتاب إضافة إلى إنشاء المركز الوطني للكتاب سنة **2009** بموجب المرسوم الرئاسي رقم **09-202** أيضا المرسوم التنفيذي رقم **12-234** الصادر في **24 ماي 2012** والذي يحدد وضع مكتبات القراءة العامة الرئيسية، حيث يعد هذا المرسوم الأول من نوعه المكرس للقراءة والمطالعة، هذا إلى جانب ترسانة تنظيمية ضخمة من المراسيم والقرارات الوزارية والمتعلقة بتنظيم القطاع الثقافي.[2]

ثالثا: الإستراتيجية الوطنية لدعم الثقافة المحلية

تعد الثقافة واجهة الجزائر الحضارية التي تدعمت أكثر في السنوات الماضية بفضل إرساء إستراتيجية وطنية تراعي عددا من العوامل المشكلة للشخصية الجزائرية من أهمها إبراز التنوع الثقافي المادي وغير المادي، ونقاط التقائه مع الامتداد الثقافي الحضاري الجزائري الإفريقي والإسلامي والعربي، مع إبراز الديناميكية الإبداعية في الجزائر في جميع الحقول والميادين الثقافية وإبراز الأسماء الثقافية والفنية الجزائرية وتسويقها دوليا، ومن هذا المنطلق عاشت الجزائر خلال السنوات الماضية التي تمتد إلى أكثر

---

[1]- عمار كساب ودنيا بن سليمان، دراسة مقارنو عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر– تونس – ومصر – والمغرب، كراسات في الثقافات السياسية، على الموقع الإلكتروني : www.mawred.com

[2]- نوال جاوت، الاستراتيجية الثقافية الوطنية، على الموقع الالكتروني: www.djazairess.com/elmassa/84015

من عشرية وصف حركية ثقافية دعمت تواجدها على مختلف الأصعدة الإبداعية والفكرية من خلال عدد من الإنجازات الثقافية المشهود لها ، حيث وضعت الجزائر على رأس أولوياتها مسألتين في غاية الأهمية هما: الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه وكذا وضع المعالم الواضحة لسياسة الكتاب، علاوة على مسائل ثقافية أخرى لها علاقة مباشرة بالمشهد الثقافي الوطني وامتداده على المستوى الدولي، كما عملت الدولة جاهدة من أجل إدخال المزيد من الديمقراطية في الحياة الثقافية بالبلاد بالإضافة إلى دراسة التمويل والاستثمار وتنسيق مختلف أعمال الترقية الثقافية مع احترام التوازن بين متطلبات السوق وضرورات تدعيم القطاع ، كما اقترحت وزارة الثقافة برنامجا لمختلف الأشكال ينطلق من التشجيع على الإبداع ونشر أعمال الفن والفكر إلى إعادة فحص ومراقبة التراث الثقافي الوطني لترويج الأشكال الأصيلة مرورا بضبط مخطط للثقافة الموجهة للطفولة والشباب ، وكذلك العمل على إنعاش الصناعات المرتبطة بنشر الثقافة وتكييف المؤسسات الثقافة بالمعطيات الاجتماعية الجديدة.[1]

المحور الثالث: الدبلوماسية الثقافية الجزائرية ورهان تصدير الثقافة المحلية إفريقيا.

تعددت خطط التعاون بين كل من الجزائر ودول القارة الإفريقية وعلى وجه الخصوص دول الشمال أو الدول المجاورة لها مثل المغرب وتونس ومصر وليبيا وغيرها، حيث وقعت أول اتفاقية تعاون ثقافي بين بلدان المغرب العربي في عام **1992** تدعيما للعلاقات متعددة الأطراف ، وفي عام **1992** أيضا تأسست جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، كما أبرم في عام **1994** اتفاق يتعلق بإنشاء المجلس المغاربي للكتاب القومي ، لكن العلاقات السياسية المتوترة بين الجزائر والمغرب حالت دون تطبيق اتفاقية **1992** وأعاقت جديا أي تعاون متعدد الأطراف على الأقل في الفترة بين **1995 و 2009**، لأنه بداية من عام **2008** أصبح التشنج السياسي بين الجارتين أقل أهمية ، وبدأ يرتسم التفاهم بين البلدين ، حيث عقد مؤتمر وزراء الثقافة المغاربة بعد **12** عاما من الغياب ونظمت الجزائر العاصمة سنة **2008**، الصالون الرابع للكتاب بعد **13** عاما من الغياب ، وفي عام **2009** تم بعث شهر التراث الثقافي المغاربي .

ثم إن العلاقات الثنائية مع تونس كانت دائما ممتازة ، خصوصا في مجال التبادل الفني في عام **1962** كانت تونس أول بلد توقع مع الجزائر اتفاقا ثنائيا يتعلق بالشؤون الثقافية ، كما وقعت برامج تنفيذية للتعاون الثقافي بين البلدين أثناء الفترات **1997**، **1998**، **2001**، **2002**، **2005**، **2006**، وبعد الاستقلال التونسي وقع إتحاد الكتاب التونسيين وإتحاد الكتاب الجزائريين اتفاقا للتعاون الثقافي يشجع هذا

[1]– نفس المرجع السابق.

الاتفاق على نشر الأعمال الأدبية في البلدين وتبادل زيارات الكتاب بينهما، أما بالنسبة للمغرب ففيما عدا الأسابيع الثقافية الجزائرية المنظمة في المغرب وكذلك دعوة الجزائر لبعض الفنانين والعكس بالعكس يظل التعاون ضعيف جدا وينحصر في تبادل فني نادر.[1]

أما العلاقات الثقافية الجزائرية مع مصر فهي الأخرى تشهد نشاطا محتشما باستثناء الأسابيع الثقافية التي يقوم بها البلدين على اختلاف المحافل التي تضمه، بالإضافة إلى وجود مركز ثقافي بالقاهرة تابع للجزائر لكن نشاطاته شبه منعدمة، ويبدوا أن هذه المشاركات هي الأخرى قد تراجعت أعقاب النزاع الكروي بين البلدين سنة **2009**، والذي خلق مناخا متوترا بين الفنانين والأدباء والمفكرين الجزائريين من مختلف الطبوع ونظرائهم المصريين وقبل هذه الفترة كانت العلاقات الثقافية تقوم أيضا على مشاركة الفنانين من البلدين في الأحداث الثقافية المتبادلة ، حتى وإن كانت الكفة تميل الى الجانب المصري منها: اللقاء الفني والثقافي المصري في الجزائر العاصمة **2004**، أسبوع الفيلم المصري **2004**، المهرجان الثقافي بالعاصمة الجزائرية **2006**، أسبوع الصداقة الجزائري المصري في مصر **2007**، المهرجان الثقافي الإفريقي **2009**، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية **2011**، وقسنطينة عاصمة الثقافة العربية **2015** ، والجدير بالذكر انه لم يتم توقيع أي اتفاق مؤسسي رسمي بين البلدين.

أما بالنسبة للقطاع المستقل أو ما يعرف بالقطاع الخاص فإنه يحاول الحفاظ على علاقات فنية خاصة مع تونس والمغرب ومصر ، لكن ضعف هيكلة المجتمع المدني في المجال الثقافي لا يسمح للفنانين الجزائريين بالاستفادة من برامج التبادل ، وكذلك من المساعدات المالية الخارجية التي كانت ستسمح لهم بالتنقل بين البلدان الإفريقية.

أما العلاقات التي طبعت مسيرة الجزائر الثقافية داخل القارة الإفريقية فلا تعدو أن تكون مجرد مبادرات تتسم بالضعف وغياب سياسات واضحة ومؤسسية تحكمها، وحتى إن وجدت تبقى ذات طابع فني يبرز فقط في الأسابيع الثقافية والمهرجانات التي تمت الإشارة إليها سابقا، بالإضافة إلى مختلف المباريات الكروية التي تجمع الجزائر ودول القارة والتي يتم من خلالها التعرف ولو بصفة ضئيلة على التوجه الثقافي العام للجزائر .

وقد تم انجاز أول مركز إقليمي لحماية التراث الثقافي المعنوي في إفريقيا بالجزائر العاصمة بموجب اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) والجزائر، و قد تم التوقيع على الاتفاق بمقر المنظمة الأممية من طرف وزيرة الثقافة السابقة **خليدة تومي** و المديرة العامة لمنظمة

---

[1]– عمار كساب ودنيا بن سليمان، مرجع سابق.

اليونسكو **ايرينا بوكوفا**، حيث يعمل هذا المركز الذي وضع تحت وصاية وزارة الثقافة تحت إشراف اليونسكو و بالتشاور و الحوار مع بلدان القارة على تنفيذ سياسات و أعمال لحماية التراث الثقافي المعنوي في إفريقيا، و من بين هذه الأعمال يقوم المركز بعمليات جرد خاصة لتحديد و تسجيل ودراسة و بحث و نشر التراث الثقافي الإفريقي الواسع، ويضطلع مركز الجزائر الدولي لحفظ التراث الثقافي اللامادي الإفريقي بدور هام على الصعيد القاري من خلال إشرافه على أشغال الأبحاث حول التراث اللامادي الموروث عن الثقافات الإفريقية وتجميعه.[1]

المحور الرابع: جهود ونشاطات الدبلوماسية الثقافية الجزائرية في المحافل الإفريقية والرهانات التي تواجهها.

لقد أضحت الجزائر سنويا تنظم العديد من المهرجانات الثقافية المؤسسة سواء كانت محلية أو دولية (علما أنه لم يكن هناك أي مهرجان مؤسس قبل سنة **2000**) إلى جانب مختلف الفعاليات الفنية والأدبية الأخرى التي تكاد تكون شبه يومية في مختلف الولايات، مما تضفي على المدن أجواء ثقافية وحركية إبداعية معتبرة، ومن بين المهرجانات ذات الطابع الدولي نذكر مهرجان تيمقاد مهرجان الجزائر الدولي للسينما، المهرجان الدولي للموسيقى قناوي، مهرجان جميلة الدولي، المهرجان الدولي للسينما، المهرجان الدولي للخط العربي، بالإضافة إلى المعرض الدولي للكتاب والذي يقام كل سنة بالرغم من أن الحضور الإفريقي من غير دول الجوار محتشم بالمقارنة مع دور النشر العربية ، وفي سياق آخر أضحت الجزائر منعطفا ثقافيا إقليميا ودوليا هاما، حيث تستقطب مشاركة كثير من الدول من مختلف القارات وليس القارة الإفريقية فحسب، وتحتضن مؤتمرات دولية وجهوية هامة، ويشهد لها دورها الريادي في وضع التصورات وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مختلف المحافل الدولية المختصة لاسيما في اليونسكو والألسكو والإيسيسكو والإتحاد الإفريقي، وقد أكدت التظاهرات من قبيل الجزائر عاصمة الثقافة العربية **2007** والمهرجان الثقافي الإفريقي **2009** وتظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية **2011**...، على القدرات الإبداعية والقوة العلمية الوطنية، وعلى تحكم الجزائر في تنظيم أكبر الفعاليات وفق المقاييس الدولية، مما يعزز مكانتها الثقافية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفيما يلي سنتعرض إلى أهم المحافل الدولية التي احتضنتها الجزائر[2]

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– نوال جاوت، مرجع سابق.

1- **الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007:** التزاما منها تجاه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) احتضنت الجزائر عام **2007** تظاهرة كبرى هي احتفالية الجزائر عاصمة الثقافة العربية وضعت لها وزارة الثقافة المشرفة على تنظيمها برنامجا ضخما امتد لسنة كاملة ، وبلغة الأرقام أنجزت وزارة الثقافة جل نقاط البرنامج الذي وضعته سنة **2006** بل تجاوزته في بعض الحالات ، إذ برمجت نشر وإعادة نشر "ألف كتاب وكتاب" ثم تجاوزتها إلى **1020** كتاب آخرها كتاب فريد أصدرته الوزارة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والعلوم في جزئين حول حصيلة السنة وكل نشاطاتها الثقافية المختلفة، وما تضمنته من إيجابيات ونقائص حتى تكون أنموذجا لباقي الدول العربية التي احتضنت التظاهرة بعد الجزائر، وهو ما يعد قمة مضافة لتاريخ الدولة الجزائرية باعتبار أن تأثير هذه الكتب ستعمر طويلا ولن ينتهي بنهاية السنة الثقافية، وفي المسرح برمجت الجزائر **45** مسرحية ، وفي مجال الأفلام تم إنجاز **66** فيلما من بين طويل وقصير روائي ووثائقي تلفزيوني وسينمائي ، وتباينت مستوياتها هي الأخرى واستطاعت الجزائر أن تستقطب **18** دولة عربية للمشاركة في التظاهرة بأسابيع ثقافية ، وهو رقم قياسي في تظاهرات العواصم الثقافية العربية، بينما انفردت تظاهرة الجزائر بتنظيم أسابيع ثقافية لولاياتها ال**48** في الجزائر العاصمة، كما نظمت الجزائر **30** معرضا فنيا ، ومعرضا ل **70** فنانا تشكيليا عربيا ومعارض للفن الإسلامي كالزخرفة والخط العربي والعلوم العربية في عصرها الذهبي ، وتعتبر تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية في **2007** قد حققت نجاحا معتبرا حرك الساحة الثقافية الجزائرية بعد طول ركود بسبب الأحداث التي مرت بها، وكان اختيار الجزائر عاصمة للثقافة العربية **2007**، فرصة لتكثيف الفعل الثقافي في مختلف مجالات الإبداع الأدبي والفني .

2- تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية:

توالى تنظيم التظاهرات الثقافية الكبرى بالجزائر فبعد الجزائر عاصمة الثقافة العربية استقبلت تلمسان سنة **2011** " تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية " ورصدت التظاهرة برنامجا هاما على مستوى المنشآت وكذا البرنامج، حيث توجت بمشاركة **29** بلدا إسلاميا مثلما شهدت إعادة بناء القصر الملكي الزياني ، وكذا إنجاز قصر الثقافة عبد الكريم دالي " الإمامة "، و إنشاء أربعة متاحف ومركز للمخطوطات وآخر للدراسات الأندلسية، ليصل عدد المشاريع الخاصة بالتراث المادي إلى **99** مشروعا، كما شهدت تنظيم **12** ملتقى علميا لمناقشة قضايا التاريخ والأدب المتعلق دائما بالحاضرة الفكرية تلمسان، أما الكتب فقد تم نشر **365** عنوان، تركز معظمها على التاريخ والتراث المادي وغير المادي لتلمسان وعلى الأدوار المتعددة التي لعبتها هذه المدينة الضاربة بجذورها في عمق التاريخ.

3- المهرجان الثقافي الإفريقي:

لقد كان الحدث الثقافي البارز الذي ميز سنة 2009، حيث احتضنت الجزائر الطبعة الثانية للمهرجان تحت شعار " إفريقيا التجديد والنهضة"، وقد شهد مشاركة نحو 8 آلاف فنان من 48 بلدا افريقيا، إضافة الى البرازيل والولايات المتحدة، حيث ابرز المهرجان ثقافة افريقيا من فنون وآداب مرئية وموسيقى ومسرح وسينما، وشهد المهرجان تنظيم عشرات الندوات عن مواضيع تتعلق كلها بالحقبة الاستعمارية وكفاح الشعوب الافريقية، من بينها مآسي الاستعمار في القارة وكفاحها المسلح على مستوى القارة والجزائر، كما تم خلاله تكريم مختلف الفنانين المشاركين في المهرجان الثقافي الاول الذي نظمته الجزائر في عام 1969.[1]

إن الرهان الحقيقي الذي تواجهه الجزائر في نشر ثقافتها المحلية هو غالبا يتمثل في ضعف وهشاشة البيئة الأمنية لأكثرية دول القارة وهو ما يجعل خيار النهوض الثقافي آخر الخيارات دائما، فحتى لو كانت الرغبة في التوسع الثقافي ورسم العلاقات كائنة إلا أنه يفترض أن تكون من الجانبين غير أن ذلك لا يمنع أن هناك دولا رائدة في الكثير من المجالات والتي يسمح مناخها في الاستثمار في العنصر الثقافي مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا...، وغيرها من الدول وهو ما فتح المجال أمام الثقافة الإسرائيلية مثلا للتغلغل في نشاطات القارة الثقافية، دون أن ننسى التواجد الإيراني وكذا الصيني الذي لعب في الآونة الأخيرة أدوارا جمة على كل الأصعدة، هذا بالإضافة إلى اختلاف الديانات بين الجزائر ودول القارة وهو ما يجعل الكثير من الأنشطة الثقافية لمعظمها تتعارض ومبادئ الهوية الإسلامية ولا تحضى بالقبول المجتمعي في الجزائر وهو الأمر الذي عكسته كواليس مختلف المهرجانات الإفريقية، كما أن تركيز الجزائر كل جهودها على الحفاظ على أمنها الداخلي في ظل اتساع التهديدات اللاتماثلية خاصة من قبل دول الساحل والعمل على إيجاد صيغة توافقية لبعض الملفات الأمنية بالقارة مثل الملف الليبي ، الملف المالي، السودان...، حال دون السماح برسم إستراتيجية ثقافية واضحة المعالم فيها.

خاتمة:

وختاما لما تم عرضه يمكن القول أن المشهد الثقافي في الجزائر قد عرف الكثير من التجاذبات التي تجعله على الدوام محط إعجاب تارة وانتقاد تارة أخرى، فالرافضون للسياسة الثقافية في بعديها الوطني والقاري وحتى الذين يؤكّدون عدم وجودها أصلا يبرّرون موقفهم هذا بهيمنة الفلكلور على المشهد

[1]- نفس المرجع السابق.

الثقافي وبتبذير الأموال العمومية، غير معترفين بكلّ ما عرفته الجزائر من إنجازات ثقافية من حيث المنشآت التي شيّدت هنا وهناك وكذا حضور الجزائر في مختلف المحافل الدولية، إذ يعتقدون أنّ تسيير المشهد الثقافي يشوبه الفوضى والضبابية واستحواذ أقلية معينة عليه، فيما هناك من يؤكّد أن ما تقدّمه الدولة في المشهد الثقافي يجعلها في مصاف الدول النشطة ثقافيا، ويؤكّد الراضون عما أنجز أنّ التظاهرات التي نظمتها الجزائر في السّنوات الأخيرة مكّنت الممارسة الثقافية في الجزائر من إيجاد الدعم الضروري لوضع استراتيجيات بعيدة المدى وأن تبنى هياكل ثقافية جديدة بالمقاييس العالمية، وأن ترمم المعالم الأثرية، وتنظم عدة نشاطات في مختلف المجالات، وأن تنال كل الفنون دعما لإخراج الأعمال التي تشكّل إضافة للمشهد الثقافي، وهناك أيضا استفادة كبيرة على الصعيد الرمزي من خلال تقديم صورة الجزائر للآخر، وهو الأمر الذي حاولنا معالجته من خلال هذه الورقة البحثية .

الاستنتاجات:

– الدبلوماسية الثقافية تشكل الوجه الآخر للدبلوماسية والذي بإمكانه رسم علاقات متينة تعجز في بعض الأحيان القوة العسكرية في حد ذاتها عن رسمها.

– أن المشهد الثقافي بالجزائر ورغم كل الإنجازات التي حققها ولا يزال يحققها إلا أنه لم يستطع الوصول إلى إبراز الصورة الحقيقية لهذا الوطن العريق بتاريخه وإنجازاته وكله راجع لغياب سياسة ثقافية متكاملة لاسيما في بعدها القاري.

– غلبة الطابع الفني والفلكلوري على نشاطات الدبلوماسية الثقافية الجزائرية بالخارج أسس لرسم صورة غير متكاملة عن واقع الثقافة الجزائرية.

– ضعف العلاقات الجزائرية مع دول القارة الإفريقية – دون الحديث عن دول شمال إفريقيا – خلق نوعا من الانسلاخ عن ثقافات القارة وهو ما يعكس الاختلاف شبه الشامل بينها وبين دول القارة.

التوصيات:

– وضع إستراتيجية وطنية ثقافية متكاملة لا تختص فقط برسم العلاقات مع الدول المجاورة وإنما تتعداها إلى دول القارة ككل.

– تخصيص مراكز قائمة بذاتها تعنى بالنهوض بالدبلوماسية الثقافية الجزائرية في بعدها الإفريقي.

– تخصيص برامج تدريبية وتكوينية للمهتمين بحقل الدبلوماسية الثقافية حتى يكون هناك نوع من الاحترافية في الأداء .

جامعة 8 ماي 1945

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الملتقى الدولي حول الجزائر وإفريقيا:من دعم الحركات التحررية إلى بناء الشراكات الاستراتيجية

يومي 30و31 أكتوبر 2017

استمارة المشاركة

اللقب و الاسم: فني كنزة

التخصص:إدارة دولية

الوظيفة:طالبة سنة ثالثة دكتوراه قالمة

المؤسسة :جامعة قالمة

الهاتف: 0662689450

البريد الالكتروني: k_fenni@yahoo.fr

رقم المحور:الخامس

البعد الاقتصادي في العلاقات الإفريقية الجزائرية: نحو الاستثمار في المجال الطاقوي.

ملخص:

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى بناء علاقات مع دول القارة الإفريقية، حيث سطرت لذلك مجموعة من الاستراتيجيات والمشاريع، ويعد استثمارها في القطاع الطاقوي على رأس أولويات السياسة الإفريقية الجزائرية، وتوجهت الجزائر بذلك نحو الاستثمار في المجال الطاقوي، خاصة بناء البنى التحتية، وتصدير المواد الهيدروكربونية، إلاّ أنّها تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية المتعلقة بمصادر تمويل إنشاء خطوط الأنابيب –لاغوس ونيغال–، إلى جانب تراجع احتياطي الموارد الهيدركربونية، إضافة إلى التحديات الأمنية للبيئتين الداخلية والخارجية، ممّا يتطلب إعادة النظر في مستقبل الاستثمار الطاقوي للجزائر في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: القطاع الطاقوي، خطوط الأنابيب–لاغوس ونيغال–، الموارد الهيدروكربونية، التحديات الهيكلية، التحديات الأمنية.

Abstract :

Algeria has intended to build African relations in post independence period, and it has planned a set of strategies and plans, and the energetic sector is considered as priority in Algerian African policy, Algeria has oriented toward energetic infrastructure, and exportation of hydrocarbure resources, but it has faced structural challenges concerning financial sources for pipelines–Lagos and Nigal–,and the degradation of hydrocarbure reserve, beside internal and external security challenges, that need a revision to the future of Algerian energetic investment in Africa.

Key words: energetic sector, hydrocarbure resources, pipelines–Lagos and Nigal, structural challenges, security challenges.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول السباقة في إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، وضمن سياق تنافسي إقليمي ودولي في المجال الإفريقي، تحاول الجزائر نسج علاقات دبلوماسية خاصة في بعدها الاقتصادي والثقافي، وبدأت ملامح هذه العلاقة تظهر منذ ستينيات القرن العشرين، حيث قامت الجزائر بدعم حركات التحرر، ومناهضة الاستعمار الأجنبي للدول الإفريقية، لتعزز هذه العلاقات في الثمانينيات من نفس القرن من خلال دعم الاستقلال وإيجاد سبل النهوض والتطور بهذه الدول، مع التركيز على توطيد العلاقات الاقتصادية وبناء حوار اقتصادي ثقافي، لتحقيق التنمية تحت شعار Pan Africanism.

ولقد توطدت العلاقات الإفريقية الجزائرية ذات البعد الاقتصادي منذ عقد مبادرة النيباد، التي أولت أهمية في جانب منها للمجال الطاقوي، كونه من أهم القطاعات الحيوية في القارة الإفريقية التي تدعم عملية التنمية، والجزائر من خلال هذه المبادرة أعلنت عن مجموعة المشاريع والاستثمارات التي لازالت ضمن الأولويات المسطرة في العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية، وتوجه الجزائر نحو المجال الطاقوي يعود إلى ضعف المبادلات التجارية وعدم القدرة على الاستثمار في مشاريع أخرى في القارة .

لذلك فقد ركزت الجزائر على الاستثمار في المجال الطاقوي، وعلى وجه الخصوص الغاز والهيدروكربون والبنى التحتية للطاقة على غرار أنابيب البترول والغاز، والطرقات، خاصة الثلاث مشاريع التي أطلقتها ضمن مبادرة النيباد، وتسعى الجزائر إلى زيادة نسبة استثمارها في هذا المجال، على الرغم من التحديات التي تواجهها، سواء ما ارتبط بالمنافسة الإقليمية والدولية، أو ما تعلق بالتحديات الأمنية الإقليمية.

ولفهم العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية في المجال الطاقوي نطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع ورهانات الاستثمار الطاقوي الجزائري في إفريقيا؟**

الفرضية:

يتعزز الاستثمار الطاقوي للجزائر في إفريقيا بمواجهة الرهانات الإقليمية والدولية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية تقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

1- مسار العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية: السياق التاريخي

2- الشراكة الطاقوية بين الجزائر والدول الإفريقية و مبادرة النيباد

3- رهانات الاستثمار الطاقوي الجزائري في إفريقيا

أولا:مسار العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية : السياق التاريخي

عملت الجزائر بعد حصولها على استقلالها، على التحرر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، مع الدول الإفريقية بصفة خاصة ودول العالم الثالث بصفة عامة، وفي ظل حركة عدم الانحياز حاولت الجزائر تعزيز الوضع القائم المتمثل في هيمنة الشمال على الجنوب، وتشكيل عالم أكثر تساويا، وإقامة نظام دولي اقتصادي جديد، يدعم تكافؤ الحقوق والواجبات للدول في ظل العلاقات التبادلية.

وفي ظل سياق إقليمي ودولي تميز بالتنافس، حازت الجزائر على مكانة مؤثرة في علاقاتها مع الدول الإفريقية، من خلال خطاب إيديولوجي ذو بعد إفريقي، مابين عامي 1960-1970، قائم على على التحرر من الاستعمار والدعوة إلى الاستقلال في عام 1980، لتأتي بعدها الدعوة إلى سياسة اقتصادية افريقية، بغية تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ، كما رسمت الجزائر مختلف أنشطتها الخارجية المتعلقة بالقارة الإفريقية، ضمن ما سمي بـ pan –africanism، إلى جانب عقد اللجان المختلطة الثنائية، وصناديق المساعدات المالية، وإنشاء مجتمعات مختلطة، من أجل تسهيل سبل التعاون الجزائري الإفريقي.(Nezha, 2010,p12)

ومع نهاية عام 1965 قام الرئيس الراحل هواري بومدينَ بايلاء أهمية كبرى للسيطرة على الثروات الوطنية من أجل النهوض باقتصاد الجزائر وتطويره، وتمكين الأمم والشعوب من السيطرة على ثرواتها وقدراتها الوطنية والتصرف فيها، من أجل تحقيق استقلال سياسي واقتصادي وثقافي .

بدأت أولى بوادر هذا التوجه بعملية التأميم التي خاضتها الجزائر منذ ستينيات القرن العشرين إلى غاية فيفري 1971، حيث تمَّ تأميم النفط واستضافة القمة العربية الرابعة لحركة عدم الانحياز التي ترفع راية كفاح العالم الثالث، من أجل الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي وتمَّ عقدها بين 5و9 سبتمبر 1973 بحضور ممثلي 76 دولة 14 حركة تحرر وأهم ما ميز هذه القمة هو إضافة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، وصدر من خلالها بيانان أحدهما سياسي يركز على قضايا التحرر في العالم الثالث والآخر يركز على القضايا الاقتصادية التي صيغت في شكل توصيات :

- مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ؛

- التصرف بكامل السيادة في الموارد الطبيعية لدول العالم الثالث، إلى جانب إيجاد الصيغ اللازمة للدفاع عن مصالحها كونها منتجة للمادة الأولية .

وتركيزًا على البعد الاقتصادي دعت الجزائر لعقد قمة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في المجال الاقتصادي، وبشكل خاص حول المواد الأولية والتنمية في 10 أفريل 1974، حيث قام الرئيس الراحل هواري بومدين خلال هذه القمة بإبراز مكامن النقص في البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية، وصدر عن هذه الدورة مشروع بعنوان " الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد "،كما صدرت قرارات اعتبرت امتداد لقمة حركة عدم الانحياز التي عقدت في الجزائر (مصطفى ، د س ن، على الرابط http://sawtalahrar.net/index.php/ :)

وتمَّ التوصل إلى ما يلـــي :

- الإعلان عن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛
- وضع برنامج عمل من أجل إقامة نظام دولي جديد .

كما تضمن الإعلان مجموعة من التوصيات والقرارات التي تخص العالم الثالث تمثلت في :

- المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمشاركة الفعلية في تسوية المشاكل وحرية اختيار نظام اقتصادي مناسب ؛
- التسيير الذاتي للموارد والثروات الطبيعية والأنشطة الاقتصادية ؛
- تحديد أسعار عادلة فيما يخص المواد الأولية المصدَرة والمنتجة .

وفي اطار إصلاح المنظمات الدولية ودمقرطتها، من أجل أن تقوم بأدوارها بشكل فعلي مع دول العالم الثالث كونها حديثة الاستقلال، قامت الجزائر بتشجيع كل السبل المؤدية إلى إقامة وتعزيز التعاون جنوب جنوب، وقد ترأست الجزائر أول اجتماع لمجموعة 77 الذي ركز على التنمية في العالم الثالث والتعاون مع العالم المتقدم، وفي ظلَّ عملها مع حركة عدم الانحياز خاصة في البعد الاقتصادي في دورتها 17 التي استضافتها الجزائر دعت ا إلى ضرورة تحقيق التكافؤ الاقتصادي ومن ضمنها دول الإفريقية .

وقد صادقت القمة العربية السادسة التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على مايلي :

- إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ؛
- إنشاء الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية والإفريقية .

كما أنَّ الجزائر يشهد لها في التأسيس لمبادرة النيباد من حيث بلورة الفكرة إلى غاية إخراجها إلى حيز التنفيذ، واعتبرت الجزائر أن أحد أهم ركائز المبادرة هو التأسيس لطرح إفريقي يقوم على تبني إستراتيجية تفعل من الشراكة الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة من خلال ترقية المشاريع القاعدية، وتوفير فرص للتبادل مابين وداخل الأقاليم الإفريقية. (نفس المرجع السابق)

وتمكنت الجزائر من خلال مبادرة النيباد أن تُفعَل من الأدوار الاقتصادية للقارة الإفريقية وجعلها قطب للتنمية في الاقتصاد المحلي والدولي، وهناك العديد من المشاهد الدولية التي سعت الجزائر من ورائها إلى التأكيد على دور القارة الإفريقية في التنمية في بعدها الدولي، لما تمتلكه من ثروات وموارد وتتمثل بعض هذه المشاهد في ما يلي :

- قمة أوروبا – إفريقيا عام 2009: طرح الرئيس الحالي للجزائر تصور حول تأسيس شراكة حقيقية بين أوروبا وإفريقيا خاصة في المسائل الحساسة والقضايا الجوهرية ، على غرار الأمن والتنمية، وتقليص الهوة بين الشمال والجنوب .
- القمة العربية في أكتوبر 2010: حيث أشار الرئيس إلى أهمية التكامل بين الدول الإفريقية والعربية.
- قمة فرنسا – إفريقيا عام 2011: أكّد الرئيس على أهمية الشراكة المتوازية التي تراعي مصالح الدول الإفريقية في ظل شروط التنمية .
- مساهمة الجزائر في مشاريع كبرى لإحداث تكامل إقليمي ، على غرار الاستثمار في البنى التحتية ، إلى جانب التركيز على برامج التنمية الوطنية المستدامة ، مثل استضافة منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال أيام 3و4 و5 ديسمبر 2016 .

كما أنَّ للجزائر الدور الكبير في الاتفاق الذي عقد يوم 28 سبتمبر 2016، خاص بمنظمة الأوباك بالجزائر، حيث تضمن مسألة تخفيض إنتاج النفط ما بين 5.32و 33 برميل يوميا ، من أجل استعادة سوق النفط لتوازنها وإحداث تنسيق م بين الدول المنتجة (نفس المرجع السابق)

وشهد المسار التاريخي الذي طبع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإفريقية منذ عهد الاستقلال إلى الوقت الراهن، العديد من الصعوبات والعراقيل وهذا راجع إلى تنافس حول هذه القارة لما تكتسيه من أهمية.

وتشهد القارة الإفريقية العديد من الصراعات بين الكثير من الدول الكبرى والقوى المتنافسة من أجل السيطرة على مصادر الطاقة وأسواق الاستثمار، على غرار فرنسا وحضورها التقليدي منذ العهود الاستعمارية في القارة، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وحتى إيران حول مناطق النفوذ والأسواق المستقبلية، كما يوجد تنافس إقليمي على غرار الإمارات العربية المتحدة ومصر وخصوصا المغرب، حيث أبرزت العديد من الدراسات الدور الاقتصادي المتنامي لها في إفريقيا مقارنة بالجزائر .(بوابة إفريقيا الإخبارية ، د س ن، على الرابط:http://www.afrigatenews.net/content/).

وقد تمَّ وضع رؤية إستراتيجية من أجل تحقيق التنمية في إفريقيا تمتد إلى غاية عام2065، وتعتبر الجزائر طرف فعال فيها، ومن أكثر الدول تحكما في أهداف هذه الرؤية التي ترتكز بشكل كبير على ترقية المؤهلات الاقتصادية في القارة خاصة تلك التي ترتبط بسياسات التصنيع، ويرى الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى أنَّ مشكلة إفريقيا تكمن في عدم امتلاكها لما يعرف بـ"لوجيستيك التصدير" وبالتالي تشكل الجزائر بوابة بالنسبة للقارة الإفريقية مما يجعلها تستعمل هذه الورقة لتوطيد العلاقات الإفريقية الجزائرية الاقتصادية .(بشير ، د س ن،على الرابط : /https://www.el-massa.com)

ثانيا:الشراكة الطاقوية للجزائر في إفريقيا ضمن مبادرة النيباد :

تتحرك الجزائر في رسم خطى استثمارها الطاقوي في القارة الافريقية بنسبة معتبرة ضمن مبادرة النيباد، نظرا للأهمية التي توليها هذه المبادرة للقطاع الطاقوي.

1- **التعريف بمبادرة النيباد** : Nouveau Partenariat pour Le NEPAD Développement de l' Afrique هي مبادرة إفريقية تجسد إرادة جديدة ومهمة في إحداث تغيرات جذرية من أجل تعزيز التنمية المستدامة ، وتقوم هذه المبادرة على دراسة معمقة للوضع الاقتصادي للدول الإفريقية والمشاكل التي تعاني منها .

وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الإفريقية، لتحويل مبدأ العلاقات التبادلية القائم على المانح والمستفيدdonateur–bénéficiaire، إلى مبدأ جديد قائم على تحقيق أهداف مشتركة وعلاقات متبادلة .(Azzoz,2012, pp 19–20)

وتسعى هذه المبادرة لتحقيق التكامل الإقليمي من أجل تجميع الاقتصاديات الإفريقية، لتمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ولإحداث نقلة نوعية فيها، إلى جانب تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية فلقد ركزت في الجانب الاقتصادي على مايلي :

- إعطاء الأولوية للبنى التحتية للطاقة وللمياه والنقل وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات كون تطوير البنى التحتية، عموما والبنى التحتية المتعلقة بإنتاج ونقل الطاقة، يلعب دورًا محوريا في تنمية الاقتصاد، وتعزيز التبادلات البينية ، لذلك فقد أسست المبادرة لمخططين مهمين :

1- **مخطط عمل على المدى المتوسط:** يقوم على دراسة البنى التحتية ومبادرات الدول الشركاء ضمن برنامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأهم الركائز لهذا المخطط تتمثل في :

- تسهيل المعاملات المؤسساتية على المستوى السياسي ؛
- وضع قواعد وتنظيمات تخلق بيئة مشجعة للاستثمار والاستغلال الأمثل للبنى التحتية ؛
- إنشاء المبادرات المعززة لقدرات الأجهزة التنفيذية من أجل تأدية المهام على أكمل وجه ؛
- وضع دراسات تحضيرية للمشاريع التي تحوز على الأولوية .

2- **مخطط عمل على المدى القصير** : ويضم ثلاث ركائز أساسية تتمثل في :

- تحفيز الإرادة السياسية وتشجيع الأنشطة المؤدية للإصلاحات السياسية والمؤسساتية ؛
- تسهيل استغلال الموارد خاصة بالنسبة للمشاريع الإقليمية، وفتح المجال للقطاع الخاص لهذه المشاريع سواء من حيث الاستغلال أو من حيث دعم إنشاء البنى التحتية ؛
- تعزيز تقاسم وتبادل الخبرات من خلال إنشاء الشبكات التي تضمن تواصل الدول الإفريقية مع بعضها البعض بالأخص تواصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية .

وتركز مبادرة النيباد في بعدها الاقتصادي على البنى الطاقوية، حيث تواجه صعوبات في إنشاء البنى التحتية، خاصة وأنّ القارة تعتبر من أغنى الأقاليم بالموارد الطاقوية ، فالبنى التحتية للطاقة تسهل من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية وذلك لا يتأتى إلا من خلال الشراكة

والتكامل بين الدول لأجل الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية، ممّا يضمن الحصول على هذه الموارد بسعر معقول وبشكل مستديم، وهو ما يحد على الأقل من نسبة البطالة واللامساواة والتدهور البيئي.

وضمن مخطط العمل على المدى القصير تعطى الأولوية إلى إنشاء مشاريع الشبكة الكهربائية وشبكات نقل البترول والغاز، وتعزيز عمل اللجنة الطاقوية من أجل إفريقيا مما يعزز بدوره من أداء الأجهزة الفرعية الإقليمية (Ibid., pp2-3)

2- **أهـــم الاستثمارات الطاقوية للجزائر في إفريقيا:** أبرمت الجزائر من خلال مبادرة النيباد مجموعة من المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية وتتمثل في :

- مشروع خط الأنابيب عبر الصحراء : الذي ينقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الأسواق الأوروبية عبر الجزائر.
- الخط البري لاغوس مابين نيجيريا والجزائر، ويمر عبر مجموعة من الدول الافريقية.
- خط الألياف البصرية الذي يسهل من عملية تبادل الخبرات والمعلومات، والتي يستفيد منها المجال الطاقوي بطريقة أو بأخرى.

(Brahim,2016, en : http://www.latribune.fr/opinions/blogs/euromed/l-algerie-idealement-placee-pour-stimuler-l-hybridation-energetique-en-afrique-621687.html)

ويعتبر مشروع خط الأنابيب نيغال من أهم المشاريع، كونه مشروع جزائري-نيجيري-allégro-nigérien، الذي انبثق عن توقيع مذكرة تفاهم، بين شركة سوناطراك الجزائرية ، والشركة البترولية النيجيرية،واعتبر على رأس أولويات المشاريع التي تشجعها وترعاها مبادرة النيباد. (Nezha,op.cit.,p15).، يمتد هذا الخط على طول 1037كلم من نيجيريا إلى النيجر، وبمسافة 481كلم من النيجر إلى الجزائر، وبمسافة 2303كلم عبر الجزائر، ليصل إلى اسبانيا بمسافة 220كلم، وتصل طاقة تحميله ونقله للمواد الهيدروكربونية إلى 30 بليون متر مكعب، ومن المتوقع أن تنتهي أشغال الإنجاز عام 2018.

ينطلق المشروع من منطقة واري Warri بنيجيريا ليمر عبر النيجر، ويصل إلى منطقة حاسي الرمل بالجزائر، ثمّ يتم ربطه بخطوط الأنابيب العابرة لحوض البحر الأبيض المتوسط، المتمثلة في خط أنابيب المغرب –أوروبا Medgaz، وخط أنابيب غالسيGalsi، (Presidential Infrastructure Champion Initiatives Report,w y p, p12 ,on : file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf).

خارطة رقم :1



العنوان: مسار خط الأنابيب نيغال الرابط بين نيجيريا والجزائر

المصدر :.file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf).

أمّا خط لاغوس، يعتبر أيضا من المشاريع التي تعول عليها الجزائر في مجال الاستثمارات الطاقوية الجزائرية في إفريقيا، يمتد هذا الخط على طول 9400كلم، ويربط بين سبعة دول تتمثل في مالي، تونس، التشاد، نيجيريا، بوركينافاسو، والنيجر، حيث تكفلت الجزائر بإنشاء الشكل الخاص بها والذي يبلغ طوله 230 كلم، ولكن لم يتم انجاز هذا الشطر إلى حد الآن.(البشير، 2016، على الرابط: .(http://www.raialyoum.com/?p=575013

وهو طريق بري عبر الصحراء، يشكل وسيلة مهمة لتسهيل التبادلات التجارية والطاقوية، ويسهل إنشاء الروابط بين مختلف الدول التي يمر عبرها، ممّا يسهل عملية العبور عبر الحدود، ويسهل أيضا من مسار التكامل الإقليمي، وتمّ انجاز ما يقارب 85%منه، ويمتد على مسافة 5000كلم مابين الجزائر ونيجيريا، ويترقب إنهاء اشغال الانشاء عام 2017. (Presidential Infrastructure Champion Initiatives Report, op.cit., p14).

خارطة رقم:2



العنوان: الخط البري لاغوس

المصدر: .file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf).

تمتلك الجزائر حوالي 1 بالمائة من الاحتياطي العالمي من البترول و3 بالمائة من الاحتياطي العالمي للغاز، وتشكل نصف مصدر الدخل القومي الخام ، حيث في 2008 وصلت نسبة المساهمة بـ 50 بالمائة وشكلت 77 مليار دولار كقيمة مضافة ، وبذلك تشكل الموارد الهيدروكربونية مصدر التصدير الأساسي في شكل سلع وخدمات ، كما أنها مصدر لدخول العملة الصعبة للجزائر، حيث وصلت نسبة العائد في شكل قيمة مضافة إلى 97.6 بالمائة عام 2008 (Mohamed ,2016 ,p2)

لذلك ففي مجال التصدير والمبادلات للموارد الطاقوية بين الجزائر والدول الإفريقية، نجد أنّ الموارد الهيدروكربونية تعتبر من أهم الموارد التي يتم تصديرها وتبادلها، من خلال مؤسسة سوناطراك الجزائرية، وفروعها في إفريقيا، Sonatrach International Petroluim، مع كل من مالي، وموريطانيا، والنيجر والعديد من الدول الإفريقية الأخرى، ممّا جعل الجزائر تؤسس لمكانتها في مجال تصدير المواد الهيدركربونية في الأسواق الإفريقية، ولقد وصلت نسبة التصدير إلى 75 مليون دولار في 2008، وتطمح الجزائر إلى زيادة نسبة 30% من رقم معاملاتها، من خلال زيادة نسبة تصدير هذه المادة في مطلع عام 2015.(Nezha, op.cit., p14)

ثالثا:رهانات الاستثمار الطاقوي للجزائر في إفريقيا : هنالك العديد من الرهانات الهيكلية والتحديات الأمنية الداخلية والحارجية التي تهدد مسار استثمار الجزائر الطاقوي في إفريقيا، ولعّل أهمها:

- تتموقع الجزائر ضمن بيئة إقليمية إفريقية غير آمنة ، حيث تنمو فيها العديد من التهديدات والتحديات التي تواجه دول المنطقة خاصة في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي وأيضا منطقة الساحل الإفريقي ، أين تكثر الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات والجماعات الإسلامية ، كلها تؤثر على مسار قطاع الموارد الهيدركربونية في الجزائر محليا وإقليميا، وخاصة إذا تعلق الأمر بنقل هذه الموارد الطاقوية عبر خطوط الأنابيب التي هي فرصة لاعتداءات الجماعات الإرهابية .
- التنافس المغربي الجزائري على الهيمنة والريادة الإقليمية، فمؤخرا هنالك شكوك حول إلغاء اتفاق إنشاء خط أنابيب نيغال ليتم انجاز اتفاق آخر مع المغرب من أجل استكمال أشغاله . (Azzedin ,2013,p20)
- تهديد الجماعات الانفصالية على غرار الطوارق خاصة في النيجر وحركة تحرير دلتا النيجر، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يتموضع الطوارق في المنطقة الشمالية في منطقة أغادز، وهي ممر لخط أنابيب نيغال وخط لاغوس، وبالإمكان أن تتخذ الجماعات الإرهابية المتطرفة، هذه الخطوط كورقة ضد الحكومة لأجل الضغط عليها، لتلبية مطالبها كالإدماج والتنمية ، وفي ظل ضعف الإمكانيات لن تتمكن الحكومة النيجيرية من حماية ما يقارب 800كلم كامتداد لهذه الخطوط عبر أراضيها، ونفس الضع ينطبق على الجزائر وبقية الدول اللإريقية الشريكة في هذا الاستثمار.

بالنسبة للجماعات الإرهابية على غرار القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، فعلى الرغم أنها لم تمس أشغال إنشاء خط نيغال، إلاّ أنّ البيئة الأمنية غير المستقرة والمتطلبات المتجددة قد تؤدي بهذه التنظيمات الإرهابية إلى التفكير في استغلالها من أجل الحصول على مطالبها. (Benjamin,2010, pp12-13).

- تراجع احتياطي المواد الهيدروكربونية في الجزائر حيث سجل تناقص ملحوظ خلال ثلاث سنوات متتابعة 2.3 -% عام 2008 ،0.9-% خلال 2007 و 2.5- % خلال 2006 . وفي ظل الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط والبترولK فقد تدنى سعر البرميل الواحد إلى 30دولار بعد أنّ سجّل معدل 140 دولار للبرميل في سنوات سابقة، وهو ما أثّر على مصhدر تمويل إنشاء خطوط الأنابيب ضمن الاستثمار في المشاريع الطاقوية للجزائر في إفريقيا (Mohamed, op.cit.,p2)
- إمكانية عدم استكمال إنشاء خطوط أنابيب نيغال ولاغوس وهذا راجع لتكلفة الإنتاج في مقابل الأزمة الاقتصادية في الجزائر، خاصة وأنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات الريع ،ممّا يتوجب عليها القيام بإصلاحات سوسيو -اقتصادية والتحول نحو التصنيع

خاتمة:

عرفت العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية العديد من المراحل والتطورات، التي انطلقت مع استقلال الجزائر، حيث تميزت بالسعي الجزائري إلى صياغة مبادئ سياسة خارجية في بعدها الإفريقي، لإحداث تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتحقيق التساوي مابين عالم الجنوب والشمال، في بيئة ما بعد الاستعمار واستقلال الدول الإفريقية، وعلى الرغم من السعي الجزائري الحثيث لإقامة علاقات اقتصادية في العديد من المجالات، إلاّ أنّها ركزت على القطاع الطاقوي، كونه من القطاعات الحيوية، والتي تعتبر على رأس أولوية استثمار الجزائر في إفريقيا ، إلاّ أنّه يشهد العديد من التحديات، والرهانات التي تحول دون تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية في بعدها الطاقوي، ومن خلال هذه الدراسة تمّ التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- استثمار الجزائر في المجال الطاقوي مع الدول الإفريقية، راجع إلى ضعف بناء علاقات اقتصادية في مجالات التبادل التجاري والصناعي في القطاعات الأخرى؛ حيث لا تتعدى النسبة 1%؛

- يعتبر استثمار الجزائر الطاقوي من المشاريع الطموحة والمحاطة بالعديد من التحديات، سواء ما ارتبط بالاستثمار في البنى التحتي للطاقة، خاصة إنشاء خطوط أنابيب نقل الموارد الهيدركربونية، على غرار خط نيغال ولاغوس، أو ما تعلق بتصدير البترول والغاز؛
- لم تستطع الجزائر إلى الوقت الراهن إحداث نقلة نوعية في الاستثمار الطاقوي في الدول الإفريقية، حيث لم يتم استكمال المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ منذ عقد من الزمن، إلى جانب نقص احتاطي الموارد الهيدروكربونية، وبالتالي نقص الإنتاج، ممّا يؤثر بشكل واضح مصادر تمويل إنشاء البنى التحتية المرتقب إنهاء أشغالها بين عامي 2017 و2018؛
- إلى جانب العراقيل الهيكلية للاستثمار الطاقوي، هنالك العديد من التحديات الأمنية في البيئية الداخلية والخارجية للجزائر وللدول الإفريقية الشريكة، التي تهدد بشكل فعلي تفعيل العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية في بعدها الطاقوي، وهو ما يؤثر سلبا على مسار العلاقات الإفريقية الجزائرية، ويحول دون تحقيق الأهداف الفعلية لمبادرة النيباد، كونها الراعي الأساسي لاستثمار الجزائر الطاقوي في إفريقيا، خاصة في مجال الاستثمار في البنى التحتية للطاقة.
- على الرغم من مختلف التحديات التي تشوب الاستثمار الطاقوي الجزائري في الدول الإفريقية، إلاّ أنة يمكن التحول نحو الطاقات المتجددة، خاصة وأنّ الجزائر والدول الإفريقية تزخر بالموارد اللازمة للتحول نحو الطاقات المتجددة، إلاّ أنّ ذلك يتطلب جهود فعلية وإصلاحات سوسيو-اقتصادية ضمن مبادرة النيباد، وضمن علاقات ثنائية ومتعددة من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية الجزائرية في بعدها الطاقوي، وفي مختلف المجالات الأخرى.

قائمة المراجع:

✓ **باللغة العربية:**

.1

1. بوابة إفريقيا الإخبارية،(2014)."العلاقات الإفريقية الجزائرية:الأمن على رأس الأولويات وحضور اقتصادي ضعيف".على الرابط:http://www.afrigatenews.net/content /

2. بوطوره مصطفى،(د س ن).البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية".صوت الأحرار.علر الرابط:http://sawtalahrar.net/index.php/

3. لحسن محمد البشير،(2016)." إفريقيا تتحول إلى ساحة جديدة لحرب التمدد الاقتصادي وسط النفوذ بين الجزائر والمغرب".رأي اليوم. على الرابط: http://www.raialyoum.com/?p=575013

4. مصيطفى بشير،(د س ن)." إفريقيا خيار استراتيجي على جبهتين والشراكات حل لتطوير اللوجستيك". المساء. على الرابط: https://www.el-massa.com/

✓ **باللغة الأجنبية:**

- **En français :**

1. Alaoui Nezha,(2010)."la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsahar".Ifri.
2. Auge Benjamine,(2010)."le Trans Saharan gaz pipeline mirage ou réelle opportunité ?".Ifri.
3. Benabdeslem Brahim,(2016)."l'Algérie idéalement placée pour stimuler l'hybridation énergétique en Afrique". En : http://www.latribune.fr/opinions/blogs/euromed/l-algerie-idealement-placee-pour-stimuler-l-hybridation-energetique-en-afrique-621687.html
4. Chabane Mohamed,(2016)."l'Algérie otage de ses hydrocarbures : obligation de reformes, urgence d'une reconversion ".Cahier de la Méditerranée,81/2010.

5. Kerdoun Azzoz,(2012) . "de l'Afrique (NEPAD) et la gouvernance".revue droit ;société et pouvoir, n1.

- **En anglais :**

1. Lyachi Azzdine,(2013)."the geopolitics of natural gas: the changing geopolitics of natural gas: the case of Algeria".Center of Energy Studies. Rice University 'Baker Institute.
2. Presidential Infrastructure Champion Initiative Report,(w y p)."connecting Africa through political leadership".on : file:///C:/Users/hp/Downloads/2015_PICI_Report_EN%20(1).pdf

د. جديد خميس

جامعة عنابة

الشراكة الافرو-جزائرية: الرهان الأمني الجديد في إفريقيا

لقد استطاعت الجزائر خلال الحرب الباردة أن تضمن لنفسها هامش مناورة جد معتبر، حيث تمكنت من أن تكتسب مكانة معتبرة على الصعيد الإقليمي والدولي، وهذا راجع إلى مواقفها الداعية إلى إقامة نظام دولي عادل يهدف إلى تحقيق المساواة بين الدول والحفاظ على الأمن والسلم في إطار سيادة الدولة. ومع نهاية الحرب الباردة واثر خروج الجزائر من العشرية السوداء بدأت العديد من الملفات تلفت انتباهها خاصة الخارجية منها، فبعد أن استطاعت أن تتحكم في وضع أمنها الداخلي والسيطرة عليه هاهي الآن تهتم بالملفات الإقليمية والدولية.

نظرا لكون الجزائر جزءا من القارة السمراء وباعتبارها من أهم الدول فيها، فان الوضع الأمني والاقتصادي لهذه الأخيرة يهمها بدرجه أولى، بالإضافة إلى أنها كانت دائما سباقة لدعم الحركات التحررية في إفريقيا انطلاقا من مبادئها المتمثلة في إيمانها بحق الشعوب في تقرير المصير. ونظرا لريادتها الدبلوماسية من خلال نجاحها في الوقاية من النزاعات وتسوية العديد من الملفات التي كانت تهدد الأمن والسلم في القارة الإفريقية فلقد سمح لها ذلك بأن تكون رائدة لأداء دور مهم في قيادة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: النيباد، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى المعتبرة مثل مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر النيجر. لقد أدركت الجزائر أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يتدعم ويكون فعالا انطلاقا من بعث تكامل اقتصادي حقيقي، خاصة وأن العالم يشهد تحولات كبرى تتجه فيه الدول نحو التكتلات الاقتصادية. وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر يشهد العديد من الصعوبات في الآونة الأخيرة، فان إستراتيجيتها في القريب العاجل تعتمد على زيادة مداخيلها خارج هذا القطاع، وذلك من خلال بعث شراكة فعلية مع الدول الإفريقية.

يرى المهتمون بالشأن الجزائري أن تنويع مداخيل الجزائر خارج نطاق المحروقات هو ضروري في المرحلة الحالية، وذلك عبر تفعيل أطر الشراكة الاقتصادية والأمنية في إفريقيا،

خاصة أن الواقع يؤكد وجود تهديدات فعلية آتية من منطقة الساحل والصحراء والجوار الشرقي والغربي التي تشهد تحولات في بنائها السياسي، وان كانت الجزائر تعتمد على إمكانياتها الذاتية في مواجهة الأخطار المحدقة بها، فإن الوضع الإقليمي والدولي الحالي يتطلب منها التنسيق مع البلدان الصديقة لمجابهة التحديات القادمة، ويكون بالدرجة الأولى أفرو- جزائري.

في هذا السياق، تطرح هذه الورقة الإشكالية التالية:

ماهي المقاربة الجزائرية في التعامل مع التحديات الأمنية الجديدة الآتية من إفريقيا وانعكاساتها على الشراكة الافرو- جزائرية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية المركبة نعتمد الفرضية التالية: انطلاقا من عقيدتها الأمنية ومبدأ أساسي في سياستها الخارجية، والمتمثل في: عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، الجزائر ستدخل في شراكة اقتصادية وأمنية مع دول افريقية آخذة بعين الاعتبار خصوصية كل دولة فيها.

للإجابة على هذه الإشكالية ومعالجة الفرضية السالفة الذكر نتناول العناصر التالية:

- العقيدة الأمنية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل في الدول الأخرى.
- الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا من المنظور الجزائري.
- الجزائر ورهان تفعيل دبلوماسية الطاقة.
- السلطة والنظام الدولي الجديد.

- **العقيدة الأمنية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل في الدول الأخرى:**

لقد تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ فترة الاستقلال إلى غاية السبعينيات بالمشاكل الحدودية، واعتبرت نفسها رائدة الحركات التحررية على مستوى القارة الإفريقية والعالم الثالث، وسعت لتوظيف الشرعية الثورية من اجل الوصول إلى الشرعية الإقليمية. كانت الجزائر دائما تدعو إلى الاستقلالية في توجهاتها السياسية، وهذا ما جعلها في منأى عن إبرام المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية التي تسمح بالتواجد العسكري الأجنبي والقواعد العسكرية على أراضيها، أو حتى على أراضي الدول المجاورة، وهو ما سمح لها أيضا بأن تعبر عن آرائها بكل أريحيه خاصة المتعلقة بالقضايا الإقليمية[1].

إن الموقع الجيوستراتيجي المهم للجزائر ساهم في بناء عقيدتها الأمنية، ذلك أنها تعتبر اكبر دولة افريقية وعربية، وهي أيضا من الدول المتوسطية، وهو ما يجعلها نقطة ارتكاز مهمة في الحوض المتوسطي، الذي يسمح لها بالتواصل مع الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، وهذا بدوره ساهم في جعلها قوة إقليمية يعتد بها، وهي كذلك من أكبر المدافعين عن حركات التحرر في العالم، هذه المكانة التي تميزت بها الجزائر ساهمت في خلق نوع من التوازن الطبيعي في المنطقة.

اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز بوادر النظام الدولي الجديد الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية، مكرسة بذلك مبدأ الأحادية القطبية بزعامتها، بدأت العديد من الدول في إعادة قراءة الوضع الدولي الراهن خاصة أمام تغير بنية ومدركات التهديدات الأمنية الجديدة، ضف إلى ذلك تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كل هذه الأحداث ساهمت بطريقة غير مباشرة في تدعيم ما جاءت به العقيدة الأمنية الجزائرية، وهو ما تعكسه توجهات سياستها الخارجية المتمثلة أساسا في مبدأ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن السياسة الخارجية الجزائرية حددت من خلال ما أقره دستور 1989 الذي دعا إلى الانفتاح على الخارج وذلك من خلال مجموعة من المبادئ جاءت في الفصل الثالث المتعلق بالدولة وبالتحديد المواد من 11 إلى 27، وأهمها

- تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب.
- لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني.
- تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.
- تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.
- الجزائر متضامنة مع كل الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.
- تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الدولية على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه .

هذه المواد تعتبر المرجعية الأساسية التي من خلالها تتعامل الجزائر مع الدول الأخرى، فالدستور حدد الإطار العام الذي يجب التحرك فيه على الساحة الدولية، وهي ترفض فكرة التدخل الأجنبي لأن هذا ليس في صالح الشعب، وهي في ذلك تنطلق من تجارب عاشتها بعد الاستقلال من خلال التضييق الرأسمالي الامبريالي عليها والذي هدد اختياراتها الإستراتيجية في المجال السياسي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك أنها تركت وحدها في مواجهة الإرهاب خلال العشرية السوداء، وعوض أن تجد المساعدة من قبل المجتمع الدولي وجدت نفسها لوحدها، وأدركت انه لا يجب الاعتماد إلا على النفس، وهو ما جعلها تتجاوز هذه الأزمة وتخرج منها منتصرة وان كان الثمن باهظا جدا تمثل في حوالي 150 ألف قتيل، وأضرار مادية تجاوزت 20 مليار دولار بالإضافة إلى أزمة أمنية صعبه[2]... كل هذا والعالم بأسره يتفرج دون أن يحرك ساكنا، والكثير من الدول تنتظر ساعة سقوط الجزائر ولكن هيهات فهذا المراد لا يمكن إدراجه حتى في الأحلام.

- **الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا من المنظور الجزائري:**

إن الأمن القومي الجزائري ينطلق من البعد المغاربي، العربي والإفريقي، حيث تلتقي القراءة الإستراتيجية له انطلاقا من التوظيف الفعلي للبعد الذي تراه صالحا لخدمة قضية معينة، فدوائر الأمن القومي الجزائري متشعبة ومتداخلة. يبقى البعد الأفريقي ذو أهمية معتبرة في العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري نظرا لتعدد النزاعات الحدودية والاضطرابات الأثنية والعرقية في القارة الإفريقية، إضافة إلى تشكل العديد من الميليشيات المسلحة التي مع مرور الوقت اثر تمركزها واكتسابها القوه تسعى إلى بناء كيانها الذاتي وذلك عبر المطالبة بالاستقلال.

المشاكل التي تحملها القارة الأفريقية لها تداعيات على الدول الإفريقية خاصة الجوارية لبؤر النزاع، مثل التهديدات الأمنية التي تحملها منطقة الساحل والصحراء وحركات التمرد في كل من شمال مالي والنيجر، ونظرا لتعدد المشاكل فإن الجزائر مطالبة بالتحرك على جميع الأصعدة وبكل السبل في سبيل تحقيق أمنها القومي، وهي تحاول الوقوف في وجه العديد من القضايا لكي لا يقع تدويلها وتحاول حلها بالطرق الدبلوماسية حتى لا تصبح المنطقة ساحة للصراعات الدولية، خاصة وأن العديد من الدول تسعى إلى ذلك من اجل النيل من الجزائر وتهديد استقرارها و التمركز في المنطقة من أجل خيراتها التي تتمتع بها.

لقد كانت جهود الدبلوماسية الأمنية الجزائرية فعالة في مواجهته العديد من الأزمات، مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر، وبالتالي أصبحت تعبر عن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة السمراء. الجزائر تأكد دائما على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وأن العلاقات بينها يجب أن تكون مبنية على أساس المصالح المشتركة، وهي تتبع موقف الحياد إذا تعلق الأمر بالتوازنات الداخلية للدول، ذلك أن هذه الأخيرة هي الأدرى بما يحدث داخل بيتها وهي الأجدر والأقدر علي حل كل مشاكلها، وأي تدخل أجنبي لن يزيد الأمر إلا تعقيدا وتصبح ظروف الحل ابعد من منالها، ولكن مع ذلك فالجزائر لا تستبعد اللجوء إلى المقاربة العسكرية إن استدعى الأمر ذلك خاصة أمام ما تعرفه منطقه الساحل من تعقيدات تجعلها تعيش حالة اللايقين و اللاأمن[3].

إن طبيعة التحولات التي تعيشها المنطقة بعد الحرب الباردة في إطار النسق الدولي الكلي بالإضافة إلى تداعيات الربيع العربي التي ساهمت في انتشار التهديدات الأمنية في المنطقة وانتشار الفوضى في العديد من الدول التي وصلت إلى درجة فقدان سيادتها وأصبحت تصنف على أساس أنها دول فاشلة مثل ما هو الوضع في كل من ليبيا وسوريا، بالإضافة إلى دول أخرى أصبحت تعاني عجزا وظيفيا مثل مالي. كما أن طبيعة الموقع الجغرافي للجزائر يضاعف من حجم التحديات الأمنية فهي توجد في منطقة جيوسياسية مركبة، حيث أنها تؤثر وتتأثر بالوضع القائم في كل من الحلقة المغاربة والعربية والإفريقية، وكذلك الشرق الأوسط شرقا والمتوسط شمالا، وهذه البيئة تتقاطع وتترابط فيها كل مستويات والتحديات الأمنية.

- **الجزائر ورهان تفعيل دبلوماسية الطاقة:**

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بريادة العالم، بدأت هذه الاخيره البحث على مناطق نفوذ جديدة وهو ما قادها إلى منطقة الساحل الإفريقي التي كانت تعتبر امتدادا للنفوذ الاوروبى، اما الآن فقد جلبت اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية. التواجد الامريكي في المنطقه تسبب في نشأة حرب اقتصادية طاقوية وأصبح هناك بطريقه غير مباشره نوع من الحرب الباردة بين الطرفين، ذلك أن هذه الأخيرة قد تجاوزت دائرة نفوذها المتعارف عليها تاريخيا، واثر الحرب الباردة أصبح المتغير الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الدول ولم يعد المتغير الأيديولوجي هو الذي يحددها[4].

ان التنافس بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على القارة الافريقية وتحديدا على الساحل الأفريقي قد تسبب في العديد من التجاذبات بين الطرفين، وصلت إلى حد الصراع غير المعلن على الثروات الحيوية في المنطقة مثلا النفط الخام الذي يقدر احتياطي بحوالي 80 مليار برميل حسب تقديرات مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه، التي تتركز غالبيتها في كل من نيجيريا وغينيا الاستوائية[5].

- **السلطة والنظام الدولي الجديد:**

يعتبر Robert Gilpin من المدافعين عن فكرة الثنائية في التواجد بين ما هو اقتصادي وسياسي في إطار تكامل يتجاوز البعد الوطني السيادي إلى بعد أشمل هو الدولي [6]، فالسياسة لا تقتصر فقط على الرؤية الضيقة لمفهوم الدولة المركز وإنما هناك طرح آخر يرى فيها الفاعل والرمز للقوة المنظمة والضابطة، فهي رمز القانون والساهرة على تطبيقه.

إن مفهوم السلطة الكلاسيكي الذي يرى في الدولة أنها الفاعل والممثل الأساسي لها والمحتكر الوحيد لها، لم يعد يجد هذا الطرح في عصر العولمة النيوليبرالية قبولا من كل المفكرين، فمثلا Susan strange ترى أن السلطة أصبحت تتمركز في أربع محاور أساسية هي : الأمن، الإنتاج، المعاملات المالية والمعرفة .[7]

في حين يرى البعض الآخر من المفكرين أن السلطة من المفهوم إلى التطبيق تفتقد إلى الرشادة، فالاستقرار الذي يشهده النظام الدولي ليس إلا تعبيرا عن تراجع فعالية السلطة والاستفحال التدريجي للفوضى. لذا لابد من وجود سلطة قوية تأخذ على عاتقها مسؤولية المحافظة على استقرار النظام الدولي، الذي يعتبر في كثير من الأحيان صعب التحقيق نظرا للتكاليف الضخمة التي يتطلبها.

إن النظام الدولي يعتمد في بنائه على منظومة العلاقات الدولية، لذا فإنه يعتبر حقلا جد مهما في الأبحاث والدراسات، فتناولته العديد من المدارس، مثل المثالية[8]، البنائية[9]، الواقعية... وفي كل مرة كان الموضوع الأساسي الذي يطفو على السطح متعلقا بالاستقرار الدولي، وكانت الإرهاصات تشير إلى ضرورة وجود سلطة دولية قوية تضمن المحافظة على استقراره.[10]

بعد نهاية الحرب الباردة تحدث المؤرخ Paul Kennedy عن عالم يتحول تدريجيا من الثنائية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، وهذا عائد إلى ضعف الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تفقد زعامتها شيئا فشيئا[11]، وأنها لم تعد تلك القوة المهيمنة المتسلطة، وأن كل هذا ليس إلا من الماضي وأن من يعتقد عكس ذلك فهو واهم[12].

بالإضافة إلى ذلك الصعود التدريجي لقوى أخرى مثل اليابان، الصين وبداية بروز دول الإتحاد الأوروبي كقوة صاعدة فاعلة على أرض الواقع، وهذه الأخيرة إن توفرت لها الظروف الملائمة فبإمكاننا أن نشهد منها نقلة نوعية ودفعة قوية في مسار تموضعها في المنظومة الدولية.

حسب المؤرخ Emmanuel Toold، فإن الانهيار التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية يمر من خلال فقدان هذه الأخيرة لقوتها وموقعها الاقتصادي في العالم، ثم لهيمنتها الدولية مثلما حدث للإتحاد السوفيتي، في حين أن هذا الوضع سيعطي الإمكانية لبروز قوى أخرى تنتظر الفرصة السانحة لأخذ الريادة على الساحة الدولية وتفتك مكانتها كقوة مهيمنة [13].

وبالرغم من التحولات التي طرأت على المنظومة الدفاعية في عصر العولمة، وذلك خلال الانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الأمن، إلا أننا نشهد نوع من الثنائية التنافسية بين الدفاع وتعدد الأشكال الأمنية ولكن بكل موضوعية كل هذا لا يمنعنا من أن نلاحظ أنه من الناحية الجيوبوليتيكية، وفي ساحة دولية تتميز اقتصاديا بسوق حرة معولمة إلى حد الساعة، نرى أن الولايات المتحدة حاضرة كقوة فاعلة مهيمنة على اقتصاد متعدد الأقطاب وهي من تتحكم في خيوطه وتحركه حسب مصالحها.

وفي هذا الإطار تأخذ القوة المهيمنة عدة أوجه، فمنها ما من خلاله تبرز في تعايش مع المتغيرات الاقتصادية والأمنية [14]وفي بعض الأحيان تكون علاقتها مع الدول الأخرى علاقة هيمنة وسيطرة في إطار نظام دولي محدد المعالم يدار وفق استراتجيات محددة ومضبوطة منها المعلن ومنها الخفي.

- **عولمة الاقتصاد:**

لقد خلقت العولمة نسقا معقدا ومتغيرا في مجال التبادل المعرفي والتكنولوجي إضافة إلى عالم المال ... يبرز من خلالها عدم توازن في ميزان القوى الذي أصبح في تغير مستمر. إن البحث عن السلطة والقوة أصبح هاجس العديد من الدول، هذه السلطة التي أصبحت تبرز من خلال الاقتصاد السياسي، فهي تحكم ليس فقط بواسطة السياسة وإنما بشكل كبير عن طريق الاقتصاد.

ومع إدراك أهمية المجال الاقتصادي، أصبح المجال السياسي أكثر انفتاحا خاصة بعد بروز فاعلين جدد ليسو من ضمن حلقة الدولة، بدأ عملهم منذ 1945 ليلعبوا دورا مهما على الساحة الدولية، هؤلاء الفاعلون يغيرون استراتيجياتهم باستمرار وأصبحوا يتمركزون شيئا فشيئا ويكتسبون القوة. إن انتشارهم برز من خلال تجاوز مبدأ الحدود فأصبحنا نرى الحدود السيادية للدول تصبح نظرية أمام تدفق التعاملات الاقتصادية، فتدويل الاقتصاد سمح بالانتقال من نموذج السياسة الدولية إلى نموذج السياسة العالمية، حيث لا تحافظ فيه الدولة على مفهومها الكلاسيكي باعتبارها محور منظومة الاقتصاد السياسي وإنما نحن في عالم يشهد تعدد وتكاثر المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات [15]، كلها أصبح لها تأثير وحضور دائم في ساحة معولمة اقتصاديا وسياسيا، هؤلاء الفاعلين الجدد في كثير من الأحيان نجدهم ينضمون أنفسهم في شكل اتحادات اقتصادية لهم استراتيجيات تهدف إلى نموهم وانتشارهم من أجل احتكار القوة الاقتصادية التي تأخذ في كثير من الأحيان أبعاد وتطلعات سياسية، كل ذلك من أجل رسم السياسيات وبنية المنظومة العالمية. بالإضافة إلى ذلك و بانضمام الدولة إلى السوق العالمية أصبحوا يرون فيها مؤسسة كبرى، وفي حالة ما إذا تعارضت المصالح معها لابد من إيجاد حلول للتفاهم والتعامل معها، من أجل هذا تحدثت Susan Strange عن "الدبلوماسية الثلاثية [16] التي تهدف إلى إيجاد قاعدة للتفاهم بين الحكومات والدولة و المؤسسات التي عادة ما تكون مؤسسات كبرى وفي بعض الأحيان متعددة الجنسيات وفي هذا الإطار لابد من معالجة المشاكل بطريقة دبلوماسية، خاصة إذا علمنا أن هذه الشركات تدخل في تحالفات فيما

بينهــا بطريقــة معلنــة أو غيــر معلنــة وفــق اســتراتيجيات تهــدف للحفــاظ والــدفاع عــن مصالحها وفي كثير من الأحيان يكون هذا على حساب مصالح الدولة.

لقـد أصـبح اسـتعمال مصـطلح القـوة لا يعنـي بالضـرورة القـوة العسـكرية، حتـى مصــطلح الســيادة والســيطرة أصــبحا يرتــديان ثوبــا آخــر غيــر البــزة العســكرية فقــط، فالاقتصاد والتكنولوجيا أضحيا وجها آخر لهما.

لكـن هـذا الوجـه الآخـر لعـالم يشـهد بـوادر نظـام دولـي جديـد قـائم علـى القـوة الاقتصـادية بشـتى معالمهـا، يحمـل بـين طياتـه منظومـة دوليـة سـلمية لا تسـتثني اسـتعمال القـوة العسـكرية لمعالجـة بعـض نقـاط التـوتر والنـزاع فـي العـالم، مـن أجـل تكـريس مبـدأ القـوة الصـاعدة المتمثـل فـي الاعتمـاد علـى الاقتصـاد، وفـي هـذا تكـريس للتبعيـة والخضـوع لكثيـر من الدول إلى من يقود العالم ويتزعمه.

إن الكثيــر مــن الملاحظــين يــرون فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيــة أنهــا مازالــت علـى قمـة هـرم السـلطة و ذلـك نظـرا لامتلاكهـا عـدة مميـزات منهـا أن الشـركات العالميـة الكبـرى هـي مـن صـنعتها وتسـيرها وفـق مصـالحها، وهـذا مـا يسـمح لهـا بمراقبـة وضـبط السـوق العالميـة، زد علـى ذلـك قـوة العملـة المتمثلـة فـي الـدولار، بالإضـافة إلـى إمسـاكها بزمـام المؤسسـات الدوليـة خاصـة الماليـة منهـا مثـل البنـك الـدولي ... ولهـا فـي ذلـك بـاع كبيـر، سـواء كـان ذلـك معلنـا أو خفيـا، ولكـن هـذا لا ينسـينا أنـه فـي بعـض الأحيـان هنـاك استثناءات في هذا المجال.

لقد شـهد العـالم عـدة تحـولات منـذ أن وضـعت قواعـد BRETTON WOODS إلـى غايــة العولمــة، تميــزت بســيطرة الشــركات الخاصــة الكبــرى علــى نســق العولمــة فكرســت منظومــة اقتصــادية لبراليــة اكتســحت كــل المجــالات، وكــان نجاحهــا بــاهرا فــي هــذا خاصــة أن العولمـة لـم تعـد تعتبـر مفهـوم الحـدود بالاصـطلاح الوسـتفالي موجـودا، فـالقراءة الواقعيـة والواقعيـة الحديثـة التـي تقـدمها للعلاقـة بـين مـا هـو وطنـي قـومي ودولـي قـائم علـى التصـور السـيادي للدولـة الوطنيـة قـد شـاخ ومضـى زمنـه، إذ أصـبح إرثـا تاريخيـا، ومـع ذلـك فـإن النظـام الـدولي الجديـد لا يكـرس فكـرة انحـلال الدولـة، ولكـن سـلطتها تتراجـع أمـام سـلطة

الاقتصاد ولكنها تبقى دائما حاضرة بقوة في مجال الأمن والقضاء. إن النظام الدولي الجديد لا يقصي الدولة من دورها الكلاسيكي كفاعل أساسي في المنظومة الدولية ولكنه يجعلها في تنافس مع فاعلين آخرين[17]، يسعون بدورهم للوصول إلى السلطة ولكن هذه الأخيرة مرتبطة بالتحكم بقواعد اللعبة لسوق دولية مفتوحة، إذ أن القوة والسلطة الاقتصادية تسير في نسق متوازي مع من يمثل السلطة والقوة العسكرية للدول الرائدة، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الكثير من الدول التي كانت تسعى للتمركز على الساحة الدولية في ظل تواجد قواعد العولمة التي هي تكريس لمبادئ النظام الدولي الجديد، رأت أنه لابد من البحث في تحليل بنية السلطة وفق القواعد الجديدة، وهي تبرز من خلال شكلين أساسين متمثلان في الاقتصاد والسياسة. ولذا أصبحنا نرى أن العديد من الدول تتشكل في تكتلات تأخذ في بدايتها بعدا اقتصاديا لتتحول تدريجيا إلى تكتل يأخذ بعدا إقليميا تكامليا، فيصبح الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، هذا التكامل الإقليمي ليس الهدف منه احتلال أو إخضاع دول أخرى لسيطرتها بالمفهوم الكلاسيكي، وإنما هدفه فتح أسواق الدول الأخرى وغزوها اقتصاديا في إطار البحث عن حصص لها داخلها، وكذا البحث عن امتلاك أسهم السوق المفتوحة أمام العولمة الاقتصادية، فالتموقع كقوة اقتصادية داخل هذه الأسواق هو الهدف الأساسي لها فتواجد مصالحها فيها والدفاع عن بقائها مستمرة هو أساس بنائها.

الخاتمة:

إن المرحلة الحالية للنظام الدولي الجديد قد غيرت بنية العالم الذي لم يعد يعتمد بشكل شبه حصري على العلاقات بين الدول فقط، فقد أصبح يعتمد على شكل أكثر تعقيدا، حيث تسود فيه سياسة عالمية، بالإضافة إلى منظومة حكم متعددة المستويات، حيث تتنازل فيه الدولة على جزء من سيادتها، لتفويض بعض من مجالاتها، تكون محدد لمنظمات عالمية أو تكون هي جزءا من تكوين كتل تسهر على

الحفاظ على مصالح أعضائها. لذلك نرى أن الكثير من الدول تسعى إلى التكامل في شتى أشكاله لتواجه متغيرات العولمة ولتصبح أكثر تنافسية من اجل البقاء على الساحة الدولية. فقانون العولمة يتعامل بمبدأ القوة الاقتصادية، فكلما كانت الدول أكثر تجانسا فيما بينها وشكلت كتلا دولية أصبحت أكثر فاعلية. فالعولمة الاقتصادية التي ترى في الحدود رمزا صوريا من رموز المدرسة الكلاسيكية تتعامل مع هذه التكتلات بأكثر واقعية وجدية، خاصة إذا رأينا أن النظام الدولي الجديد أصبح يشهد ميلاد الكثير من التكتلات الاقتصادية التي تتحول لتصبح أكثر انسجاما واندماجا لتأخذ بعدا سياسيا.

ومع ذلك ورغم هذه التكتلات، تبقى الدولة هي الفاعل الأساسي والرئيسي التي تسهر على ما تتطلبه الحكومة العالمية، فهي المنظم والراعي لاستمرار هذه المنظومة العالمية.

إن النظام الدولي الجديد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية يشهد العديد من التحولات، وبروز الكثير من التكتلات الإقليمية التي لها وزنها وفعاليتها في العالم، لكن مع ذلك نشهد تواجدا أمريكيا وبقوة في الكثير من الملفات الدولية ودورها يكون فعالا وحاسما في معالجتها. في الآونة الأخيرة هناك من يرى تراجعا للدور الأمريكي وفسر على انه بداية النهاية، لكن الواقع الدولي يثبت عكس ذلك، فتواجدها كقوة اقتصادية وعسكرية لا تجد لها من رادع، يؤشر على هيمنتها وقوتها، ولعل انضمام روسيا إلى المؤسسات الغربية واقتصاد السوق والديمقراطية البرلمانية التعددية بعد الحرب الباردة هو خير دليل على تفوقها.

الهوامش:

[1]عبد النور بن عنت، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص 41

[2]رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة، مركز كارنج للشرق الأوسط، 2008، ص3.

[3]بوحنية قوي،" الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، في
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[4] Abdennour Ben Antar, La Méditerranée occidentale, Algérie, CREAD, 2003, p 88.

[5]. محمد جمال عرفة "النفط الأفريقي سر الهجمة الاستعمارية الجديدة ", في
http://www.qiraatafrican.com/home/new/

[6] Voir George KELL and John Gerard RUGGIE, « Global markets and social ligitimacy :the case of global compact », Toronto, Canada, conference, York University, 4-6 November 1999.
Voir aussi Bernard BADIE, « la fin des territoires. Essai sur le désordre international et l'unité sociale du respect », 1995.

[7] Voir Susan STRANGE, « The retreat of the state :the diffusion of power in the world economy», Cambridge, Cambridge University Press, 218p, 1996.

[8] Voir Maurice BERTRAND, « La fin de l'ordre militaire », Paris, presses de sciences politiques, 1996.

[9] Voir Alexandre WENDT, « Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics », 1992,pp. 390-426.

[10] Voir Samuel HUNTINGTON, « The clash of civilisation and the remaking of the world order », Foreign Affairs, Summer 1993; Disponible sur le sitweb:http://www.foreignaffairs.org/19930601faessay5188/samuel-p-huntington/the-clash-of-civilizations.html

[11] Paule KENNEDY, « Naissance et déclin des grandes puissances », Paris, Payot, 1989.

[12] Voir Joseph. S, Ney.JR, «The decline of American's soft power », New York, Global Policy Form, Foreign Affairs, May/Jun 2004, pp. 1-4.

[13] Voir le débat de Andre KASPI et Emmanuel TODD, « Les États-Unis : impuissance ou hyper puissance ? », novembre 2002. Disponible sur le site Web :http ://www.ac-orleans-tours.fr/his-geo/conferences/Paris-nov02/États-Unis.htm

[14] Claude SERFATI, «La question politique en économie internationale : l'économie politique internationale hétérodoxe, état des lieux et propositions », Paris, édition la découverte, mai 2006, 320p, p. 79.

[15] Jeams. N.ROSNEAU, « Turbulence in world politics: a theory of change and continuity », Princeton, Princeton University Press, 1990, pp. 5-6 et p. 35.

[16] Susan STRANGE, «What is economic power and who has it? », international journal, vol XXX : 1-2, n° 30, pp. 205-224.

[17] SUSAN(Strange), « The limit of politics, government and opposition», Londres, Pinter, 1995, p 300.

جامعة 08 ماي 1945– قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الدولي

الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية

31/30 أكتوبر 2017

معلومات شخصية

اسم المشارك: **محمد شاعة**

الرتبة: أستاذ محاضر – أ –

المؤهلات العلمية: دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الهيئة المستخدمة: جامعة محمد بوضياف. المسيلة

الهاتف: 0664315449

البريد الإلكتروني: cheaa76@yahoo.fr

محور المشاركة: مداخل نظرية ومفهومية لموضوع الملتقى

نظرية الدور كإطار تحليلي لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا

مقدمة

تركز غالبية الأبحاث في ميدان السياسة الخارجية على دراسة السياسات الخارجية للدول القوية، وقليلا ما تتوجه بالبحث إلى فهم وتفسير السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، ولا يعود ذلك فقط إلى أن هذه الدول يُنظر إليها كدول ضعيفة ومتخلفة، وشديدة التأثر بالمتغيرات الخارجية، ووزنها الدولي جد محدود، ولكن أيضا لأن إيجاد إطار نظري مناسب لدراسة التوجهات والسلوكات الخارجية لدول العالم الثالث تعد مهمة صعبة وبالغة التعقيد.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس القدرة التفسيرية لواحدة من المقاربات المستخدمة من طرف دارسي السياسة الخارجية، وهي مقاربة الدور التي بمقدورها أن تساهم تحليليا في فهم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية، فقد سعت الجزائر على نحو متكرر منذ استقلالها إلى لعب تشكيلة من الأدوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وحاولت انتهاج سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، فضلا عن بناء دولة مستقرة سياسيا واجتماعيا وقوية اقتصاديا وعسكريا.

وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي تحتلها إفريقيا في الحسابات السياسية لصناع القرار الخارجي في الجزائر، فقد عمد هؤلاء الأفراد إلى ترجمة أفكارهم وأنساقهم العقيدية إلى أدوار باسم الدولة الجزائرية، وتقديمها في شكل مبادئ تعكس المصلحة الوطنية الجزائرية في إفريقيا، مثلما هو الأمر بالنسبة لسياسات إنهاء الاستعمار، أو مكافحة الإرهاب، أو بناء الشراكات الاقتصادية.

الإشكالية البحثية

- هل بإمكان نظرية الدور أن تقدم رؤية تفسيرية وإبستيمولوجية للسياسة الخارجية الجزائرية، وتطبيق مخرجاتها على إشكاليات العلاقات الجزائرية الإفريقية؟

الفرضية المركزية

- تمتلك نظرية الدور قدرة تحليلية تساعد في شرح الحقائق المتعلقة بالمستويات الشخصية والمجتمعية والدولية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإفريقية.

الإطار المنهجي

إن دراسة الارتباط العلمي بين صناعة السياسة الخارجية الجزائرية والقضايا الإفريقية، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي. وعليه ينطوي موضوع التحليل لهذه الظاهرة على العناصر التالية:

* الأهمية التحليلية لنظرية الدور: تصنيف مفاهيم وتصورات الدور الوطني وإدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي.

* تفسير الظاهرة: تحديد مجموعة المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، وقياس الوزن النسبي لكل متغير مقارنة ببقية المتغيرات الأخرى(المستويات: الشخصي، المجتمعي، الدولي).

* نماذج إمبريقية للتحليل: عرض بعض المواقف والقضايا وتأثيرها على التفاعلات الجزائرية الإفريقية.

1- الأهمية التحليلية لنظرية الدور

بدأ تطور نظرية الدور في أواخر العشرينيات من القرن الماضي وفي وقت مبكر من الثلاثينيات، وكان قلقها المركزي مرتبطا بأنماط السلوك البشري: الأدوار مع التوقعات، والهويات والمواقف الاجتماعية، والبنية الاجتماعية والاستجابات الفردية. وقد تطور مفهوم الدور بفضل علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث سعت هذه الحقول المعرفية إلى ربط أداء النظام الاجتماعي مع خصائص وسلوك الأفراد، ثم جاء تكييف مفاهيم الدور مع العلوم السياسية في فترة لاحقة[1].

واللافت أن السلوكية ساهمت بشكل مؤثر وكبير في تطوير مفهوم الدور، وأدت هذه الحركة إلى تعزيز محاولة التفكير في الدور كصانع لسلوكات محددة أو استجابات شرطية، بدلا من أن يكون عبارة عن غايات ومشاعر واستراتيجيات في سياق يخلط بين كل من السلوك الروتيني والمرتجل. أما في ميدان العلاقات الدولية عموما، فإن نظرية الدور تفترض بأن الدول فواعل تنتهج باستمرار سلوكا مرتبطا بأدوار خاصة هي من حددتها[2]. وتساءل العديد حول إمكانية تطبيق هذه النظرية في مجال العلاقات الدولية، بينما شكك آخرون فيما إذا تم تطوير نظرية ما على مستوى معين (المستوى الجزئي)، فإنه يمكن تطبيقها بطريقة مثمرة على قضايا في مستوى آخر(المستوى الكلي)، وهو الحال عند دراسة العلاقات بين الجماعات مثل الدول–الأمم.

هناك أسباب جوهرية لتطبيق نظرية الدور لصالح الدول ومختلف الجماعات الأخرى، أولا: لأن الهويات ومفاهيم الدور تعتبر ظواهر اجتماعية، ويمكن تقاسمها حتى بين معظم الأفراد داخل الدولة، ولهذا نلمس اتفاقا بين منظري الدور والبنائيين حول أهمية الهويات في دراسة العلاقات الدولية.[3] ثانيا: حتى عندما لا تكون مفاهيم الدور مشتركة، فإن الأفراد الذين يصنعون السياسة

[1] - Ebere Richard Adigbuo, "National Role Conceptions: A New Trend In Foreign Policy Analysis". WWW.Wiscnet Work.Org/Porto2011/ Getpaper. Pdf. Sans Page.

[2] - Bulent Aras, Aylin Gorener, "National Role Conceptions And Foreign Policy Orientation: The Ideational Bases Of The Justice And Development Party's Foreign Policy Activism In The Middle East". **Journal OF Balkan And Near Eastern Studies** , Vol.12, N°1, March 2010, P 75.

[3] - Vit Benes, "Role Theory : A Conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?" . Paper Prepared For The Third Global International Studies Conference World Crisis. Revolution Or Evolution In The International Community? 17-20 August 2011, University Of Porto, Portugal. Www.Wiscnetwork.Org/Porto2011/Gatpaper.Php? Sans Page.

الخارجية باسم دولهم يفعلون ذلك على أساس أفكارهم حول أدوار دولهم في العالم، والأدوار التي ستحظى بالقبول لدى ناخبيهم. ويمكن لصناع السياسة بدرجات متفاوتة في النجاح، وعلى حسب الظروف والبنية السياسية للدولة، تقديم هذه المفاهيم كمبادئ توجيهية يتم ترجمتها في شكل سياسات تتضمن هذه المبادئ[1]، مثلما هو الأمر بالنسبة للجزائر وسياسات إنهاء الاستعمار.

وقد لا يُفهم مصطلح الدور بشكل جيد عند تطبيقه على السياسة الخارجية، ذلك لأن الدور يمكنه أن يفترض معان عديدة:

أ- مساهمة أو وظيفة A Contribution or Function: مثلما هو الأمر بالنسبة لدور الجزائر في تحرير جمهورية الصحراء الغربية.

ب- تأثير أو أثر An influence or impact: تلعب الأفعال الصادرة عن الجزائر دورا هاما في تشكيل مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

ج- السلوك المتوقع Expected behavior: استنادا إلى قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة، ومقررة أو تم إنجازها. ويعد هذا المعنى معياريا واستخدم بكثرة في الأدبيات السوسيولوجية والبنائية.

د- مسار النشاط Course of action: مركزيا تم وضع بعض الحركات والمبادرات والمؤسسات الإفريقية من طرف الجزائر، بقصد لعب دور كبير في الحملة ضد الاحتلال الخارجي ونظام انتهاك حقوق الإنسان الذي تمت مقارنته بالحركة الاستعمارية البائدة.

هـ- القرار السياسي Political décision: تسعى الجزائر إلى تعزيز مصالحها في مجال التنمية الاقتصادية، وتعمل على بناء علاقات تجارية مستقرة مع الغرب، بينما في الوقت نفسه تحاول استخدام نفوذها النسبي مع الدول الغربية والشركات في مصلحة أهدافها السياسية في منطقة الساحل الإفريقي أو قضية الصحراء الغربية.

و- المركز (الرتبة) Rank: تعد الجزائر في بعض الجوانب الهامة من أقوى الدول الإفريقية[2].

عند تطبيق الأدوار على أوسع نطاق، نجد أنها ظواهر مصطنعة، نشأت عن طريق الجمع بين فهم موضوعي من طرف الفاعل للسلوك الذي ينبغي اتباعه (تصور الدور)، ومطالب المجتمع (توقعات الدور)، والسياق الخاص الذي يجري فيه الدور. فالأدوار ليست قطعية ولا مرنة لأجل غير محدود، بل هي أصناف من السلوك التي تعتمد عليها الدول مثلها مثل الأفراد من أجل تبسيط ومساعدة أنفسها للتعامل مع عالم معقد. وبالنسبة للأفراد فالأدوار تمنحهم إحساسا مستقرا حول الهوية، وبدونها لا يمكن للأفراد أن يفرضوا النظام على حياتهم، ونتيجة لذلك سيواجهون صعوبة في أدائهم الاجتماعي، وقد يصل بهم الأمر ربما حتى إلى المعاناة من الانهيار النفسي[3].

---

[1] - Ibid. Sans Page.
[2] - Ebere Richard Adigbuo, **Op.Cit**, Sans Page.
[3] - Ibid. Sans Page.

ويعكس الدور ادعاءات الدولة في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن تحديد الدور يمكن أيضا من قياس مدى التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية عند مطابقة تصورات الدور الوطني مع السلوك السياسي. وتقليديا شدد محللوا العلاقات الدولية على العمليات والإدارة، وعليه ينطوي تحديد الدور وفق هذه الطريقة على إمكانية انتقال التحليل باتجاه تفسير الاتجاه العام لخيارات السياسة الخارجية، أي أن الإفصاح عن الدور قد يكشف عن الأولويات في السياسة الخارجية، ونمط الرؤية إلى العالم، وكيفية بناء التوقعات، ويؤثر على تعريف المخاطر المحيطة بالدولة[1].

وحسب مؤيدي هذه النظرية فإن التركيز على فهم أو إدراك الدور يسمح بتجاوز التفسير التقليدي للسياسة الخارجية، الذي يقوم على البحث عن المصلحة الوطنية والأمن ، وهو ما يطلق عليه بالواقعية السياسية Real politik، في حين أن الأدوار تلعب دورا مساعدا في تحديد مصالح الدول وبشكل منفصل عن القوة–وهذا ما ترفضه طبعا الواقعية البنيوية–[2]. وعلى سبيل المثال نلمس أن نهاية الحرب الباردة زادت من القوة الأمريكية، ولكن تصور دور الولايات المتحدة لا يعكس زيادة في مصالحها. وبالمثل تفضل الصين اعتماد سياسة خارجية أكثر التزاما وتقييدا بمحيطها الإقليمي رغم تنامي مصادر قوتها في السنوات الأخيرة.

ويمكّن مفهوم الدور أيضا من تفسير الشذوذ الظاهر في السياسة الخارجية للدولة، وعندها نتساءل عن سبب إقدام الجزائر التي يعاني مواطنوها من وضع سوسيواقتصادي خانق، على إرسال مساعدات إلى دولة أخرى أو دعم حركات التحرر في الخارج؟ وفي هذا السياق قد يقود الدور الدولة إلى اتخاذ إجراءات تتعارض مع مصالحها الوطنية. ومن جهة ثانية، إن تحديد الدور يقدم كذلك أداة تفسيرية لمظاهر الاستمرارية في السياسة الخارجية، فقد شهدت الدولة الجزائرية فترات متنوعة وعدم استقرار للحكومات خاصة بعد سنة 1989، لكن لم تؤثر التغييرات في القيادة ولا الحكومات على اتجاهات السياسة الخارجية الجزائرية.

شجعت القدرة التفسيرية لهذا المفهوم عددا من الباحثين على استكشاف مدى ارتباطه بتحليل السياسة الخارجية، حيث أكد "دفيدسون" Davidson على أن مفهوم الدور لدى رجال الكونغرس الأمريكي له تأثير قوي على أداء الواجبات في الكونغرس[3]، أما "روزنو"[4] و"ستسن"[5] Stassen فقد ناقشا أهمية الدور في مقابل المتغيرات المزاجية عن طريق دراسة لسلوك أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي.

---

[1] - A. Magid , "Role Theory In Political Science And African Studies" .**World Politics**, Vol.32, 1980, P 311.
[2]- Ebere Richard Adigbuo**, Op.Cit**, Sans Page.
[3] - R. H. Davidson, **The Role Of The Congressman**, New York: Pegasus, 1969, P 20.
[4] - James N. Rosenau, "Private Preferences And Political Responsibilities. The Relative Potency Of Individual And Role Variables In The Behavior Of US Senators". In: J. D. Singer (Ed) , **Quantitative International Politics : Insight And Evidence**. New York: Free Press, 1968, P 125.
[5] - G.H Stassen , "Individual Preference Vs. Role" . **World Politics** , Vol.25, 1972, PP 96-119.

ويعتبر "كال هولستي" Kal Holsti سباقا في تصنيف تصورات ومفاهيم الدور الوطني، واقترح إدراجها في منهجية دراسة السلوك السياسي الخارجي، وعند تطبيق نظرية الدور على العلاقات بين الدول، فإنها تركز على أولئك الذين يمارسون أكبر سلطة في صنع السياسة الخارجية، وإذا تم إدراك النظام الدولي كبنية اجتماعية، فإن كل دولة ستتخذ عدة مواقف اجتماعية أو أدوار وطنية في علاقتها مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن أن توصف تصورات الدور الوطني بمثابة إدراكات صناع السياسة الخارجية لمواقف وأوضاع دولهم في النظام الدولي، وهي تشمل التصورات العامة للقرارات المتعلقة بالدور، والقواعد، والالتزامات، والوظائف الطويلة الأجل المرتبطة بتلك المواقف الدولية. ووفقا لهذا تقدم دائما تصورات الدور الوطني القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صياغة السياسة الخارجية[1].

إن الشروح التي قدمها " هولستي" (1970) حول مفهوم الدور الوطني قد مدت الجسور بين الوسط النفسي والاجتماعي، وانطلاقا من هذا المفهوم حاول أن يدرس الكيفية التي تنظر بها أمة إلى نفسها والدور الذي تلعبه في الساحة الدولية. ومن الناحية العملية اهتم بإدراكات النخبة للدور الوطني مبررا ذلك بأن أهمية الإدراكات هي الأكثر بروزا في الخيار السياسي الخارجي، كما أن إدراك الدور الوطني يتأثر بالخاصية الاجتماعية، وعليه إن الاختلافات في هذا العنصر يمكن أن تقود إلى اختلافات في السلوك القومي (الوطني).

وتواصلت منهجية مفهوم الدور الوطني في فترة الثمانينات، فشهدت دراسة العامل الثقافي كمتغير مستقل مؤثر على السياسة الخارجية انطلاقة جديدة وتطورا واضحا في نهاية الثمانينات بعدما انهارت في الستينات، وبدا جليا أنه يمكن للثقافة أن تؤثر في نظام المعارف والإدراك[2]، ولها عواقب ونتائج في بناء المؤسسات كالبيروقراطيات مثلا، حتى أن تقنيات فض النزاعات يمكن أن تختلف باختلاف الثقافات، وإجمالا إن مسارات رسم السياسة الخارجية يمكنها أن تنطبع بعامل الإرث الثقافي والاجتماعي[3].

2- البيئة الإدراكية/العملية للدور الجزائري في إفريقيا

2-1- البيئة الإدراكية لصانع القرار والدور الخارجي

[1] - K. J. Holsti, "National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol.14, N°3, 1970, PP 233-309.

[2]- K. J. Holsti, "States And Statehood". In: Richard Little And Michael Smith(Eds), **Perspectives On World Politics** , 3rd Edition, London And New York : Routledge, 2006, P 25.

[3] – لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات– جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 53–61.

يعتقد ويفترض صناع القرار في الجزائر أن الدولة يجب ان تتبنى وتنجز من الواجبات والالتزامات والمهام في الساحة الإفريقية، ووفقا لأنصار مقاربة الدور، تعرف هذه الواجبات والالتزامات والمهام في ميدان السياسة الخارجية على أنها "أدوار". وبالاستناد إلى هذه المقاربة، يمكن للجزائر أن تلعب أدوارا متعددة، أشهرها: مساند التحرر، القائد الإقليمي، المعادي للإمبريالية، الوسيط، النامي، صانع السلام، مكافح الإرهاب.

وتشكلت الثقافة السياسية القومية والعسكرية للقادة الجزائريين خلال حرب التحرير الوطني طبعت علامتها في السياسة الداخلية والخارجية على حد السواء، وجعلت الصلة بين السياستين جوهرية. في الواقع، الجنود الجزائريين وهم ورثة النضال المناهض للاستعمار متشبعون بقوة كبيرة بالثقافة الوطنية التي تنطوي على رؤية مركزية للدولة، ووعي حاد بالسيادة الإقليمية. هذا هو السبب في أن الدبلوماسية لا تزال دبلوماسية: طعم السرية هو جزءا لا يتجزأ من الثقافة السياسية للقادة الجزائريين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد تم تعزيز هذه الميزة بعد تدريب العديد من الضباط في مدرسة KGB السوفياتية.[1]

وقد تم تحديد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر غداة الاستقلال من قبل برنامج طرابلس. إن الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرير قد شكلت القيم الأساسية وثوابت الدبلوماسية الجزائرية. وبعد الاستقلال (1962)، اعتمد ميثاق الجزائر في مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 من جديد التأكيد على قيم برنامج طرابلس. وفيما يتعلق بالميثاق الذي اعتمده الاستفتاء في عام 1976، فإنه يعزز النظام العقائدي للدبلوماسية الجزائر من خلال دمج مبدأ عدم الانحياز والحاجة إلى التعايش السلمي بين الأمم.[2]

وتؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى بالعالم الخارجي، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا توجهه إلى الوسائل و الأدوات الممكن استخدامها في تنفيذ السياسة الخارجية.[3]

وإذ يلوم بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر، فإنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية، فالسياسة

---

[1] - Laurence Aïda Ammour, L'algerie Et Les Crises Regionales: Entre Velleites Hegemoniques Et Repli Sur Soi. P 2. http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf

[2] - Amina MERNACHE, La diplomatie algérienne, la nostalgie d’une gloire perdue. **Dynamiques Internationales**, Numéro 7 octobre 2012, P1.

[3] – سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية .الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية. 1983 ص ص 43-44.

الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية. أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو بمعنى آخر تشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

وتنتظم السياسة الخارجية حسب بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الاحترام المتبادل، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، التشاور السياسي والتوازن بين المصالح[1].

ومع أن صناع القرار الخارجي في الجزائر يشددون على الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية تتميز بمجموعة من المكونات الذاتية التي تميزها عن غيرها من أجزاء السياسة العامة، وأهم تلك المكونات هي الدوافع والأدوار وأنماط التفاعلات، وذلك على المستويين الجماهيري والرسمي:

مستوى الدوافع: تثير السياسة الخارجية لدى الشعب الجزائري دوافع تختلف عن الدوافع التي تثيرها السياسة الداخلية، فاهتمام الشعب بالشؤون الخارجية أقل منه مقارنة بالشؤون الداخلية، لأن هذه الأخيرة تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للمواطنين وتمس مسألة توزيع الموارد مباشرة، كما أنها المجال الرئيس الذي يمكن الشعب من التأثير في رسم السياسة العامة. وكذلك إن السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من الاتفاق العام لدى الجزائريين، لأن العدو في السياسة الخارجية هو عدو خارجي تؤدي مواجهته إلى توحيد كافة فئات الجماهير، وهذا يعني أن قضايا السياسة الخارجية تصنع قدرا من الاتفاق بين المواطنين يفوق إلى حد كبير مقدار الاتفاق الذي تثيره قضايا السياسة الداخلية، وهو أمر يمنح حرية كبيرة للقائد الجزائري في عملية اتخاذ القرار الخارجي، ويساعدهم في بعض الحالات إلى التغلب على المشكلات الداخلية بتحويلها إلى مشكلات خارجية.

مستوى الأدوار: عدد المشاركين في صنع السياسة الخارجية الجزائرية والمهتمين بالتأثير في مسارها قليل، خاصة إذا ما تمت المقارنة مع نظرائهم في مجال السياسة الداخلية.

مستوى أنماط التفاعلات: يتميز نمط التفاعلات في السياسة الخارجية الجزائرية بالتدرج الرأسي، بحيث يتركز صنع السياسة الخارجية في يد فئة قليلة من الرسميين الذين يتمتعون بسلطات كبيرة نسبيا (أنظر الدستور الجزائري)، وفي العادة يتعامل القائد الجزائري مع المجتمع من منطلق المبادأة والتوجيه.[2]

2-2 البيئة العملية (نماذج المشاركة في الشؤون الإفريقية)

لقد أولى الرؤساء الجزائريون عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية –الإفريقية من خلال جهودهم المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، الوساطة

---

[1] – عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[2] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص 30-32.

في فض النزاعات...إلخ، ويعتبرون أن إفريقيا تشكل بحق، إطارا ملائما وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر الخارجية. مثلما يؤكدون أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والنزاعات الداخلية، وتفاقمت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد، مدعوة لأن تتلمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والاضطلاع بكامل مسؤولياتهم لتحقيق ذلك، على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم، الذي يتمثله الرؤساء أساسا في الدعم الاقتصادي.[1]

وانطلاقا من أن العالم اليوم، خاصة في شقه الاقتصادي يتجه نحو سياسة الكتل، فإن بوتفليقة مثلا يرى أن مبادرة النيباد تمثل فرصة سانحة لتحقيق أولا: شراكة حقيقية ما بين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي، وثانيا :موقعا متميزا لمواجهة التحديات الاقتصادية التي باتت تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة. وفي الجانب الآخر يعد إنشاء الإتحاد الإفريقي مؤشرا سياسيا قويا على اعتزام إفريقيا المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة خاصة بمسار التطورات الجهوية، وكذا إطارا أمثلا تتوحد وتعمل من خلال الدول الإفريقية على استتباب السلم والأمن في القارة، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

3- الجزائر وصراع الدور في إفريقيا

عند استخدام مقاربة الدور في دراسة السياسة الخارجية خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، وجب الانتباه إلى أن إدراكات أو تصورات الدور تنشأ من محددات ترتبط بمقدرات الدولة وثرواتها، وأداء الدور يتطلب سياسة خارجية نشيطة ومؤثرة، غير أن هذه القدرات القوية ليست متوفرة لعدد كبير من دول العالم الفقيرة، وعليه إن تعجز تلك الدول عن لعب أدوار رئيسية إقليميا وعالميا.[3]

في بعض الحالات، تجد الدولة نفسها مجبرة في الوقت ذاته على أداء أدوار متعارضة أو تتنافى مع أنشطتها التي تسلكها، وهذا ما يضع صناع قرارات السياسة الخارجية في موقف مربك يعرف بـ "صراع الدور" أو صدام الدور Conflict role.[4]

وقد حاولت دول العالم الثالث لعب أدوار عالمية وإقليمية، لكنها كثيرا ما شهدت صراع الدور نتيجة لأشكال متعددة من الاعتماد المتبادل على العالم الغربي الصناعي، وعند مقارنة سلوك أو إدارة

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005، ص 63.

[2] – نفس المرجع، ص 64.

[3] - Sofiane Sekhri , The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries. **African Journal of Political Science and International Relations** ,Vol. 3 (10), October 2009, P 427.

[4] - Ibid, P 458.

السياسة الخارجية (أداء الدور) مع توجه السياسة الخارجية (تصورات الدور) في بعض البلدان نكتشف وضع غير متوافق، فالاعتماد المنطوي ضعف الدولة وقابليتها للإنجراح لعب دورا كبيرا في خلق تباعد بين هذين المسارين لعملية السياسة الخارجية (أداء+توجه). وللتوضيح أكثر، يحتوي توظيف مقاربة الدور على افتراضات واقعية مثل الاستقلالية النسبية وسيطرة الدولة، وبسبب الاعتماد الاقتصادي وأحيانا السياسي والعسكري، غالبا ما تكون دول العالم الثالث عاجزة عن الحفاظ على قدراتها. فقد حاولت بعض دول العالم الثالث خلال السبعينيات استخدام النفط والغاز من أجل المساومة في قضايا الشمال-الجنوب، لكن أسعار النفط تعتمد على لاسوق الدولية التي كانت إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الدول المصدرة للنفط والغاز بالرغم من وجود منظمة الـ OPEC، وهكذا وعلى نقيض فترة السبعينيات، فإن استخدام النفط كسلاح فقد مصداقيته خلال الثمانينيات.[1]

مثال (1): العقيدة الإستراتيجية للجزائر هي أيضا عنصر أساسي في موقفها العسكري، فهي تحظر على الجيش الشعبي الوطني المشاركة في أي عمل عسكري خارج الأراضي الوطنية. والجزائر استدعت دائما هذا المبدأ لتبرير أن قواتها المسلحة لم تتدخل قط في مالي للقضاء على التنظيمات الإرهابية ، حتى عندما طلب جيرانها منها ذلك في منطقة الساحل (النيجر على وجه الخصوص)، في حين أن الهدف من CEMOC هو إضفاء الشرعية على أي عملية على أراضي البلدان المجاورة. ومع ذاك يمكن أن يترافق مبدأ عدم التدخل مع تدخلات منفصلة، مثلما حدث في 20 ديسمبر 2011، أي قبل خمسة أيام من إعلان أحد طوارق مالي يدعى إياد أغالي Iyad ag-Ghaly إنشاء جماعة إسلامية جديدة تدعى أنصار الدين في شمال مالي، فقد عبرت القوات المسلحة الجزائرية الحدود المالية لتدريب الجنود الماليين رسميا في منطقة كيدال. وعندما كان الصراع على وشك الانفجار، انسحب المدربون الجزائريون من البلاد.

وعلاوة على ذلك، فإن الواقع على الأرض يتناقض مع تأكيدات السلطة الجزائرية على تفوقها العسكري والتقني، وأقدمية خبرتها، وخبرتها العملية، واستخباراتها لمكافحة الإرهاب.[2]

مثال (2): بعد استقلال الجزائر تطلع صناع السياسة الخارجية إلى مجموعة من الأدوار على المستويين العالمي والإقليمي، ومن بينها: الوسيط في إطار أعمال الشمال -الجنوب، جنوب-جنوب، القائد الإقليمي في المغرب العربي، نموذج لدول العالم الثالث، وكيا معادي للإمبريالية، مساند التحرر. هذه التطلعات نحو أدوار الجزائر المستقلة اصطدمت بمجموعة من القيود الداخلية والخارجية، كما أن سلوك أو أداء السياسة الخارجية يخالف ويتعارض مع توجه السياسة الخارجية في مناسبات عديدة، حيث لعبت التبعية المتعددة للجزائر على الغرب خاصة فرنسا والجماعة/ الاتحاد الأوربي دورا أساسيا في إحباط محاولات الجزائر لتحقق أدوارها، وخلقت أيضا أو وضعيات صراع الدور. مثلا الرغبة في

[1] - Ibid, P 429.
[2] - Laurence Aïda Ammour, **Op.Cit**, P 4.

أداء دور القائد الإقليمي في المغرب العربي ونموذج لبلدان العالم الثالث، تقتضي انخراط الجزائر في برنامج تصنيع يتطلب بدوره المساعدة التكنولوجية والمالية من الغرب (أو ما يسمى بالعالم الامبريالي/الاستعماري)، وهذا ما يتناقض مع مساعي الجزائر للعب أدوار أخرى مثل الوكيل المعادي للإمبريالية ومساند التحرر، وهو ما خلق وضعية كبرى من صدام أو صراع الدور.[1]

مثال (3): نلاحظ صراع الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية عند تتبع مسار التعامل مع قضية الصحراء الغربية، فمن ناحية تدعم الجزائر علنا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتعتبر الإقليم الصحراوي محتلا من طرف القوات المغربية الاستعمارية، وتبعا لذلك تقدم لجبهة البوليساريو كحركة تحررية مختلف أنواع الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري ضد المغرب، كما تعرقل كل المحاولات المغربية الرامية إلى ترسيخ وجودها في إقليم الصحراء الغربية. لكن من ناحية أخرى، تسعى الجزائر إلى إثبات التقارب مع المغرب وتطبيع العلاقات الثنائية، وتعزيز مشاريع الشراكة الاقتصادية والتجارية الثنائية بهدف دفع مسار التجربة التكاملية المغاربية في إطار اتحاد المغرب العربي المتعثر. وعليه يبقى هذا المسعى بعيدا عن المنال بسبب عدم تمكن الأطراف المعنية من الوصول إلى تسوية مرضية وعادلة في قضية الصحراء الغربية.[2]

مثال (4): ضمن السياسة العالمية لمكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، تبين أن السياسة الخارجية الجزائرية قد شهدت صراع الدور في توجهها وأدائها تجاه شمال مالي، فالجزائر تدعو الفواعل الدولية من أجل التعاون وتكثيف التنسيق والتشاور قصد محاربة الظاهرة الإرهابية، لكن عندما تعلق الأمر بالأزمة المالية المتاخمة للحدود الجزائرية، فإن السلطات الجزائرية بادرت إلى التحفظ على سياسة التدخل الأجنبي خاصة العسكري، وطالبت بإتباع الطرق السلمية واعتماد مقاربة الأمن الشامل من أجل مناهضة الإرهاب وقطع جذوره. وهذا التعارض في المواقف الخارجية الإقليمية مرجعه إلى عدم التوافق بين المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول من جهة، ودور الدولة المحاربة للجماعات الإرهابية في المنطقة، لأن الحملة الدولية لمناهضة الإرهاب تتطلب القيام بتدخلات مباشرة أو غير مباشرة في المناطق التي يتهددها الإرهاب، ولهذا وجدت الجزائر نفسها مضطرة تحت الضغوط الأمريكية والأوربية إلى المشاركة بالمعلومات والتخطيط وفتح الإقليم الجوي أمام الفرنسيين للمشاركة في التدخل.[3]

الخاتمة

---

[1]- Sofiane Sekhri, **Op.Cit**, P 429.

[2] – محمد جعبوب، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية. **أكاديميا**، العدد 4، 2016، ص 126.

[3] – نفس المرجع ، ص 129.

يتضح مما سبق أنه من المهم توظيف مقاربة الدور في دراسة السياسة الخارجية، لأنها تساعد في كشف نقاط الاتصال بين تصورات الدور الوطني ونماذج المشاركة في الشؤون السياسية للعالم، وبعبارة أخرى، تقدم تصورات الدور الخارجي القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تؤثر على العديد من جوانب صنع السياسة الخارجية للوحدة الدولية.

وعند تطبيق هذه المقاربة على حالة السياسة الخارجية الجزائرية، نستنتج أنها مقاربة مفيدة في دراسة التي الكيفية التي تنظر بها الأمة الجزائرية إلى نفسها، وإلى الدور الذي من المكن أن تلعبه في الساحة العالمية. وعمليا، لإبراز هذه المسألة نحتاج من الناحية التحليلية إلى الاهتمام بإدراكات النخبة للدور الوطني، نظرا لأن تلك الإدراكات هي الأكثر بروزا في خيارات السياسة الخارجية الجزائرية، كما أن الدور الوطني الخارجي للجزائر يتأثر بالخصائص الاجتماعية، خاصة في حال مرور البلد بأزمة داخلية حادة سواء ذات منشأ أمني أو اقتصادي.

وعموما عند تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإفريقية، يبدو أن الجزائر قد حاولت في عدة مناسبات لعب بعض الأدوار الإقليمية، ومن أهمها: مساند الحركات التحررية، القائد الإقليمي، المعادي للإمبريالية، الوسيط، صانع السلام (تصدير نموذج المصالحة الوطنية)، المحارب للإرهاب. لكن إن عملية الفهم العميق لهذه الأدوار تتطلب الوصول إلى البيانات ذات الصلة بالعلبة السوداء لقرارات السياسة الخارجية، بما فيها العمليات المعرفية والسمات الشخصية لصانع القرار، فضلا عن العناصر التقليدية للأجندات السياسية العادية (السيادة، الدولة والأمة) التي لا تزال طازجة في النقاش الداخلي للساحة الداخلية للجزائر.

لذلك، إن عملية الحصول على المواد الأولية المتعلقة بتصورات الدور وأداء الدور بالنسبة للجزائر، تتوقف في غالب الأحيان على التقرب من المسؤولين المتحكمين في زمام مبادرات وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهي طبعا ليست مهمة يسيرة الإنجاز لأي شخص، فالبيئة السياسية في العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا تتميز بالسرية وعدم الثقة.

ورغم العوائق التي قد تعترض الباحث عند محاولته لتطبيق مخرجات مقاربة الدور على الحالة الجزائرية، فإنها مع ذلك تظل تشكل إطارا نظريا لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، التي سعت على نحو متكرر للعب أدوار إقليمية وعالمية، والتي ليست بالضرورة دائما تتوافق بشكل وثيق مع مبادئ السياسة الخارجية ولا تخضع حتميا إلى نسق عقائدي وإيديولوجي جامد، بل إن المواقف والقرارات والتصريحات مرهونة في نهاية المطاف بمقتضيات المصلحة الوطنية.

المراجع

بالعربية

1. سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية .الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية. 1983 ص ص 43-44.
2. عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

3. عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005، ص 63.
4. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 53-61.
5. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص 30-32.
6. محمد جعبوب، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية. **أكاديميا**، العدد 4، 2016، ص 126.

بالأجنبية

1. A . Magid , "Role Theory In Political Science And African Studies" .**World Politics**, Vol.32, 1980, P 311.
2. Amina MERNACHE, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue. **Dynamiques Internationales**, Numéro 7 octobre 2012, P1.
3. Bulent Aras, Aylin Gorener, "National Role Conceptions And Foreign Policy Orientation: The Ideational Bases Of The Justice And Development Party's Foreign Policy Activism In The Middle East". **Journal OF Balkan And Near Eastern Studies** , Vol.12, N°1, March 2010.
4. Ebere Richard Adigbuo, "National Role Conceptions: A New Trend In Foreign Policy Analysis". WWW.Wiscnet Work.Org/Porto2011/ Getpaper. Pdf. Sans Page.
5. G.H Stassen , "Individual Preference Vs. Role" . **World Politics** , Vol.25, 1972, PP 96-119.
6. James N. Rosenau, "Private Preferences And Political Responsibilities. The Relative Potency Of Individual And Role Variables In The Behavior Of US Senators". In: J. D. Singer (Ed) , **Quantitative International Politics : Insight And Evidence**. New York: Free Press, 1968, P 125.
7. K. J. Holsti, "National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol.14, N°3, 1970, PP 233-309.
8. K. J. Holsti, "States And Statehood". In: Richard Little And Michael Smith(Eds), **Perspectives On World Politics** , 3rd Edition, London And New York : Routledge, 2006.
9. Laurence Aïda Ammour, L'algerie Et Les Crises Regionales: Entre Velleites Hegemoniques Et Repli Sur Soi. P 2. http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf
10. R. H. Davidson, **The Role Of The Congressman**, New York: Pegasus, 1969, P 20.

11. Sofiane Sekhri , The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries. **African Journal of Political Science and International Relations** ,Vol. 3 (10), October 2009, P 427.
12. Vit Benes, "Role Theory : A Conceptual Framework For The Constructivist Foreign Policy Analysis?" . Paper Prepared For The Third Global International Studies Conference World Crisis. Revolution Or Evolution In The International Community? 17-20 August 2011, University Of Porto, Portugal. Www.Wiscnetwork.Org/Porto2011/Gatpaper.Php? Sans Page.

الجزائر ... وافريقيا:
مسارات التعاون التنموي

الدكتورة: بلخير آسية
قسم العلوم السياسية
جامعة قالمة

ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي:

الجزائر وافريقيا:

من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية

قالمة يومي: 31/30 أكتوبر 2017

تقديم:

شهدت القارة الإفريقية عبر مراحلها التاريخية تطورات عديدة، خاصة مع وجود ظاهرة الاستعمار داخلها وما خلفته من ورائها من جوانب سلبية أكثر منها ايجابية زادت من تخلف القارة عن مواكبة التطورات الدولية، فدخلت في دوامة من الصراعات ويظهر ذلك في نزاعات بين الدول أو نزاعات بين العرقيات، ومع نهاية الحرب الباردة وظهور موجات التحرر في هذه القارة التي عملت على تحرير الدول من الاستعمار، إلا أن وضع الدول الإفريقية أمام عدة تحديات من أهمها: البنية التي خلفها الاستعمار، أو ما يصطلح عليه بمخلفات الاستعمار من جهة، وتطورات النظام الدولي وظهور العولمة وما أفرزته، إلى جانب صعود فواعل ومتغيرات جديدة قلبت موازين المجتمع الدولي، وكان تأثيرها بارزا على إفريقيا التي عملت على تبني نماذج غربية غير معالجة ومحاولة إسقاطها على مجتمعاتنا دون وعي بمدى خطورة ذلك على البيئة الإفريقية التي لم تكن في استعداد لاستقبال مثل هذه النماذج الجاهزة مما زاد من تخلفها وتردي أوضاعها التنموية، وهذا ما دفع العديد من المحللين والكتاب حتى صناع القرار إلى البحث عن استراتيجيات جديدة لمحاولة الخروج من هذا المأزق التنموي، وتجسد ذلك في عدة مستويات سياسية، اقتصادية، اجتماعية... وغيرها وذلك بفتح الباب للاستثمارات الأجنبية، وأيضا محاولات التكامل المجسدة مثلا في الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية والتي تحوي دول من شمال إفريقيا، إلا أن هذه المشاريع لم تنهض بالقارة ، وتعتبر مبادرة النيباد (NIPAD) من المشاريع الجديدة التي تحاول النهوض بالقارة ومواكبة العولمة.

والجزائر بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، ومكانتها التاريخية، وثرواتها الاقتصادية – تعتبر نواة زراعية ساحلية ونواة معدنية وطاقوية داخلية – فإنها عنصر حيوي في أي مشروع تكاملي وحدوي في القارة فلم تُفوت أي فرصة في هذا الشأن منذ الكفاح التحرري المسلح إذ حضرت المؤتمرات الإفريقية كمؤتمر أكرا سنة 1958، ومؤتمر مونروفيا سنة 1959، ومؤتمر أديس ابابا سنة 1960، وعند تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 التزمت الجزائر بمبادئ عملها خدمة لمصالح القارة، ويتجلى ذلك في لجوئها إليها أثناء النزاع الحدودي مع المغرب الأقصى، وبعد حل النزاع أصبحت من الفاعلين في المنظمة ساعية إلى التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت الجزائر من الداعية إلى تفعيل التعاون الإفريقي الذي عرف تراجعا في نهاية الألفية الثانية لعوامل داخلية وخارجية، حيث طالبت منذ سنة 1999 بالعمل على مواكبة حركية الاقتصاد العالمي، ونمط التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتطورات الحاصلة في ظل العولمة وتداعياتها المختلفة، وذلك عن طريق مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وتحديث خطط التنمية حسب المستجدات فكانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD التي تهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن العالم المتقدم، وتعمل لأجل دمج اقتصاديات إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وسأحاول في هذه الورقة البحثية أن أتطرق لدور الجزائر في إنشاء مبادرة النيباد كرؤية تكاملية اقتصادية جديدة تحاول معالجة مشاكل القارة على جميع الأصعدة، وتحليل أهدافها التي تحمل طابع الثورة الاقتصادية على الأوضاع التي تعيشها دول القارة، والتي تنم عن وعي عميق بسبل الخروج من التخلف

الاقتصادي والاجتماعي، كما أتتبع نشاطات دول القارة في تحقيق المبادرة الجديدة سواء محليا أو خارجيا مع الدول المتقدمة كقمة الثمانية بكندا سنة 2002 التي طرحت فيها الجزائر انشغالات النيباد، وقمة انجلترا سنة 2005، وطوكيو سنة 2008 وغيرها، على ضوء ذلك نطرح الاشكال التالي: فيما تتمثل أدوار الجزائر الريادية في تنمية افريقيا من خلال دراسة تحليلية لمبادرة النيباد؟ إلى أي مدى استطاعت هذه المبادرة الارتقاء بالقارة الإفريقية ؟

مناهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة و موضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، و قد رأينا أن أفضل المناهج لدراسة علاقات الدول الإفريقية من خلال مبادرة النيباد وما تتضمنه من جوانب تعاونية وهي:

المنهج التاريخي: و ذلك لاستعراض مسار و أحداث إنشاء المبادرة بالإضافة إلى المنهج الوصفي و ما تقتضيه الحاجة للوصف (وصف هياكل النيباد، علاقات الدول الإفريقية.(...

المنهج الوظيفي: لأننا بصدد دراسة ظاهرة تعاونية في إطار علاقات التكامل والاندماج بين الدول الإفريقية.

I-في مضمون مبادرة النيباد:

عملت الدول الإفريقية والتي معظمها حديثة الاستقلال السياسي من أجل تنمية القارة الإفريقية و مواجهة الأوضاع المتأزمة التي تشمل كل الميادين، و منه كانت الحاجة إلى وضع العديد من الخطط و البرامج و العمل على تطبيقات أرض الواقع، غير أن أغلب المبادرات التي تبثها دول القارة الإفريقية كانت في مجملها وافدة من الخارج.

1- فلسفة المبادرة ومرجعيتها:

إن فلسفة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تستند إلى حقيقة أن تنمية أفريقيا لم تكن فعالة منذ استقلال البلدان الأفريقية، بل ينبغي تقديم مقترحات جديدة من أجل الأمل في حل مشاكل الفقر. ومن ثم فقد صممت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لاقتراح برنامج إنمائي جديد يأخذ في الاعتبار الاستثمار الخاص ويستند إلى شكل جديد من أشكال الشراكة مع البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، تم تحديد مجموعة الثماني من البلدان الأغنى في العالم (G8) لتمويل هذه المبادرة. وهذا ما يبرر مشاركة رؤساء الدول الأربعة لمؤلفي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في حزيران / يونيه 2002 في كندا. وبالمثل، فإن الجهات المانحة مثل البنك الدولي ونادي باريس وما إلى ذلك، ومختلف الاتفاقات الثنائية مع البلدان المتقدمة النمو، مثل قانون أغوا agoa القانون الأمريكي للنمو والتجارة في افريقيا التي تمول هذه المبادرة

2- مراحل نشأة النيباد:

شكلت سنة 2001 تحولا كبيرا على مستوى النظام الإقليمي في إفريقيا، إذ شهد ظهور الاتحاد الإفريقي بدل منظمة الوحدة الإفريقية، و إطلاق مبادرة النيباد التي تعمل على إرساء معالم الحكم الراشد في القارة الإفريقية.

أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة لوساكا التي عقدت في جويلية 2001 قيام مبادرة النيباد، و تم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في اجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001، و قد تبلورت المبادرة من خلال دمج ثلاث مبادرات هي[1]:

المبادرة الأولى و التي عرفت باسم برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا " MAP "، و قد تم تبني هذه المبادرة كل من الرئيس الجنوب إفريقي " **تابو مبيكي**" مع الرئيس النيجيري "**أوليسيجون أوباسانجو**" و الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**"، حيث يظهر الالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة بضرورة العمل على تنمية إفريقيا من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة للقارة.

أما المبادرة الثانية فأعدت بواسطة الرئيس السنغالي "عبد الله واد" و أطلق عليها مخطط أوميغا "OMEGA LAN" التي أُعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001.حيث تركز هذه المبادرة على أهم الميادين و القطاعات التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة و مستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية و خاصة منها التجارية، و التمكن من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية و الاندماج في التجارة العالمية و في التصدير كما الاستيراد و المشاركة في تطوير الاقتصاد العالمي.

و رحب القادة الأفارقة في قمة "**سرت**" الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين "MAP " و "OMEGA"، و تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة، و تم ضم مصر و السنغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول الماب الثلاثة.

ثم كانت المبادرة الثالثة و التي عرفت بالتعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا، و التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة و طرحتها الجزائر في ماي 2001.

و قد تم دمج المبادرات الثلاث في صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "**مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا**" و المعروفة باختصار باسم "**نيباد**" " **NEPAD** ".

يحتوي ميثاق المبادرة على احترام المعايير الدولية في الديمقراطية والتعددية والتنظيم الدوري لانتخابات ديمقراطية حرة، وشفافة ونزيهة للسماح للشعوب بالاختيار الحر لممثليها.

2- النيباد: الأولويات، المبادئ والهيكل التنظيمي:

تضمنت المبادرة أولويات تمثلت في:

1- تحقيق الشروط اللازمة للتنمية المستدامة و هي السلام و الأمن و الديمقراطية و صلاح الحكم و الاقتصاد و السياسة و التعاون و التكامل الإقليمي و بناء القدرات.

2- إصلاح السياسات و زيادة الاستثمار في قطاعات كالزراعة، التنمية البشرية، العلوم و التكنولوجيا، تنمية المهارات، بناء و تحسين البنى التحتية و خصوصا تقنية المعلومات و الاتصالات و الطاقة، زيادة وتائر التبادل التجاري بين دول القارة و فتح أسواق الدول المتقدمة.

3- تعبئة الموارد بزيادة الادخار و الاستثمار المحليين، و تحسين إدارة الدخل و زيادة حصة التجارة الداخلية، و التجارة العالمية، و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة تدفق رأس المال بتخفيض الدين و زيادة مساعدات التنمية الدولية للقارة.

أما عن المبادئ التي تقوم عليها المبادرة فهي:

- الحكم الراشد كمطلب أساس للأمن و السلام و التطور السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- الملكة و الزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.
- مسارعة التكامل الإقليمي و القاري، و بناء قدرات و ميزات تنافسية للقارة.
- قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة. [2]

ومن أولويات المبادرة أنها تهدف إلى إبعاد التهميش عن إفريقيا وإدماجها في مسار العولمة، فالقارة تضم 13% من سكان العالم لا تشارك إلا في 1.7% من التبادلات العالمية في السبعينات في ظل أزمة النفط، وعدت الدول المتقدمة بمنح 0.7% من دخلها الداخلي الخام للدول المتخلفة إلا أنها لم تف بذلك، لهذا اتبعت المبادرة وحددت عشرة أولويات هي: الحكم الراشد، الحكم الراشد الاقتصادي في الهياكل القاعدية، التربية، الصحة، التكنولوجيا، الفلاحة، البيئة، الطاقة، والدخول إلى أسواق الدول المتقدمة.

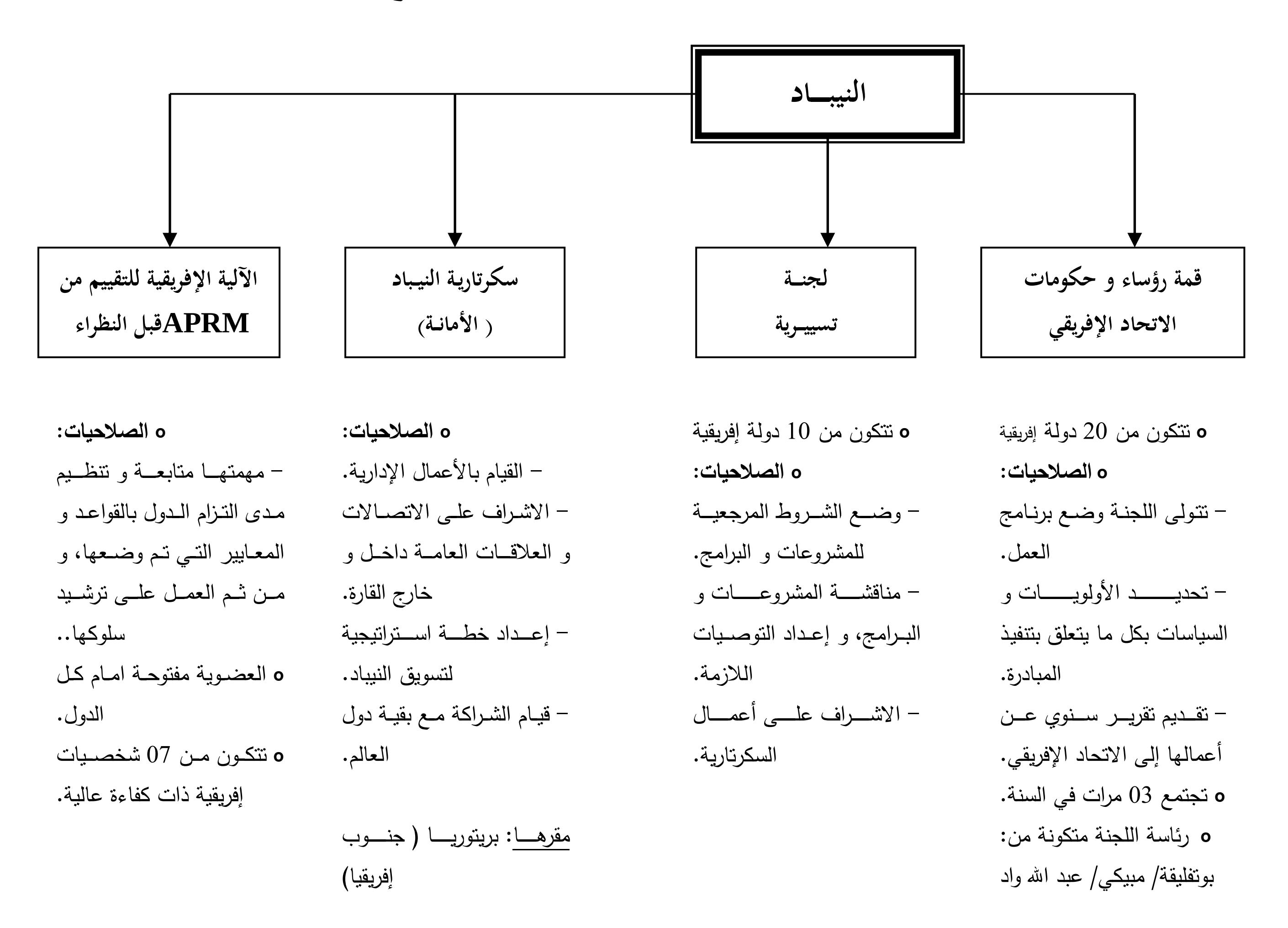
ويعتبر مفهوم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من بين المفاهيم التي نالت الاهتمام الكبير من طرف العلماء و الباحثين في حقل السياسة و الاقتصاد على حد سواء، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف التي تسعى للوصول إلى المفهوم الحقيقي لها، و من المفاهيم التي يمكن طرحها بهذا الصدد ما يلي:

- النيباد: دعوة و نداء لبقية العالم إقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها إفريقيّاَ، كما أنه دعوة لشراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها، إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة[3].
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا أو نيباد: "New Partnership for African Development"

و هي اعتمدت من قبل الرؤساء الأفارقة في أكتوبر 2001 بهدف تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة، و العمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، و هي بمثابة عقد

أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات و حجم الاستثمارات الخارجية من طرف الدول المتقدمة(4).

هيكل تطبيق النيباد: تعمل النيباد على تنفيد سياستها استنادا إلى الفروع التالية(5):



أهداف المبادرة: و تتمثل أساسا في خمسة أهداف رئيسية و هي:

1) *تخفيف عبئ الديون:*

تسعى النيباد وفق هذا الهدف إلى توسيع نطاق تخفيض عبئ الديون الخارجية لأبعد من المستويات الحالية، و الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد. هذا الهدف الطويل الأجل للمبادرة، أي أن تخفيف الديون يرتبط أساسا بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة و الذي يعد المبرر لهذه الخطوة أمام الدول الدائنة، و في غضون ذلك وجب تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون بالمقارنة مع الإيرادات المالية لأي دولة إفريقية، على أن يكون هذا الحد الأقصى مختلفا بالنسبة للبلدان التي تحصل على مساعدات التنمية الدولية و البلدان التي لا تحصل عليها، و كذلك وجب الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة، أي تخفيف عبئ الديون بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الخارجية.

وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة (19 مليار دولار لـ 22 دولة فقط، تفوق الديون الخارجية لإفريقيا 300 مليار دولار)، حيث تحاول النيباد خفض هذه الديون كنسبة إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية، و تستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة في هذا السياق مثل: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، و نادي باريس قبل الحصول على مساعدة النيباد، هذه المبادرة الخاصة بالديون تلزم البلدان اعتماد استراتيجيات متفق عليها بخصوص تخفيض حدة الفقر و استراتيجيات بشأن الديون و كذلك المشاركة في المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية، حتى تتمكن من امتصاص الموارد الإضافية و كذا السعي للحصول على أكبر قدر من تخفيف الديون، و في هذا الإطار قامت المبادرة بإنشاء محفل تتمكن في إطاره من تبادل التجارب و تحسين الاستراتيجيات و تنسيق الجهود للوصول إلى اتفاق شامل في التفاوض مع المجتمع الدولي بخصوص مشكلة الديون الخارجية[6].

2) زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية:

تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لزيادة مستوى المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، و كذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، و في هذا السياق ترمي الشراكة من أجل تنمية إفريقيا إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي[(7)].

3) تشجيع التجارة، الاستثمار، النمو الاقتصادي، و التنمية المستدامة:

يعد النمو الاقتصادي الركيزة الأساسية لإنشاء مبادرة النيباد و ذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- **زيادة تعبئة الموارد المحلية:** لتحقيق مستويات نمو أعلى و تخفيف حدة الفقر وجب تعبئة موارد إضافية سواء محلية أو أجنبية، و تشمل الموارد المحلية و المدخرات الوطنية (ضرائب) التي تحققها الشركات و المواطنين، كذلك الحاجة إلى أنظمة فعالة لتحصيل الضرائب من أجل زيادة الموارد العامة و كذا ترشيد المصاريف الحكومية، و القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا من بجعل الاقتصاديات الإفريقية أكثر جاذبية للمقيمين لتشجيعهم على المحافظة على ثرواتهم محليا فضلا على ضرورة رصد موارد أخرى يمكن تعبئتها داخل إفريقيا[(8)].
- **تشجيع تدفقات رأس المال الخاص (الاستثمارات):** و ذلك من أجل تحقيق معدل سقف نمو للناتج الداخلي الخام (PIB) بنسبة 7 % سنويا، هذه النسبة المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية و لتقليص عدد الفقراء في إفريقيا إلى النصف عان 2015 و لهذا وجب تقليص العجز في الناتج المحلي الإجمالي (12 % ⟵ 64 بليون دولار أمريكي)[(9)]، بزيادة المدخرات المحلية و تحصيل الإيرادات العامة لتأتي مبادرة النيباد لتركز على تدفقات رأس المال الخاصة إلى إفريقيا بصفة منظمة و مستمرة رغم النظرة السلبية للمستثمرين على أن إفريقيا هي قارة المخاطر الكبرى، و لذا وجب تحسين المناخ الاستثماري لجلب رؤوس الأموال الإفريقية و الأجنبية بإتباع سياسات مشجعة مثل

تحسين أنظمة ضمان الائتمان، إقامة أطر تنظيمية و إصلاحات قانونية و تفعيل القطاعات المالية و البنكية، كذلك تشجيع التعاون بين القطاع العام و الخاص بواسطة بنك التنمية الإفريقي، و عصرنة البيئة التشريعية و التنظيمية للنظام المالي، كما ترمي النيباد أيضا للنهوض بالقطاع الخاص سواء محليين أم أجانبا، و تشجيع التجارة مع التأكيد على تدعيم الصادرات.

- **العمل على إدخال المنتوجات الإفريقية إلى الأسواق:** و ذلك بالعمل على تحرير المبادلات بينها و بين شركائها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، للحصول على امتيازات مثل الإعفاءات الجمركية و تسهيل الدخول للأسواق العالمية و إقامة مناطق حرة للمبادلات و اتحادات جمركية إفريقية و تسهيل التصدير و الاستيراد مع باقي دول العالم.
- **إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي و تطوير التجارة بين الدول الإفريقية:** و ذلك بتعزيز المبادلات الجهوية في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية، الماء، الأمن الغذائي، الطاقة، التسيير المستديم و الحفاظ على المصادر الطبيعية...الخ.و كذا تعزيز القدرات الإفريقية و تحسين نوعية المساعدة التقنية، التجارية (مثل: إنشاء مكاتب الإعلام Infrarégionales في الأسواق التجارية).
- **مضاعفة الإنتاج الزراعي:** نظرا لأن المجتمع الإفريقي هو زراعي و ريفي بالدرجة الأولى، سعت النيباد لمضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه و جودته بتخصيصها ما يسمى بـ*المبادرات الزراعية لتنمية مستديمة*"، قائمة أساس على تخفيف حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي و تنويعه مع تنمية الهياكل القاعدية الزراعية (إنتاج، نقل، أسواق)، سياسات زراعية مشتركة، تطوير الزراعة الصناعية و تسهيل تسويقها داخليا و تصديرها خارجيا(10).
- **العمل على مضاعفة الأمن الغذائي:** و هو هدف يدخل ضمن استراتيجية مضاعفة الإنتاج الزراعي للتخفيف من الفقر و تمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن بفضل الزراعة و التنمية الريفية بتحسن النوعية و تنويع المواد الغذائية و تحسين التقنيات الزراعية.
- **زيادة المنشآت القاعدية (البنيات التحتية):** على اعتبار البنية التحتية أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي، و ذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء لمستوى الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي، و رأس المال البشري، هذين العنصرين الذين يمثلان البنية التحتية يعودان بالنفع على إفريقيا لجعلها تركز فقط على النتاج و تحسين النوعية، أي مدى تنافسية سلعها.
- **الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الاعلام و الاتصال (TIC):** لخدمة التنمية الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية، وجب تكوين شراكة بين القطاعات العامة و الخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

4) مضاعفة المعارف، تحسين و ترقية و نشر استعمال النظام الرقمي:

تعتبر مبادرة النيباد التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية و الإنسانية لإفريقيا، و ذلك بواسطة إعداد و تنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "**داكار**" فيما يخص *التربية للجميع*، و تشجيع المجتمع الدولي لدعم هذه المخططات، كما تقوم على تقويم

النظام الجامعي في إفريقيا و إنشاء جامعات متخصصة و معاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، و كذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى، إضافة إلى المدارس الثانوية و ضمان المساواة في التعليم بين الرجل و المرأة.

5) تحسين الصحة و محاربة داء السيدا:

تعاني قارة إفريقيا من الانتشار الكبير للأوبئة و الأمراض الفتاكة مثل: حمى المستنقعات و داء السل، و خاصة الأعباء الكبيرة للتكفل بالمصابين، بداء السيدا، و كلها تساهم سلبيا في تحقيق التنمية للقارة، مما يسجل انخفاض كبير لمعدل الحياة في إفريقيا، و لذا وجب بذل جهود كبيرة للقضاء على المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة، و كذا مضاعفة حملات التلقيح ضد الشلل عند الأطفال و ضد باقي الأمراض الأخرى[11].

2- دور الجزائر في تنمية افريقيا على ضوء مبادرة النيباد: أكدت الجزائر على ضرورة التواصل ما بين الدول سواء الإفريقية أو غير الإفريقية التي يهمها شأن القارة كمجموعة الثمانية الكبار من أجل الدعم الكافي للمبادرة، وأكدت على ضرورة التركيز على نقطة الاستفادة لجعل القارة شريكا للتنمية أكثر من كونها متلقيا للمعونات الأجنبية فقط.

كما عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون اهمال السياسية منها في اطار هذا البرنامج الافريقي الطموح وذلك من اجل بلوغ أهداف الالفية للتنمية على المستوي الوطني و القاري والدولي. و قد أهل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور"محوري" في منطقة افريقيا وسعيا منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد "شغلها الشاغل" من اجل التوصل الى اشراك افريقيا في المشاريع الدولية الكبرى.

وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في احداث التكامل الاقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء) الجزائر-لاغوس-النيجر) مرفوقا بمشروع انبوب الغاز من نيجيريا الى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر.

ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين) الجزائر-أبوجا) ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية الى جانب خط اخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب"زندار" بالنيجر مع الاشارة الى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من اجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة "غاو" بمالي.

وسيتدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله 750 كلم من الألياف البصرية يمتد على طول خط تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا حيث أنجزت الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية. وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا افريقيا يعتمد على تبني استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تاخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال ادراك اهمية مساعدة القارة في من اجل ترقية منشاتها القاعدية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها.

كما استطاعت الجزائر ان تجعل القارة من خلال النيباد شريكا"مهما"و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي . وصارت افريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى ال 8 لطرح انشغالاتها ومطالبها. ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من اجل النيباد واسسها واهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة اذ انها عضوا هاما في اجهزتها "الاساسية" و من بينها الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء.

وتعتبر هذه الاخيرة حجر زاوية في "النيباد" حيث تسمح للدول الافريقية بتقييم التجارب المختلفة والاستفادة منها لتطوير مستوى الاداء السياسي والاقتصادي والاداري وترشيد الحكم والتعاون لحل المشاكل التي تواجه بعضها. وكانت الية التقييم قد استعرضت تقرير الجزائر في فبراير 2009 وفق المعايير الاربعة وهي الديمقراطية والحكم الراشد والادارة الاقتصادية وحوكمة الشركات واخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وبرز الدور الذي لعبته الجزائر دفاعا عن النيباد جليا من خلال مداخلات الرئيس بوتفليقة الذي دعا في قمة فرنسا–افريقيا بنيس) فرنسا (في شهر ماي من سنة 2011 الى"شراكة متوازنة تاخذ بعين الاعتبار مصالح افريقيا من خلال تبادل شروط التنمية."

واوضح رئيس الجمهورية في سيرت (ليبيا) خلال القمة العربية–الافريقية التي عقدت في أكتوبر 2010 مقاربة تقوم على "التكامل" بين الدول الافريقية والدول العربية بالنظر العلاقات الجوار التي تربط بين العديد من دول الكتلتين.

أما خلال قمة اوروبا–افريقيا في نوفمبر2009 فدعا رئيس الجمهورية الى طرح تصورات الجزائر ومن ورائها دول القارة الى التاسيس لشراكة"حقيقية"بين افريقيا واوروبا لا سيما في المسائل الجوهرية المتعلقة بالتنمية والسلم والامن وتقليص الهوة بين الشمال و الجنوب. وعلاوة على قطاع التنمية والاقصاد سجلت افريقيا بفضل مساعي الجزائر في اطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم و الامن و تعزيز دولة القانون و الديمقراطية.

وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات او تسويتها وذلك بفضل مصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدا الحوار وخيار الحل الديبلوماسي مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة. و تمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الافريقي في استحداث استراتيجيات واليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء لا سيما امام التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية و المالية التي يشهدها العالم .

3-– **<u>المواقف الإقليمية والدولية من المبادرة:</u>** تعددت مواقف الدول ما بين دول أو منظمات يحكمها الإقليم نفسه الذي تسري عليه أولويات المبادرة، ومواقف دولية خارج الإقليم تنبع من واقع المجتمع الدولي، ويمكن إدراج هذه المواقف فيما يلي:

- ❖ **رؤية السنغال:** طرحت السنغال فكرة أن تنمية إفريقيا ستكون لمصلحة الاقتصاد العالمي كله، وبذلك تطور الاستثمارات داخل القارة، والتي لا توجد إلا نسبة 1% من الاستثمارات العالمية.

❖ **رؤية نيجيريا:** ركزت نيجيريا وهي إحدى مؤسسي المبادرة على أهمية هذه المشاركة في الخروج بإفريقيا من مشكلة التخلف والفقر ومحاربة الايدز والسعي لتكوين حكومات ديمقراطية وتعزيز الأمن.

❖ **رؤية جنوب إفريقيا:** جاءت رؤيتها لتعكس مدى الوعي الذي تبنته خلال الاحتفاظ بملف الإدارة السياسية، حيث أن لجنوب إفريقيا وضع خاص في إدارة عملية التنمية داخل دول جنوب إفريقيا ولها علاقات بمختلف المسارات بدول شمال إفريقيا لذلك دعت إلى ضرورة توحيد هذه الجهود في إطار هذه المبادرة.

❖ **رؤية مصر:** رحبت مصر بهذه المبادرة وقد رأت فيها على أنها فرصة طيبة وجديرة بالانتباه لمعرفة أسواق تلك الدول ومحاولة الاستفادة من إمكاناتها المختلفة.

❖ **رؤية الاتحاد الإفريقي:** تعتبر قمة ديربان وهي الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للاتحاد الإفريقي علامة بارزة على طريق التنفيذ، وقد قرر المؤتمر زيادة عدد أعضاء لجنة تنفيذ النيباد إلى 20 دولة وقد اعتبرت النيباد مبادرة في غاية الأهمية.

❖ **بالنسبة للمواقف الدولية:** فقد تعددت بين مواقف جماعات ومنظمات ولجان، فبعد أيام من إقرار المبادرة تم عرضها على مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في جنوا (ايطاليا)، وقد رحب المؤتمر بالمبادرة وأعلن موافقته على دعمها، واصدر بيانا مقتضبا بهذا الخصوص، وأعلن على إعداد ممثلين للمشاركة في هذه الخطة مع المسؤولين الأفارقة، كما تم عرض المبادرة على الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وقد رحب بها الاجتماع، كما قدمت إحاطات بشأنها إلى كل من أجهزة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات القائمة على المبادرات مثل عملية TICAD التي ترعاها اليابان وهذا نظرا لما تحمله هذه المبادرة من أولويات للدفع بالقارة الإفريقية إلى مسار ونسق العولمة، إلا أن هذه المواقف لا تعني عدم وجود مواقف غير راضية بهذه المبادرة سواء في إفريقيا أو غيرها.[12]

II– تقييم مبادرة النيباد: الإنجازات والتحديات

- ساهمت في نمو اقتصاد أفريقيا بنسبة 5% سنة 2016، بينما كانت النسبة بحدود 3.5% عام 2013 و3.9% عام 2014. ومع ذلك لا يزال يوجد واحد تقريبا من كل اثنين من الأفارقة، يعيش في فقر مدقع، ويظل مبدأ عدم المساواة في الدخل فيها من بين أعلى المعدلات في العالم.
- أحرزت تقدما بسيطا في ميدان الزراعة إذ نجحت 10دول افريقية في تخصيص 10بالمئة من ميزانيتها للزراعة.
- وبخصوص الاندماج الجهوي و القاري فقد رأت مؤسسات هامة النور من مثل برلمان عموم إفريقيا و البنك الإفريقي للاستثمار وجامعة عموم لإفريقيا ... فضلا عن ذلك تم تعيين العديد من مشاريع البنية التحتية ذات الوجهة الادماجية والبعض منها في طور الإنجاز بل في طور الإتمام كما هو الحال بالنسبة للطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس.

- وقال الدكتور إبراهيم أسان ماياكي، المدير التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا: "قدمت وكالة نيباد أيضا الدعم التقني لمبادرة تطوير البنية التحتية الرئاسية في إطار التوجيه الاستراتيجي والمستمر للرئيس جاكوب زوما. ويشير التقرير إلى الزراعة، وهي إطار عمل مبادرة تغير المناخ، الذي يهدف إلى جلب ما لا يقل عن خمسة وعشرين مليونا من صغار المزارعين، ولا سيما النساء، إلى الزراعة الصديقة للبيئة، البيئة بحلول عام **2025** ".
- كان من نتائج مؤتمر قمة داكار بشأن التمويل في أفريقيا الذي كان الأول من نوعه لاستهداف 16 مشروعا لتنمية الهياكل الأساسية عبر الحدود وإقليميا.[13]
- لعل أهم ما يميز إفريقيا أنها ليست فضاء جيوبوليتيكيا متجانسا تنطبق عليه نفس الأحكام، ويخضع للقياس بنفس المعايير، فبعض الدول الإفريقية نجحت في ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية مما ساعدها للتفرغ لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر التعليم الذي له دور كبير في نشر ثقافة التعايش والسلم، وبعضها الآخر، لا زال يعاني من مأزق بناء الدولة الوطنية، مما جعلها تفقد تدريجيا احتكارها المشروع للعنف، ووصل بعضها إلى حد الانهيار كما حدث في الصومال أو الانقسام كما حدث في السودان

بالرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء الأفارقة في تسيير المبادرة والإحاطة بمختلف جوانب التنمية في القارة ومحاولة كسب تأييد من طرف الرأي العام من جهة والدول التي هي في نفس الإقليم أو الدول والمنظمات والأجهزة والتنظيمات الدولية، إلا أن ذلك لم يجعل من النيباد إلا مجرد محتوى، بمعنى أن مبادرة النيباد من الناحية الشكلية يمكن القول نوعا ما أنها خطوة نحو التحول ومحاولة اللحاق بنسق العولمة، لكن من الناحية العملية أي إسقاط ذلك على الواقع فهناك عدة عراقيل تحول دون تنفيذها، وجعلها تصبح كأي مبادرة أو مشروع تكاملي سابق لان التكامل كحالة كما يراه **كارل دويتش** هو « حالة تكون فيها مجموعة من الأفراد يقيمون في إقليم معين قد خلقوا تجمعا أو مؤسسات أو ممارسات قادرة على خلق توقعات شبه مؤكدة بان هناك تغيرات سلمية سوف تحدث بينهم»، ونفهم من خلال هذا التعريف ضرورة اتفاق الدول الموجودة في الإقليم الواحد كشرط أساسي لإحداث التكامل والاندماج، وبالنسبة لمستقبل المبادرة متوقف على عدة نقاط، وان هناك عدة عراقيل يجب تجنبها لمحاولة النهوض بالقارة ومسايرة العولمة، فبالرغم من إحاطة الدول المؤسسة للمبادرة ولكل ما يتعلق بالقارة ومسارها التنموي، إلا أن مواقفها هي ذاتها انعكست وأصبحت ترى في المبادرة مجرد محتوى فقط، وذلك يرجع إلى عدة أسباب:

- عدم وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل وتقارب الدول لتحقيق التنمية، ومحاولة الوقوف على أهم مشاكلها المتمثلة في الفقر، والتخلف، والمرض.
- لم تحظ النيباد حتى اليوم باهتمام سواء على المستويات الرسمية والشعبية، حيث أنها لا تزال مجهولة لدى عدد من الجماهير والتنظيمات السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يتنافى مع ما تدعيه المبادرة لنفسها من كونها ملكية خاصة للشعوب، فهناك تصريحات رسمية لكل من ليبيا وغامبيا وكينيا عن عدم الرضا عن أسلوب وتوجيه وإدارة نيباد من حيث عدم التشاور الكافي مع الدول الإفريقية،

وفي اجتماع الخبراء الأفارقة بشان النيباد وقف العديد على عدة انتقادات موجهة للمبادرة، مثال: كأساليب تنفيذ المشروعات والبرامج التي تضمنتها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

- عدم وجود استقرار سياسي وهذا ما يتنافى مع شروط التكامل خاصة وان القارة الإفريقية تعاني من عدة أزمات جعلت دولها تتخبط فيما بينها، كالصراعات الإثنية في البحيرات الكبرى، وأيضا النزاعات في السودان، واريتريا والصومال والجزائر والمغرب وتعارضها فيما يخص ملف الصحراء الغربية خاصة وان الجزائر تساند الصحراء الغربية في مواقفها وفي حريتها وضرورة استرجاع مناطقها، وهنا تحكم عدة معطيات هذه القضية، فهنا تشكل الجزائر خطورة على المغرب، كما تشكل المغرب خطورة على الجزائر، وهذا ما يجعلنا أمام معضلة أمنية فكل طرف يشعر بالتهديد وبالتالي كل طرف يترقب الطرف الآخر وهذا الوضع ممكن أن يسفر عن أزمة في المنطقة.

بعد مرور زمن على المبادرة ، برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الأفريقية مواجهتها بشكل ينسجم مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسة ومن تلك التحديات :

- ان المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة نيباد بحاجة الى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد تبلغ ١٢ %من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي (٦٤ (بليون دولار إلا ان الدول الافريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في وأساسية مثل البنا التحتيه والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة.
- المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة وذلك يتضح عندما وعد (بوش) وعند تعبئته في واشنطن في ٢٠٠٢ في المؤتمر الأمريكي – ِ الافريقي واعلانه تمويل نيباد بنسبه كبيره من تقديرات احتياجاتها ، إلا ان الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة ومعنى ذلك ان يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الاوربيه الأمريكية وبأقل التكاليف.
- ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة ، بالإضافة الى ان عمليات السلام قائمة كليا على اعتبارات مالية ، ولا تملك المنظمات الإقليمية الافريقية والدول الاعضاء فيها الأهلية والموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة الابعاد ، وثمة عدد من الدول الافريقية ، إلا وهي قوى اقليمية مثل نيجيريا وجنوب افريقيا واثيوبيا وانغولا قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بدعم مالي ولوجستي.
- الإطماع الأوربية – أميركية على القارة الذي قد يفشل المبادرة خصوصا وان هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الأساس على المساعدات المالية ، وقد تؤدي تلك الأطماع دورا سلبيا في تقديم تلك المساعدات.[14]

وبالتالي لا يمكن أن تنجح المبادرة في ظل التطاحنات وعدم الاستقرار الموجود داخل القارة، وكذلك المشاكل التي تعاني منها الأنظمة داخليا بحيث أنها لا تملك مقومات لإجراء إصلاحات داخلية سواء من الناحية ديمقراطية الأنظمة أو من خلال ملفات كثيرة كالفساد الإداري، والمشاكل الاقتصادية وغيرها، وعليه فإنجاح مثل هذه المشاريع يتطلب جهدا كبيرا ويرتبط بمدى صدق صناع القرار مما يصدرونه من قرارات في

شكل تنفيذي، وكذلك بمدى وعي الجماهير بأهمية مثل هذه المبادرات التي تحاول النهوض بالدول ومواكبتها للتطورات الدولية' وهنا يمكن القول أن الجوانب الايجابية التي أفرزتها العولمة لا تستطيع الدول الإفريقية خاصة استغلالها، وذلك يرجع إلى مرجعيات وإيديولوجيات هذه الدول، التي تجعلها ترى في العولمة جانب سلبي وإطار مهيمن لا يجب التماشي معه مع أن ايجابيات العولمة كثيرة ولا بد من تسييرها في الإطار الذي ينفعنا.

خاتمة:

تفرض المصلحة المشتركة في ظل الظروف الدولية الراهنة، تعزيز ظاهرة التكامل من خلال زيادة التعاون المشترك و تحمل المسؤولية الجماعية بين الدول، فإفريقيا عمق استراتيجي للجزائر، والجزائر تحظى بمكانة متميزة لدى غالبية الدول الإفريقية، فعلى الجزائر أن تستثمر هذه المكانة السياسية في مجالات أخرى كالمجال الاقتصادي، من خلال زيادة نسبة الارتباط التجاري والاقتصادي للجزائر بدول القارة التي يمكن أن تكون سوقا واسعا للمنتوجات الجزائرية، كما يمكن للجزائر أن تعزز مكانتها في افريقيا من خلال ما بات يعرف بالديبلوماسية الثقافية.

و نظرا لأن المبادرة كانت نابعة من عقول إفريقية، فكل الجهود معلقة بأيدي قادة الدول الإفريقية للوصول الفعلي إلى الحكم الراشد الإفريقي، و ذلك من خلال:

1) وجود رغبة لدى القادة الأفارقة لتحقيق أهداف المبادرة (الإرادة السياسية).
2) إلزامية قرارات اللجنة الإفريقية لتقييم النظراء، و هذا سيعطي دفعا قويا نحو الوصول إلى الحكم الراشد.
3) إنشاء صندوق خاص يتم من منح كل دولة بقدر ما تستجيب لتلك الشروط، و يكون تحت إشراف مؤسسة دولية معنية بالتنمية، و يتم تقييم ما تحقق من شروط عبر هذه المؤسسة دون أدنى تدخل من هذه الدول المقيمة، يعد بداية حقيقية لتفعيل المبادرة.
4) المزيد من مضاعفة الجهود للعمل نحو تحقيق الرشادة الإدارية، لأن نجاح أي مشروع تنموي يتوقف على مدى كفاءة و فاعلية أعوان الإدارة العامة و الخاصة، ثم الانتقال إلى الرشادة الاقتصادية عن طريق تفعيل الشفافية في التسيير و تحسين أنظمة المراقبة، و العمل للوصول إلى الرشادة السياسية عن طريق الانخراط في الحياة السياسية التي أساسها الشفافية، المشاركة، الامتثال إلى القانون، وهذا إن كان كله نابعا من الداخل، فلن يترك مجالا للتدخلات الأجنبية و فرض سياساتها المشروطة الناتجة عن المساعدات الضئيلة المقدمة إلى دول القارة الإفريقية.

الهوامش:

[1])أنظر : – علاء جمعة، "**قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات**"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للشر ، العدد 159، 2005 ، ص 220.

–عمرو علي، **المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002، ص 238.

[2]) "إنطلاقة بدأت بقمة ديربان: مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تمضي إلى الأمام"، ص 3، في: www.smc.net

[3]) "**New Partnership for African Developmenm**", in: www.nepad.org, p2.

[4]) Encyclopédie, Encarta 2005 (Microsoft-Coorporation).

[5]) أحمد التبي، " قمتنا "، النيباد قضايا ساخنة و آمال كبيرة"،ص 2، في : www.aliss.net

[6])"الأفارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة"، في: www.gn4msbc.com

[7]) "**Résolution 108/25/02 de l'union Partenaire Africaine**", Khartoum le 24/10/2002.

[8]) "خطة جديدة لتنمية القارة الإفريقية"، في: www.newsmasrawy.com

[9] **)" Rapport de la conférence sur le financement du NEPAD**", Dakar, 15-17 Avril 2002.

[10]) Zo Randrimaro," **The NEPAD gender and the poverety trap: the NEPAD and the challenges of financihng for development in Africa from a gender prespectinem**" 26 Qvril 2002m in : www.nepadsn.org

[11]) Rapport de la banque mondiale, **comment sauver l'afrique ? L'afrique peut-elle revendiquer sa place au XXI siecle**?mai 2000,p 15.

[12] أنظر : – علاء جمعة، مرجع سابق، ص240–241

– إبراهيم علي حسن وآخرون، "التقرير الاستراتيجي"، القاهرة (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002)، ص 128.

13 L’Afrique avance grâce au NEPAD ,http://www.nepad.org

[14] فوزية خدا كرم عزيز ، النيباد توجه جديد لتنمية افريقيا، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=40809

استمارة المشاركة:

لقب و اسم الباحث: بوخرص خديجة.

الرتبة: طالبة سنة ثالثة دكتوراه.

التخصص: علوم سياسية – إدارة دولية-.

القسم:علوم سياسية.

الجامعة: 8 ماي 1945.

هيئة أخرى:/ /.

رقم الهاتف النقال:0669702667

البريد الالكتروني:khadidja.boukhras@gmail.com

محور المداخلة: المحور الرابع/ المقاربة الجزائرية لإدارة النزاعات الإفريقية: الدبلوماسية والوساطة.

عنوان المداخلة: مبدأ الوساطة الذكية في الدبلوماسية الجزائرية: التدخل المدروس في تحويل النزاع الإثيوبي الإريتري.

ملخص المداخلة:

يكتسي موضوع النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي قيمة علمية بالغة الأهمية، تتجلى في كون الجزائر من البلدان الحديثة الاستقلال، و بالرغم من حداثة بنائها السياسي، إلا أنها تمكنت من رسم تكوين منتوج دبلوماسي يساهم في حل النزاعات الدولية وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا.

يتمحور سياق المداخلة المتواضعة حول إبراز جهود النشاط الدبلوماسي الجزائري في حل النزاع الإثيوبي الاريتري بحيث كان لها دور هام و فعال و اثبتت نجاعتها التي كانت تلعب دور الوساطة و الذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية:

النشاط الدبلوماسي الجزائري، النزاع الإثيوبي الإريتري، الوساطة، السلام.

The subject of Algerian diplomatic activity at the African level is a very important scientific value, which is reflected in the fact that Algeria is a newly independent country. Despite the modernity of its political construction, it has been able to chart

the formation of a diplomatic product that contributes to the resolution of international conflicts, especially at the African level.

The context of the modest intervention focuses on highlighting the efforts of the Algerian diplomatic activity in resolving the Eritrean-Eritrean conflict, so that it played an important and effective role and proved its effectiveness, which played the role of mediator and ended with Algeria's peace agreement between the two parties.

Key words:

Algerian diplomatic activity, Ethiopian-Eritrean conflict, mediation, peace.

مقدمة:

تتملص التهديدات الأمنية الراهنة من الأبعاد العسكرية المباشرة إلى الأبعاد الإنسانية التي تحوي في طياتها العديد من المبادئ و النماذج الدبلوماسية لإدارة و حل النزاعات الإقليمية و الدولية سلميا، ومن بينها مبدأ أو آلية الوساطة، و الجزائر كواحدة من الدول الإفريقية التي وتبعا لكونها من البلدان الحديثة الاستقلال و بالرغم من حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من رسم تكوين منتوج دبلوماسي يساهم في حل النزاعات الدولية عموما و على الصعيد الإفريقي خصوصا، و ذلك بدعوة الأطراف المتنازعة إلى التعايش السلمي و حل النزاع بالطرق السلمية الودية بعيدا عن ساحة العنف.

و باعتبار حفظ السلم و الأمن الدوليين من أهم الغايات التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها، فقد التزمت به كافة الدول و كرسته في منظومتها القانونية، و الجزائر باعتبارها عضو من أعضاء المجتمع الدولي كان لها دور جد فعال في حل النزاعات المسلحة سلميا خاصة على المستوى الإفريقي، إما عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة خاصة بحكم موقعها الجيواستراتيجي، و كونها بوابة القارة الافريقية و قلب المغرب العربي.

ومن بين النزاعات الحدودية الكثيرة التي شهدتها القارة الإفريقية نجد النزاع الاثيوبي الإريتري الذي حظي باهتمام بالغ من قبل المجتمع الدولي بصفة عامه ودول افريقيا خصوصا، و الذي حاولت من خلالها الدولة الجزائرية إن لم نقل كان لزاما عليها كأحد أنجع الدول الإفريقية بذل جهود مضاعفة و تأكيد حضورها الفعال في التدخل لفض هذا النزاع الافريقي، الذي تحول من صراع بين طرفين إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي، وذلك باستخدام العديد من آليات الوساطة و الهندسة الدبلوماسية الذكية،خاصة و المتتبع لمسار سياسة احتضان الجزائر لهذا النزاع يجد أنه مبني وفق خطة أمنية محكمة بالزمان و المكان و الحدث، و كذلك مراعاة لخصوصية المجتمع الإثيوبي والاريتري **و بناءا عليه فإذا كانت الدولة الجزائرية تؤمن بالمبادئ الدولية المقررة لإستمرارية التعايش السلمي و الابتعاد عن القوة و العدوان، فماهي إذا أهم استراتيجيات الوساطة التي تبنتها الجزائر لفض النزاع الاثيوبي الإريتري؟**
و لمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الواقع الجغرافي و الهوية الاجتماعية لمنطقتي –إثيوبيا و اريتريا.

- **المبحث الثاني:** النزاع الإثيوبي الإريتري: المرجعيات التاريخية.
- **المبحث الثالث :**الهندسة الأمنية الجزائرية و مبدأ الوساطة في النزاع الإثيوبي الإريتري (تفعيل الإجراءات المتوازنة من التصعيد نحو التهدئة).

المبحث الأول/ الواقع الجغرافي و الهوية الاجتماعية لمنطقتي –إثيوبيا و اريتريا-

المطلب الأول: الواقع الجغرافي و الهوية الاجتماعية لإثيوبيا.

أولا_ الموقع و المناخ:

تعد إثيوبيا إحدى دول إقليم شرق إفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الإفريقي(1) وهي من الدول الحبيسة، إذ تشارك بحدودها كل من إرتريا من الشمال(912) كيلومتر مربع ومن الشرق جيبوتي و الصومال و من الجنوب كينيا، ومن الغرب و الشمال الغربي السودان، و تبلغ مساحة إثيوبيا(1.16) مليون كيلومتر مربع، و تغطي الأراضي الزراعية فيها حوالي (801.650) كيلومتر مربع من إجمالي مساحة الدولة، أي ما يعادل نسبة 73%، مقابل حولي (89.000) كيلومتر مربع، غابات و مراعي، أي ما يعادل 8% و حوالي 92.750 كيلومتر مربع، مبان وأراضي و قمم جبلية، أي ما يعادل نسبة 8% عن حوالي (121.000) كيلو متر مربع من المجاري المائية أي ما يعادل نسبة 12%.(العنكبي طه حميد حسين، 2010، ص 50).

و كانت إثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعد إن استقلت عنها إريتريا في شهر ماي 1993 بذلك فقدت إثيوبيا منافذها البحرية على العالم الخارجي، و أمست الأخيرة تعتمد على عدد من الموانئ في الدول المجاورة لها و من ذلك ميناء مصوع الإريتري و ميناء جيبوتي.

أما مناخ إثيوبيا فبحكم وقوعها بين درجات دائرتي عرض 3-12 شمالا، فهي جزء من المنطقة الحارة، و فيها تتدرج الظواهر المناخية، من الاستوائي إلى الصحراوي، إلا أن عامل الارتفاع الذي تتضمنه التضاريس الجغرافية للدولة تحدث تعديلا كبيرا في كل من درجة الحرارة وكمية الأمطار، و على ذلك فقد تميزت أراضي إثيوبيا يتنوع مناخها تنوعا كبيرا من مكان إلى آخر.(نفس المرجع، ص ص 50-51).

ثانيا_ الواقع الاجتماعي في إثيوبيا:

يعد المجتمع الإثيوبي مزيجا من الجنس الإفريقي للقبائل الإفريقية و الجنس القوقازي التابع للقبائل العربية التي هاجرت من جزيرة العرب و مصر، إلى إثيوبيا و اختلط بعضها مع البعض الآخر، و يتكون هذا المجتمع من عدد كبير من القوميات، حتى يصل عددها إلى 73 قومية، تتبع مجموعات إثنية مختلفة يصعب تحديدها، و قد عدت اللغة معيارا أساسيا في تحديد تلك القوميات المتواجدة في إثيوبيا كما يأتي:

أ/ **الأمهرة:** و تعود أصولهم إلى العناصر السّامية، و يبلغ تعدادهم حوالي (15.5) مليون نسمة و بما يعادل 28% من الشعب الإثيوبي، و لكن يتحدث لغتهم حوالي (31%) من الشعب بصفتها

---

*__القرن الإفريقي:__ يقصد بالقرن الافريقي أساسا على خريطة القارة الإفريقية كل من الصومال و اثيوبيا و جيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة استراتيجية.(مقتبس من محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني،2011).

اللغة الأولى، و حوالي 40% من الشعب يتحدثون بها بصفتها اللغة الثانية، و يعتنق أغلب عناصر الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية، و يتواجد هؤلاء في المنطقة الوسطى من البلاد، و قد تمكنوا من توسيع نفوذهم الاجتماعية، كما جعلوها رموز لحياتهم و دياناتهم وتاريخهم، مجموعة من القيم و المقاييس التي تحدد العلاقات الاجتماعية في الدولة و تمثل هؤلاء قوى المعارضة الرئيسية لنظام الحكم في الوقت الحالي.(Merera Gudina,2003,p 18).

ب/ **الأورومو:** تعود أصولهم إلى العناصر السامية، و يبلغ تعدادهم حوالي 22 مليون نسمة وبما يعادل 40% من نسبة السكان، و بذلك فهم أكبر القوميات في البلاد و يتحدث لغتهم بصفتها لغة أولى 35% من السكان، و يتواجدون في وسط الهضبة الإثيوبية و غربها وفي منطقة (**كافا**)، و يدين معظمهم بالديانة الإسلامية، و قد عانى أبناء تلك القومية من الاضطهاد و جراء تعرضهم للاحتلال الاقطاعي ومن ثم العسكري إلى جانب تعرضهم لحركة نشر الأمهرية و قيمها و عاداتها و كانوا قد استعملوهم الأمهرة كقاعدة أساسية في بناء القوات المسلحة تحت قيادتهم، و طالب الأورومو في سنة 1972 باستعمال لغتهم في التعليم، و كان الشعور القومي لديهم، أحد العناصر المحركة لثورة 1974، وهم يمثلون احدى قوى المعارضة الرئيسية للنظام الحاكم حاليا بعد أن أعلنوا انسحابهم من الائتلاف الحاكم في شهر يونيو سنة 1992 و كانوا قد خاضوا عمليات تمرد ضد الجبهة الحاكمة لكن الأخيرة تمكنت من احتوائها.(العنكبي طه حميد حسن، مرجع سابق، ص 52).

ت/ **العفر:** تنتمي القومية العفرية إلى القبائل العربية الإسلامية و يمثلون نسبة 4% من عموم الشعب الإثيوبي، و تنتشر قبائلهم في الجزء الشرقي من البلاد و يسكنون في مناطق الحدود المشتركة مع كل من جيبوتي و إريتريا حيث تمتد أصولهم القومية، و يزاول معظمهم مهنة الرعي، و قد ظلت تلك القومية مستقلة عبر التاريخ حتى ضم الإمبراطور(هيلاسيلاسى) سنة 1956 أراضيهم إلى إثيوبيا ثم عمل (منجستو)على تشتيت تجمعاتهم، و بعد سقوط الأخير خصص النظام الحالي لأبناء تلك القومية إقليميا و إداريا ذا الرقم الثاني، و سمي بإقليم (الدناكل) و سمح لهم بالمشاركة في المجلس النيابي بثلاثة مقاعد و يعد (علي ميراح) الزعيم الروحي للعفر في الوقت الحالي.

ج/ **الصومالية:** أصل هؤلاء من القبائل العربية الصومالية هاجروا إلى إثيوبيا و اختلطوا بالشعوب الزنجية و يدين معظمهم بالديانة الإسلامية، و يمثلون نسبة 6% من مجموع السكان ويتواجدون في جنوب شرق إثيوبيا في مناطق الحدود مع الصومال، حيث يمتد أصولهم العرقية و تمثل مناطق وجودهم في (أوجادين) و (هرر)، و هي مناطق متنازع عليها بين إثيوبيا والصومال و يزاولون بصفة رئيسية مهنة الرعي(نفس المرجع، ص ص 52 /53).

المطلب الثاني: الواقع الجغرافي و الاجتماعي لاريتريا.

أولا/ الموقع و الطبيعة الجغرافية:

تقع إريتريا في منطقة القرن الإفريقي في الجنوب الشرقي للقارة الإفريقية، و تحتل موقعا استراتيجيا هاما، فهي تطل على البحر الأحمر،كيلومتر مربع و تبلغ مساحتها الاجمالية

121320 و تشكل مستطيلا غير مكتمل الأضلاع، يحدها من الجنوب إثيوبيا و يفصل بينهما نهري المأرب و ستيتا، و يحدها من الشمال و الغرب السودان وتحدها جيبوتي من اتجاه الجنوب الشرقي، و يبلغ طول الساحل الاريتري 1151 كيلومتر مربع و تتبع اريتريا 126 جزيرة من جزر البحر الأحمر.(عبد المالك عودة و آخرون، 1996، ص 10).

ثانيا/ هوية إريتريا:

عدد سكان إريتريا حوالي 3.842.436 مليون نسمة، 80% منهم مسلمين و 20% مسيحيين و وثنيين و مازالت إرتريا تراوح مكانها فيما يتعلق بتحديد هويتها من حيث صعوبة تحديد تلك الهوية ظل الميراث التاريخي للحركة الوطنية الإرترية و التركيب الإثني والديني فيها، ذلك أنه على الرغم من الدور التاريخي للمسلمين في الحركة الوطنية الإريترية فإن مخاوف مسلمين المسيحيين من هيمنة المسلمين على قيادة الحركة الوطنية أدت إل تصاعد أسهم القيادات العلمانية في الحركة الوطنية سعيا للحد من الانتقادات و الصراعات التي شبت بين فصائل الحركة الوطنية الإريترية و رغم نجاح الحركة الوطنية في حجب تلك الصراعات فإنه سرعان ما عادت تلك الهويات لبروز من جديد خاصة مع بروز التوجه التجراني- نسبة إلى الإقليم و الجماعة التجرانية على حساب غيرها من القوميات الأمر الذي أثار حفيظة القوميات والجماعات الأخرى خاصة ذوي التوجهات العربية و الإسلامية لاسيما مع تراجع التوجهات العربية و الإسلامية لاسيما مع تراجع التوجهات العربية للحكومة القائمة في ارتريا(بومعزة مروان، علماوي خضرة، 2013، ص 48).

المبحث الثاني/ النزاع الإثيوبي الإريتري: المرجعيات التاريخية.

المطلب/ أسباب الصراع الإثيوبي الإريتري:

بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا في ماي 1993 شهدت العلاقات الثنائية تطورا ملموسا بين الرئيس الإريتري **"أسياسي أفورقي"** و الوزير الأول الإثيوبي**" ميليس زيناوي"** (بوعشة محمد، د-س-ن، ص 77)، وهما الرجلان الذين قادا جيل المقاومة ضد النظام المركزي في أديسا بابا في جبهتين بما يعرف (الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا و الجبهة الشعبية لتحرير) التيجري و كونهما من قومية واحدة و هي القومية التيجرية رتبا معا كل المسائل المتعلقة باستقلال إريتريا و مستقبل علاقاتها مع إثيوبيا، و ذلك بموجب اتفاقيتي أوت 1991، وأوت 1993 اللتان أكدتا على التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين و منحهم الجنسية المزدوجة، وعدم تدخل كل منهما في شؤون الآخر، و التعاون في مجالات الدفاع و الأمن والنقل و المواصلات، و منح إثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإريترية.

مع ذلك لم يكد **أفورقي** يستقر على كرسي الرئاسة ليعيد بناء مادمرته حربه التحريرية مع إثيوبيا حتى ورط نفسه و بلاده في صراع داخلي مع السودان، الأمر الذي أدى إلى اصطدامات عسكرية

مباشرة على الحدود بين إريتريا و السودان، ثم تورط بعد ذلك في نزاع جديد سنة 1995 مع اليمن عقب قيامها باحتلال جزر يمنية في البحر الأحمر(**حنيش**) و جوارها، ثم بعد ذلك في صراع حدودي مع جيبوتي، ثم أدخلت نفسها من جديد في صراع بل حرب مع جارتها إثيوبيا وهي الحرب التي دامت سنتين من 1998-2000م.(بومعزة مروان، علماوي خضرة، مرجع سابق، ص 49).

و فيما يلي نستعرض لأهم الأسباب [الإستراتيجية، الاقتصادية، و الاجتماعية] التي أدت إلى نشوب حرب شرسة بين البلدين: إثيوبيا و إريتريا.

أولا/ الأسباب الإستراتيجية:

و تمثلت في المطالبة بمناطق متنازع عليها بعد قيام إريتريا بالتضييق على حركة النقل بين موانئها(مصوع و عصب)، و بين العمق الإثيوبي الذي يفتقد لمنفذ بحري.

حيث بدأت إريتريا تطالب بترسيم الحدود بينهما وفق مخطط الاستعمار الإيطالي خاصة أن هذه المناطق تضم امدادات سكانية لشعب إريتريا في إثيوبيا، و هي القومية التيجرية التي فرضها **أسياسي فورقي** كلغة رسمية للبلاد، وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي التي كانت الحكومة الإثيوبية سنة 1997 قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها، أما إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي و حرمانها من المنافذ البحرية على الرغم من مساحتها الشاسعة، يعد سببا قويا لشن الحرب على إريتريا، نظرا لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي منفذا بحريا وحيدا لوارداتها و منها النفط و من ثمة تسعى للحصول على ميناء عصب الإريتري أو أي منفذ لها على البحر الأحمر يخضع لسيطرتها.(طه حميد حسن العنكبي، مرجع سابق، ص 58).

ثانيا/ الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل في قيام إريتريا بإلغاء ارتباط اقتصادها بالعملة الإثيوبية (**البر**) و استحداث عملة خاصة بها، و هي **النكفة** و هي كلمة مشتقة من إحدى معاركها الناجحة ضد إثيوبيا إبان حقبة الاحتلال الطويلة التي كانت تستعملها (**أسمرة**) لدعم استقلالها الاقتصادي.

فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة رفضت مساعي إريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية و الاقتصادية المتبعة في البلدين، و وافقت أديسا بابا استعمال الموانئ الإريترية ماعدا ميناء **(عصب)**، و تحولت إلى ميناء جيبوتي، و هذا ما حرم الاريتريين من حصيلة الجمارك ومصاريف الشحن و غيرها من الخدمات، كما جعلت إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملة الأجنبية و لم تعترف بالعملة الإريترية لتسوية تعملاتها مع **أسمرة**، و ألغت رحلات شركة الطيران الاثيوبية إلى الأخيرة، و طالبتها بتسديد ديونها بالدولار و هذا ما رفضته اريترية فضلا عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود و الرسوم على البضائع التي يتم انتاجها بصورة مشتركة أو تنتجها إثيوبيا فقط.(جلال الدين محمد الصالح، 2004، ص 67).

ثالثا/ الأسباب الخارجية:

وهي ارتباط الصراع بمتغيرات خارجية مرتبطة بالتدخل الدولي فيها و قد كشفت الحرب الأخيرة بينهما ميلا أمريكا و إسرائيل و أوروبا واضحا لصالح إثيوبيا على حساب جارتها اريتريا، و ما يفسر ذلك الميل لصالح طرف ما هو الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا كونها تشكل قلب القرن الإفريقي و الخزان الاكبر لمياه النيل بحدود نسبة 73% و فضلا عن سعي الأخيرة إلى الاصلاحات السياسية هذا غير متوفر من الناحية الشكلية لإريتريا.(حافظ صلاح الدين، 1982، ص 68).

المطلب الثاني/ تطورات الصراع الإثيوبي الإريتري:

شهد الصراع الإثيوبي-الإريتري حول بعض المناطق الحدودية عدة تطورات، فقد بدأت الصفحة الأولى من هذا الصراع حينما أقدمت إريتريا في 6 ماي 1998 على اقتحام الحدود المشتركة وتوغلت داخل الأراضي المتنازع عليها، و استولت من خلالها على بعض المناطق الحدودية ثم انفجر القتال بين الطرفين شهر فيفري 1999 مرة ثانية، و دار القتال في ثلاث مناطق هي **بادمي** التي شهدت العمليات العسكرية في ماي سنة 1998، و منطقة تسورنا وزالامبيا، منطقة يوري جنوب غرب ميناء **عصب**، و استطاعت القوات الإثيوبية تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة، و هو ما أجبر إريتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية، مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتا بين الجانبين.(نجلاء محمد مرعي، موقع الكتروني، بدون صفحة.)

و الجدير بالذكر أن الجولة الأولى و الثانية من الحرب لم تساعدا في تسهيل عملية التسوية، بل على العكس استمر التباعد في المواقف الطرفين، و بدا واضحا أنهما ستعدان لجولة ثالثة فاصلة، و هذا ما حدث حيث اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر ماي سنة 2000، و كانت أكثر شراسة، و استطاعت إثيوبيا التي امتلكت المبادأة في هذه الجولة تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الإريترية سنة 1998 وليس هذا فحسب، بل إنها توغلت داخل الأراضي الإريترية(عبد القادر سعيد، 2008، ص ص 166-167).

ومن الملاحظ أن الحرب الإثيوبية الإريترية خاصة في جولتها الثالثة، أنها الحرب أكثر وعنفا دموية في الصراعات الإفريقية ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم تحدث أبدا أن تصاعد أي صراع بين الدولتين إلى هذه الدرجة من العنف(حسن الشافعي، 2005، ص 134).

المبحث الثالث/ الهندسة الأمنية الجزائرية و مبدأ الوساطة في النزاع الإثيوبي الإريتري(تفعيل الإجراءات المتوازنة من التصعيد نحو التهدئة).

باعتبار مبدأ حفظ السلم و الأمن الدوليين من أهم المبادئ التي تحكم المجتمع الدولي فقد التزمت به كافة الدول و كرسته في منظومتها القانونية، و الجزائر باعتبارها عضو من أعضاء المجتمع الدولي هي الأخرى كافحت من أجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم وسعيها الجاد للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، كما كان لها دور جد فعال و مهم في حل عدة

نزاعات مسلحة، إما عن طريق وساطتها المباشرة أو غير المباشرة، و لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من الحالات إلى إيجادها لحل سلمي لفض النزاع، هذا ما يدفعنا للتطرق أولا إلى النظرة الجزائرية لوقف إطلاق النار، ثم التعرض إلى إبراز جهود الدبلوماسية في حل الأزمة الإثيوبية الاريترية(جنيزي وهيبة، د س ن، ص 289).

المطلب الأول: النظرة الجزائرية لعملية وقف إطلاق النار.

إن سعي الجزائر لحل هذا النزاع جاء عن قوة إرادتها و وفق منهجها المتصور للصراعات الإفريقية، ومن خلال هذا المنهج حاولت الجزائر الحد من غرور انتصار إثيوبيا والرفع من يأس هزيمة إريتريا فجاء تصورها متجاوزا لذلك محاولا لمّ الشمل.

مضيفة إن إفريقيا في النهاية هي الخاسر الأكبر على أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل و تؤدي إلى تعميق تأخرها و تبعيتها للخارج، و إن الحوار والالتزام بالمبادئ الإفريقية و الدولية هما السبيل الأنجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية و في ذات الوقت المحافظة على استقرار القارة.(بومعزة مروان، علماوي خضرة، مرجع سابق، ص 54).

و في تصورها للنزاع، حاولت الجزائر الربط بين الدبلوماسية و الضغط مستعينة في ذلك بثقل الإتحاد الأوروبي و خاصة النفوذ الأمريكي من خلال معايشة تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة بأخرى إلى درجة أن الرئيس بوتفليقة قال قبل التوقيع:" لن أطمئن حتى يوقع وزير خارجية إثيوبيا و إريتريا على الاتفاق" بل إن الجزائر مارست الضغط أكثر من الدبلوماسية قبل و حتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار".

وسعيا في هذا الطريق يحذر التصور الجزائري من العواقب في حالة عدم الالتزام بالاتفاق وهاجس الشك الذي كان دائما عقبة أمام مجهودات التسوية، فإفريقيا غالبا ما تعودت على الخيبات أمام اتفاقيات سلام أبرمت و سرعان ما أنكرت لذلك نفهم القول الإثيوبي الذي جاء مطمئنا و ردا على الرئيس بوتفليقة، فقد ذكر وزير خارجية إثيوبيا " سيوم مسفين" بعد التوقيع على الاتفاق بأن بلاده ستحترم الاتفاق، و أن حكومته و شعبه لن يخيب آمال منظمة الوحدة الإفريقية و أن أفضل طريقة لتقديم العرفان و الشكر لرئيسها عبد العزيز بوتفليقة هي العمل على إقرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي.(بوعشة محمد، مرجع سابق، ص 191).

مواقف الطرفين من الوساطة:

حاول الطرف المنهزم إريتريا من خلال وزير خارجيته" هايلي ولندساي" تبيان أن هناك أهمية يكتسيها الاتفاق سيما و أن توقيعه جرى بالجزائر التي عرفت بمواقفها الشجاعة حيال القضايا الشائكة بالقارة السمراء على العكس من وزير خارجية إثيوبيا، لأن نظيره الإريتري متفائل بعد التوقيع على الاتفاق، مؤكدا أن المرحلة التي وصلت لها المفاوضات تمثل مرحلة الحل السلمي الذي يعد أفضل بكثير من الحل العسكري، مرحلة بدأت عناصرها تتجسد منذ ماي 1998 لذلك قبلت بشروط تمس سيادتها الترابية بسبب تواجد القوات الإثيوبية هناك حيث نشرت الأمم المتحدة قوة داخل ترابها(منطقة أمنية) للفصل بين القوتين المتحاربتين من فسح المجال للقوات الإثيوبية بالانسحاب باطمئنان(نفس المرجع، ص ص 191-193).

لقد كانت الجزائر في هذه الوساطة تهدف إلى فك الحصار الدولي و استعادة نشاطها في الخارج في علاقتهما بالأزمة الداخلية، وهي فعلا المحاولة التي رأى فيها العالم إشارة إلى عودة هذا البلد للساحة الدولية من جديد بمنهج آخر يتعاطى مع كل الفلسفات و السياسات، و لقد أكد المراقبون الدبلوماسيون أيضا في الجزائر و خارجها على أن الفضل في توقيع اتفاق وقف اطلاق النار يرجع إلى الرئيس بوتفليقة شخصيا وهو ما أكد عليه الحاضرون في حفل التوقيع(بومعزة مروان، علماوي خضرة، مرجع سابق، ص 56).

المطلب الثاني/ جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الإثيوبية الإريترية:

بالنسبة للوساطة الجزائرية في المفاوضات غير المباشرة كانت متاحة أمام انعقاد مؤتمر رؤساء الدول للقمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية بالجزائر، المنتهية بطرح المؤتمرين لوثيقة ثانية حول تسوية الصراع الإريتري الإثيوبي و جاء ما في أهمها التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية أو أي شكل من أشكال الإدعاءات المحرضة المشجعة للاستمرار في الصراع، وفي هذا الصدد كلفت القمة الرئيس بوتفليقة بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بمتابعة المساعي المبذولة من طرف المنظمة.

بعدها كلف الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي السيد أحمد أويحيى بمتابعة توصيات قمة الجزائر، و ذلك من خلال زيارته الميدانية لعاصمتي البلدين، أين جرى محادثات مع رئيس الدولتين بطرح توصيات قمة الجزائر و هنا أكدت إريتريا استعداداتها لتنفيذ الاتفاق المنهي للصراع أما إثيوبيا ظلت ترفض التوقيع على الاتفاقية مبدية تحفظها على بعض البنود، و سعيا من الدبلوماسية الجزائرية لأجل فض النزاع، حيث شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث السيد أحمد أويحيى يضم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي حيث اجتمع الفريق و وضع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق مفادها تطبيق الاتفاق كقواعد لحل النزاع القائم وضع حل لكل العمليات العسكرية بعدما قام مبعوث الجزائر نفسه بجولة ثانية للدولتين و قدم لهما وثيقة الترتيبات الفنية، فوافقت عليه إريتريا في حين أبدت إثيوبيا اعتراضاتها على بعض البنود، ليقوم المبعوث الشخصي الجزائري بجولة ثالثة إلى الدولتين إلى أن قبلت إثيوبيا الوثيقة وبالرغم من ذلك ظلت حالة التوتر قائمة بين البلدين ليصل المبعوث الجزائري إلى جولة رابعة أخرى من خلالها مناقشات عميقة مع دولة إثيوبيا لتقديمهما وثيقة تبين فيها أسباب منع تنفيذها للتدابير الفنية التي باءت بالفشل.(حفناوي مدلل، 2012، ص ص 135-136).

على إثرها أصر المبعوث الجزائري في جولة خامسة التي انتهت بموافقة إريتريا على الوثيقة غير الرسمية المرسومة من طرف الرئيس الجزائري أما إريتريا فلم توافق على الوثيقة بنفس الصيغة كل هذه الجهود من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين، و أمام هذا الوضع المتأزم دعا الرئيس الجزائري الطرفين للدخول في مفاوضات غير مباشرة بالجزائر.

إن المفاوضات غير المباشرة تعتبر تقدم حقيقي نحو الحل السلمي للنزاع استطاعت أن تحققه الوساطة الجزائرية و قد جرت هذه المفاوضات بين وزيري خارجية الدولتين لحضور المكلف الشخصية الجزائرية في القضية السيد أحمد أويحيي، إلا أنها انتهت بالفشل إلا أن الجهود الدبلوماسية لم تتوقف و إنما تواصلت، عندئذ قام السيد أويحيى بجولة سادسة إلى الدولتين لاستئناف المفاوضات التي واصلت جهودها في مرة أخرى و التي انتهت بحل النزاع سلميا،

بالتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار و هذا الاتفاق كان ثمرة جهود النشاط الدبلوماسي.(وهيبة جنيزي، مرجع سابق، ص 291).

اتفاق السلام نتيجة الوساطة الجزائرية:

لقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر بين الطرفين نجاحا كبيرا لذلك أوكل لها مواصلتها للإشراف على تسويتها للنزاع إلى غاية انتهائه، و انتهى بتطبيق مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار فيما يخص النزاع الحدودي بين الطرفين، أما بالنسبة للتعويضات فقد اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة هذه المسألة وفقا لاتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة 1969، أين تنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين في سبتمبر 2001، في جولتين لإقناع الطرفين إلى تسوية نهائية للنزاع، أين تم قبول مقترحات الوساطة و توجت بإبرام اتفاق السلام.(نفس المرجع، ص 292).

و يرجع الفضل إلى الوساطة الجزائرية التي أصرت إلى إيجاد حل سلمي بين الطرفين و لحيادها بينهما و لكون هذه الوساطة أحادية غير متعددة الأطراف، مما يضمن تقريب وجهات النظر وتسهيل كل الصعوبات، و لقد اعترفت الجماعة الدولية بهذه الجهود الجزائرية في توصلها لحل سلمي و مازالت تتذكره في المحافل الدولية.

خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الورقة البحثية النتائج التالية:

- ✓ أن للنزاع الإثيوبي الإريتري جذوره قديمة امتدت من القرن 4 للميلاد، لكن النقطة التي أفاضت الكأس الصراعات الحدودية بين المنطقتين أشعلت فتيل الحرب، بحيث اعتبرها التاريخ من أهم صراعات القرن الإفريقي.
- ✓ الجزائر تملك بعض المؤهلات تجعلها في وضع متميز نوعا ما في التعامل مع العالم الخارجي، كالموقع الجغرافي الذي يتوسط أربع قارات مطلا على البحر الأبيض المتوسط الذي يتم من خلاله معظم المواصلات الدولية.
- ✓ استخدام الجزائر لمبدأ الوساطة بغية حل النزاع الدائر بين البلدين (إثيوبيا- إريتريا)، مر بعدة جولات أهمها وقف عملية إطلاق النار، ثم توقيع وثيقة السلام الشامل.

- ✓ على الرغم من توقف العمليات العسكرية الشاملة، مازال الصراع الإثيوبي الإريتري قابلا للانفجار في أية لحظة، و بذلك بفعل عدم التوصل إلى التسمية السلمية الشاملة و الدائمة للمشاكل العالقة بين البلدين تنال رضا و قناعة هذين الطرفين.
- ✓ لذا ينبغي أن تتضافر الجهود الإقليمية و الدولية بغية تكثيف الاتصالات بين الطرفين المتصارعين لتقريب وجهات النظر والاحتكام إلى طاولة الحوار و المفاوضات سعيا للتوصل إلى توقيع اتفاق سلام شامل و دائم يرضي الطرفين المتصارعين و يؤسس لإقامة علاقات حسن جوار و تحقيق المصالح المشتركة.

قائمة الإحالات:

أولا/الكتب:

1.بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و ادارة الحرب الإثيوبية الإريترية،** ط1، الجزائر، دار الجيل، د س ن.

2. حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،** الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1982.

3.عبد المالك عودة و آخرون، **دراسة مسحية شاملة،** القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية جامعة الدول العربية، 1996.

المجلات:

1.العنكبي طه حميد حسين، **تطورات الصراع الإريتري الإثيوبي و مواقف القوى و المنظمات الإقليمية و الدولية،** مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية، المجلد الثالث، العددان 1-2 حزيران كانون الأول، 2010.

2.جلال الدين محمد صالح، **القرن الإفريقي، أهميته الإستراتيجية و صراعاته الداخلية،** مجلة قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر، 2004.

3.الشافعي حسن، **النزاع الحدودي بين إريتريا- إثيوبيا هل يشعل حرب ثالثة بينهما؟**، السياسة الدولية، العدد 159، جانفي، 2005.

4.محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، مصر و الصراع حول القرن الإفريقي-1945/1981، مصر، دار الكتب و الوثائق القومية بالقاهرة، 2011.

ثانيا/المذكرات:

1.مروان بومعزة، خضرة علماوي، دور **الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية- النزاع الإثيوبي الإريتري نموذجا،** جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2013.

2.عبد القادر سعيد، **سياسة اليمن الخارجية تجاه قضية منطقة القرن الإفريقي،** رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2008.

3.حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم و الأمن الدوليين،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام، جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)، 2011/2012، ص ص 135-136.

ثالثا/المواقع الإلكترونية:

1.نجلاء محمد مرعي، **الصراع في حوض النيل و القرن الإفريقي و أثره على أمن المنطقة العربية** على الموقع:http://hornofafrica.de ، تم تصفح الموقع في: 9-10-2017.

2. وهيبة جنيزي، **الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي،** على الموقع الالكتروني:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle، تم تصفح الموقع في 9-10-2017.

رابعا/كتب باللغة الأجنبية:

1. Merera Gudina, Ethiopia competing ethnic nationalisms and the goust For- democracy, 1960-2000,(netherland: shaker publishing 2003) p18

محمد قسوم

تبسة

بدأ الاستيطان الأوروبي لجنوب القارة الأفريقية في القرن السابع عشر، وكان غالبية المستوطنون كالفنيون من أصول ألمانية، وفرنسية، هولندية، عرفوا باسم البور ولاحقا أفريكان، وخلال القرن التاسع عشر احتلت بريطانيا جنوب القارة بعد نزاعات دامية مع السكان الأصليين السود من جهة والبور من جهة أخرى[1]، وحصلت جنوب أفريقيا على استقلالها عام 1911 وأصبحت إحدى دول الكومنوولث[2].

ارتباط الجزائر بالقارة الأفريقية جعل قضايا الشعب الأفريقي محل اهتمام كبير على المستويين السياسي والأمني، وحرك الدبلوماسية الجزائرية للقيام بدورها في أيجاد حلول عادلة لمشاكل هذه الشعوب المضطهدة من طرف الاستعمار، وقد سعت الدبلوماسية الجزائرية للتواصل والتعاون بين شعوب القارة ودعم حركات التحرر فيها وتقرير مصيرها تماشيا مع ما ينص عليه الدستور الجزائري.

جعلت الدبلوماسية الجزائرية من الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة, ومنظمة الوحدة الإفريقية منبرا وفضاء لتدعيم حركات التحرر الإفريقية كتدويل قضاياها العادلة واستصدار لوائح سياسية نددت بممارسة الأقليات البيضاء للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا، إضافة إلى تجنيد و تسخير الطاقات الدولية لدعيم الكفاح المسلح لوضع نهاية للتواجد الاستعماري في إفريقيا . وبرز ذلك جليا من خلال المشاركة الفعالة في لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من بين مؤسسيها, وعلى هذا الأساس لعبت الجزائر دورا بارزا في تفعيل آليات هذه اللجنة التي نذكر من بينها الدعم المادي والعسكري لحركات التحرر في القارة السمراء .

ومن بين أهداف هذه اللجنة انتقاء الحركات التحررية الإفريقية التي تمثل فعلا الشعوب التي تكافح من أجل استرجاع السيادة والمنظمة من الناحية السياسية والعسكرية ، وتقوم بعمليات عسكرية من أجل تقرير المصير، واعترفت اللجنة بالحركات الأكثر تمثيلا في الأقطار الإفريقية التي كانت تحت سيطرة الأقليات الأوربية البيضاء، و ساهمت الدبلوماسية الجزائرية بشكل فاعل في جعل القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الوطنية الإفريقية بتمتعها بشخصية قانونية دولية تتمتع بالحقوق وتنسجم أنشطتها مع القانون الدولي.

وكانت الجزائر ترى أن حركات التحرر تمثل وسيلة من أنجع الوسائل لكفاح الشعوب الإفريقية من أجل تقرير مصيرها وتحررها من الهيمنة الاستعمارية من جهة، وأن لهذه الحركات هدفا أساسيا يتجلى في استرجاع الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتوظيف الموارد الوطنية لخدمة الشعوب التي تناضل من لأجل التحرر.

ونناقش الموضوع من خلال التعرف على مفهوم التمييز العنصري، ونظام الأبرتايد، ثم دور الجزائر في مناهضة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا والجهود الدبلوماسية الجزائرية في تحرير أفريقيا والتطرق لموقف الأمم المتحدة الأمم المتحدة من جريمة الفصل العنصري كونها جريمة ضد الإنسانية.

---

1 - عبد الوهاب دفع الله أحمد، التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا 1652-1990، قسم التاريخ، جامعة الخرطوم، ص ص: 135-137.

2- Elleke BoehmerK, Nelson Manela, Avery short Introduction, Oxford universitY, New York. USA,2008, P:18.

أولا: مفهوم التمييز العنصري:

التميز العنصريي هو معاملة الناس بتفرقة وشكل غير متكافئ، وتصنيفهم اعتماداً على انتماءاتهم إلى عرق، أو قوميّة معينة، وإنشاء جو عدائي بينهم.

1- تعريف العنصرية

الأفكار والتَّصرفات التي ترفع من قيمة فئة معينة على حساب الفئات الأخرى، وتعتمد في بعض الأحيان على لون البشرة، أو الثقافة، أو العادات، أو اللغة، أو المعتقدات, كما أنّها يُمكن أن تعطي الحق للفئة التي تم رفع شأنها بالتحكّم بالفئات الأخرى في مصائرهم وسلب حقوقهم وازدرائهم بدون حق [3].

ظهرت العنصريّة منذ بداية القدم على هذه الأرض، وتعدُّ أحد أبرز أسباب الحروب والتفرقة، وهي من أشد الأمراض فتكاً بالمجتمعات، ولم يخلُ عصر من العصور منها, ومن الأمثلة عليها تجارة الرقيق التي تمارسها بعض الدول على الأفارقة ذوي البشرة السوداء؛ حيث يصبحون عبيداً بلا سبب إلا للاختلاف في اللون[4].

كما يعرف التمييز العنصري بأنه : كل تفرقه أو تفضيل قائم على أساس الجنس أو الأصل أو الدين، يكون من شأنه إعاقة الإعتراف أو التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان[5].

2- أسس العنصرية في جنوب إفريقيا :

تمارس العنصرية بسبب: لون البشرة: وهذا ما يعانيه السّود في جنوب إفريقيا بشدّة عبر عدة حوادث حصلت ولا زالت تحصل، حيثُ تُشير التّقارير إلى أنّ الأحداث العنصريّة زادت بشكل ملاحظ في كل أركان جنوب إفريقيا، في المدارس والجامعات والمطاعم، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وفقاً لأقوال لجنة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، ممّا أدى إلى شعورٍ بخيبة الأمل لدى السّود بسبب العنصرية المُعلَنة[6].

كما تمارس القوميّة: نسبة إلى القوم، أو الجماعة التي تتصل ببعضها بصلات معينة، كالقومية اليهودية وقد بدأت سياسة التمييز العنصري سنة 1910[7].

كما تستند إلى أسس عقائدية، ودينية، وفكرية رسخت جذورها عبر مراحل تاريخية مختلفة[8]، كما تقوم على بعض الفلسفات كالفاشية والنازية.

3- هشام الديوان (21-5-2016)، "داء متوارث في جينات الأخلاق"، جريدة الشاهد، صفحة زاوية المجتمع.
4 - عمار كاظم (18-3-2016)، "أشكال التمييز العنصري"، النهار، العدد 2718، صفحة زاوية إيمانيات.
5 - حسين ابراهيم صالح عبيد ، الجريمة الدولية – دراسة تحليلية تطبيقية - القاهرة، دار النهضة العربية، ص ص، 149-150.

6 - مكي معمري عن «لوس أنجلوس تايمز» (25-8-2015)، "العنصرية تعود بقوة إلى جنوب إفريقيا"، الإمارات اليوم، صفحة زاوية سياسة.وانظر كذلك:- "المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، مفوضية حقوق الإنسان, صفحة 11.
- حلمي الشعراوي ،رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية،2001, صفحة 10.

7 - Robert Cottrel. South Africa. State Apartheid. Ihtroduction bv Jamesi. Mat ray. Library of congress cataloging. United states of Africa. 2015. P. 80.
8-Edgar H. Brookes :" Flase Gods" in: Hildegarde Spottiswoode. South Africa. The Road Ahead. Compiled. (Haward Tmmins. Cape Town. 1960). P.37.

العرق يهتمّ بالخصائص البيولوجيّة، في حين أنّ الإثنية تتجاوز هذه الخصائص لتهتمّ بالأبعاد الثقافية والجوانب الماديّة المشكّلة للإنسان والهوية[9].

3- نظام الأبارتايد:

نظام الأبارتايد[10] (الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بين 1948 و1991) : يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، إذ يُضمّن في القوانين والنظم المعمول بها وتجعله الدولة أساسا للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علنا وبلا مداراة، حتى إنها لا تتحرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومساريْ تنمية متباينين. طبق في جنوب أفريقيا لعقود قبل نهايته عام 1991. فقد ساد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بين 1948 و1991، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء الأغلبية السوداء وفق منهج إقصائي يُحافظ على المصالح والبنيات التجارية والاقتصادية التي أقامها البيض في ثلاثة قرون من الاستعمار.

تم استخدام مصطلح الفصل العنصري أبارتايد للمرة الأولى في عام 1944 من قبل رئيس وزراء جمهورية جنوب إفريقيا دانيال مالون للإشارة إلى سياسية جنوب إفريقيا في العزل و التمييز بين البيض و السود[11].

أُقر نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا منذ 1948 ولم ينته إلا عام 1991، وحكمت من خلاله الأقلية البيضاء -المنحدرة من أصول أوروبية والتي تمثل ما بين 15 و20% فقط من السكان- الأغلبية السوداء ذات الأصول الأفريقية والهندية. رئيسا جنوب إفريقيا السابقان: مانديلا (يمين) ودوكليرك (يسار)، وقد تركز كفاح حركات التحرر على إنهاء التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا[12].

مهد لظهور نظام الفصل العنصري فوز الحزب الوطني المتطرف في تشريعيات 1948، حيث بدأ هذا الحزب تنفيذ مشروعه السياسي بقانون سُمي "سجل السكان" أُقر في 1950، وقسّم سكان البلاد رسميا إلى مجموعات عرقية حدد أماكن وجودها في أماكن معينة من البلاد. ومهد هذا القانون لتفرقة شاملة أنتجت مجتمعين يتباينان في كل شيء ويسلكان مساريْ تنمية مختلفين تماما. التفرقة في الخدمات طالت سياسات الفصل العنصري كذلك مجال التعليم، فخصصت مدارس للسود تتركز في الضواحي وتتسم بالاكتظاظ وضعف الإمكانات المادية ونقص الأطر التربوية، وفي المقابل كان البيض يتمتعون بمدارس أفضل تتركز في الأحياء الراقية بالحواضر الكبرى للبلاد.

---

9 - محمد عبي الحليم محمد علي الزرقا، التاريخ السياسي والعنصري لجنوب أفريقيا منذ 1948 حتى إعلان الجمهورية 1961، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2012. وانظر كذلك: أحمد إمام (2015)، الإثنيّة والنظم الحزبية في إفريقيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، صفحة 22.

10 - الأصل اللغوي تعني كلمة أبارتايد (Apartheid) في لغة الأفريكانو (وَضَعه جانبا، أو نبذَهُ) مع ما يحمله ذلك من معاني النبذ والتهميش والإلغاء وحتى الاحتقار. وساد هذا المفهوم أدبيات الحياة السياسية في جنوب أفريقيا في أواسط عقد أربعينيات القرن العشرين. وتصدر الحزب الوطني المتطرف التبشير والدعاية لأنموذج الحكم هذا، تدفعه إلى ذلك مرجعيته الأيديولوجية القائمة على الدفاع عن الوجود الأبيض في جنوب أفريقيا، وحماية مصالح البيض ومكاسبهم الاقتصادية الكبيرة التي بنوها على مدى ثلاثة قرون من الاستعمار، وعلى حساب الأغلبية السوداء.

11 - سوسن تمرخان بكة: الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية رسالة دكتوراة جامعة القاهرة ، منشورات بيروت منشورات الحلبي الحقوقية ،2006 ،ص 478.

12 - أحمد طه محمد، " أفريقيا و التغييرات الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، مصر، 1991، ص 183.

وفي السنوات اللاحقة، سنت قوانين جسّدت التمييز بين المجموعات السالفة في الخدمات فقسّمت المجالات الحضرية إلى أحياء هامشية فقيرة يقطنها السود، وأخرى راقية يسكنها البيض مع إعطاء البيض حق التنقل بحرية، بينما مُنع على السود ولوج بعض المناطق السياحية والحساسة. القبضة الأمنية بموازاة الإجراءات المؤسسية المكرسة لإقصاء السود، شدَّد نظام الأبارتايد قبضته الأمنية، فاضطهد مناوئيه بلا تردد وألقى بزعامات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في السجون[13]، وتصدى لكل الحركات الاحتجاجية بالقمع والقتل، فكانت مجازر سويتو وغيرها من الانتهاكات التي هزت الرأي العام العالمي.

لكن سياسات الميز العنصري بدأت تأتي بنتائج عكسية، وكشفت محدودية نظام بريتوريا وعدم قدرته على الحياة دون إصلاحات جذرية تُعيد البلد إلى حياة سياسية واجتماعية طبيعية، وتُنصف الأغلبية السوداء، وتساير المتغيرات الهائلة في المحيط الإقليمي والدولي[14].

4- الطبيعة القانونية للفصل العنصري:

الفصل العنصري جريمة, عرفها نظام روما الأساسي لعام 2002 للمحكمة الجنائية الدولية عن الأفعال اللاإنسانية ذات الطابع المماثل لغيرها من الجرائم ضد الإنسانية "التي ارتكبت في سياق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية من جانب جماعة عرقية واحدة على أي مجموعات أو مجموعات عنصرية أخرى وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام".

في 30 نوفمبر 1973 افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري, التي عرف جريمة الفصل العنصري بأنها "أعمال غير إنسانية ارتكبت لغرض إنشاء وإدامة هيمنة فئة عنصرية من الأشخاص على أية مجموعة عرقية أخرى أو أشخاص وقمعهم بشكل منهجي".

---

[13] - ولد مانديلا عام 1918 شرق مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا, وبعد وفاة والده درس في جامعة "فورت" ليدرس القانون, و انخرط في السياسة ومناهضة المستعمر وأصبح عضوًا في الكونغرس الأفريقي كناشط في البداية ثم رئيسا للمؤتمر الوطني الأفريقي الممتاز للشباب حتى بعد خروجه من السجن.

عمل مانديلا بالمحاماة وفتح مكتبا له 1952 , وبسبب مكافحته التمييز العنصري ضد الحزب الوطني الأبيض المضطهد للأغلبية السوداء، وجت له تهمة الخيانة العظمى بعد ذلك بفترة قصيرة .
المؤتمر الأفريقي الوطني للشباب الذي تم حظره عام 1960 أصبح عمل مانديلا السري، مما زاد التوترات القائمة مع ارتفاع أصوات المناهضة للتمييز العنصري.
شهد نيلسون اعتراف العالم به عندما حصل على جائزة نوبل للسلام 1993 لينتخبه شعبه ولأول مرة لرجل أسود كرئيس لجنوب أفريقيا لينهض بفقرائها ويقضي على الفساد بالمدن. https://www.sasapost.com -

14 - بسبب استقلال الدول الأفريقية وتعبئتها لقضية شعب جنوب أفريقيا، وتنامي تعاطف الرأي العام الدولي مع شعب جنوب أفريقيا، اقتنع رئيس النظام العنصري بجنوب أفريقيا فريديرك دوكليرك بحتمية المصالحة وإلغاء نظام الفصل العنصري نهائيا، فباشر إجراء اتصالات سرية مع نلسون مانديلا في معتقله بجزيرة نيو آيلند. وفي نهاية عقد الثمانينيات، كان نظام الأبارتايد يحتضر جراء حصار دولي خانق، وتعبئة شعبية أفريقية وعالمية ضدَّه جعلت أهم حلفائه (الحكومة البريطانية) عاجزة عن مساعدته. وفي خضم إرهاصات انتهاء الحرب الباردة، أجرت سلطات بريتوريا اتصالات سرية بالزعيم نلسون مانديلا وزعامات المؤتمر الوطني، لكن مانديلا رفض التفاوض وهو سجين. وبعد سنوات من الاتصالات، خرج مانديلا ورفاقه من السجن في 11 فبراير/شباط 1990، ليُطلق الجانبان مفاوضات سياسية تُوجت بإلغاء الفصل العنصري والدعوة لتنظيم انتخابات تعددية هي الأولى في تاريخ البلاد. وقد جرت في عام 1994 وفاز بها المؤتمر الوطني الأفريقي وزعيمه نلسون مانديلا. وقبلها حصل دوكليرك ونلسون مانديلا مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1993. انظر الموقع الالكتروني:

- http://nubatimes.com/news.10-10-2017
- http://bit.ly/gadgets_cheap.10-10-2017

و التمييز العنصري في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد الإعلان في مادتيه الأولى و الثانية على أن جميع الناس يولدون أحرار و متساوين في الكرامة و الحقوق و الحريات الأساسية ولهم حق التمتع بها دون تمييز[15].

والدول كما تؤكد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[16]، ترفض بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري وتتعهد بمنع وحظر وإزالة كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الداخلة في ولايتها، ونلاحظ أن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[17]، و قد نصت على أن بعض الأفعال التي يمكن وصفها أيضا بأنها من أفعال الفصل العنصري تشكل جريمة بنظر القانون الدولي، و أن اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تصف "الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسة الفصل العنصري" بأنها جرائم ضد الإنسانية، و أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت عددا من القرارات شجبت فيها سياسات الفصل العنصري وممارساته بوصفها جرائم ضد الإنسانية[18]، و أن مجلس الأمن قد شدد علي أن الفصل العنصري ومواصلة تعميقه وتوسيع مجالاته أمور تهدد للسلم والأمن الدوليين، واقتناعا منها بأن من أمرها عقد اتفاقية دولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها يمكن من اتخاذ تدبير على المستويين الدولي والقومي، بهدف قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة من يرتكبها [19].

جريمة التمييز العنصري في قانون العقوبات الجزائري نص عليها المشروع بصدور القانون 01/14 المؤرخ في 2014/02/04 و أورد تعريف التمييز العنصري في المادة 295 مكرر 1/1 كما يلي " يشكل تمييزا كل تفرقة أو إستثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثنيي..."

---

15 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بقرار 217 أ (د - 3) المؤرخ في 1948/12/10.

16 - تتضمن الاتفاقية 19 مادة وتتضمن هذه الاتفاقية في موادها كالتالي : كل إنسان أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز من أي نوع، والتمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي، و تأخذ بعين الاعتبار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة أنه لا يمكن مقاومة مسار حركة التحرر أو عكس وجهتها، وأن من الواجب،خدمة للكرامة الإنسانية والتقدم والعدالة، وضع حد للاستعمار وجميع أساليب العزل والتمييز.

17 - صادقت الجزائر على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1966.

18 - في 2 ديسمبر 1968 الجمعية العامة تطلب إلى كافة الدول والمنظمات أن تعلق المبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها من المبادلات مع النظام العنصري والمنظمات أو المؤسسات التي تمارس الفصل العنصري في جنوب أفريقيا, وفي 3 نوفمبر 1973 الجمعية العامة تقر الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها, القرار 3068 (د- 28), ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 18 تموز/يوليه 1976.

19 - راجع: - الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها, اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068 (د-28) المؤرخ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1973 , تاريخ بدء النفاذ: 18 تموز/يوليه 1976، وفقا لأحكام المادة 15.

وجاء في المادة 295 ف 3 مكرر 01 " يعاقب بنفس العقوبات كل من يقوم علنا بالتحريض على الكراهية أو التمييز ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب إنتمائهم العرقي أو الاثنين أو ينظم أو يروج أو يشجع أو يقوم بأعمال دعائية ضد ذلك[20] ".

ثانيا: دور الجزائر في مناهضة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا:

للجزائر مواقف تاريخية ثابتة , و داعمة لحركات التحرر ومحاربة الأنظمة العنصرية

1: جهود الدبلوماسية الجزائرية في تحرير إفريقيا :

ساهمت الجزائر بقدر كبير في تصفية القارة الإفريقية من السيطرة الاستعمارية. وكانت إفريقيا بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف، ومحورا من المحاور الأساسية للجزائر و دبلوماسيتها خلال الثورة وبعدها، والتي أكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على دول العالم الثالث. وفي هذا الإطار ، اكتسبت الجزائر بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية . كما ورثت السياسة الخارجية الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية هذه الشرعية التي وظفت في مجال تحرير إفريقيا من كل أشكال السيطرة[21].

و بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات جبارة في سبيل الدعوة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بل كانت ترى أن هذا المبدأ هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي بغية تحقيق تصفية الاستعمار . وعلى هذا الأساس ، تنص المادة 86 من الميثاق الوطني على أن الجزائر تؤيد المبادئ والأهداف الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية القاضية بتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها[22].

وقد تضمن دستور 1976 م في المادتين 88 و92 أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر التي تمحورت حول العمل على تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية منها تلك المتعلقة بوحدة الشعوب الإفريقية ، مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري و التضامن مع كل شعوب إفريقيا في كفاحها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي.

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية الممثلة بوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من الجمعية العامة في نوفمبر سنة 1974م.

2- اهتمام الجزائر بالشأن الأمني الإفريقي.

---

20 - حسينة شرون ، تطبيق الاتفاقيات الدولية امام الجزائي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في الحقوق جامعة بسكرة. 2009 ، ص 433. وانظر النص الكامل للمادة في مكرر 1 . 2.

21 - Moncef Bakail ,Directeur du Laboratoire “Etudes Africaines ”The role of Algeria in the liberation of Africa .http://africanstudiesdz.blogspot.com.

22 - راجع المادتين 1 و 55 من ميثاق الأمم المتحدة, والمادتين 2 و 3 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

وضعت الجزائر كرامة الإنسان في صميم كفاحها التحرري إذ لم تستطع تجاهل تطلعات مواطنيها الذين كان تحررهم السياسي المسلوب لأكثر من قرن مرفوقا بتجريدهم من هويتهم و وضعهم الاقتصادي و الاجتماعي حسبما ورد في مساهمة للجزائر حول مسالة حقوق الانسان المحور الرئيسي لقمة الاتحاد الافريقي التي انطلقت اشغالها اليوم السبت باديس ابابا و اشارت الوثيقة الى ان مختلف دساتير الوطن "الغت العبودية و الاستعباد و استغلال الانسان و وضعت المواطنة في صميم العقد الوطني الذي يوحد كافة الجزائريين", و حسب نفس الوثيقة فان جهود الجزائر الحثيثة الرامية الى ترقية حقوق الانسان و حمايتها شجعت على تهيئة الظروف الملائمة لبيئة سياسية و قانونية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية [23].

اختتمت يوم الثلاثاء بوهران أشغال الملتقى الثالث رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا بعد ثلاثة أيام من النقاش حول كبريات القضايا والانشغالات القارية في ميدان آليات مكافحة الإرهاب والعنف وبؤر التوتروغيرها, وتميزت مراسيم الاختتام التي أشرف عليها وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة بحضور الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي إلى جانب وزراء أفارقة للشؤون الخارجية وخبراء وممثلي هيئات افريقية وأممية.

يذكر أن اللقاء تناول عدة مسائل ذات الشأن الأمني الإفريقي على غرار سبل توطيد التعاون لمجابهة مخاطر تصاعد موجات العنف والمجموعات المسلحة في عدد من أنحاء القارة على غرار ليبيا ونيجيريا والصومال[24].

أكد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة يوم الاثنين بدكار بأن الممارسة الإفريقية للوساطة "ارتكزت على مزايا وعوامل متجذرة منذ قرون من الزمن في عادات وتقاليد هذه الشعوب".

وقال الوزير في كلمة له في منتدى دكار "حول السلم والأمن" في إفريقيا "أن الممارسة الإفريقية للوساطة بثرائها و تنوعها ارتكزت على مزايا وعوامل متجذرة منذ قرون من الزمن في عادات وتقاليد هذه الشعوب التي تثمن فعالية الأنماط السلمية والعاجلة لتبديد بؤر التوتر والتسوية العادلة للمنازعات ومعالجة الأوضاع المتأزمة".

واعتبر الوزير ان "إدارة وتسوية النزاعات من الناحية النظرية والتطبيقية موسوعة مفتوحة تكتب فصولها تقريبا كل يوم في خضم تجارب جديدة وعلى ضوء إنجازات بالتأكيد غير مكتملة في مواجهة تحديات معقدة"[25].

كما أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل يوم الإثنين بجوهنسبورغ بجنوب إفريقيا أن الدورة العادية ال25 لقمة الإتحاد الإفريقي كانت فرصة للوفد الجزائري ليعبر مرة أخرى عن موقف الجزائر حول حل النزاعات في المنطقة.

و أفاد السيد مساهل في تصريح صحفي أن القمة تطرقت إلى قضايا السلم والأمن وكان للوفد الجزائري برئاسة الوزير الأول عبد المالك سلال " فرصة ليعبر مرة أخرى عن موقف الجزائر في حل النزاعات في منطقتنا "[26].

23 - قمة الاتحاد الإفريقي: 2016/01/30 . انظر الموقع الاكتروني:http://www.mae.gov.dz/news_article/3746.aspx

24 - اختتام الملتقى الثالث رفيع المستوى حول السلم والأمن في افريقيا, وهران, 2015/12/22.

25 - منتدى دكار "حول السلم والأمن" في إفريقيا, 2015/11/10.

26 - القمة ال 25 بجوهنسبورغ بجنوب إفريقيا 2015/06/14.

أكد وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة اليوم الثلاثاء على هامش مشاركة في أشغال الدورة العادية ال25 للمجلس التنفيذي بالإتحاد الإفريقي المنعقدة حاليا بمالابو عاصمة غينيا الإستوائية أن"الجزائر تعد قاطرة من بين الدول الخمس الرائدة إفريقيا والتي تقوم بأدوار فعالة في مجال العمل الجاد على إزالة أسباب النزاعات" معتبرا أنه "إذا واصلت إفريقيا في إزالة أسباب النزاعات ستتوفر لديها إمكانيات هائلة لصالح التنمية على المستويين الإقليمي والقاري."

و أكد وزير الشؤون الخارجية أن "الجزائر باعتبارها دولة مؤثرة في الإتحاد الإفريقي مستعدة دائما لتقديم مساهمات نوعية مستمدة من تجربتها لحمل أطراف النزاعات على قبول الحلول السلمية ثم المساعدة في ابتكار الحلول التي تنطبق على كل حالة على حده مع الأخذ في الحسبان خصوصيات كل نزاع[27]."

3: إسهامات الجزائر في دعم الحركات التحررية في جنوب إفريقيا

بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة نيلسون مانديلا 3 أشاد سفير جنوب إفريقيا بالجزائر دونيس دولمو، بالدور الذي لعبته الجزائر في دعم حركات التحرر والمناضلين الأفارقة، على غرار الراحل نيلسون مانديلا، مشددا على أن مواقف الجزائر الداعمة لحركات التحرر ومحاربة الأنظمة العنصرية ثابتة لم تتغير يوما[28]، وهو ما جعل العلاقة بينها وبين مانديلا ظلت قائمة طوال حياته.

وأضاف السفير في ندوة صحفية، بمقر السفارة بحيدرة، بالمناسبة، إن تجربة الجزائر في محاربة الاستعمار تعتبر نموذجا للتحرر في العالم، كما أنها تتقاسم مع جنوب إفريقيا العديد من المبادئ والأهداف الساعية إلى تحقيق السلم، مشيرا إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دعم القضية الصحراوية، مذكرا بدعم الجزائر للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان يتزعمه منديلا، والذي حمل لواء محاربة التمييز العنصري وإرساء قواعد السلم والعدالة، مشيرا إلى أن الجزائر كانت أول محطة له بعد إطلاق سراحه في 1990[29].

في 1962 غادر مانديلا إلى الجزائر للتدرب العسكري ولترتيب دورات تدريبية لأفراد الجناح العسكري في الحزب وعند عودته إلى جنوب أفريقيا(1962) القي القبض عليه بتهمة مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية، والتحريض على الإضرابات وأعمال العنف. وقد تولى الدفاع عن نفسه بنفسه، ولكن المحكمة أدانته بالتهم الموجهة إليه وحكمت عليه بالسجن مدة 5 سنوات. وفيما هو يمضي عقوبته بدأت محاكمة "ريفونيا" التي ورد اسمه فيها، فحكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة القيام بأعمال التخريب[30].

---

27 -الدورة العادية ال 25 للمجلس التنفيذي بالإتحاد الإفريقي المنعقدة حاليا بمالابو عاصمة غينيا الإستوائية 24/06/2014.

28 - انظر:

كتاب مادة الإجتماعيات التاريخ و الجغرافيا للسنة الثالثة 3 متوسط : التمييز العنصري بجنوب إفريقيا وحدة ادماجية جغرافيا ثالثة متوسط, الكفاءة القاعدية: إبراز سياسة الميز العنصري وما ترتب عنها, تعريف الأبرتايد, مظاهر نظام الأبرتايد, انعكاسات سياسة الأبرتايد, ص ص 126- 127.

29 - أسامة.س 05 ديسمبر 2015 المحور اليومي الحدث, انظر الموقع الالكتروني:

- http://elmihwar.com/ar

30 - بحث حول التمييز العنصـــري السبت يوليو 26-07- 2008, انظر الموقع الالكتروني: http://mat21.yoo7.com/t679-topic

4: التوافق في المواقف السياسية بين الجزائر وجنوب إفريقيا.

يبدو انسجام المواقف السياسية بين البلدين من خلال الاتفاق في التعاطي مع بعض القضايا الدولية , وتبادل الزيارات وتعزيز العلاقات الثنائية خاصة في شقها الاقتصادي.

أ - انسجام المواقف السياسية بين البلدين:

في دراسة لـ "معهد كارنيجي للأبحاث حول السلام"، قال أن المغرب سيواجه إصرارا قويا من خصميه التقليديين الجزائر وجنوب إفريقيا، من أجل عرقلة طموحاته داخل الاتحاد الإفريقي، وأوضح بأن "الهدف الفوري للمغرب، من خلال عودته إلى الاتحاد الإفريقي، هو دفع المنظمة إلى الحياد في قضية الصحراء الغربية".

وحسب الدارسة، فالمنافسة الشديدة التي احتدمت بين المغرب وخصميه، بمناسبة قمة أديس أبابا نهاية جانفي الماضي، "تعد مؤشرا على معارك دبلوماسية في المستقبل[31].

وقد أوضح الحزب الحاكم بجنوب أفريقيا في بيان نشره في موقعه الرسمي أن قرار الاتحاد الأفريقي يمثل انتكاسة واضحة لقضية الشعب الصحراوي ومطالبته بتقرير مصيره.
وأكد أن قبول عضوية المغرب يتسبب في استمرار النزاع وأن المغرب لم يتقيد بقرارات الأمم المتحدة بشأن ملف الصحراء الغربية وأهمها تنظيم استفتاء لتقرير المصير.

وأشار بيان الحزب أن الدول التي عارضت قرار عودة المغرب للاتحاد هي بالأساس دول قادت حركات التحرر ضد الاستعمار في أفريقيا، ومن هذه الدول جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي وبتسوانا والجزائر.

وشدد الحزب الحاكم على أنه في الوقت الذي يحترم فيه قرار القمة الأفريقية فإنه يأمل ألا يسمح الاتحاد في الأشهر المقبلة بتجاهل ملف استقلال الصحراء الغربية لاعتبارات سياسية، داعيا إلى جعل مطلب تقرير المصير ضمن جدول أعمال الاتحاد.

اعترفت جنوب أفريقيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في العام 2004، وقد استنكر المغرب هذا القرار[32].

ب: العلاقات المميزة بين البلدين.

تعززت العلاقات بين الجزائر وجنوب إفريقيا إثر الزيارة التي سيقوم بها الرئيس جاكوب زوما إلى الجزائر والتي سيتم خلالها عقد الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة للتعاون وستشكل هذه الزيارة التي جاءت بدعوة من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مرحلة جديدة في توطيد علاقات الصداقة والتضامن بين الشعبين الجزائري والجنوب إفريقي منذ عهد مكافحة نظام التمييز العنصري .

وقد عمقت المحادثات بين رئيسي البلدين التشاور بين الجزائر وجنوب إفريقيا حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك كمسائل السلم والأمن في إفريقيا .

[31] - http://www.elkhabar.com. 11/10/2017

32 - المرجع نفسه.

في ماي 2015 عقدت بالجزائر الدورة الخامسة للجنة التعاون العليا الجزائرية-الجنوب افريقية برئاسة الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاكوب زوما وتم التوقيع بالأحرف الأولى على العديد من اتفاقات التعاون في مجالات الطاقة والرياضة و العمل والسياحة.

وفي ختام أشغال الدورة ال5 أعرب البلدان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة القائمة بين الجزائر وجنوب إفريقيا منوهان بنوعية علاقات الصداقة والتضامن والتعاون.

وقد أعربا عن تقديرهما للجهود الهادفة إلى تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين، وأشارا إلى الجهود المكثفة التي يبذلها القادة الأفارقة من اجل تسوية النزاعات في إفريقيا[33].

ثالثا: دور الأمم المتحدة الأمم المتحدة في مناهضة الفصل العنصري.

بمساهمة من إنوغا س. ريدي، الأمين العام المساعد الأسبق للأمم المتحدة، الأمين الرئيسي للجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري، ومدير مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

أدرج القضاء على نظام التمييز العنصري[34] في جنوب أفريقيا المعروف بـالفصل العنصري, في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها[35].

وفي العقود التي تلت، ساهمت الهيئة العالمية في الكفاح العالمي ضد الفصل العنصري عن طريق توجيه انتباه العالم إلى لاإنسانية النظام، وإضفاء الشرعية على المقاومة الشعبية، وتعزيز إجراءات مناهضة الفصل العنصري التي تتخذها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وفرض حظر على توريد الأسلحة، ومقاطعة نظام الفصل العنصري في العديد من المجالات.

التمييز العنصري في ميثاق هيئة الأمم المتحدة، أكد الميثاق على عدم التمييز بين الناس على أساس الجنس أو اللغة أو الدين في الفقرة 3 من المادة 1 منه[36].

1 أبريل 1960 - مجلس الأمن، في أول إجراء له بشأن جنوب أفريقيا، ويدعو الحكومة إلى التخلي عن سياساتها القائمة على الفصل والتمييز العنصريين[37].

---

33 - سعاد بوعبو، جريدة الشعب يوم 29 - 03 - 2015 http://www.djazairess.com - وانظر كذلك الموقع الالكتروني http://radioalgerie.dz 2017/10/12 .

34 - فقد طلبت الحكومة الهندية في 22 حزيران/يونيه 1946 إدراج المعاملة التمييزية للهنود في اتحاد جنوب أفريقيا في جدول أعمال أول دورة للجمعية العامة .

35 - "إننا نقف هنا اليوم لنحيي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بصفة فردية وجماعية على حد سواء على انضمامها إلى صفوف جماهير شعبنا في كفاح مشترك أفضى إلى انعتاقنا ودفع بحدود العنصرية إلى الوراء."

من خطاب نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا أمام الجمعية العامة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1994.

36 - ميثاق الأمم المتحدة ، صدر بمدينة سان فرانسيسكو يوم 26 جوان 1945 ، ودخل حيز النفاذ في 1945/10/24.

7 أغسطس 1963- دعا مجلس الأمن كافة الدول إلى الكف عن بيع وشحن الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية إلى جنوب أفريقيا. وأصبح الحظر المفروض على الأسلحة إلزامياً في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1977[38].

13 نوفمبر 1963- الجمعية العامة تحث جميع الدول على الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بالنفط. وكان هذا أول جهد في جهود عديدة بذلتها الأمم المتحدة بغرض فرض عقوبات نفطية فعالة ضد الفصل العنصري[39].

16-20 يونيه 1986- الأمم المتحدة تنظم المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

14 ديسمبر 1989- الجمعية العامة تعتمد بتوافق الآراء "الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي"، الذي يدعو إلى إجراء مفاوضات لإنهاء الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية غير عنصرية (القرار A/RES/S-16/1).

الخاتمة:

37 - القرار 134 الذي يشجب السياسات والإجراءات التي تتخذها حكومة جنوب أفريقيا وذلك في أعقاب مقتل 69 متظاهر أفريقي مسالم في شاربفيل على يد الشرطة في 21 آذار/مارس.

- انظر كذلك: قرار الجمعية العامة رقم395 (د-5), المؤرخ في 2 ديسمبر 1950- الذي أكد أن ''سياسة التفرقة العنصرية (الفصل العنصري) تستند بالضرورة إلى مبادئ التمييز العنصري''.

38 - مجلس الأمن يعتمد القرار 181المؤرخ في 07-08-1963.

39 - قرار الجمعية العامة رقم 1899 (د-18)) المؤرخ في بخصوص حث جميع الدول على الامتناع عن تزويد جنوب أفريقيا بالنفط.

العقيدة السياسية في الجزائر تستمد روحها من تاريخ الجزائر العظيم، ومن مبادئ ثورة التحرير وميثاق أول نوفمبر، وتجربته المريرة مع الاستعمار جعلته بمستوى غير مسبوق من التضامن مع الشعوب التي تعاني من تسلط الاستعمار.

تعمل الجزائر وجنوب إفريقيا على الرفع من مستوى العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى استراتيجي لتكون أكثر صلابة على الصعيد السياسي.

ولعل أهم القضايا الإقليمية التي تجمع مواقف البلدين، قضية الصحراء الغربية، من خلال التأكيد على التضامن مع الشعب الصحراوي ودعم حقه في تقرير المصير.

الروابط التاريخية التي تربط الجزائر بإفريقيا قد جعلت قيادتها الثورية توظف أدواتها الدبلوماسية لخدمة القضية الجزائرية وتكريس مبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية، لاسيما ما تعلق بملف الصحراء الغربية .

إن تدعيم الجزائر لحركات التحرر الإفريقية هو امتداد للكفاح المسلح التي خاضته ضد الإمبريالية الفرنسية. وظهرت مواقف الجزائر جليا عندما فتحت أبوبها لحركات التحرر والحركات المناهضة للعنصرية.

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية مبدأ اختيار الحركات الأكثر تمثيلا وشعبية كحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا.

استفاد مقاتلو الحركات التحررية من التدريب العسكري في الأراضي الجزائرية، من بينهم نيلسون مانديلا وكذا الدعمين السياسي والمالي.

أنشأت الجزائر جهازا خاصا تابع لجبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية، أوكلت إليه مهمة التنسيق مع حركات التحرر الإفريقية، وكان يتوافد عليه زعماء الحركات التحررية لتنشيط المؤتمرات الصحفية أو الإدلاء بتصريحات سياسية، و وصف الزعيم أملكار كابرال الجزائر ب " مكة الأحرار"[40].

ساهمت الجزائر في طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من منظمة العمل الدولية وتعليق عضويته من اللجنة الدولية الأولمبية، و المساهمة في طرد هذا النظام من منظمة الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومن اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا.

لا تزال جنوب إفريقيا تواجه موجة جديدة من العنصرية ، والسكان البيض ما يزالون يسيئون معاملة مواطنيهم السود بعد مرور 22 سنة على ميلاد الديمقراطية في البلاد، و السود يواصلون التسول من البيض لأنهم لا يمتلكون الأراضي.

قائمة المراجع المعتمدة.

1- أحمد إمام (2015). الإثنيّة والنظم الحزبية في إفريقيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
2- أحمد طه محمد، " أفريقيا و التغييرات الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، مصر، 1991
3- حسين ابراهيم صالح عبيد ، الجريمة الدولية – دراسة تحليلية تطبيقية - القاهرة، دار النهضة العربية، ص ص، 149-150.

40 - أميلكار كابرال زعيم الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر.

4-حسينة شرون ، تطبيق الاتفاقيات الدولية امام الجزائي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في الحقوق جامعة بسكرة. 2009 .
5- حلمي الشعراوي ،رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية،2001.
6-سوسن تمرخان بكة: الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية رسالة دكتوراة جامعة القاهرة ، منشورات بيروت منشورات الحلبي الحقوقية ،2006.
7- عبد الوهاب دفع الله أحمد، التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا 1652-1990، قسم التاريخ، جامعة الخرطوم.
8- عمار كاظم (18-3-2016)، "أشكال التمييز العنصري"، النهار، العدد 2718، صفحة زاوية إيمانيات.
9- محمد عبي الحليم محمد علي الزرقا، التاريخ السياسي والعنصري لجنوب أفريقيا منذ 1948 حتى إعلان الجمهورية 1961، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2012.
10- مكي معمري عن «لوس أنجلوس تايمز» (25-8-2015)، "العنصرية تعود بقوة إلى جنوب إفريقيا"، الإمارات اليوم، زاوية سياسة.
11- هشام الديوان (21-5-2016)، "داء متوارث في جينات الأخلاق"، جريدة الشاهد، صفحة زاوية المجتمع.
12- ميثاق الأمم المتحدة ، صدر بمدينة سان فرانسيسكو يوم 26 جوان 1945 ، ودخل حيز النقاد في 1945/10/24.
13- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بقرار 217 أ (د - 3) المؤرخ في 1948/12/10.
14- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها, اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068 (د-28) المؤرخ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1973 , تاريخ بدء النفاذ: 18 تموز/يوليه 1976، وفقا لأحكام المادة 15.

15- Robert Cottrel. South Africa. State Apartheid. Ihtroduction bv Jamesi. Mat ray. Library of congress cataloging. United states of Africa. 2015..

16-Edgar H. Brookes :" Flase Gods" in: Hildegarde Spottiswoode. South Africa. The Road Ahead. Compiled. (Haward Tmmins. Cape Town. 1960).

- 17 Elleke BoehmerK, Nelson Manela, Avery short Introduction, Oxford universitY, New York. USA,2008.

18 - Moncef Bakail ,Directeur du Laboratoire "Etudes Africaines "The role of Algeria in the liberation of Africa .http://africanstudiesdz.blogspot.com.

الأستاذ: لموشي طلال

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة1

قسم العلوم السياسية

عنوان المداخلة:

التهديدات الاتماثلية في افريقيا: دراسة في التجربة الجزائرية لمواجهة الارهاب بين الآليات الامنية والسياسات التنموية

المقدمة:

لقد شهد النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة جملة من التحولات والتغيرات التي طالت الفواعل والبنية والقيم، وهو ما أفضى إلى تغير مفهوم الأمن من صبغته الكلاسيكية المستندة على محورية الفاعل الدولاتي والنمط التماثلي للتهديدات المتميزة بطابعها العسكري المباشر، لمفهوم جديد أتاح المجال أمام صعود فواعل جديدة وبروز البعد الإنساني في الأطر التحليلية، لنكون أمام مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد للأمن المرتيط اساسا بمصطلح التهديد الذي شهد بدوره نسخة جديدة تتجاوز الطابع التماثلي أو التناظري الذي ميز المعادلة الكلاسيكية، بسبب بروز التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب، الجريمة المنظمة بأشكالها والهجرة غير الشرعية وغيرها، هذه التهديدات التي تجد لنفسها وقعا وامتدادا لما وراء الحدود مُعيقة بذلك إمكانية التحكم والسيطرة الفردية عليها، وهو ما قاد آليا لتزايد وتيرتها وحدّتها، كل هذه العوامل جعلت المفهوم التقليدي للأمن والمبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها لمواجهة أي غزو خارجي – في إطار الحفاظ على البقاء- عاجزة على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وهو ما كان نتيجة لغياب القدرة التفسيرية المفضية لإيجاد الحلول وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها.

وتعد القارة الإفريقية عموما من أبرز المناطق العاكسة لتعقد وتشابك التهديدات ذات النمط اللاتماثلي، والتي حتى وإن كان نطاق وقوعها لا يتجاوز الحيز الذي فرضته الحدود إلا أن تداعياتها وآثارها تمتد لتطال كل أنحاء العالم دون استثناء، وهو ما استدعى لضرورة سعي الفواعل الناشطة في السياسة الدولية لضرورة البحث في خبايا مثل هذه التهديدات الهلامية – نظرا لصعوبة تحديد فاعليها- العابرة للحدود من أجل التوصل لحلول والتي من شأنها القضاء عليها، وهو نفس ما يمكن إسقاطه على منطقة الساحل التي أصبحت في الآونة الأخيرة بؤرة لتمركز وتصدير مثل هذه التهديدات وذلك راجع للخصوصية والحساسية الأمنية التي تشهدها دول الإقليم، من هشاشة النظام للتمزق العرقي أوجبته الحدود الاستعمارية إلى جانب تردي معيشي واقتصادي وغياب التنمية بمختلف أبعادها، كل هذا تعزز مع تحول الإقليم في ظل الأطماع الخارجية لمنطقة تنافس تجمع الدول الكبرى.

اضاقة الى ان ظاهرة ‘‘الإرهاب الدولي’’، أصبحت تشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي برمته بالنظر للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت تطرحها أمام مختلف الدول، بالنظر الى أن تبعاتها تتجاوز مخاطر الحروب النظامية .بالنظر الى التطور الهائل في الاساليب

والطرق البالغة الدقة التي تتم بها، وعلى الرغم من مختلف الجهود المحلية والاتفاقية التي بذلت في سبيل الحد من هذه الظاهرة، فإنها لم تكن بالفعالية المطلوبة، حيث أن الظاهرة في تزايد مستمر وخطورة متنامية وانتشار واسع.. ويمكن القول إن عجز المجتمع الدولي عن صياغة مفهوم دقيق ومتفق عليه بشأن هذه الظاهرة، بسبب تباين الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية والمذهبية، أسهم بشكل كبير في قصور مختلف هذه التدابير والإجراءات التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

وفي إطار هذه المتغيرات سنحاول من خلال دراستنا الوقوف على أهم هذه التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية) ودورها في تعقيد وتشبيك الوضع والمسألة الأمنية هذا من جهة وعرض التجربة الجزائرية الرائدة في مواجهة والحد من الظاهرة الارهابية من جهة أخرى.

اشكالية الدراسة:

نحاول في مداخلتنا هذه بحث الاشكالية التالية:

ما هي الحركيات السببية التي جعلت من منطقة الساحل بؤرة لتنامي التهديدات الجديدة؟ وأي السياسات أنجع للتصدي لظاهرة الارهاب وطنيا كان او دوليا؟.

فرضيات الدراسة:

اولا: الفشل الدولاتي المميز لإقليم الساحل الإفريقي، كان عاملا لتصاعد التهديدات اللاتماثلية في المنطقة.

ثانيا: ان التجربة الجزائرية أثبتت قصور ومحدودية مخرجات تبني سياسات الامنية الصرفة على مواجهة الظاهرة الارهابية بتداعياتها ونتائجها، عكس تبني السياسات التنموية.

محاور المداخلة:

المحور الاول: طبيعة التهديدات اللاتماثلية في افريقيا ومنطقه الساحل خصوصا

التهديدات اللاتماثلية – Asymmetric Threats

ترتبط النظرية والمفاهيم بواقع المشهد الدولي، هذه البادئة التي تفسر موجة التحولات والتطورات المفاهمية التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة ما تعلق بالتغير في مفهوم الأمن الذي جاء كنتيجة حتمية لتغير الفواعل بعدما كانت الدولة تحتكر دور الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية من جهة وكذا التحول الذي طال طبيعة التهديدات

[1]، فخلال هذه الفترة تراجعت الحجة الأيديولوجية التي لطالما كانت كمعيار للتمييز بين ثنائيات (العدو-الصديق) وبين (التهديدات العسكرية الرئيسية-الثانوية) والذي أعقبه تغير في هيكلة المخاطر التي انتقلت من النمط التماثلي (تماثل الأطراف) إلى النمط اللاتماثلي (لاتناظرية ولاتناسقية هذه الأطراف)، وهو نمط له من التعقيد والتشابك ما يتجاوز النمط التقليدي.[2]

---

[1] خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2016.
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

[2] شهرزاد أدمام، مرجع سابق، ص. 54.

اولا: الإرهاب:

إن ربط الإرهاب بالعنف يجعله ظاهرة متأصلة منذ التواجد الإنساني، ولطالما عملت البشرية ولا تزال تعمل على مواجهته، ورغم وجود دول عديدة عانت من ويلات الإرهاب والتي واجهته ودفعت تكاليفه لوحدها مقابل صمت عالمي، لكنه لم يحض بالرواج الذي يعرفه اليوم إلا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

إن الإشكال المطروح خاصة في عالمنا المعاصر -الذي يعتبر الإرهاب من أهم صفاته- هو عدم نجاعة آليات المواجهة، مع أن الإجابة تتجسد في وجود سبب حتمي هو غياب مفهوم واضح ودقيق للإرهاب الذي لا يزال موضع خلاف واختلاف، وفي مفهوم الإرهاب يربط العديد من المؤرخين الإستخدام الأول لمصطلح الإرهاب بسنة 1794 خلال الثورة الفرنسية، إذ يشير بوغدان زلاتاريك للجنة "السلامة الوطنية" والتي شكلها كل من روبسبيير ورفاقه التابعة لمحكمة الرهبة، حيث جسدت كافة مظاهر القمع والإضطهاد.[1] لكن بتجاوز المفهوم اللغوي للإرهاب الذي يعني ويشير في عمومه كما جاء في مختلف القواميس والمناجم اللغوية أنه مشتق من الفعل "أرهب" بمعنى خوف وفزع، أي أن الإرهاب يعني التخويف والإفزاع.[2] وسنتعرض في المحور الثاني باسهاب لاسباب الظاهرة واشكالها.

ثانيا: الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة لم تعد موضوعا ذاتيا أو محليا أو وطنيا أو حتى إقليميا، إنما أصبحت مشكلة تهم العالم بأسره، كما أن أفكارها الإجرامية تستهدف الإنسان أينما كان، بإستهدافها أوضاعه الإقتصادية والمالية والإجتماعية والثقافية وحتى الأخلاقية، سواء على مستوى النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الأمر الذي دفع العالم إلى الإهتمام بهذه الظاهرة الإجرامية ذات الآثار المدمرة وأصبحت الجريمة المنظمة بشكل عام تحديا لايستهان به يواجه المجتمعات والدول على حد سواء[3].

1- تعريف الجريمة المنظمة:

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظمة بالإجماع، فلا يزال مفهومها غامضا وغير واضح المعالم، ويعود سبب غياب تعريف محدد يتبناه المجتمع الدولي إلى وجود أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية.

كما يرجع عدم الاتفاق على تعريف واضح محدد إلى عدة اعتبارات أهمها: حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها، نظرا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة، ومن بينها:

يعرف الأنتربول الجريمة المنظمة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم- بحكم تشكيلتها- بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح، دون التقيد بالحدود الوطنية.[4] بالتالي يمكن القول أن الجريمة المنظمة مفهوم مطاطي إلى حد ما، بحيث تدعى أيضا بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وهي شكل خطير من أشكال الجنوح الدولي.

---

[1] رائد قاسم، **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ** (بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.13.

[2] محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2016.
< http://www.assakina.com/files/books/book26.pdf>

[3] خالد العبيدي، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر وطني حول: "الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق"، اسطنبول، تركيا، 7-8 أوت 2008)، ص. 9.

[4] أديبة محمد صالح عبد الله، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة** (السليمانية-العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص.17.

إلا أن هذا التعريف أنتقد لإغفالة لعدة جوانب، حيث لم يشر إلى البناء التنظيمي للجماعة الإجرامية، كما أنه لم يتضمن صفة العنف كوسيلة تستخدمها الجماعة الإجرامية المنظمة لتحقيق أغراضها، كما أن هذا التعريف لم يحدد نوعية الأرباح التي تسعى الجماعات الإجرامية إلى تحقيقها، وتفاديا للإنتقادات السابقة أعاد الأنتربول تعريف الجريمة المنظمة على أنها: "أية جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة وتستخدم عادة التخويف والفساد".[1]

وتعرفها مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوربي بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"[2].

أما إتفاقية باليرمو"the Palermo Convention" الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فعرفتها "بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة أو ثابتة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الجسيمة والخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو أية منفعة مادية أخرى"[3].

بناءا على هذه التعاريف المختلفة يمكننا تقديم تعريف إجرائي للجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال إستخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة،[4] وفي بعض الحالات يمكن أن تقتصر أنشطة هؤلاء الأفراد أو الجماعات على إقليم أو دولة واحدة وهو ما يمثل الشكل المحلي للمشروع الإجرامي، إذ لا يشمل تواطؤ أفراد أو جماعات أخرى تنشط في بلد أو بلدان خارجية، لكن عندما يتم تسهيل حركة هته الشبكات الإجرامية المنظمة أو حركة أنشطتها عبر حدود دول ذات سيادة فإنها تعتبر: "جرائم منظمة عابرة للحدود" وفي هذا الصدد وصفت أوانبور بإيجاز الجرائم المنظمة العابرة للحدود بأنها "تلك الجرائم التي لا تقتصر على عبور الحدود بين الدول فحسب، بل التي تستدعي طبيعتها أن يمثل عبور تلك الحدود جزءا أساسيا من النشاط الإجرامي نفسه، كما تضم أيضا الجرائم التي تقع في بلد واحد، ولكن عواقبها وتداعياتها تؤثر تأثيرا كبيرا على بلد آخر".[5] لذلك فإن للجريمة المنظمة العابرة للحدود هي: أنشطة إجرامية عابرة للحدود الدولية مرتكبة بواسطة كيانات أو منظمات تنشط في أكثر من دولة واحدة قائمة وفق تنظيم هيكلي، خاضعة لضوابط ذات طابع مستمر، تسعى لتحقيق الربح المادي مستخدمة وسائل غير مشروعة ".

2- خصائص الجريمة المنظمة:

- التنظيم الجماعي والبناء الهرمي المتدرج.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 18.

[2] يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة ؟ "، **الحوار المتمدن**، 30 جانفي، 2007، القسم السياسي. على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313>

[3] يونس زكور، مرجع سابق.

[4] مفهوم الجريمة المنظمة، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2016.
<http://khelfallahnahla.unblog.fr/2013/03/19/مفهوم-الجريمة-المنظمة/>

[5] فريدوم سي أونوها وَ جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2016.
< http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html>

[6] أحمد فاروق زاهر، "العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم" (ورقة بحث قدمت في ندوة علمية حول: "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، القاهرة ، مصر، 18- 20 جوان 2007)، ص. 13.

- الحصول على مزايا مالية أو أية منفعة مادية أخرى هو هدفها الأساسي، أي تسعى إلى تحقيق الربح غير المشروع وبوسائل غير مشروعة.[1]
- سرية العمل داخل المنظمة. [2]
- استخدام العنف أو التهديد به داخل الجماعة وخارجها كأسلوب في الإنصياع لمتطلباتها وزيادة قوتها وذلك من أجل تحقيق أهدافها[3].
- التأثير على المجتمع؛ فهي تهدد الأمن والسلم الوطني والنظام العام في الدول، وبما فيها المصالح الاجتماعية و البني التحتية في المجالات كافة و التي تنسحب آثارها بشكل سلبي على المجتمع بأكمله.
- كما تتسم الجريمة المنظمة بمرونتها الفائقة في قدرتها على تخطي حدود الدولة بحيث تعقد تحالفات مع غيرها من المنظمات الإجرامية المحلية والدولية، كما أن نشاطها وعملها لا يختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل يتعداه إلى أقاليم الدول المجاورة.

3- أسباب إنتشار الجريمة المنظمة:

إن ظاهرة الجريمة قديمة قدم المجتمع البشري، أي أن المجتمعات البشرية عرفت هذه الظاهرة منذ وجودها، إلا أنها كانت في حدود أضيق مما حالت إليه اليوم، إذ أن الجرائم المنظمة ولاسيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود ظهرت على المستوى الدولي نتيجة للقدرات الهائلة التي تحوزها سواء من حيث تنظيماتها الإجرامية وأنماط أنشطتها وكذا رؤوس أموالها الضخمة.[4]

ومن أهم أسباب إنتشار هذه الأنماط من الجرائم يرجع كنتيجة للتطورات الاجتماعية، الاقتصادية، العولمة والثورات العلمية خاصة في مجال الاتصالات وكذا التقدم الهائل في مجال التكنولولجيا، ولم ينجم عن هذه التغيرات عولمة اقتصادية فقط بل عولمة في الإجرام أيضا، وهو ما أدى إلى عبور الجريمة المنظمة مثلها مثل الاقتصاد الحدود الوطنية.[5]

4- أشكال الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا تتسم بالجمود بل هي بمثابة صناعة متغيرة بإستمرار، تتكيف مع معطيات السوق، بل وتبتكر جرائم جديدة بإستمرار، بإختصار هي نشاط غير قانوني، تخترق كل الحدود الثقافية والإجتماعية والجغرافية، بل إنها لا تعترف بالحدود مطلقا ولا تعترف بالقواعد والقوانين[6]، وتتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطور المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن أبرزها ما يلي:

أ. الاتجار غير المشروع بالمخدرات:

تعتبر ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها، فهي تشكل خطرا حقيقيا على أمن الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء، وحسب منظمة الأنتربول فإن أنواع المخدرات الأكثر إستخداما وإتجارا هي القنب، الكوكايين، الهيرويين،

---

[1] عادل عكروم، "الجريمة المنظمة"، **حوليات جامعة الجزائر** 23 (2013): ص. 149.
[2] رقية عواشرية، "نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"، **المفكر** 4 (2008): ص. 19.
[3] عادل عكروم، مرجع سابق.
[4] أديبة محمد صالح عبد الله، مرجع سابق، ص. 35.
[5] ذياب البدانية، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية"، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2016.
<https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized%20crime%20shaqah.pdf>
[6] "United Nations Officeon Drugs and Crime, Transnational Organized Crime – The Globalized Illegal Economy". (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.unodc.org/documents/toc/factsheets/TOC12_fs_general_EN_HIRES.pdf>

المخدرات الإصطناعية، السلائف الكيميائية والمواد المنشطة،[1] وتقدر تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة بإعتبارها المصدر الرئيسي للموارد التي تجنيها[2].

بالتالي تمثل المخدرات والإتجار بها تحديا حقيقيا أمام الدول لما تمثله من عبئ إجتماعي واقتصادي وسياسي، بل وحتى نفسي، خاصة و أن الإرهابيين في الوقت الراهن أصبحوا يعتمدون على زراعة المخدرات لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم، كما يساعدهم في ذلك الصعوبات التي تواجهها الدول خاصة في العالم الثالث وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل، ليصبحوا في الأخير يشكلون خطرا لا يستهان به على الأمن القومي والأمن المشترك للدول[3].

ب. الإتجار غير المشروع بالبشر:

يعد الإتجار في البشر أحد أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تهدد أمن وكيان المجتمع واستقراره، حيث اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتي يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنويا ليتم الاتجار بهم، ولا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة التي ينظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.[4] ويقسم الإتجار بالبشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: الإتجار لأغراض السخرة، الإتجار للإستغلال الجنسي والإتجار بالأعضاء البشرية.[5]

أنشأت الأمم المتحدة بروتوكولا جديدا عام 2000، ألا وهو بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر - خاصة النساء والأطفال- وذلك ليكون مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل للتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها،

كما أن منظمة محاربة الرق الدولية تقدر أن هناك ما يقارب 20 مليون شخص يعملون بنظام الرق، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة لا توجد أية دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير 137 دولة مصدرة للبشر، حيث يتم استغلالهم في أعمال الدعارة والأعمال الشاقة بالإضافة إلى ذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بهذا النوع من النشاط غالبا ما تكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها ونطاق عملياتها. ويعرف الاتجار بالبشر على أنه إستدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الإستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات الموالية

---

[1] "Organisation International de police –INTERPOL-" , Stupéfiants. (Accessed: 22/03/2016). <http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Stup%C3%A9fiants/Stup%C3%A9fiants>

[2] بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، تم تصفح الموقع يوم 20 مارس 2016. <http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>

[3] عبد الحق زغدار، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، **الفكر** 8 (2012): ص ص. 259-260.

[4] هاني فتحي جرجي، "برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديات النيابات العامة" (ورقة بحث قدمت في ندوة إقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، مصر، 28-29 مارس 2007. ص. 77.

[5] "Organisation International de police –INTERPOL-" , Traite d'être humain. Website. (Accessed: 22/03/2016). <http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Trafic-d'%C3%AAtres-humains/Traite-d%E2%80%99%C3%AAtres-humains>

لأي صراع، فغالبا ما يكون اللاجؤون والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار.[1]

ويقصد بتعبير الاتجار بالبشر كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص يتمتع بالسيطرة على شخص أخر لغرض الإستغلال، ويشمل كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة كالسخرة أو الخدمة قسرا أوالإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أوالاستعباد أونزع الأعضاء.[2]

جـ. الإتجار غير المشروع بالأسلحة:

تعكس جريمة الإتجار بالأسلحة نمطا جديدا من أنماط التهديدات الأمنية التي انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل متصاعد، بحيث يثير مخاوف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية نظرا لانعكاسها على الأمن الفردي، المجتمعي والدولي،[3] فتفشي الأسلحة بين المتمردين والإرهابيين والميليشيات أمر خطير بالنسبة للأمن العالمي. وتقدر قيمة الأسلحة المتداولة حتى عام 2011 بحوالي 38 مليار دولار وأغلبها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة[4] من رشاشات وقنابل وذخيرة، ويروح ضحيتها سنويا ما يقارب نصف مليون فرد.[5]ويعبر الإتجار غير المشروع بالأسلحة عن بيع الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها من الصانع إلى المشتري مباشرة، أو بواسطة أطراف تمثيلية، وبشكل سري وتتم بطريقة غير شرعية وغير قانونية، وما يساهم في نجاح وازدهار هذا النوع من التجارة هو إمكانية توافر الدعم في بعض الدول من مراكز القرار.[6]

د. غسيل أو تبييض الأموال:

يعتبر تحقيق الربح المالي هو الهدف الأساسي والرئيسي للجرائم المنظمة كما يعتبر الدافع الأول لكل أشكال الإجرام المنظم، إلا أن الإحتفاظ بهذا القدر الكبير من الأرباح المتحصلة من مصادر غير مشروعة لا يأتي إلا إذا تم تغطيته بعمليات غسيل أموال، والتي أصبحت تمثل نشاطا حيويا وهاما لجماعات الجريمة المنظمة، ذلك لما تحققه من اتساع لقوتها ونفوذها وتوفير المزيد من الأمن والثروة. وقد ساهم التقدم العلمي والتقني وكذا العولمة من خلال الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة العالمية بشكل كبير في تسهيل عمليات غسيل الأموال عبر الحدود الوطنية.[7]

ينطوي مصطلح غسيل الأموال على العديد من المضامين، إلا أنها متفقة في الخطوط الرئيسية، حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها: "أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه

---

[1] هبة فاطمة مرايف، "الاتجار بالبشر: الشكل المعاصر لتجارة الرق"، **السياسة الدولية** 165 (2006): ص ص. 84-85.

[2] Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. **Nations Unies**. P.02. (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf>

[3] صالح زياني وَ أمال بلغالم، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 8 (2016): ص ص. 46-50.

[4] عرّف معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح" الأسلحة الخفيفة والصغيرة" بأنها "هي تلك الأسلحة التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية ونصف الآلية، إضافة إلى القواذف الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات أو الدبابات ومدافع المورتر والألغام."

[5] محمد جمال مظلوم، "تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال" (ورقة بحث قدمت في حلقة علمية حول: "التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب"، الرياض، 11-13 فيفري 2013)، ص. 2.

[6] المرجع نفسه.

[7] **مليكة أخام بن عودة زواوي، "تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان و الثورة المعلوماتية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر مغاربي حول: "المعلومات والقانون"، طرابلس، ليبيا، 27-30 أكتوبر 2009)، ص ص. 23-24.**

الأموال أو مساعدة أي شخص إرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم".[1]

كما عرف الأنتربول غسيل الأموال بأنه" أي فعل تم القيام به أو الشروع فيه، يقوم على إخفاء أو تمويه هوية ومصدر الأموال أو العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وإظهارها على أنها متأتية من مصادر مشروعة.[2]

تشير الإحصاءات والتقارير الاقتصادية إلى أن ظاهرة غسيل الأموال تتصاعد بشكل مخيف خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الإلكترونية، فالغسيل الإلكتروني يتم في دقائق أو ثواني معدودة من أجل الإسراع في إخفاء هذه العمليات الإجرامية[3].

ثالثا: الهجرة غير الشرعية.

قبل الخوض في مفهوم الهجرة غير الشرعية، لابد من الإنطلاق من إدراك معنى الأساس أي تحديد مفهوم الهجرة، في <u>اللغة</u> الهجرة من الفعل هَجَرَ بمعنى "ترك الشيء أو الفعل"، أما الِهجرة فهي "الخروج من أرض لأخرى"، أما <u>اصطلاحا</u> فلقد تعددت التعاريف المقدمة من طرف الدول بالأساس والتي حاولت كل منها وضع مفهوم يتماشى مع اختلاف أغراضها وأهدافها، مما خلق صعوبة في وضع مفهوم دولي دقيق لهذا المصطلح[4]، وعموما يمكن إيراد جملة من التعاريف والتي سنحاول من خلالها الإلمام بكافة زوايا المصطلح: "الإنتقال من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة"[5].

من جهته، يعرفها علم السكان على أنها الانتقال الفردي أو الجماعي من منطقة جغرافية لأخرى، بحثا عن وضع سياسي أو اقتصادي أو ديني أو سياسي أفضل، وإذا كان هذا الانتقال داخل إقليم الدولة ذاتها تكون هجرة داخلية، أما في حال تعددت حدود الدولة فتكون هجرة خارجية أو دولية.[6] أما منظمة الهجرة الدولية فقد عرفتها على أنها "مغادرة بلد أو الخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر"، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما حظرت على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة جدا.[7]

وفي محاولتنا لوضع مفهوم للهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير المشروعة، سنجد بأن هذا المصطلح يستخدم بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، لكونه يتضمن دلالات مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، إذ قد تكون مشروعة في مقابل ذلك من الناحية الإجتماعية أو الدينية أو الثقافية وذلك تبعا للخصوصية التاريخية والحضارية للمجتمعات ولما هو سائد في دولة عن أخرى.[8]

---

[1] بسمة عولمي، مرجع سابق.

[2] "International Police Organization –INTERPOL- ", Money Laundering. Website. (Accessed: 24/03/2016).
<http://www.interpol.int/ar/Crime-areas/Financial-crime/Money-laundering>

[3] محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص. 10.

[4] ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظورالامن الانساني" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2011)، ص. 10.

[5] عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص. 104.

[6] عزت حمد الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ط. 1. (الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 139.

[7] نبيل مرزوق، "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2016.
< http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/marzouk.pdf>

[8] أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة -الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة-**، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 9.

من هذه المنطلقات، وبدءا من مسلمة أن الهجرة عبارة عن عمل فردي إختياري حر نابع من الإرادة الذاتية للأفراد، هي حق يَنُص عليه القانون الدولي ويكفله، ووصولا إلى هذا الحد فقط كونه -أي القانون الدولي- لا يعطيه الحق في دخول إقليم بلد آخر لا يتمتع فيه بحق المواطنة أو حق الإقامة المقننة، فحكومة كل بلد تتفرد بحقها السيادي الكامل في إقرار سياسات ونظم الهجرة القانونية نحوها[1].

أسباب ودواعي الهجرة غير الشرعية:

كما هو مدرك اليوم فالهجرة غير الشرعية باتت من القضايا ذات الطرح البارز والتي تثير إشكاليات عديدة خاصة مع تفاقم خطورة آثارها، ومن البديهي أن أهم خطوات مواجهتها لا تستقر إلا عبر الإلمام بمختلف الأسباب والدوافع الكامنة وراء بروزها وتفاقمها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي إطار ما سيتم ذكره لابد من الإشارة إلى نقطة أساسية كون أن الهجرة سواء كانت شرعية أو غير ذلك فإنها في عمومها تستند لذات الأسباب والدوافع.

رغم تعدد الأسباب والدوافع التي دفعت إلى تبني هذا النمط من الهجرة، إلا أنه عموما يمكن رصفها ضمن الفئات التالية:

1. الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

أو ما يسميه العديد من الباحثين بالأسباب الكلاسيكية كونها الدافع الأصلي وراء ظهور الهجرة.

فقرار الهجرة من عدمه يتوقف بشكل كبير على العامل الاقتصادي، حيث نجد أن نتائج إحصائيات الهجرة تستجيب إلى حد بعيد له، فالعامل الاقتصادي لا يتوقف فقط عن كونه مجرد دافع للهجرة، فهو المحدد لنوعية الهجرة بين دائمة أو مؤقتة، وبكونه العامل الأساسي المحرك للهجرة، فالمتوقع إستقرا المهاجرين ببلاد المهجر والأمر سيان سواء في إطار الهجرة الشرعية أو غير الشرعية. ويكون هناك تباين في المستوى الإقتصادي واضح بين دولتن (الطاردة و المستقبلة)[2].

وبالرغم من أهمية العامل الإقتصادي إلا أنه غير كافي، فلا بد من توفر عوامل ذات طابع إجتماعي محفزة لدى الفرد، هذه العوامل ماهي إلا إفرازات لتواجد شعور لدى الفرد تخلقه بيئة طاردة، ورغم تعدد هذه الأسباب واختلافها من شخص لآخر إلا أنها كلها تشترك في كونها معيار محدد لبيئتين أحداهما طاردة والأخرى جاذبة، فالأولى تشدد الخناق على الفرد ما يخلق ذاك الشعور المنفر من البلد الأصلي، لتشع ملذات البلد المستقبل والتي يعجز هذا الفرد عن تحصيلها في البلد الأصلي، أي أن سوء ظروف الفرد في بلده الأم هي ما يدفعه للبحث عن وضع أحسن في بلد آخر، أهمها:

- صورة النجاح الإجتماعي التي يعكسها العديد من المهاجرين إثر عودتهم لأرض الوطن والذين يعملون على إبرازه في أسمى مظاهره (سيارات، هدايا، إستثمارات...).
- الأسباب النفسية والذاتية، والتي تكرسها الميولات الشخصية وتبرز خلال عملية البحث عن التفوق الإجتماعي.
- الدور الإعلامي وخاصة الوسائل المرئية، والناقل لمغريات الغرب في صورة احلام يسعى المشاهدون الذين تم استقطابهم بهذه المغريات لتحقيقها.[3]

. الأسباب السياسية والأمنية:

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي"، القاهرة، مصر، 23-24 أفريل 2007)، ص. 23.

[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص ص. 52-54.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 56-57.

تصنف الدوافع السياسية والأمنية ضمن أبرز العوامل التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أين أصبح الفرد يخاطر بحياته من أجل الوصول إلى أرض الأحلام - حسبهم - .

فقد كانت العوامل السياسية عبر التاريخ وراء العديد من الهجرات، فمن الأسباب السياسية القسرية كل من الضغط والتهديد والإستيلاء، فالتواجد الأجنبي والتدخل العسكري الخارجي من قبل أي دولة يؤدي للهجرة، كما أن الضغط السياسي المحلي وانعدام الديمقراطية في غالبية الدول النامية المكرسة للنظم الدكتاتورية أين يجد الفرد نفسه رهن الإعتقال أو منقادا للمعتقلات بلا سبب، ناهيك الحروب والصراعات والثورات الداخلية والإنقلابات العسكرية، وكذا بعض الظروف الطارئة على غرار إيقاع عقوبات دولية على مجتمع معين كلها من الأسباب الدافعة للهجرة.[1]

إن المواطنة هي التعبير المجسد للعلاقة والرابط القانوني الجامع بين الفرد والدولة، إذ تقوم هذه الصلة العلائقية وتتحدد بجملة واجبات الفرد إيزاء دولته من جهة وحقوقه داخلها من جهة أخرى، بمعنى آخر أن الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن سخط الأفراد على الوضعية في بلدانهم، وهو ما يجعل هذه الظاهرة في الدول الأكثر قمعا وتسلطية من السمات البارزة والمميزة لها، أين يهرع الأفراد للخلاص من الوضع القائم بأي وسيلة غير شرعية.[2]

3. الأسباب الجغرافية والديمغرافية:

لطالما كانت العوامل الجغرافية أو البيئية إحدى أبرز أسباب الهجرة منذ الأزل، فقساوة البيئة (الحرارة، الجفاف والتصحر، الكوارث الطبيعية من فيضانات وقحط وأوبئة...) والتي تعود للتموقع الجغرافي، تشترك في كونها مميزات لبيئة طاردة دافعة للهجرة، فلقد أدت مثل هذه المسببات لتخلي الأفراد عن الإرتباط بالأرض سواء على شكل مبادرات فردية أو على شكل تحركات جماعية. أما العامل الديمغرافي فكونه محفز للهجرة يظهر من خلال العلاقة العكسية التي تجمع بين عدد السكان والوضع العام للبلد، فتزايد عدد السكان في مقابل انخفاض المستوى المعيشي وسوء الوضع الإقتصادي والواقع السياسي غير المستقر كلها ظروف منشأة لبيئة خصبة لبروز وتفاقم الظاهرة.[3]

المحور الثاني : الارهاب عبر القومي وتمفصلاته مع تهديدات امنيه اخرى في منطقه الساحل, التداعيات على المشهد الامني الجزائري

. في المقاربة لمفهوم الإرهاب:

أضحت ظاهرة الإرهاب "وطنيا كان أو دوليا" أساسا للفعل الدولي، اذ وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، جعلت دول العالم عموما المعركة ضد "الإرهاب الدولي" محورا للسياسة العالمية، فمفهوم الإرهاب يعبر في الأدبيات السياسية عن ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في آن معا، إذ من السهل وصفه أكثر من تحديد معناه، فبين عامي 1936 و 1981 أحصى كل من

---

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص. 58.
[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص. 59.
[3] المرجع نفسه، ص ص. 62-63.

"شميت" Schmidt و "يونقمان" Youngman في كتابهما بعنوان: Political Terrorism 109 تعريفا، كل منها يقدم تفسيرا ومعنى مغايرا لمفهوم الإرهاب1.

وبتجاوز المعاني اللفظية للمفهوم وفي ظل غياب تعريف عالمي موحد ومحدد، والاختلافات الأيديولوجية لتوصيف أعمال محددة بالإرهابية من أخرى بغير الإرهابية، بالنظر لارتباط المفهوم بسياقات أيديولوجية متمايزة ومتضاربة، توصلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) إلى بلورة التعريف التالي المعتمد رسميا: والذي يقدم الإرهاب على انه "التهديد باستعمال العنف أواستعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أوجماعات، سواء كانوا يعملون لمصلحة حكومية رسمية أم ضدها.. وتهدف هذه الأعمال لإحداث صدمة أوحالة من الذهول، أوالتأثير على جهة تتجاوز ضحايا الإرهاب المباشرين"2، وقدمت الإدارة الأمريكية تعريفا أخر اعتمدته كمحدد لتوجهاتها الخارجية ازاء موضوع الارها مفاده أن: "الإرهاب هوذلك العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية، والذي يرتكب ضد غير المقاتلين، بنية التأثير على الجمهور حيث غير المقاتلين هم المدنيون إلى جانب العسكريين المسالمين، أو في غير مهامهم وقت تعرضهم للحادثة الإرهابية، أوحين لا توجد حالة حرب أوعداء، أما الإرهاب الدولي فهو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أزيد من دولة ويتم على أرض تتجاوز حدود الدولة الواحدة" 3.

وعموما، فإن مسحا للاجتهادات الخاصة والرسمية لتحديد تعريف لمفهوم الإرهاب، تمكننا من تحديد المعايير الثلاث المشتركة بين تعريفات المصطلح:

الفعل الإرهابي The Terrorist Act: إن الجزء الأول للتعريف يتعلق بالأثر الظاهر للفعل الإرهابي، والجزء الديناميكي منه، فهومميز عن باقي التعبيرات السياسية الأخرى، إذ إن هدفه إثارة الخوف والرعب لدى الأفراد بالقتل أو تدمير المنشئات ومقدرات الدول، بغض النظر عن الأسباب الدافعة لذلك فالأستاذ "رايمون أرون" يعرف الفعل الإرهابي "بأنه كل فعل تتجاوز أثاره النفسية أثاره المادية"4، وقد حددت "جنكيس برايان" ستة أهداف للفعل الإرهابي سواء المرتكب من قبل الأفراد أو الجماعات:

أولا، فقد يكون الهدف ماديا محددا، كالحصول على فدية نظير إخلاء سبيل رهائن محتجزين.
ثانيا، البحث عن إثارة رأي عام عالمي تجاه قضية ما.
ثالثا، إحداث دمار عام لهدم النظام الاجتماعي في دولة ما.
رابعا، دفع الحكومات للرد باستعمال أساليب القمع المعمم لكافة فئات المجتمع.
خامسا، إخضاع الفئات المعارضة، عن طريق استعمال أساليب إرهابية، وهذا خاص بإرهاب الدول.
سادسا، معاقبة فرد أو مؤسسة ما على ارتكاب فعل يفسر من قبل العناصر الإرهابية كاعتداء.

المستهدف The Terrorist Targets: يمكن تقسيمها إلى فئتين مترابطتين الفئة الأولى: تستهدف الأفراد بالتصفية الجسدية أي بالقتل أو الجرح المتعمد للأشخاص الطبيعيين بشتى الطرق، أما الفئة الثانية: فتتعلق بالأهداف المادية بأشكالها المختلفة، كاستهداف مقرات المؤسسات الرسمية أو المقدرات العينية لتدمير قدرات الدول.

---

[1]Tanguy Struye de Swielande, "La Politique Etrangère Américaine Après La Guerre Froide Et Les Défis Asymetrique" (Belgique: presse universitaire de lovaine, 2003), p. 159.
[2]Alexandre Adam, "La Lute Contre Le Terrorisme: Etude Comparative Union Européenne Et Etats Unis" (France: l'harmattan, 2005), p. 49.
[3] Susan Tiefenbrun, "Decoding International Law: Semiotics And The Humanities" (UK: Oxford University Press, 2010), p. 49.
[4] Frederic Neyrat, "le corps du terrorisme", in Vivre en Europe: philosophie, politique et science aujourd'hui, ed: bertrand ogilvie et al. (France: l'harmattan, 2010), p. 242.

الغاية The Terrorist Objectives: وحسب راكاس كلاين فإن استخدام الإرهاب كتكتيك من أجل الإخلال بنظام متحضر ما في المجتمعات، يعد من الحقائق الثابتة في الحياة الدولية، وفي هذا العصر بالتحديد، ولكن الإرهاب لا تعده الدول الديمقراطية حرباً تحت أي مسمى ونادرا ًما تتخذ ضده إجراءات مؤثرة إذا كان يخدم مصالحها1.

إن الجهود الدولية لمكافحة الارهاب والتي تلعب فيها الولايات المتحدة دورا قياديا، قد تتخذ اشكالا عدة منها المباشر المرتبطة بالعمل الامني العسكري لتفكيك المنظمات الإرهابية على أراضي الدول الداعمة للإرهاب الدولي "كدول محور الشر وفقا لتعبير الذي استخدمه الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية جورج بوش خلال خطابه عن حالة الاتحاد عام 2002 "، او الشكل غير المباشر من خلال المساعدة المالية والتقنية لتعزيز قدرة الدول على رسم سياسات تنموية كفيلة بالحد من انتشار التطرف وكذا للامتثال للآليات الدولية لمكافحة الإرهاب، والتعاون الفعال في مجالات الاستخبارات والشرطة والعدالة والدفاع.

ومن منطلق جيوسياسي، تعد دول المغرب العربي جزء مهما ونشطا في الخطة الدولية لمكافحة الإرهاب بالنظر للطبيعة الجغرافية لدول المغرب العربي فهي تمثل حلقة ربط استراتيجية بين افريقيا واوربا وآسيا، وهي معطيات تجعل من 'الجزائر، المغرب، تونس' أول المستهدفين مباشرة من قبل الإرهاب 'قبل وبعد 11 سبتمبر 2001' بالنظر لمعطيات سوسيو-ثقافية "تراكمات تاثير تيارات الاسلام السياسي"2، وكذا لصعوبة سيطرة المؤسسات الرسمية في تلك الدول على كامل اقليمها الجغرافي خاصة في منطقة الصحراء الكبرى، كما ان المعضلات الأمنية المتنامية في المنطقة سواء المرتبطة بالتهديدات غير العسكرية أو الصلبة كالجريمة المنظمة المتخطية للحدود الوطنية والهجرةالسرية ، تبيض للأموال، القرصنة البحرية، التلوث بيئي ...، مما رجحها لأن تكون بمثابة قاعدة خلفية للإعداد والدعم اللوجستي لعمليات ارهابية داخل اقليمها وعلى اقاليم دول شمال حوض المتوسط.

وتجلت تلك الاهمية من خلال توجهات سياسات القوى الكبرى نحو المنطقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، والذي بدأ عام 1999 من خلال مبادرة 'أيزنستات ' *Eizenstat*الخاصة بالمسائل الاقتصادية (المعروفة الان بالشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وشمال أفريقيا)3، وكذا مسار برشلونة الذي انطلق في 1995 الذي يهدف من خلاله الاتحاد الاوربي الى تنسيق الجهود والتعاون بين ضفتي المتوسط من خلال التركيز على تعزيز الجانب الأمني الذي يعد محورا رئيسيا في مسار مفاوضات الشراكة الأورو-متوسطية بين الاتحاد الاوربي ودول المغرب العربي.

إن فهم طبيعة التهديدات التي تتعرض لها كل دولة وكذا مجموعات الاليات التي تنتهجها السلطات لمواجهتها يكون أفضل بالاخذ بعين الاعتبار السياقات السياسية والثقافية والتاريخية الخاصة بكل دولة، فالمشهد السياسي في دول شمال أفريقيا يتسم بالتغييرات السياسية المتواصلة بالنظر الى طبيعة الانظمة السياسية فيها خاصة بعد موجات ما يصطلح عليه بـ 'الربيع العربي'، وبالنظر ايضا للتحولات التي تشهدها المنطقة ككل.

المحور الثالث: خصوصية التجرية الجزائرية في مكافحة التهديدات اللاتماثليه-الارهاب خصوصا- تفعيل الرافعه على مراحل:

---

[1] Donald M snow, "Cases In International Relations" (UK: pearson longman, 2006), p. 279.

[2] المقصود هنا الاشارة الى تبعات القراءات الدينية لمفاهيم الحكم والسلطان والدولة ضمن روافد التيارات الفكرية للجماعات والاحزاب السياسية ذات الخلفية الدينية.

[3] Yahia H. Zoubir,Haizam Amirah-Fernández . 'North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation'(UK:Routhledge .2008) p182

إن تفسير وبحث ظاهرة العنف 'سواء الاجتماعي والسياسي' ومعطياتها في الجزائر خصوصا تستلزم تجاوز المنظور الأحادي، واستعمال أدوات تحليلية مابين تخصصية interdisciplinaire. بالنظر لتعقد الظاهرة وتشعبها سواء في السعي لتحديد الأسباب الكامنة ورءاها 'الأسباب الخارجية كمخرجات تحولات البيئة الدولية الغزو السوفياتي لأفغانستان والإستراتيجية الأمريكية لدحضه، وما نتج عنها مما سمي انذاك بالأفغان العرب ودورهم في تكوين جماعات إرهابية داخل دولهم الأصلية، وكذا الأسباب الداخلية المرتبطة بتاريخ العنف السياسي في الجزائر خلال وبعد الثورة التحريرية 1، اضافة الى عامل بعدم وجود مرجعية دينية معتدلة ومستقلة أو غيابها أو تغيبها، مما ساهم في بروز ظاهرة التعصب والتطرف المولدة للصراعات وأعمال العنف الاجتماعية، إضافة إلى آليات صنع السياسات واتخاذ القرار بالنظر لطبيعة النظام السياسي الشمولي لجزائر ما بعد الاستقلال، وما نتج عن ممارساته من أحداث أكتوبر 1988 بمخرجاتها 'على –وفي' النظام السياسي والاجتماعي، وما رافقه من أزمة هيكلية للاقتصاد الجزائري '2، والتي دفعت بالجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها الخارجية 'صندوق النقد الدولي والبنك العالمي' وتبعات تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي من خصخصة لمؤسسات القطاع العمومي، ارتفاع لنسب البطالة، إرتفاع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك مما تسبب في تسجيل نسب تضخم عالية، وتدني قيمة العملة الوطنية باثاره الوخيمة على توازنات الاقتصاد الوطني3.

كل تلك المعطيات ترافقت مع حالة اللاأمن واللاستقرار التي عرفتها البلاد جراء الاعمال الارهابية للجماعات المسلحة والتي هدفت من خلالها الى اضعاف اجهزة الدولة الامنية وكذا ضرب النسيج الاجتماعي في العمق بانتهاج سياسات القتل والترويع الواسع النطاق واستهداف كل طبقات المجتمع بدء بالنخبة والمثقفين وصولا الى المواطنين البسطاء العزل ' 200.000ضحية حسب الاحصائيات الرسمية'4.

وللعمل على استرجاع الامن والاستقرار استخدمت السلطة في الجزائر اليات عدة، منها السياسي الامني والاجتماعي التنموي .

5. ملامح الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب:

تمثل الجزائر حالة خاصة في سعيها لمكافحة العنف عموما والارهاب بالخصوص بالنظر الى جملة من الخصوصيات الذاتية المتعلقة بالبناء الاجتماعي للجزائر ونوع النظام السياسي، وخصوصيات موضوعية متعلقة بالسياق الدولي الذي تزامنت معه الاحداث التي عرفتها الجزائر والذي اشرنا اليه انفا.

إذ لا يمكن الحديث عن إستراتيجية واحدة تبنتها السلطات الجزائرية للتصدي لظاهرة الإرهاب بالنظر إلى تعدد الشخصيات والبرامج السياسية التي حكمت الجزائر منذ بداية الأزمة الأمنية التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ 1990 الى يومنا هذا، إلا أن ما يميز الإستراتيجية الجزائرية بصفة عامة هي محاولة تحقيق نوع من التوازن بين انتهاج الحلول الأمنية والحلول الاجتماعية كمدخل لحل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية.

---

[1] والتي يمكن ايجازها في التالي: الصراع الذي حدث بين الإندماجيين و الإصلاحيين و الاستقلاليين قبل الثورة - الأزمة التي حصلت داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953. والتي تطورت إلى درجة حدوث صدامات مسلحة.- الصدامات والتصفيات التي حدثت بين أجنحة الثورة.- أزمة صائفة 1962 وبروز مشكلة الصراع على السلطة.- إنقلاب 19 جوان 1965*-كما عرفت الفترة ما بين جانفي 1967 وأكتوبر 1970 العديد من أعمال العنف السياسي ويمكن إبرازها من خلال ما يلي:- 03 جانفي 1963: تم اغتيال محمد خيضر في مدريد.-15 ديسمبر 1967: قام الطاهر زبيري بمحاولة إنقلاب على نظام هواري بومدين.- 20 أكتوبر 1970: تم اغتيال كريم بلقاسم في فرانكفورت بألمانيا.- 11-16مارس 1980 : أحداث الربيع الأمازيغي- احداث اكتوبر 1988- بدأ العمل المسلح منذ وقف المسار الانتخابي في1992

[2] قيراط، محمد مسعود 'الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية'، (المملكة العربية السعودية: الرياض) ، ط1 2011 ، ص 175

[3] Gille Manceron. ‘Algérie: comprendre la crise’ (FRANCE: édition complexe ,1996) p177

[4] Nafeez Mosaddeq Ahmed . ‘La guerre contre la vérité: 11 septembre, désinformation et anatomie du terrorisme’(France ; edition deli lune ,2006) p88

ومن بين الاليات السياسية التي تبناها النظام الجزائري في المراحل الاولى : العمل على تنظيم ندوة الوفاق الوطني، ففي عهد الرئيس اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف والمواجهة، حاولت السلطة انذاك عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994 تهدئة الاوضاع بالمبادرة الى إنشاء لجنة الحوار الوطني، والتي أجرت سلسلة من الاتصالات والحوارات مع مختلف الفرقاء والفعاليات الوطنية[1]. والتي كان الهدف منها تحقيق الاهداف التالية :

- الاسترجاع الحازم للسلم المدني.
- الرجوع في أقرب وقت للمسار الانتخابي الديمقراطي.
- الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني.
- العمل من اجل تحقيق وضمان أمن الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن.
- تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة الوطنية.

ورغم إصدار السلطة لقانون الرحمة في 25 فيفري 1995 والذي تضمن إجراءات عفو تهدف إلى إعادة إدماج اجتماعي للأشخاص المغرر بهم بعد التوبة، غير أن هذا القانون لم يحدد تسوية شاملة للأزمة.

وبعد فشل ندوة الوفاق الوطني الاولى، اعادت السلطة الدعوة لكل الاطراف لعقد ندوة وفاق وطني ثانية، وهو ماتم. حيث انعقدت يوم 14 سبتمبر 1996 والتي تعهد فيها الجميع باحترام المبادئ الأساسية للديمقراطية، ومنع توظيف مقومات الهوية الوطنية لأغراض حزبية، كما اعتبرت ارضية لصياغة دستور 1996، الذي نظم بشانه استفتاء في نوفمبر 1996، ثم تبعتها انتخابات تشريعية في 5 جوان 1997 شكلت على اثرها حكومة ائتلافية وطنية [2]،. غير ان سياسة الوفاق الوطني لم تؤت اكلها بالنظر لعدة اسباب منها: غياب الطرف الرئيس في القضية وهو الجبهة الاسلامية للانقاذ اضافة الى الانقسام الذي كان واضحا بين اجنحة السلطة انذاك حول اليات العمل وطبيعة الخيارات التي يمكن اعتمادها في العلاقة مع الجماعات المسلحة، وهو ما ثبت باعلان الرئيس اليمين زروال في 13 سبتمبر1998 عن تقليص عهدته الرئاسية تاركا المجال للأطراف السياسية الأخرى[3].

كل تلك المتغيرات الداخلية خاصة المتعلقة بتدهور الوضع الأمني، وفشل الحل السياسي للأزمة، وأمام ازدياد المطالب الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة، وارتباط تلك الدعاوى بطروحات التدخل الأجنبي، كبعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي التي حلت بالجزائر في صائفة 1998، مما اكد على أن سياسة الحل الأمني كخيار لم تحقق الاستقرار والأمن، لذلك أصبح شعار 'الحوار' اساس برامج المترشحين السبعة لرئاسيات 1999، واذ وبعد نتائج تلك الانتخابات وفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتهج استراتيجية التدرج في سعيه لحل الازمة بدء كمرحلة اولى باصدار السلطة لقانون الوئام المدني الحامل للرقم 08/99، والذي دخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وبعد شهرين طرح القانون للاستفتاء يوم 16 سبتمبر1999، وقد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا لحل الأزمة، وثم في المرحلة الثانية تبني مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[4]، الذي دخل

---

[1] آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999 أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص185.

[2] محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان (د، د،ن، الجزائر)، الطبعة الأولى، 1999، ص151

[3] نفس المرجع السابق، ص 157

[4] استفتاء المصالحة الوطنية الجزائرية عام 2005 أجري في الجزائر في 29 سبتمبر 2005. وكان حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم تحريره في محاولة لوضع حد نهاية للعشرية السوداء في الجزائر .وأظهرت النتائج الرسمية تصويتًا ساحقًا لصالحه بـنسبة مشاركة عالية.
[الكتلة الناخبة: (18.313.594) نسبة المشاركة (14.435.291): 79.76 %، المصوتون -ضد- (381.127): 2.64 %، المصوتون -مع- (14.435.291): 79.76 %]

حيز التنفيذ في 29 فيفري 2006 بعد أن حددت الإجراءات التطبيقية لتنفيذ أحكامه، الذي احتوت أهم نصوصه على :

- تدابير قانونية للعفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس.

- الإعفاء لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعة أو إجراءات العفو السالفة الذكر، وقد ساهم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بشكل كبير في التخلي عن العمل المسلح لدى عدد من قادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وعودة عناصرها للحياة الاجتماعية الطبيعية مما ساهم الى حد كبير في عودة الامن تدريجيا الى الكثير من المناطق التي كانت تعرف اضطرابات كبرى.

إن المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب والتي تاسست بتراكم تزماني كان لها اثر بوجه او باخر على تغيير نظرة فواعل البيئة الدولية الى ظاهرة الارهاب، والقائمة على أربع محاور رئيسية:

- أولها العمل على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب: من خلال الاهتمام بالفئات الهشة اجتماعيا باعتماد سياسات اجتماعية هدفها تجفيف منابع التطرف رغم ما تتحمله الخزينة العامة من تكاليف نفقات تلك السياسات كمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شبكة من البرامج والهياكل لتشجيع الشباب على انشاء مشاريع خاصة من خلال تخفيف اجراءات الحصول على القروض كوكالة ANEM – ANSEJ.

- منع الإرهاب ومكافحته بتطوير الاجهزة الامنية المختلفة وانتهاج الاحترافية خاصة عن طريق توقيع اتفاقات دولية في ذات الاطار.

- تقديم العون لبناء قدرات الدول لمنع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد خاصة على المستوى الاقليمي 'الحوض المتوسط المغرب العربي الساحل الافريقي'

- ضمان إحترام حقوق الإنسان بتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب.

إن أثر خصوصية المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب تتضح في الخط العام للإستراتيجية الأممية التي تبنتها الامم المتحدة سنة 2006. وهذا يمثل تحول هام في السياسة الدولية، اذ تعد المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء في المنظمة الاممية على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة الإرهاب، من خلال تدابير ملموسة تتخذها الدول الأعضاء فردياً وجماعياً كآليات لمعالجة الأوضاع التي تفضي إلى انتشار ظاهرة العنف عموما والإرهاب خصوصا.

6. قراءات في التجربة الجزائرية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب:

أ. المقاتلون الأجانب في صفوف داعش دروس من الاستثناء الجزائري:

تبدو المقاربة الجزائرية أكثر فعالية في التصدي للإرهاب بحزمة من التدابير الأمنية المحضة بما في ذلك العمل الاستخباراتي الاستباقي،[1] ممزوجة بسياسات اقتصادية شعبوية تهدف بالأساس لشراء السلم الاجتماعي، لكن تجفيف منابع الفقر كان إحدى تبعاتها المنطقية،

---

1 تمتلك الجزائر قدرات عسكرية متميزة وتجربة طويلة في التعامل مع التهديدات الإرهابية ما جعلها صمام أمان في منطقة شمال إفريقيا، وقد صرح الرئيس التونسي باجي قايد السبسي فيتصريح لجريدة الخبر بما مفاده أنه لولا الجزائر لغزا الإرهاب المنطقة، أنظر: الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في حوار مع "الخبر"، "لولا الجزائر لغزا الإرهاب المنطقة"، الأربعاء 04 فيفري 2015
<http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/446918.html>

ومعروف أن قدرة الخطاب التعبوي المتطرف على تجنيد أتباع جدد يزيد بشكل حاد في المناطق التي تعاني الفقر.

وللتأكيد على ذلك فإن تتبع الإحصائيات الخاصة بالمقاتلين الأجانب في صفوف داعش تمنحنا فكرة أوضح، حيث أن الجزائر غير المستقرة أمنيا لما يزيد عن عقدين تبدو في وضع أفضل قياسا بالجارتين تونس والمغرب. إذ أن عدد المقاتلين الأجانب في داعش والذين قدموا من الجزائر بضع عشرات قد يتجاوزون المائة 100+ حسب الأرقام التي أعلنتها السي أي أي (الاستخبارات المركزية الأمريكية) وذلك من جملة 31.000 مقاتل يعملون تحت لواء التنظيم.[1] على أن الثلثين من مجمل المقاتلين هم أجانب ينتمون إلى ما يزيد عن 80 دولة حسب تقديرات المركز الدولي لدراسة النزعة الراديكالية والعنف السياسي ICSR ومجموعة سوفان SOUFAN Group للدراسات الاستراتيجية.

وتظهر تلك الأرقام معطيات مثيرة للجدل إذ أن وبمقابل العدد المتدني من الجزائريين الذين التحقوا بداعش فإن عدد المغاربة يزيد عن 1500 مقاتل بينما عدد التونسيين يزيد عن 3000 مقاتل، وتختفي الجزائر تماما من قائمة الدول التي تمتلك البيئة السوسيولوجية الأكثر قابلية لتجنيد الإرهابيين قياسا بحساب عدد المقاتلين قياسا بعدد السكان،[2] حيث التحق 272 تونسيا بداعش من كل مليون نسمة بينما التحق 45 مغربيا من كل مليون نسمة.[3] هذه الأرقام لا تقارن بالحالة الجزائرية بل بالحالة الليبية التي تعاني من وضع سياسي وأمني مضطرب جدا. ويمكن تفسير ذلك بالعمل الاستخباراتي المهم الذي تقوم به الأجهزة الأمنية والتي أجهضت عديد محاولات التحاق مشاريع مقاتلين بداعش لكن لا يجب أن نغفل أيضا عن الآفاق الاقتصادية والمهنية والاجتماعية التي قلصت قدرة التجنيد لدى المتطرفين في المناطق الفقيرة التي زودت تقليديا المجموعات المسلحة الناشطة خارج القانون بمقاتلين جدد، حيث أن السياسة العامة للدولة استهدفت تجفيف منابع الإرهاب بتكثيف برامج الإسكان الاجتماعي ما عجل بترحيل آلاف العائلات من الأحياء الفقيرة ومرافقة الشباب في إطار التشغيل وبرامج الدعم والشروط الميسرة في القرض والاستثمار.

ب. التدابير القانونية لاستهداف الموارد المالية للجماعات الإرهابية:

ساهمت التجربة الجزائرية الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب في نضج التصور الأمني لمحاصرة الظاهرة والذي ينطوي على العمل من خلال مستويات متعددة وعدم الإنكفاء ضمن أسوار العمل العسكري والبوليسي الخالص، ومن ذلك تبني تدابير قانونية ذات طابع اقتصادي تستهدف الموارد المالية التي لا يمكن للجماعات الإرهابية الاستمرار دونها. ولمعرفة حجم المشكلة يكفي الرجوع إلى تصريح سابق لـ كمال رزاق بارة، مستشار الرئيس الجزائري لشؤون الإرهاب، سنة 2013، بأن المبالغ المالية التي جنتها العناصر الإرهابية في منطقة الساحل لقاء تحرير الرهائن الأجانب منذ العام 2003 تراوحت بين 115 و 153 مليون يورو.[4]

ولإدارك السلطات الجزائرية لمدى خطورة استمرار تدفق الأموال على استفحال ظاهرة الإرهاب، فقد أعلن وزير العدل الجزائري أن الجزائر بصدد تنظيم مؤتمر دولي حول: "المتاجرة

---

[1] "Battle for Iraq and Syria in maps", BBC New Middle East, 27 **January 2015**● (Date of access: 02/02/2015) <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034>

[2] Foreign fighters in Iraq and Syria, Radio Fee Europe, 29 January 2015. (Date of access: 02/02/2015) <http://www.rferl.org/contentinfographics/infographics/26584940.html>

[3] "Battle for Iraq and Syria in maps", op cit.

[4] الجزائر تحضر لمؤتمر دولي حول تجفيف منابع تمويل الإرهاب، يومية القدس العربي، 2 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/05)

http://www.alqudsalarabi.co.uk/?p=154340

بالمخدرات وتجريم الفدية كمصادر لتمويل الإرهاب"، وذلك بغية تحسيس المجموعة الدولية بأهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب باعتبارها أداة ضرورية لتقليص القوة الضاربة للمجموعات الإرهابية. ومعروف أن الجزائر تقود منذ سنوات حملة دولية للضغط في اتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية كمقابل للإفراج عن رهائن، ذلك أن تلك الأموال تعتبر ذلك أهم مصدر لتمويل جماعات جهادية سيما تلك التي تنشط قرب حدودها في الساحل الإفريقي وفي مقدمتها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي1.

وبالإضافة إلى تجريم دفع الفدية فإن سبق للجزائر أيضا أن أقرت "القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما" سنة 2005 وعدلته في 2012، إلا أنها برمجت وبشكل مستعجل مشروع تعديل جديد مطلع العام 2015 يهدف إلى سد بعض الثغرات القانونية: 2

1. بخصوص مفهوم جريمة الإرهاب في حد ذاتها حيث تم توضيح عناصر الجريمة التي تعتبر قائمة بقطع النظر عن إرتباط التمويل بفعل إرهابي معين إلى جانب الإجراءات القانونية للتعرف على أرصدة الإرهابيين والجماعات الإرهابية وتحديد موضعها وتجميدها.
2. توسيع إختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم عندما يستهدف الإرهاب مصالح الجزائر مع تحديد الجهات المعنية القضائية منها والإدارية المعنية بحجز أموال المنظمات الإرهابية."
3. إدراج تدابير خاصة حسبما هو معمل به دوليا لحماية الشهود والمبلغين عن جرائم الإرهاب والفساد وتبييض الأموال".

الخاتمة:

في ختام الدراسة نجد أن التهديدات اللاتماثلية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، هي وليدة بيئة توافرت فيها كل شروط تواجد وتنامي هذه التهديدات (حالة اللاإستقرار واللأمن) لتشكل فيما بعد هذه الأخيرة –أي التهديدات اللاتماثلية- عاملا لتعميق وترسيخ حالة الاإستقرار واللاأمن مشكلا بذلك تغذية عكسية.
فالعلاقة بين التهديدات اللاتماثلية وواقع الاإستقرار والاأمن في الساحل تتحرك وفق مسار دائري كلاهما يمهد المجال للآخر ويغذيه، لكن من الضروري أن ندرك أن خروج حالة الإضطراب عن السيطرة تنعكس بالسلب على الكيانات المشكلة للتهديد اللاتماثلي.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل للعديد من الإستنتاجات، أهمها:

- تشكل منطقة الساحل بؤرة للإضطراب واللاأمن، هذا الوضع الذي لا تتوقف تداعياته وآثاره عند الإطار الجغرافي المنتمي إليه الإقليم بل تتجاوزه لتطال الأمن الإقليمي والدولي، هذا الوضع رسخته التهديدات اللاتماثلية التي عنونة حالات الصراع اللامتناهية بين قوى لا يمكن تحديدها ولا السيطرة ولا التحكم فيها لكون فواعلها غير دولاتيين (فواعل هلامية).
- طبيعة التهديدات إرتبطت بالأساس بأزمة بناء الدولة في القارة عموما ومنطقة الساحل خصوصا، والتي جسدت صعوبة التأسيس لدولة وطنية قادرة على احتواء التعدد العرقي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] "إجراءات جديدة لحماية المبلغين عن جرائم الإرهاب وتبييض الأموال"، وكالة الأنباء الجزائرية، 01 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/04).

http://www.aps.dz/ar/algerie/12164-إجراءات-جديدة-لحماية-المبلغين-عن-جرائم-الإرهاب-وتبييض-الأموال

والإثني للشعوب الإفريقية كما ان توغُّل وانتشار هذه التهديدات كان وفق إمتدادات جغرافية للمشاكل الأمنية المتعلقة بوضع الإقليم، ومنه فالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر هي ظواهر إستغلت الوضع وحالات النزاع المنتشرة من أجل تناميها أو من أجل إيجاد دافع لتبني نهج الهروب.

كما ان ما تم استعراضة من تجربة جزائرية في التعامل مع الظاهرة الارهابية، اوضحت بان التعاون المتعدد المستويات بين الفواعل الرسمية وكذا غير الرسمية يؤدي الى التاسيس لارضية اتفاق حول اي السياسات أليق للتصدي لظاهرة الارهاب وطنيا كان او دولي، كماأثبتت قصور ومحدودية مخرجات تبني سياسات الامنية الصرفة، عكس تبني السياسات التنموية خاصة في شقها الاجتماعي للتكفل بالفئات الاجتماعية الهشة وكذا ضرورة اصلاح المؤسسات الرسمية وتنسيق الجهود الامنية ضمن اطر عبر قومية وحتى دولية والتي تعد الاسلوب الاوثق والاصلح لمكافحة مصدر الارهاب الا وهو التطرف الفكري.

قائمة المراجع والمصادر:

باللغة العربية:

- قيراط، محمد مسعود ،الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية'، (المملكة العربية السعودية: الرياض) ، ط1 2011

-عزت حمد الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، ط. (الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)
-رائد قاسم، **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ** بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
-أديبة محمد صالح عبد الله، **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة** (السليمانية-العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009.
-أحمد فاروق زاهر، "العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم" (ورقة بحث قدمت في ندوة علمية حول: "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، القاهرة ، مصر، 18- 20 جوان 2007.
-أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة -الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة-**، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)
-محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان (د، د،ن، الجزائر)، الطبعة الأولى، 1999
-عادل عكروم، "الجريمة المنظمة"، **حوليات جامعة الجزائر** 23 (2013)
-رقية عواشرية، "نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"، **المفكر** 4 (2008)
-خالد العبيدي، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر وطني حول: "الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق"، اسطنبول، تركيا، 7-8 أوت 2008).

المقالات:

-صالح زياني وَ أمال بلغالم، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 8 (2016): ص ص. 46-50.
-عبد الحق زغدار، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، **الفكر** 8 (2012).

اوراق بحث:

-مليكة أخام بن عودة زواوي، "تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان و الثورة المعلوماتية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر مغاربي حول: "المعلومات والقانون"، طرابلس، ليبيا، 27-30 أكتوبر 2009.
-محمد جمال مظلوم، "تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال" ورقة بحث قدمت في حلقة علمية حول: "التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب"، الرياض، 11-13 فيفري 2013.
-مصطفى عبد العزيز مرسي، "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي"، القاهرة، مصر، 23-24 أفريل 2007)،
-هاني فتحي جرجي، "برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديات النيابات العامة" (ورقة بحث قدمت في ندوة إقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، مصر، 28-29 مارس 2007.
-هبة فاطمة مرايف، "الاتجار بالبشر: الشكل المعاصر لتجارة الرق"، **السياسة الدولية** 165 2006.

المواد غير المنشورة:

- آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر 1988– 1999 أطروحة دكتوراه دولة قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2002/ 2003

-ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظورالامن الانساني" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2011).

المراجع باللغة الاجنبية:

-Alexandre Adam, "La Lute Contre Le Terrorisme: Etude Comparative Union Européenne Et Etats Unis" (France: l'harmattan, 2005)

- Donald M snow, "Cases In International Relations" (UK: pearson longman, 2006.)

- Frederic Neyrat, "le corps du terrorisme", in Vivre en Europe: philosophie, politique et science aujourd'hui, ed: bertrand ogilvie et al. (France: l'harmattan, 2010)

-Gille Manceron. 'Algérie: comprendre la crise' (FRANCE: édition complexe ,1996)

- Nafeez Mosaddeq Ahmed . 'La guerre contre la vérité: 11 septembre, désinformation et anatomie du terrorisme'(France ; edition deli lune ,2006)

- Susan Tiefenbrun, "Decoding International Law: Semiotics And The Humanities" (UK: Oxford University Press, 2010)

-Tanguy Struye de Swielande, "La Politique Etrangère Américaine Après La Guerre Froide Et Les Défis Asymetrique" (Belgique: presse universitaire de lovaine, 2003)

- Yahia H. Zoubir,Haizam Amirah-Fernández . 'North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation'(UK:Routhledge .2008)

مواقع الانترنت:

"International Police Organization –INTERPOL- ", Money Laundering. Website. (Accessed: 24/03/2016).
<http://www.interpol.int/ar/Crime-areas/Financial-crime/Money-laundering>

خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2016.
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2016.
< http://www.assakina.com/files/books/book26.pdf>

يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة ؟ "، **الحوار المتمدن**، 30 جانفي، 2007، القسم السياسي. على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313>

فريدوم سي أونوها وَ جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2016.

<
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/2013724834195967 50.html
>
ذياب البدانية، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية"، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2016.
<https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized%20crime%20shaqah.pdf>
"United Nations Officeon Drugs and Crime, Transnational Organized Crime – The Globalized Illegal Economy". (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.unodc.org/documents/toc/factsheets/TOC12_fs_general_EN_HIRES.pdf>
"Organisation International de police –INTERPOL-" , Stupéfiants. (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Stup%C3%A9fiants/Stup%C3%A9fiants>
بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، تم تصفح الموقع يوم 20 مارس 2016.
<http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>

"Organisation International de police –INTERPOL-" , Traite d’être humain. Website. (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Trafic-d'%C3%AAtres-humains/Traite-d%E2%80%99%C3%AAtres-humains>
Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. **Nations Unies**. P.02. (Accessed: 22/03/2016).
<http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf>

نبيل مرزوق، "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2016.
< http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/marzouk.pdf>

<http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/446918.html>
<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034>
Foreign fighters in Iraq and Syria, Radio Fee Europe, 29 January 2015. (Date of access: 02/02/2015)
<http://www.rferl.org/contentinfographics/infographics/26584940.html>
“Battle for Iraq and Syria in maps”, op cit.
الجزائر تحضر لمؤتمر دولي حول تجفيف منابع تمويل الإرهاب، يومية القدس العربي، 2 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/05)
http://www.alqudsalarabi.co.uk/?p=154340

"إجراءات جديدة لحماية المبلغين عن جرائم الإرهاب وتبييض الأموال"، وكالة الأنباء الجزائرية، 01 فيفري 2015. (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/04).

http://www.aps.dz/ar/algerie/12164-

الملخص:

الأستاذ الدكتور : زايدي عيد العزيز

جامعة محمد بوضياف –

المسيلة

مداخلة بعنوان : معوقات التنمية في إفريقيا –الجزائر أنموذجا –

مقدمة :

عانت إفريقيا معاناة شديدة من مختلف الممارسات سواءا كانت خارجية تتمثل في استغلال البرجوازية الإمبريالية المتمثلة في الاستعمار الأوروبي في الماضي واستمراره في الاستغلال بعد الاستقلال واستمرار التبعية والترابط بين المركز والمحيط وعلاقات الاستغلال. أو ذاتية متعلقة بطبيعة الدولة في إفريقيا فيما يخص الجغرافيا الطبيعية والبشرية، وما أنتجت من مخرجات عمقت أكثر معاناة افريقيا كقارة أو دولة، رغم الاختلاف الكبير أحيانا من قطر لآخر، فيما يخص سيرورة التنمية.

و تواجه إفريقيا اليوم أزمات حادة عرقلت عملية التنمية و البناء المؤسساتي و الحضاري المادي و المعنوي للإنسان الافريقي بشكل عام، و الجزائر كغيرها من الدول الافريقية التي تعاني عوائق هيكلية و بنيوية حالت دون حدوث الإقلاع الاقتصادي و تحقيق التنمية المنشودة.

محاور المداخلة:

1–عوامل القوة في الاقتصاد الافريقي.

2–معوقات التنمية في افريقيا.

3–التحديات التنموية في افريقيا.

4–التجربة الجزائرية نموذج للدراسة.

1-عوامل القوة في الاقتصاد الإفريقي:

هناك قدرات اقتصادية كبيرة تملكها القارة الافريقية، قد تجعل منها قطبا اقتصاديا في المستقبل:

أ-**الإمكانيات الطبيعية:**

مما لا شك فيه أن الطبيعة في افريقيا لا تزال عذراء لم تستغل بالكامل بحيث التنوع على مختلف مناطق القارة العديد من المقومات والقدرات الطبيعية كالمساحة، والمناخ، والغطاء النباتي، والحيواني بالإضافة إلى المسطحات المائية، والأنهار، والمعادن والمناجم، والبترول والغاز، وكل هذه الهيئات الرقابية تمثل ربوع تساعد على تحقيق الخطط التنموية ومن أهم عناصر القوة الاقتصادية لإفريقيا نجد:

ب-الموقع الاستراتيجي:

مما لا شك فيه أن القارة الافريقية تحضا بموقع جغرافي متميز يتوسط القارات الخمس مترامية الأطراف تطل على أكبر المسطحات المائية و أهم طرق الملاحة تربط بين مختلف الدول و أهم الممرات البحرية، لذلك كانت منذ القدم محل أطماع الغزاة، و شيدت عليها حضارات كالحضارة، الفرعونية و الرومانية، كما أن مساحتها تتجاوز 30 مليون كلم^2 كل هذا يساعد على الحركة التجارية و التبادل مع الداخل و الخارج.

ج-الريوع الطبيعية:

مما لاشك فيه أن افريقيا غنية جدا بالثروات المعدنية فهي تحتل مراتب متقدمة على القارات الأخرى، و كذلك لا تزال الاكتشافات عذراء، فمثلا تملك 97% من معدن الكروم كإحتياطي عالمي و 85 % من البلاتين، 74% من الذهب، و 50% من المنجينز ، و 25% من اليورانيوم و 20%من النفط و غيرها و الطاقات النفطية البيئية المستقبلية كالطاقة الشمسية ، و هذه مفاتيح كبرى تستطيع أن تحقق التنمية و تغير الواقع الفقير و المتخلف للمجتمعات الإفريقية .

د-البيئة الديمغرافية:

يمكن اعتبار القارة الإفريقية أنه يغلب عليها الطابع الشبابي حيث أن نسبة السكان الإجمالية يشكل فيها الشباب أكثر من 50% و قد ارتفع عدد سكانها إلى 700 مليون نسمة ، غلا أن هذه الزيادة في بعض الأحيان

تشكل عائق أمام التنمية لأن الزيادة السكانية أكثر مما يقابله من الدخل و الإنتاج ، بالإضافة للبطالة و المشاكل الاجتماعية و عدم التجانس الطبقي في المجتمعات الافريقية، و ارتفاع الأمية، و الفقر و الأمراض و ارتفاع الوفيات.

هـ-التوجهات السياسية:

بالرغم من كل ما تعانيه القارة السمراء إلى أن لدى شعوبها إرادة منذ بداية استقلالها نزوع نحو الوحدة فكانت منظمة الوحدة الافريقية ثم تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الإفريقي، وهناك كذلك محاولات جهوية لتوحيد الجهود والمساعي لتحقيق التنمية والتضامن والتكافل بين الأفارقة مثل مجموعة غرب افريقيا، والمغرب العربي، دول حوض النيل، وغيرها وكلها تعبر عن تطلعات الإنسان الإفريقي للوحدة الاقتصادية والسياسية وتحقيق الاندماج و التكامل و الاعتماد على النفس.[1]

وكذلك نميز تقارب في الأنظمة السياسية، لأن في معظمها نخب عسكرية تسيطر على مقاليد الحكم وسياسة الحزب الواحد و الحاكم الواحد، و عدم الفصل فيما هو سياسي و اقتصادي، مما أثر كثيرا على التعاون و اوجد شكوك بين مختلف الدول الإفريقية، و تزايد ارتباط اقتصادات الدول الإفريقية بالمراكز الرأسمالية و تبعيتهم للدول الغنية.

معيقات التنمية في إفريقيا:

1-**الفقر**: وهو السبب الرئيسي لمعاناة القارة الافريقية و ما ينتج عنه من مشاكل صحية و أخلاقية و اجتماعية، حيث يتزايد الفر في معظم الدول الإفريقية ، في ظل التهديدات الأمنية و عدم الاستقرار السياسي و النزاعات العرقية و الأثنية ، أدى إلى تهديد الأمن الغذائي ، و استنزاف المواد الأولية ما يهدد أكثر الأجيال اللاحقة في ظل محاولة تحقيق التنمية المستديمة .[2]

2-تزايد عدد السكان :حيث ان الدول الإفريقية من أكثرها زيادة في تعداد السكان أكثر من 700 مليون نسمة ، و زيادة الطلب على الدواء و الغذاء و التعليم و الظروف الاجتماعية و التمدن و السكنات غير

---

[1]-الصادق محمود عبد الصادق : مقومات و معوقات التنمية الاقتصادية في افريقيا ز نظرة جغرافية العدد 21، السنة 11، مجلة الجامعة الأسمرية ، ص 371.

[2]-عزيزة عبد الرحمان محمد عثمان ، معوقات التنمية الريفية بولاية البحر الأحمر ، رسالة ماجستير ، السودان ، 2008، ص 44.

اللائقة و النزوح إلى المدن و رحلة البحث عن العيش ، و البطالة ، و العنف الأسري ، كلها ناتجة عن عدم تنظيم النسل في المجتمع الإفريقي . [3]

3-عدم كفاية مصادر التمويل : إنه من أجل تحقيق تنمية مستديمة و بناء القدرات لابد من مساعدات الدول المتقدمة التي كانت دائما تعد بالمساعدات و القروض لكن لا تفي بوعودها ، في كل المؤتمرات العالمية كقمة يوديجانير و قمة باريس ، و طوكيو لكن تبقى مجرد وعود ، و إن كانت فهي قليلة و شخصية ، و زيادة تراكم الديون و العجز عن سدادها ، مما زاد من المخاوف من تسديد حتى الفائدة و بالتالي تبقى القارة الإفريقية تعاني من نقص الموارد المالية من العملة الصعبة لتمويل المشاريع و المؤسسات لتحقيق التنمية [4].

4-هناك عوائق جغرافية : نجملها في التضاريس و المناخ فهناك الصحراء الكبرى و هي منطقة عارية من الغطاء النباتي بالإضافة إلى تهديدها للمناطق الخضراء و المسطحات المائية و هي جافة و حارة تصعب الحياة فيها ، و قليلة الأمطار في شمال القارة وسطها تكاد تكون خالية من الساكنة [5].

5-غياب الحكم الرشيد و الديمقراطية : وهو أهم عنصر لأن الجانب البشري في التنمية البشرية له أهمية كبرى و مؤشر رئيسي في تنفيذ و تحقيق الخطط من البرمجة الاقتراح للتنفيذ وصولا للنتائج و النجاحات و هو الغائب في إفريقيا فكلها تقريبا أنظمة تسلطية و عسكرية ، تصل للحكم عن طريق الإنقلابات و القوة ، فهناك عدم استقرار في الحياة السياسية ، مما يؤثر على باقي الميادين سلبا و يؤدي إلى غياب الشفية و الرشادة في التسيير ، و بالتالي غياب دولة الحق و القانون .[6]

-إن قصة الاقتصاد الافريقي و التنمية الاجتماعية منذ الاستقلال أكثر ما يعبر عنها هو الفشل في تحقيق حكمها الذاتي في تنميتها الذاتية خاصة في خلق شروط الإنتاج الوطني و القاري الحديث و تحقيق الازدهار و هذا معروف و لا داعي للتكرار .

---

[3]-سمير خيري ، مرسي غانم ، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي ، Iefpedia.com/arab/content/uploads/2013/9/.

[4]-نوازد عبد الرحمان الهيقي ، التنمية في إفريقيا ، و تحدياتها في القرن الحادي و العشرين ، مجلة دراسات ، طرابلس ، العدد (12) ، 2003، ص 182-181.

[5]-جودة حسنين جودة ، جغرافية افريقيا الإقليمية ، دار النهضة العربية : بيروت 1981، ص 58.

[6]-بروس رضوان ، الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا ، دراس في المداخل النظرية الآليات و العمليات ، ماجستير تخصص تنظيمات جامعة باتنة ، الجزائر 2009، ص 41.

-إن الفشل الإفريقي سببه خيار القيادة و الاحتفاظ و البقاء و توسع النظام الاستعماري المركزي للعجز التنموي ، و التصدير الأولي للسلع و استراد التبعية و الفقر .

-هناك مجهودات متطورة لبعض الدول و القادة لتغيير النظام لخلق اقتصاديات معتمدة على ذاتها أصبحت محرجة و معطلة من قبل القيادة و القصور الإيديولوجي و التبعية .

-هناك أزمات ميزان المدفوعات أثر كثيرا على الدول الإفريقية في أواخر السبعينات و الثمانينات و الأزمات الاقتصادية المتلاحقة و كل هذا أعطى السبيل للوكالات الإمبريالية الغربية المتعددة الأطراف ، البنك العالمي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة بالشكل الناجح للإعادة استعمار افريقيا و دولها و تحويلها إلى مجمعات استعمارية بالشكل الحديث المسمى بالإجماع النيو لبيبرالي .

-هذا الهيكل تجسد في برامج الإصلاح البنيوي بمشروطيته المدمرة التي تتمثل في تخفيض العملة ، تحرير التجارة ر، رفع الدعم ، الخوصصة و رفع القيود .

-و توجيه الدول الإفريقية للتركيز على توسيع انتاج المواد الخام و الصادرات و إهمال التصنيع و القدرات التنموية [7].

تحديات التنمية في إفريقيا :

بالإضافة لكل ما سبق ذكره فإن هناك تحديات كبيرة تواجه القارة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي و أهمها المحافظة عن الأمن و السلم وهو أهم تحدي في الصراعات العنيفة و الأثنية تبقى أهم معوق للتنمية في مختلف مناطق القارة ، بعيدا عن التكاليف الإنسانية المادية بالإضافة إلى ترسيخ الأمن و السلم في القارة فهناك أربع تحديات كبرى يجب مواجهتها :

1-تحقيق أهداف الألفية للتنمية :

-الاستراتيجيات للترويج للنمو و تقليص الفقر لأن القارة الإفريقية هي أكبر من تعاني من الفقر حيث نسبة السكان يعيشون دون مستوى 1 دولار .

[7] -ehiedu iweriebor , African challenges to African Développment .
Attps://www.thisdaylive.com/indlc.php/2017/03/15/african-challenges-to-african-developpement.

-الاندماج في التنمية ، الاندماج الجهوي هو ضروري لقهر حدود الاقتصاديات الصغيرة و المحطمة و إعطاء القارة صوت مسموع في تسيير العمليات الاقتصادية الدولية من خلال مفهوم الشراكة .

-الاستفادة من العولمة حيث أن العولمة أحدثت تغييرات كثيرة في عمل النظام الاقتصاد العالمي و وضعت القارة أمام تحديات كبرى ، و التي تبقى مهمشة من الاستفادة من إيجابيات و مخرجات العولمة .

-تقوية المؤسسات و قدرة التنمية حيث أن الدول الإفريقية تواجه تحديات متعلقة بخلق دول قادرة بمؤسسات قوية ، بالتوازي مع حكم متطور و ممؤسس للعملية التنموية NEPAD استوعبت الدور المهم للمؤسسات في العملية التنموية.[8]

و يشير تقرير التنموية الاقتصادية في افريقيا 2016 الذي تم اعتماده من قبل منظمة الأمم المتحدة و المساهمين في الملتقى UNCTA برئاسة جينيور رويو دافيس (JUNIOR ROY DAVIS) وهو مكون من خبراء ديناميكيات الدين و التمويل في التنموي في افريقيا الذي انعقد في جنيف 19-2016/01/20 حيث تم استعراض النظراء للتقرير و أكدوا على ضرورة الخروج من الدين و البحث عن التمويل التنموي من خلال تنمية قطاع السياحة لتعزيز التنويع الاقتصادي فهي تساهم في التنمية و السياسات العامة و ضرورة اهتمام القادة الافارقة بهذا القطاع ، و التعاون الإقليمي في معالجة الأزمات و الحفاظ على السلامة و التأكيد على الاستثمارات في هذا القطاع الاستراتيجي لأجندة 2063 .[9]

4- التجربة الجزائرية نموذج للدراسة :

بعد الاستقلال تبنت الجزائر سياسة اقتصادية فضلت النظام الاشتراكي للمجتمع وهو ما تبناه الدستور الجزائري و قاعدة السياسة الجزائرية كانت تتمثل في أن العمال فيحد ذاتهم هم المسؤولون في التسيير بينما الملكية كانت للدولة .

المرحلة الاشتراكية :

---

[8]-African's Developement challenges :
www1.uneca.org/portals/0/publications/Repositionning ECA/Chap02.PDF.

[9] -économic developement united nations conference ontrade and development (UNCTAD), economic Developement AFRICA Rapport 2016 DEBT Dynamics And Developement Finance in Africa

أ–مرحلة التنمية كانت من (1967–1969) : مبنية على قاعدة توسيع الصناعة و تطوير الزراعة و تدريب العمال .

ب–الخطة الثانية (خطة الأربع سنوات من 1974–1977) : أسست قاعدة صناعية ثقيلة للاقتصاد و قامت بإصلاحات زراعية واسعة و كاملة .

ج–فترة 1978–1979 : و أكدت على توطيد المكاسب و قررت الحكومة من الحد من صادرات النفط و الغاز و لا مركزية الصناعة بعيدا عن العاصمة من أجل بناء المناطق الأقل تطورا و الأقل تنمية .

د–خطة الخمس سنوات الجديدة (1980–1984) : حولت من التركيز على الصناعة للجوانب الاجتماعية المهملة خاصة السكن و التعليم و الصحة .

هـ–خطة الخمس سنوات الثانية (1985–1989) :ركزت على الزراعة و امدادات المياه من أجل تقليص العجز الغذائي المزمن فخصصت 32%للصناعة و البنية التحتية و الجوانب الاجتماعية 27% المخصصة لأكثر اشتراكا في مجموع الاستثمارات المقترحة .[10]

1– اتجاه اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة وتسمى السياسات المقترحة من طرفهم بالسياسات الأرثوذوكسية " politiques orthodoxes" ويسمون بالمحافظين ويعتقدون بكفاءة السوق في تحقيق الاستقرار، وتعتبر أفكارهم انعكاسا لأفكار المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة الذين يعتقدون أن التضخم ظاهرة نقدية، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيدة في الولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد على تلك المفاهيم الاقتصادية في أسلوب جديد ولكنه لا يخرج عن مبادئ وآراء الاقتصاديين الكلاسيك.

2– اتجاه أنصار التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية تسمى بالسياسات غير الأرثوذوكسية، ولابد أن تكون تلك السياسات ذات فعالية ويعتبر "كينز" أبو هذه الإصلاحات في ضل النظام الرأسمالي.

3– أما الاتجاه الثالث فهو المدرسة الهيكلية التي عالجت أسباب عدم الاستقرار الاقتصاد يمثله في نخبة من اقتصاديي أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات والستينات حينما تعرضت أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية، وهي مخالفة في تحليلاتها للمدرسة النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، وحسبها لا تعود الأزمة إلى

---

[10] -www.nationsoncycloppedia.com/africanalgeria-economie-Development .html.

وجود فائض في الطلب الكلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع نسب البطالة والتضخم، بل تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في الدول النامية.[11]

ومهما اختلفت الآراء النظرية بالنسبة لنظرية اقتصاد السوق، فإنها تصب في انتهاج مجموعة أو حزمة من الاشتراطات التي تتبعها الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق من خلال مشروطية صندوق النقد الدولي، وفي مجملها تتعلق بالسياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وسياسات الميزانية ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتحرير التجارة الخارجية[12]، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتحجيم دور القطاع العام، وفتح المجال للقطاع الخاص وخوصصة المؤسسات العامة، وقد انتهجت الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي ومشروطية المؤسسات المالية بحذافيرها وشهادة مسؤولي صندوق النقد الدولي، دون اجتهاد من الحكومة في محاولة للتخفيف من العبء الاجتماعي خاصة على العمال والطبقات الفقيرة، فكانت من الناحية الاجتماعية من أسوء العشريات في تاريخ الجزائر الحديثة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال غلق المؤسسات وبيعها للقطاع الخاص بأثمان زهيدة، وتسريح العمال بأعداد هائلة، ولم يستطع الاقتصاد الوطني أن يتعافى رغم الدعم والجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة من 1989م إلى 1998م، والاتفاقيات المختلفة مع المؤسسات المالية والدولية حتى نهاية 1998م والاتفاق الموسع والإصلاح الهيكلي، وقبلها اتفاقات الاستعداد الائتماني الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ونلاحظ أن الجزائر في ضل اقتصاد السوق وحتى 2013م لم تتضح الرؤيا حول نجاح سياسات اقتصاد السوق، والنموذج التنموي الذي نريد، لأن القطاع العام رغم وجوده وجهوده إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة، والقطاع الخاص رغم نموه إلا أنه لا يزال طفيلي ومهمش ويعاني ويحتاج إلى التوجيه والعناية الكافية لتأهيله ودعمه، فهو غير قادر على مواجهة المنافسة والسلع المستوردة والمتقنة المنافسة في ضل الانفتاح على اقتصاد البازار، والبيت المفتوح، وفي ضل صعود طبقة برجوازية طفيلية غير واعية بالأهداف القومية والوطنية، ففي كثير من الحالات هي عالة على الاقتصاد الوطني، وبالمقابل غياب رؤية في الأفق للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

ثانيا – فشل سياسات الاعتماد على الريع النفطي: لا يخفى على العام والخاص أن الجزائر من الدول التي تعتمد في ميزانيتها العامة على السعر المرجعي لأسعار المحروقات، وهذا من أخطر العقبات التي تواجه السلطات القادمة في حالة نضوب النفط والغاز، وكل الاحتياطات من مداخيل المحروقات، خاصة وأنه منذ سنة2000م وسعر المحروقات يعرف انتعاشا في السوق العالمي، مما وفر كثيرا على الاقتصاد الوطني ففي نهاية سبتمبر من

---

[11]- المرجع نفسه، ص ص 132-136.

[12]- المرجع نفسه، ص ص 150-153.

2007م بلغ احتياطي الصرف 130 مليار دولار بعد أن وصل سعر المحروقات إلى 150 دولار للبرميل وها هو يتراجع إلى 50 دولار للبرميل[13].

فالاقتصاد الجزائري يخضع للتهديدات والاضطرابات والتراجع في حال استمرار الاعتماد في تمويل الاقتصاد الوطني على السياسات الريعية، فالأزمة النفطية العالمية للثمانينات من القرن الماضي وحتى أزمة 2008م المالية العالمية، بينت انكشاف معضلة النفط في الجزائر، وهو ما تمدنا به خزانة الدراسات النظرية التي عنيت بتحليل أسباب اللاإستقرار المالي بمجموعة من العوامل التي تساهم في تراكم الاختلالات ومنها نضام الحوكمة الاقتصادية والمؤسساتية، صدمات السيولة، السياسة الجبائية وعجز الموازنة واختلال الاستقرار النقدي، والخطر المعنوي وعدم تنوع الاقتصاد، ومن خلال هذا فإنه إذا ربطنا العلاقة النفطية بهذه المؤشرات فإن الاستقرار المالي سيتأثر،[14] وبالتالي فالأزمة دائما منتظرة ويبقى الاقتصاد الوطني يعيش هاجس الأزمة.

وقد تغير مفهوم الريع وعرف تحولات كبيرة في مسيرته، فمن الريوع الطبيعية الزراعة والمنجمية إلى ريوع الابتكارات التكنولوجية والصناعية، وتكون الثورة الفرنسية قد قضت على الامتيازات الريعية في الفكر الاقتصادي والسياسي، بعد أن كانت الثروة تتركز في أياد قليلة من النبلاء والإقطاعيين، بحجة أن هذا الوضع سبب جمودا اقتصادي وضعف مجتمعي، ونتج عنه استبداد الأمراء والملوك بالرعية، وتعالت الأصوات في أوربا بضرورة تقسيم وتحويل الملكيات الكبيرة الزراعية إلى العاملين وتأميم مصادر الريع المنجمية لصالح الدولة القومية، وتستعمل مداخلها لتأمين الرفاه الاجتماعي العام للمواطنين، وهذا الذي أدى إلى انتشار فكرة المساواة والعدالة والحريات والتداول على السلطة، وتكريس مبادئ الديمقراطية التي تؤمن الازدهار والرقي، كما أدى التطور التقني والصناعي في أوربا إلى حصول أرباب المصانع والتجار وهم الطبقة الجديدة التي تكدس أموال كبيرة نتيجة "فائض القيمة"، الذي تحدث عنه كارل ماركس، ولكن هذا الفائض كثيرا ما كان يستعمل في استثمارات أخرى، وتطور الريع ليشمل نضام الملكية الفكرية المتمثلة في براءة الاختراع، التي تسمح بحماية المنتج من التقليد، مما يدر أموال طائلة على مالكي هذه العلامات حصريا، وبالتالي أصبح يحمل طابع الصبغة الريعية لأن الشركات محمية قانونا، وهذا الريع الناتج عن الابتكار التكنولوجي حل محل الريع الزراعي القديم، وتطور الريع ليشمل المضاربات المالية وما تتيحه من أرباح خيالية وفي نهاية المطاف هي التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية 2008م، بالإضافة إلى الريوع

13– حفيظ صواليلي، البترول ساهم في ارتفاع مداخيل الجزائر،جريدة الخبر اليومي، العدد 5496، 10/ 2008/12م، ص05.

14– بوكساني رشيد، مزيان أمينة،الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجامعة بسكرة، العدد10، ديسمبر 2011م، ص 141.

العقارية، التي أصبحت هي كذلك تدر أرباح خيالية لا تتماشى والقيمة الحقيقية للمتر المربع، وأنتج ملاك ومرقين عقاريين أصبح لهم نفوذ وثروات أصبحت خارج مراقبة الدولة وما يحصلون عليه من فوائض صافية.[15]

وبالنسبة للجزائر فلابد من التفكير نحو تغيير الثقافة الاقتصادية الريعية التي تعتمد على البترول والمحروقات التي هي في الحقيقة مصادر زائلة ترهن مستقبل الأمة وضرورة التغيير في مستقبل الأجيال اللاحقة، وبناء اقتصاد يخلق الثروة عن طريق إعادة النظر في النموذج التنموي المتبع، ومحاربة الفساد والاستشراف للمستقبل والتفكير في هموم الأمة.

فالفقر والتطرف والتخلف في الجزائر وعموم العالم العربي، وخاصة في الدول النفطية الريعية هو ناتج عن المطالبات الاجتماعية للحصول على حقوقهم من الريع النفطي، والفرق الشاسع بين الطبقة الحاكمة وحاشيتها وعموم الشعب، فهو يمثل أعلى درجات الاستثراء بالسلطة، ويتزايد الحال سوءا سنة بعد سنة وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.[16]

ثالثا – تفشي ظاهرة المركب في الدولة المجتمع : إن ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة جدا، وجدت حتى قبل خلق الإنسان حسب ما يؤكده القرآن من أن الله خلق خلقا قبل آدم فأفسدوا في الأرض فغضب الله عليهم، وانفتقت الأرض والسماوات، لذلك حدث جدل في تحاور الملائكة مع الله أثناء خلق آدم عليه السلام، قال تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) [*]، فالملائكة لا تعلم الغيب فكيف لها أن تتساءل عن المخلوق الجديد أنه يفسد في المستقبل وهو علم الله، لذلك فإنها علمت من تجربة سابقة عن خلق قديم قبل خلق الإنسان قد أفسد في الأرض قبل الجن، واستمر الفساد مع الإنسان منذ أن أنزله الله إلى الأرض مع قتل قابيل لهابيل ظلما وفسادا وبغير حق، وهكذا استمر الظلم والفساد عبر التاريخ الإنساني، وتنوع الفساد بين الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري والاجتماعي والثقافي، وطال كل المجتمعات في عصرنا، ولكن بنسب مختلفة وباختلاف المجالات.

---

[15]-جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م ص 10-11-14.

[16]-Ahmed Hanni, le syndrome islamiste et les mutations du capitalisme, Paris: non lien, Alger:Edif, 2008, P 10-12.

[*]- الآية 30 من سورة البقرة.

فالدول النامية هي أكثر انتشارا للفساد منذ حصولها على الاستقلال حين أصبحت الدولة الحديثة تراقب كل المستويات وهي مركز عمليات التنمية باعتبارها المالك والمسير والمراقب، فقد أصبحت مثل رجل الأعمال، دون أن تترك للفئات الاجتماعية أو الأفراد، فرصة واحدة للمشاركة في التنافس الاقتصادي، لذلك عادت الدولة مجددا إلى حالة الدولة الاقتصادية الوراثية المانحة للوظائف العامة مقابل دفع الأموال Etat patrimonial ، فالدولة في العالم الثالث المستولية على كل مصادر الثروة،[(17)] ستدور أشد الصراعات الاجتماعية من أجل السيطرة عليها وتوجيهها نحو المصالح الخاصة دون التفكير في الدخول في لولب اجتماعي تراكمي للإنتاج والتقدم التكنولوجي، وبذلك شكلت التضامنات الدينية الإثنية والدينية والقبلية والجهوية والفئوية، لمحاولة السيطرة على جهاز الدولة [(18)].

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني بشدة ظاهرة الفساد المستشري والمتصاعد نتيجة انحراف المسؤولين، والفساد أفقيا وعموديا، منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق، وقد تزايد الفساد أكثر بعد حصول البحبوحة المالية بتزايد مداخيل النفط وزيادة أسعاره في السوق العالمية، منذ سنة 2000م وقد اعترف رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في إحدى خطاباته في 27 أفريل 1999م حينما قال: " إن الدولة الجزائرية مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف، بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات، التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع".[(19)]

إنه لا يخفى على أحد من المقربين من النظام السياسي الجزائري من أعلى جهاز في السلطة التنفيذية أن ظاهرة الفساد مستشرية في كامل جسم الدولة، من اختلاس، ورشوة، ومحسوبية، وتبييض للمال العام وتهريبه للخارج، وأخذه بغير وجه حق، ومهما كان الفساد صغيرا أو كبيرا تقوم به الطبقة العليا أو الطبقة الدنيا في الإدارة، فمن خلال خطاب رئيس الجمهورية يتضح أن الجزائر تعاني من فساد كبير، موروث حتى عن الاستعمار وما نتج من صراع بين النخب الحاكمة في استمالة بعضهم البعض، من خلال الوقوف مع أو ضد،[(20)] للاستفادة من

---

[17]- Samuel P. Huntington, politicalorder in changingsocieties, U.S.A: Yale universitypress, 1979, P 59.

[18]- جورج قرم، مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة-الجزائر، العدد: 01، 1999م، ص 49.

[19]- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، عدد 309، نوفمبر 2004م، ص 37.

éditions rocher noir, 1994, P137-:[20]- MaamarBoudersa, faillite des politicards Algérien, Alger 138.

الريع، ولا تزال هذه العقلية الفاسدة إلى اليوم، في ضل اتجاه الدول نحو الحكم الراشد والشفافية والحكمة في التسيير والمحاسبة التي تغيب في الجزائر كليا، وغابت القيم الأخلاقية في المجتمع، وتراجع الوازع الديني ومحاسبة النفس، وتراجع ثقافة الحكم والدولة، لدى النخب الحاكمة، وأصبحت الاختلاسات بميئاتالملايير، وتتورط فيها شخصيات ذات وزن كبير في النظام السياسي، ويسمح بها دون رقيب أو سائل، مثل ملف الخليفة، وفضائح سوناطراك المتتالية،[21] وهكذا نرى المال العام ضائع وحتى المنجزات الكبرى أصبح الشك في صلاحيتها وقيمتها الحقيقية، ناهيك عن الصفقات العمومية وما خفي أمر، فالجرائد اليومية، كثيرا ما تفضح المفسدين صغارا وكبارا ،[22] ولذلك لا بد من وضع أدوات وآليات مراقبة لمكافحة الفساد بـ:

–إعطاء البرلمان الدور الحقيقي في المراقبة والمساءلة للسلطة التنفيذية.

– ترك القضاء يقوم بدوره في تطبيق القانون وحماية القضاة بعيدا عن الضغوطات.

–ترك حرية التعبير من خلال فتح المجال لوسائل الإعلام والصحفيين لفضح المفسدين وحمايتهم قانونيا من التهديد والضغط.

– تفعيل الوعي الديني في بث القيم الروحية وفتح المجال لتناول الواقع الفاسد، ونشر قيم الإصلاح باعتبار الحياة تمثل جسر وفترة اختبار، وأن هناك مرحلة أبدية بعد الموت، وأن هناك عقاب وجزاء.

– إعادة النظر في الميزانية والحصص الموزعة على القطاعات والتركيز على الاقتصاد الحقيقي بدل الخدمات واقتصاد البازار والإستيراد لكل شيء.

– مكافحة الفساد وفقا لإجراءات صارمة وعملية وسريعة التنفيذ، للاعتبار والردع وتكريس العقاب ومكافأة القيادات المخلصة والناجحة.

– إنشاء مشاريع كبرى لتشغيل المواطنين، فالجزائر بلد كبير وواسع وغني يحتاج لمشاريع عملاقة خاصة في البنية التحتية.

– تحديث وإصلاح القطاع المصرفي في ظرف قصير لا يتعدى سنة، لأنه متخلف وتقليدي وأحادي تسيطر عليه الدولة، وضرورة إعادة النظر في قيمة العملة الوطنية التي تدهورت قيمتها في الآونة الأخيرة في سوق العملات،

---

[21]– بشير مصيطفي، الاصلاحات التي نريد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012م ص 47.

[22]– عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، الجزائر–برج بوعريريج: دار النشر جيطلي، 2009م ص38.

ومقارنة ببعض الدول العربية التي تعد الجزائر أقوى منها اقتصادا، مثل الأردن والمغرب وتونس، والتي تمس بسمعة الدولة والأمة.

– الإهتمام بالجالية الجزائرية بديلا عن النفط لما تملكه من ثروة ورأس مال بشري، أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من المهاجرين، مثل ما تعمل المغرب وتونس، ومصر وتايلندا، وإسرائيل، يساعدون بلدانهم بالعملة الصعبة والتأطير والتسيير.

– ترشيد الإنفاق العام فالملايير تذهب من غير حسيب ولا رقيب، كما تعبر عن ذلك المعارضة ووسائل الإعلام يوميا وحتى رئيس الجمهورية شخصيا، وما تشهده من محاكمات مثال ذلك قضية الخليفة وسوناطراك والطريق السيار.

– تنويع الاقتصاد بالدفع إلى الخلف وإلى الأمام أفقيا وعموديا، لخلق التشابك الهادف لتحقيق الثروة والرفاه الاجتماعي، فمثلا قطاع الطاقة لا نصدره خام بل نستثمره في التحويلات التي تكون أعلى من حيث تصديره الخام مثلا:(الزيوت، البلاستيك،الشحوم..).

– تطوير قطاع الطاقات المتجددة لأن البترول آيل للنفاذ، مثل الطاقة الشمسية بإنتاج يصل سنة 2020م إلى 2000 ميغاواط، ويمكن هذا البرنامج من توفير مليون طن من النفط سنويا ويجنب انبعاث 5.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

– الاهتمام بالسياحة التي تشكل عند بعض الدول قطاعات سيادية، مثل تركيا مصر وتونس، وتعتبر عند بعض الدول قاطرة الاقتصاد الوطني.

– الاهتمام بالخوصصة على شاكلة الصين المنتجة والواعية وذات الحس الوطني التي لا تضر المصلحة الوطنية لا خصخصة روسيا المتغذية من ريع الدولة.

– عدم إهمال قطاع الفلاحة الذي يعتبر الركن الأساسي في قوة الدولة، فالمتطور زراعيا متطور صناعيا فالجزائر من أكثر الدول استيرادا للغذاء في السوق العالمي، ولا نبقى ننتظر العوامل الطبيعية ونخضع لها فلا بد أن نغير الاستراتيجية بإنشاء السدود والري، وتحلية مياه البحر، فالولايات المتحدة تملك 84 ألف سد للسقي والري، أما إسبانيا التي تقل مساحتها عن الجزائر بكثير لها 300 سد بينما المغرب يملك 150 سد فأين نحن من هذه الإحصاءات والأرقام لمساحة أكثر من 02 مليون كلم مربع، فكم يلزم لنا من سد لري المساحات والسهول

الواسعة والصحاري الجافة وكم نملك من سد؟ حيث لا تتعدى 50 سد متوسط و 60 سد صغير الحجم وهي قليلة المياه وموحلة، فكيف يمكن الحديث عن الأمن الغذائي.

ولكي تستطيع الجزائر الخروج من نفق الأزمات والتهديدات، لا بد من الاستناد إلى إصلاح سياسي يلتزم بالديمقراطية كخيار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي عمل النظام السياسي وراهن عليها منذ الاستقلال، ولم يستطع تحقيق ذلك إلى اليوم، فالحل هو الاحتكام للديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ووضع حد لحكم الدولة التعاضدية، والسماح للمجتمع الجزائري بالانطلاق نحو التقدم.

رابعا – الحلول الإجرائية لتجاوز فشل التنمية:

رغم كل الجهود التي قام بها النظام السياسي في استتباب الأمن الاقتصادي إلا أن الأيام أثبتت أن الاعتماد على النفط سياسة فاشلة في تمويل التنمية وتفويت الفرصة مرة أخرى في إقلاع اقتصادي على شاكلة ماليزيا أو تركيا في ظل توفر ما يقارب 01 تريليون دولار طيلة 15 سنة كان بالإمكان تحقيق المعجزة لذلك لا بد من البحث عن نموذج تنموي بجدية يستجيب لتطلعات الأمة والمواطن الجزائري في بناء اقتصاد منتج للثروة وليس اقتصاد الاستيراد وتهريب ثروة الأمة في سلع زائلة ترفيهية لا تخدم مصالح الاقتصاد الوطني، ولتجاوز الفشل التنموي نقترح الحلول التالية:

– مكافحة الفساد وفقا لإجراءات صارمة وعملية وسريعة التنفيذ، للاعتبار والردع وتكريس العقاب ومكافأة القيادات المخلصة والناجحة.

– إنشاء مشاريع كبرى لتشغيل المواطنين، فالجزائر بلد كبير وواسع وغني يحتاج لمشاريع عملاقة خاصة في البنية التحتية.

– الاهتمام بالخوصصة على شاكلة الصين المنتجة والواعية وذات الحس الوطني التي لا تضر المصلحة الوطنية لا خصخصة روسيا المتغذية من ريع الدولة.

– ترشيد الإنفاق العام فالملايير تذهب من غير حسيب ولا رقيب، كما تعبر عن ذلك المعارضة ووسائل الإعلام يوميا وحتى رئيس الجمهورية شخصيا، وما تشهده من محاكمات مثال ذلك قضية الخليفة وسوناطراك والطريق السيار.

– إعادة النظر في الميزانية والحصص الموزعة على القطاعات والتركيز على الاقتصاد الحقيقي بدل الخدمات واقتصاد البازار والاستيراد لكل شيء.

– الاهتمام بالجالية الجزائرية بديلا عن النفط لما تملكه من ثروة ورأس مال بشري، أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من المهاجرين، مثل ما تعمل المغرب وتونس، ومصر وتايلندا، وإسرائيل، يساعدون بلدانهم بالعملة الصعبة والتأطير والتسيير.

– تنويع الاقتصاد بالدفع إلى الخلف وإلى الأمام أفقيا وعموديا، لخلق التشابك الهادف لتحقيق الثروة والرفاه الاجتماعي، فمثلا قطاع الطاقة لا نصدره خام بل نستثمره في التحويلات التي تكون أعلى من حيث تصديره الخام مثلا:(الزيوت، البلاستيك،الشحوم..).

– تطوير قطاع الطاقات المتجددة لأن البترول آيل للنفاذ، مثل الطاقة الشمسية بإنتاج يصل سنة 2020م إلى 2000 ميغاواط، ويمكن هذا البرنامج من توفير مليون طن من النفط سنويا ويجنب انبعاث 5.3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

– الاهتمام بالسياحة التي تشكل عند بعض الدول قطاعات سيادية، مثل تركيا مصر وتونس، وتعتبر عند بعض الدول قاطرة الاقتصاد الوطني.

– عدم إهمال قطاع الفلاحة الذي يعتبر الركن الأساسي في قوة الدولة، فالمتطور زراعيا متطور صناعيا فالجزائر من أكثر الدول استيرادا للغذاء في السوق العالمي، ولا نبقى ننتظر العوامل الطبيعية ونخضع لها فلا بد أن نغير الاستراتيجية بإنشاء السدود والري، وتحلية مياه البحر، فالولايات المتحدة تملك 84 ألف سد للسقي والري، أما إسبانيا التي تقل مساحتها عن الجزائر بكثير لها 300 سد بينما المغرب يملك 150 سد فأين نحن من هذه الإحصاءات والأرقام لمساحة أكثر من 02 مليون كلم مربع، فكم يلزم لنا من سد لري المساحات والسهول الواسعة والصحاري الجافة وكم نملك من سد؟ حيث لا تتعدى 50 سد متوسط و 60 سد صغير الحجم وهي قليلة المياه وموحلة، فكيف يمكن الحديث عن الأمن الغذائي.

– تحديث وإصلاح القطاع المصرفي في ظرف قصير لا يتعدى سنة، لأنه متخلف وتقليدي وأحادي تسيطر عليه الدولة، وضرورة إعادة النظر في قيمة العملة الوطنية التي تدهورت قيمتها في الآونة الأخيرة في سوق العملات، ومقارنة ببعض الدول العربية التي تعد الجزائر أقوى منها اقتصادا، مثل الأردن والمغرب وتونس، والتي تمس بسمعة الدولة والأمة.

إن السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستمرة لا بد من الاستناد إلى إصلاح سياسي يلتزم بالديمقراطية كخيار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي عمل النظام السياسي وراهن عليها منذ الاستقلال، ولم يستطع تحقيق ذلك إلى اليوم، فالحل هو الاحتكام للديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة ووضع حد لحكم الدولة

التعاضدية، والسماح للمجتمع الجزائري بالانطلاق نحو التنمية المستدامة، والتأكيد على الخيارات الاقتصادية التشاركية والمدمجة بين القطاع العام والقطاع الخاص والشراكات الأجنبية المفيدة غير المستغلة كحل لتوفير التكنولوجيا ورؤوس الأموال.

إعداد الدكتورة مسيح الدين تسعديت

أستاذة محاضرة أ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الملخص:

يظهر من تفحص السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا لعب الجزائر المستقلة لأدوار عديدة تراوحت بين الدور المعادي للامبريالية، والدور المدعم للتحرر، ودور القائد الإقليمي، غير أن أكثر الأدوار تكرارا هو دور الوسيط في العديد من النزاعات، الذي تمسكت به الجزائر تماشيا والمبدأ الثابت المتعلق بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

ولعل من أبرز أدوار الوساطة تلك المتعلقة بإدارة النزاع الترقي في مالي عبر مختلف المراحل والتصعيدات التي عرفها هذا الأخير، بداية من تمرد كيدال 1963 إلى ما بعد التدخل الفرنسي 2013 الذي انتهى بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بوساطة جزائرية.

وتستهدف هذه الورقة البحثية تبيان الدور الذي لعبته الجزائر بشأن هذا النزاع، والوقوف عند المكاسب التي أحرزتها والنقائص التي عانت منها، وجعلت النزاع يعود في كل مرة مؤديا في النهاية إلى تدخل فرنسي لطالما عارضته بشدة، ثم الرجوع مرة أخرى إلى الوساطة الجزائرية.

ومن ثمة يمكن التساؤل كما يلي: هل العودة إلى الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ينم عن ضرورة الدور الإقليمي للجزائر وعدم المجازفة بتجاوزه، أم هو مجرد محاولة لحفظ ماء الوجه بعد أن اتضح أكثر تشبث فرنسا بالقارة الإفريقية من خلال العودة إلى التدخلات العسكرية؟

الكلمات الدالة: الدور، السياسة الخارجية الجزائرية، القائد الإقليمي، الوساطة، إدارة النزاع، مالي.

Abstract :

The profound analysis of the Algerian foreign policy towards Africa shows that the country has played a series of regional roles like the anti -imperialist, the regional coordinator, the developer…etc. However the most important role remains that of the mediator in serious regional conflicts, sustained by the principle of the peaceful conflict resolution.

It is worth noting that the oldest and longest peace process in which Algeria has always been a mediator is the one in the north of Mali between the separatist movements and the government. The conflict which was first declared in 1963 and reappeared several times after attracted the Algerian diplomacy to a well performed role of mediation.

This paper tries to analyze deeply the Algerian mediation in its effort to manage the several crises that arose in Mali, in order to look for the advantages it gained, and the losses inflicted on it by the conflict. The study will proceed smoothly to respond to the following problematic:

Does the Algerian mediation in Mali after the French intervention originates from the fact that peace is impossible without it, or an attempt to recover after a real marginalization by France in its military intervention in 2013?

Key words:

Role, Algerian foreign policy, regional leader, conflict management, Mali.

مقدمة:

مارست الجزائر المستقلة العديد من الأدوار النشطة دوليا وإقليمية على غرار الدور المعادي للإمبريالية، والدور الداعم للتحرر، والدور المنمي، ودور المستقل النشط، وتبقى أكثرها تكرار ورواجا الوساطة في العديد من النزاعات الدولية والقارية. وقد كانت الأدوار التي لعبتها على المستوى القاري ومازالت تؤديها الأنشط والأكثر تكلفة في العديد من الأحيان، ذلك بالنظر إلى ظروف الدول الإفريقية التي أقل ما يميزها هو الضعف والفقر.

ولعل الوساطة التي لعبتها الجزائر في النزاعات الإفريقية البينية والداخلية تبقى شاهدة على حرص الدبلوماسية الجزائرية لحل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية، متبنية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، مع عدم المساس بوحدتها الإقليمية واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

يعد النزاع في شمال مال بين الحكومة المالية والمتمردين من الطوارق ومن لحق بهم، من أهم النزاعات التي سعت الجزائر جاهدة للتوسط بين الفرقاء من أجل إيجاد حل نهائي ودائم للخلافات التي تعيد النزاع للاندلاع في كل مرة. ولذلك يبقى من الحالات الأكثر ملامة لتقييم الدور الإقليمي للجزائر بصفة عامة والوساطة بصفة خاصة، لاسيما وأن النزاع الذي اندلع في 2012 مؤديا إلى التدخل الفرنسي

بداية السنة الموالية، لم ينته سوى بالعودة إلى وساطة الجزائر وبمعية دول أخرى من أجل إيجاد التوافق حول المسائل الشائكة التي تجعل من النزاع يتجدد بين الفينة والأخرى.

ومن هنا يمكن التساؤل حول ما إذا كانت الوساطة الجزائرية الأخيرة في النزاع المالي تتم عن ضرورة الدور الجزائري لتسويته، أم مجرد عودة الجزائر للتغطية عن التهميش الذي خلفه التدخل الفرنسي في مالي والذي لطالما عارضته الجزائر بحجة التنافي ومبادئ سياستها الخارجية؟

I- مدخل نظري ومفاهيم عن الدور الإقليمي للجزائر:

تعد السياسة الإفريقية للجزائر من أكثر أفرع السياسة الخارجية للدولة المستقلة نشاطا، ومن أدقها تعبيرا عن الدور في ذات السياسة. ولذلك يمكن القول بأن للجزائر العديد من الأدوار في السياسة الخارجية والتي لعبتها في كثير من الأحيان متزامنة وبانسجام دون أدنى تعارض، وهو ما سيتبين من خلال هذا المحور.

1- مفهوم الدور الوطني:

يعبر **الدور الوطني** عن "الإرادات والأهداف والأفعال الناجمة عن عدد من المصالح والسياسات"[1]، وذلك حسب تصور صناع السياسة الخارجية وفق ما يسمى **بتصورات الدور الوطني National Role Conceptions**، والتي تعني حسب هولستي " التعاريف الخاصة بصناع السياسة الخارجية للأنواع العامة من القرارات والالتزامات والقواعد والنشاطات الملائمة لدولتهم، وكذا الوظائف- إن وجدت- التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمته الفرعية."[2]. أو كما يذكر **Ulrich Krotz** أنها "مجموعة الرؤى المشتركة داخليا والفهم الخاص لدور وهدف الدولة كتجمع اجتماعي في الساحة الدولية."[3]

---

[1] - Vít, BENEŠ, Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis? **www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-768.pdf** , consulté le13/11/2014.

[2] - K. J,. HOLSTI, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), pp. 233-309, **maihold.org/mediapool/113/1132142/data/Holsti.pdf ,** consulté 13/11/2014.

[3] - BENEŠ, **op.cit.**

والجدير بالذكر أن الدور الوطني في السياسة الخارجية تحدده مجموعة من المصادر الداخلية كالموقع، والموارد، والقدرات، والقيم الوطنية وغيرها، كما **قد** يتأثر بوصفات الدور القادمة من البيئة الخارجية ذات المصادر المختلفة كبنية النظام الدولي، وقيمه، وقواعده القانونية، والرأي العام ...وغيرها. وهنا يصبح الدور الوطني إما إراديا لما تكون مصادر إدراكه داخلية، أو حتميا في حالة ما سيطرت وصفات الدور الخارجية على إدراك صانع القرار.

ويتشكل في النهاية ما يسمى **بأداء الدور Role Performance** والذي "يشمل توجهات الدولة والسلوك العام للسياسة الخارجية للحكومة، ويضم نماذجا من المواقف والقرارات، والردود، والوظائف والالتزامات تجاه دول أخرى"[4]

2 – الدور في السياسة الخارجية الجزائرية :

إن تطبيق اقتراب الدور على السياسة الخارجية الجزائرية يبين أنها لعبت منذ استقلالها مجموعة من الأدوار كما توضحه المبادئ الثابتة (الدستورية والعملية) للسياسة الخارجية الجزائرية، وخطب وسياسات صناع السياسة الخارجية.

ومن جملة تلك الأدوار نذكر:

أ- دور الداعم للتحرر: يعد دعم حركات التحرر مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة، حيث أكدته مواثيق الدولة منذ ميثاق طرابلس 1962، والذي جاء فيه بهذا الخصوص ما يلي:

"فالجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح، ضد الإمبريالية والاستعمار قديمه وجديده. والجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث، متضامنة مع كل شعوب آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها، ونموها الاقتصادي...."[5]

وقد أكدت ذات المبدأ كافة دساتير الجزائر المستقلة، ففي دستور 1963 ذكر في المقدمة:

"....توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال، والتعاون الدولي، ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال..."[6]

---

[4]- HOLSTI, **Op.Cit**.

[5]- "تأثير الجزائر وإسهاماتها في حركة التحرر العالمية"، **المرجع السابق**.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**،http://zizou-bba.e-monsite.com/medias/files/1963-1.pdf، 6/ 3/ 2014.

وكانت المادة **92** من دستور **1976** أكثر تفصيلا وتحديدا لذات المبدأ إذ جاء فيها:

"يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية"[7].

ولم تتغير مضامين المادة 26 **من دستور 1989** كثيرا حيث نصت على أنّ:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"[8]

وقد احتفظ دستور **1996** بنفس المضمون تقريبا مع استبدال كلمة التحرير التي جاءت في دستور 1989 بلفظ التحرر، وهي كما يلي:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تميز عنصري"[9].

والواقع أنّ الجزائر أدت هذا الدور بمساندة فعلية للعديد من الحركات التحررية والقضايا العادلة في إفريقيا على غرار"المؤتمر الوطني الإفريقي بجنوب إفريقيا ANC ، وحركة تحرير الموزمبيق FRELIMO، والحركة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA"[10]. وتبقى قضية الصحراء الغربية ومنها جبهة البوليساريو أهمها وأعقدها، حيث تستمر مساندة الجزائر ودعمها لها منذ 1976 إلى يومنا هذا.

2- دور الوسيط المدمج IntegratorMediator:

[7]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، **المرجع السابق**.

[8]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** 1989، **المرجع السابق**.

[9]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **المرجع السابق**، ص..9

[10] -Saïd Haddad , Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de

la politique africaine de l'Algérie, https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Haddad-DI7.pdf

يرى هولستي أن هذا الدور يشمل وظائف التموضع بين أقطاب النزاع، وجهود الاندماج، انطلاقا من الموقع الذي تحتله الدولة، والسياسات التقليدية لها[11].

وتتبنى الجزائر في هذا المضمار مبدأ **التسوية السلمية للنزاعات الدولية** الذي تناولته المواثيق الرسمية صراحة، ومنها ما جاء في دستور **1976** في المادة **89** وفيها:

"تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"[12].

أما الفقرة الثانية في المادة **25** من دستور **1989** فقد اكتفت بما يلي:

" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها."[13]

أما نص المادة **26** من دستور**1996** فقد أعاد الفقرة الثانية– ولو بصيغة جديدة– التي جاءت في دستور **1976** فكان مضمونها:

"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[14].

وقد اتخذت الجزائر من الوساطة أداة لتجسيد ذات المبدأ، وبشأن هذه الأداة الدبلوماسية كتبت مجلة الخمسينية لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تقول:

"نظرا لمصداقيتها القارية وتجربتها في مجال الوساطة، كانت الدبلوماسية الجزائرية مطلوبة لإيجاد حلول سلمية للدول محل الخلاف، ووضع حد للنزاعات المسلحة بين الجيران"[15]

ومن بين أدوار الوساطة التي لعبتها الجزائر على المستوى القاري نذكر ما يلي:

---

[11] -HOLSTI, **op.cit.**

[12] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1976، المرجع السابق.**

[13] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **المرجع السابق.**

[14] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل،**الدستور، المرجع السابق**، ص. 9.

[15] -Ministère des Affaires Etrangères Algérien, « la Diplomatie Algérienne au service de la paix » , **Magazine de cinquantenaire**, Alger, 2012 , p. 02.

الوساطة بين تونس وليبيا عام 1974.

الوساطة بين مصر وليبيا 1977.

الوساطة بين إثيوبيا وإيريتيريا 1999- 2000.

الوساطة في مالي والتوصل إلى اتفاق تمنراست 1991، ثم اتفاق الجزائر 2006، [16]إلى جانب الوساطة الأخيرة منذ 2014 والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق الجزائر بباماكو في 20 جوان 2015.

3- دور القائد الإقليمي Regional Leader:

ويقوم هذا الدور من الناحية النظرية على مجموعة من الواجبات أو المسؤوليات التي تتصورها الحكومة لنفسها ولعلاقتها بالدول الأخرى في منطقة محددة.[17] وقد يقرنه البعض بدور "المثل الأعلى لدول العالم الثالث" [18] "Example to the Third World Countries" ، وهو ما تجسده جهود الجزائر لمكافحة الإجرام والإرهاب والتهريب في الساحل الإفريقي، مع أنّ البعض يرى بأنّ الجزائر صارت تلعب دورا جديدا منذ سنة 1992 وهو دور المكافح ضد الإرهاب[19]والذي ازداد اتضاحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من إلاعن التحالف الدولي ضد الإرهاب.

4- المنسق الإقليمي الفرعي Regional-subsystem collaborator:

ويقوم أساسا على الالتزام بتكثيف التعاون مع الدول الأخرى لإنشاء تجمعات إقليمية أوسع[20]، وقد اتضح هذا الدور منذ فجر الاستقلال وهو ما يبينه ميثاق طرابلس في:

" ... دعم حركات الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا ودعم حركات التحرر والنضال من أجل السلم..."[21]

16

17 - HOLSTI, **Op.cit**.

18 -SEKHRI, **Op.cit**.

19- **Idem**.

20 - HOLSTI, **Op.cit**.

21- شنة، **مرجع سابق**، ص. 63..

ولعبت الجزائر هذا الدور على المستوى القاري، أو في المغرب العربي باحتضانها لقمة زرالدة جوان1988، واجتماع اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة بالجزائر في جويلية 1988. وهي تلعبه اليوم بامتياز في منطقة الساحل الإفريقي على غرار تجمع دول الميدان، وغيرها.

5- دور المنمي Developer:

ينبثق هذا الدور عن تصور مفاده ضرورة وواجب مساعدة الدول الفقيرة، وقد يعد جزء من الدور الذي لعبته الجزائر في المطالبة ومنذ قمة حركة عدم الانحياز بالجزائر سنة 1994 بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، والذي دافعت عنه دوليا، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقاريا حيث كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت خلال قمتها التاسعة سنة 1971 لائحة تضمنت: " الحق الثابت لكل الشعوب وللشعوب الإفريقية خاصة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، خدمة للتنمية الوطنية تماشيا ومبادئ هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية" [22]

ورغم الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلا أنّها لم تنقطع عن مساعدة جيرانها الأفارقة حيث عرفت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد "تقديم 8000 منحة للطلبة الأفارقة، واجتمعت 170 لجنة مختلطة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني"[23] لدعم هذه الدول.

وقد تدعم هذا الدور أكثر مع الألفية الجديدة التي عرفت تحسن الظروف الاقتصادية للجزائر بعد عملية تسوية الديون. وتؤكد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في القارة الإفريقية عموما وفي الساحل الإفريقي خصوصا على ثنائية الأمن والتنمية، والتي تكللت بإنشاء الطريق العابر للصحراء بطول 4300 كلم بتكلفة 64 مليار دولار، والذي كانت الأشغال به قد انطلقت سنة 1971.

كما لا يخفى الدور المهم الذي لعبته الجزائر في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والدعم الذي قدمته لفائدة دول القارة خاصة من خلال التفاوض مع المانحين من أجل تمويل التنمية في الدول الفقيرة. قد قامت في نفس الصدد بمسح ديون مالي إلى جانب 13 دولة إفريقية أخرى والمقدرة

[22]- Haddad, **Op.cit.**
[23] -Haddad, **Op.cit.**

بـ(902) مليون دولار[24]، كما بلغت المساعدات المقدمة لمالي سنة 2012 عشرة 10 مليون دولار[25]، ناهيك عن المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية.

II- دور الجزائر في تسوية النزاع في مالي:

عرفت مالي عدم الاستقرار منذ الأيام الأولى لإستقلالها بفعل اندلاع النزاع في شمالها ومطالبة التوارق بالانفصال عنها، وقد تدخلت الجزائر آنذاك وفي أيام تمرد كيدال سنة 1963 بتقديم المتمردين الذين فروا إلى أراضيها للنظام الذي قام بالقضاء عليهم. وقد تصرفت الجزائر الحديثة الاستقلال وفق منطق الدولة القومية، وعدم المساس بوحدتها الإقليمية إلى جانب مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستقلال.

غير أن اندلاع النزاع من جديد سنة 1990 بعد أحداث تشين تبردان بالنيجر، سمح للجزائر بالتدخل مرة أخرى وعددت جهود الوساطة لتسوية النزاع، وذلك وفقا للمراحل الآتية:

- **القمة الرئاسية في جانت** يومي 8 و9 سبتمبر 1990، وضمت رؤساء دول الجزائر، والنيجر، ومالي وليبيا، وركزت على ضرورة عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الأزواد وترجيح كفة التعقل والهدوء على التهور والفوضى، وذلك بالنظر في المسألة الترقية من مختلف جوانبها[26]، من أجل إرساء قنوات الوساطة والتفاوض بين الحركات الترقية المتمردة وحكومتي مالي والنيجر[27]، بعد الدعوة إلى اجتماع وزراء الداخلية بمدينة قاو يومي 25 و26 أكتوبر 1990.

- **اجتماع وزراء الداخلية بقاو يومي 25 و26 أكتوبر 1990** تم خلاله هذا اللقاء مناقشة تنقل الأشخاص والممتلكات، وتطوير وتنمية المناطق الحدودية عن طريق محاربة ظواهر الهجرة السرية، والمخدرات والتهريب، وتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التنظيمية الجاري العمل بها. [28]:

- **مفاوضات السلام بين مالي وحركة الأزواد** تحت رعاية الوساطة الجزائرية على المستويين المحلي والمركزي، حيث كانت أولى الخطوات من خلال اتصال السلطات المحلية في تمنراست بشيوخ وأعيان

---

[24]- **جريدة الخبر**، 30 ماي 2013.

[25]- جمال الدين بوشقرة، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي**، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: مذكرة ماستر، جوان 2014) ص.113.

[26]- حسين بوقارة، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي "، **في العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008، العدد 7، ص 6.

[27]-المرجع نفسه.

[28]-شنه، **المرجع السابق**، ص. ص.127 - 129.

قبائل التوارق الماليين المتواجدين بالمنطقة، على غرار باي أق طوخا، وميزود ويونس أق يوبا، من اختبار مدى استعداد الأزواد للتفاوض وقبولهم بالوساطة الجزائرية[29].

واستطاعت الجهود الجزائرية إقناع الخصوم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات بصفة رسمية يومي 5 و6 جانفي 1991 بتمنراست، وقد مثل الطرف المالي القائد العام لأركان الجيش العقيد عثمان كوليبالي، وأشرف على الوفد الترقي عياد أق غالي، في حين ترأس الوفد الجزائري وزير الداخلية آنذاك محمد الصالح محمدي، الذي أعلن في الجلسة الافتتاحية عن ترحيب الدولة الجزائرية بعقد هذا اللقاء التاريخي فوق أراضيها مؤكدا عن تسخير كل الطاقات والإمكانات لإيجاد حل نهائي للأزمة[30].

لكن النزاع فرض نفسه مرة أخرى وأثبت امتداده لاسيما وأن الجزائر لم تشرف على تطبيق الاتفاق، أو الضغط على أطراف اتفاق تمنراست بسبب دخولها مرحلة الأزمة السياسية بعد إلغاء المسار الانتخابي. ومع ذلك عادت الوساطة الجزائرية مرة أخرى من أجل الصلح والذي انتهى **باتفاقية الصلح في فيفري 1995**، تحت إشراف الجزائر وفرنسا وبوركينافاسو. ومما نصت عليه الاتفاقية منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال مع إعادة إدماج التوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية.

وقد أثبت الواقع صعوبة تطبيق الاتفاقيات السالفة بسبب الظروف الاقتصادية لمالي وعجزها عن تنمية منطقة الشمال كما تم الاتفاق حوله مما جعل النزاع يتجدد مرة أخرى سن 2002 منتهيا **إلى وساطة السفير الجزائري بباماكو سنة 2006** وتم التوصل إلى اتفاقية السلام بين الحركة من أجل التغيير والحكومة المالية. وكانت تلك الوساطة استجابة لدعوة الرئيس توماني توري عقب فشل الوساطة الليبية. وكان من أهداف الوساطة الجزائرية استتباب الأمن في بلد جار مهدد بالانقسام حسب تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عند التوقيع على الاتفاقية* بين الطرفين، وهذا بعد التزام الحكومة المالية بتحقيق التنمية وإعادة إدماج من كانوا مدمجين من قبل في الجيش المالي[31].

29- **نفس المرجع**، ص. 137.

30- **نفس المرجع**، ص. 169.

*- نص اتفاق الجزائر 2006 الموقع بين التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وحكومة مالي على مجموعة من النقاط، والتي تتمثل أهمها في:

1/ منح التوارق نظاما لامركزيا بحيث يحصل أهالي الشمال على سلطات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية بدون الرجوع إلى المركز، وكذا ترقية خصوصيتهم الثقافية مقابل عدولهم عن خيار الانفصال وتأسيس دولة عاصمتها تومبوكتو.

2/ اعتراف التنظيمات الترقية المسلحة على الوحدة الترابية لدولة مالي.

3/ العودة إلى العقد الوطني الموقع سنة 1992 بين الطرفين.

4/ إنشاء مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة على شكل برلمان محلي يتولى أمور التنمية، ويراقب الميزانية المرصودة لمنطقة الشمال، مع إشرافه على الشؤون العسكرية والأمنية.

5/ حصول التوارق على صلاحيات جهوية تهم التبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع التنموية.

باءت جهود الوساطة السابقة بالفشل بدليل تجدد النزاع عام بعد اتفاق الجزائر 2006 والذي بلغ أوجه سنة 2012 والذي انتهى بالتدخل الفرنسي في مالي وفق عملية القط المتوحش في جانفي 2013. والجدير بالذكر أنّ الجزائر تعرضت للعديد من الانتقادات بخصوص السماح للطيران الفرنسي بالتحليق عبر الأجواء الوطنية لتوجيه ضرباته نحو التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، إلا أنها سرعان ما استدركت الوضع وعادت للوساطة بين أهم أطراف النزاع خلال عدة جولات للمفاوضات سنة 2014، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق الجزائر بباماكو في 20 ماي ثم 20 جوان 2015.

والملاحظ أن دور الوساطة هذه المرة قد تقاسمته مع عدد من الدول والهيئات ومنها بوركينافاسو، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، إلى جانب مجموعة من الهيئات الإقليمية والقارية ومنها الإكواس، هيئة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي. وهو ما يمكن القول أنه حفظ لماء الوجه بعد أن حدث التدخل العسكري الخارجي الذي لطالما عارضته.

III –تحديات الدور الإقليمي للجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من التحديات في تأديتها لدورها الإقليمي، مما يجعلها في العديد من الأحيان تبذل الجهد والمال دون مقابل. ومن جملة العوائق التي تقف في طريقها ما يلي:

1- عدم استقرار دول الجوار:

من أبرز مظاهر عدم الاستقرار طبيعة النزاع في مالي والذي يعد من قبيل النزاعات الاجتماعية المتجذرة social protracted conflicts، وهي من النزاعات التي تظهر صعوبة كبيرة في التعاطي معها، بسبب ارتباطها بالأحقاد التاريخية وهو ما جسده تمرد 1963 والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990 وسنة 2006، وتجدد في صورته الأخيرة في مارس 2012. بالإضافة إلى تعدد أطرافه متعددة داخليا

(=)6/ شق الطرق بين الجزائر ومالي لفك العزلة عن منطقة الشمال.
7/ إنشاء إذاعة وتلفزيون محلي يعتنيان بالجانب الثقافي للتوارق. لمزيد من المعلومات أنظر:
- فيصل أوقاس، " بعد وساطة ليبية للمفاوضات مع باهانغا لمدة أسبوع...الجزائر تتكفل بملف مالي- تمرد التوارق "، صحيفة الجزائر نيوز **www.alkhabar-online.com**

[31]- التنبكتي: " **الطوارق 2 الساحل المخيف**"، ص 12، *www.tawalt.org/monthly.cfm* .

وخارجيا، حتى صار يسمى بالقضية الأزوادية، إذ استقطب العديد من الفواعل الجديدة كالجماعات المتطرفة، والإرهاب.

وإلى جانب الوضع في مالي تضاف الأوضاع في ليبيا بعد سقوط الرئيس معمر القذافي سنة 2001، والتي تتميز بالفوضى العارمة وسمحت بتسرب الأسلحة وانتشار الحركات المتطرفة، وهو ما استغلته الجماعات الإرهابية وبالأخص تنظيم داعش. ويزيد هذا الأمر من انكشاف الحدود الجزائرية على القلاقل والنزاعات، مما يعرقل الدولة عن لعب أدوارها الإقليمية على أكمل وجه.

كما يلتقي النزاع في مالي والفوضى في ليبيا ليشكلان تحديا فعليا على دور الوساطة الذي تلعبه الجزائر، حيث عرفت الفترة التي أعقبت سقوط حكم القذافي، انتقال حوالي 400 مقاتل إلى مالي، انضم غالبيتهم إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في 20 أكتوبر 2010، وعلى رأسهم عياد أغ غالي الذي كان عضوا في الجيش الأخضر في عهد القذافي، وحارب في الحرب اللبنانية [32]. بالإضافة إلى تدفق ترسانة متطورة من الأسلحة، وهو ما زاد النزاع حدة، وأطرافه تعنتا.

2- المنافسة الإقليمية للدور الجزائري:

كثيرا ما كان يشار إلى منافسة ليبيا والمغرب الأقصى للدور الجزائري في الساحل الإفريقي وفي مالي على وجه الخصوص، غير أنه مع الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا منذ 2011 لم يعد هناك سوى المغرب الأقصى في منافسة الدور الجزائري.

والواقع أن المغرب يسعى إلى تحجيم الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال الإشارة إلى أن الحركات الدينية المتطرفة والإرهابية في الساحل وغرب إفريقيا هي ذات أصول جزائرية. ويستفيد المغرب في حملته تلك من البراغماتية المالية التي لا ترفض أي جهد يبذل في سبيل إيجاد حل للنزاع الذي طال أمده ولم يجد الحل بعد، خاصة وأنّ مالي لا تجاري الجزائر في قضية الصحراء الغربية.

وفي المقابل يركز المغرب في انتشاره في غرب إفريقيا ودول الساحل على جملة من الدعائم يبقى أهمها:

---

[32] -BRAVIN, **Op.Cit**.

- الاستثمارات الاقتصادية:

إذ ينتشر المغرب بسرعة فيما يتعلق بالاستثمارات الاقتصادية في دول غرب إفريقيا وخصوصا في مالي، حيث يعتبر المغرب أول شريك اقتصادي لهذا البلد، الذي عقد معه خلال "شهر سبتمبر 2013 سبعة عشر 17 اتفاقا في مجال البنوك والاستثمار والصحة، والتكوين وغيرها"[33] وقد كان آخر ما توصل إليه الطرفان هو اتفاق الإعفاء الضريبي[34] بين الطرفين في 8 ماي 2014، وهو بالطبع ما ستستفيد من المغرب قبل مالي نظرا لقوته الاقتصادية، وحجم استثماراتها في البلد.

وعلى سبيل المقارنة يبقى الجانب الجزائري بعيد عن هذه البراغماتية الاقتصادية مع الدول الإفريقية، حيث لا تتعدى التبادلات التجارية معها نسبة 1% وهي ذات النسبة التي كانت موجودة خلال السبعينات من القرن المنصرم. ورغم الاستدلال بتواجد شركة سونطراك في دول كمال والنيجر وموريطانيا إلا أنّ عائداتها لا تزال بعيدة حتى عن تغطية تكاليف الوساطة التي تقوم بها الجزائر. في حين هناك من يشير إلى التواجد بالخسران في هذه الدول.

وفي المقابل تقدم المغرب نفسها على أنها بلد الاعتدال الديني والوسطية وذلك في دول غرب إفريقيا ككل وبالخصوص مالي. ورغم أنّ هذه الدبلوماسية الدينية ليسن جديدة إلا أنه ازداد توظيفها بعد ما عرفته مالي سنة 2012، وخاصة بعد ظهور حركة أنصار الدين والحركات المتطرفة والإرهابية، مشيرة إلى الجذور الرئيسية للتطرف الديني، وذلك من أجل لعب دور في إدارة النزاع الذي طالما استأثرت بها الجزائر.

وفي سبيل تجسيد ذلك تستقبل المملكة المغربية العديد من الطلبة من مالي ومن مختلف دول القارة الإفريقية لمتابعة دراساتهم في الجامعات والمعاهد المغربية في العديد من التخصصات، ومن ضمنها تخصص علوم الدين. ومن ضمن هذه النماذج أيضا مشاركة العديد من العلماء من مالي ومن دول أخرى

[33] - Martine CUTTIER , « Les ressorts structurels de la crise au Sahel », http://www.resmilitaris.net/ressources/10180/21/res_militaris_article_cuttier_les_donn_es_structurelles_de_la_crise_au_sahel.pdf, consulté le 29/9/2014.

[34] - « Coopération économique Mali –Maroc : De belles opportunités d'investissement se dessinent à l'horizon » , http://maliactu.info/politique/cooperation/cooperation-economique-mali-maroc-de-belles-opportunites-dinvestissement-se-dessinent-lhorizon, consulté le 30/9/2014.

من منطقة الساحل في الدروس الحسنية التي يترأسها أمير المؤمنين صاحب جلالة الملك محمد السادس خلال شهر رمضان من كل سنة.

وتعكس مختلف هذه المبادرات سعي المغرب الحثيث والراسخ إلى توطيد المرجعية الدينية المشتركة لدول المنطقة، والقائمة على الإسلام السني والمذهب الملكي والموسوم بالوسطية والاعتدال بعيدا عن أي تفريط أو إفراط.

فعلى سبيل المثال أكد الملك محمد الخامس في الخطاب الذي ألقاه بباماكو بمناسبة حفل تنصيب الرئيس الجديد في سبتمبر 2013 أنّ:

"الإسلام في المغرب وفي مالي واحد، ممارسة وتقاليدا. إنه إسلام متشبع بنفس القيم المبنية على الوسطية والاعتدال، وبنفس تعاليم التسامح والانفتاح على الآخر. كما أنه يظل عماد الوشائج الروحية التي تجمع على الدوام بين بلدينا"[35].

كما أضاف أنه:

"انطلاقا من هذا الرباط العقائدي المشترك... يطيب لي أن أعبر عن ترحيبي بالاتفاق الذي سيتم توقيعه والمتعلق بتكوين 500 إمام مالي في المغرب خلال السنوات المقبل"[36].

وقد "نفا الموقف الجزائري أن تكون هناك أي منافسة أو مزاحمة مغربية للدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي أو مالي بالخصوص"[37]، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة خلال حفل تنصيب الرئيس المالي في سبتمبر 2013.

غير أنّ المغرب وبعد يومين من تصريح الوزير السابق استقبلت اجتماع " مجموعة الدول الساحلو- صحراوية"[38]، من أجل دراسة قضايا الأمن والحوكمة والتنمية، وهو الثاني بعد اجتماع جوان 2012.

وقد كان المغرب قد تعاون مع التدخل الفرنسي في مالي بكل وضوح في الوقت الذي بقي الموقف الجزائري غامضا، وهو ما يشير إلى محاولة إبعاد الجزائر عن المنطقة التي كانت تحتل السبق في إدارة

---

[35]- "المغرب ومالي...علاقات روحية ودينية متجذرة في التاريخ"، **المنارة**، http://www.menara.ma/ar/.html، 29.9.2014.

[36]- **المرجع نفسه**.

[37] -Michel ROCHE, "La concurrence entre le Maroc et l'Algérie dans les pays du Sahel"
, **http://www.jfcconseilmed.fr/files/14-03-06--Roche-concurrence-entre-Maroc-et-Algerie-dans-pays-Sahel.pdf**, **consulté le29/,2014**.

[38] -**Idem**.

مشاكلها الأمنية، وكسب المغرب لحلفاء دوليين، في ظل بقاء الجزائر رهينة مبدأ عدم انتقال الجيش خارج الحدود الوطنية.

3- النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

تبقى فرنسا القوة الاستعمارية التقليدية للعديد من الدول الإفريقية ذات نفوذ كبير عليها، وهو ما دلّ عليه الاستنجاد المالي من أجل التدخل العسكري، الذي طالما رفضته الجزائر، تكريسا لمبدأ الحل الإقليم للمشاكل الإقليمية.

والواقع أنّ فرنسا لم تحركها الإديولوجيا في مثل ذلك العمل العسكري وإنما قادتها بالدرجة الأولى مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، فهي تعتبر إفريقيا منطقة نفوذا التاريخية، وتعمل على حماية شركة أروفا AREVAالفرنسية المستغلة لليورانيوم بالنيجر.

كما سارعت فرنسا للتدخل ضمن عملية القط المتوحش في جانفي 2013 ولوحدها منافسة بذلك الدور الأمريكي الذي صار يبدي اهتماما واضحا بالمنطقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أنّ الجزائر قد لعبت مجموعة من الأدوار الإقليمية الهامة في سياستها الخارجية، متمسكة بمجموعة من الثوابت السيادية والتي تستمد دعامتها من مواثيق الثورة والدولة المستقلة من جهة، ومبادئ الشرعية الدولية من جهة أخرى.

وبخصوص دور الجزائر في إدارة النزاع المالي فقد كان نشيطا ومتواجدا في كل الأزمات التي كانت تندلع في كل مرة، مما أثر على سمعة ومصداقية الجزائر لدى أطراف النزاع، مما أدى إلى استمرارية النزاع وإفلاته من الأيدي الجزائرية، بعد تدخل فرنسا عسكريا. ومع ذلك مثلت الوساطة الجزائرية منذ سنة 2014 و إلى غاية 20 جوان 2015 فرصة أخرى للتعبير عن جدوى الدور الجزائري في إدارة النزاع، والعودة من بعيد بعد تدخل عسكري فرنسي همشها ولفترة معينة.

قائمة المراجع باللغة العربية

جمال الدين بوشقرة، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي،** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: مذكرة ماستر ، جوان 2014)

مسيح الدين تسعديت،"النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، جوان 2014.

مسيح الدين تسعديت ، "حصيلة الدور الجزائري في إدارة النزاع الترقي في مالي 1963- 2014". **في السياسة الخارجية الجزائرية في خمسين سنة**: حصيلة تحليلية نقدية، أعمال الملتقى الوطني الثامن المنظم من مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جوان 2014.

مسيح الدين تسعديت، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 4، ديسمبر 2015.

قائمة المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

Amine Ait Chaalal, http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-2000-2001-39_11.pdf, 12/10/2017

Arslan chekhaoui, Les Paradigmes De La Politique Étrangère De L’Algérie, http://festunis.org/media/2016/pdf/Les%20paradigmes_de_la_politique_Etrangere_de_lAlgerie_2015(fr-Algerie).pdf

Saïd Haddad , Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de

la politique africaine de l’Algérie, https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Haddad-DI7.pdf

ا

المقاربة الأمنية الإقليمية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي

مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر وأفريقيا: من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية

يومي 30-31 أكتوبر 2017

اعداد الأستاذ: بوستي توفيق

قسم العلوم السياسية جامعة قالمة

المقاربة الأمنية الاقليمية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من أكثر المناطق الإفريقية عرضة لجملة من التهديدات الأمنية المعقدة والخطيرة التي تتجاوز آثارها وانعكاساتها حدود الدول بل حدود منطقة الساحل الافريقي، ويرجع هذا إلى خصوصية وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي فرضت نفسها على دول المنطقة بعد التحولات والتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي أدت بدورها إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من مفهومه التقليدي الضيق إلى مفهومه الشامل.

وتشكل أهم **التهديدات الأمنية اللاتماثلية** في تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية بعض دول المنطقة تحديات وتهديدات مشتركة تفرض نفسها على دول القارة الإفريقية عامة ودول منطقة الساحل الافريقي خاصة هذا ما فرض على دول المنطقة **ضرورة العمل في إطار جماعي وإقليمي** لإيجاد آليات وميكانيزمات و استراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات واحتوائها وعيا منها بشمولية الأمن في المنطقة ، ودرجة خطورة وتعقد التهديدات الأمنية فيها لأن الادراك المشترك للتهديد من طرف أطراف الإقليم حسب "دويتش" وشعورهم بصعوبة التحرك الانفرادي لمواجهة هذه التهديدات يولد لديهم الإحساس والشعور بالانتماء لإقليم أمني واحد[1].

وإدراكا منها- أي دول الساحل الافريقي - وعلى رأسها الجزائر بالمسؤولية المشتركة لكل دول المنطقة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الناجمة عن نشاط الحركات الإرهابية — تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ،دأبت هذه الدول إلى تعزيز سبل العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في إطار التنظيمات الجهوية والإقليمية التي كانت قائمة من خلال إعادة تأهيلها وتكييفها مؤسساتيا وقانونيا، والعمل على خلق آليات ومؤسسات جديدة تعمل على تطبيق سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة إفرازات التحولات في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لأن وحدة التهديدات تدفع بقوة نحو الشراكة الأمنية الإقليمية.

1-المقاربة الإقليمية (المبادرات الإقليمية) لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي:

حظيت **المقاربة الإقليمية للأمن** بأهمية كبيرة في الدراسات الأمنية بعد التحولات الهامة والعميقة التي لحقت مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، ولقد أدى التحول في مفهوم الأمن إلى التحول في طبيعة وأشكال التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات طبيعة غير عسكرية تتسم بخاصية الانتشار والاختراق لحدود الدول والقارات ولمواجهة هذه التهديدات أصبح التنسيق الإقليمي ضرورة ملحة تفرض نفسها على الدول خاصة في ظل الحاجة إلى تكثيف علاقات الاعتماد الأمني المتبادل لمواجهة هذه التهديدات ، وتظهر أهمية المقاربة الإقليمية

[1] ظريف شاكر،"البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحديات والرهانات"،**مذكرة ماجستير**،جامعة باتنة،2008 -2010،ص.133

للأمن في كونها تساعد على حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء، وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك.

تعتبر الإقليمية الأمنية *والتنسيق الجهوي المقاربة الأفضل والأنسب لمواجهة المشاكل والتهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الافريقي ، ويرجع هذا إلى عجز إستراتيجية المعالجة الأحادية والفردية لهذه المشاكل، ما فرض على دول المنطقة ضرورة التنسيق مع بعضها البعض والعمل جماعيا لمواجهة هذه التحديات في إطار مؤسساتي تمثل في **منظمة الاتحاد الإفريقي** و**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا– النيباد** – بالنظر لتجميد عمل اتحاد المغرب العربي نتيجة للخلافات الداخلية بين دوله ، حيث يجب الإشارة إلى أن لجوء دول المغرب العربي إلى اعتماد الإقليمية الأمنية أو المقاربة الإقليمية للأمن كآلية أو إستراتيجية لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة التي جاء كاستجابة لمجموعة من العوامل أهمها [2]:

أ/ شساعة منطقة الساحل الافريقي وصعوبة تضاريسها هذا ما يجعل المراقبة الأمنية للحدود مستحيلة على أي دولة اعتبارا لضعف إمكانياتها _العسكرية، الأمر الذي يتطلب تعاونا قويا بين دوله ودعما دوليا لمساعدة هذه الدول بما تحتاجه من عتاد وخبرات ومعلومات استخباراتية.

ب/ الطبيعة المرنة والمعقدة وخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الإرهابية الراهنة لكونها تهديدات عابرة للحدود، ولهذا تعتبر المقاربة الإقليمية للأمن من بين أهم المقاربات التي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها الساحل الافريقي مثل الإرهاب لأن هذا النوع من المقاربات يركز على أهمية وضرورة العمل الجماعي الإقليمي الذي يضمن التضامن الأمني بين دول المنطقة في إطار معاهداتي ومؤسساتي هذا ما يخفف بشكل كبير الآثار السلبية الناجمة عن هذه التهديدات التي تهدد دول التكتل الأمني.

وفي السياق نفسه، يرى كل من "بربره آرناي وهتلر آونست" **"Barbara Arneil ,Heatler Ownset"** أن دول المنطقة تواجه صعوبات تحول دون وضعها لسياسة أو إستراتيجية ملائمة لمواجهة تحولات البيئة الأمنية الجديدة

---

* يشير مفهوم الإقليمية إلى قواعد للنظام ومعايير مشتركة للإتباع بين الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن ، وتدعيم ضعف الدول في الحالة الانفرادية حيث التركيز على الإمكانات المتوفرة وطبيعة توظيفها.(انظر المرجع نفسه).

[2] المرجع نفسه،ص.123.

تكمن في مشكلة تكيفها مع هذه المستجدات بسبب حداثة نشأتها ،ناهيك عن التناقضات الداخلية التي تتسم بها نتيجة الطبيعة التعددية الاثنية لمجتمعاتها وهشاشة وحدتها الوطنية[3].

يرى "**باري بوزان**" أن الطريق الوحيد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة هو الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم وهذا ما أطلق عليه "مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن" "**Complexes régionaux de sécurité**" لأن أمن أي طرف في هذا الإقليم مرهون بأمن الطرف الثاني نظرا لخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الراهنة العابرة للحدود ،كما أن أي تحرك لدواع أمنية في منطقة البيئة الأمنية المعقدة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة وهذا ما دفع "**بوزان**" إلى الإشارة لأهمية فواعل ولاعبين دون الدولة في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن"[4].

تساهم المقاربة الإقليمية للأمن من خلال عملية الأقلمة* في تسهيل مسار الأمننة"" **Sécurisation** من خلال توحيد التعريف الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة المتوقعة لأن وجود اعتماد أمني متبادل بين أعضاء الإقليم الأمني الواحد بالإضافة إلى وجود تعاون وتقارب بين الفواعل يشجع توحيد الانشغالات الأمنية ويسهل انسجام المفاهيم ،وهذا ما يسهل عملية إيجاد تعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب[5].

تقوم المقاربة الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية على مفهومين أساسيين: مفهوم الأمن الإقليمي ومفهوم نظام الأمن الإقليمي.

مفهوم الأمن الإقليمي: يعتبر الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، هناك من عرفه بأنه :"اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها" ، وحسب هذا التعريف يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق

---

[3] المرجع نفسه،ص.124

[4] المرجع نفسه،ص.132

* يستخدم مفهوم الأقلمة لوصف عمليات التفاعل الاجتماعي في مستوى إقليمي وجهوي معين .

[5] المرجع نفسه،ص.133

إقليمي واحد ،حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام[6].

ويعرف **الأمن الإقليمي** في أبسط معانيه بأنه هو "ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي" ، ولقد أشار " **باري بوزان**" إلى هذا المفهوم بمصطلح **المجتمع الأمني** ***Security complexe*** الذي عرفه بأنه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض "، واعتمادا على هذا التعريف يرى "**بوزان**" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي ،ولهذا يسيطر الإقليم في نظر "بوزان" على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني[7].

مفهوم النظام الأمني الإقليمي (النظام الإقليمي) : يعتبر النظام الأمني الإقليمي التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات ويقوم نظام الأمن الإقليمي على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة تعرف بالإقليم، ترتبط فيما بينها بروابط معينة ،وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم[8].

ويعرف النظام الإقليمي أيضا بأنه: «مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد." ، وتبعا لهذا التعريف يمكن تحديد شروط قيام النظام الإقليمي كما يلي[9]: الجوار الإقليمي ، وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء بانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا للانطلاق في مجالات أخرى.

حاولت الدول المغاربية منذ استقلالها تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها لحل مشاكلها في إطار منظمات جهوية وإقليمية أهمها منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963 بهدف تحقيق الأمن والسلم في القارة ودعم

---

[6] سليمان عبد الله الحربي ،" مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ،" **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،ص 19.

[7] المرجع نفسه،ص.20.

[8] المرجع نفسه،ص ص.20-21

[9]

حركات التحرر في الدول المستعمرة آنذاك. ومع مطلع التسعينات، حاولت بعض الدول االمغاربية على رأسها لجزائر إعادة تأهيل التنظيمات الجهوية والإقليمية تماشيا واستجابة للتحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة على المستوى الأمني ،حيث أصبحت دول شمال إفريقيا تواجه تهديدات أمنية مشتركة ، وفي هذا السياق تم إنشاء ما يعرف بالاتحاد الإفريقي .ولقد حاولت كل دولة من الدول الطليعة في القارة تقديم رؤية لتفعيل التنظيم الإقليمي لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تمس أمنها بالدرجة الأولى ،ولهذا ركزت الجزائر من خلال دورها في تفعيل عمل التنظيم الإقليمي على ضرورة إيجاد سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الذي يجد له قواعد خلفية في الجنوب أين تتوفر مصادر تمويله بالأسلحة من خلال انتشار تجارة الأسلحة في منطقة الساحل ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التي تعتبر هي الأخرى تهديدات أمنية مشتركة لدول المنطقة.

مرت جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي بين الدول المغاربية بصفة خاصة والافريقية بصفة عامة بمرحلتين[10]:

<u>المرحلة الأولى</u>: في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي والمرحلة الثانية: في إطار تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا–النيباد[**].

<u>المرحلة الثانية</u>: أدركت الدول المغاربية مبكرا منذ التسعينات خطر التهديد الإرهابي على أمنها القومي والإقليمي ،وأدركت أيضا أن أنجع وسيلة لمواجهة هذا التهديد لا تكون إلا من خلال العمل الجماعي على المستوى الإقليمي والقاري هذا ما جعل منظمة الوحدة الإفريقية تعتمد خلال دورتها العادية 28 التي عقدت في داكار عام 1992 القرار رقم AHG/Res.213 الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف "استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف"، و**اقتصرت جهود التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المرحلة الأولى على جهود ديبلوماسية وقانونية بهدف تقنين ومأسسة عملية محاربة هذه الظواهر في إطار قانوني ومؤسساتي** وذلك من خلال إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة التأسيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية[*] والاتحاد الإفريقي

---

[10] ظريف شاكر،"البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية:التحديات والرهانات،"**<u>مذكرة ماجستير</u>**،جامعة باتنة،2008-2010،ص ص.139-140

[*] نص المادة 05 من الميثاق:" يدين الميثاق بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول الجوار أو أي دولة أخرى".

[**] nepad اختصار لعبارة The new Partner for africa development

،وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لتجريم مختلف الجرائم تمخضت عنها مجموعة من الصكوك والمواثيق والإعلانات ،بالإضافة إلى وضع آليات وإيجاد مؤسسات تتخذ الإجراءات الفعلية المناسبة لمكافحة التهديدات واستباقها، والوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي، وتجلى هذا في القمم والاجتماعات التالية:

<u>أهم القمم والاجتماعات التي انعقدت في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي:</u>

يظهر الاهتمام الكبير بقضايا السلم والأمن في القارة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا و منظمة الاتحاد الإفريقي حاليا من خلال تتبع القضايا والانشغالات التي تم التركيز عليها في مختلف قمم منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه، والتي تنصب كلها حول البحث في سبل وطرق تفعيل التنسيق والتعاون الإقليمي لتحقيق التكامل القاري للوصول إلى الوحدة والاندماج عام 2025،والملاحظ أيضا أن قضايا الأمن والسلم والاستقرار والتنمية في القارة ،والبحث في طرق وسبل وتسوية النزاعات بالطرق سلمية وتشجيع التعاون الإقليمي في المجال الأمني لمواجهة تهديدات الإرهاب ظلت حاضرة وبشكل مستمر في نقاشات وجدول أعمال هذه القمم أهمها:

قمة منظمة الوحدة الإفريقية: في دورتها العادية 28 التي انعقدت في **داكار عام 1992** ،و اعتمدت القرار رقم AHG/Res.213 الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف "استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف" ،**وقمة تونس عام 1994** [**]لتتوج هذه الجهود في الأخير بالتوقيع على **اتفاقية الجزائر** الخاصة **بمكافحة الإرهاب** والوقاية منه في جويلية 1999[*]، وتم إقرار هذه الاتفاقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة ، دخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002، ووقعت عليها إلى غاية 2010 حوالي 49دولة ، وصادقت عليها 40 دولة ،و تحفظت بعض الدول الإفريقية على الالتزام الكامل ببنود هذه الاتفاقية. ومباشرة بعد إنشاء الاتحاد الإفريقي عام 2001، انعقدت **قمة الجزائر في سبتمبر 2002** الهدف منها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتركزت أعمالها حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة الشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، ثم

[**] رفضت الدول الإفريقية في الدورة العادية 30 لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بتونس عام 1994 في الإعلان رقم AHG/DECL.2 التعصب والتطرف أو استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف بما في ذلك الأعمال الإرهابية.

[*] اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية ومحاربة الإرهاب أبرمت في جويلية 1999 ،صادقت عليها الجزائر وفق المرسوم الرئاسي رقم 2000-79 المؤرخ في 04 محرم عام 1421 الموافق ل09 أفريل 2000،رقم الجريدة الرسمية :2000/30.

تلتها **قمة داكار في أكتوبر 2002**، انتهت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب وفي جويلية 2004، تم اعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر بشأن منع ومكافحة الإرهاب في الدورة الثالثة **لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا**[11]

وفي عام 2010، اجتمع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في دورته العادية 15 التي انعقدت بكمبالا أوغندا في 25-27 جويلية 2010 المقررة بشأن منع ومكافحة الإرهاب ولقد أشار المؤتمر إلى خطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب على الأمن والسلم في القارة، ولهذا نادت بضرورة تعزيز فعالية الإجراءات التي تتخذها إفريقيا لمنع ومكافحة الإرهاب[12]. وبما أن للجزائر دورا كبيرا في إيجاد هذه الاتفاقية لمكافحة ظاهرة الإرهاب باعتبارها **الدولة الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، والأقدم تجربة، والأكثر خبرة في مكافحتها** ترأست عام 2011 مناصفة مع كندا مجموعة العمل الإقليمية حول تعزيز القدرات بالساحل في إطار الاجتماع الوزاري للمنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب بهدف البحث عن أفضل سبل التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب

هذا، وقام الاتحاد الإفريقي بتوفير قاعدة قانونية ومؤسسية لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب من خلا ل ما يلي[13]:

1- انشاء تجمع دول الساحل والصحراء : أنشئ تجمع دول الساحل والصحراء في 04 فيفري 1998 من المؤتمر التأسيسي الذي أنعقد بمدينة طرابلس / ليبيا يضم مجموعة من الدول (ليبيا ، مصر ، بوركينافاسو ، مالي ، النيجر، التشاد ، السودان ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، اريتيريا ، السنغال ، جيبوتي ، غامبيا) ، وفي 2004 بانضمام مجموعة من الدول الأخرى ليصبح أعضاءه 23 عضو ثم انضمام دولتين في 2007 فصار عدد أعضاءه 25 وهي : ليبيا ، مصر ، السودان ، تونس ، المغرب ، الصومال ، جيبوتي ، نيجيريا ، أريتيريا ، السنغال ، غامبيا ، أفريقيا الوسطى ، تشاد ، مالي ، بوركينافاسو ، الطوغو ، البينين ، غينيا بيساو ، ساحل العاج ، ليبيريا ، غانا ، سيراليون وجزر القمر ، ويهدف هذا التنظيم الى :

- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسات الاستثمار

---

[11] الاتحاد الافريقي،مجلس السلم والامن،الاجتماع ال249 بأديس أبابا ،**تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الارهاب**،2010/11/22.

[12] المرجع نفسه.

[13] الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق .

– تنسيق النظم التعليمية والتربوية على مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية **14**،

2 – قمة بلدان الساحل الافريقي الأمنية الجزائرية: التي سلطت الضوء على الأسلحة الليبية، وتم الاتفاق على تكثيف التعاون في مجالات التكوين والأسلحة والاستخبارات والتنمية

3 - اتفاقية الجزائر عام 1999 بشأن منع و مكافحة الإرهاب:

توفر هذه الاتفاقية **الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد المغاربي، وتحدد** عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء، وتتضمن أيضا أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين والتحقيقات خارج أراضيهم والمساعدة القانونية المتبادلة[14].وإيجاد هذه الاتفاقية جاء في ظل سعي الدول المغاربية والافريقية إلى تأسيس نظام قانوني فعال يعالج الأمور الخاصة بالإرهاب والجريمة المنظمة خاصة النصوص القانونية القادرة على اختراق الحدود المشتركة للدول. ولقد عرفت الاتفاقية الإرهاب بأنه :"تلك الأعمال التي ترتكب ضد مواطني أي دولة أو ممتلكاتها أو مصالحها أو خدمتها أو ضد المواطنين الأجانب الذين يعيشون على أراضيها وتحرمه تشريعات هذه الدولة، إضافة إلى أن العمل الإرهابي يشمل كل من يمول الإرهاب أو يشجعه، ويخرج عن ذلك حالات الكفاح المسلح ضد الاستعمار" ومن خلال هذا التعريف ،تمكنت الجزائر من تسويق مفهومها أو تصورها للإرهاب إلى إفريقيا خاصة بعد الخلط الذي أصبح قائما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ، وبهذا ضمنت الجزائر عدم التعرض لحركة البوليزاريو [15].

تعهدت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية بمراجعة قوانينها الوطنية ووضع عقوبات جنائية عن الأعمال الإرهابية كما تعهدت أيضا بالامتناع عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو توفير الملجأ للإرهابيين. وتعهدت أيضا على التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأعمال الإرهابية واعتقال الإرهابيين، وتبادل الدراسات والبحوث وتوفير المساعدة التقنية[16].

من أهم القرارات التي خرجت بها هذه الاتفاقية **"مخطط التحرك"** الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة الإرهاب عبر الحدود.

---

[14] عادل حسن علي السيد ، التعاون الإقليمي والدولي لاحتواء التهديدات الإرهابية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 ، ص ص 38-39.

[15] العايب سليم،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،"**مذكرة ماجستير**،جامعة باتنة،2010-2011، ص.ص105-106

[16] الاتحاد الافريقي،مرجع سابق.

-بروتوكول إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب: تم التوقيع على هذا البروتوكول في جويلية 2004 بهدف تعزيز تنفيذ إتفاقية مكافحة الإرهاب، دعا البروتوكول إلى ضرورة تنسيق الجهود المغاربية والقارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب والتزمت الدول بموجبه بالتنفيذ الكامل لأحكام الإتفاقية والقيام بمجموعة من الخطوات لتسهيل تبادل المعلومات بشأن تحركات الجماعات الإرهابية.

-انشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب:

تم إنشاء سنة 2004 المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب ACSRT بالجزائر العاصمة الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي.

- إعداد القانون النموذجي لمكافحة الإرهاب:

يهدف القانون النموذجي الإفريقي والمغاربي لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز التنفيذ الوطني للصكوك القارية والدولية لمنع مكافحة الإرهاب. ويعتبر هذا القانون المرشد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطوير وتعزيز أو تحديث قوانينها الوطنية العاملة للوفاء لالتزاماتها الدولية والإقليمية.

- حضر دفع فدية للجماعات الإرهابية: في إطار تعزيز الترسانة القانونية لمكافحة الإرهاب اعتمد مؤتمر الإتحاد في دورته العادية 13 التي عقدت بـ "سيرت" 2010 قرارا أدان فيه بقوة دفع الفدية للجماعات الإرهابية باعتبارها طريق رئيسي لتمويل الإرهاب الدولي وطالب الإتحاد من مجلس الأمن إصدار قرار محدد يمنع ويجرم دفع الفدية.

- تعيين ممثل خاص للإتحاد الإفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب : حرصا على التنفيذ الفعال لصكوك الإتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب تم تعيين ممثل خاص مسؤول عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الذي عين كذلك مديرا للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

- إنشاء مجلس الأمن والسلم في ديسمبر 2003: تم إنشاء مجلس الأمن والسلم كآلية منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي، واستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية والمغربية ،أصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب، ولقد دعت الجزائر إلى إنشاء **آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل ودعمتها بقوة** وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية استخدامها كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة، وإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الأفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لإفريقيا- **الأفريكوم** – التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها .كما عملت الجزائر وبقوة لتكوين قدرة إقليم شمال إفريقيا كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة

،حيث شاركت فيها الجزائر وبقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة ،وأعلنت استعدادها لاحتضان وحداتها ،وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها، وهذا ما أكده الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية أن" جبهة شمال إفريقيا ستعتمد على الجزائر في فرض حضورها لتوفرها على خبراء عسكريين مؤهلين على مستوى القوات البحرية والجوية والبرية .."

وبعد تشكيل "قدرة لواء شمال إفريقيا"، تم تسخير قوة عسكرية لمواجهة تنظيم القاعدة، وتتكون من جيوش كل من ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، واستطاعت الجزائر إقناع دول أخرى من منطقة الساحل كبوركينافاسو، موريتانيا، التشاد" بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون أي تدخل أجنبي، وبهذا حاولت الجزائر قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي الخارجي الأمريكي كما خلقت إطارا تعاونيا إقليميا يمكن أن يوفر عليها عناء وتكاليف التصدي لهذه الظاهرة خصوصا مع شساعة حدودها من جهة الصحراء، حيث يصعب مراقبتها من جانب واحد[17].

ـ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " النيباد": تهدف مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة للقارة السوداء وتقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد من خلال هذه المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة[18].

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية حسب مبادرة النيباد توفر مجموعة من الشروط أهمها إقرار السلم والأمن في إفريقيا بما فيها دول المغرب العربي، لأن هذين الأخيرين شرطان ضروريان لتحقيق التنمية، كما أن تحقيق التنمية يؤدي بالضرورة إلى استتباب الأمن والاستقرار وبما أن إفريقيا قارة تتسم بكثرة النزاعات وللاستقرار وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة يتوجب على دولها لمواجهة هذه التحديات تحقيق التنمية سياسيا واقتصاديا لإقرار الأمن والسلم في ربوع القارة.

المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي مجالا لإبراز الانشغالات والاهتمامات الأمنية الجزائرية نظرا للتحديات والتهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها الجزائر ودول المنطقة معا هذا ما جعلها — أي الجزائر–تدرج هذه المنطقة

---

[17] العايب سليم ،مرجع سابق،ص ص.148-149

[18] المرجع نفسه ، ص .117

ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية من خلال ربط علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لمعالجة هذه التهديدات. ويرجع الاهتمام الأمني للجزائر بالمنطقة إلى عدة أسباب أهمها:

عامل **الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي** : يعتبر العامل الجغرافي محددا رئيسيا لاستراتيجيات الدول الأمنية ،فقد يكون العامل الجغرافي عاملا أمنيا ايجابيا، كما يمكن أن يكون عامل انكشاف أمني، والموقع الجغرافي للجزائر يجعلها ذات انكشاف أمني كبير على عدة جبهات لأنها تتوسط المغرب العربي من جهة التي تشهد بعض دوله تحولات وأزمات سياسية، كذلك تعتبر بوابة رئيسية نحو أوروبا ووسط إفريقيا هذا ما يجعلها تتوغل في عمق الصحراء عبر حدود صحراوية برية مع أربع دول ساحلية* (مالي ،النيجر ،التشاد، موريتانيا) بطول يتجاوز 6343 كلم شرقا وغربا وجنوبا ،وتعرف هذه الدول خاصة دولتي مالي والنيجر بعدم الاستقرار المزمن وهذا ما يجعل الجزائر في حالة انكشاف أمني مزمن على الجبهة الجنوبية بسبب التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الصحراوي وعدم قدرة الجزائر على مراقبة هذه الحدود ومتابعة نشاط الجماعات الإرهابية خارج حدودها الصحراوية.

ولعل من أهم الأسباب التي جعلت من الجوار الإقليمي الجزائري يشكل تهديدا كيرا على الأمن القومي الجزائري سياسيا واقتصاديا وعسكريا فشل المنظومة الأمنية المتبعة لهذه الدول في ضبط ومراقبة الحدود ،وقلة الاحترافية التي يتم التعاطي معها في قضايا استتباب الأمن، ومع تداخل الجانب الأمني بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقع انفلات أمني في دول المنطقة وأمام هذا الوضع تجد الجزائر نفسها أمام تهديدات أمنية حقيقية ، أولها الإرهاب الاقتصادي المتمثل في الجريمة المنظمة وتهريب كل أنواع السلع والوقود بشكل يستنزف الاقتصاد الجزائري، والإرهاب الثاني المتمثل في العنف المسلح، لذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش في تطويق وزيادة حراسة الحدود منعا للجرائم السالفة الذكر، وهذه المهمة مركبة ومزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة[19] .وتصنف هذه التهديدات السالفة الذكر بأنها تهديدات أمنية خطيرة يستشرف أن تزيد خطورتها في المستقبل القريب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها[20]:منطقة عدم الوصول إلى حلول نهائية للازمات والنزاعات التي تشهدها المنطقة، وصعوبة إصلاح منطقة المغرب العربي ،وعدم قدرة الجزائر على تحمل أعباء هذا الإصلاح.

---

* دول الساحل تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا خاصة على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية،وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة 3 ملايين كلم ،ويمر هذا الخط على الدول التالية:السنغال،مالي،بوركينافاسو،موريتانيا،النيجر،نيجيريا،تشاد،السودان،اريثيريا غير أنه في الآونة الأخيرة ،أخذت هذه المنطقة معنى جيوسياسي جديد وأصبحت تضم كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى بالإضافة إلى دول المغرب العربي(انظر بوحنيه،ص.12)

[19] د.قوي بوحنيه،"الجزائر تواجه تزاوج الجريمة والارهاب وعليها تفعيل الديبلوماسية الامنية،"حوار عثمان لحياني،**الخبر**، **الخبر**،2013/08/10،في الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html

[20] علالي حكيمة،مرجع سابق،ص.147

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في معالجتها للأزمة الأمنية في منطقة المغرب العربي على التهديد الظاهرة الإرهابية مجموعة من المبادئ والمرتكزات تشكل أسسا لعقيدتها الأمنية(**Doctrine sécuritaire،****) التي تعتبر أداة تقوم من خلالها الدولة تعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها ،كما تمكنها من تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني .وتمثل العقيدة الأمنية تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، ويحدد أيضا أفضل السبل لتحقيقه. والاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد اختلاف طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها[21].

تأثرت العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال بثلاثة أبعاد أساسية :**البعد التاريخي** تمثل في مبادئ ثورة التحرير الوطنية التي اعتبرت أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال وبهذا ساهمت مبادئ الثورة بشكل كبير في عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا ،وتظهر أهمية ومكانة البعد التاريخي في تحديد وتوجيه السلوك الخارجي للجزائر من خلال توجهها المبكر بعد الاستقلال إلى دعم حركات التحرر حيث كانت ترى نفسها قائد لحركات التحرر في دول العالم الثالث [22]،ولقد أعطت الشرعية الثورية التاريخية للجزائر شرعية أن تكون لها زعامة اقليمية[23].ولقد ظل هذا البعد حاضرا في العقيدة الأمنية الجزائرية رغم التحولات التي عرفتها في ظل ما يعرف بالعولمة.

ويعتبر **البعد الأيديولوجي** أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال ،وتظهر تجليات هذا البعد في مبادئ وأهداف هذه العقيدة أهمها **دعم حركات التحرر** في العالم والعمل على **المحافظة على الجزائر كقوة إقليمية** ،ولكن وبعد التحولات التي شهدتها الجزائر مع نهاية الثمانينات داخليا وخارجيا، أثرت هذه الأخيرة في التوجهات الأيديولوجية التي بنيت عليها العقيدة الأمنية منذ الاستقلال، حيث أعيد صياغة بعض المبادئ التي قامت عليها استجابة لمستجدات ومتطلبات المرحلة الجديدة[24] ،ومع ذلك ظل

---

* *يشير مفهوم العقيدة الأمنية إلى مجموع المبادئ المنظمة التي تساعد النظام الحاكم على تعريف وتحديد المصالح الجيوسياسية للدولة وتحديد أولوياتها،وتمكن الدولة من التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب والمتوسط والبعيد ولهذا فان العقيدة الأمنية بمثابة إطار نظري يساعد على تحقيق أهداف الأمن القومي للدولة باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي ولهذا هناك علاقة بين السياسة الخارجية للدولة وعقيدتها الأمنية.(انظر د.بوحنية قوي،الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،ص.02)

[21] د.صالح زياني،"**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،" مجلة المفكر**، ع.5،ص.290

[22] المرجع نفسه،ص.290

[23]

[24] المرجع نفسه،ص ص.291-292

كل من مبدأ دعم حركات التحرر، و احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ تقرير المصير من المبادئ الأساسية لعقيدة الجزائر الأمنية.

أما البعد الثالث المتمثل في **البعد الجغرافي** فيعتبر من أهم العوامل المحددة لعقيدة الدول الأمنية خاصة إ ذا كانت دولة كالجزائر مثلا تحتل موقعا استراتيجيا هاما جعل أمنها القومي منكشفا على عدة جبهات شمالا وجنوبا، هذا ما جعل عقيدتها الأمنية ترتكز منذ الاستقلال على هدف **الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية** ،غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة ،عرفت الجزائر مع مطلع التسعينات تحولات داخلية على جميع الأصعدة خاصة الجانب الأمني تزامنا مع التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عرفها العالم هذا ما أدى إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة تهدد الأمن القومي الجزائري ممثلة في ظاهرة العنف المسلح أو الإرهاب الذي ارتبط بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة ،وفي ظل انكشاف الأمن القومي الجزائري على عدة جبهات، شكلت هذه الظواهر تهديدات وتحديات حقيقية للأمن القومي الجزائري، ولمواجهة هذه التحديات تمت إعادة تشكيل وبلورة عقيدة أمنية جديدة تأخذ في حسبانها جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم للتعاطي مع مدركات التهديد الجديد حيث انتقلت من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين، وهذا ما جعل الاهتمام بمحاربة الإرهاب وحماية أمن الدولة من العناصر الجديدة التي ترتكز عليها العقيدة الأمنية الجزائرية أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية للجزائر إلى البعد الداخلي الذي يؤثر بشكل كبير في صياغتها[25] .

السياسات الأمنية الجزائرية لمواجهة الظاهرة الإرهابية فى منطقة الساحل الافريقى:

تتحرك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في القضايا الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وفق المعايير القانونية والدبلوماسية التالية:

1- عدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادة الدول ،ويعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية[26] ،ولهذا حرصت الجزائر منذ الاستقلال على أن تكون وساطتها الديبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام الوحدة الترابية لدول الجوار هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول المنطقة والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، وأمام هذا الوضع، وباعتبار الجزائر دولة محورية ليس أمامها إلا تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع العمل الإرهابي المسلح ،وتماشيا مع ذلك إعطاء أهمية لتفعيل آليات

---

[25] المكان نفسه.

[26] د.بوحنيه قوي،"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،"**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات،2012،ص.6.

المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري في الآونة الأخيرة، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سياسي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الإجرائي المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية[27] .

– تفضل الجزائر **دبلوماسية الفعل**(**Action deplomacy**) على دبلوماسية التصريحات في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار[28].

– تؤمن وتؤكد الجزائر على **ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي** ضمن المجموعة الإفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة المغرب العربي بعيدا عن التدخل الأجنبي كحل وإستراتيجية أكثر كفاءة وأقوى فاعلية لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين، يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وهذا ما جعلها تسعى لإجبار القوى الكبرى على قبول منهجها في مواجهة هذه الظاهرة. ويقوم المنظور الثاني **على مبدأ رفض التدخل الأجنبي** تحت أي مبرر في الشؤون الإفريقية والمغاربية لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى[29].

1/ أليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة ظاهرة الإرهاب:

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب الذي ساعد على تنامي نشاطه استفحال الجريمة المنظمة عبر الحدود الصحراوية الجزائرية، ويعتبر نشاط الجريمة المنظمة مصدرا لتمويل نشاط الجماعات الإرهابية خاصة التمويل المالي والعسكري من خلال تزويد هذه الجماعات بالأسلحة والذخيرة ، ومن أهم هذه الآليات التي تم اعتمادها على المستوى الوطني ،وكان لها أثر ايجابي في مكافحة هذه الظاهرة **قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية** التي ساهمت بشكل كبير في توبة الكثير من نشطاء الجماعات الإرهابية، وإعادة **دمجهم** في المجتمع الجزائري ،كما تبنت السلطة سياسات وقائية لمكافحة الظاهرة من خلال إيجاد **سياسات تنموية** خاصة في الجنوب الجزائري لاحتواء الشباب الصحراوي المعرض في ظل وجود ظروف اقتصادية واجتماعية متدهورة إلى الاستقطاب من طرف الجماعات الإرهابية التي تنشط على الحدود الصحراوية الجزائرية، وفي هذا الإطار عملت السلطة الجزائرية على تسهيل إجراءات انخراط الشباب الصحراوي في أسلاك الأمن. كما عمدت السلطة

---

[27] عاطف قدادة ،ج.سليمان،"بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الامنية في الجوار،الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتياز،"،**الخبر**،2013/08/10.في الموقع http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html

[28] بوحنيه قوي،مرجع سابق،ص.6.

[29] المكان نفسه.

أيضا إلى **تأهيل الجهاز الأمني والعسكري معلوماتيا** من خلال عملية تدريب المجندين في السلك الامني والعسكري وتزويدهم بالخبرة حول طرق مكافحة الإرهاب، وتقنيا من خلال تزويدهم بالمعدات التقنية الحديثة لرصد النشاط الإرهابي، ولقد زودت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بهذا النوع من المعدات التقنية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب.

ونظرا لخبرة الجزائر الكبيرة في مكافحة هذه الظاهرة، تتطلع الجزائر إلى أن تكون البلد الرائد في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة لأسباب تاريخية وسياسية وعملية. أولها تاريخي يرجع إلى ظهور الإرهاب في الجزائر منذ التسعينيات من القرن الماضي ،والثاني سياسي هو أن الجزائر ترفض التدخل الأجنبي خاصة الأمريكي والفرنسي لمكافحة الإرهاب في المنطقة ،والأخير عملي لأن الجزائر تملك تجربة واسعة في ميدان مكافحة الإرهاب[30]،ولهذا تلعب الجزائر دورا مهما في مكافحة هذه الظاهرة ويظهر هذا من خلال جهودها المبذولة لتأسيس اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه عام 1999 على اثر انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية -35-التي استغلتها لإقناع الدول الإفريقية بضرورة التعاون لمكافحة هذه الظاهرة ، وبهذا تمكنت من تسويق مفهومها للإرهاب وتصورها لآليات مكافحته إلى القارة الإفريقية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، زاد الاهتمام الدولي والإقليمي بضرورة مكافحة هذه الظاهرة هذا ما دفع الجزائر عام 2002 إلى إطلاق أشغال أول تظاهرة افريقية في الجزائر بهدف صياغة ووضع السبل الكفيلة لحماية القارة والمنطقة المغاربية من خطر الإرهاب. وتمت مناقشة في هذه التظاهرة سبل تنفيذ **اتفاقية الجزائر لمحاربة الإرهاب، وفي** كلمته الافتتاحية لأشغال هذا اللقاء، أكد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقية " على أن "إفريقيا تبحث عن العمل المشترك والبحث عن إستراتيجية عالمية" وفي هذا اللقاء تم وضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب.

تتبنى الجزائر في إطار مكافحتها للإرهاب على المستوى الإقليمي مقاربة أمنية تؤكد على **ضرورة تنسيق الجهود في المجال الأمني مع دول الجوار** للوصول إلى مقاربة أمنية مشتركة بين دول المنطقة ،ويظهر تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي لمواجهة الأزمة في منطقة المغرب العربي بعيدا عن التدخل الأجنبي من خلال دورها الفعال في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي لتقريب مواقف ووجهات نظر دول المنطقة ،ودفع علاقات التعاون والتنسيق بينهم لإيجاد سياسات واستراتيجيات افريقية لمواجهة هذه التهديدات حيث توج اجتماع دول الساحل الإفريقي بالجزائر يوم 18 مارس 2010 الذي جمع وزراء ست دول: الجزائر، ليبيا، موريتانيا النيجر، مالي، بوركينافاسو، تشاد باتفاق على أهمية التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي باعتباره يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب في المنطقة، لهذا دعا البيان الختامي إلى وضع مقاربة متكاملة ومنسقة

[30] http://www.france24.com/ar/20100413-sub-sahara-coast-countries-generals-meeting-struggle-terrorism

ومتضامنة تتمحور حول مسؤولية الدول في القيام بمكافحة الإرهاب على المستوى القطري كمرحلة أولى ،ثم إرساء آليات واتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة ضمن تعاون إقليمي مهيكل قائم على حسن النية. ولقد أكد وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي" خلال هذا الاجتماع أن الحل في الساحل الإفريقي يوجد بين يدي دوله «مؤكدا أن دول الساحل الإفريقي تملك الإمكانات اللازمة لمواجهة التهديدات الإرهابية. **ولقد** جاء هذا الاجتماع ردا على الإستراتيجية الأمريكية والفرنسية في منطقة المغاربية التي تهدف إلى التوغل والسيطرة وإدارة الصراع وفق مصالحها، ولهذا أرادت الجزائر من خلال هذا الاجتماع تبليغ رسالة واضحة لشركائها مفادها إما السير وفق السياسة الأجنبية وبالتالي تخلي الجزائر عنهم، أو التوافق كأفارقة حول أجندة تخدم مصالح دولهم لا مصالح الغير[31].

وتؤكد تصريحات مسؤولوا السياسة الخارجية موقف الجزائر الرافض والمتكرر لأي وجود عسكري أمريكي أو غربي في دول المغرب العربي والساحل بداعي مواجهة التهديدات الأمنية ،ولهذا تعاتب الجزائر دول المنطقة بسبب تقاعس هذه الأخيرة عن تنفيذ التزاماتها الأمنية خوفا من أن يتحول التدخل الأجنبي في المنطقة الغنية بالثروات لغير صالح الجزائر[32] "،وهذا ما أكده تدخل رئيس أركان الجيش الجزائري "أحمد قايد صالح"في اجتماع أمني عقد بالجزائر ضم قادة جيوش موريتانيا، مالي، النيجر حيث قال " يتوجب علينا تحمل مسؤولياتنا واحترام التزاماتنا والشروع في العمل الفعلي على الميدان" وأكد "الياس بولكراع" المدير العام بالنيابة للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الموجود بالعاصمة الجزائرية في نفس السياق أنه لا يجب أن تتحول المساعدة التي تقدمها الدول الغربية الكبرى لبلدان الساحل بما فيها الدول المغاربية في إطار مكافحة الإرهاب إلى تدخل أجنبي في شؤون هذه الدول. ولإيجاد سياسات أمنية مشتركة، كثفت هيئات أركان جيوش دول الساحل من اجتماعاتها لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها مع سيطرتها على شمال مالي.

دعت الجزائر دول الساحل في إطار بحثها عن سبل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى:

1/ تشديد الرقابة على الحدود من خلال إنشاء منظمة "الدرك الإفريقي عام 2003، وتشمل عملية حماية ومراقبة الحدود تشديد الرقابة على تهريب الوقود والأدوية وبعض المعدات مثل أجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار، وفي هذا الإطار اتفقت كل من الجزائر ومالي على تكثيف الدوريات والعمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وذلك من خلال المراقبة الجيدة للحدود بين الدولتين للحيلولة دون اتصال وتعاون الشبكات الإرهابية وجماعات الدعم والإسناد التي تمتهن كل أنواع الجريمة المنظمة. وبلوغ الهدف تحقيق الرقابة على الحدود، تعمل دول الإقليم على إيجاد خطة أمنية تتضمن اتخاذ إجراءات أمن مشددة على

---

[31] المرجع نفسه.

[32] صحيفة الشعب اليومية أونلاين في الموقع: arabic.peaple.com.cn/31662/717759.htm

الحدود المشتركة بين إقليم الازواد وكل من الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو لمنع دخول الجماعات السلفية، ومنع وصول الأسلحة والتجهيزات إلى المنطقة. وفي إطار تعزيز علاقات التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة أسست الدول الإفريقية بزعامة الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة، تضم كلا من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر.

2/ تأهيل الجمارك والأجهزة الأمنية وتدريبهم لمراقبة الحدود وتزويدهم بتقنيات حديثة لكشف الإرهابيين بالإضافة إلى تعميم المعلومات بين دول الجوار حول وضعية الحدود الصحراوية التي تربط إقليم الأزواد بدول الجوار

3/ إنشاء حاميات عسكرية دفاعية في مواقع إستراتيجية منتشرة عبر الصحراء.

4/ توفير المزيد من المساعدة الأمنية للدول التي لجأ إليها مواطنوا شمال مالي لمنع تحول مخيمات اللاجئين في النيجر وموريتانيا إلى مواقع تجنيد الإرهابيين.

5/ تقديم الجزائر مساعدات عسكرية من عربات وأسلحة فردية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا.

5/ إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات الإرهابية الموجودة وتحركاتها وحق الدول المعنية باستغلال قاعدة البيانات بفاعلية، وتلتزم الدول بتغذيتها بكل معلومة حديثة.

6/ إيجاد قوانين على مستوى المنظمة تجرم دفع الفدية ولعبت الجزائر دورا أساسيا على مستوى نشاطها في منظمة الاتحاد الإفريقي لإقناع الدول الإفريقية والمغاربية بالتصويت لصالح مشروع قانون بناءا على اقتراح جزائري يجرم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن بهدف منع تمويل هذه المجموعات لنشاطاتها الإرهابية وبالفعل تم التصويت لصالح القرار الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويشمل أيضا تجريم دفع الفدية للقراصنة والجماعات المتمردة[33].

وفي إطار سعي الجزائر لتحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة ،سعت إلى إيجاد قنوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها ،أهم هذه القنوات دعوتها إلى إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال مكافحة الإرهاب في أكتوبر 2004 ،ولقد حرصت الجزائر أن يكون هذا المركز على ترابها ،ونظرا لخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب وافقت الدول الإفريقية على ذلك اعترافا منها بدور الجزائر في محاربة هذه الظاهرة ويسهل هذا المركز للجزائر عملية رصد الظاهرة على المستوى الإفريقي وحتى على المستوى الدولي من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية وحتى مع أطراف خارج الإطار الإفريقي مثل الاتحاد الأوروبي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة بهدف دعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي لمحاربتها .ومن خلال هذا المركز أصبحت الجزائر تتحكم في جميع القنوات والمشاورات حول هذه الظاهرة قاريا، كما

[33] علالي حكيمة،مرجع سابق،ص.183

أصبحت قريبة من كل التصورات التي تثار حول مفهوم الإرهاب مما يعطيها القدرة على التعامل مع هذه الظاهرة وبهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهود المغاربية و الإفريقية لمحاربة هذه الظاهرة في الإطار الإقليمي[34] .

يتعين على الجزائر لمواجهة هذه التهديدات وتأمين محيطها الخارجي وكيانها الداخلي أن تعمل وبحزم على عدم خروج تحدي الإرهاب من حيث المعالجة والحل عن إطارها الإقليمي تجنبا لحدوث انفلات أمني كبير في المنطقة مهما بلغت حدة الأزمات فيها ،ودون رفض إمكانية القبول بالمساعدات الخارجية أو التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى لكن في إطار الشرعية الدولية ودون أن يتعدى ذلك إلى التفكير في بناء قواعد عسكرية أمنية أجنبية في أي بلد من البلدان المغاربية لأن الجزائر ودول المنطقة رغم حاجتها إلى التنسيق مع القوى الدولية من أجل مكافحة الإرهاب ،يجب عليها أن تكون يقظة في مختلف المراحل وأدوات هذا التنسيق حتى لا تجد نفسها في الأخير مجرد أدوات لحماية المصالح الغربية في المنطقة.

مقاربة الجزائر التنموية لمواجهة التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الافريقي:

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية أيضا في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها

المنطقة على مبدأ اعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين

الأمن وعملية التنمية، ولهذا تدعو الجزائر إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- النيباد- باعتبار أن الجزائر دولة مؤسسة ومفعلة للمبادرة، ولها دور كبير في الدفاع عن الوحدة الإفريقية والتنمية في القارة السوداء عموما والمنطقة المغاربية خصوصا لأن تحقيق وتطوير مجالات التنمية بأفريقيا يشكل الرهان المستقبلي الذي ينبغي اعتماده من أجل مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق السلم والتنمية المستدامة بأفريقيا. وتظهر أهمية المقاربة التنموية التي تعتمدها الجزائر لمواجهة التحديات الأمنية من خلال الدور الفعال والنشيط للجزائر في إيجاد مبادرة النيباد والعمل على تحقيقها إفريقيا

نظرا للتحولات السياسية التي تعرفها البيئة الجهوية والإقليمية للجزائر في الفترة الأخيرة على مستوى دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي التي شكلت تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري يرى الكثير من الباحثين أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي سياسيا وأمنيا بهدف صياغة رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية لمواجهة التهديدات الراهنة والمستقبلية وذلك بمراعاة الجوانب التالية[35]:

1/ إعادة قراءة مدى نجاعة الديبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة والتوافق مع وزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشيطة تاريخيا.

أ/ إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي بهدف تقوية المنظومة الدفاعية وزيادة احترافية الجيش الجزائري لحماية الحدود الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الصلبة واللينة.

ب/ إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تمنح للجيش الجزائري حق التدخل وملاحقة الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة الجزائرية.

خاتمة:

---

34 العايب سليم،ا"الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،"**مذكرة ماجستير**،جامعة باتنة،2010-2011،ص.147

35 بوحنيه قوي،مرجع سابق،ص.12

تحتل منطقة الساحل الافريقي أهمية كبرى بالنسبة للجزائر ، وهو ما حدا بها الى محاولتها صياغة استراتيجية خاصة بها لبناء الأمن في تلك المنطقة لذلك فقد تبنت في إطار مكافحتها للإرهاب على المستوى الإقليمي مقاربة أمنية تؤكد على ضرورة تنسيق الجهود في المجال الأمني مع دول الجوار للوصول إلى مقاربة أمنية مشتركة بين دول المنطقة ،وهو ما يظهر تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي لمواجهة الأزمة في المنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي من خلال دورها الفعال في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي لتقريب مواقف ووجهات نظر دول المنطقة ،ودفع علاقات التعاون والتنسيق بينهم لإيجاد سياسات واستراتيجيات افريقية لمواجهة هذه التهديدات حيث توج اجتماع دول الساحل الإفريقي بالجزائر يوم 18 مارس 2010 الذي جمع وزراء ست دول: الجزائر، ليبيا، موريتانيا النيجر، مالي، بوركينافاسو، تشاد باتفاق على أهمية التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي باعتباره يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة فعالة وشاملة لظاهرة الإرهاب في المنطقة ، لهذا دعا البيان الختامي إلى وضع مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول مسؤولية الدول في القيام بمكافحة الإرهاب على المستوى القطري كمرحلة أولى ،ثم إرساء آليات واتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة ضمن تعاون إقليمي مهيكل قائم على حسن النية ، كما تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية كذلك في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة على مبدأ اعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة ، فالجزائر إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية ، فهي تدعو إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- النيباد- وتحقيق وتطوير مجالات التنمية بأفريقيا يشكل الرهان المستقبلي الذي ينبغي اعتماده من أجل مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق السلم والتنمية المستدامة بأفريقيا.

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الدولي:

الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة استراتيجية

ورقة بعنوان: التنافس الدولي على النفوذ في الجزائر وانعكاساته على المحيط الإفريقي

من إعداد:
د. نورالدين حشود
أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

يومي 31/30 اكتوبر 2017

المقدمة:

تتمتع القارة الإفريقية بموقع إستراتيجي وبثروات طبيعية جعلتها منذ القدم محط أطماع مختلف القوى العالمية، وبدورها تتوسط الجزائر القارة ما يؤهلها للعب دور أساسي في السياسة العالمية تجاه افريقيا، إلا أن التنافس الدولي القائم حول المنطقة والجزائر تحديدا ولو بشكل غير مباشر قد ينعكس سلبا على العلاقات الجزائرية الإفريقية، والذي بدأ في التجلي تدريجيا، بين الولايات المتحدة وفرنسا، المستعمر القديم للجزائر، والذي تربطه علاقات تاريخية وثقافية بالجزائر.

دون أن ننس روسيا وريث الاتحاد السوفياتي الحليف الأيديولوجي والعسكري القوي والذي تعتمد عليه الجزائر بشكل كبير في تسليحها، وترغب في لعب دور مهم في المنطقة، وأخيرا الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بفضل نموها المتسارع، ما يجعلها بحاجة أكبر للموارد الأولية والأسواق الجديدة، وما حجم الاستثمارات الصينية بالجزائر إلا خير دليل على ذلك، لذا سنحاول في هذه الورقة معالجة الاشكالية التالية: **إلى أي مدي يمكن للتنافس الدولي بين القوى العالمية على النفوذ في الجزائر أن يؤثر على علاقات الجزائر بمحيطها الإفريقي؟ وما هي المجالات المرشحة للتأثر بهذا التنافس؟**
وسنحاول تغطية الموضوع من خلال النقاط التالية:

- الأهمية الجيو–استراتيجية للقارة الإفريقية والجزائر.
- مجالات التنافس الدولي على النفوذ في الجزائر.
- تأثير التنافس الدولي في الجزائر على العلاقات الجزائرية الإفريقية.
- مستقبل العلاقات الجزائرية الافريقية في ظل التنافس الدولي.

أولا: الأهمية الجيو–استراتيجية للقارة الإفريقية والجزائر.

سنتطرق في هذه النقطة لأهمية القارة الافريقية عموما ثم نركز على الجزائر، وما تمثلانه من ثقل استراتيجي لمختلف القوى العالمية، ليسهل فهم تأثير علاقات هاته الدول الكبرى مع الجزائر على علاقاتها بمحيطها الإفريقي.

1- الأهمية الجيو-استراتيجية للقارة الإفريقية.

تعتبر القارة الإفريقية الثانية بعد آسيا من حيث السكان (800 مليون نسمة) والمساحة (أكثر من 30 مليون كم^2)، وهي تمثل خمس مساحة العالم، وتتوسط قارات العالم وتختزن كميات هائلة من مختلف الموارد الطبيعية، كما تمثل سوقا واعدة مع ارتفاع القدرة الشرائية لكثير من مواطني القارة، ما جعل الدول تسارع لفرض تواجدها في القارة، ما خلق نوعا من التنافس على النفوذ في القارة.

ففي نوفمبر 2007 عُقدت القمة الأفريقية الصينية في بكين، حيث قام الرئيس الصيني هيو جينتاو بجولة أفريقية في يناير وفبراير، وقبله قام رئيس الوزراء بجولة مشابهة، وفي مارس عُقدت القمة الأفريقية الفرنسية في مدينة كان الفرنسية، في يونيو قام توني بلير بجولة في أفريقيا تبعته أنغيلا ميركل في أكتوبر، وفي ديسمبر الماضي عُقدت القمة الأفريقية الأوروبية في لشبونة في البرتغال. وهذه مؤشرات تعكس تزايد الأهمية الاستراتيجة للقارة الأفريقية. [1]

إن أول عامل هو النفط الأفريقي ليس فقط النفط وإنما الموارد الأخرى، أفريقيا غنية جداً بالنفط يعني حوالي 8 إلى 10% من الاحتياطي العالمي من النفط موجود في القارة الأفريقية، وهناك اكتشافات متجددة، مثلاً من سنة 2000 ثلث الاكتشافات الجديدة في العالم موجودة في القارة الأفريقية .ومن سنة 2005 وحتى الآن تشكل أفريقيا حوالي 20% من إجمالي الطاقة الإنتاجية العالمية الجديدة.

ويجري الحديث مؤخرا على أهمية النفط الإفريقي، باعتباره سهل التكرير ويأتي من مناطق أقل اضطرابا من الخليج العربي، لذلك تعمل الولايات المتحدة على تقليل اعتمادها على نفط الخليج، وتعويضه تدريجيا بالنفط الإفريقي. وهو ما يتجلى في كون الولايات المتحدة في الوقت الذي استوردت فيه في العام 2007 حوالي 25% من احتياجاتها النفطية الخام من المملكة العربية السعودية استوردت من نيجيريا 22%.

2- الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية للجزائر.

تمثل المدركات الإستراتيجية–Strategic Perception– المعيار العام الذي يتم على أساسه، قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، ومن هذا المنطلق، عند دراسة السياسة الخارجية لدولة ما، لابد من فهم ودراسة المكانة التي تكتسبها دولة ما في إطارها المحلي والإقليمي والدولي، والتي تمنحها هذا التميز والاهتمام لدى صانعي القرار في الدول الكبرى. وهو ما سيتم من خلال نقطتين؛ الموقع والمساحة ثم الثروات والموارد الطبيعية.

1.2 الموقع والمساحة.

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والثقل السياسي. ولعل نابليون بونابارت قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم.(2) ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها على مستويات إقليمية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواءً كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها.

كما تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي مهم، شكل تاريخيا محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية، كونها تمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية. يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وإيطاليا.

فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية، إذ تمكن دول الساحل الإفريقي – بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية – من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات النفطية الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي والخليج الغيني،(3) وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الإمدادات بعد 2002، لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط.

وتبلغ مساحة الجزائر 2.381.741كم^2، وتتشكل بذلك أكبر دولة في أفريقيا والوطن العربي من حيث المساحة بعد انفصال جنوب السودان، ويمتد الساحل الجزائري لمسافة 1664 كلم في آخر تقرير صدر لمحافظة السواحل الجزائرية.* ويبلغ تعداد السكان حوالي 40 مليون نسمة، يعيش معظمهم على الشريط الساحلي، على مساحة لا تتعدى 12 بالمائة من مساحة البلد، ويحد الجزائر البحر الأبيض المتوسط شمالا، ولها حدود مع تونس وليبيا شرقا، ومع مالي والنيجر جنوبا، ومع

موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب غربا، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80 بالمائة من مساحة البلد، تتركز فيها احتياطات البترول والغاز.(4)

2.2: الثروات والموارد الطبيعية.

تتمتع الجزائر بالكثير من الثروات الطبيعية، والتي تتمثل في البترول والغاز باحتياطيات معتبرة إضافة لبعض المعادن وأهمها الحديد والنحاس والذهب، كما تمتد الصحراء لمسافات شاسعة، تتعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة في السنة، ما يجعلها تشكل مكانا استراتيجيا لمزارع الطاقة الشمسية، والتي تقوم بتوليد الكهرباء عن طريق الألواح الشمسية، وهي التقنية التي بدأت تنشط في السنوات الأخيرة ومرشحة للنمو والتطور بشكل كبير، خاصة بعد الكلام عن نضوب البترول، لتكون الطاقة البديلة النظيفة والمتجددة.

وحول مستقبل النفط في الجزائر تم اكتشاف حقول عملاقه تفوق قدرتها ما يعادل 10 ملايير برميل من البترول، وشملت الاستثمارات كذلك مشاريع لتحسين نسب الاسترجاع في حقول البترول، وتطوير حقول الغاز وهكذا فإن ما يقارب 5 ملايير دولار تم استثمارها في الجزائر من قبل الشركات البترولية".(5)

تمثل المحروقات ما نسبته 94.22 بالمائة من الحجم الإجمالي لمبيعات الجزائر في الخارج، حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية لشهر أبريل2014، أما الصادرات خارج المحروقات لا تمثل سوى 5.35 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر، وتتمثل هذه المنتجات المصدرة أساسا في مشتقات المحروقات والمواد الغذائية.(6)

وأشار المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، أن الصادرات بلغت نحو 65.92 مليار دولار في 2013 مقابل 71.86 مليار دولار سنة2012 أي تراجع بنسبة 8.28 بالمائة حسب الأرقام المؤقتة للمركز. وفيما يخص الواردات استقرت في 54.85 مليار دولار عام 2013 مقابل 50.37 مليار دولار سنة 2012، أي ارتفاع بنسبة 8.89، وشكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 96.72 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 63.75 مليار دولار سنة 2013 مقابل 69.80 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 8.67 بالمائة حسب نفس المصدر. وفيما يخص الصادر ت خار ج المحروقات، فبالرغم من ارتفاعها بنسبة 5 بالمائة سنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012 تظل دوما" هامشية "بنسبة 3.28 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية أي ما يعادل2.16 مليار دولار.(7)

هاته المعطيات الإحصائية تدفعنا إلى التطرق إلى ورقة الغاز، وهي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيو–استراتيجية للجزائر في المنطقة، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية، بما في ذلك الأمريكية منها، حيث تعتبر الجزائر ثاني منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا

بعد نيجيريا وهي ثالث منتج للغاز عالميا. وبلغ احتياطها حوالي 161 تريليون متر مكعب، ووصل إنتاجها في سنة 2004 إلى 82 مليار متر مكعب، وأهمية الغاز الطبيعي تمكن في كون النسبة المعتمدة عالميا في استخدامه لإنتاج الكهرباء تصل إلى 30 %، ومرشحة للارتفاع مستقبلا.

وفي مجال الغاز تحتل الجزائر المرتبة الثانية في تصدير الغاز خلال الفترة–92 إلى 98 بعد أبوظبي وتعتبر شركة سوناطراك ثاني مصدر في العالم في سنة 2006 حيث تبلغ صادرتها 60 مليار متر، وهي سابع منتج في العالم بإنتاج يقدر ب 88.9 مليار متر مكعب. (8) هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة "سوناطراك"، التي تنوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 85 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب. مع الإشارة أن شركة "سوناطراك" هي إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب، بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية دون منازع، والمرتبة الثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية، والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي، بل هي أيضا مرشحة للعب دور رئيسي في السوق الدولية للطاقة. (9)

كل هاته المقدرات أُخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجية الطاقوية لإدارة جورج والكر بوش – المعروفة بارتباطها بالشركات البترولية الأمريكية– من خلال "تقرير ديك تشيني" الذي يشير لأكثر من مرة لدور الجزائر، وإمكانية توسع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الآمنة، خلاف منطقة الشرق الأوسط المتوترة.(10)

ثانيا: مجالات التنافس الدولي على النفوذ في الجزائر.

وبداية نسلط الضوء على التقارب الجديد الحاصل بين الجزائر والولايات المتحدة على خلفية الزيارة الهامة التي قام بها وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي إلى واشنطن يومي 12و13 أفريل 2006 ، واتفقت تعاليق الصحف أن هذه الزيارة التي جاءت يومين فقط من مغادرة رئيس الدبلوماسية الفرنسية العاصمة الجزائر، وفشله في إقناع المسؤولين الجزائريين بجدوى التوقيع على معاهدة الصداقة يعكس توجها جديدا في السياسة الخارجية للجزائر، ويحمل طابع الحسم لصالح التوجه غرب الأطلسي على حساب باريس.(11)

وفي الوقت الذي أجمعت فيه الأوساط الإعلامية الجزائرية على اختلاف توجهاتها ومشاربها، أن هذه الزيارة تندرج في سياق العودة الكبيرة للجزائر إلى الساحة الدولية بعد حصار عشرية كاملة، وذلك في سياق تنويع علاقاتها الاقتصادية والتجارية، من خلال تنشيط الخط الجوي الرابط بينها وبين واشنطن وإبرام اتفاقيات استراتيجية مع موسكو والصين وكوريا، بالقول ان القصة القديمة للتنافس بين واشنطن وباريس على الجزائر، قد تم حلها عن طريق الأرقام، في إشارة إلى حجم التبادل التجاري بين

الجزائر والولايات المتحدة الذي بلغ العام 2005 ما يزيد عن 12 مليار دولار أمريكي. فيما لم يتعد سقف التعاون بين فرنسا والجزائر في ذات السنة 7 مليار دولار.

وكانت تعاليق الملاحظين أشارت أن زيارة وزير الخارجية الجزائري لواشنطن سيكون لها وقعها الشديد على فرنسا التي ستدرك أنها بدأت تخسر تأثيرها بالمنطقة المغاربية، بل بمستعمراتها القديمة، وأنها لم تحسن الاستفادة من دولة مثل الجزائر تربطها بها علاقات تاريخية وسياسية وإنسانية ووجدانية، وتعتبر واشنطن المنطقة إلى جانب كونها الخزان المستقبلي للنفط، ومساحات تتخذها الجماعات المتشددة قواعد خلفية لضرب المصالح الأمريكية، لذلك ناشدت هذه الدول للانضمام إلى جهودها في مكافحة الإرهاب الدولي والاندماج أكثر في التعاون الأمني والعسكري، بنفس المستوى الذي توليه واشنطن للتعاون الطاقوي.(12)

وهو ما دفع فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا ومالي، وبعدها أفريقيا الوسطى خلال الفترة 2012 إلى 2013، بحجة مكافحة الإرهاب، وفرض حقوق الإنسان، ولكن التصفية العرقية للمسلمين تتم أمام القوات الفرنسية، لأن حقيقة التواجد الفرنسي في المنطقة، بسب الإحساس بفقدان النفوذ في المنطقة لصالح الولايات المتحدة والصين.

وعاد وزير الخارجية الجزائر محمد بجاوي ليقصف بالثقيل المستعمر القديم أو العدو الحميم كما تسميه بعض الأوساط الإعلامية في الجزائر، عندما أشار في محاضرة له بمعهد العلاقات الخارجية بواشنطن لفشل زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر خلال أفريل 2006 في إقناع الطرف الجزائري بضرورة التوقيع على معاهدة الصداقة، بقوله "لا يعني أن فرنسا خسرت كل الأوراق، لكن مقابل الولايات المتحدة فرنسا ليس لها نفس الوزن". ولم يتردد بجاوي في القول ان جودة العلاقات الجزائرية الفرنسية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة "لا تشفع بالذهاب إلى ما هو أبعد، لأن هناك في البال ما لا يسمح بذلك" ليضيف وهو يشير إلى مصادقة البرلمان الفرنسي قبل سنة على قانون يمجد الاستعمار بأن "العلاقات بين الدول كالعلاقات بين الأشخاص، قابلة للتغير، والعلاقات بين الجزائر وفرنسا كانت قوية جدا لكنها قائمة على أسس غير متوازنة".(13)

مما سبق يتضح جليا أن الولايات المتحدة أصبحت تنافس الحليف فرنسا في الجزائر والمنطقة عموما، بصورة أكثر وضوحا، من خلال رغبتها في التواجد بقوة لحماية مصالحها، خاصة النفط الإفريقي الذي يعتبر البديل القادم لنفط الشرق الأوسط، بالإضافة لوجود موارد أولية كبيرة في المنطقة وفرص استثمارية وسوق واعدة، كل هذا من شانه أن يزيد من حدة التنافس الأمريكي الفرنسي حول الجزائر مستقبلا، فعلى الصعيد الأمني والتجاري تتفوق الولايات المتحدة على فرنسا، التي بدورها تراهن على العوامل الثقافية والتاريخية، والنخب الفرنكوفونية الجزائرية، للتصدي للتواجد الأمريكي المتزايد بالجزائر.

وبالحديث عن التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة، يمكن القول أنه بالرغم أن الحرب الباردة انتهت إلا أن مظاهرها لم تختف تماما، فما زالت بعض المناطق تشهد تنافسا بين الولايات المتحدة وروسيا وحتى الصين مؤخرا، ولو بدرجة أقل حدة، فخلال الحرب الباردة مثل الاتحاد السوفياتي الممول الرئيسي للجزائر بالأسلحة، وما تزال روسيا تلعب نفس الدور.

وقد كشفت وكالات روسية منها "نوفوتسي" عن تصريح لرئيس مصلحة الخدمات الفدرالية للتعاون التقني والعسكري ميخائيل ديميترياف، عن تحقيق المبيعات الروسية للعتاد العسكري رقما قياسيا عام 2008، حيث يرتقب أن يتجاوز 8.5 مليار دولار مقابل 7 مليار دولار عام 2007 و6.5 مليار دولار عام 2006. وشكلت كل من الجزائر والصين والهند وفنزويلا وإيران وماليزيا وصربيا، أكبر الزبائن والمتعاملين الرئيسيين مع الصناعة العسكرية الروسية. في ذات السياق، كشف التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي نهاية أكتوبر 2008، والتي تداولته وكالة "ريا نوفوتسي"، الذي اعتبر أن أهم العقود المبرمة للسلاح الروسي كان مع الجزائر لاقتناء 28 "سوخوي 30 أم كا"، مقابل 18 لماليزيا.(14)

ونجحت موسكو في التوقيع على عدة صفقات مع الجزائر خلال العقد الأخير، أبرزها صفقة تزويدها بطائرات مقاتلة وقاذفات من نوع SU-24. وصلت قيمتها لنحو 7 مليار دولار، وكذلك طائرات مقاتلة من نوع ميج MIG-29SMT وطائرات سوخوي من طراز SU-30MKA وطائرات تدريب من طراز YAK-130 ومنظومة دفاع جوي قصيرة المدى من طراز (TUNGUSKA - M1) وطويلة المدى من طراز (S-300PMU)، ودبابات من طراز T-90 وغيره من العتاد العسكري. فالجزائر خلال السنوات الأخيرة تقتني حوالي 11 بالمائة من مجموع الأسلحة الروسية التي تباع في العالم، وتأتي في المراتب الخمس الأولى.(15)

ويمكن القول أن بعض هذه الصفقات لم تنل رضا الجانب الجزائري، بل يجب الإشارة أن بعضها تم إعادته لروسيا وتغييره بعتاد أكثر تطوراً. وعلى الرغم من الأزمة التي عرفتها العلاقات بين موسكو والجزائر على خلفية قرار إعادة عدد من طائرات "ميغ 29"، فإن هذه العلاقات سرعان ما عادت إلى حيويتها، خاصة مع اقتراح روسيا للجزائر توفير آخر الطرازات في مجال المقاتلات الروسية.

وقد دخلت كافة الاتفاقات في إطار عصرنة عتاد الجيش الوطني الشعبي وتأهيله تحضيرا لمرحلة الاحترافية الكاملة، مع ضمان تنويع مصادر التموين، حيث أشارت مصادر عن طلبات جزائرية لاقتناء حوامات بريطانية وأوروبية من طراز "يوبر لينكس أم كا 300" و"يو أش 101 مارلان"، فضلا عن عتاد عسكري فرنسي ومن دول أوربا الشرقية.(16)

وتقوم حاليا وزارة الدفاع الجزائرية بدراسة الكثير من الخيارات قبل إبرام أي صفقات أسلحة مستقبلا، وتحاول السياسة الدفاعية الجديدة للجزائر، التي اعتمدت مؤخرا نقل التكنولوجيا وتطوير

صناعة وطنية للأسلحة والذخائر، تقليص اعتماد الجيش على الاستيراد، ولهذا فإن أي اتفاقية تسلح جديدة ستتضمن شروطا تتعلق بنقل التكنولوجيا.(17)

فخلال العقد الأخير أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تولي لها موسكو أهمية في مجال مبيعات السلاح، ومن الممكن التوقع أن يزداد هذا الاتجاه مستقبلاً، خاصة في ظل التطلعات الروسية في عهد بوتين للعودة للعب دورها المحوري في العالم. لذا يمكننا الجزم بأن مبيعات السلاح الروسية لدول منطقة الشرق الأوسط يمكنها أن تكون عامل مهم في إعادة بناء التأثير الروسي على الساحتين الدولية والإقليمية على حد سواء. وهو ما يمثل مزاحمة للنفوذ الأمريكي المتعاظم بالمنطقة.

وبخصوص الوضع الجزائري فإن العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بحركية كبيرة، على أكثر من صعيد، خاصة الأمني الذي يعرف تنسيقا كبيرا بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، وفي المجال الاقتصادي تمثل الولايات المتحدة أحد أهم الشركاء التجاريين للجزائر، في حين يقتصر التعاون الجزائري الروسي على مبيعات الأسلحة بشكل كبير فقط، ولكن بالرغبة الروسية لاسترجاع الدور العامي المتميز من المرشح أن تشكل أحد العقبات في طريق التقارب الجزائري الأمريكي.

وبالانتقال للكلام على التواجد الصيني بالجزائر الحديث نسبيا، بسبب قفز معدلات النمو الاقتصادي للصين التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية عالميا، ومرشحة لتجاوز الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القليلة القادمة. قال سفير الجزائر لدى الصين حسان رابحي أن منتدى التعاون الصيني الإفريقي هو إطار هام جاء بمبادرة من الصين، وجاء إنشاؤه خلال الاجتماع الوزاري الذي انعقد في أكتوبر عام 2000 ببكين لتكريس الصداقة الصينية الأفريقية، وشكل فضاءً هاما للتشاور بشأن تفعيل علاقات التعاون المثمرة بين الصين وأفريقيا في جميع المجالات. وجاء هذا بمناسبة أول نوفمبر والتي قال السفير الجزائري في الصين أن الصين كانت أول الدول غير العربية التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 1954، وإن الصين تحظى باهتمام وتقدير خاص في إفريقيا، كما تشكل هذه الأخيرة قارة هامة بالنسبة للصين، وقد اتخذت العلاقات الجزائرية الصينية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد اللقاء الذي جرى بين الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الصيني هو جين تاو عام 2006، حيث اتخذت العلاقة بين البلدين بعدا استراتيجيا بعد توقيع اتفاقية ثنائية في هذا الاتجاه.(18)

إن ما سبق يدل على خصوصية العلاقات الجزائرية الصينية، والرغبة الصينية في التواجد بالقارة الإفريقية، لذلك اتفقت الجزائر والصين على إقامة علاقات شراكة إستراتيجية ومتميزة وشاملة بين البلدين بهدف تعميق التعاون في كافة المجالات والميادين، وتوسيع التواصل بين الشعبين بما يحقق تطلعاتهما. هذا وجاء في بيان مشترك نشر بمناسبة الذكرى الـ55 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية – الصينية،التي قامت في 20 ديسمبر 1958،حسب وكالة الأنباء الجزائرية التي نقلت "إن الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة ونظيره الصيني شيجينبينغ، قررا إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة

بين البلدين".هذه الشراكة يضيف البيان تهدف إلى تكثيف الحوار السياسي على كافة المستويات "من خلال آليات منتظمة لتنسيق وبرمجة التعاون الثنائي في كافة المجالات وتعميق التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية والأمنية، بالإضافة إلى علوم الفضاء وتوسيع التواصل الإنساني والثقافي والاجتماعي بين الشعبين، بما يحقق تطلعاتهما ويخدم المصلحة المشتركة للبلدين".(19)

فوفقا للجمارك الصينية، وصل حجم التبادل التجاري الثنائي بين الصين والجزائر إلى 3 مليارات و828 مليون دولار في عام 2007، بزيادة قدرها 83 بالمائة عن الفترة المماثلة من العام الأسبق، حيث صدرت الصين الى الجزائر بضائع قدرها ملياران و688 مليون دولار، بينما استوردت من الجزائر بضائع قدرها مليار و140 مليون دولار، وحاليا تعمل في الجزائر أكثر من 40 مؤسسة كبيرة ومتوسطة صينية في مجال الطرق والإسكان والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والري والمواصلات.(20)

ومع انتهاء هذه الأشغال عمل الصينيون مع خواص في مجالات البناء المختلفة في كل مدن الجزائر كما دخل عدد منهم المجال التجاري ويمارسون التجارة، وتقدر السفارة الصينية تعداد الجالية الصينية حاليا في الجزائر بـ35 ألفا .ويشكل الحضور الصيني في الجزائر أمرا بارزا وملفتا. فالاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر تتركز في مجال البترول والمعادن. أما عن التبادل التجاري فإنه في تزايد مطرد، واستنادا للبيانات التي أصدرتها وكالة ترقية الصادرات، انتقل حجم الصادرات بين البلدين من 200 مليون دولار سنة 2000 إلى 3.443 مليار دولار سنة 2007، الأمر الذي يبين أن العلاقات التجارية ما فتئت تزداد اتساعا بين البلدين،(21) حيث أكد سفير دولة الصين بالجزائر ليو يوه، أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والصين وصل إلى5 ملايير دولار خلال 2010.وانتقل من 6.4 مليار دولار عام 2011 إلى 3.3 مليار دولار في الربع الأول من عام 2012، أي بزيادة قدرها 37.4 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011.(22)

تبقى الصين شريكا هاما للجزائر كونها أصبحت الممون الثاني للجزائر منذ 2012 بـ 3.31 مليار دولار، وزبونها الـ 13 بـ 644 مليون دول .في حين اعتُبرت الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول للجزائر. لذلك يمكن أن يشكل التقارب الصيني الجزائري تحديا صعبا للعلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل النمو المتزايد والسريع للاقتصاد الصيني واهتمامه بالشريك الجزائري.

بالمحصلة يبدو التنافس شرسا بين الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وكذا الصين، حول النفوذ في الجزائر وإفريقيا عموما، على أكثر من صعيد ومجال، وخاصة الأمني والاقتصادي، ما يرشح المنطقة لتتصدر اهتمامات القوى العالمية خلال الفترة المقبلة، لنتساءل عن مدى تأثير هذا التنافس على المحيط الإفريقي للجزائر.

ثالثا: تأثير التنافس الدولي في الجزائر على العلاقات الجزائرية الإفريقية.

لا شك أن التنافس الدولي حول النفوذ في الجزائر وإفريقيا عموما، سيكون له الأثر الكبير على العلاقات الجزائرية الأفريقية، لاسيما في المجال الأمني العسكري والاقتصادي، في ظل هذه الأوضاع الأمنية المعقدة المحيطة بالجزائر، فهي تحاول التوفيق بين عقيدتها الراسخة حول احترام سيادة الدول وعدم التدخل العسكري خارج حدودها، وبين الأخطار الأمنية التي تهدد بها على طول حدودها، خاصة مالي وليبيا.

لذلك عملت الجزائر على الرفع من مستوى التنسيق الأمني بينها وبين تلك الدول للحد من انتقال الخطر الإرهابي لها. وهو ما دفع بالولايات المتحدة وفرنسا خاصة للضغط على الجزائر للإسهام بقوة في دحر الإرهاب في منطقة الساحل، نظرا لإمكاناتها الكبيرة وخبرتها في هذا المجال، ما أدى في النهاية للتدخل الفرنسي في مالي لحماية المصالح الفرنسية.

ما سبق أدى إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ في ميزانية الدفاع الجزائرية التي انتقلت من 2.6 مليار دولار عام 2004 إلى 11 مليار دولار في 2013، ثم تقفز إلى 20 مليار في 2014، وتشكل حوالي 15 بالمائة من ميزانية البلد.[23]

إن الجزائر تحاول التوفيق بين البعد المغاربي البعد الإفريقي، وفق ما يحمله كل بعد من خصوصيات، وتسعى لتكييف ذلك مع الالتزامات الدبلوماسية والدستورية لها، وهو ما دفعها لرفض إقامة قاعدة افريكوم الأمريكية على أراضيها، وسعت لإقناع عدة دول إفريقية لعدم إيوائها،[24] رغم مستوى التنسيق الأمني الكبير بين الجزائر والولايات المتحدة، لاحتمال تحقيق اختراق استراتيجي أمريكي للجزائر، ما يرهن القرار الجزائري.

تحاول الولايات المتحدة تعزيز تواجدها في إفريقيا اقتصاديا وعسكريا من خلال تكثيف التدريبات المشتركة والمناورات والمساعدات العسكرية، وهو ما يتجلى من خلال حجم الزيارات التي قام بها مسؤولون أمريكيون على عدة مستويات لإفريقيا وخاصة الجزائر، لتكريس التواجد العسكري الأمريكي الفعلي لسد الطريق أمام بقية المنافسين (فرنسا، روسيا والصين).

في حين تركز روسيا على تعزيز مبيعات السلاح كأهم استثمار لها في الجزائر وبعض الدول الإفريقية، مستفيدة من التوتر الأمني الذي تعيشه المنطقة، وقطع الطريق أما النفوذ الأمريكي، مع التركيز الروسي في حماية طرق الملاحة البحرية في أفريقيا، وحشد تأييد الدول الافريقية للموقف الروسي في الأزمة الأوكرانية، ولكن ليس من المرجح أن تشكل روسيا منافسا حقيقيا للولايات المتحدة في المنطقة على الأقل اقتصاديا، نظرا للتغلغل الأمريكي فيها.

ولكن الأمر مختلف مع الصين الاقتصاد الأكثر نموا في العالم، والذي يبحث عن موارد أولية وأسواق جديدة فقد اعتبر بنك الصين إفريقيا مصدرا مهما للمواد الخام كونها المصدر الرئيسي لها، ليزاحم النفوذ الأمريكي على الأقل اقتصاديا. من خلال تبني مبدأ الوساطة المحايدة في الصراعات الإفريقية وعدم التدخل، كما فعلت في دارفور 2007، وتوسطت في صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في نزاعهما حول مناطق حدودية بترولية في 2012، والأمر نفسه لحل الصراع بين الكونغو ورواندا، كل هذا ساهم في ارتفاع الميزان التجاري بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليار دولار في 2010 إلى 198.49 مليار دولار في 2012، لتتجاوز 200 مليار في 2013 متفوقة على الولايات المتحدة في هذا المجال. في حين قفز الاستثمار الصيني في إفريقيا من 9.33 مليار في 2009 إلى 21.23 مليار في 2012.[25]

أما بالحديث عن الدور الفرنسي في إفريقيا، فالمستعمر القديم والذي يتمتع بنفوذ اقتصادي وثقافي وعسكري مميز، تتم مزاحمته من الحليف الأمريكي الذي لم يعد يعترف بمناطق النفوذ القديمة بعد نهاية الحرب الباردة، زيادة على التنين الصيني والدب الروسي، ما حجّم الدور الفرنسي في القارة الأفريقية بشكل كبير لصالح بقية القوى الدولية ، ودليل ذلك تراجع عدد القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 100 قاعدة عام 1960، إلى 5 فقط في السنوات الأخيرة، بسبب ارتفاع التكاليف وتحول الاستراتيجيات. وكذلك تراجع حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا. لذلك بحثت فرنسا عن زيادة التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة بدل منافستها.

تكاد تشترك كل الجهود الغربية في تفكيك محاولات التكامل الإفريقي الجهوي والقاري، ليتسنى لهاته القوى، التحكم والنفوذ أكثر للموارد الأولية لأفريقيا، لأن هذا التكامل من شأنه أن يقوي الموقف الإفريقي في التفاوض مع تلك الدول، وإن أعلن عكس ذلك

رابعا: مستقبل العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل التنافس الدولي.

لا شك أن التنافس بين مختلف القوى الكبرى حول إفريقيا سينعكس سلبا على العلاقات الإفريقية الإفريقية، من خلال النقاط التالية:

- إفشال أي محاولة جادة للتكامل الاقتصادي داخل القارة الإفريقية.
- زيادة التبعية للقوى الاستعمارية القديمة.
- استنزاف الموارد الطبيعية للقارة.
- تحويل الفضاء الإفريقي لمجال للتنافس بين القوى الكبرى في المجال الاقتصادي والعسكري.

- جعل القارة الإفريقية سوقا واعدة للفائض السلعي للدول لمتقدمة، دون العمل على نقل وتحويل التكنولوجيا.
- عدم المساهمة في حل الأزمات الاجتماعية وخاصة الهجرة والبطالة والايكولوجية للقارة الإفريقية.

وعليه فالدول الإفريقية مطالبة بما يلي:

- التخلص من التبعية للدول الاستعمارية القديمة.
- تحقيق معادلة الربح لكلا الطرفين في العلاقات الاقتصادية.
- زيادة التعاون الثنائي والجماعي داخل الفضاء الإفريقي.
- تنويع العلاقات الاقتصادية والعسكرية، مع صعود فواعل جديدة؛ روسيا، الصين والهند.
- ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة، وتفعيل التكنولوجيات الجديدة والنظيفة.

هذه الخطوات من شأنها أن تعزز مكانة الاقتصاد الإفريقي، وموقفه التفاوضي مع مختلف الفواعل والقوى الدولية، ما يتيح له الاستغلال الأمثل والرشيد لمقدراته. والدخول في شراكات حقيقية تحترم الخصوصية الإفريقية، لحلحلة المشاكل الحقيقية لإفريقيا مثل التنمية والبطالة والهجرة.

الخاتمة

تتمتع القارة الإفريقية بموقع استراتيجي مهم وتختزن الكثير من الموارد الطبيعية فقد ساهمت بحوالي خمس الطاقة المنتجة عالميا، ما جعلها محل اهتمام من كبريات الدول الباحثة عن الموارد الأولية، والأسواق الناشئة والواعدة، وان اختلفت مجال المنافسة بين القوى الكبرى، من العسكري والأمني إلى الاقتصادي وحتى الثقافي أحيانا، يمكن ملاحظة وبدون عناء، أن إفريقيا لا تستفيد بالشكل المطلوب من هاته الشراكات، التي تصب في خدمة مصالح الدول الكبرى.

الأمر الثاني هو مصادرة القرار السياسي للدول الإفريقية، من خلال الضغط بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، لتقديم التنازلات تلو الأخرى، الجزائر بوصفها إحدى أهم الدول الإفريقية لا تخرج عن هذا الإطار.

فالضغوطات الفرنسية والأمريكية والمنافسة بينهما واضحة المعالم، لذا وجب على القيادة السياسية استثمار هذا التنافس لتحقيق أكبر قدر من المنفعة للجزائر، وهو ما تم إلى حد ما خلال الحرب الباردة، حيث تمكنت الجزائر من اللعب على الصراع الايديولوجي بين القطبين، ويتأتى ذلك من خلال الحوار الإفريقي وتعزيز التنسيق الأمني والاقتصادي الجهوي والقاري الإفريقي، لتعزيز القدرة التفاوضية، وتنويع الشركاء المستعدين لتقديم المساعدة الحقيقية لأفريقيا.

الهوامش:

1- أحمد منصور، أهية القارة السوداء والأطماع الاستعمارية فيها، الموقع الالكتروني للجزيرة

http://aljazeera.net/programs/withoutbounds/2008/2/7/ الصراع-على-ثروات-أفريقيا

[2] سني محمد أمين، المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر -إدارة جورج ولكر بوش نموذجا- مركز الشرق العربي للدراسات الإستريتيجية والحضارية، لندن، من الموقع:

تاريخ التعامل مع الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-17-01-10.htm 2011/05/02

[3] سني محمد أمين، المرجع السابق.

* كان السائد أن الساحل الجزائري يمتد على مسافة 1200 كلم وهي الاحصائيات الموروثة عن الاستعمار، فقد أكد مسح للساحل الجزائري خلال 2011، أن الطول القديم احتسب على أساس طولي دون احتساب الإلتواءات والإحتدابات، لمعلومات أكثر يرجى الاطلاع على الموقع: http://www.djazairess.com/alfadjr/182971

[4] الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz

[5] سني محمد أمين، مرجع سابق.

6 الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: تاريخ التعامل مع الموقع: 2014/08/06

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/aps29mai14ar.pdf

7 الموقع الالكتروني لوزارة التجارة الجزائرية: تاريخ التعامل مع الموقع: 2014/09/10

http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf

8 قليري مارسيل، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط، (ترجمة حسان البستاني)، الدار العربية للعلوم، 2007، بيروت، ص 242.

[9] سني محمد أمين، مرجع سابق

10 سني محمد أمين، مرجع سابق.

[11] فتيحة بوروينة، الصحافة الجزائرية تثمن قرار بوتفليقة تعزيز محور واشنطن الجزائر، جريدة الرياض، عدد يوم 16 أفريل 2006، من الموقع: http://www.alriyadh.com/146897

[12] فتيحة بوروينة، المرجع السابق.

13 فتيحة بوروينة، المرجع السابق.

14 ن يسين، الجزائر تساهم في تحقيق رقم قياسي لمبيعات الصناعة العسكرية الروسية، جريدة الفجر عدد يوم 2008/12/05.

15 سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، من الموقع:

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html

16 ن يسين، مرجع سابق.

17 محمد بن أحمد، الجزائر تتراجع في تصنيف الدول المستوردة للسلاح الروسي، جريدة الخبر، عدد يوم: 2012/09/29.

18 س نوال، العلاقات الجزائرية الصينية في أوجها من التطور في القرن الجديد، من الموقع:

http://www.djazairess.com/elmassar/6613

19 أحمد عليوة، الجزائر والصين تقرران إقامة علاقات شراكة إستراتيجية شاملة، جريدة الشروق عدد يوم 2014/2/25، من الموقع:

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/196306.html

20 ---، علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، جريدة الشعب اليومية أونلاين الصينية، عدد يوم 2008/03/24، من الموقع: http://arabic.people.com.cn/31660/6379094.html

21 http://www.djazairess.com/alahrar/3452

22 ابراهيم سلامي، العلاقات الصينية الجزائرية تحقق ابعادا شاملة على كافة المستويات، من الموقع:

http://brahimsalami.blogspot.com/2013/08/blog-post_27.html

[23] سعيد ب، الحكومة ترفع ميزانية الدفاع ل 2014، يومية الفجر،عدد يوم 2014/12/6.ص 3.

[24] بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل، من الموقع:

www.qiraatafrican.com/home/news/

[25] الاولي اسماعيل، العلاقات الصينية الافريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر افريقية،

Studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04.html

جامعة 8 ماي 1945–قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

حدود استعمال القوة الناعمة الجزائرية في العلاقات مع الدول الإفريقية

ورقة مقدمة للملتقى الدولي:

الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء الشراكات الاستراتيجية

08/07 نوفمبر 2017

إعداد الأستاذ: سليم حميداني

مقدمة

شهد عهد الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة ميلا متزايدا نحو التقرب من عديد الدول الافريقية، وذلك في إطار تصور رؤية للعلاقات الجزائرية الافريقية تراهن على ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات، ودعم سبل تقويتها بكل الوسائل، وعلى هذا الأساس لم تجد القيادة الجزائرية مانعا في المزج بين أدوات السياسة الخارجية تجاه هذه الدول ، على نحو يتضمن استثمار العلاقات التاريخية والأطر التنظيمية التي تنتمي لها الجزائر وتربطها بتلك الدول، وكذا الاستعانة بخيار المساعدات الاقتصادية المقدمة من الجزائر، إضافة إلى السعي لإحداث تغلغل في تلك الدولة أساسه استثمار الجانب الثقافي والروحي لتقوية ما يرتجى من تأثير في سياسات تلك الدولة، وخدمة للتوجهات الخارجية للجائر عن طريق استجلاب تأييد تلك الدول في المحافل والمناسبات الدولية.

تحاول هذه الورقة الإحاطة بهذه العناصر، مع تضمين ذلك مجموعة من الطروحات النظرية وأيضا الحقائق الحالية في دراسة تجاذبات السياسة الخارجية الجزائرية مع الوضع الاقتصادي للدولة، وتقوم الطروحات النظرية على مفاهيم المساعدات الاقتصادية وحالة إعياء المانحين، ومفهوم القوة الناعمة في بعدها الرمزي والاقتصادي، وكذا الاستعانة بتفصيل بشأن تموقع الجزائر البرامج الدولية الموجهة لإفريقيا والتي من أبرزها "أهداف تنمية الألفية" التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2000م لمدة 15 عاما، وأيضا مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، وبالإضافة إلى هذه الأطر سيتم التطرق إلى معوقات نجاح توظيف القوة الناعمة الجزائرية في العلاقة مع الدول الإفريقية بإدراج تداعيات الواقع الاقتصادي الجزائرية، وطبيعة تأثير التنافس الجزائري المغربي في افريقيا على فعالية هذه القوة.

المحور الأول: الرؤية السياسية في بناء القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا

ظهر مصطلح القوة الناعمة كأحد أبجديات العلاقات الدولية الراهنة، وجرى التأكيد عليها كموازن للقوة الصلبة التي طالما حددت نمط العلاقات بين الدول، وكتعريف لها يمكن العودة إلى ما قدمه جوزيف ناي الذي يرى أن القوة الناعمة هي قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها الأخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد. (1)

اعتمادا على هذا التعريف المقدم للقوة الناعمة، سيتم التفصيل في أطر توظيفها من طرف الجزائر تجاه المحيط الافريقي، وذلك بالانطلاق من البعد السياسي فيها.

01-العمل على إزالة أسباب النزاعات بين الدول الإفريقية أو داخلها

تقوم الرؤية الجزائرية في تكريس السلم والامن في افريقيا، والعمل كطرف نشط في مجال إحلال السلام بالقارة على ثلاث نقاط:

- الحيلولة دون نشوب نزاعات بين الدول، حيث ما فتئت الجزائر تتدارك أسباب النزاعات الافريقية قبل وقوعها، سواء بين الدول الافريقية، أو ضمن تلك الدول نفسها، بل انها وجهت جهودها لمنع حدوث حالة من الفشل الدولاتي المتصل بواقع عدد من الدول، خاصة في منطقة جنوب الصحراء.

- الحيلولة دون تصاعد نزاع معين إلى صدام مسلح؛ حيث يعد هذا المستوى تجسيدا لكفاءة الدبلوماسية الجزائرية في السيطرة على حدة النزاعات الافريقية، وكبح تصاعدها، موظفة في ذلك جملة من آليات الدعم الاقتصادي، واستيعاب الخلافات وردم فجوة النزاع بين الأطراف المعنية.

-الوساطة في النزاعات الافريقية، حيث تمت مباشرة ذلك خاصة في النزاع الاثيوبي الارتري ، عندما نجحت جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوصل إلى اتفاق سلام شامل في 2000/12/12م في الجزائر،

وهو الاتفاق الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا أخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات. [2]

تعززت كفاءة عملية الوساطة الجزائرية في النزاعات التي ما فتئت تنخرط فيها عديد الدول الافريقية في العقد الأخير، وعن طريق تنسيق جهودها مع عديد الأطراف، فعّلت الجزائر سمعتها كطرف محايد دبلوماسيتها في كل من مالي وليبيا، وهي توازن بذلك تدخلات أطراف أخرى.

02-دعم المؤسسات والمنظمات الدولية الافريقية

تربط الدول مساهماتها المالية في نفقات وميزانيات الهيئات السياسية الدولية العضو فيها بمدى تأثيرها الدبلوماسي في سياسات وبرامج تلك الهيئات، ومدى حاجتها إليها في خدمة مصالحها، وإن كان من الصعب إجراء تقييم شامل ودقيق للمكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها الجزائر دبلوماسيا بدعم من مساهماتها ومساعداتها المالية للدول والهيئات، فإنه يمكن ملاحظة مؤشر هام يصنف دائما ضمن معايير قياس النفوذ والتأثير الدبلوماسي لكل دولة، من خلال حجم تمثيلها في المسؤوليات المتقدمة والأكثر أهمية في هياكل الهيئات التي تموّل نشاطاتها، وحتى إن كان إسناد هذه المناصب يتم بالانتخاب، فإن ذلك يسبقه اتصالات وتحالفات ترمي فيها كل دولة بثقلها الدبلوماسي والمالي لحشد الدعم لمرشحها[3]، حيث يلعب ثقلها المالي دورا أساسيا، فضلا عن العلاقات الثنائية التي تربطها بمجموع الدول الأعضاء، وهنا توجد الجزائر ضمن كبار الدول المؤثرة في سياسات الاتحاد الإفريقي، الذي حازت فيه منصبا من الصف الأول وبالغ الأهمية ضمن هياكله، ولقد وجهت القيادة السياسية في الجزائر جزء من النفقات الخارجية الجزائرية إلى دعم ميزانيات وبرامج الهيئات السياسية الدولية، التي تطمح الجزائر لتلعب دورا نشطا فيها في افريقيا، وخاصة منظمة الاتحاد الإفريقي، كما بدأت الجزائر تتجه منذ سنة 2007 إلى رفع مساهمتها بشكل كبير في رأسمال أهم المؤسسات المالية الإفريقية التي تشرف على منح قروض ومساعدات مختلفة للدول النامية والفقيرة لتنشيط اقتصاداتها. [4]

أصبحت الجزائر تساهم سنويا منذ عام 2005 بنسبة 15 بالمائة في ميزانية الاتحاد الإفريقي، بعد اتفاقها مع أربعة دول أخرى هي ليبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا ومصر على أن تتقاسم بالتساوي فيما بينها 75 بالمائة من ميزانية الاتحاد الإفريقي، لمواجهة العجز المالي الكبير في ميزانية الاتحاد بسبب تخلف وعجز أغلب الدول الإفريقية الأعضاء فيه عن دفع مساهماتها المالية السنوية، ومع القرار الأخير برفع ميزانية الاتحاد الإفريقي إلى 200 مليون دولار تكون مساهمة الجزائر السنوية فيه قد ارتفعت إلى نحو الضعف في أقل من 6 سنوات. (5)

قارب مجموع مساهمات الجزائر في ميزانيات هذه الهيئات السياسية الدولية خلال تلك الفترة حوالي300 مليون دولار، وزادت قيمتها السنوية بأكثر من الضعف في 10 سنوات، استهلك الاتحاد الإفريقي نحو الثلثين منها (أكثر من 200مليون دولار في 10 سنوات)، ولا يشمل ما سبق مساهمات الجزائر في بعض البرامج والنشاطات الاستثنائية للاتحاد الإفريقي، مثلما هو الحال بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الجوي لقوة السلام الإفريقية في الصومال، وهي تكاليف تحمّلتها الجزائر بالكامل، وبلغ خلال العام 2010 لوحده 27 مليار سنتيم. (6)

المحور الثاني: البعد الاقتصادي في استعمال القوة الناعمة الجزائرية

ينبني هذا البعد على الادراك المتزايد بأهمية العامل الاقتصادي في تقوية صورة الدولة الخارجية، وزيادة نفوذها وقدرتها على التأثير، في وقت تراجعت فيه الاعتبارات الأيديولوجية، وزادت حدة التشابك بين الجانب الاقتصادي والسياسي.

01- المساعدات الاقتصادية ومسح ديون دول إفريقية

تعتبر المساعدات الخارجية أداة من أدوات العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن دور لها في المحيط الدولي، وضمن رؤية خاصة لنمط هذه المساعدات تم قرنها بالمضي في مسعى لمسح ديون عدد من الدول الافريقية، التي يفترض سدادها للجزائر، فضمن فوائض مالية حققتها أسعار النفط المرتفعة، أعلنت

الجزائر عام 2013م عن مسح ديون 14 دولة إفريقية، بقيمة ناهزت المليار دولار أمريكي، شملت قائمة الدول المعنية كل من بنين وبوركينا فاسو والكونغو وإثيوبيا وغينيا وموريتانيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر وساو تومي وبرانسيبي والسنغال وسيشل وتنزانيا، فيما اعتبرت موريتانيا آنذاك المستفيد الأكبر من هذا القرار، لكون ديونها التي مسحت قدرت بـ 250 مليون دولار. (7)

لقد تم تبرير هذا الاجراء على أنه يأتي في سياق العمل التضامني الذي اختارت الجزائر اعتماده ضمن سياستها الدبلوماسية، وصرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك رمطان لعمامرة أن هذه المبادرات "تندرج في إطار الأعمال التضامنية العاجلة والتقليدية للجزائر تجاه هذه البلدان" لا سيما في مجال المساعدة على إعادة البناء والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. (8)

ضمن سياق المخاوف التي طرحت بشأن تراجع الجزائر عن سياستها في مساعدة الدول الافريقية تحت البند الإنساني، صدرت تصريحات رسمية بنفي ذلك، حيث يقول محمد بقالم رئيس قسم الدراسات الاقتصادية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ردا على سؤال بشأن استمرار المساعدات لإفريقيا برغم الأزمة الاقتصادية: ان ذلك يرجع لخيارات الدبلوماسية الجزائرية التي تعتمد على " حسن الجوار " ودعم الدول " في تقرير مصيرها " ليؤكد ان هذا الخيار من شأنه ان يعزز من ثقل الجزائر في القارة السمراء، وقد يكون داعما مهما لتعزيز روابطها الاقتصادية مع هذه الدول. (9)

02-الاعانات الإنسانية للدول الافريقية

تدخل المساعدات التي تقدمها الجزائر بشكل دوري لعدد من الدول الافريقية، تحت الإطار الإنساني ضمن برامج تطوير مرافق الحياة الأساسية في تلك الدول، ومن الصعب إعطاء رقم دقيق لحجم المساعدات المالية والإنسانية الأخرى التي حوّلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لدول افريقية، لكن يمكن تتبع آثار جزء كبير منها من خلال الوثائق المالية الخاصة بميزانية وزارة الخارجية، ضمن نفقات ما تسميه تلك

الوثائق "قسم التعاون الدولي"، وتجاوز إجمالي ما رصدته الجزائر ضمن هذا الباب خلال 10 سنوات رقم مليار دولار.(10)

03- برامج مكافحة تغير المناخ

اعتمدت الجزائر على التواجد في صلب القضايا الافريقية على تنشيط دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، ودعمت المسار التفاوضي على أساس الوثيقة الوزارية المعتمدة بمدينة الجزائر في نوفمبر 2008 والمصادق عليها من قبل قمة رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009 الوثيقة التي تشكل الأسيسة التي يقوم عليها التوافق الإفريقي حول مسألة التغيرات المناخية، وفي هذا الاطار يقول رئيس الجمهورية في رسالة حول موضوع المناخ والتنمية بمناسبة قمة إفريقيا–فرنسا في 2010م:

"**إن الجزائر وقد حظيت بمهمة تنسيق المسعى الإفريقي على المستوى الوزاري في إطار المسار التفاوضي حول النظام المناخي العالمي تولي عناية خاصة لمكافحة التغيرات المناخية سيما وأن مناخها القاحل وشبه القاحل يعرضها للعديد من التبعات السلبية من مثل التدهور السريع للسهوب وتفاقم التصحر وشح المياه وتنامي الحرائق وتدهور التنوع البيئي.**" (11)

إن هذه الرؤية تعكس وعيا متزايدا بأن تصدي الجزائر بجهودها ودعمها المالي لظواهر التصحر خاصة، كفيلة بأن تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأفارقة، وتثنيهم عن الهجرة، وبالتالي توفر على الجزائر نفقات كبيرة في هذا الإطار، بشأن مواجهة عواقب تنقل جموع من الأفارقة عبر ترابها أو الاستقرار فيها، نتيجة عدم القدرة على ممارسة الأنشطة الزراعية في بلدانهم نتيجة قسوة المناخ والجفاف الشديد، ويمكن الاستدلال بالاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التصحر، حيث يستلهم أصحاب مبادرة الجدار الإفريقي الاخضر الكبير من التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التصحر خاصة المشروع القديم المتعلق بالسد الاخضر من أجل تجاوز الصعاب واستدراك الأخطاء، وإذ تعد الجزائر عضوا في مشروع الجدار الإفريقي الاخضر الكبير؛ وهو حزام يبلغ عرضه 15 كلم من الأشجار يمتد من السينغال إلى

جيبوتي (7100 كلم) فإنها "ستتقاسم تجربتها بخصوص السد الأخضر مع باقي البلدان الإفريقية التي قد تستفيد من خلال استخلاص الدروس من المشروع الجزائري. [12]

في هذا السياق يكشف يوسف براهيمي منسق برنامج شمال إفريقيا والتعاون جنوب–جنوب للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أنه تم بمبادرة جزائرية تحديد مشروع لا يقل أهمية بين الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا. ويتعلق الأمر بإعداد خارطة شاملة للمساحات الصحراوية والقيام بمتابعة القطيع سيما الجمال التي تعبر حدود البلدان الأربعة، كما تم تحديد مشروع تعاون آخر على مستوى الجماعات المحلية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو" .[13]

04–برامج ترقية المرأة

يعد تمكين المرأة عاملا رئيسيا في عملية مكافحة الفقر ومرض نقص المناعة المكتسبة ووفيات الأطفال والأمهات والعنف ضد المرأة، والتمييز ضد النوع الاجتماعي وتقليص الفجوات القائمة وتوفير فرص وتمثيل متساويين، ولقد بات واضحا بأن تحقيق الأهداف الألفية للتنمية الثمانية يعتمد على تحقيق الهدف الأول الذي يدعو الى القضاء على الفقر والهدف الثالث حول المساواة بين النوع الاجتماعي[14]، خاصة وأن الصلة بين المساواة بين النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي قائمة، وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال ترقية حقوق المرأة وحمايتها على المستوى الافريقي، ولقد تم تكريم الجزائر للمرة الثانية على التوالي من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي المجتمعين في إطار القمة الـــ29. لأديس أبابا على جهودها في مجال ترقية حقوق المرأة و تمكينها و رفاهيتها، وسبق للجزائر الحصول على جائزة رؤساء دول و حكومات الاتحاد الافريقي خلال قمة جويلية 2016 بالعاصمة الرواندية كيغالي.[15]

المحور الثالث: الجانب الثقافي والإنساني في استعمال القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا

01–تنظيم التظاهرات الثقافية

ابتدأ الرئيس الجزائري الحالي حكمه بالانخراط في سلسلة من التظاهرات الثقافية ذات البعد الدولي خاصة الافريقي منه، ومن ذلك احتضان الجزائر، في أوت من عام 2001 المهرجان العالمي للشباب والطلبة ذي البعد الثقافي، حيث شاركت فيه عديد الوفود الافريقية، وخصصت له الجزائر ميزانية جاوزت 40 مليار دينار جزائري[16]، وفي خضم التأكيد على الامتداد الافريقي للجزائر، فإنه وبعد المهرجان الثقافي الأفريقي الأول الذي نظمته الجزائر في عام 1969 تم تنظيم فعاليات المهرجان الثقافي الافريقي الثاني الذي استمر على مدى أسبوعين، وشهد مشاركة جل بلدان القارة السمراء، وتزامن افتتاحه الرسمي مع احتفال الجزائر بعيد الاستقلال، ونظم المهرجان تحت شعار أفريقيا التجديد والنهضة، وأبرز ثقافة وتراث أفريقيا من أدب وفنون مرئية وموسيقى ومسرح وسينما، وفي هذا المهرجان تم تنظيم عشرات الندوات عن مواضيع تتعلق كلها بالحقبة الاستعمارية وكفاح الشعوب الأفريقية، من بينها مآسي الاستعمار في القارة وكفاحها المسلح على مستوى القارة والجزائر. [17]

اهتمت الجزائر عبر قطاع الثقافة بتوطيد العلاقة مع العمق الافريقي، وتكثيف الحضور الجزائري في الأنشطة الثقافية الافريقية، حيث سطرت إدارة المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب في دورته الثانية المنعقدة في الفترة الممتدة بين 21 و 29 جوان 2009، برنامجا ثريا يبرز الثراء الثقافي الكبير الذي تمتلكه القارة السمراء ويجمع بين عالم الكتاب و عالم الترفيه والمسرح، وجاء هذا الحدث الثقافي تحت شعار " إفريقيا تعتلي منصة الأدب" [18]، وبحضور عدد من الكتاب والمثقفين والفنانين الأفارقة والفرق الموسيقية الإفريقية، وعززت هذه الفعالية إصدار وإعادة إصدار ما يقارب 100كتاب، وقد كانت مواضيع هذه الكتب خاصة بالثورة الجزائرية والصحراء الكبرى والثقافة والسياسة في إفريقيا، وقامت بعض دور النشر الجزائرية بإعادة نشرها، وإعادة نشر بعض المؤلفات التي اشترت الوزارة، حقوق نشرها من فرنسا وسويسرا وبلجيكا[19]،

ضمن المجال ذاته شهد المهرجان الثقافي الدولي الثالث للأدب وكتاب الشباب بالجزائر في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 5 جوان 2010 مشاركة نخبة كبيرة من الأدباء من مختلف البلدان الإفريقية.

لقد كانت هذه الفعاليات بمثابة أحد ضروب الدبلوماسية الثقافية التي خصصت لها الجزائر مقدرات كبرى، حيث أنه وفي الفترة ما بين 2001 و2015، صرفت الجزائر في إطار الاحتفاليات والمهرجانات الدولية التي كان جزء مهم منها موجها للقارة الافريقية، ما يناهز 06 مليارات دولار. [20]

02- دور الزوايا والطرق الصوفية في خدمة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا

شهد مجيء الرئيس الحالي للسلطة في الجزائر انبعاث الحركة الصوفية ونشاطا متزايدا للطرق والزوايا، وتم التركيز خاصة على الطريقة التيجانية التي تتمتع بحضور قويا في العمق الافريقي ، ورغم التنافس الجزائري المغربي بشأن الهيمنة على هذه الطريقة، إلا أن الجزائر أبقت صلتها بالتيجانية بحكم مولد مؤسس الطريقة سيدي أحمد التيجاني (1735-1815) بمدينة عين ماضي بولاية الأغواط، وهو ما يمثل مصدر تأثير في مختلف زوايا مشيخة الطريقة التيجانية بدول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الساحل، خاصة السينغال ونيجيريا وبوركينافاسو والتشاد التي ينتمي رئيسها دريس ديبي لهذه الطريقة، حيث توجد زوايا كثيرة وأعداد كبيرة من الأتباع الذين لازال تعلقهم كبير بمركز الإشعاع الأول لهذه الطريقة، وهو ما يمكن اعتبارها تجسيدا ناجحا للدبلوماسية الروحية الموازية، التي ترسخ في وجدان المنتسبين الأفارقة للطريقة الصوفية، من خلال تأكيد ارتباطهم الروحي بشيخهم سيدي أحمد التيجاني .

في زيارة إلى الجزائر بتاريخ 2013/05/22م قال شيخ الطريقة التيجانية الخليفة علي أحمد أبو الفتح إن بلاده التي تحصي 120 مليون مسلم -من أصل حوالي 170 مليون نسمة عدد السكان الإجمالي-يشكل أتباع الطريقة التيجانية منهم من 60 إلى 70%، "**تعيش أزمة مع المتشددين عاشتها الجزائر في التسعينيات، ونحن هنا لنستفيد من مصالحتها الوطنية.**" [21]

يسعى الخطاب الجزائري الرسمي والدعم السخي الذي تحظى به مؤسسات الزوايا، إلى تبيان أن نشاطها لا يجب أن يقتصر على الجزائر، وإنما لابد من التركيز على الدبلوماسية الروحية في بعدها الإفريقي الموازية للنشاط الرسمي، وأنه أضحى واجبا يتعين على جميع شيوخ الطرق والزوايا الصوفية القيام به، إسوة بمشيخة الطريقة التيجانية التي ساهمت إلى حد كبير في تجسيد الحضور الوازن للنفوذ المغربي خاصة في افريقيا.

إنه يجري تشكيل الرؤية الدينية الجزائرية–سواء على مستوى الإرشاد أم الوعظ أم الفتوى–التي يتم توجيهها نحو افريقيا في مواجهة الفكر المتطرف، من خلال الارتفاع بالزوايا إلى دورها السابق بوصفها مرجعية دينية علمية وروحانية واجتماعية ثقافية، وذلك من خلال تأسيس معاهد حقيقية على مستوى عال من الكفاءة العلمية والروحانية، بالتفاعل مع مختلف القدرات والكفاءات الوطنية والمغاربية والعربية والعالمية في هذا المجال، وبهذا فإنه يجري استثمار ذلك بدعوى أن التصوف لا ينبغي أن تحده الحدود الجغرافية.

03–برامج التدريب ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة.

تستقبل الجامعات الجزائرية سنويا عددا هاما من الطلبة الأفارقة، وهؤلاء الطلبة الوافدون للدارسة في الجزائر ينحدرون من جنسيات مختلفة على رأسها الدول المستعمرة سابقا من فرنسا مثل مالي، نيجر، مدغشقر وجزر القمر، الكونغو والسينغال، وافريقيا الوسطى، وهناك طلبة من دول غير فرانكفونية وعلى رأسها تنزانيا.[22]

الملاحظ بشأن هؤلاء؛ أن الجزائر تسعى إلى استيعاب هؤلاء الطابة في منظومتها الجامعية دون تمييز، حيث يحظى الطلبة الأفارقة بنفس الاهتمام بالطلبة الجزائريين، ويقيمون في إقامات مختلطة مع الجزائريين، دون تفرقة بينهم، ومن أهم التخصصات المطلوبة نجد العلوم التكنولوجية والهندسة والطب والبيولوجيا، إضافة إلى العلوم السياسية والإدارة.

خاتمة

لقد دعّمت الجزائر بشكل فعلي القضايا التي صبت في صالح الشّعوب الإفريقية بدءاً من مساندة حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، ووقوفها إلى جانب البلدان التي مرّت بصعوبات اقتصادية من خلال المساعدات أو مسح الديون، والمفترض لإنجاح القوة الناعمة الجزائرية ألا يتعلق الأمر بعملية إنفاق عادية على نمط الحرب الباردة، لأجل كسب الولاء وبناء التحالفات، وإنما يتعداه لترسيخ مقاربة مدمجة للتسيير المستديم للموارد مع تثمين الطرق الجيدة، وتوفير الظروف على مستوى الأسواق وتعزيز قدرات مختلف الفاعلين.

تقوم رؤية القيادة الجزائرية في الاستعانة بالقوة الناعمة في إدارة علاقات الجزائر مع الدول الإفريقية على مجموعة من الاليات يمكن وضعها في ثلاث سياقات أساسية: **السياسي والاقتصادي والثقافي**

إن الجزائر التي تمتلك منشآت مرفئية أهم وأكبر من تلك التي تتوفر عليها المغرب وتونس، تحتل موقعا أفضل لتكون منطلقا للمنتجات الإفريقية الموجهة للتصدير، ولذلك يمكنها استهداف هذا العامل في إطار ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء، أما الجبهة الثانية التي يمكن للجزائر استهدافها، فهي ترتبط بمساعي الجزائر لتطوير وتكثيف صادراتها إلى إفريقيا، حيث تعتبر السوق القارية، سوقا واعدة، ويتعزز هذا الربط أيضا من خلال إحياء الصلات الثقافية وتنشيط دور المؤسسات الدينية والثقافية، لممارسة حالة من الجذب الروحي، والقدرة على التأثير من خلاله.

الهوامش

([1])- هبة الحياة عبيدات، **القوة الناعمة الأمريكية وأثرها على السلم الدولي**، (الأردن: عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، ط01، 2013)، ص27.

([2])- فلاح مبارك ردان، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 02، العدد 06، جانفي 2017.ص ص79-100.

([3])-عبد النور بوخمخم، **02 مليار دولار .. مساعدات الجزائر للفلسطينيين والأفارقة**، جريدة الشروق، 2010/12/21، العدد 3150.

([4])-المرجع نفسه

([5])-المرجع نفسه

([6])-المرجع نفسه

([7])-سميرة بلعمري، **الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية**، جريدة الشروق اليومي، 2014/05/30.

([8])- المرجع نفسه.

([9])-هشام .ح ، **الجزائر ستواصل مسح ديون الدول الإفريقية رغم التقشف**، جريدة البلاد، العدد 4759، 2016/03/06.

(10)-عبد النور بوخمخم، **02 مليار دولار .. مساعدات الجزائر للفلسطينيين والأفارقة**، جريدة الشروق، 2010/12/21، العدد 3150.

(11)-**كلمة الرئيس بوتفليقة حول موضوع المناخ والتنمية بمناسبة قمة إفريقيا-فرنسا**، منشورة على جريدة المساء بتاريخ: 2010/06/01.

(12)-أوراري محمد، **خبراء يؤكدون :" افريقيا تستلهم من التجربة السد الأخضر الجزائرية لمكافحة التصحر"**، المسار العربي، 2012/06/10، المقال متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/10367.html

(13)- المرجع نفسه.

(14)-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرأة في صلب الاهتمامات التنموية للاتحاد الإفريقي**، نشر في يوم 25-01 -2015.

(15)- الموقع الالكتروني لوزارة الاتصال الجزائرية، **قمة الاتحاد الإفريقي: الجزائر تكرم للمرة ال2 على التوالي على جهودها الرامية إلى ترقية حقوق المرأة**، 2017/07/03، متوفر على الرابط:

http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/3654

(16)- ناصر بن عيسى، **65 ألف مليار سنتيم تكلفة خمس تظاهرات ثقافية "كبرى"**، الشروق اليومي، 2015/03/16.

(17)- قناة الجزيرة الفضائية، **انطلاق المهرجان الثقافي الافريقي بالجزائر**، 2009/07/09، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://goo.gl/K8nCBy

(18)- نصيرة سيد علي، **بهو رياض الفتح يختصر الثراء الثقافي للقارة السمراء**، الحوار يوم 20 -06 -2009.

(19)- دليلة حباني، **عرض 96 كتابا عن قضايا إفريقيا وإبداعاتها**، جريدة الجزائر نيوز يوم 22 -06 -2009 .

(20)- محمود مجادلة، **ع القطاع الثقافي بالجزائر وسياسة "شد الحزام"**، 2016/10/12، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://goo.gl/pKYTVx

(21)- دون ذكر صاحب المقال، **شيخ الطريقة التيجانية بنيجيريا :نسعى لحل مشكل التشدد في الساحل بالاستفادة من خبرة الجزائر**، جريدة المساء، يوم 24 -05 -2013 .

(22)- هيام لعيون، **تزايد عدد الطلبة الأفارقة .. 238 طالب تنزاني يدرسون في الجامعات الجزائرية**، جريدة الحوار، 2009/02/10.

جامعة 08 ماي 1945م

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مؤتمر الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات استراتيجية

30-31 اكتوبر 2017م

بحث بعنوان

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية

د/ خالد علي العجيلي المحجوبي

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراته–ليبيا

باحث بمركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية– باريس –فرنسا

ملخص

تتمسك الدبلوماسية الجزائرية بثوابت ومبادى أساسية، أكسبتها وضعية مميزة في لعب دور فاعل في حل الازمات الدولية خاصة الاقليمية والعربية. إذ عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بوقوفها الدائم مع حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ومساندتها المستمرة للقضايا العادلة في العالم. إن إتباع هذا المنهج السياسي هو ما أعطى للجزائر صورة مميزة بين الدول ترجم في إشادة العديد من المنظمات الدولية وكثير من بلدان العالم بالدبلوماسية الجزائرية في مواقفها ودورها في حل الازمات الدولية. لقد شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الاخيرة نشاطا دبلوماسيا مكثفا باتجاه محيطها الافريقي والعربي وخصوصا الأزمة الليبية. من هنا جاء اختيارنا لموضوع هذا البحث الذي يعالج الاشكالية التالية:

ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في علاج ومحاولة الوصول إلى حل نهائي للازمة الليبية؟ وهل الدبلوماسية الجزائرية قادرة لوحدها على حل الازمة الليبية؟

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف تتلخص في التعريف بالدبلوماسية الجزائرية، والتعريف بالأزمة الليبية واطرافها كأساس للموضوع ، ثم دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في علاج ومحاولة الوصول الى حل في الازمة الليبية. ونختم بمجموعة من النتائج و التوصيات.

الكلمات المفتاحية/

الدبلوماسية الجزائرية– الازمة الليبية – اطراف الازمة الليبية – دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية – الحوار والمصالحة في الازمة الليبية.

Abstract

Algerian diplomacy is based on basic and constant principles that have given it a distinctive position in which it plays an active role in the resolution of international crisis, namely the Arab and regional ones. Algeria's foreign policy is known by its permanent solidarity with rights of peoples to self-determination and the non-interference in the internal affairs of States, as well as the continuing support of the just causes in the world. This political approach is what gave Algeria a distinctive image among nations. Many international organizations and countries of the world praise Algerian diplomacy for its position taking and its role in solving international crises. In recent years, the Algerian foreign policy has seen intense diplomatic activities on the Africana and Arab arena, and especially on the Libyan crisis, hence our choice for the subject of this research, addressing the following issue:

What is the role of the Algerian diplomacy in the treatment of the Libyan crisis and the efforts to reach a final solution to it?
Is the Algerian diplomacy alone able to solve the Libyan crisis?

This research aims to achieve a set of goals that can be summarized in the definition of the Algerian diplomacy and in the definition of the Libyan crisis with all the parties involved in it, which is the core of the subject to be studied. We also analyze the role of the Algerian diplomacy in the treatment of the Libyan crisis and its efforts in its solution. We finally conclude our study with a set of findings and recommendations.

Key words

Algerian diplomacy - The Libyan crisis – The parties involved in the Libyan crisis – The role of the Algerian diplomacy in resolving the Libyan crisis - Dialogue and reconciliation in the Libyan crisis.

مقدمة

انطلاقا من الانتماء المغاربي للجزائر وخصوصا مع الدول التي تكون معها موروثا ونسيجا اجتماعيا وثقافيا وحاضرا ومستقبلا واحد، فان ذلك هو ما يدفع دولة الجزائر الى الاهتمام بقضايا المنطقة على مختلف الاصعدة، كما ان ما تملكه الجزائر من امكانيات جيواستراتيجية يتطلب من الدبلوماسية الجزائرية بذل المزيد من الجهد على طريق تأكيد الحضور الفاعل والاداء المميز حتى تحقق مكاسب واهداف تتناسب مع طموحاتها وتخدم مصالحها وقضاياها وتصبح دولة رائدة في سبيل تحقيق التنمية والتقدم في محيطها وفي مجتمعها الدولي بصفة عامة.

ان الهزات السياسية والامنية التي شهدتها بعض من دول الجوار وما صاحبها من تداعيات وتدخلات اجنبية ساهمت في الازمة الحالية التي تشهدها هذه الدول من تصاعد لموجة الارهاب والصراعات المسلحة بين ابناء الوطن الواحد، الامر الذي ادى الى تعثر وتوقف برامج التنمية في هذه الدول، ذلك ما يدعوا الدبلوماسية الجزائرية الى تكثيف نشاطها الدبلوماسي على اوسع نطاق ممكن بهدف تفادي المزيد من المآسي والويلات والمساهمة في جلب الاستقرار الى دول المنطقة.

مشكلة البحث

لقد طال أمد الازمة الليبية التي انهت ستة سنوات من الصراع بين الاطراف الليبية المختلفة خصوصا مع انتشار الاسلحة وتدخلات العديد من الدول البعيدة عن المنطقة، التي ربما على الاقل انها لا تتضرر من استمرار هذه الازمة. فالليبيون هم من يدفع الثمن بالدرجة الاولى ويأتي بعدهم الجيران، فبدلا من البناء واستمرار عمليات التنمية المستدامة وتهيئة الظروف لمستقبل الاجيال القادمة وبناء علاقات التعاون ومد جسور التنمية بين دول المنطقة تغرق ليبيا في بركة عدم الاستقرار السياسي والامني وتصبح مصدرا للإرهاب وتسريب الاسلحة والهجرة غير الشرعية، الامر الذي يعد تهديدا لأمن واستقرار الدول الجارة. ان الجزائر كدولة شقيقة جارة لليبيا تربطها علاقات متنوعة متشعبة ضاربه في القدم لابد وأن تتأثر بما يجري في هذا القطر الشقيق، وبالتالي فانه ما من شك ان الجزائر ستتبع سياسة خارجية من شأنها معالجة الوضع القائم في ليبيا عبر دبلوماسيتها النشطة وذات الباع الطويل في حل الازمات الدولية. من خلال ما سبق فإننا يمكن ان نبرز اشكالية هذا البحث من خلال طرح السؤال الاتي:-

- ما هو دور الدبلوماسية الجزائرية في علاج ومحاولة الوصول الى حل نهائي للازمة الليبية؟ وهل الدبلوماسية الجزائرية قادرة لوحدها على حل الازمة الليبية؟

فرضية البحث

يقوم هذا البحث على فرضية تقول " ان هناك دور واضح للدبلوماسية الجزائرية في معالجة ومحاولة الوصول الى حل نهائي للازمة الليبية ، من خلال المواقف والجهود المبذولة وذلك بتضافر جهودها مع العديد من دول الجوار والمجتمع الدولي بشرط تمسكها بثوابت ومبادي اساسية تتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية والانخراط في مساعي احلال السلم وبناء الامن الاقليمي والدولي "

اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف التالية:-

1- التعريف بالدبلوماسية الجزائرية باعتبارها الاداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

2- التعريف بالأزمة الليبية الراهنة وما هي أهم الاحداث والتطورات التي مرت بها واهم اطرافها .

3- دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في علاج ومحاولة الوصول الى حل للازمة الليبية من خلال تتبع وتفحص جهودها ومساعيها في سبيل ذلك منذ بداية الازمة وحتى هذا التاريخ.

المطلب الاول/ الدبلوماسية الجزائرية

اولا / مفهوم الدبلوماسية.

تعرف الدبلوماسية بأنها مجموعة المفاهيم والقواعد والاجراءات والمراسم والمؤسسات والاعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا(الامنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل واجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتعتبر الدبلوماسية اداة رئيسية من ادوات تحقيق السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو اقناعي واخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير اخلاقي. بالإضافة الى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح واشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والاحداث اضافة الى جمع المعلومات عن احوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقف الحكومات والجماعات ازاء قضايا راهنة او ردت فعل محتملة ازاء سياسات او مواقف مستقبلية[1].

ثانيا/ التطور التاريخي للدبلوماسية

لقد مرت الدبلوماسية عبر تطورها بمجموعة من المراحل يمكن تقسيمها الى اربعة مراحل كما هو مبين على النحو الاتي:-

المرحلة الاولى/ الدبلوماسية في الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والحضارة اليونانية والحضارة الاسلامية، حيث تميزت الدبلوماسية في هذه المرحلة بان وظيفتها كانت مؤقتة ذات هدف معين مثل عقد اتفاق او توصيل رسالة وتنتهي الوظيفة بانتهاء المهمة، كما انه لم يكن لمزاول هذه المهنة اية حصانة دبلوماسية.

المرحلة الثانية/ مرحلة الدبلوماسية في المدرسة الفرنسية، حيث اسس هذه المدرسة الكاردينال ريشيليو Richelieu واستمرت ثلاثة قرون وتميزت بالكياسة والاستمرارية والتدرج واعتمادها على المعرفة والخبرة، فكان الدبلوماسي على علم كامل بالمصالح المحلية ومعرفة اساليب التفاوض، وكانت دبلوماسية سرية متحررة من ضغط الراي العام او ضغط عامل الوقت[2].

المرحلة الثالثة/ الدبلوماسية العلنية، حيث ظهرت هذه الدبلوماسية بعد الحرب العالمية الاولى عندما اعلن الرئيس الامريكي ويلسن مبادئه الاربعة عشر، وانتقاد الدبلوماسية السرية، وبدأ تأثير الراي العام في الظهور والدعوة الى علانية المعاهدات الدولية وتسجيلها في عصبة الامم ثم الامم المتحدة[3].

المرحلة الرابعة/ دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية(الدبلوماسية في عصر العولمة[4])، مع بداية القرن العشرين برزت هذه الدبلوماسية وارتبطت اساسا بالتنظيم الدولي المتمثل في عصبة الامم ثم الامم المتحدة وتميزت هذه المرحلة بتشعب مجال العمل الدبلوماسي واسلوب الخطابة وظهور دبلوماسيين متخصصين في المجال الدولي ونضوج دور الراي العام واشتراك المرأة في العمل الدبلوماسي ودخول قضايا جديدة كقضايا التسلح والفضاء والبحار.

ثالثا/ وظيفة الدبلوماسية.

الدبلوماسية هي احدى ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، باعتبارها تمثل السلطة التنفيذية لتشريعات السياسة الخارجية، بمعنى ادق فهي تعنى بتوصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة والدفاع عن مصالحها وممتلكات واشخاص رعاياها في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والاحداث، اضافة الى جمع المعلومات عن احوال الدول والجماعات الخارجية والاحداث السياسية وعن الاوضاع السياسية والقضايا المرتبطة بها، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات ازاء قضايا راهنة[5].

رابعا/ الدبلوماسية الجزائرية.

انطلاقا من ثورة اول نوفمبر 1954 ومرورا بانضمام الجزائر الى منظمة الامم المتحدة في الثامن من اكتوبر 1962 ووصولا الى يومنا هذا، حققت الدبلوماسية الجزائرية منذ ذلك التاريخ انجازات كبرى ولازالت تتطلع لتحقيق المزيد في ظل نشاطها المكثف على اكثر من صعيد. ان ما تسعى اليه الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبادراتها للصلح بين الفرقاء في مالي وليبيا وباقي منطقة الساحل التي تشهد توترات امنية صعبة يدخل في اطار استراتيجية الجزائر نحو دعم الاستقرار في المنطقة ، فاستقرار الدول المجاورة هو عبارة عن دعم لاستقرار الجزائر ويحقق المزيد من الحماية للحدود التي تشهد عدة تهديدات خطيرة تتمثل في محاولة دخول الاسلحة والمخربين ووجود اماكن تأوي الارهابيين في الجوار.

لقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية منذ قيام الثورة وجيل الاستقلال وتبادل ابناءها المسؤوليات والادوار، إذ نجح ابناء الدبلوماسية الجزائرية آنذاك في التعريف بالكفاح الوطني ونجحوا في تدويل القضية الجزائرية.

بعد الاستقلال عندما كان الرئيس بوتفليقة وزيرا للشؤون الخارجية ترأست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان لها دور واضح في مساندة قضايا التحرر في افريقية وغيرها. لقد قامت الدبلوماسية الجزائرية في عملها على مبادئ اساسية ثابتة لم تتغير رغم تغير الظروف وتعاقب الرجال، هذه المبادئ التي من بينها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ورفض حل النزاعات بالقوة ودعم الامن والسلم عالميا واقليميا، حيث تتبنى الجزائر مبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافه[6]. وبالتالي فان الدبلوماسية الجزائرية انطلقت من الدبلوماسية الثورية الى الدبلوماسية التحررية الى دبلوماسية الازمة (فترة التسعينات) من القرن الماضي ثم الى دبلوماسية السعي لتوفير الامن والاستقرار في العالم. وبالتالي السعي الى تحقيق نظام دولي جديد يسوده العدل والمساواة بين شعوب العالم.

المطلب الثاني/ الازمة الليبية واطرافها.

اولا/ الازمة الليبية

تعيش ليبيا حالة عدم الاستقرار منذ بداية موجة الاضطرابات التي شهدتها الدول المتجاورة الثلاث في جنوب المتوسط وهي تونس وليبيا ومصر. وتزداد الازمة الليبية تأزما يوما بعد يوم، الامر الذي بات يشكل تهديدا مباشرا وبالغ الخطورة لمستقبل هذه الدولة وكذلك الامن القومي لدول الجوار من خلال غياب السيطرة الامنية داخل البلاد وانتشار الاسلحة والجماعات المسلحة مختلفة الايديولوجيات.

المتفائلون يرون في كل ذلك مخاضا طبيعيا وسنة من سنن الثورات، وبالتالي فلا يجب تهويل ما يجري، كما انه لا يمكن عمل الكثير حياله. غير ان هذا التفاؤل يتجاهل حقيقة ان التاريخ ما هو الا تراكم لتجارب انسانية وبان الشعوب التي لا تستفيد من تجارب غيرها مرشحة لتكرار ما ارتكب من اخطاء في التجارب السابقة، وعليه فان هذا التفاؤل لا يعد الا ان يكون وسيلة يلجأ اليها الكثير من الساسة الدوليين لتبرير الاخطاء التي ارتكبت في ليبيا ولتبرير الفشل في التعامل مع الازمة الليبية الراهنة[7].

ان انتشار السلاح بالطريقة التي نراها الان في ليبيا هو بمثابة اللعنة التي تضرب كيان هذه الدولة والسبب الرئيسي في كل المشكلات التي تعرضت لها البلاد. فقد اصبحت الجماعات المسلحة هي القوة الابرز في الساحة الليبية، اذ اصبحت تحاول السيطرة وفرض املاءاتها على السلطات التشريعية والتنفيذية.

ان المتتبع لحالة السلطتين التشريعية والتنفيذية في ليبيا يلاحظ عليها الفشل في احداث اي تقدم خصوصا في الجانب الامني، حيث لا توجد اي سيطرة على هذه الجماعات، بل ان العكس صحيح، ولا يوجد ابلغ من دليل على ذلك عندما خطفت هذه الجماعات رئيس الوزراء السيد/ علي زيدان في اكتوبر 2013م[8]. وكذلك عندما خرج المشير خليفة حفتر ودعاء الى تجميد المؤتمر

الوطني (السلطة التشريعية) والحكومة المنبثقة عنه في 16 مايو 2014م[9]. كما ان المؤتمر الوطني قام بتمديد مدته التي كان من المفترض نهايتها في فبراير 2014م الى نهاية 2014، ثم قام بالتراجع بعدها عن التمديد نظرا للضغوط، هذا التمديد الذي اثار موجة من الاحتجاجات الشعبية وهو ما يعد تخبط وعدم انضباطية، ونظرا لتصاعد الضغوط والاحتجاجات على المؤتمر فقد تم تحديد موعد للانتخابات البرلمانية في 25 يونيو 2014م[10]. بعد انتخاب البرلمان الجديد حصل اختلاف بين البرلمان الجديد والمؤتمر القديم على موضوع الانعقاد في مدينة طبرق[11]. حيث من المفترض ان ينعقد في مدينة بنغازي حسب الاعلان الدستوري (الا ان هذه المدينة كانت تجري بها احداث دامية) بالإضافة الى الاختلاف في بعض النقاط الاخرى، وزادت حدت الاختلافات عندما اعتبر مجلس النواب جماعتي فجر ليبيا وانصار الشريعة من ضمن الجماعات الارهابية الخارجة عن القانون[12]. ومن جانب اخر اعتبر خصم هذه الجماعات وهو المشير حفتر وجماعته ممثلين للجيش [13].

في شهر اغسطس 2014م اعلن المؤتمر الوطني عودته للانعقاد حيث ورد في تصريحات المتحدث باسم المؤتمر السيد عمر حميدان، بأن الانعقاد جاء استجابة لنداء الثوار ومطالب الشعب[14].وهو ما يؤيد سيطرة الجماعات المسلحة على المؤتمر، وبالتالي اصبح لليبيا برلمانين وحكومتين ومؤسستين عسكريتين متناحرتين معتمدتين على الجماعات المسلحة.

في يوم الخميس 2014/11/06م. جاء حكم المحكمة العليا الدائرة الدستورية في ليبيا بحل مجلس النواب[15].هذ الحكم الذي طال انتظاره وتعددت تفسيراته من الاطراف المتناحرة، نتيجة لان الحكم نص على عدم شرعية لجنة فبراير التي شكلها المؤتمر الوطني العام ،الا انه في واقع الحال دعم هذا الحكم المؤتمر الوطني العام في مواجهته للبرلمان المعترف به دوليا، وهو ما وضُوح في عملية الحوار والمفاوضات، حيث تم اعتبار المؤتمر الوطني طرفا رئيسيا في الحوار بعد الحكم المشار اليه سابقا، في حين كان غير مشارك في الحوار قبل ذلك. لقد ساهمت هذه الاحداث في انتشار الفوضى و زيادة العنف .

عند ظهور تنظيم داعش في العديد من الاماكن على التراب الليبي، الامر الذي اصبح يهدد الطرفين وهو ما اضطرهم الى الجلوس والتفاوض، الا ان حالة فقدان الثقة قد ساد عند كلا الطرفين، مما ادى الى تعثر المفاوضات، وذلك حسب تأكيدات المفوض الاممي السيد برنار دينو ليون[16].

انطلقت جلسات الحوار الليبي في سبتمبر 2014 في مدينة غدامس المجاورة للحدود الليبية الجزائرية برعاية الامم المتحدة[17]، منذ ذلك التاريخ عقدت جلسات للحوار او داعمة له في اماكن كثيرة منها الجزائر ومصر وتونس والسودان والمغرب وجنيف وبرلين، حيث يدور الحوار بشكل اساسي حول مجموعة من النقاط هي :-

- تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية.
- تشكيل مجلس رئاسي مستقل.
- تشكيل مجلس اعلى للدولة.
- تشكيل هيئة لصياغة الدستور.
- تشكيل مجلس للأمن القومي والبلديات.

في فبراير 2016م تشكلت حكومة الوفاق الوطني بموجب اتفاق الصخيرات وهو اتفاق سلم وقعه برلمانيون ليبيون يوم 17 ديسمبر 2015م، برعاية الامم المتحدة بمدينة الصخيرات، كما انبثق عن هذا الاتفاق مجلس رئاسي يتكون من تسعة أعضاء من مناطق مختلفة في ليبيا[18]، وهكذا أصبحت ليبيا مسيرة من قبل ثلاث حكومات رئيسية، وهي الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان، وحكومة الانقاذ المنبثقة عن المؤتمر الوطني، وأخيرا حكومة الوفاق المنبثقة عن اتفاق الصخيرات بين البرلمان والمؤتمر الوطني.

ورد في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا الاتفاق أن مهام القائد الاعلى للجيش الليبي هي من اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، وهو الأمر الذي رأى فيه مجلس النواب تحييد دور المشير خليفه حفتر واستبعاده من اللعبة السياسية[19]، وهو ما يعني أن الصراع بدأ بشكل رئيسي بين رئيس حكومة الوفاق الوطني السيد/ فائز السراج مدعوما بالاعتراف الدولي من جهة والمشير خليفة حفتر مدعوما من مجلس البرلمان من جهة اخرى.

في 20 سبتمبر 2017م طرح المبعوث الاممي غسان سلامه في اجتماع بنيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل لتحقيق الاستقرار في ليبيا، ترتكز هذه الخطة على ثلاث مراحل رئيسية هي[20]:-

- تعديل اتفاق الصخيرات.
- عقد مؤتمر وطني يجمع الفرقاء السياسيين اللذين لم يشاركوا في الحوارات السابقة.
- اجراء استفتاء لاعتماد لدستور الذي ينتخب الذي ينتخب في اطاره رئيس وبرلمان.

ثانيا/ اطراف الازمة الليبية

نعرض فيما يلي اهم اطراف الازمة الليبية والتي يمكن تقسيمها الى:-

المجموعة الاولى/ الاطراف السياسية

1- الحكومات.

ا- الحكومة المؤقتة

مقرها مدينة البيضاء، قام بتعيينها البرلمان المنتخب (مجلس النواب).

ب- حكومة المؤتمر الوطني العام (حكومة الانقاذ الوطني)

قام بتعيينها المؤتمر الوطني العام بعد رفضه لشرعية الحكومة المؤقتة التي عينها مجلس النواب ومقرها مدينة طرابلس.

ج- حكومة الوفاق الوطني

وهي الحكومة المنبثقة عن اتفاق الصخيرات بين البرلمان والمؤتمر الوطني، برعاية الامم المتحدة، ومقرها مدينة طرابلس.

2- المجالس النيابية

ا- مجلس النواب

انتخب مجلس النواب الليبي في 25 يونيو 2014م وباشر مهامه في مدينة طبرق في اغسطس 2014م دون مراسم تسليم واستلام رسمية بينه وبين المؤتمر الوطني العام. كما ان هناك بعض من اعضاء المجلس مقاطعين لجلساته لانضمامهم الى المعارضين[21].

ب- المؤتمر الوطني العام

على الرغم من عملية الانتخابات التي اجريت في 25 يونيو 2014م عاد المؤتمر الوطني العام الى الانعقاد في اغسطس 2014م بطلب من مجموعة فجر ليبيا التي تسيطر على مدينة طرابلس.[22]

المجوعة الثانية/ الاطراف المسلحة[23].

1- مجموعة الكرامة.

يقود هذه المجموعة المشير خليفة ابو القاسم حفتر ضد الجماعات الاسلامية المسلحة في بنغازي وضواحيها ويطلق على قواته اسم الجيش الوطني الليبي ، الذي انضمت له كتائب الزنتان وكتائب الصاعقة في طرابلس وبنغازي وتستخدم هذه المجموعة قوات جوية واخرى برية.

2- مجموعة الزنتان والصواعق والقعقاع.

هذه المجموعة تتكون من مجموعة من الالوية والكتائب المكونة من قبائل الزنتان و ورشفانه ومجموعة من القبائل الاخرى في المنطقة الغربية وتحتجز هذه المجموعة سيف الاسلام القذافي (الذي أعلن عن إطلاق سراحه في فترة سابقة) ، ويطلقون على انفسهم الجيش الوطني الليبي .

3- مجموعة فجر ليبيا.

تتكون هذه المجموعة من مجموعة الوية وكتائب مسلحة من مصراته وزليتن وطرابلس والزاوية وصبراته وزوارة وغريان، هذه المجموعة يدعمها المؤتمر الوطني العام، وتحتجز هذه المجموعة عدد من اركان النظام السابق، كما تسيطر هذه الجماعة على طرابلس ومطاراتها ومؤسساتها الرئيسية.

4- جماعة مجلس شورى ثوار بنغازي.

وهي جماعة اسلامية تتكون من تشكيل انصار الشريعة ومن كتيبة رئف الله السحاتي . هذه الجماعة في قتال مستمر مع قوات حفتر في مدينة بنغازي ومحيطها، وقد ناشدت هذه الجماعة مجموعة فجر ليبيا (بوحدة الهدف) وهو ما يشير الى عدم الاتفاق الكامل بين المجموعتين، وحاليا انتصرت قوات المشير حفتر على هذه المجموعة في بنغازي وانتشرت هذه الجماعة في أمكن مختلفة من الجنوب والغرب الليبي.

5- جماعة تنظيم الدولة الاسلامية.

وهي جماعة موجودة في مدينة درنه شرق ليبيا ، حيث سيطرت هذه الجماعة على مجموعة من البنايات الادارية في المدينة، الا ان المواجهات التي حصلت مع جماعة مجلس شورى المجاهدين كان نتيجتها تكبيد جماعة تنظيم الدولة خسائر جسيمة وانسحبوا على اثره خارج المدينة، كما سيطرت هذه الجماعة على مدينة سرت وتمكنت قوات البناء المرصوص من إعادة السيطرة على هذه المدينة وتشتيت هذه الجماعة التي انتشرت في مناطق اخرى في الصحراء الليبية.

6- جماعة مجلس شورى شباب الاسلام

اعلنت هذه الجماعة ولائها لتنظيم الدولة الاسلامية في سبتمبر 2014م، واطلق عدد من المؤسسات الموازية في مدينة درنه واعلن هذ المجلس تأسيس امارة اسلامية ومن بين مؤسساته مكتب للحسبة لمراقبة العمليات التجارية ومحكمة اسلامية ومكتب للعليم وشرطة اسلامية.

7- جماعة درع ليبيا.

هذه الجماعة هي بمثابة وزارة الدفاع لدى المؤتمر الوطني العام ويتفرع هذ الدرع الى تكوينات اصغر.

ثالثا/ تشخيص الازمة.

لقد جاء في تشخيص الدكتور محمود جبريل للازمة الليبية في ندوة مسارات الخروج من الازمة الليبية[24]، انه بعد مقتل معمر القذافي " نشأ السؤال الاكبر (سؤال الفتنة الكبرى – الحكم لمن) فكل شخص في المتر المكعب الواحد يعتقد انه الثائر الذي يحتكر ملكية الثورة وشرعية وتحديد نظام الحكم. ويعتقد ان حقيقة ما يجري في ليبيا ليس كما يصوره تيار الاسلام السياسي على انه صراع بين الاسلام والعلمانية، وانما الحقيقة ان هناك صداما بين تيارين احداهما يدعوا لتداول سلمي لسلطة مدنية والاخر يستهدف الاقصاء والاستثناء بالسلطة". حيث لخص الازمة الليبية في العناصر الاتية:-

- انعدام مشروع موحد في ظل وجود تركيبة قبلية و 22 مليون قطعة سلاح منتشرة في الشوارع، وهي كمية كافية لتسليح اكثر من سبع دول افريقية.
- تراجع الحس الوطني لصالح الحس الجهوي والقبلي مما يجعل التقسيم سهلا خاصة في وجود السلاح.
- استنزاف حقيقي لثروات وموارد الشعب الليبي في ممارسات دموية غير مسبوقة.

- امتداد الحدود لألاف الكيلومترات بدون حماية مما يجعل الارض الليبية ملاذا امنا للجماعات المسلحة.

ورد في اجابته على سؤال طرحته الدكتورة شهيدة الباز (مدير مركز البحوث العربية والافريقية) حول ما هو الدور العربي في حل الازمة الليبية، حيث قال " ان غياب دور الدول الاقطاب في شمال افريقية، خاصة الجزائر ومصر في حل الازمة الليبية ترك المجال لدول اخرى مثل قطر وتركيا لتتصدر المشهد السياسي والتحكم في مصير دول".

يرى الدكتور جبريل انه من غير المجدي ان يكون هناك تدخل عسكري في ليبيا لوقف الاقتتال، حيث اعتبر ان هذا الامر خاطئ تماما وثبت فشله في نماذج سابقة كثيرة(العراق وافغانستان والصومال) فالوضع الحالي في ليبيا لا تصلح معه الجيوش النظامية في مواجهة اشباح يتمترسون داخل الاحياء السكنية، لقد ثبت ذلك في مدينة بنغازي الليبية في المواجهات والاشتباكات التي دارت بين قوات المشير حفتر وفصائل مسلحة اخرى. كما اكد ان الاستقرار لن يعود الى شمال افريقيا ما لم تستقر ليبيا.

ان ما ذكره السيد جبريل قريب جدا من الواقع الذي تعيشه ليبيا، فبعد انهيار النظام السابق في ليبيا شهدت البلاد فراغا سياسيا كبيرا، وأخذت بعض من الاطراف المشاركة في أحداث فبراير في التنافس على السلطة وليس هناك ابرز من دليل من انخراط بعض المشاركين في انهيار النظام السابق في الجماعات السياسية والجماعات المسلحة المختلفة التي ظهرت بعد مقتل العقيد القذافي، كما ان التدخل العسكري سيكون غير مجدي والدليل فشل القوات النظامية المنضوية تحت امرة المشير حفتر في احتواء المسلحين المتمترسين داخل احياء مدينة بنغازي لفترة طويلة، كما ان الاستقرار لن يعود الى دول شمال افريقيا ما لم تستقر ليبيا، والدليل على ذلك ما يحصل داخل الدولة الجارة لليبيا (تونس) من فقاعات ارهابية بين الحين والاخر.

اما في مداخلة الدكتور عبد الغفار شُكر (رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي) فسر ان ما يجري في ليبيا لا يمكن حله الا باستعادة الدولة بحيث تكون قادرة على احتكار القوة وحرمان اي طرف اخر من استخدامها واوضح ان ما يجري حاليا في ليبيا يهدد الاستقرار في مصر خاصة في ظل وجود كمية السلاح الكبيرة وتعدد الجماعات المسلحة. والدليل على ذلك عمليات تهريب السلاح عبر الحدود الليبية المصرية.

من خلال عرض ملخص ما دار في هذه الندوة، نلاحظ انه بعد سقوط النظام السابق في ليبيا، شهدت البلاد فراغا امنيا سياسيا كبيرا، يمكن ان يناقش عبر التساؤلات الاتية:-

- ما هو شكل نظام الحكم القادم في ليبيا، وهل سيكون هناك تداول سلمي مدني للسلطة ام سيكون هناك اقصاء واستئثار بالسلطة؟
- ما هو دور دول الجوار لليبيا وكذلك ما هو دور المنظمات والمؤسسات الدولية في تسوية الازمة الليبية؟ وهل ان التدخل العسكري لحل الازمة الليبية سيكون ناجح ام فاشل تماما كغيره في كل النماذج السابقة؟
- هل من استقرار لشمال افريقيا ما لم تستقر ليبيا؟،وهل ان دول جوار ليبيا تتأثر بالأزمة الليبية.
- هل من حل اخر للازمة في ليبيا غير استعادة الدولة واحتكارها للقوة، ووقوفها بجدارة امام كل الاطراف الاخرى التي تشكل تهديدا دائما لزعزعة الاستقرار كالجماعات التي تمتلك المال والسلاح او من يمكن ان نطلق عليهم مصطلح (المؤلفة جيوبهم) اي من هم استفادوا ولازالوا مستفيدين من حالة عدم الاستقرار.

المطلب الثالث/ دور الدبلوماسية الجزائرية في علاج وحل الازمة الليبية

الدبلوماسية الجزائرية لها دور هام في حل الازمات التي تهدد المنطقة، بصفة عامة، حيث تسير السياسة الخارجية الجزائرية على خطى ثابتة قائمة على احترام سيادة الدول ورفض التدخل الاجنبي والجنوح الى الحلول السلمية. لقد اشادت العديد من المؤسسات الدولية بالسياسة الخارجية الجزائرية ومن الامثلة على ذلك اشادة المسؤول العسكري لحلف الناتو بأوروبا في شهر

مارس من العام 2015 م وإقراره بسوء تقدير الحلف لقرار التدخل العسكري في ليبيا، مشيدا بالسياسة الخارجية الجزائرية التي كانت تدعوا للابتعاد عن الحل العسكري وتطالب بالتسوية السلمية للازمة الليبية منذ بدايتها.

لقد عارضت الجزائر استعمال القوة العسكرية منذ بداية الازمة الليبية، وتحفظت في اغلب المحافل الدبلوماسية على التدخل الاجنبي العسكري وطرحت بدائل اخرى سلمية تتمثل في مقاربة سلمية لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ومحاولة ايجاد جو من التوافق والحوار السياسي.

على مدار سبع سنوات من بداية الازمة الليبية لازالت الجزائر تحاول ايجاد فرص لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفاعلين السياسيين لإيجاد توافق سياسي يحفظ السيادة الوطنية الليبية والتماسك الاجتماعي لليبيين. ذلك ما يؤكد تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية والانخراط في مساعي احلال السلم وبناء الامن الاقليمي والدولي.

نعرض فيما يلي بعض من مواقف واتجاهات السياسة الخارجية الجزائرية ومجهودات ودور الدبلوماسية الجزائرية في حل وتسوية الازمة الليبية منذ قيامها في شهر فبراير عام 2011م:-

- في 24-04-2011م الجزائر تجدد موقفها لصالح حل سياسي للازمة الليبية. جاء ذلك في تأكيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/ مراد مدلسي وذلك في حديثه للقناة الثالثة للإذاعة الوطنية(الجزائرية) حيث قال " ان الحل السياسي للازمة التي تشهدها ليبيا هو الحل الذي تقدم به الاتحاد الافريقي وهو نفسه الذي ترافع عنه الجزائر". مضيفا اننا نعيش اليوم وضعية معقدة للغاية حيث يقاتل الليبيون بعضهم البعض وان اطرافا اخرى تعمل على ان تتفاقم هذه الحرب. كما قال لم نفتقد الامل خاصة اذا ضم المجتمع الدولي جهوده لجهود الاتحاد الافريقي بهدف فرض الحل السياسي على الجميع كونه الحل الوحيد، لأنه بناء على مبدأ عدم التدخل ليس هناك حل مستديم من غير الحل الذي ينم عن الليبيين ذاتهم[25]. ان ذلك يؤكد ان الدبلوماسية الجزائرية اتخذت موقفا لصالح الحل السياسي منذ بداية الازمة وتمسكت بمبدأ عدم التدخل، وهو ما يتفق مع فرضية البحث.
- في 29-08-2011م أجرى رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد / مراد مدلسي لقاء مع رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي السيد/ محمود جبريل وذلك على هامش اشغال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية التي عقدت بالقاهرة ، حيث تباحثا اخر التطورات الحاصلة في ليبيا ونتائج الاجتماع الاخير لمجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي الذي خصص لليبيا وكذلك على ضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الليبي والاسراع في عودة سلم مستديم من خلال مرحلة انتقالية سليمة جامعة وديمقراطية. كما اكد الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية السيد / عماد بلاني ان لقاءات اخرى قد جرت من قبل في عواصم اخرى على هامش ندوات دولية ، بالإضافة الى ان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية كانت قد اعلنت منذ شهر مارس ان قنوات اتصال قد تم فتحها مع بعض ممثلي المجلس الانتقالي[26]. ان ذلك يؤكد اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالأزمة الليبية منذ نشأتها وحرصها الشديد على وحدة الشعب الليبي ومساعيها من اجل عودة السلم خلال المرحلة الانتقالية المشار اليها انفا وبالتالي فان هذه المباحثات واللقاءات والاجراءات تؤكد صدق فرضية البحث.
- في 01-09-2011م صرح رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد مراد مدلسي لإذاعة اوروبا 1 قبل بضع ساعات من افتتاح ندوة دعم ليبيا بباريس انه لا يوجد اي غموض بشان الموقف الجزائري، و ان الجزائر قالت كلمتها ضمن الجامعة العربية في اطار ديمقراطي وانضمت الى اغلبية الجامعة، وعندما تم تبني اللائحة 1973 طبقتها بحزم. وأوضح أن الموقف الذي اتخذته الجزائر في بداية الازمة يرجع ببساطة لكونها اعربت عن املها في ان تسوى القضية الليبية عن طريق السلم ودون تدخل قوة اجنبية. وجاء في رده على سؤال ما اذا كان حياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي، اجاب بالنفي وقال لقد كنا حياديين حيال الثورة في تونس ومصر. بالنسبة الى ليبيا الوضع مغاير بعض الشيء لأننا لاحظنا في ليبيا تدخلات اجنبية، وان تدخلا اجنبيا بهذا

الحجم يذكرنا بأحداث اليمة، كما جاء في رده على سؤال ما اذا كانت الجزائر مستعدة لتسليم افراد من عائلة القذافي الذين تستقبلهم على ترابها. ذكر بأنه يوجد بين الجزائر وليبيا اطار قانوني ثنائي ستستخدمه الجزائر كمرجع. وفيما يتعلق باحتمال استقبال القذافي في حال ما اذا طلب الاخير اللجوء الى الجزار، اكد ان هذه الفرضية لم تشكل محل نقاش عندنا وان الجزائر كانت دائما تحترم القانون الدولي ولوائح مجلس الامن وسنواصل على هذا النهج بصرامة وحزم. واوضح ان الجزائر لن تعارض الارادة الدولية فيما يخص تسوية المشكل الليبي، كما لم ولن تنحاز للقذافي، واختتم رئيس الدبلوماسية الجزائرية بأن الجزائر كانت دائما معقلا للثوار والرجال الاحرار، فاذا كان لدينا مشكل حول طريقة معالجة القضية الليبية فان هذا المشكل راجع اساسا لكوننا لا نرضى بما يمس مسائل السيادة[27]. ان هذا التصريح يزيح الغموض حول موقف الدبلوماسية الجزائرية من الازمة الليبية ويؤكد عملها بروح الفريق مع الجامعة العربية والتزامها بتطبيق اللائحة 1973 في اطار التزامها بالقرارات الدولية، وبالتالي فان هذا التصريح والالتزام يتفق تماما مع فرضية البحث.

- في 04-09-2011م صرح رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد / مراد مدلسي انه اجرى عدة اتصالات من بينها محادثات بقصر الآليزى مع نظيره الفرنسي الان جوبى وتبادل معه بعض اطراف الحديث حول بعض المواقف التي عبر عنها الطرفان عن طريق وسائل الاعلام الفرنسية، حيث جاء في تصريحه ان الجزائر مواقفها ثابتة ازاء النزاع في ليبيا واشار السيد/ مدلسي الى مشاركة العديد من الدول من بينها دول لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي مثل مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر. اما الان جوبى فقد صرح بأن الجزائر اتخذت موقفا غامضا خلال الازمة الليبية وتأسف لكون السلطات الجزائرية لا تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي. وفي زيارة رئيس الدبلوماسية الجزائرية لإحدى الدول صرح قائلا نحن غير راضيين على طريقة تأويل اللائحة 1973 للأمم المتحدة من اجل شن ضربات جوية ضد ليبيا. وفي قمة باريس اجتمع رئيس الدبلوماسية الجزائرية مع كل من رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي السيد /محمود جبريل وكذلك مع رئيس المجلس الانتقالي السيد /مصطفى عبدالجليل.

بعد مؤتمر باريس اشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية ان الجزائر التزمت بنتائج مجلس السلم والامن المنعقد في 26-08-2011م التي تنص على قبول المجلس الوطني الانتقالي في الاتحاد الافريقي بعد دخوله في الجامعة العربية بعد تشكيل حكومة تمثل اغلبية الاطياف الليبية، وذكر ان اهم نتائج ندوة باريس ان هناك اقتراح ان يحتل المجلس الانتقالي موقع ليبيا في الامم المتحدة في سبتمبر. واعرب عن ارتياحه للنقاط التي تم الاتفاق عليها عقب قمة باريس ومنها استرجاع الاموال المجمدة مما يسمح لليبيا بالحصول على المدى القصير على مالا يقل عن 150 مليار دولار. وكذلك الاجتماع الذي حصل حول ضرورة العمل على مصالحة كل الليبيين فيما بينهم وتفادي كل عمل انتقامي والعمل على اعادت بناء ليبيا من ناحية المؤسسات والقدرة على تلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية[28]. رغم عدم الرضاء على طريقة تأويل اللائحة 1973 للأمم المتحدة بخصوص الازمة الليبية الا ان الجزائر عملت تحت اطار قرارات الامم المتحدة ولوائح مجلس الامن وطبقتها بصرامة وحزم، وهو ما يتفق مع الشق الثالث لفرضية هذا البحث.

- في 14-03-2012م جدد رئيس الدبلوماسية الجزائرية تمسك الجزائر بالوحدة الترابية لليبيا، حيث اوضح عبر القناة الاولى الجزائرية ان ليبيا اليوم بصدد انشاء مؤسسات جديدة لكن اولوية الاولويات هي قضية الامن وبالتالي كان من الضروري ان تكون الجزائر موجودة لإرساء تعاون ملموس وفعال من شانه مساعدة هذا البلد الشقيق على استعادة امنه واستقراره واكد ان التعاون بين الجزائر وليبيا دخل في مرحلة ملموسة[29]. ان تمسك الجزائر بالوحدة الترابية لليبيا وحرصها على استعادة الامن والاستقرار يتفق مع فرضية هذا البحث.

- في 16-04-2012م قام رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي السيد المستشار / مصطفى عبدالجليل بزيارة الى الجزائر ،توجت بصدور بيان مشترك ، تضمن العديد من العبارات التي تشير الى عمق وعراقة العلاقات بين البلدين وتباحثا فيه قائدا البلدين العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين والسبل الكفيلة بتفعيلها وتعزيزها واشاد خلالها السيد المستشار / مصطفى عبدالجليل بالدور

الجزائري في مساندة بلاده ووقوفها معها في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخها المعاصر واكد على انه لمس لدى الجزائر حرصا امنيا ووقوفا صادقا مع ليبيا لرفع جميع التحديات التي تواجهها. ومن جانبه عبر رئيس الجمهورية الجزائرية السيد / عبدالعزيز بوتفليقة عن عظيم غبطته وسروره بهذه الزيارة وهناء ضيفه بنجاح ثورة 17 فبراير 2011م متمنيا له وللشعب الليبي النجاح والتوفيق في بناء مؤسساته الجديدة وارساء دولة القانون كما اتفق الطرفان على استئناف العمل بالآليات التي تحكم التعاون الثنائي بين البلدين وابداء الطرفان اهتماما خاصا لتنمية المنشآت القاعدية ومشاريع البنية التحتية على مستوى المناطق الحدودية وشددا على ضرورة الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل حركة تنقل الاشخاص بين البلدين وتفعيل المنفذ الحدودي المشترك (دبداب – غدامس) بما يساهم في تيسير حركة نقل البضائع والرفع من حجم المبادلات التجارية وضمان انسيابها والاسراع في استئناف الرحلات الجوية بين البلدين والعمل على وضع استراتيجية تنموية مشتركه تهدف الى اقامة مشاريع تكاملية في مختلف المجالات بما يكفل تنمية المناطق الحدودية بين البلدين ويجعل منها جسرا يدعم اواصر القربى بين الشعبين الشقيقين، حيث جرت المباحثات في جو سادته روح الاخوة والتفاهم وفي نهاية الزيارة وجهت الدعوة الى السيد رئيس الجمهورية الجزائرية للقيام بزيارة رسمية الى ليبيا وقد تم الترحيب بها على ان يتم تحديد تاريخ تجسيدها باتفاق مشترك عن طريق القنوات الدبلوماسية. كما تم توقيع خارطة طريق لتفعيل التعاون الثنائي بين البلدين وتجديده، حيث تم توقيع هذه الخارطة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد عبدالقادر مساهل ووكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبي السيد / محمد محمد عبدالعزيز. حيث تهدف هذه الخارطة الى تجديد العلاقات القائمة بين البلدين منذ 1969م واعادة تكييفها[30]. ان ترحيب الرئيس الجزائري برئيس المجلس الانتقالي الليبي وتقديم التهاني له بنجاح ثورة 17 فبراير واستئناف العمل في اطار التعاون الثنائي يزيح الغموض والشكوك التي لوحت بها بعض الاطراف من الدول الاخرى ويؤكد عمق العلاقة بين الجزائر وليبيا كدولتين ومدى احترام السياسة الخارجية الجزائرية لمبادئ السيادة واختيارات وحريات الشعوب، وهو ما يتفق مع فرضية البحث.

- في 12-01-2013م اكد الوزير الاول السيد عبدالمالك سلال بمدينة غدامس الليبية ان الجزائر تدعم الحوار الى اقصى درجة ، وكان ذلك اثناء اللقاء الذي جمعه برئيس حكومتي ليبيا وتونس السيد /علي زيدان و السيد / حمادي الجبالي على التوالي [31]. حيث تباحثوا الوضع الامني السائد على الحدود وكذلك السبل والوسائل الداعمة للتعاون من اجل ضمان الاستقرار والامن والتنمية في المناطق الحدودية. لقد تطرق الوزير الاول السيد/ سلال الى الوضع الصعب الذي تشهده المنطقة مذكرا بأن الجزائر قد مرت بسنوات عرفت فيها الارهاب والتطرف الاسلامي وواجهته بقوة مبرزا دور المصالحة الوطنية في استقرار الجزائر. وكانت الجزائر وليبيا قد اتفقتا على الدعوة الى اجتماع فريق العمل المشترك المكلف بدعم وترقية المبادلات التجارية في نهاية الثلاثي الاول من عام 2013. حيث يتولى هذا الفريق وضع تصورات وخطط عملية من اجل الاسراع في اجراء الدراسات اللازمة لتطوير وتنمية المنطقة الحدودية (غدامس – دبداب) بما يخدم الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين[32]. يتضح من خلال هذه الزيارة الدعم الصريح للحوار من قبل الجزائر وترحيبها بكل ما يساهم في امن واستقرار وتنمية المنطقة، والتلويح بالدور البارز للمصالحة الوطنية في الاستقرار واعتبار تجربة العشر سنوات التي مرت بها الجزائر تجربة مستفادة.
- في 28-12-2013م اكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد / رمضان العمامرة ان الزيارة التي سيقوم بها الوزير الاول السيد عبدالمالك سلال الى ليبيا في اليوم التالي تبرز التزام الطرفين بعلاقات الاخوة والجوار والتعاون واعتبارها حدثا يبرز اهتمام الجزائر بهذا البلد الجار والشقيق. كما قال السيد العمامرة في ندوة صحفية مشتركة مع وزير الاتصال ان زيارة السيد سلال الى ليبيا هي زيارة عمل وصداقة في اطار اجتماع اللجنة العليا المختلطة للتعاون بين البلدين، مشيرا الى ان عمل الخبراء قد انطلق ولجنة المتابعة ستتم عملها. حيث اوضح السيد وزير الشؤون الخارجية ان اجتماع اللجنة العلية المختلطة للتعاون بين البلدين يهدف الى اعادة تنشيط العلاقات والشراكة الاقتصادية ما بين البلدين الشقيقين، مضيفا ان هناك عدد من الملفات الاقتصادية وملفات الشركات

مطروحة ما بين البلدين تتعلق بمختلف جوانب التعاون وبإعادة توضيح وضعية عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتقييم ما انجز في اطار البرامج التنموية السابقة الى جانب برامج لصالح المناطق الحدودية والتعاون في المجال الامني واعادة تكوين وتأهيل مصالح الامن والشرطة بليبيا. واشار ان السلطات الليبية تبذل ما في وسعها من اجل التحكم في الوضع الامني الداخلي بالرغم من الصعوبات التي تمر بها[33].

- في 29-12-2014م قام رئيس الوزراء الجزائري السيد/ سلال بعقد اتفاق مع نظيره الليبي السيد على زيدان ، تضمن هذا الاتفاق تعزيز تعاونهما على صعيد امن الحدود ومكافحة تهريب الاسلحة. وتعتبر هذه الزيارة الثانية لليبيا بعد زيارة اولى اجراها للمشاركة في القمة التي استضافتها مدينة غدامس الليبية في يناير 2012م بين الجزائر وليبيا وتونس، اذ تعهدت الدول الثلاث المتجاورة خلال هذه القمة بتعزيز تعاونها في مجال امن الحدود والحد من انتشار الاسلحة ومراقبة حركة المجموعات الارهابية.

صدر بيان مشترك اثر اللقاء بين وفدي البلدين تضمن التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع في كل من الجزائر وليبيا لتامين الحدود، وجدد السيد عبدالمالك سلال دعم بلاده لليبيا مجددا تحذيره من الانقسام والفوضى الامنية ، حيث اعتبر السيد سلال خلال افتتاح الاجتماع ان تدهور الوضع الامني مرده للانتشار الكبير للأسلحة مشيرا الى الحاجة لمضاعفة الجهود للحد من هذا الانتشار وتأمين الحدود المشتركة . هذا وقد قام السيد عبدالمالك سلال بتقديم عرض تدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي المكلفين بحماية الحدود المشتركة للبلدين. كما ان الزيارة قد ناقشت ثلاث ملفات امنية هي تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارتي الداخلية وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الارهاب [34]. ان هذه الزيارة تؤكد اهتمام الجزائر بليبيا ويتضح من خلال البيان المشترك وما ورد فيه من نصح وحرص وحث لمضاعفة الجهود نحو تجنب الانقسام لليبيا والفوضى الامنية. كذلك فإن عرض تدريب الشرطة والجيش الليبي في الجزائر وتبادل المعلومات والتنسيق على مستوى الداخلية وتجهيز خطط لتامين الحدود ومحاربة الارهاب كله يأتي تحت مسمى الدور الفاعل للجزائر في حل الازمة الليبية ويتفق تماما مع فرضية البحث.

- في 06-03-2014م شارك رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد رمضان العمامرة بالعاصمة الايطالية روما اشغال المؤتمر الدولي الثاني لدعم ليبيا، حيث تأتي مشاركة الجزائر في هذا اللقاء حرصا منها على المساهمة في دعم كل الجهود الرامية لإرساء اسس الدولة الليبية الحديثة انطلاقا مما يمليه عليها واجب الاخوة وتستلزمه علاقات الجوار وتستجيب هذه المشاركة ايضا لطلب المجتمع الدولي الذي يعلق امالا على دور الجزائر في دعم هذا البلد الشقيق ومرافقته في سعيه الدؤوب لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في احسن الظروف وفي اقرب الاجيال. ان هذا المؤتمر الذي شاركت فيه خمسة وعشرون دولة من بينها الدول الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن وخمسة منظمات دولية اقليمية. حيث عكف هذا المؤتمر على تقييم ما انجزته السلطات الليبية من القرارات التي صدرت عن مؤتمر باريس الذي عقد في 12 فبراير الماضي[35].
- في 25-06-2014م ابرز رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد / رمضان العمامرة بمالابو الدور الهام لألية التشاور لوزراء خارجية الدول المجاورة في دعم هذا البلد في مكافحة التهديد الارهابي بالمنطقة هذا الاجتماع الذي عقد على هامش اشغال الدورة العادية الخامسة والعشرون للمجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي. واكد خلال هذا اللقاء على الدور الذي تقوم به هذه الالية التشاورية غير الرسمية من خلال تقديم الدعم لليبيا ومكافحة التهديد الارهابي في المنطقة ، واستعرض الوزراء بهذه المناسبة التطورات الاخيرة في ليبيا منذ انعقاد الاجتماع الاخير للمجموعة في الجزائر العاصمة كما ناقشوا السبل التي ينبغي انتهاجها لمرافقة الانتقال الديمقراطي واستتباب الامن في ليبيا[36]. ان مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمرات باريس وروما واجتماع مالابو جميعها تأتي في اطار حرص الجزائر على دعم جهود معالجة الازمة الليبية وارساء اسس الدولة الحديثة. وهو ما يتفق مع فرضية هذا البحث.
- في 13-07-2014م دعاء رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/ رمضان العمامرة بمدينة الحمامات التونسية الى تحديد معالم المقاربة التي يمكن تبنيها لتشجيع ومساعدة الاطراف الليبية للانخراط في حوار جاد وشامل وصولا الى تجاوز الازمة السياسية

والامنية التي يشهدها هذا البلد. وطالب ممثلي هذه البلدان بضبط مقاربة تسمح لإرساء حوار يجمع كل الاطراف الليبية لحقن دماء الليبيين وتحقيق الامن والوفاق الوطني وتعزيز دعائم مؤسسات الدولة والحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها بعيدا عن اي تدخل اجنبي . واكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية ان المرحلة الانتقالية الصعبة التي تجتازها ليبيا تقضي بمواصلة الجهد الجماعي في دعم مسارها الانتقالي نحو مزيد من الامن والاستقرار وبين ان واجب المسؤولية يفرض على دول جوار ليبيا العمل بجهد حثيث وكذلك البحث على انجع السبل لمساعدة الشعب الليبي الشقيق على تجاوز هذه الظرف الصعب واتخاذ قرارات تعزز استقرار هذا البلد وتعزز مناعة الحدود مع دول الجوار، حيث ذكر ان الاجتماع الاول لدول جوار ليبيا بحث الاطر والاليات الملائمة لتقديم الدعم والمساندة الى ليبيا وفق الية مشتركة لدول الجوار بالتنسيق مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي لبلورة رؤية مشتركة وخارطة طريق وفق ارادة الاشقاء الليبيين واولوياتهم[37]. ان ما دعاء اليه وطالب به السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بمدينة الحمامات التونسية في سبيل انجاح الحوار الليبي لكل الاطراف الليبية من اجل تحقيق الوفاق، انما يصب مباشرة في قولب انهاء الازمة الليبية وانتهاء النزاع، وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث.

- في 20-07-2014م وجه المبعوث الخاص للاتحاد الافريقي الى ليبيا السيد/ديليتا محمد ديليتا بالجزائر نداء من اجل فتح حوار في ليبيا قصد وضع حد للنزاع والتوصل الى تحقيق السلم في هذا البلد وقال السيد/ديليتا عقب الاستقبال الذي خصه به رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/رمضان العمامرة "اوجه نداء لفتح حوار من اجل التوصل الى السلم وليفكر الاشقاء الليبيون في خير ليبيا ويضعوا حدا للنزاع الذي يتسبب في مشكل حقيقي بالنسبة للشعب الليبي". واضاف انه قدم للجزائر لإجراء مشاورات وللاطلاع على رؤية السيد العمامرة وموقف الجزائر. في اطار الجولة التي قام بها في البلدان المجاورة لليبيا واكد ان الجزائر ستترأس اللجنة المكلفة بالشؤون الامنية والعسكرية وهي اهم لجنة تهتم اساسا بمشاكل الحدود. وفي اجتماع الحمامات الذي عقد في الاسبوع الماضي قرر وزراء خارجية البلدان المجاورة لليبيا تشكيل لجنتين تعنى الاولى بالشؤون الامنية وتترأسها الجزائر فيما تعنى الثانية التي تترأسها مصر بالجانب السياسي وذلك في اطار مساعدة ليبيا على تجاوز ازمتها الراهنة[38]. ان ترأس الجزائر للجنة الشؤون الامنية وفق قرار وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا الذي انعقد في الحمامات، يأتي في اطار المجهودات الساعية وراء حل الازمة الليبية ويعكس ثقة الدول المجاورة لليبيا في امكانيات الجزائر ومساهمتها في حل الازمة، وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث.
- في 30-07-2014م صرح رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/ العمامرة ان الدبلوماسية الجزائرية كانت قد بادرت وبقدر كبير من النجاعة بإقناع الجميع بان الحلقة الاساسية في حل الوضع المتأزم بليبيا تكمن وفضلا عن الليبيين انفسهم في الدول المجاورة التي تفهم ثقافة هذا البلد وتعرف تاريخه وتتأثر مباشرة بإسقاطات وضعه الداخلي على حدودها. وارجع رئيس الدبلوماسية الجزائرية فشل المبادرات الدولية التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث الاخيرة الى اقتصار تركيزها على بناء المؤسسات المنتخبة دون الاهتمام بالمؤسسات العسكرية والامنية ودون الاعتماد بالقدر الكافي على الجيران[39].
- في 25-08-2014م دعت الجزائر على لسان رئيس دبلوماسيتها بالقاهرة للفرقاء الليبيين الى اعتماد لغة الحوار والتوافق والتخلي عن الصراعات الهدامة التي قد تنسف بمكونات الدولة وبوحدة وسيادة المجتمع الليبي، اذا لم يتم اخماد النيران التي لا تشتعل فقط في خزانات المحروقات بل قد تمتد الى عقول وقلوب الناس في مختلف المناطق الليبية وكان ذلك خلال الكلمة التي القاها السيد /العمامرة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الرابع لبلدان جوار ليبيا. واشار السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية الى ان الاجتماعات المنتظمة التي تقوم بها دول الجوار بعد اجتماعات كل من الجزائر ومالابو وتونس تعكس مدى حرص دول الجوار على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينهم من اجل مواجهة هذه المخاطر ومساعدة الاشقاء في ليبيا للخروج من دوامة العنف والاقتتال والاحتكام الى لغة الحوار. واضاف ان اجتماع القاهرة يأتي في ظل مجريات خطيرة تعيشها ليبيا لا تنسجم بل تتصادم مع امال وتطلعات وتضحيات الشعب الليبي التواق الى الاستقرار والامن والسلم والتنمية والحرية والعيش الكريم وبناء مؤسسات

الدولة الدستورية. كما تباحث رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد العمامرة مع نظيره المصري السيد/سامح شكري حول السبل الكفيلة بتشجيع الفرقاء الليبيين للانخراط في حوار وطني شامل لإيجاد حل سياسي توافقي يمكن ليبيا من استعادة امنها واستقرارها بعيدا عن اي تدخل اجنبي. وقد اجرى العمامرة محادثات مع نظيره الليبي السيد محمد عبدالعزيز الذي شدد على اهمية التحرك السريع من اجل الدفع بجهود ايجاد حل توافقي يحفظ وحدة واستقرار ليبيا ويصون سيادتها وسلامة اراضيها ويمكن من تحقيق تطلعات الشعب الليبي في ارساء دعائم الامن والسلم والتنمية، وقام الوزير الليبي بتقديم عرضا حول تطورات الاوضاع السياسية والامنية في بلاده[40]. ان ما سبق يؤكد سعي الجزائر الى اعتماد لغة الحوار والتوافق في كل اجتماعات دول الجوار التي عقدت في الجزائر ومالابو وتونس ومصر من اجل الوصول الى حل توافقي يحفظ وحدة واستقرار ليبيا، وهو ما يتفق مع فرضية البحث.

- في 21-10-2014م اكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/ رمضان العمامرة بالجزائر ان الجزائر معرض بشكل مباشر لانعكاسات استمرار الازمة الليبية مشيرا الى ارادة الطرف الجزائري في اقناع الليبيين بأهمية حوار شامل،، وذكر ان الدول المتوسطية الجارة تتقاسم معنا هذا الانشغال وارادتنا في المساهمة في اقناع اخواننا الليبيين بأهمية ومحاسن الحوار الشامل[41].
- في 17-01-2015م آذان رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد/العمامرة التفجير بسيارة مفخخة الذي وقع في ذات اليوم امام بوابة السفارة الجزائرية بطرابلس مذكرا ان اي استهداف لمركز دبلوماسي هو جريمة في القانون الدولي ، وجدد رئيس الدبلوماسية الجزائرية تأييد الحوار بين الليبيين، حيث قال ان الجزائر تؤيد الخطوات التي انطلقت في جنيف تحت رعاية الامم المتحدة، واعلن السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية ان الجزائر ستستمر في القيام بهذا الواجب (تسهيل الحوار في ليبيا) معتبرا هذا واجب نحو الشعب الليبي الشقيق وواجب نحو متطلبات السلم والاستقرار في منطقتنا هذه التي يتطلع كافة شعوبها الى الاستقرار والامن والامان[42].
- في 01-03-2015م اكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد / عبدالقادر مساهل ان الجزائر وايطاليا تتقاسمان نفس الرؤية بشأن المسألة الليبية التي تكمن في حل سياسي يرضي جميع الاطراف الليبية ، ويجب تجسيد هذا الحل في اطار حكومة وطنية في ظل السلامة الترابية والوحدة الوطنية واشار الى ان هناك نقطة توافق اخرى مع ايطاليا تتعلق بمكافحة الارهاب معتبرا في هذا السياق ان البلدين معنيان بالتهديدات الارهابية التي تمس ليبيا والدول المجاورة واوضح ان الجزائر ستستمر تدعيم الممثل الخاص ورئيس البعثة الاممية في ليبيا برنار دينو ليون واشار انه سيتم عقد اجتماعات ثنائية اخرى مع الشريك الايطالي[43]. ان ذلك يؤكد مضي الجزائر في السعي وراء ايجاد حل سلمي سياسي توافقي للازمة الليبية تحت اطار الوحدة الوطنية.
- 01-03-2015م اكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد / رمضان العمامرة ان اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع بالأحرف الاولى اليوم في الجزائر العاصمة ينبغي ان يكون مصدر الهام للبحث عن حلول مستدامه من اجل السلم في ليبيا، حيث ذكر في اختتام جلسة التوقيع المشار اليها اعلاه " لا يسعني الا ان افكر في بلدنا الشقيق ليبيا لأشير الى ان ما قمنا به هنا ينبغي ان يكون مصدر الهام لإيجاد حلول عادلة ومستدامه لأوضاع نزاع اخرى نشهد للأسف تفاقمها[44].
- في 09-03-2015م اكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد/ مساهل يوم الاحد بالقاهرة ان هناك تطابق في وجهة النظر بين الجزائر ومصر بشأن استقرار ليبيا ووحدة اراضيها ودعم الحل السياسي بها، وصرح قائلا نحن بحاجة لاستقرار هذا البلد الشقيق والجار، كما نحن كذلك مع حل سياسي للازمة التي تعيشها ليبيا ومع مكافحة الارهاب، ونثمن الجهود المبذولة من جانب الامم المتحدة ومن دول الجوار، واكد ان هناك تنسيق كامل مع الطرف المصري فيما يتعلق بالوضع في ليبيا سواء مع دول الجوار او مع الامم المتحدة ومع كل من يرغب في استقرار ووحدة ليبيا والحفاظ على سيادتها ووحدة شعبها مشيرا الى ان هناك اجتماعا ثلاثيا مرتقب يجمع الجزائر ومصر وايطاليا في اطار البحث عن حل شامل للازمة في ليبيا وعودة الاستقرار وكذلك لمكافحة الارهاب الذي اصبح يهدد سلامة واستقرار كل دول الجوار الليبي وحتى الدول الاوروبية[45].

- في 11-03-2015م احتضنت الجزائر جولة الحوار بين الاطراف الليبية، وجاء على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد عبدالقادر سلال في اختتام هذه الجولة التي استمرت يومين ان جميع المشاركين اكدوا على مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية وانسجام الشعب الليبي ومكافحة الارهاب بكل اشكاله وكذلك العمل على تشكيل حكومة وطنية خاصة وان ليبيا تحتاج الى حكومة في اقرب وقت ممكن، واعتبر ان هذه رسالة ايجابية للشعب الليبي الذي ينتظر الكثير من هذا الاجتماع واشارة قوية للراي العام العالمي مفادها ان ليبيا في حاجة الى استقرار وفي حاجة الى حل مشاكلها بدون تدخل خارجي واكد ان الشعب الليبي قادر على الخروج من هذا الوضع بتظافر جهود ابنائه ، وعبر السيد/ امساهل عن تقديره للشجاعة وروح المسؤولية والوعي الذي تحلى به المشاركون في اجتماع الجزائر وادراكهم انه لا حل للازمة الليبية خارج الحل السياسي والحوار الوطني مؤكدا ان الجميع متفق على هذه المبادي الاساسية لمسار الحوار الليبي. ويعتبر هذا الاجتماع اول لقاء يجمع احزاب سياسية وناشطين سياسيين فاعلين على الساحة الليبية للحوار حول مصير ومستقبل بلدهم وتعد هذه الجولة هي الاولى من الحوار الليبي الشامل[46].
- في 08-04-2015م انطلقت بروما اشغال لقاء ثلاثي حول الوضع في ليبيا يجمع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية السيد/ عبدالقادر مساهل ووزيري الشؤون الخارجية الايطالي والمصري ، كما اجرى السيد مساهل لقاءات تشاورية يوم 8 مارس مع وزير الشؤون الخارجية المصري والتقى في 18 مارس مع وزير الخارجية الايطالي بروما. حيث تأتي هذه اللقاءات في اطار الجهود وبخاصة تلك التي تبذلها الجزائر من اجل التوصل الى حل سياسي للازمة الليبية من خلال الحوار الليبي الشامل باستثناء الجماعات الارهابية[47].
- في 13-04-2015م انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي تحت اشراف الامم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سياسي لهذه الازمة، وقد حضر هذه الجولة قادة احزاب ونشطاء سياسيين من ليبيا والمبعوث الخاص للأمين العام الى ليبيا السيد برنار دينو ليون وسفراء من دول الجوار المقيمين لدى الجزائر ، وفي كلمة للمبعوث الاممي في هذه الجولة نوه بالدور الخاص الذي تلعبه الجزائر لحل الازمة الليبية مشيرا الى ان افضل دور للجزائر هو اجتماع اليوم الذي يحضره ممثلون هامون لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سياسي سلمي في ليبيا. وذكر ان الجزائر بذلت جهودا معتبرة للوصول الى عقد هذا الاجتماع. وجاء في حديث الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية السيد/ مساهل ان عدو ليبيا ليس الفرد الليبي بل عدوها هو الارهاب وعدم الاستقرار والفوضى مشيرا الى ان هذه المعضلات يستوجب التصدي لها بالوحدة والعزيمة. واكد السيد مساهل ان الجزائر متيقنة بان الاشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم لهم من الحكمة والوطنية والشجاعة والرصيد التاريخي ما يجعلهم يعون كل الوعي بانهم على موعد متجدد مع التاريخ لتقرير مصيرهم ومن ثم وجب علينا ان نشجعهم على اتخاذ تدابير جريئة من شأنها ان تساعد على التهدئة وتمهد الطريق للحل السلمي. وفي حديث للوفد الليبي قال السيد احمد جبريل اننا واثقون بان الجزائر حريصة على حل الازمة الليبية وإنها حالة الانقسام وتحقيق الامن والاستقرار ، مشيدا بالدور الذي تقوم به الجزائر وكذا هيئة الامم المتحدة للوصول الى توافق لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ووضع برنامج عمل للمرحلة القادمة، ثم تواصلت هذه الجلسة بشكل مغلق[48].
- في 15-04-2015م اكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد رمضان العمامرة خلال افتتاح اشغال الاجتماع السابع لرؤساء مصالح الاستعلامات والامن في منطقة الساحل الصحراوي قائلا نحن مرتاحون لإرساء مسار حوار شامل حاليا والمرحلة التي قطعت امس الثلاثاء بالتأكيد واعدة[49].
- 01-12-2015م عقد وزراء خارجية دول جوار ليبيا اجتماعهم السابع بالجزائر برئاسة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية السيد/ عبدالقادر مساهل، حيث شارك في الاجتماع وزير خارجية مصر السيد سامح شكري ، ووزير الشؤون الخارجية والاندماج الافريقي لتشاد السيد موسى فقي، ووزير شؤون خارجية النيجر السيدة كان يعايشتو بولما، ووزير خارجية ليبيا السيد محمد الدايري، وكاتب الدولة المكلف بالشؤون العربية والافريقية لتونس السيد / التهامي العبدولي ، ووزير دولة

بوزارة الشؤون الخارجية للسودان السيد/ كمال اسماعيل، وبحضور ممثلي جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي ، حيث رحب الوزراء بمشاركة الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة ، رئيس بعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا السيد/ مارتين كوبلير وعبروا له عن دعمهم التام لمهمته في التوصل الى حل سياسي سلمي للازمة الليبية، كما اشادوا بالجهود التي بذلها سلفه السيد برنار دينو ليون والتي شكلت مساهمة جوهرية في اعداد الاتفاق السياسي كحل بناء وايجابي. حيث تم بحث الوضع بالغ الخطورة الذي يعيشه الشعب الليبي جراء الازمة السياسية والامنية وتداعياتها المتعددة وخاصة تردي اوضاع المواطنين الليبيين وتدمير القدرات الوطنية لهذا البلد، وبهذا الصدد عبر الوزراء عن انشغالهم العميق ازاء استمرار المواجهات ودعوا الى انهائها، كما اعربوا عن قلقهم البالغ امام تنامي النشاط الارهابي في ليبيا ودعوا الى تكثيف وتنسيق الجهود للتصدي لهذه الظاهرة، واكدوا ان الحل السياسي على النحو الذي افترضته الامم المتحدة يمثل قاعدة تضمن تسوية دائمة للازمة الليبية وتمكن من الحفاظ على سيادة البلد ووحدته وسلامة ترابه ولحمته الوطنية. وشدد الوزراء على ان تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا تتطلب مساعدة المجموعة الدولية ودعمها في مجابهة التحديات المتعددة على المستوى السياسي والامني والاقتصادي التي تواجهها ليبيا، وناشدوا اطراف الحوار الليبي المصادقة على الاتفاق السياسي المقترح من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة واغتنام فرصة هذا المنعطف لتحقيق امال وتطلعات الشعب الليبي الذي عبر بكل وضوح عن رغبته العميقة للعيش في كنف السلام. واكد الوزراء عزم بلدانهم تقديم الدعم الكامل للسلطات الليبية فور تنصيب حكومة الوفاق الوطني ومرافقتها في جهودها لإعادة بناء ليبيا. كما دعوا المجموعة الدولية وبخاصة الامم المتحدة عبر مجلس الامن مساندة كافة المؤسسات الليبية لتشجيع المرحلة الانتقالية.

اعتبر الوزراء ان غياب حل للازمة يصب في مصلحة الارهاب بمختلف شبكاته ذات الصلة بالجريمة المنظمة وكل اشكال التهريب العابر للحدود سيما تلك المتعلقة بالمخدرات والاسلحة والمقاتلين الاجانب والهجرة غير الشرعية والتي تشكل تهديدا لأمن واستقرار ليبيا ودول المنطقة ، وجدد الوزراء قناعتهم الراسخة بان تدهور الوضع في ليبيا يفسح المجال لتنامي الارهاب وتجدره مما يفاقم حالة عدم الاستقرار في ليبيا ويشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، رئيس بعثة الدعم الاممية في ليبيا عرضا حول المسار السياسي الجاري لتسوية الازمة وعقب هذه المداخلة والنقاش حولها تم الاتفاق على مواصلة التشاور بين الممثل الخاص ودول الجوار لليبيا بحيث يتم اطلاعهم بصفة منتظمة بكل مراحل ومستجدات المسار[50].

- في 19-21 ابريل2017م قام السيد/ عبدالقادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية بزيارة الى مدن الشرق الليبي (البيضاء و بنغازي) ومدن الغرب الليبي (الزنتان ومصراته وطرابلس) حيث ورد ذلك في بيان وزارة الخارجية الجزائرية الصادر في 05 مايو2017م، إذ التقى خلال زياراته رئيس المجلس الرئاسي السيد فايز السرج وقائد الجيش الليبي السيد خليفة حفتر، ثم اللحق هذه الزيارات بزيارات اخرى الى مدن الجنوب الليبي، حيث كانت هذه الزيارات تأتي في اطار الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الجزائرية من اجل تقريب وجهات النظر ومواقف الاطراف الليبية بهدف ايجاد حل سياسي للازمة الليبية من خلال الحوار الشامل والمصالحة الوطنية.

إن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى تبوء دور متقدم في حل الازمة الليبية وتقريب وجهات نظر فاعلين رئيسيين هما المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق برئاسة السيد فائز السراج ومجلس النواب في الشرق الذي تفرعت عنه حكومة برئاسة السيد عبدالله الثني، بالإضافة الى طرف ثالث أقل تأثيرا متمثلا في حكومة الانقاذ برئاسة السيد/ الغويل. تأتي هذه الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الجزائرية استكمالا للقاءات والمحادثات التي اجريت في مدينة الصخيرات المغربية التي استمرت لعدة أشهر بين الفرقاء الليبيين والتي أدت الى ميلاد مجلس حكومة الوفاق الوطني ولم تتمكن من حل الازمة الليبية رغم الدعم المقدم من الامم المتحدة للقاءات والى

رئيس المجلس الرئاسي السيد فايز السراج، وهو ما يؤكد أن الدبلوماسية الجزائرية ماضية قدما في طريق حل الازمة الليبية ومستعدة للعب دور أكبر وأشمل من لقاءات الصخيرات. كما ان احتضان الجزائر للجولة الحوارية الاولى للأطراف الليبية لمدة يومين كاملين وما دار فيها من حث وتشجيع على الحوار، وكذلك الجولة الحوارية الثانية، والاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا جميعها يبرز الدور الواضح للدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية. ويؤكد صدق وصحة فرضية البحث التي تقول " ان هناك دور واضح للدبلوماسية الجزائرية في معالجة ومحاولة الوصول الى حل نهائي للازمة الليبية ، من خلال المواقف والجهود المبذولة وذلك بتظافر جهودها مع العديد من دول الجوار والمجتمع الدولي بشرط تمسكها بثوابت ومبادي اساسية تتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية والانخراط في مساعي احلال السلم وبناء الامن الاقليمي والدولي "

الخاتمة

تحتوي الخاتمة على مجموعة من النتائج والتوصيات

اولا/ النتائج

لقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج وهي على النحو الاتي:-

1- ان استقرار الدول المجاورة هو عبارة عن دعم لاستقرار الجزائر ويحقق المزيد من الحماية للحدود التي تشهد عدة تهديدات خطيرة تتمثل في محاولة دخول الاسلحة والمخربين ووجود اماكن تأوي الارهابيين في الجوار.

2- تقوم الدبلوماسية الجزائرية في عملها على مبادئ اساسية ثابتة لم تتغير رغم تغير الظروف وتعاقب الرجال، هذه المبادئ التي من بينها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ورفض حل النزاعات بالقوة ودعم الامن والسلم عالميا واقليميا، حيث تتبنى الجزائر مبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافه.

3- عندما انهار النظام السابق في ليبيا شهدت البلاد فراغا سياسيا كبيرا، وأخذت بعض من الاطراف المشاركة في أحداث فبراير 2011م في التنافس على السلطة. وتحول الصراع الى صراع مسلح تغذيه اطراف خارجية مستفيدة من الوضع القائم.

4- لقد عارضت الجزائر استعمال القوة العسكرية منذ بداية الازمة الليبية، وتحفظت في اغلب المحافل الدبلوماسية على التدخل الاجنبي العسكري، وطرحت بدائل اخرى سلمية تتمثل في مقاربة سلمية لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ومحاولة ايجاد جو من التوافق والحوار السياسي.

5- ان اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالأزمة الليبية منذ نشأتها وحرصها الشديد على وحدة الشعب الليبي ومساعيها من اجل عودة السلم خلال المرحلة الانتقالية وكل المباحثات واللقاءات والاجراءات التي قامت بها الجزائر منذ الاشهر الاولى لقيام الازمة تؤكد الدور الفاعل للدبلوماسية الجزائرية تجاه الازمة الليبية.

6- ان ترحيب الرئيس الجزائري برئيس المجلس الانتقالي الليبي واستئناف العمل في اطار التعاون الثنائي يزيح الغموض والشكوك التي لوحت بها بعض الاطراف من الدول الاخرى ويؤكد عمق العلاقة بين الجزائر وليبيا كدولتين ومدى احترام السياسة الخارجية الجزائرية لمبادئ السيادة واختيارات وحريات الشعوب.

7- ان الزيارات والمجهودات المشار اليها في متن هذا البحث، التي قام بها الوزير الاول الجزائري الى ليبيا تؤكد اهتمام الجزائر بليبيا ويتضح من خلال البيان المشترك وما ورد فيه من نصح وحرص وحث لمضاعفة الجهود نحو تجنب الانقسام لليبيا والفوضى الامنية. كذلك فإن عرض تدريب الشرطة والجيش الليبي في الجزائر وتبادل المعلومات والتنسيق على مستوى الداخلية وتجهيز خطط لتامين الحدود ومحاربة الارهاب كله يأتي تحت مسمى الدور الفاعل للجزائر ودبلوماسيتها في حل الازمة الليبية.

8- ان مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمرات باريس وروما واجتماع مالابو جميعها تأتي في اطار حرص الجزائر على دعم جهود معالجة الازمة الليبية وارساء اسس الدولة الحديثة. كما ان ما دعاء اليه وطالب به السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بمدينة الحمامات التونسية في سبيل انجاح الحوار الليبي لكل الاطراف الليبية من اجل تحقيق الوفاق، انما يصب مباشرة في قولب انهاء الازمة الليبية وانتهاء النزاع.

9- ان ترأس الجزائر للجنة الشؤون الامنية وفق قرار وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا الذي انعقد في الحمامات، يأتي في اطار المجهودات الساعية وراء حل الازمة الليبية ويعكس ثقة الدول المجاورة لليبيا في امكانيات الجزائر ومدى مساهمتها في حل هذه الازمة. كما ان سعي الجزائر الى اعتماد لغة الحوار والتوافق في كل اجتماعات دول الجوار التي عقدت في الجزائر ومالابو وتونس ومصر هو من اجل الوصول الى حل سياسي توافقي يحفظ وحدة واستقرار ليبيا.

10- ان احتضان الجزائر للجولة الحوارية الاولى للأطراف الليبية لمدة يومين كاملين وما دار فيها من حث وتشجيع على الحوار، وكذلك الجولة الحوارية الثانية، والاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا جميعها يبرز الدور الواضح للدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية. ويؤكد صدق وصحة فرضية البحث التي تقول " ان هناك دور واضح للدبلوماسية الجزائرية في معالجة ومحاولة الوصول الى حل نهائي للازمة الليبية ، من خلال المواقف والجهود المبذولة وذلك بتظافر جهودها مع العديد من دول الجوار والمجتمع الدولي بشرط تمسكها بثوابت ومبادي اساسية تتلخص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبدأ السيادة الوطنية والانخراط في مساعي احلال السلم وبناء الامن الاقليمي والدولي ".

ثانيا/ التوصيات

من خلال عرض النتائج السابقة فان البحث يوصي بالتوصيات الاتية: -

1- رغم ان الجزائر لم تقصر في بذل الجهود ودعم استقرار الدول المجاورة، الا ان بدل المزيد من الجهد في سبيل استقرار هذه الدول يساهم بشكل مباشر في استقرار الجزائر، نظرا للارتباط الوثيق بين استقرار هذه الدول واستقرار الجزائر.

2- ان الاستمرار في تمسك الدبلوماسية الجزائرية بالمبادئ الاساسية كما هو منصوص عنها في الدستور الجزائري، هو بمثابة القاعدة المتينة والثابتة التي تنبثق عنها مواقف وادوار مشرفة للجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل.

3- إن معارضة الجزائر لاستعمال القوة العسكرية والتدخل الاجنبي العسكري وطرحها لبدائل اخرى سلمية متمثلة في الحوار والتوافق والمصالحة الوطنية يعكس حنكة ودبلوماسية رجال سياستها الخارجية ويوضح مدى استفادتهم من عبر التاريخ، الامر الذي من شأنه ان يعطي دورا واضحا وفعالا ومشرفا للدبلوماسية الجزائرية.

قائمة الهوامش والمراجع

[1] – عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1994م،ص658-662.

[2] – محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2004،ط1،ص201.

[3] – جوزيف ام شيراكوسا، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2015،ص57.

[4] – لمزيد من الاطلاع انظر المرجع السابق ص 117-119.

[5] – http://onlypoliticalscience.blogspot.fr/2010/11/blog-post.htm ، تاريخ الصفح 2017/08/17م.

[6] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 28،27،26. http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm ، تاريخ التصفح 02 /2017/12م.

[7] – جريدة العرب الدولية، جدور الازمة الليبية، الشيباني بو همود(السفير الليبي لدى فرنسا) http://aawsat.com/print/277396 تاريخ التصفح 27 نوفمبر 2016م.

[8] – فرانس 24،اختطاف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان على يد مسلحين،2013/10/10، http://www.france24.com/ar/ ،تاريخ التصفح 2017/02/27م.

[9] – CNN، قراءة اخرى للازمة في ليبيا، فهمي هويدي،01 سبتمبر2015، http://arabic.cnn.com ، تاريخ التصفح 2017/03/20م.

[10] – DW، المؤتمر الوطني الليبي يحدد موعد الانتخابات التشريعية، 2014/05/22، http://www.dw.com/ar تاريخ التصفح 2017/04/30م.

[11] – الجزيرة، انعقاد مجلس النواب الليبي وسط خلافات، 2014/08/04، http://www.aljazeera.net/news/arabic تاريخ التصفح 2017/01/27م.

[12] – الوطن الليبية ،مجلس النواب الجماعات التي تتحرك تحت مسمى "فجر ليبيا" و" انصار الشريعة" جماعات ارهابية خارجة عن القانون،2014/08/24م.

[13] – SPUTNIK، تعيين اللواء خليفه حفتر قائدا عاما للجيش الليبي،2015/02/24م، http://arabic.sputniknews.com، تاريخ التصفح 2017/03/30.

[14] – رأي اليوم، المؤتمر الوطني العام يستأنف جلساته بطرابلس، 2014/08/25. http://www.raialyoum.com، تاريخ التصفح 2017/06/30م.

[15] – RT، المحكمة الدستورية العليا في ليبيا تقضي بحل مجلس النواب،2014/11/06م، https://arabic.rt.com/news/، تاريخ التصفح 2016/12/05م.

[16] – العربي الجديد، ليبيا بين مسودة ليون وسواد داعش،07 يونيو 2015، http://www.alaraby.co.uk/politics ، تاريخ التصفح 2016/12/05م.

[17] – صحيفة ايلاف، انطلاق الحوار الوطني الليبي في غدامس،29 سبتمبر 2014م، http://elaph.com/Web/News ، تاريخ التصفح 2016/12/07م.

[18] – الجزيرة، ليبيا ثلاث حكومات تتصارع،26-10-2016م،http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events، تاريخ التصفح **2017-09-15م.**

[19] – ثروت عزالدين، تطور الازمة الليبية والاطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار، المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 22 ابريل 2017م، http://efsregypt.org ، تاريخ التصفح، 02-10-2017م.

[20] – الجزيرة نت، تفاهمات هامة لتعديل اتفاق الصخيرات، 01-10-2017م، http://www.aljazeera.net/news/arabic، تاريخ التصفح 02-10-2017م.

[21] – الموقع الرسمي لمجلس البرلمان، http://www.libyan-parliament.org/ ، تاريخ التصفح 2017/08/15م.

[22] – BBC،من هم اطراف الازمة الليبية،09يوليو 2015، http://www.bbc.com/arabic/middleeast ، تاريخ التصفح 2016/11/24م.

[23] – العربي الجديد، خريطة المليشيات الليبية، 29 يوليو 2014، http://www.alaraby.co.uk/politics/2014/7/29، تاريخ التصفح 02-11- 2016م.

[24] – الاهرام، دورية السياسة الدولية، ندوة مسارات الخروج من الازمة الليبية الراهنة. http://www.siyassa.org.eg/News، تاريخ التصفح 2016/11/02م.

[25] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،24-04-2011م، http://www.mae.gov.dz/news_article/1106.aspx ، تاريخ التصفح 2017/1/02م.

[26] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،29-08-2011، http://www.mae.gov.dz/news_article/703.aspx ، تاريخ التصفح 2017/04/02م.

[27] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،01-09-2011م، http://www.mae.gov.dz/news_article/1098.aspx ، تاريخ التصفح 2017/04/02م.

[28] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 04-09-2011م، http://www.mae.gov.dz/news_article/701.aspx ، تاريخ التصفح 2017/04/02م.

[29] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 14-03-2012م، http://www.mae.gov.dz/news_article/825.aspx ، تاريخ التصفح 2017/04/05م.

[30] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 16-04-2012م، http://www.mae.gov.dz/news_article/1027.aspx ، تاريخ التصفح 2017/03/06.

[31] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بوابة الوزير الاول، تاريخ التصفح 08-09- 2016.

[32] – النهار الجديد، سلال يحل بليبيا، 12-01-2013. http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news ، تاريخ التصفح 2017/08/06م.

[33] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 28-12-2013م، http://www.mae.gov.dz/news_article/1774.aspx ، تاريخ التصفح 2017/08/08م.

[34] – العرب، الجزائر تعرض على طرابلس تدريب عناصر قواتها الحدودية، 31-12-2013. http://www.alarab.co.uk/m/?id=11815 2017/08/08م.

[35] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 06-03-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2016.aspx ، تاريخ التصفح 2017/05/10م.

[36] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،25-06-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2314.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/12م.

[37] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 14-07-2014م. http://www.mae.gov.dz/news_article/2359.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/12م.

[38] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،20-07-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2376.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/15م.

[39] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 30-07-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2388.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/15م.

[40] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 25-08-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2444.aspx، تاريخ التصفح 2017/07/15م.

[41] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 21-10-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2588.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/16م.

[42] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 17-01-2014م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2795.aspx ، تاريخ التصفح 20-07-2017م.

[43] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 01-03-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2893.aspx ، تاريخ التصفح 2017/07/20م.

[44] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 01-03-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2892.aspx ، تاريخ التصفح 2017/03/20م.

[45] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،09-03-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2907.aspx، تاريخ التصفح 2017/03/20م.

[46] – وزارة الشؤون الخارجية الليبية،11-03-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2915.aspx ، تاريخ التصفح 2017/03/26م.

[47] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،08-04-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/2974.aspx، تاريخ التصفح 2017/03/26م.

[48] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2015/04/13م. http://www.mae.gov.dz/news_article/2989.aspx ، تاريخ التصفح 2017/03/26م.

[49] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 15-04-2015. http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx، تاريخ التصفح 2017/05/30م.

[50] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 01-12-2015م، http://www.mae.gov.dz/news_article/3557.aspx ، تاريخ التصفح 2017/08/14م.

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ملتقى دولي بعنوان:

الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة إستراتيجية

30-31 أكتوبر 2017

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: خيرة لكمين

التخصص: إدارة دولية

الجامعة: جامعة 8 ماي 1945 – قالمة-

رقم الهاتف: 0669605695

البريد الالكتروني: kheiralekmine@gmail.com

رقم المحور: المحور الرابع: المقاربة الجزائرية لإدارة النزاعات الإفريقية : الدبلوماسية والوساطة

عنوان المداخلة: الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية- النجاحات والإخفاقات-

الملخص:

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية في إطار إدارة النزاعات الإفريقية من بين الوسائل الفعالة التي كانت لها نتائج ايجابية في حل وإدارة مختلف النزاعات، سواء عبر الاتفاقيات المبرمة وعقد القمم، أو من خلال الدعوة لإنشاء أجهزة وهيئات مؤسساتية تساهم في مأسسة الممارسات الأمنية للقارة الإفريقية، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق للإطار العام للدبلوماسية الجزائرية، مع تحديد بعض النماذج التى تبرز فيها فاعليتها وأوجه الإخفاق التي واجهتها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، النزاعات الإفريقية، السلام والأمن الإفريقي

مقدمة:

تعتبر قضية السلام وإدارة النزاعات في القارة الإفريقية من القضايا الخطيرة المؤثرة على جانبين؛ جانب داخلي مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعاني من النزاع، وبالتالي يؤثر على عجلة التنمية والتقدم والتطور، وجانب خارجي مرتبط بالعلاقات الدولية والمجتمع الدولي، ذلك أن حالة ألّلاستقرار الداخلي التي قد تعاني منها دولة ما غالبا ما تؤثر على استقرار الدول المجاورة لها، وبذلك سعت مختلف فواعل المجتمع الدولي من منظمات دولية متخصصة ودول جوار للعمل على إدارة مختلف النزاعات التي قد تنشب في مختلف الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد فإننا نلحظ الجهود التي قامت بها الجزائر في إطار تدخلاتها لإدارة نزاعات افريقية، ساعية بذلك لبناء سلام إفريقي وتعزيز الأمن من جانبين، جانب داخلي يتعلق بالدولة المتأثرة وجانب خارجي يتعلق بتأمين حدودها وضمان استقرارها، ذلك أن استقرار القارة من استقرار الدولة.

أهداف الموضوع:

تعتبر قضية إدارة النزاعات من بين أهم القضايا التي شغلت الرأي الدولي، ذلك أنها تمس الأمن والاستقرار الدولي، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة النزاعات القائمة في إفريقيا.
- التعرف على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية.
- التعرف على مختلف الآليات التي ساهمت بها الجزائر في إطار إدارة النزاعات في إفريقيا وبناء سلام إفريقي.

السؤال المركزي:

في ظل النزاعات التي شهدتها وتشهدها دول القارة الإفريقية، كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية؟

الفرضية:

اعتماد الجزائر على الدبلوماسية والوساطة يساهم في إدارة النزاعات الإفريقية بشكل سليم مما يعزز من الأمن والاستقرار الداخلي والدولي.

للإجابة على السؤال واختبار صحة الفرضية قسمنا الورقة البحثية إلى العناصر التالية

- الدبلوماسية والوساطة: مقاربة مفهوماتية.
- قراءة في مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية.
- نماذج لإدارة الجزائر لنزاعات افريقية اعتمادا على الدبلوماسية.
- خاتمة.

المحور الأول: الدبلوماسية والوساطة: مقاربة مفهوماتية

تتعدد التعريفات المقدمة للدبلوماسية والوساطة وهذا وفقا للاختلاف في منظور الرؤية والأهداف، وعموما يمكن رصد بعض هذه التعريفات كما يلي:

أولا: الدبلوماسية:

الدبلوماسية هي كلمة يونانية معناها "طوى"، كانت تدل على مختلف الأوراق الرسمية والوثائق المطوية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور هذا المفهوم ليشمل

الوثائق المرتبطة بالاتفاقات والمعاهدات[1]، أما مفهومها الحديث فنجد العديد من التعريفات المقدمة على غرار:

- طريقة في إدارة العلاقات الدولية عبر المفاوضات، فهي تفهم في ظل التصورات المختلفة، وبالتالي فهي تلك الوسيلة الهادفة لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين مصالح مختلف الدول[2].
- وفي تعريف أخر تعرف بأنها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والأعراف الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا المختلفة ذات الجانب الأمني والاقتصادي والسياسات العامة، ناهيك عن التنسيق بين مصالح الدول عبر الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية[3].
- ويعرفها هارولد نكلسون بأنها إدارة المفاوضات الدولية عبر المفاوضات أو معالجتها استنادا إلى السفراء والممثلين الدبلوماسيين، في حين شارل كالفو يقر بأنها علم العلاقات القائمة بين الدول والناشئة عن مصالحها المتبادلة وكذا عن

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **عن موسوعة الدبلوماسية**، الجزء2، على الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/020.html ، 2017/10/11، 7:37.

[2]– أحمد طه الغندور، **دورة في الدبلوماسية ومهارات التفاوض**، ص ص 7-8، متوفر على الرابط:
http://up.edu.ps/colleges/law/legal//files/509cbe191ed387e9b94be1b53dbd59f22310280515.pdf ، 2017/10/09، 21:54.

[3]– منيرة فيصل عبد الله السلطان، **الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا واسلاميا**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص4

مبادئ القانون الدولي وكل ما له علاقة بالمعاهدات والاتفاقيات، وبالتالي فهي علم العلاقات وفن المفاوضات[4].

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن الدبلوماسية تجمع بين شقين، يتمثل الشق الأول في كونها علم له مناهج وطرق تدريسه، والشق الثاني مرتبط بالجانب الفني في القيادة والتوجيه والتي تتطلب مهارات خاصة.

- وفي تعريف أخر يقول الدكتور عدنان البكري بأن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة بهدف تنفيذ سياسيتها الخارجية في مختلف تعاملاتها مع الأشخاص الدوليين، وبالتالي تضمن إدارة مختلف العلاقات الدولية ضمن النظام الدولي. وفي نفس السياق يقر الدكتور مأمون الحموي بأن الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية[5].

إن التعريفين السابقين يشيران إلى الممارسات الفعلية للدبلوماسية في إطار النظام الدولي؛ وكذا طبيعتها وفواعلها.

ثانيا: الوساطة

تعتبر الوساطة إحدى الآليات الدبلوماسية المستخدمة لتسوية النزاعات وإدارتها، وتتعلق بتدخل طرف ثالث للتوفيق بين الأطراف المتنازعة ودعوتهم لحل الخلافات بالمفاوضات أو استئنافها إن قطعت، وبالتالي فهي أسلوب لتسهيل إجراءات الحوار الهادف لتحقيق حلول ودية سلمية بين الدول، قد تكون بطلب إحدى الأطراف المتنازعة أو بمبادرة من طرف ثالث، هذا الطرف الذي قد يكون دولة أو مجموعة دول أو

---

[4]- يوسف حسن يوسف، **الدبلوماسية الدولية**، المركز الدولي للاصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2011، ص26

[5]- يوسف حسن يوسف، المرجع السابق، ص 26.

شخصا طبيعيا أو منظمة دولية[6]، وبهذا فإن الوساطة تتمتع بصفة المشورة لا الإلزامية إلا في حالة وجود معاهدة بين طرفين باللجوء إلى وساطة طرف ثالث في حال نشوب نزاع بينهما[7].

المحور الثاني: قراءة في مبادئ وميزات الدبلوماسية الجزائرية

ان الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية يقودنا للبحث في مبادئها ومميزاتها والتى من خلالها يمكن الحكم على فعالية الممارسات الواقعية، وفيما يلي عرض تحليلي للمبادئ ومختلف المميزات.

أولا: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية عموما والدبلوماسية الجزائرية خصوصا على مجموعة من المبادئ يمكن إجمالها في:

1- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

يكرس هذا المبدأ حسن الجوار الايجابي الجزائري، حيث يقوم على أساس بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطراف معينة، يكون من خلال التشاور الهادف لتنمية وتدعيم علاقات الجوار بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وبذلك يتم استخدام مختلف الآليات وعلى رأسها إبرام المعاهدات والاتفاقيات، وتبرز لنا في هذا السياق مظاهر التعاون الجزائري التونسي والذي ركز بالأساس على تنمية الوحدات الصناعية الموجودة في الحدود وإنجاز مشاريع أخرى من شأنها تنمية هذه المناطق.

---

[6]- صالح يحيى الشاعرى، **تسوية النزاعات النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، 2006، ص ص 55،60.

[7]- عبد مجيد حمادى العيساوى، **العلاقات الدبلوماسية ودورها في حل المنازعات الدولية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015، ص 181.

2-دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

ويتمثل هذا المبدأ في دعم حركات التحرر قصد تقرير المصير، ويستمد هذا المبدأ من النضال الطويل ضد الاستعمار في سبيل تقرير المصير والحصول على الحرية، ومنذ ذلك الوقت ترسخ هذا المبدأ وأصبحت الجزائر من الدول المساندة لحق تقرير المصير دون شروط. إن هذا المبدأ مرتبط بشكل كبير بنظرة الجزائر المستقبلية للمنطقة سياسيا اقتصاديا، والأمثلة متعددة كما حصل مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، هذا المبدأ له بعدين الأول مرتبط بالتاريخ الكفاحي للجزائر إبان فترة الاستعمار، والثاني متعلق بحق الجوار[8].

3-حل نزاعات الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة:

يعتبر هذا المبدأ شرطا أساسيا وجوهريا في علاقة حسن الجوار بين الدول، وقد كانت الجزائر من بين الدول التي تنبذ استعمال القوة وتشجع على التعاون وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، إما من خلال التفاوض المباشر أو من خلال المنظمات الإقليمية وعند الضرورة يمكن اللجوء الى القضاء أو التحكيم أو المنظمات الدولية.

4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة وكذا مواثيق مختلف المنظمات الإقليمية على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر الجزائر من بين الدول الملتزمة بهذا المبدأ والداعمة له، ومن منطلق أن الدول المجاورة يمكن لها التأثير والتأثر بما يجري

---

[8]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة التعاون الافريقي،** أطروحة ماجستر، تخصص علوم سياسية، 2011، ص ص 30-32

حولها خصوصا إذا كان هناك اختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن التقيد بهذا المبدأ يكرس الاحترام المتبادل لمختلف الأنظمة في الدول، ويتحقق هذا المبدأ بوجود ركيزتين أساسيتين؛ الأولى تتعلق بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والثانية تتعلق بالاعتراف بالدول ما يكرس التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدول المعترف بها[9].

تعتبر هذه المبادئ الركائز الأساسية لكل سياسة خارجية وكل دبلوماسية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت هذه المبادئ المساعدة على لعب أدوار فاعلة ضمن المجتمع الدولي تمكن من ضمان استقرار دولي وسلام مجتمعي.

ثانيا: أولويات الدبلوماسية الجزائرية:

تتضمن الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الأولويات التى تسعى لضمانها خلال مختلف ممارساتها الدولية وسياستها الخارجية، وتتمثل هذه الأولويات في:

1-الأمن:

مجال الأمن هو مجال مرتبط بالسلام والاستقرار الذي تسعى كل الدول لتحقيقه، وبما أنه مجال مهم ومؤثر على مختلف الأوضاع في الدول كان من الضروري السعي لمواجهة الظواهر المؤثرة على الأمن، بما فيها ظاهرة الإرهاب، والتي تفاقمت وأصبحت تهديد مباشر وغير مباشر لمختلف الدول، وبذلك نجد أن الجزائر قد سعت في إطار ضمان أمنها وأمن جوارها للتوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة

[9]- سليم العايب، مرجع سابق، ص ص 33-34.

الإرهاب، هذه الظاهرة التي تنامت في 2007 مع بروز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

2-التنمية:

تتعلق المحددات الاقتصادية بمختلف الموارد الاقتصادية والبشرية المساهمة في النهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي للدولة، وبما أن العوامل الاقتصادية والتنموية للدول تتأثر وتؤثر على بعضها البعض، كان من الضروري ربط علاقات اقتصادية تعاونية في إطار دعم الجانب التنموي بهدف تحقيق اكبر قدر من الاستفادة والتطور في المجال الاقتصادي، سواء على الجانب الداخلي المرتبط بالدولة أو الجانب الدولي الشامل للمجتمع الدولي[10].

3-تحسين الصورة الخارجية للجزائر:

تسعى الجزائر من خلال هذه السمة لتسويق الصورة الأمنية السلامية الداعمة للمكانة الجزائر الدولية، وهذا ما يتجسد في تجربتها في مكافحة الإرهاب، ويبرز هذا من خلال الاتفاقية المبرمة سنة 1999 والتي من خلالها استطاعت الجزائر كسب الموقف العربي، وبذلك جلبت اهتمام العديد من الدول الإفريقية لهذه الظاهرة، وبذلك تم مناقشتها وإعداد مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب التي صادق عليها وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وتضم هذه الاتفاقية حوالي 13 مادة بما فيها التطرق لمظاهر الإرهاب، وتوقيع مختلف الاتفاقيات على غرار الاتفاقية المبرمة في 4 جويلية 2006 حول قضية الطوارق بين مالي والنيجر، ومن ناحية أخرى

---

[10]- محمد أمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية-دراسة حالة مالي-**، ص ص 9-10، متوفر على الرابط: http://soutalgnoub.com/pictures/net/economie-alg.pdf ، 2017/10/13، 18:22.

كان لحل النزاعات الدولية دور مهم في بيان دبلوماسية الجزائر في الحفاظ على السلام، وبذلك نجد لها دور مهم في النزاع الإثيوبي –الاريتري 2000[11].

تعتبر كل من التنمية والأمن وتحسين الصورة الخارجية للدولة من بين أولويات السياسات الخارجية للدول والممارسات الدبلوماسية، التي تبنتها الجزائر في محاولة منها لضمان سلمها وأمن حدودها من جهة وكذا مساعدة دول الجوار أو الدول الأخرى حل نزاعاتها وتوجيه قواها للتطور التنموي.

المحور الثالث: نماذج لإدارة الجزائر لنزاعات افريقية اعتمادا على الدبلوماسية

ساهمت الجزائر في إدارة العديد من النزاعات والقضايا التي مست الدول الإفريقية بواسطة أسلوبها الدبلوماسي، هادفة بذلك لضمان امن القارة، وفيما يلي نعرض بعض التجارب التي شهدت تدخلا دبلوماسيا جزائريا.

أولا: الجزائر ومشروع إنشاء مجلس السلم الإفريقي:

سعت الجزائر بوتيرة مستمرة ومتكررة للبحث عن آلية لحفظ السلام والأمن في أفريقيا، وذلك بسبب الهاجس الأمني الذي تسببت فيه مختلف النزاعات في الدول الإفريقية والمؤثرة على حالة الاستقرار الإفريقي والجزائري، ونظرا لتزايد ظاهرة اللجوء والإرهاب في القارة السمراء حيث كانت الجزائر من بين الدول الأكثر تأثرا بها، لذلك فقد عمدت الجزائر لإضفاء طابع الدولية لمواجهة هذا الظواهر، وأولت اهتماما بالغا لتكريس آلية لإدارة النزاعات الدولية، وبذلك ساهمت بالاعتماد على الدبلوماسية الوقائية في جلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات الدولية لصالح منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى جلب الدعم في مجال نزع السلاح، وبسبب تعثر عمل المنظمة تم إنشاء

---

[11]– محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 12.

مجلس السلم والأمن كآلية وقائية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، في القمة الخامسة والثلاثين -35- المنعقدة في الجزائر وقد كان لهذه الآلية المؤسساتية دور كبير في كل من الكونغو والغابون وسيراليون والصومال والسودان وروندا وغيرها من المناطق التي عانت من ويلات النزاعات[12].

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق التنمية الإفريقية:

بعد أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها بفعالية في الساحة الإفريقية من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، خصوصا وأن معظم المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من المشاكل الكلية للقارة الإفريقية كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي تثقل كاهل ميزانيات معظم الدول، لهذا سعت الجزائر لإعداد خطة تنموية إفريقيا وفق معطيات تتوافق والواقع المعاش، وجاءت بذلك مبادرة رئيس جنوب إفريقيا تابو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت ب"الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP "، وقد اعتمدت هذه الخطة على تحديد المجالات الواجب العمل فيها من طرف الحكومة وإعطائها الأولوية في الاستثمارات، مع توجيه القطاع الخاص اليها، ثم جاءت المبادرة الثانية من طرف الرئيس السينيغالي"عبد الله واد" والتي أطلق عليها اسم "مخطط اوميغا OMEGA PLAN" وأعلن عنها في جانفي 2001 حيث ركزت على أهم الميادين الواجب توفرها لإحداث تنمية شاملة ومستدامة، وبما أن هاتين المبادرتين تصبان في نفس السياق فقد قرر القادة الأفارقة في قمة لوزاكا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد، وبالتالي أصبحت الصيغة الجديدة للمبادرة: "مبادرة

---

[12]- وهيبة خبيزي، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**، ص ص 284-285، متوفر على الرابط: file:///C:/Users/pc/Downloads/92374eaddbf11a76febfe36e067a8b38%20(5).pdf ، 2017/10/14، 16:37.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD، والهادفة لتقليص الفارق التنموي بين الدول الإفريقية والدول المتقدمة، والعمل على إيجاد سبل فعالة لدمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي[13].

ثالثا:التكيف الدبلوماسي الجزائري لإدارة النزاع في مالي:

عانى المجتمع المالي من حالة ضعف بسبب الصراع على السلطة في الجنوب والشمال، ودخلت الدولة في حالة فوضى بعد الإطاحة بالحكومة في مارس 2012، ولان مالي دولة افريقية تنتمي إلى الساحل الإفريقي؛ وعلى اعتبار أنها الحلقة الأضعف فإنها تأثيرها على حالة الاستقرار تكون واردة جدا، خاصة مع ازدياد فتيل النزاع وظهور الحركات الوطنية التحررية مع استفحال حالات الهجوم على العديد من المناطق الحدودية مع كل من الجزائر والنيجر، وهو ما خلق بؤر للتوتر استدعت تدخل دبلوماسي جزائري لضمان الحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي[14] وفقا لمجموعة من الخطوات التفاوضية التي يمكن إجمالها في:

- اتفاق تمنراست 1991: والمتضمن لمفاوضات بين الحكومة المالية الأطراف المسلحة تحت وساطة جزائرية، تمت هذه المفاوضات في تمنراست وتمحورت حول وضع حد لكل العمليات العسكرية في التراب المالي، وتفرغ القوات المالية للدفاع عن التراب الوطني ضد العدوان الخارجي.

---

[13]– سليم العايب، مرجع سابق، ص ص 116-117.

[14]– محمد أمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 103، متوفر على الرابط:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf ، 2017/10/14، 13:53.

- عقد العديد من اللقاءات والتي ضمنت كل من ممثلي الحكومة الجزائرية وممثلي الحكومة المالية، ومن بينها المنعقد في 1992/01/22 والذي تم التوصل فيه لتوقيع هدنة والإطلاق المتبادل للمسجونين.
- لقاء تمنراست 27-30 نظمت فيه الحكومة المالية حفل سمي بشعلة السلام، وقد تم خلاله حرق كل الأسلحة المستخدمة في نزاع شمال مالي، وقد شاركت الجزائر في هذا الحفل بوفد مهم على رأسه وزير الداخلية آنذاك.
- الاتفاقية المرجعية 2006 وكانت بوساطة الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب تحت إشراف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وقد أخذت هذه الاتفاقية صفة المرجعية لأنها أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة[15].

وبذلك فإن الجزائر قد انتهجت ثلاثة مسارات في إطار مواجهة تداعيات النزاع المالي، كان الأول سياسيا عبر عقد لقاءات لمعرفات متطلبات سكان الجنوب والتي تغلب عليهم فئة الطوارق، وكان الثاني أمنيا بهدف منع الجماعات الجهادية من التسلل بفعل العمليات العسكرية في شمال مالي، أما الثالث فكان دعائي بهدف تفادي تبعات الفكر المتطرف المنتشر في منطقة الساحل الإفريقي[16].

---

[15]- وهيبة خبيزي، **مرجع سابق**، ص ص 293-294.

[16]- محمد أمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير**، مرجع سابق، ص 109.

رابعا: إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية

رغم الحركية الدبلوماسية التي عرفتها الجزائر، والتي ساهمت بشكل كبير في حل نزاعات وأزمات في الدول الإفريقية، إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض النقائص، منها ما تعلق بطبيعة العلاقات الجزائرية الساحلية والتي غالبا ما تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع للغياب المتكرر للجزائر عن مختلف الأحداث الحاصلة في القارة إلا ما كان يهدد فعلا خطرا حقيقيا لاستقرار الدولة، ومن ناحية أخرى نجد أن ضعف التعاون الاقتصادي بين الجزائر ومختلف الدول الإفريقية كان سببا في بعض إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية، حيث أن هذا الضعف يعود لعدم اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي واهتمامها في المقابل بمنطقة الشمال، أما في الجانب الثقافي الديني فإن الجزائر لم تستغل الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة كعامل الدين واللغة، وبالتالي كان في استطاعتها التوجه نحو سياسة الاستقطاب والتعاون في هذا المجال[17].

خاتمة:

في ظل المتغيرات الأمنية الحاصلة على الساحة الإفريقية، كان من الضروري على الجزائر لعب دور فعال لضمان الاستقرار الداخلي لها والسلام والأمن الخارجي للقارة، وبذلك فقط تبنت المبادئ المعتمدة في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، والمتعلقة بالحل السلمي للنزاعات الدولية، وكانت بذلك الدبلوماسية ابرز الحلول التي ساهمت بها الجزائر في إدارة وحل مختلف النزاعات في القارة الإفريقية، وهذا من منطلق تهديد أمنها واستقرارها من ناحية، أو مرورها بمرحلة اضطراب وإرهاب كرست

---

[17]– محمد الامين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير**، مرجع سابق، ص ص 110-111.

أللاستقرار الداخلي في وقت ما، ورغم مختلف الانجازات المعترف بها لصالح الدبلوماسية الجزائرية في إطار إدارة وحل النزاعات الإفريقية، إلا أنها تبقى نسبية في بعض الأحيان وهذا راجع لطبيعة التهديدات الإفريقية ومدى تأثيرها على حالة الاستقرار الداخلي للدولة.

قائمة المراجع:

كتب:

1- يوسف حسن يوسف، **الدبلوماسية الدولية،** المركز الدولي للاصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2011.

2- الشاعرى صالح يحيى، **تسوية النزاعات النزاعات الدولية سلميا،** مكتبة مدبولى، القاهرة، ط1، 2006.

3- العيساوى عبد مجيد حمادى ، **العلاقات الدبلوماسية ودورها في حل المنازعات الدولية،** دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2015.

مذكرات:

1- فيصل عبد الله السلطان منيرة ، **الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا واسلاميا،** رسالة ماجستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

2-العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة التعاون الافريقي،** أطروحة ماجستر، تخصص علوم سياسية، 2011.

مقالات على الأنترنت:

1- الكيالي عبد الوهاب، **عن موسوعة الدبلوماسية**، الجزء2، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/020.html.

2-الغندور أحمد طه ، **دورة في الدبلوماسية ومهارات التفاوض**، ص ص 7-8، متوفر على الرابط: http://up.edu.ps/colleges/law/legal//files/509cbe191ed387e9b94be1b53dbd59f22310280515.pdf .

3-بن عائشة محمد أمين، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية-دراسة حالة مالي-**، متوفر على الرابط: http://soutalgnoub.com/pictures/net/economie-alg.pdf ،

4-بن عائشة محمد أمين، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mhmd_amin_bn_3a2isha.pdf.

5-خبيزي وهيبة ، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**، متوفر على الرابط: file:///C:/Users/pc/Downloads/92374eaddbf11a76febfe36e067a8b38%20(5).pdf.

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ملتقى دولي بعنوان :

الجزائر وافريقيا : من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية

الاسم : هشام

اللقب : عبد الكريم

الدرجة العلمية : أستاذ محاضر أ

القسم : قسم العلوم السياسية جامعة باتنة1 .

الهاتف : 0674010407

البريد الالكتروني : hichem.abdelkrim@yahoo.fr

المحور : الاستثمارات والشراكة الاقتصادية: الرهان الجديد للجزائر افريقيا.

عنوان المداخلة : محددات الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وجنوب افريقيا و سبل تطويرها

مقدمة :

يستهدف التعاون والشراكة بين الجزائر وجنوب افريقيا الى خلق منهجية جديدة للتعاون تتعلق بمجالات إقتصادية حيوية بالأساس و تكون ضمن تصور أشمل ، حيث أن اغلبية القراءات والملاحظات حول طبيعة هذه الشراكة يقود الى تصنيفها ضمن خانة " الشراكة الاستراتيجية " . فهناك شبه توافق تام بين الجزائر وجنوب افريقيا حول ضرورة تطوير وتعميق التعاون الاقتصادي ، والدفع لاتجاه تطوير للشراكة و التعاون الاقتصادي في جميع المجالات ، فهناك دفعة جديدة في التعاون المشترك في اطار السياسات الوطنية للتنويع الاقتصادي للبلدين تعمل على الدفع نحو الرفع من قيمية التبادلات التجارية و الاستثمارية بين البلدين و التي تبقى دون المستوى المأمول مقارنة بالحركية الدبلوماسية و بعدد الاتفاقات المبرمة في هذا الاتجاه .

هناك العديد من العراقيل في العلاقات الاقتصادية الثنائية لم يتم تسويتها ، أدت إلى تراجع في قيمة التبادل بين البلدين بما يقارب 53 بالمائة من القيمة الأصلية، وفي المقابل تسعى الدولتان إلى تعزيز مقاربة الاقتصاد الدبلوماسي و الهمل على خلق حركية جديدة مرجعيتها العلاقات التاريخية و الدبلوماسية المتميزة بين البلدين لتعزيز الجوانب الاقتصادية وتطويرها ، تهدف هذه الاستراتيجية الجديدة للشراكة الى تقوية التعاون في مختلف المجالات خاصة المحروقات والبتروكيمياء والطاقات المتجددة، وتنويع الاستثمارات الثنائية المباشرة (خاصة بالنسبة للجزائر) التي تطمح الى التأسيس لشراكة استراتيجية –خاصة في "القطاع الصناعي"– ، و الرفع من التبادلات التجارية ، مع التركيز على " المرافقة " و " تبادل الخبرات " للمؤسسات الاقتصادية في جهودها للتنويع الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذه المداخلة الحديث عن المبررات المتاحة لتعزيز التفاعل الاقتصادي بين الجزائر وجنوب افريقيا ، ثم الحديث عن منطلقات الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وجنوب افريقيا وأولويات تطوير الشراكة وتنويعها و تغليب منطق " المنافع التبادلية " ، ثم في الأخير تقديم قراءات حول آليات تكثيف وتعزيز علاقات وسبل الشراكة الاقتصادية الثنائية ومستقبلها .

1- الجزائر وجنوب أفريقيا: استكشاف سبل التعاون الاقتصادي

لقد ارتبطت الجزائر بجنوب أفريقيا ارتباطاً وثيقاً في الجوانب الحضارية والتاريخية انطلاقا من المكانة التي يحظى بها البلدان افريقيا ، فقد تشكلت روابط للتعاون و الشراكة لا سيما في المجال الاقتصادي، حيث سعت الجزائر لتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع جنوب افريقيا التي تتميز بحجم الاقتصاد المتطور مقارنة بباقي للاقتصادات الأفريقية .

عرفت العلاقات الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً ملموسا، حيث عملت الجزائر فى إطار خططها للتطوير والتنويع الإقتصادى التى وضعتها الدولة مع الدول الافريقية على رفع مستوى التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا بالاساس ، و التي تعتبر حليفا استراتيجيا وامنيا و دبلوماسيا للجزائر على المستوى القاري و الاقليمي 1، نظرا للتقارب الكبير حول العديد من القضايا افريقيا – و اقليميا و ذلك من خلال مساهمتهما في تطوير البنية المؤسساتية للقارة الافريقية ، وتأسيس وتفعيل العديد من الهيئات و المنظمات الافريقية كمنظمة الاتحاد الافريقي ، و الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا ، كما يعمل البلدان دائما على دعم قضايا الامن و

[1]- أدت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في الكثير من النزاعات وأثبتت نجاعتها التي كانت تلعب فيها دور الوساطة، وفي هذا الصدد يجب التذكير بموقفها الإيجابي بخصوص النزا ع الإريتري والإثيوبي والذي انتهى باتفاق الجزائر للسلام بين الطرفين، وكذا التنويه إلى دور الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي الهادفة إلى تجسيد الإستقرار الإقليمي .

السلم في افريقيا وفق رؤية مشتركة و متجانسة الى ابعد الحدود من خلال تفعيل وتنظيم العديد من المبادرات وفي الوساطات لحل النزاعات الافريقية .

لقد إرتكزت هذه الشراكة على استراتيجية لتطبيق آليات جديدة للتفاعل الاقتصادي بين البلدين ، و ذلك بالعمل على تحرير مناخ الأعمال وإزالة العوائق البيروقراطية ، وتبسيط إجراءات الإستثمار، وإصدار التشريعات والقوانين الجاذبة للإستثمار، و تبادل التجارب التنموية في مجالات البتروكيماويات والنقل ، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

تعتبر زيارة الرئيس الافريقي الى الجزائر العاصمة جاكوب زوما Jacob Zuma الى الجزائر مع عدد من وزراء البلدين الى الدورة السادسة من المفوضية العليا للتعاون بين الجزائر وجنوب أفريقيا la 6ème session de la haute Commission bilatérale de coopération algéro-sud-africaine . اجتماع يهدف الى تعزيز التعاون متعدد القطاعات la coopération multisectorielle ، فضلا عن التبادلات بين البلدين. كما تم مناقشة العديد من القضايا مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كالقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. يذكر ان السلام والامن فى افريقيا، فضلا عن تقدم الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا NEPAD، والتكامل الاقتصادى الافريقى هما ايضا على جدول اعمال المحادثات بين رئيسى الدولتين. وقال الرئيس جاكوب زوما فى ختام اجتماعه مع الرئيس بوتفليقة ان الجزائر شريك "استراتيجى" لجنوب افريقيا l'Algérie était un partenaire «stratégique» pour l'Afrique du Sud. "تعتبر جنوب أفريقيا الجزائر شريكا استراتيجيا في منطقة شمال أفريقيا، ونحن نعمل على ضمان ترجمة العلاقات السياسية الثنائية إلى المجال الاقتصادي والتجاري " .

وقال رئيس جنوب افريقيا جاكوب زوما ان هناك "فرصا مختلفة" لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، معلنا ان الجزائر وجنوب افريقيا اتفقتا على مستوى مسؤوليهما، والاجتماعات، والمناقشات "الأكثر تواترا". وإذ رحب الرئيس زوما بنتائج التعاون في عدة ميادين منها التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والفنون والثقافة والدفاع والأمن والأشغال العمومية والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والعمالة والسياحة والطاقة . كما أعلن وزير الخارجية رمتان لعمامرة ونظيره الجنوب افريقي وزير الشؤون الخارجية والتعاون مايتي نكوانا مشاباني Maite Nkoana Mashabane في جوقة أن الجزائر وجنوب أفريقيا تطمحان إلى بناء شراكة استراتيجية تسمح بتعزيز تعاونها فى مختلف المجالات الاقتصادية والاقتصادية بما يتماشى مع العلاقات السياسية القوية القائمة بين البلدين construire un partenariat stratégique permettant le renforcement de leur coopération dans différents domaines notamment économiques à la mesure des relations politiques solides qui existent entre les deux pays.[2]

الملاحظ في التصريحات الرسمية أنها تفسر طبيعة العلاقة بأنها ترتقي الى مستوى " الشراكة الاستراتيجية " و ترتقي إلى ما اطلق عليه بـ "النجاحات المثالية" réussites exemplaires ، حيث دعى عبد السلام بوشوارب (وزير الاقتصاد السابق) خلال اجتماع اقتصادي جزائري- جنوب أفريقي، على التوالي، في زيارة الرئيس جاكوب زوما "إن المستوى الحالي للتجارة والاستثمار بعيد عن أن يعكس إمكاناتنا الحقيقية" في الجزائر العاصمة. وقال عبد السلام

---

2 - Mohamed Djamel, « Algérie-Afrique du Sud : les moyens de la coopération économique explorés », le Courier d'Algerie
https://lecourrier-dalgerie.com/algerie-afrique-du-sud-les-moyens-de-la-cooperation-economique-explores/

بوشارب ان تحديات التنمية "تفرض اعتبارا من اليوم دفعة جديدة" على التعاون متعدد القطاعات والتجارة بين البلدين.

ودعا الوزير المشغلين إلى مضاعفة الجهود والمبادرات لإعطاء الشراكة بين الجزائر وجنوب أفريقيا "النطاق والأبعاد التي تستحقها"، وشدد على ضرورة استكشاف أوجه التكامل القائمة بين البلدين، لتوليد "نجاحات أفريقية نموذجية". وعلى وجه الخصوص، أشار الوزير إلى قطاع التعدين الذي تتمتع فيه جنوب أفريقيا بتاريخ طويل من الخبرة، ولكن أيضا صناعة الأغذية الزراعية، والصناعة الكهربائية، والإلكترونيات، والسيارات، والمنسوجات، والمستحضرات الصيدلانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبناء، والأشغال العامة والطاقة. وقال عبد السلام بوشوارب ان القطاعات التى تستحق تصنيفها كموقع قطبى من حيث التعاون بين الجزائر وجنوب افريقيا والذى يهدف الى خلق محرك للتنمية لافريقيا.

كما بحث وزير الطاقة **نور الدين بوطرفة** وسفير جنوب افريقيا لدى الجزائر **دينيس دلومو** العلاقات بين البلدين بشكل خاص فى قطاع الطاقة بما فى ذلك الطاقات المتجددة حسبما ذكر بيان من هذه الوزارة.

وخلال جلسة الاستماع التى قدمت لسفير جنوب افريقيا، اصر الوزير على "ضرورة قيام البلدين بالعمل معا لتطوير شراكات مفيدة فى قطاع المحروقات hydrocarbures ، وخاصة فى الطاقات المتجددة mais surtout dans les énergies renouvelables .

كما نلاحظ استمرارية في نفس التوجه بعد التعديلات الوزارية الأخيرة و تولي وزير الصناعة الأخير يوسف يوسفي لمهامه ، فقد أكد على ضرورة تقوية الشراكة و التعاون بين البلدين خاصة في مجال المناجم renforcement de partenariat entre les deux pays,

عند لقائه مع السفير جنوب افريقي Dennis notamment dans le secteur des Mines Thokozani Dlomo ، وهذا بتاريخ 03 أكتوبر 2017 [3].

وفى هذا الصدد دعا الوزير الى "تكثيف المشاورات بهدف اقامة مشاريع لخلق الثروة projets créateurs de richesses يمكن فيها ممارسة العبقرية الافريقية لصالح القارة"، مشيرا الى ان "التنمية والتنمية من افريقيا تمثل اولوية لكلا البلدين."

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الطرفان إلى أنه سيتم تعيين خبراء للعمل معا "بغية تحديد مشاريع ملموسة يتعين تنفيذها في أقرب وقت ممكن."

كما سيتم تنظيم ورش عمل لتمكين الشركات والمستثمرين من البلدين "من التعرف بشكل أفضل على فرص العمل وإيجاد سبل لتقريب الجزائر وجنوب أفريقيا من المشاريع الهيكلية في افريقيا trouver des voies pour rapprocher l'Algérie et l'Afrique du Sud autour de projets structurels en Afrique".

2- أولويات تطوير الشراكة وتنويعها و فق منطق " المنافع التبادلية ":

تعمل كل من الجزائر وجنوب افريقيا على تعزيز تعاونهما الاقتصادى، والرفع من الفرص الاستثمارية و التجارية بالحديث عن العديد من البرامج الطموحة لتعزيز الشراكة وتنويعها مع جنوب افريقيا من خلال الاجتماعات الاقليمية مع مختلف المشغلين الاقتصاديين وافتتاح خط طيران مباشر بين البلدين.

---

[3] - Algérie-Afrique du Sud : Prospection dans le secteur des mines , 03 octobre 2017 http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/113545

أشار سفير جنوب افريقيا فى الجزائر دلومو دينيس Dlomo Dennis ان خط الطيران المباشر يعتبر ضرورة لزيادة التجارة بين البلدين. و إلى تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف امكانيات الشراكة. ومن بين القطاعات الرئيسية التى سيتعاون فيها البلدان، نجد السياحة والبتروكيماويات والصناعة والتعدين. يبقى فقط العمل على آليات تجسيد وتحقيق هذه الاتفاقات على أرض الواقع [4].

يمكن ملاحظة وجود رغبة مشتركة و استعدادا كبيرا للمساهمة و المساعدة في تنمية الاقتصاد الجزائري من طرف جنوب افريقيا ، فهما يتقاسمان نفس الرؤية والأولويات والأهداف [5].

وقال دلومو دينيس Dlomo Dennis ان العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وجنوب افريقيا لم ترتق الى مستوى العلاقات التاريخية العميقة بين البلدين و جنوب افريقيا ترغب فى تكثيف الشراكة مع الجزائر. واعرب سفير جنوب افريقيا خلال اجتماعه مع المسؤولين الاقتصاديين عن استعداد بلاده للمساهمة فى تنمية الاقتصاد الجزائري، وتحدث صراحة على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين" renforcer la coopération entre les deux pays.

وقال سفير الجزائر لدى الجزائر دلومو دينيس ان العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وجنوب افريقيا لا تساوي عمق العلاقات التاريخية بين البلدين. وأكد عن استعداد بلاده للمساهمة فى تنمية الاقتصاد الجزائري، وتعزيز التعاون بين البلدين لأنهما يتقاسمان نفس الرؤية والأولويات والأهداف، وبالتالي الحاجة إلى التعاون بشأن الاستثمار في أفريقيا. [6]

4 - Feriel Arab , « Renforcement du partenariat algéro-sud-africain: Une ligne directe Alger-Johannesburg sera ouverte », Le Temps d'Algerie , 30 NOVEMBRE 2016
https://letempsdz.com/index.php/sport/132-actualite/188629-renforcement-du-partenariat-alg%C3%A9ro-sud-africain-une-ligne-directe-alger-johannesburg-sera-ouverte

5 - Idem .

6 -La Tribune , L'Afrique du Sud veut intensifier le partenariat avec l'Algérie , 09-11-2016 .

بحكم العلاقات التاريخية القوية بين البلدين فهناك رغبة في بناء شراكات اقتصادية دائمة وإعطاء دفعة جديدة للتعاون متعدد القطاعات، وكذا زيادة حجم التبادلات و الاستثمارات بين البلدين. كما لا يجب اهمال جوانب التعاون في مجال الدفاع و الأمن la coopération dans le domaine de la Défense ، حتى لو كان هذا المجال لا يظهر كثيرا إعلاميا إلا أن الواقع يثبت وجود علاقة استراتيجية حقيقية بين البلدين [7].

3- قياس مستوى التبادلات وسبل تعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية :

تعتبر الجزائر عضوا فعالا في الاتحاد الإفريقي، حيث تساهم بدرجة كبيرة في حل مشاكل القارة المتعلقة خاصة بتعزيز التنمية، والتقليل من الفقر المتزايد، وترشيد أنظمة الحكم بما يتماشى مع أهداف البلدان الإفريقية في مشاريع اندماجها الإيجابي في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار فقد كانت الجزائر إحدى الدول الخمسة المؤسسين لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) إضافة إلى كل من مصر، السنغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا، حيث تعمل مع هذه الدول على تنظيم وتفعيل سياسات النهضة الاقتصادية الإفريقية، بمشاركة الدول المانحة والمؤسسات الدولية المهتمة .

وقد ساهمت المشاكل التي تعاني منها دول الساحل وخاصة مالي والنيجر، في تركز الدور الإقليمي للجزائر في هذه المنطقة، حيث عملت خلال السنوات الأخيرة على تكثيف

---

http://www.latribunedz.com/article/22303-L-Afrique-du-Sud-veut-intensifier-le-partenariat-avec-l-Algerie

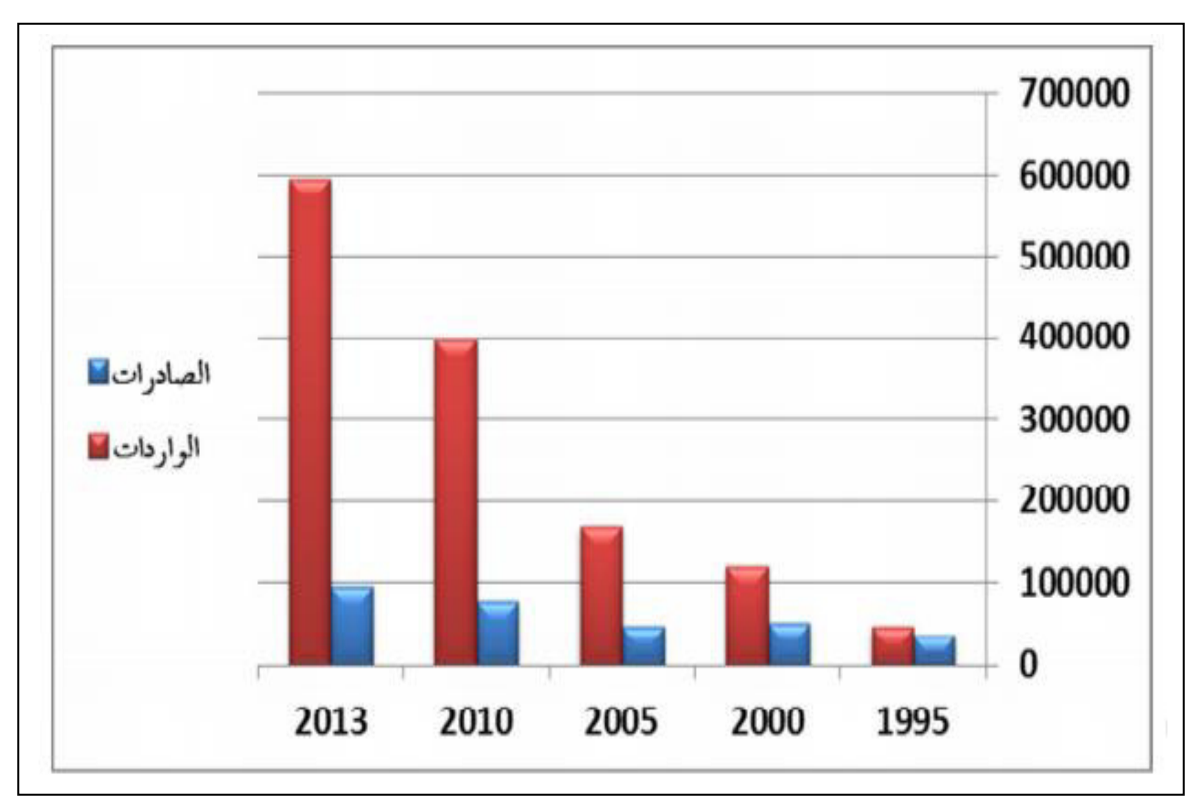
7 - Lakhdar A. , Algérie-Afrique du Sud: une véritable relation stratégique, (La Nouvelle République 01/04/15 .
http://fr.africatime.com/afrique_du_sud/articles/algerie-afrique-du-sud-une-veritable-relation-strategique

الزيارات الدبلوماسية المتبادلة مع هذه الدول، وتشكيل لجان مشتركة ولجان ثنائية ذات اجتماعات دورية. وقد هدفت هذه السياسة الجزائرية إلى تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة اللازم لإطلاق البرامج التنموية الاقتصادية، وعلى الرغم من انخفاض معدلات التبادل التجاري الجزائري مع دول الساحل، والتي لا تتجاوز 3 %من المبادلات التجارية الإجمالية، إلا أن الجزائر عملت على إزالة الحواجز غير الجمركية (مثل الحصص والتراخيص)، وعلى تخفيض الرسوم على التجارة السلعية مع هذه الدول. إضافة إلى هذا فقد أطلقت الحكومة الجزائرية بعض المشاريع الكبرى لفائدة منطقة الساحل، أهمها: الطريق الصحراوي الذي يربط الجزائر مع نيجيريا مرورا بمالي [8].

النيجر والتشاد، إنشاء أنبوب غاز الذي يسمح بتوصيل الغاز النيجيري لأوروبا مرورا بالنيجر، إضافة إلى استثمارات سوناطراك للتنقيب على البترول والغاز في شمال مالي والنيجر .إلا أن محاولات التقارب الاقتصادي الجزائري الإفريقي لم تؤثر كثيرا على قيم التبادل التجاري البيني والذي بقي في قيمة منخفضة، على الرغم من تطورها المعتبر خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن إبرازه من خلال الشكل الموالي :

[8]- يعقوبي محمد ، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية: 2017/2016 ، ص 214 .

الشكل رقم 01 : تطور قيمة المبادلات التجارية السلعية الجزائرية مع البلدان الإفريقية ما عدا بلدان شمال إفريقيا (ألف دولار)



حسيبة بن بوعلي– الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية: 2017/2016 ، ص 215 .

الملاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية لم تتطو ر كثيرا مقارنة بوارداتها من هذه الدول، حيث انتقلت من أقل من 500000 دولار سنة 1995 إلى حوالي مليون دولار فقط سنة 2013 ،في حين عرفت الواردات ارتفاعا كبيرا من أقل من 500000 دولار إلى قرابة 600 مليون دولار خلال نفس الفترة. وتعتبر **جنوب إفريقيا** أكبر شريك تجاري للجزائر بين الدول الإفريقية الأخرى، حيث بلغت قيمة الصادرات نحوها سنة 2013 أكثر من 4.1 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات منها أكثر من 6.383 مليون دولار خلال نفس السنة [9].

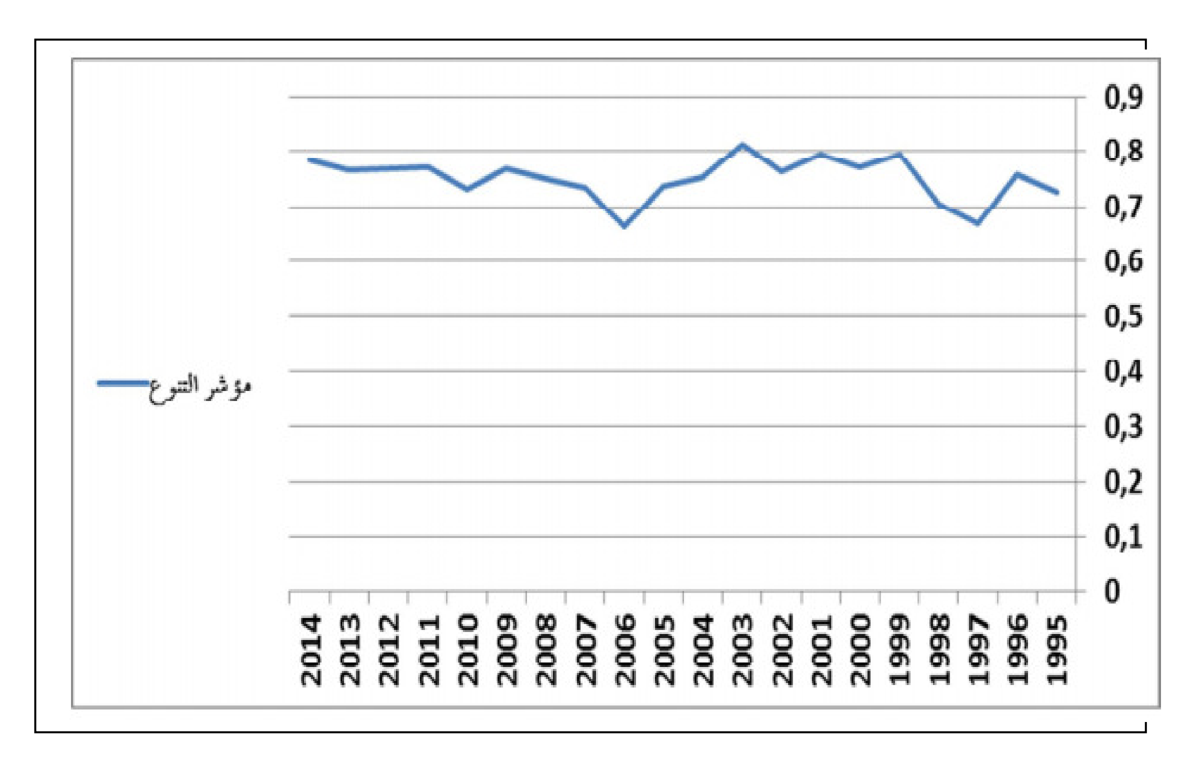
[9]- يعقوبي محمد ، المرجع السابق ، ص 215 .

كما يمكن قياس مستوى التعاون الاقتصادي بين الجزائر وجنوب افريقيا من خلال دراسة وتقييم مستوى تنوع الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الجنوب (المتوفرة في بعض الدراسات) و التي ستسمح لنل بقياس مستتوى الحركية أو الجمود في العلاقات بين الجزائر و الدول الاقريقية عموما و من خلالها مع جنوب افريقيا .

تتمتع أغلب بلدان الجنوب بوفرتها الكبيرة من المواد الأولية، ولذلك تشارك في النظام التجاري الدولي على أساس تخصصها في إنتاج وتصدير هذه المواد، وهو ما يجعلها في مراتب متأخرة في النظام الاقتصادي العالمي. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة بدأت بعض اقتصاديات الجنوب (خاصة جنوب افريقيا) تحقق معدلات نمو، وهو ما ساهم في فك ارتباط صادراتها ولو جزئيا بقطاع المواد الأولية. ولذلك نجد الجزائر تعمل على الدوام على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها اقتصادياتها في مجالات استهلاكية خارج قطاع المحروقات . ومن خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على درجة تنوع الصادرات الجزائرية الموجهة إلى هذه البلدان في القارة الإفريقية .

وعلى الرغم من تدني قيمة الصادرات الجزائرية إلى البلدان الإفريقية، والتي لم تتعدى نسبتها 6 %من الصادرات الجزائرية الإجمالية بقيمة 68.3 مليار دولار سنة 2014 ،إلا أن هذه القارة تمثل بعدا جغرافيا واستراتيجيا للاقتصاد الوطني، وهو ما جعل الجزائر تسعى على الدوام إلى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع بلدانها، حيث أن لديها مكانة مهمة بين جيرانها من الأقطار الإفريقية وخاصة أن معظم اقتصاديات هذه الدول تعتبر سوقا واعدة للجزائر قابلة للولوج و للاستثمار.

الشكل رقم (02) : يبين تطور درجة تنوع الصادرات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية[10]:



من خلال هذا الشكل يتضح لنا الاستقرار النسبي في قيمة مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية، وهو ما يدل على استقرار البنية الهيكلية لها خلال هذه الفترة ، ومقارنة مع دول الشمال، فإن الصادرات نحو البلدان الإفريقية تعتبر أكثر تنوعا، حيث بلغ المؤشر أدنى قيمة له سنتي 1997 و2006 بـ : 0.66 ، ولكن على الرغم من ذلك تبقى درجة التنوع منخفضة جدا مقارنة بالخطاب الحكومي و بالاجراءات و اللقاءات و الاتفاقيات الموقعة في جميع القطاعات .

4- تقييم الشراكة الاقتصادية بين البلدين ومتطلبات ترقيتها :

[10]- يعقوبي محمد ، نفس المرجع، ص 223.

تعتبر سوق غرب إفريقيا من أكثر الأسواق التي ترتفع فيها مؤشرات الطلب الاستهلاكي، وهذا نظرا لانخفاض معدلات الإنتاجية بها، الناتج عن خصائص هيكلية تتميز بها اقتصادياتها. وبالنسبة للجزائر فتعتبر هذه الاسواق الإفريقية عموما الأقرب من حيث التاريخ والنمط الاستهلاكي و طبيعتها الاقتصادية ، ولذلك فإن التوجه لها من أجل تصريف مخرجات الاقتصاد الوطني يعتبر توجها استراتيجيا في إطار التعاون الاقتصادي الجزائري جنوب- جنوب .

وقد ارتفعت الصادرات العالمية نحو أسواق هذه البلدان بين سنتي 2004 و2014 بنسبة 95.237 ،%في حين ارتفعت الصادرات الجزائرية نحوها بنسبة 27.1205 ،%إلا أنه على الرغم من ذلك تبقى حصتها منخفضة في الصادرات العالمية، حيث بلغت سنة 2014 :24.0 %بعد أن كانت 06.0 %سنة 2004 . وبعد تطبيق نموذج النصيب السوقي الثابت [11] على الصادرات الجزائرية نحو بلدان غرب إفريقيا ، نلاحظ **تراجع** النصيب السوقي الثابت للصادرات الجزائرية على مستوى سوق غرب إفريقيا . ويعزى هذا التدهور أساسا إلى أثر المنافسة الذي ساهم بقيمة سلبية قدرها: 819.1106 مليون دولار، وهو ما يدل على **انخفاض درجة تنافسية** المنتجات الجزائرية مقارنة بمنتجات الدول الأخرى في أسواق غرب إفريقيا، في حين ساهم أثر النمو بقيمة إيجابية ضعيفة بلغت: 42.22 ألف دولار أمريكي، معبرا عن نمو الطلب العالمي

---

[11]- نموذج النصيب السوقي الثابت The constant market share model : أحد أهم النماذج المستخدمة في هذا الصدد لقياس الأداء التصديري لدولة ما تجاه دولة أخرى أو مجموعة من الدول، ومن ثم الكشف عن القدرة التنافسية للصادرات والآثار الهيكلية، وذلك من خلال قياس قدرة أسواق ذلك الشريك التجاري أو مجموعة الشركاء على استيعاب صادرات الدولة محل البحث. حيث يقوم النموذج بقياس التأثيرات التي اكتسبتها تلك الدولة (منافع/ خسائر) من جراء ذلك التدفق التجاري لصادراتها في أسواق الشركاء التجاريين مقارنة بالأداء العالمي المناظر. وبمعنى آخر قياس ما إذا كانت تلك الدولة تتوسع في صادراē إلى الشركاء التجاريين محل الدراسة في مقابل صادرات العالم إلى هؤلاء الشركاء التجاريين بصفة عامة.

على المجموعات السلعية المختلفة، وأثر السوق بقيمة أضعف قدرها: 48.3 ألف دولار أمريكي معبرا عن نمو طلب أسواق غرب إفريقيا على المجموعات السلعية المختلفة [12].

من المفروض أن يعطي التعاون مع بلدان الجنوب للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين إيجابيات متعددة، تتمثل أساسا في تدابير تفضيلية لمنتجاتهم مقابل منتجات بلدان الشمال، فالسوق الإفريقية تمثل قطبا مهما بالنسبة للمصدرين الجزائريين، نظرا لعوامل مساعدة وتفضيلية عديدة ، وكذا خصائصه الاستهلاكية المميزة عن باقي أسواق الشمال، والتي يمكن لها أن تستوعب المنتجات الجزائرية التي حققت الجزائر فيها اكتفاءها الذاتي، وتستطيع المضي قدما في إستراتيجية تصديرها نحو الأسواق القريبة .

يمكن القول بامكانية تحسين الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وجنوب افريقيا بتفضيل وتفعيل كل الامكانيات المتاحة ضمن التوجه نحو التكامل جنوب – جنوب L'INTEGRATION SUD-SUD ، فاتفاقيات الشراكة الاقتصادية les Accords de partenariat économique (APE) يمكن أن تستجيب لمتطلبات التغيير بتطبيق مقاربات جديدة تعالج كل مستويات التفاعل بين البلدين ، و تستجيب ايضا لكل متطلبات التغيير لتحقيق هذا الاندماج و التكامل الجهويين [13].

فالعديد من الخبراء يؤكدون على ضرورة أن تكون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية APE أكثر استجابة لمتطلبات التفاعل الاقتصادي المربح و المتميز وفق منطق الذكاء الاقتصادي

---

[12]- يعقوبي محمد ، المرجع السابق ، ص 246.

[13] - Commission Européenne ,Accords De Partenariat Economique Moyens Et Objectifs , P 3. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2003/december/tradoc_115008.pdf

l'intelligence économique [14]، مما يستوجب أكثر انفتاحا للجزائر أمام التحولات الحاصلة في الاسواق الافريقية عموما و في السوق الجنوب افريقية على وجه الخصوص ، بتقليص العراقيل البيروقراطية d'éliminer les obstacles bureaucratiques ، و إقرار تسهيلات في التبادلات و مساراتها ومستوياتها la facilitation des échanges[15] .

تساعد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية les Accords de partenariat économique (APE) على تجسيد برامج الاندماج الاقليمي و الجهوي وتفعيلها les APE amélioreront et accéléreront l'intégration régionale.، مما سيسمح للجزائر من كسب رهان الشراكة الاستراتيجية مع جنوب افريقيا وكل دول القارة الافريقية ، و ايضا يساعدعلى تعزيز موقع الجزائر في ما يتعلق بقضاياها ومبادراتها الدبلوماسية و السياسية في الهيئات و المنظمات الاقليمية لتكون أكثر مصداقية [16] renforcera le statut politique des initiatives régionales et améliorera ainsi leur crédibilité.

خاتمة :

---

[14]- يعرف الذكاء الاقتصادي بالعديد من التعاريف ومن أهمها مثلا التعريف الذي قدمه الفرنسي Marcon, سنة 2016 بأنه :

« l'intelligence économique serait une nouvelle compréhension de l'économie et de ses dimensions, notamment ses dimensions concurrentielle et informationnelle ».

كما يعرفه السويسري: Tromenschlager, سنة 2016 بأنه :

"L'Intelligence Economique (IE, en anglais « competitive intelligence ») est une démarche organisée qui permet aux acteurs économiques de comprendre et d'anticiper l'environnement dans lequel ils évoluent, afin d'aider à leur compétitivité, leurs décisions stratégiques, leur développement, la protection de leur patrimoine et leur influence dans leur domaine d'activité. L'IE s'appuie généralement sur trois piliers : la veille économique et stratégique, la sécurité économique, l'influence et le lobbying."

[15] - Ibid , P 4.

[16] - IDEM.

يجب ان تعمل الجزائر على توفير المناخ الملائم لدفع عجلة تعاونها الاقتصادي مع بلدان الجنوب الأخرى ، والاستفادة من مقوماتها الاقتصادية الداخلية في استغلال إيجابيات هذا التوجه، وأن تعتمد في ذلك على الدخول في مشاريع جهوية للتكامل الإقليمي، وكذا إنشاء الهيئات والمؤسسات المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على دخول أسواق جنوب إفريقيا والتعريف بمنتجاتهم على مستواها، إضافة إلى ضرورة تعزيز علاقاتها التجارية والنقدية معها (التي تعتبر الحلقة المفقودة تماما في هذه المعادلة الاقتصادية) .

الإستراتيجية الجزائرية في إفريقيا: هل يكفي ارث الماضي لبناء رؤية للمستقبل

د/رابح زغوني
جامعة قالمة

مقدمة:

يظل العمق الإفريقي للجزائر على قدر كبير من الأهمية الجيواستراتيجية في أبعادها الأمنية، الدبلوماسية والإستراتيجية، ولقد أدركت الجزائر مبكرا أهمية الدائرة الإفريقية في سياستها الخارجية، فمنذ الثورة التحريرية شكلت القارة قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري بين دول العالم الثالث، فمارست الدول الإفريقية دورا مهما في الضغط الدبلوماسي على فرنسا؛ لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر.

وبعد الاستقلال، ارتبطت سمعة الجزائر في إفريقيا بعظمة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، والتي كان لها التأثير الواضح بعد ذلك على توجهاتها الخارجية في القارة، بفضل التوجه الثوري للنخبة الحاكمة آنذاك وخاصة الرئيسين احمد بن بلة وهواري بومدين، اللذان أرادا للجزائر أن تضطلع بدور "قلعة الثوار" فصارت الجزائر عاصمة لحركات التحرر الإفريقية من اجل الدعم المادي والتدريب العسكري قبل الاستقلال وتكوين النخب والإطارات الإفريقية بعده. وخلال السبعينيات واصلت الجزائر ممارسة دورها الريادي في القارة عبر البوابة الاقتصادية حين قادت الجزائر مطالب هذه الكتلة بالحق في نظام اقتصادي عالمي جديد ضمن حركة الانحياز .

غير أن نهاية النظام الاستعماري وبداية تشكل نظام دولي جديد حملت معها تغيرا في قيمة وسائل النفوذ التقليدية الدبلوماسية أساسا التي مكنت للنفوذ الجزائري في إفريقيا أمام غلبة الروابط الثنائية والمصالح الاقتصادية، والتي تزامنت مع أزمة داخلية معقدة أجبرت الجزائر على الانكفاء الداخلي خلال عقد التسعينيات، لتجد الجزائر نفسها مجبرة مع بداية الألفية على وضع إستراتيجية مناسبة لبعث نفوذها في القارة، فهل يكفي ثقل ميراث الجزائر الماضي لبناء رؤية إستراتجية للمستقبل ؟

1/عقيدة السياسة الجزائرية في إفريقيا: تصفية الاستعمار وتقرير الشعوب مصيرها

ترجع أسس السياسة الجزائرية تجاه عمقها الإفريقي حتى إلى ما قبل ظهور الدولة المستقلة الحديثة في 1962، فهي ترجمة للكفاح السياسي والعسكري الذي انتهجته الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، فمرحلة الاستعمار الفرنسي ساهمت بعمق في صياغة رؤية صانع القرار الجزائري للتوجهات الخارجية نحو إفريقيا غداة الاستقلال. إن ما يمكن تسميته بميراث الثورة شكل المرجعية الرئيسة للسياسة الخارجية الجزائرية، ومثلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الإطار الرسمي غير قابل للمراجعة لصانع السياسة الخارجية الجزائرية لما بعد الاستقلال[1].

---

[1]- Mohamed Redha, **Algeria's Foreign Policy 1979-1992: Continuity And / Or Change**, Submitted in Partial Fulfilment of the Requirement of the Degree of Doctor of Philosophy, School of English, Sociology, Politics and Contemporary History ,University of Salford, Salford, UK June 1999, p.63.

لقد رسم برنامج طرابلس (جوان1962) المبادئ العامة التي يجب أن تحكم السياسة الجزائرية وخاصة نحو كتلة العالم الثالث التي تنتمي إليها، والتي تتلخص في: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات، الكفاح ضد الامبريالية، ومساندة الحركات التحررية في العالم. فكانت تلك المبادئ، وخاصة منها معاداة الاستعمار وحق الشعوب تقرير مصيرها، بمثابة عقيدة للسياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا.

إن عقيدة معاداة الامبريالية والاستعمار في السياسة الخارجية الجزائرية الناشئة بعد الاستقلال، تجد جذورها في تاريخ الحركة الوطنية في صراعها مع المستعمر الفرنسي، الذي وقفت إلى جانبه القوى الغربية ممثلة في حلف الناتو. نتيجة لذلك، وبعد الاستقلال، استلهمت السياسة الخارجية الجديدة مبادئها عن دبلوماسية الحركة الوطنية في معاداة النظام الامبريالي والنظام الاستعماري. فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962، أسست لسياسة لخارجية قائمة على احترام سيادة الدول وعن الحق في الاستقلال، تصفية الاستعمار وتقرير الشعوب مصيرها، وكان ذلك هو ما ساهم في إرساء مبدأ رفض الامبريالية والاستعمار في السياسة الخارجية الجزائرية. لم يكن ذلك بالضرورة انعكاسا للإيديولوجية الاشتراكية، ولكنه كان شكلا من أشكال التعبير الذي استعملته النخبة الوطنية الثورية بعد الاستقلال للتعبير عن رفضها الشديد للنظام الاستعماري الامبريالي[1].

على هذا الأساس ارتبطت الهوية الدولية للسياسة الخارجية الجزائرية أو سمعتها الدولية بالمرجعية الثورية التي حصلتها بعد الاستقلال وبالتوجه الثوري للنخبة الحاكمة حينئذ في صورة الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين اللذان أرادا للجزائر أن تضطلع بدور " قلعة الثوار" في توجهها الخارجي[2]. ويظهر ذلك جليا في الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني "**الجزائر بلد إفريقي، تندرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة، ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري، في سبيل استقلاله وكرامته .ويعني هذا بالنسبة إلينا التزاما ايجابيا إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري**"[3].

وبتموقع الجزائر في طليعة كتلة دول العالم الثورية، أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ملزمة على نطاق واسع بالوقوف ضد الاستعمار، الاستعمار الجديد والامبريالية طيلة فترة الحرب الباردة، خاصة في عهد الرئيسين أحمد بن بلة، هواري بومدين بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة طبقا لتغير الظروف الداخلية والدولية. ففي عهد أحمد بن بلة، التأثير الجزائري في إفريقيا كان سياسيا أكثر، ولهذا صارت الجزائر عاصمة حركات التحرر

---

[1]- Ibid,p.60.

[2]- رابح زغوني، "**أزمة السياسة الخارجية الجزائرية: بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**"، **سياسات عربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 88

[3]- سمير قط،" *السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات*"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الأول، 2017، متاح على الرابط: http://democraticac.de.w0124385.kasserver.com/?p=43847، تم التصفح يوم 2017/10/12.

الإفريقية من أجل الدعم المادي والتدريب العسكري. أما مرحلة هواري بومدين، فشهدت السياسة الإفريقية للجزائر توسعا في الاهتمام نحو القضايا الاقتصادية والتنموية بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلا في إطار حركة عدم الانحياز.

2/ دور ومكانة الجزائر في إفريقيا: من "قلعة للثوار" إلى انكفاء تدريجي

كانت إفريقيا ميدان مناسبا لنشاط دبلوماسي مكثف يتناسب وعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية السالفة الذكر؛ أي وفق مبادئ التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية. فالجزائر اكتسبت بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية سمحت لها بأن تضطلع بمكانة ريادية بارزة على الساحة الإفريقية قائمة على دور "قلعة الثوار". وهذا ما عكسته مقولة الزعيم الإفريقي ''أميلكال كابرال'' الشهيرة ''**إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار**''[1]

لقد كانت معاداة الاستعمار واحتضان حركات التحرر أهم خاصية مميزة للسياسة الإفريقية للجزائر غداة الاستقلال، فقد اعتبر صناع القرار في الجزائر آنذاك أن الصراع ضد القوى الاستعمارية المتبقية في إفريقيا هي واحدة من مسؤولياتها التاريخية، وعلى هذا الأساس كان هدف محاربة الاستعمار من أولويات القادة في الجزائر فيما يتعلق بالسياسة الإفريقية. إن هذا هو ما يظهر بوضوح في كلمة الرئيس أحمد بن بلة أثناء أول اجتماع لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس بابا سنة 1963: " **لم آت هنا بسبب اهتمام خاص بالميثاق الإفريقي، هدفي الرئيسي هو دعم تحرير تلك الأجزاء من إفريقيا غير المحررة بعد، وإذا لم يشاركني المؤتمر في هذا الاهتمام، فإني سأرفض التوقيع على أي ميثاق**"[2] .

من هذا المنطلق، عملت الجزائر على تصفية القارة الإفريقية من السيطرة الاستعمارية باعتماد الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية. فدبلوماسيا، كانت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية فضاء مناسبا لتجنيد الطاقات الدولية لتدعيم الكفاح المسلح لوضع نهاية للتواجد الاستعماري في القارة، عبر تدعيم حركات التحرر الإفريقية، تدويل قضاياها العادلة، واستصدار لوائح للتنديد بالاستعمار الأوربي وممارسات العنصرية في ناميبيا، جنوب إفريقيا وردوسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم)، إضافة إلى المساهمة في جعل القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الوطنية التحررية الإفريقية بتمتعها بشخصية قانونية دولية تتمتع بالحقوق وتنسجم أنشطتها مع قواعد القانون الدولي[3].

---

[1]- قط سمير، مرجع سابق.

[2] - Boughrira , Op. Cit.,p.105

[3]- منصف بكاي، "*دور الجزائر ودبلوماسيتها في تحرير إفريقيا*"، مخبر الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر 2، متاح على الرابط: http://africanstudiesdz.blogspot.com/2016/08/moncef-bakail-directeur-du-laboratoire.html?spref=fb، تم التصفح يوم 2017/10/12.

وإضافة إلى الجهود الدبلوماسية في الدعوة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، تم في عهد بن بلة دعم حركات التحرر ماديا وعسكريا، وقد اعترف بن بلة نفسه بمناسبة "يوم إفريقيا" في الجزائر سنة 1963 بأن الجزائر قد وفرت ظروف الإقامة المناسبة لاحتضان مكاتب لحركات التحرر الإفريقية، ودربت 1000 مقاتل من مقاتليها على أراضيها، بل وقدمت الجزائر دعمها للحركات المعارضة المنتمية لأقصى اليسار في دول إفريقيا كالكامرون، النيجر،تشاد، الزايير؛ لأنها كانت تدرك الأنظمة المحافظة في هذه الدول كأيادي تخدم القوى الاستعمارية لا شعوبها[1]. وعلى هذا الأساس، كانت الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على مبدأ اختيار الحركات الأكثر تمثيلا وشعبية كالحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق FRELIMO والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا والإتحاد الشعبي الإفريقي لزمبابوي ZAPU ، والإتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي ZANU والمنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا SWAPO إضافة إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANCفي جنوب إفريقيا و حركة تحرير ساوتومي وبرانسيب[2].

رغم المخاوف، لم يؤدي تغير النظام في الجزائر بعد انقلاب 1965 إلى تغير في السياسة الخارجية نحو إفريقيا والتي بقيت محكومة بنفس المبادئ، خاصة بانعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية بالعاصمة الجزائر عام 1968، فقد ألقت الجزائر بثقلها الإفريقي لتساهم في المصالحة بين غينيا والسنغال، وتؤثر في بناء موقف أفريقي موحد تجاه الأزمة في نيجيريا، و كذا أزمة الصحراء الغربية منذ 1975. غير أن الدور الدبلوماسي للجزائر في إفريقيا بعد ذلك، عرف بعض التراجع بسبب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الداخل وكذا الاهتمام بالشؤون العربية في الشرق الأوسط. ليتخذ ذلك الدور لاحقا، مع بداية السبعينيات، بعدا اقتصاديا أكثر فأكثر غداة انعقاد مؤتمر حركة عدم الانحياز بالجزائر سنة 1973، إذ وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية لتحصيل المطالب الاقتصادية لدول العالم الثالث؛ خاصة باستكمال استقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث خاصة الإفريقية[3].

كان من الطبيعي أن يشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تراجعا للدور الجزائري في إفريقيا، إذ أن ما عرفته الجزائر من انكفاء داخلي على نفسها لمعالجة قضاياها الدّاخلية وإعادة بناء الدّولة قد أثر بشكل مباشرعلى دورها الدبلوماسي الخارجي عموما وفي إفريقيا على وجه خاص. فأضحت الدبلوماسية الجزائرية دفاعية بالأساس؛ أي أن هدفها الرئيسي تحول إلى الدفاع عن النظام الجزائري، وتحسين صورته دوليا. تبعا لذلك، تراجعت دائرة إفريقيا من حيث الأولوية في ترتيب الدوائر الإستراتيجية بالنسبة للجزائر لتصبح بعد الدائرة المتوسطية كما يظهر ذلك بوضوح في دستور 1996؛ حيث ورد في ديباجته:"**إن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي وارض عربية، وبلاد متوسطية وافريقية**"[4]

[1] - Boughrira , Op. Cit.,p.106

[2]-منصف بكاي، مرجع سابق

[3]- قط سمير ، مرجع سابق

[4]- نفس المرجع

نتيجة لذلك، عرفت العلاقات الجزائرية الإفريقية انكفاء كبيرا مع بداية الألفية الجديدة مقارنة بالمرحلة التي تلت الاستقلال بداية الستينات،بما أدى إلى تراجع قدراتها على التأثير في القرار الإفريقي. وبحسب الدبلوماسي الجزائري الأسبق عبد العزيز رحابي فإن أهم أسباب ذلك تكمن في افتقاد الآليات المناسبة للتأثير؛ مثل الافتقار للأدوات **الاقتصادية**: البنوك والمصارف ومتعاملي الهاتف النقال والنقل الجوي مقارنة بالمغرب مثلا. والأدوات **السياسية،** قلة الزيارات الرسمية –على مستوى الرئاسة– للبلدان الإفريقية منذ عهد الشاذلي الذي زار لوحده إفريقيا 32 مرة، والأدوات **الثقافية،** تراجع استضافة الجزائر عدد الطلبة الأفارقة الذي كانت تستقبله الجامعات الجزائرية في سنوات السبعينيات، حيث كانت تضمن أزيد من ثماني جنسيات[1]. كما أنّ المسائل الأمنيّة وحساسيتها قد أثرت كثيرا على العلاقات بين الجزائر والكثير من الدّول الإفريقية خاصة مع مالي و تشاد في قضيّة الطّوارق و مع المغرب في قضيّة الصحراء الغربيّة[2].

3/ الدبلوماسية الأمنية ومحاولة استعادة الجزائر دورها في إفريقيا

لقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الألفية الجديدة ببعض ملامح البراغماتية التي أضفاها الرئيس الجديد ووزير الخارجية السابق عبد العزيز بوتفليقة خاصة بتنويع الشركاء شرقا وغربا[3]، بعيدا عن ضوابط وقيود فترة الاستقطاب الثنائي. أما جنوبا، وتحديدا تجاه إفريقيا، فكان واضحا أن الرصيد التاريخي الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا لا يزال هو الرأسمال الرمزي الأكبر الذي تحاول الجزائر استثماره في بناء علاقات قويّة مع الدّول الإفريقية وتوسيع نفوذها ونشاطها الاقتصادي والدبلوماسي في القارة[4].

أراد بوتفليقة إعادة بريق السياسة الإفريقية للجزائر الذي عرفته في الستينيات والسبعينيات، بهدف استعادة أمجاد الدور الجزائري في عالم الجنوب، ولقد ساعده في ذلك استضافة الجزائر للقمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999، أين نجح في إقناع 45 رئيس دولة وحكومة بالحضور للقمة من مجموع 53 رئيس دولة إفريقية. ويظهر حجم الاهتمام الجزائري بإفريقيا من جديد، من خلال استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصب وزاري للشؤون الإفريقية. لقد كانت الجزائر تهدف إلى بعث دورها في إفريقيا من جديد، من خلال محورين؛ الأول مكافحة الإرهاب والثاني الاهتمام بالتحديات التنموية التي تواجهها إفريقيا. بخصوص مكافحة الإرهاب، فبعد أن استطاعت الجزائر كسب اهتمام الدول الإفريقية لهذه الظاهرة، فقد تمكنت الجزائر من إقناع الدول الإفريقية بالتعاون لمكافحة الإرهاب، أين أعدت مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو المشروع الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب. المحور الثاني في

---

[1] بوابة افريقيا الاخبارية، " العلاقات الجزائريّة الإفريقية :الأمن على رأس الأولويات و حضور اقتصادي ضعيف "، متاح على الرابط: http://afrigatenews.net/node/8727، تم التصفح يوم 2017/10/12.

[2]- نفس المرجع

[3] - Anouar, Boukhars, '*Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring*', CTC Sentinel, Volume 6, Issue 1 (January 2013), p.18

[4]- بوابة افريقيا الاخبارية، مرجع سابق

حركة الجزائر الدبلوماسية في القارة الإفريقية، هو العناية بالجانب التنموي. وقد تجلى ذلك من خلال، دورها المحوري في تأسيس مبادرة النيباد[1].

غير أن أكثر ما ميز السياسة الإفريقية الجزائرية في المرحلة الجديدة؛ أي منذ عقدين تقريبا، هو هيمنة المقاربة الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية. فالاهتمام الجزائري بعمقها الإفريقي بدأ يأخذ أبعادا أمنية أكثر فأكثر وخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 واندلاع الحرب العالمية على الإرهاب الدولي، الذي وجد في منطقة الساحل الإفريقي ملاذا لنشاطاته، فضلا عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق، والذي حتم على الجزائر التحرك الدبلوماسي لإدارة النزاع ودرء أي احتمالات لتعرضها لتداعيات هذا النزاع. إن إدراك الجزائر لأهمية الدائرة الساحلية_الصحراوية لأمنها القومي فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية سواء في مجلس السلم والأمن في إفريقيا أو الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.[2] والحقيقة أن الجزائر في اضطلاعها بهذا الدور لا تزال تملك من المقومات الدبلوماسية ما يسمح لها بالتأثير في القارة:

1- النفوذ على مستوى هياكل الأمنية للاتحاد الإفريقي، بما يساعدها على المساهمة الفاعلة في تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن أي الإطار الذي يدير الاتحاد الأفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة. ولقد كان الدبلوماسي الجزائري سعيد جنيت، أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2002-2008) ثم ارتقى رمطان لعمامرة (2008-2013) . وتعد هذه الدائرة الأكثر حيوية في الاتحاد الأفريقي، ويتولّى المفوّض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية.[3]

2 - تمسك الجزائر بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل بالحلول السلمية للأزمات، لذا ترفض الجزائر استضافة قواعد عسكرية أجنبية أو المشاركة في عمليات عسكرية في الخارج وفق بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أية عمليات عسكرية خارج التراب الوطني. وهذا ما يجعلها تلقى قبولا واسعا لدى الأطراف المتنازعة كوسيط مقبول في المفاوضات لتسوية النزاعات في إفريقيا، وقد أثبتت الدبلوماسية الجزائرية نجاعتها في المفاوضات لحل النزاع بين اثيوبيا واريتيريا، الطوارق والحكومة المالية، وفي لم الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات في الجزائر.

3- الدور الفاعل للجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (المعروف أكثر بالاسم الفرنسي المختصرCAERT، الذي

---

[1]- سمير قط، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع

[3]- بنجامين نيكلز، "*دور الجزائر في الأمن الأفريقي*"، متاح على الرابط، http://carnegieendowment.org/sada/55240، تم التصفح يوم 2017/10/12.

يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا، وكذا جهودها الهادفة إلى تعزيز لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الاحتياط الأفريقية، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخّل السريع فضلاً عن دعم السلام والعمليات الإنسانية.[1]

4- وبالإضافة إلى ذلك، تملك الجزائر، بمعزل عن الهندسة الأفريقية للسلم والأمن، مبادراتها الخاصة في مجال التعاون الأمني بين دول منطقة الساحل، مثل القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرّها تمنراست في جنوب الجزائر، تضم كلا من مالي النيجر وموريتانيا، ووضعت هذه الإستراتيجية كهدف لها التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة خاصة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرط مسبق للأمن في هذا الفضاء.

رغم الدور الأمني والتنموي النشيط للجزائر في إفريقيا، إلا أن ذلك لم يشفع لها للحفاظ على أحد أهم مكاسبها السياسية التاريخية في إفريقيا وهو الإجماع الذي صنعته حول قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار، إذ تراجعت العديد من الدول الإفريقية عن اعترافها بالصحراء الغربية، بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بين هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكامرون، كوت ديفوار، غينيا كوناكري والسنغال. وربما يجد ذلك تفسيره في تأثير الموقف الفرنسي، الذي يضغط على هذه الدول لتدعيم الموقف المغربي، باعتبار أن معظمها من مستعمراتها السابقة، فضلا عن الخدمات التي تقدمها لهذه الدول، كخدمات التدريب، والدعم التقني والعسكري، وكذلك بحكم العلاقات الاقتصادية التي تحتل فيها فرنسا المرتبة الأولى مع هذه البلدان، وهي العلاقات التي سبق المغرب كمنافس إقليمي الاستثمار فيها أمام استدراك جزائري متأخر.

4/ دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا: استدراك متأخر

على الرغم من اعتبارها من أقوى الاقتصاديات في القارة بحكم ثرواتها الباطنية من النفط والغاز، وتقدمها النسبي في المجال الصناعي، إلا أن منهج الجزائر الاقتصادي الحذر والمتدرّج في مسألة الانفتاح على السّوق والاستثمار الخارجي، جعل حضورها الاقتصادي في إفريقيا ضعيفا مقارنة بدول إفريقية منافسة كمصر والمغرب أو حتى من خارج القارة كتركيا والإمارات العربية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الجزائري-الإفريقي، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية سوى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية[2].

اقتصاديا، لطالما كانت الإستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا محكومة بما اسماه مراد قوميري (رئيس جمعية الجامعيين الجزائريين لترقية دراسات الأمن الوطني)، بسياسة توزيع جزء من الريع الذي يظل موردا غير مستقر، ولهذا

---

[1]- بنجامين نيكلز ، مرجع سابق.
[2]- بوابة افريقيا الاخبارية، مرجع سابق

فهي لم تستغل الفرصة الممنوحة لها عبر التراكم الرأسمالي بفضل ارتفاع أسعار النفط لأخذ مواقع جديدة في اقتصاديات البلدان الإفريقية[1].لقد أدركت الجزائر متأخرة أهمية الحضور الاقتصادي في القارة الإفريقية؛ حيث أظهرت بعض من قضايا القارة السياسة والأمنية –كقضية الصحراء الغربية– أن أدوات النفوذ التقليدية التي تملكها الجزائر خاصة الأمنية منها والدبلوماسية، فضلا عن الرمزية التاريخية لم تعد كافية لتحقيق المصالح الوطنية في القارة.

على غير المألوف في ميادين أخرى، من حيث النفوذ الاقتصادي، لا يبدو أن الكفة تميل لصالح الجزائر أمام الجار الإقليمي المنافس، بحيث تظهر التقارير "تفوقا" للمغرب في مجال التوسّع الاقتصادي في القارة الإفريقية مقارنة بالجزائر، ظهرت معالمه في قدرة الرباط على حشد الأصوات المؤيدة لعودتها إلى الاتحاد الإفريقي، برغم الفشل في إلغاء عضوية الصحراء الغربية. ولهذا أقدمت الجزائر في مارس 2013 على إلغاء مديونية تقدر ب902 مليون دولار لـ14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي، فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "**هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كليًا بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة**"[2]. غير أن رغبة الجزائر في استخدام الوسائل الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية لم يأت فقط متأخرا، ولكنه جاء أيضا مرتبطا بأزمة التنمية الداخلية بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي جعل الحكومة تقتنع بضرورة تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، عبر استغلال ما تقدمه القارة السمراء من فرص اقتصادية، وخاصة من خلال الاستثمار في القارة في أسواق تجارية ناشئة بدول الساحل ووسط إفريقيا.[3]

لأجل تدارك تأخرها الاقتصادي، وضعت الجزائر القواعد الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها عبر عدة خطوات ومشاريع اقتصادية[4]:

1- بناء ميناء شرشال التجاري (70 كلم غرب العاصمة الجزائرية). والذي يتوقع له، حسب خبراء اقتصاديون جزائريون أن يساعد البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لانجاز بناها التحتية، من خلال فتح أروقة لها من اجل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستية.

2- مشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس الممتد على امتداد 9400 كم، كأحد أهم مشاريع البنى التحتية التي تعول الجزائر عليها في مسعى ربط الاقتصاديات الإفريقية بالاقتصاد الجزائري، وهو

1- لخضر بن شيبة، "*تراجع النفوذ الجزائري في القارة الإفريقية ضريبة الجمود السياسي والاقتصادي*"، في: Orient XXI، 2/مارس/ 2017، متاح على الرابط: http://orientxxi.info/magazine/article1739 ، تم التصفح يوم 2017/10/12.

2- نفس المرجع

3- البشير محمد لحسن، "*افريقيا تتحول الى الساحة الجديدة لحرب التمدد الاقتصادي وبسط النفوذ بين الجزائر والمغرب*"، في: **رأي اليوم**، 2016/12/09، متاح على الرابط:http://www.raialyoum.com/?p=575013 ، تم التصفح يوم 2017/10/12.

4-نفس المرجع.

المشروع الذي يجسد التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول افريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر.

3- مشروع أنبوب غاز غرب أفريقيا ''نيغال'' على امتداد 4128 كم، والذي تم الإعلان عنه سنة 2002، و يمتد من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالعديد من دول غرب أفريقيا ومنها سينقل الغاز إلى أوروبا، ويتوقع أن تصل تكلفته الإجمالية حدود ال 20 مليار دولار، وينتظر أن ينقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوربا.

4-المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي، من خلال التقرب من السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية، الغربية والجنوبية، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري . وتساهم في هذه الإستراتيجية شركات جزائرية رائدة في مجالاتها.

5- تنظيم النسخة الأولى من الملتقى الإفريقي للاستثمار والأعمال المنظم في ديسمبر2016، بهدف فتح مفاوضات رسمية لنقل استثمارات جزائرية لشركات عمومية مثل سونالغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية للدول الإفريقية، إضافة إلى استثمارات عملاق النفط الجزائري سوناطراك، الذي تتواجد استثماراته في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي. والحال نفسه ينطبق على القطاع الخاص مثل مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور.

يعتبر الخبراء الاقتصاديون الجزائريون أن الخطوات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتعزيز التواجد الاقتصادي في إفريقيا جاءت متأخرة، كون الواقع المالي الذي يعشيه الاقتصاد الوطني لا يسمح بأية خطوات حقيقية تضمن استثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل للسلع، وهذا ما يعتقد الخبير كمال ديب بأنه يحتاج لميزانيات ضخمة لن تستطيع الخزينة العمومية تغطيتها ولا البنوك والمؤسسات المالية. أما الخبير فارس مسدور فينتقد خيار الاتجاه إلى الصناديق الإفريقية لتمويل المشاريع الاقتصادية داعيا إلى ضرورة إقامة شراكات مع الصناديق الإفريقية للدخول كمستثمر وليس كمقترض[1]، ولهذا واجه إنفاق أموال ضخمة في مسح ديون الدول الإفريقية دون مقابل انتقادا لاذعا. وإذا كانت المساعدات الحكومية المباشرة تتجه نحو الانخفاض، فإن استثمار القطاع الخاص الجزائري في البلدان الإفريقية مقيد بتعقيدات تصدير العملة إلى الخارج، بحيث تبقى رهينة ترخيص من بنك الجزائر ما يحول دون وصولها المرن إلى الأسواق الإفريقية[2].

---

[1]- "*مستقبل الجزائر الاقتصادي في الانفتاح على إفريقيا*"، متاح على الرابط: http://elhiwardz.com/?p=55168، ، تم التصفح يوم 2017/10/12.

[2]- لخضر بن شيبة، مرجع سابق

خاتمة:

تبعث السياسة الإفريقية للجزائر بعد انحسار الأزمة الداخلية على ملاحظة تراجع في المكاسب الدبلوماسية التاريخية للجزائر في القارة، ويظهر ذلك في صورة التعامل مع الأحداث الاقليمية والقارية حالة بحالة دون رؤية إستراتجية متكاملة كما في السابق، أين أصبحت تكتفي برد الفعل بدل المبادرة بالفعل، بما افقد الدبلوماسية الجزائرية حضورها التقليدي الوازن وسمعتها القارية كقلعة للثوار. إن ذلك هو ما لا يعكس في حقيقة الأمر الثقل الاستراتيجي للبلد، الذي يفترض أن يؤهل الجزائر للاضطلاع بدور أكبر وحضور فاعل.

فرغم ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية بداية الستينات؛ أي برأسمالها الرمزي الذي يستمر في التآكل، فالأدوات القديمة لدبلوماسيتنا التي ترتكز على إرث بريق حرب التحرير والمساعدات المباشرة قد وهنت.

إن الجزائر تواجه اليوم لحظة مفصلية فيما يخص سياستها الخارجية الإفريقية، وعليها أن تحاول التوفيق بين ميراث سياستها الخارجية ومصالحها. والتحولات المتسارعة في القارة تفرض مزيدا من التحدي على عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها الثابتة منذ 1962، بوضعها المقاربة الجزائرية القائمة على اعتماد وسائل **النفوذ** التقليدية الدبلوماسية والأمنية أساسا في تصادم مع أهمية الدبلوماسية الاقتصادية.

لا بد من أن تدرك الجزائر بأن إستراتيجية حاضرة ومستقبلية تجاه إفريقيا يجب أن تكون غير مرتبطة فقط بالتاريخ؛ أي فترة التوهج الدبلوماسي في القارة عقب الاستقلال، لأن النظام الدولي والإقليمي متغير بسرعة ويسير في اتجاه معاكس للمبادئ التي دأبت على تبنيها السياسة الخارجية الجزائرية. فالجزائر التي لم تجدد سياستها، واصلت اللجوء إلى جهاز دبلوماسي كان فعالا في الماضي ولكنه لم يعد اليوم يملك ركائز لتجديد العلاقات التي تم بناؤها عقب الاستقلال.

مع التسليم بحق الجزائر المستمر في الدفاع عن مصلحتها القومية في بعدها الأمني لجهة ضمان السيادة الأمن والاستقرار، فإن الذي يبعث على انتقاد السياسة الإفريقية للجزائر -بعيدا عن البعد الأمني-هو أن تحقيق أهداف المصلحة الوطنية العليا في الأمن، لا يجب أن يكون على حساب الأهداف الاقتصادية في الاستثمار، والتصدير لضمان الأسواق الإفريقية المرتبطة جغرافيا بالجزائر كبوابة اقتصادية للقارة. إن تحقيق المصلحة الوطنية المعرفة بلغة الأمن والاستقرار —كمطلب حيوي- لا يجب أن تكون فقط بالاعتماد على رصيد الجزائر التاريخي في القارة، ما يدفع للتساؤل عن مدى موائمة المبادئ التقليدية الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية في عدم التدخل مع المصالح العليا للبلد في عالم متغير، فالجزائر بالنظر لثقلها الاستراتجي وقوتها الاقتصادية والعسكرية ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة، مؤثرة وضابطة للتحولات في فضاءات تأثيرها ليس فقط أمنيا، ولكن سياسيا واقتصاديا أيضا.

"فرص وتحديات تعزيز التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات"

ورقة بحثية مقدمة من طرف:

د. محمد الطاهر عديلة

أستاذ محاضر (أ) بجامعة المسيلة

البريد الالكتروني:admt34@yahoo.fr

في إطار فعاليات الملتقى الوطني:

"الجزائر وإفريقيا:

من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية"

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مجمع هيليوبوليس

يومي: 30-31 أكتوبر 2017.

تمهيد.

تمثل إفريقيا عمقا إستراتيجيا وامتدادا طبيعيا لدولة محورية مثل الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة قد أهملتها لعقود طويلة، بل لم تكن خيارا أوليا أو توجها استراتيجيا في السياسات الخارجية للحكومات المتعاقبة، خاصة في مجال العلاقات الإقتصادية والتجارية، أين كان الإرتباط قويا بدول أوروبا وعلى رأسها فرنسا، وفي القارة الأمريكية بالولايات المتحدة، وفي العقدين الماضيين بالصين في قارة آسيا. وبذلك تكون قد فوتت على نفسها فرصا كبيرة في الإستفادة مما يمكن أن توفره لها إفريقيا من مزايا استثمارية ومبادلات تجارية وأسواق واعدة للتصدير، ومنه تنشيط وتنويع وتوسيع الإقتصاد الوطني ليشمل القطاعات المنتجة خارج مجال المحروقات.

لكن الظروف والتحديات الأمنية والإقتصادية، الداخلية والخارجية، التي جابهت الجزائر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فرضت عليها ضرورة مراجعة توجهاتها الخارجية وإعادة رسمها بما يتوافق مع حقيقة أن إفريقيا قد أصبحت محل جذب واهتمام اقتصادي كبير بالنسبة للعديد من الدول، بل وأصبحت ساحة تنافس بين كبريات الإقتصاديات العالمية، لذا كان لزاما على الجزائر تدارك تأخرها والمضي في سبيل تعزيز وتقوية علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع دول إفريقيا.

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على المزايا والفوائد التي يمكن أن تجنيها الجزائر من خلال تعزيز تعاونها الإقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا وتطويره إلى شراكة حقيقية في مختلف المجالات، وكذا سبل وآليات وإمكانيات تحقيق هذا التعاون. وفي الجانب المقابل، الوقوف على أهم العوائق والتحديات التي يمكن أن تحول دون إنجاز هذا العمل.

أولا: المكانة الاقتصادية للجزائر في القارة الإفريقية.

تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية وبشرية تجعلها في طليعة الدول التي تحظى بمكانة اقتصادية متميزة في قارة إفريقيا. فمن ناحية الجغرافيا تعتبر أكبر بلدان إفريقيا مساحة وتنوعا تضاريسيا ومناخيا، كما أنها تعتبر بحق، بحكم موقعها الإستراتيجي في شمال القارة وجنوب حوض المتوسط، بوابة ومعبر إفريقيا من وإلى دول قارة أوروبا ودول حوض المتوسط. ومن ناحية الإمكانات والثروات المادية والطبيعية فإنها تحتل المراتب الأولى إفريقيا في الموارد الطاقوية (البترول والغاز)، الثروات المعدنية (الحديد والفحم والفولاذ)، الثروات الحيوانية (الأغنام والماعز)، الثروة السمكية، الثروة الغابية،...إلخ. ومن الناحية البشرية تحتل الجزائر مراتب متقدمة في التربية والتعليم، وفي التكوين المهني، وفي الجامعات، ..إلخ.

ورغم أن الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على صادرات النفط والغاز، إلا أنه استفاد من خلال الطفرة النفطية في بداية الألفية في تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، كسداد الديون الخارجية للجزائر تقريبا (أقل من 04 مليارات دولا بعدما ناهزت 33 مليارا)، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية (السكن، النقل، المستشفيات، ..)، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتوازن المؤشرات الكلية للإقتصاد،

مع تحقيق فوائض مالية تحميها من مخاطر اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، على الأقل في المدى القريب. وقد أسهمت هذه النتائج الإيجابية نسبيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للجزائر إلى غاية سنة 2014 أين تراجعت أسعار النفط، وتراجعت معها إيرادات الجزائر من النفط والغاز، ورافقها انخفاض سريع في احتياطاتها من العملة الصعبة التي تهاوت من قرابة الـ 200 مليار دولار في عام 2014 إلى أقل من 100 مليار في النصف الثاني من العام 2017. وبذلك أصبحت تكاليف البرامج والإعانات الاجتماعية الأساسية خارج متناول الحكومات المتعاقبة، مما اضطر هذه الأخيرة إلى التفكير في برامج تقشفية وسياسات بديلة تقوم على بعث وتطوير القطاعات الإقتصادية المنتجة من غير النفط والغاز.

ورغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط تأثيرها السلبي الحاد والمؤثر، تمكنت الجزائر من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3.4% في عام 2016[1]. وفي مؤشر الإستثمار للعام نفسه حلت الجزائر في المرتبة السابعة إفريقيا وراء كل من ساحل العاج وزامبيا وجنوب إفريقيا ومصر والمغرب وبوتسوانا على التوالي[2]. وفي مجال التنافسية الإقتصادية، حسب التقرير السنوي الذي أعده البروفيسور Klaus Schwab لصالح منتدى الإقتصاد العالمي للعام 2017-2018، حلت الجزائر في المرتبة 86 على المستوى الدولي، والسادسة إفريقيا، والثانية على مستوى المغرب العربي بعد المغرب[3].

ويراهن العديد من الخبراء الإقتصاديين، ارتكازا على العديد من المعطيات أهمها مقومات الإقتصاد الجزائري والبرامج والحركيات التي يعرفها بعد أزمة 2014، على أن الجزائر ستصبح محركا للنمو الإقتصادي وأرضية للتصدير إلى دول إفريقيا، خاصة بعد استكمال مشروع الطريق العابر للصحراء المرتقب بحلول سنة 2018. ويعزز المشروع الضخم لميناء الحمدانية الأكبر في منطقة المتوسط قدرات البنى التحتية الحالية للنقل وسيسمح بمجرد دخوله حيز الخدمة سنة 2020 ربط الجزائر بإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا. كذلك فإن ميناء شرشال، الذي هو في طريق الإنجاز، سيعمل على ربط الشمال بالجنوب، من خلا تخزين وإعادة شحن السلع ونقلها برا عبر الطريق السيار شمال- جنوب الذي هو في طور الإنجاز، انطلاقا من عدة موانئ جافة، ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات إلى دول الجوار الإفريقي في ظرف لا يتجاوز الأسبوع، وبهذا تكون التكلفة المادية والزمنية للنقل أقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا، بالإضافة إلى أنه سيستقبل أكثر من 27,5 مليون طن من السلع سنويا عبر ملايين الحاويات، مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر ويمكنها من فتح باب التصدير على مصراعيه للدول الإفريقية[4].

نستطيع تلخيص أهم عوامل قوة الإقتصاد الجزائري التي تتيح له إمكانية التعاون مع الإقتصاديات الإفريقية واقتحام أسواقها، وكذا عوامل الضعف التي قد تؤدي إلى الحد من هذه الإمكانية، فيما يلي:

أ- عوامل القوة بالنسبة إلى الإقتصاد الجزائري:

- الإستقرار السياسي والإجتماعي، والذي يجعل من الجزائر مرشحة لأن تقود قاطرة الإقتصاد والتعاون الإقتصادي في إفريقيا.
- مديونية خارجية ضئيلة، تتيح للإقتصاد الجزائري استقلالية ومصداقية أكبر.
- تركيبة سكانية أغلبها شباب، وبالتالي قوة عمالية.
- احتياطات كبيرة من العملة الصعبة (حوالي 100 مليار دولار).
- تنوع وثراء في مقومات الإقتصاد.
- سوق استهلاكية (40 مليون ساكن) واستثمارية واعدة.

ب- عوامل الضعف بالنسبة إلى الإقتصاد الجزائري:

- اقتصاد ريعي هش، متذبذب، وغير مستقر، يعتمد على مداخيل النفط والغاز.
- غياب سياسة اقتصادية واضحة وطويلة الأمد.
- الإعتماد على الإستيراد الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي التبعية والإرتهان إلى الخارج.
- عدم التوازن بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الإقتصاد الوطني (تضخم قطاعي التجارة والخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة).
- ضعف القدرات اللوجيستيكية والفنية والتسويقية، والتي تؤثر على الترويج والتعريف بالمنتوج الجزائري.

ثانيا: مجالات التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

يذهب الخبير الاقتصادي وكاتب الدولة السابق للاستشراف والإحصائيات بشير مصيطفى أن إفريقيا تمثل بالنسبة للجزائر إستراتيجية على جبهتين: تتمثل الأولى فيما تتيحه الجزائر لدول القارة من إمكانيات لتطوير اقتصادياتها لا سيما في مجال التصدير والتبادل التجاري مع باقي دول العالم، فيما تتمثل الثانية فيما تتيحه السوق الإفريقية من فرص لتسويق المنتجات الجزائرية وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك من خلال الاستثمارات والشراكات المتاحة في دول القارة. مؤكدا في الوقت نفسه أن إفريقيا تشكل اليوم خيارا استراتيجيا أكثر من ضروري بالنسبة للجزائر.[5]

ورغم أن الإقتصادي الجزائري يرتكز بنسبة كبير على النفط والغاز إلا أن هناك مجالات عديدة يمكن من خلالها إقامة علاقات اقتصادية قوية ومتينة مع دول القارة. يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- في مجال التجارة الخارجية:

تُعتبر الجزائر بوابة إفريقيا نحو دول المتوسط وجنوب أوروبا، وعليه فإن التصدير عبر البحر المتوسط يُعد أقرب طريق وأقل كلفة مقارنة بالتصدير عبر المحيط. من هذا المنطلق يعتبر الخبير الإقتصادي بشير مصيطفى أن الجزائر التي تمتلك منشآت مرفئية أهم وأكبر من تلك التي تتوفر عليها المغرب وتونس، تحتل موقعا أفضل لتكون منطلقا للمنتجات الإفريقية الموجهة للتصدير، ولذلك يمكنها

استهداف هذا العامل في إطار ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء[6]. أما الجبهة الثانية التي يمكن للجزائر استهدافها، حسب الخبير نفسه، فهي ترتبط بمساعي الجزائر لتطوير وتكثيف صادراتها نحو إفريقيا، حيث تعتبر السوق الإفريقية في هذا الصدد مفيدة جدا بالنسبة للجزائر، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار ضعف مستوى التنافسية بالنسبة للمنتجات الوطنية في الأسواق المغاربية والخليجية، وعليه تبقى السوق الإفريقية على رأس الخيارات بالنسبة للجزائر. يبرر ذلك مصيطفى بالقول: "أن المنافسة فيها أقل حدة، وتقتصر على المنتجات الصينية واليابانية، وبما أن الصين تُعتبر اليوم شريكا للجزائر في إطار الإستراتيجية الإفريقية للشراكة، فهي ستكون داعمة لتوسع المنتجات الجزائرية في إفريقيا، لتبقى المنافسة محصورة فقط في اليابان الذي يمكن منافسة منتجاته في إطار شراكات ناجعة في إفريقيا"[7].

انطلاقا مما تقدم، يخلص مصيطفى إلى أن الجزائر يمكن أن تطور اقتصادها على جبهتين في إفريقيا، تتمثل الأولى في التصدير من إفريقيا إلى دول حوض المتوسط وأوروبا وشرق آسيا عن طريق الموانئ الجزائرية، وتتمثل الثانية في تصدير المنتجات الجزائرية (صناعية، فلاحية، غذائية، الطاقات المتجددة، الاتصال والمعلوماتية، ..) إلى دول إفريقيا. يضيف مصيطفى أن هذا ممكن من ناحية الأهداف الإستراتيجية التي ينبغي أن يبنى عليه الإقتصاد الوطني مستقبلا، لكن في الميدان حقا لا نملك الإمكانات اللازمة حاليا لتجسيد كل هذه الأهداف، لأن الخط البري متوقف على مستوى الحدود مع النيجر، وخط الألياف البصرية الذي يصل إلى نيجيريا لازال معطلا، وخطوط سكك الحديد أيضا متعطلة بسبب نقص الاستثمارات في إفريقيا، فضلا عن كون اللوجيستيك الذي تمثله الرحلات الجوية الدولية مع إفريقيا يُعد ضعيفا[8].

في مقام آخر، يشير الخبير الإقتصادي ووزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة إلى أنه في مجال التصدير هناك بلدان إفريقية تملك أقل مما تملكه الجزائر، سواء في مجال المنتجات الموجهة للتصدير أو اللوجيستيك أو المعرفة في أمور التصدير، ورغم ذلك فهي تصدر في دول القارة. ومن جهة أخرى فإن الجزائر تملك العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في إفريقيا سواء في مجال الفلاحة أو الخدمات أو الصناعة التي بدأت تبرز ببطء[9]. كما أن توقيع الجزائر وتصديقها على وثيقة النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية سنة 1988[10] سوف يتيح لها الولوج إلى الأسواق الإفريقية بتكاليف أقل، نظير التخفيضات التي سوف تستفيد منها في إطار هذا النظام، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول.

2- <u>في مجال الصناعة:</u>

على الرغم من أن الإنتاج الصناعي الجزائري يرتكز بنسبة كبيرة على المنتجات الإستخراجية والطاقوية مقارنة بمنتجات الفروع الصناعية الأخرى[11]، إلا أن الإمكانات التي تزخر بها هذه الأخيرة تؤهلها لأن تكون قاطرة الإنتاج الصناعي الوطني إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، وذلك عن طريق

وضع سياسة واضحة ومدروسة بدقة، تقوم على إعادة هيكلة وتأهيل النسيج الصناعي الوطني خارج مجال المحروقات، تشجيع ودعم وتسهيل قوانين وإجراءات الإستثمار (الوطني أو الأجنبي)، إزالة كل العوائق البيروقراطية والإدارية أمام المستثمرين ورجال الأعمال، الإبتكار والجودة، الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تتيحها الإقتصاديات المتقدمة عبر الشراكة والتعاون،...

إن الجزائر، بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا أو التي في طور الإنجاز والتطوير، يمكنها أن تصدر للدول الإفريقية العديد من المنتجات الصناعية، كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات، السيارات النفعية والسياحية،...)، المنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات، أجهزة تلفزيونية ورقمية،...)، مواد البناء (اسمنت، حديد، خزف صحي،...)، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية والجلود، صناعات الأدوية .. إلخ.

لكن قبل الحديث عن عملية تصدير هذه المنتجات يجب تحقيق الإكتفاء المحلي منها، إذ لا يعقل الحديث مثلا عن تصدير السيارات ونحن نعاني أزمة خانقة بخصوصها، أو الحديث عن تصدير الحديد والإسمنت ونحن مازلنا نستوردهما.. إذن، ينبغي رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير.

3- في مجال الزراعة والفلاحة:

من المعروف أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة جدا في القطاع الزراعي، حيث تعتبر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى منذ فتراتها التاريخية الأولى، وصولا إلى فترة الاستعمار الفرنسي الذي أعطى أهمية كبيرة لهذا القطاع من أجل جعله موردا لاحتياجاته الاقتصادية[12]. وعلى الرغم من أن المساحة الصالحة للزراعة ضئيلة بالنسبة للمساحة الكلية للجزائر، إلا أنها تستطيع المراهنة على استصلاح الأراضي الصحراوية وجعلها منجما حقيقيا للإنتاج الزراعي والفلاحي بمختلف أنواعه، وعلى امتداد فصول السنة، الشيء الذي يعني القدرة على إمداد الأسواق (سواء المحلية أو الخارجية) بالمنتجات الزراعية والفلاحية طوال الموسم، والتجارب التي خاضتها ولايات الوادي وبسكرة وورقلة وغرداية وأدرار تثبت ذلك. تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول إفريقيا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه ...إلخ، كما أن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب جودت مناخها.

4- في مجال السياحة:

تمتلك الجزائر مقومات كبيرة جدا في قطاعها السياحي، بما يؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا بامتياز، سواء على المستوى الإقليمي والقاري، أو حتى على المستوى العالمي. كما يمكنها استقطاب السياح على مدار فصول السنة، ويرجع ذلك إلى التنوع الطبيعي والجغرافي الكبير الذي تتمتع به في مختلف مناطقها، حيث يمكن القول أن الجزائر تزخر بمختلف أنواع السياحة: السياحة الترفيهية (البحر

والشواطئ، الجبال، الغابات، الصحراء، الواحات، ..)، السياحة العلاجية (الحمامات المعدنية)، السياحة التاريخية والثقافية (الآثار والعمران، الفنون الشعبية والتقليدية)، ...إلخ. الجدول التالي يوضح الإمكانات السياحية للجزائر.

جدول يوضح الإمكانات السياحية للجزائر

المقومات	الطبيعية	البشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الإمكانات	- مساحة شاسعة تقدر بـ: 2831741 كم - شريط ساحلي بطول 1200كم. - 07 حظائر وطنية. - تنوع في التضاريس والمناخ. - 202 حمام معدني.	- 06 مصنفات تاريخية. - العديد من المعالم الأثرية. - 07 متاحف وطنية. - تنوع الصناعات والحرف التقليدية.	- شبكة نقل بري بطول 118306كم - شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم. - 53 مطار جوي و13 ميناء بحري. - 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير. - 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 04، جوان 2006، ص72.

إن استغلال هذه المقومات يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة لتحدي تنويع الإقتصاد الوطني، ومد جسور التعاون بينه وبين الإقتصاديات الإفريقية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال عملية وحتمية تسطير سياسات سياحية فعالة ومدروسة، تعنى بالإمكانات المادية التي تتمثل في البنى التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة. وكذا الإمكانيات المؤسساتية والخدماتية، إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات التي تديره، وإلى آليات واضحة ومحددة لتنفيذ وتحقيق مختلف أهداف السياسة السياحية، وإلى متعاملين ووكلاء (ذوي خبرة وكفاءة) في السوق السياحية[13].

ثالثا: متطلبات تطوير وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

لا جدال في أن العلاقات الإقتصادية والمبادلات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا هي بعيدة جدا عن المستوى المطلوب، أو عما يمكن أن تكون عليه قياس بالإمكانات والفرص المتوفرة والمتاحة أمامهما. لذلك تحتاج مهمة تطوير وتعزيز التعاون بينهما متطلبات عديدة، منها:

1- متطلبات ذات طابع لوجيستيكي، تنظيمي وفني:

إن واقع التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا يفرض، حسب الخبير مصيطفى، بذل جهود أكبر لتطوير الإمكانيات اللوجيستيكية، حيث يقترح في هذا الصدد بعث شراكات ناجعة بين الجزائر والاتحاد الإفريقي، ومع البنك الإفريقي للتنمية، وذلك من أجل مد شبكات السكة الحديدية، والطرق، وتطوير الأسطولين الجوي والبحري، معتبرا أن التحدي الأول الذي سيواجه الجزائر في تنفيذ هذه الإستراتيجية هو تحدي اللوجيستيك، غير أنه يرى أن هذا التحدي في متناول الجزائر التي عليها فقط نسج شراكات وبعث استثمارات ناجعة بالشراكة مع المؤسسات المالية الكبرى، كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي[14].

وبخصوص مدى استعداد الجزائر للتصدير لإفريقيا، يذكر السيد مصيطفى بأن رؤية التصدير بالنسبة للجزائر تدخل في إطار النموذج الجديد للنمو الذي أقرته الحكومة في جوان 2016، حيث يعترف بأنه في الوقت الحالي ليس لدينا الكثير مما يمكن أن نصدّره، لكن سيكون لنا ما نصدره في المستقبل، وذلك لسبب بسيط، هو أن خطة الجزائر ليست مسطرة لعام أو عامين، والخطط التي سيتم إقرارها في إطار المنتدى الاقتصادي الإفريقي ستمتد إلى عشر سنوات فما فوق، وبالتالي فإنه في آفاق 2025 أو 2030 سيكون للجزائر ما تصدّره، لأن المعروف لدى الاقتصاديين أنه عندما ينتهي النفط ينتهي الريع ويبدأ الاقتصاد. يضيف مصيطفى بأن الجزائر وضعت خارطة طريق جديدة ضمن نمط النمو الجديد الذي يمتد حتى العام 2019، وأن هذا النمط يؤهل البلاد لتكون مصدّرة في غضون عشر سنوات، وخلال هذه المدة سيتم التحضير للإمكانيات اللوجيستية كالطرق وشبكات التصدير الجوية والبحرية وغيرها.

أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي حول تكلفة النقل في البلدان النامية أنها ترتفع بثلاث مرات تقريبا مقارنة بكلفتها لدى الدول المتقدمة التي تملك شبكة طرق كبيرة وفي حالة جيدة. وعليه فإن الدول التي تمتلك شبكة طرق متطورة لا تتعدى فيها تكلفة نقل السلع 10% ، أما في الدول الإفريقية فإنها تقارب 50%، وهذا ما يرفع الأسعار إلى أضعاف مضاعفة. إن ربط الواجهة البحرية للجزائر بدول الجوار (خاصة مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) عن طريق الطريق العابر للصحراء والذي يبلغ طوله أكثر من 9500 كلم سيترتب عنه حركة كبيرة للتبادل التجاري بين الجزائر وهذه الدول، ويوفر عنها الوقت والجهد والأعباء في نقل مختلف السلع من وإلى أوروبا .

يجب على الجزائر المداومة على تنظيم المنتديات الإقتصادية الخاصة بدول إفريقيا للتعريف بالإمكانات والفرص التي يزخر بها الإقتصاد الجزائري، وتوفير إطار للإحتكاك وتبادل الخبرات والتجارب بين رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين والأفارقة، وبحث فرص الشراكة والتعاون ... إلخ. في هذا الصدد يعتبر عبد الرحمن بن خالفة أن المنتدى الإقتصادي الإفريقي الذي نظم في 03 ديسمبر 2016 هو بداية جيدة، إلا أنه يشترط لنجاحه أن يكون جزء كبير منه بين رجال الأعمال والمستثمرين، وليس بين المؤسسات الحكومية والرسمية. بمعنى أن يكون لقاء في حقل الأعمال وليس في حقل المؤسسات

الرسمية، ذلك أن المعروف على المشهد الإقتصادي في بلدان إفريقيا أنه ليس اقتصادا عموميا وإنما يعد اقتصادا خاصا يسيره القطاع الخاص الوطني أو الدولي[15].

يجب كذلك إنشاء المزيد من البنى التحتية والهياكل القاعدية، وتحديث القديم منها، المتعلقة بعمليات التبادل التجاري كالموانئ والأرصفة والمطارات وأماكن التخزين وحفظ السلع ... وحسن تسييرها وإدارتها من طرف كفاءات بشرية وكوادر علمية قادرة على رفع التحدي في هذا المجال.

كما يجب تحسين التحكم في مجال التغليف والتعليب والتوظيب وكذا مجال تقنيات التسويق لترقية الصادرات الجزائرية.

العمل على تبسيط وتخفيف إجراءات وشروط الإستثمار والتبادل التجاري، خاصة في مجال التصدير، بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين، ومرافقتهم ومدهم بالدعم المادي والمعنوي اللازم.

2- متطلبات ذات طابع سياسي وأمني:

إن توفر إرادة سياسية حقيقية لدى النخب الحاكمة في التوجه اقتصاديا صوب إفريقيا يأتي على رأس المتطلبات السياسية لدفع عملية التعاون الإقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا، وهذا يعني توسيع دائرة التبادل الإقتصادي والتجاري التقليدية المرتبطة بأوروبا (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة، الأمر الذي لن يكون سهلا ، حيث لن تتنازل هذه الدول عن امتيازاتها الحصرية في الجزائر.

كما يجب تفعيل وتوجيه آلة الدبلوماسية الجزائرية نحو مسائل التعاون الإقتصادي مع دول إفريقيا، بعد أن كانت منذ الإستقلال في خدمة القضايا السياسية والأمنية الإفريقية بالدرجة الأولى. تستطيع الجزائر من خلال علاقاتها القوية ونفوذها السياسي الكبير في عدد من الدول الإفريقية تحويله إلى مدخل لبناء شراكات اقتصادية وتجارية مربحة مع هذه الدول، مستفيدة من المساعدات التي قدمتها طوال عقود لهذه الدول، خاصة في مجال النضال والتحرر من الإستعمار، ومناصرتها لقضاياها العادلة في المحافل الدولية.

ضرورة استغلال العديد من العوامل المشجعة لضبط بوصلة الاقتصاد الجزائري باتجاه إفريقيا، ومنها العلاقات الدبلوماسية الجيدة والهامة التي تربط الجزائر بدول إفريقيا؛ كونها عضوا في كل المؤسسات الإفريقية، السياسية والاقتصادية والمالية.

العمل على حل النزاعات في القارة الإفريقية والمساهمة في استتباب الأمن والإستقرار في دولها، ذلك أن بدون توفر الأمن والإستقرار لا يمكن الحديث عن تعاون اقتصادي وتجاري.

3- متطلبات ذات طابع اقتصادي وتجاري:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن انخراط الجزائر في التجمعات الإقتصادية والمالية الإقليمية في إفريقيا سوف يوفر لها العديد من المزايا الإقتصادية والتجارية التي تتيحها مثل هذه التجمعات، فإفريقيا تشهد وجود ثمانية تكتلات اقتصادية ومالية تغطي تقريبا كل القارة[16].
- على الجزائر الإستغلال الأمثل للمنظمات والمؤسسات الإفريقية التي تعتبر فيها عضوا مؤسسا أو عضوا بارزا وفاعلا، مثل الإتحاد الإفريقي بمختلف مؤسساته وفروعه، ومبادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة اختصارا بالنيباد NEPAD. فهذه المؤسسات توفر إطارا ومكانا للتواصل والتعاون بين الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية.
- يجب أن تراجع الجزائر أولوياتها في قضايا السياسة الخارجية التي تربطها مع دول إفريقيا من السياسة إلى الإقتصاد.
- إنشاء منطقة تجارة حرة جزائرية – إفريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والإستثمار وانتقال السلع والخدمات.
- بناء علاقات ثلاثية بين الشركات الجزائرية والشركات في دول إفريقيا وكذا الشركات الدولية التي لها حضور ونفوذ في إفريقيا.
- إنشاء صناديق استثمارية وبنوك (وتفعيل الموجودة) تتولى مهمة مرافقة وتمويل المشاريع الإستثمارية المشتركة بين الجزائر وإفريقيا، أو تلك التي تقيمها الجزائر في دول إفريقية.

4- متطلبات ذات طابع تكنولوجي وتقني:

ويتعلق الأمر هنا بالإستفادة مما تتيحه التكنولوجيا والتقدم التقني خاصة في مجال الإعلام والإشهار والتسويق الإلكتروني، وفي هذا المجال يتوجب على الجزائر إنشاء محطات ومواقع إلكترونية تقوم بعملية التعريف بالمنتوج الوطني في مختلف المجالات والترويج له لدى الأفارقة، كما تعمل على تسهيل عمليات التواصل بين المستثمرين ورجال الأعمال الجزائريين ونظراءهم من دول إفريقيا.

5- متطلبات تتعلق بالتخطيط والفترة الزمنية اللازمة لإنجاح عملية التعاون:

وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن:

- إعداد خطة وسياسة اقتصادية وتجارية واضحة ومضبوطة زمنيا، يتم من خلالها تحديد أولويات ومجالات التعاون الإقتصادي والتجاري الممكنة بين الجزائر وإفريقيا، وفق الفرص والإمكانات المتاحة، مراعية في ذلك القدرات الإقتصادية الفعلية للجزائر ومدى إمكانية التزامها بتنفيذ المشاريع المشتركة للتعاون.
- إعداد دراسات دقيقة وشاملة للجدوى والمزايا الإقتصادية التي يمكن أن تجنيها الجزائر جراء انخراطها في مشاريع تعاونية مع دول إفريقية.

- وضع مخطط زمني دقيق ومضبوط لتنفيذ مشاريع التعاون، آخذا بعين الإعتبار العراقيل والمعيقات التي يمكن أن تواجه عملية تنفيذ مشروعات التعاون.
- ضرورة وضع رؤية إستراتيجية مستقبلية لآفاق عمليات التعاون الإقتصادي مع دول إفريقيا، وكيفيات توسيعها إلى مجالات أخرى، ولما لا تطويرها إلى شراكات حقيقية.

رابعا: مشكلات وتحديات التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

من الطبيعي أن تواجه عملية التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا مشكلات وتحديات تعوق تجسيدها على أرض الواقع، وذلك لاعتبارات عديدة، تتعلق بمعطيات خاصة بالجزائر، وبإفريقيا، وبالإقتصاد العالمي ككل، فهذه الدوائر الثلاثة مترابطة بشكل ما، وتتجاذبها عوامل عديدة تحدد شكل العلاقات القائمة بينها فعلا، أو تلك الممكنة في المستقبل. نذكر من بين المشكلات والتحديات ما يلي:

1- ارتباط الإقتصاد الجزائري بالمحروقات من جهة، ومن جهة أخرى بالقوى الإقتصادية الكبرى في الشمال (فرنسا، الولايات المتحدة، الصين): وعليه تواجه الجزائر مشكلتين وتحديين في الوقت نفسه، يتمثل الأول في تحرير الإقتصاد من التبعية للمحروقات والإتجاه صوب خلق اقتصاد متنوع وتنافسي، ويتمثل الثاني في التحرر من التبعية للقوى الإقتصادية التقليدية والإتجاه نحو تعدد الشركاء الإقتصاديين.

2- التنافس الدولي على خيرات وأسواق إفريقيا: يشير الخبير الإقتصادي عبد الرحمن بن خالفة إلى أن منطق الأسواق هو منطق المنافسة، وبالتالي فإن الجزائر ستدخل سوقا فيها منافسة شديدة بين البلدان الكبيرة، والبلدان التي بدأت فعلا الإستثمار في إفريقيا، لافتا في هذا الصدد إلى أن هناك اليوم بلدانا تشتري في إفريقيا بنوكا وشركات للإتصالات، وتتشابك المصالح بينها وبين الدول الإفريقية. يأتي في مقدمة القوى المتنافسة في إفريقيا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وحتى إسرائيل، حيث أن لكل دولة سياستها الخاصة اتجاه إفريقيا، ويظل الهدف النهائي لهذه القوى هو زيادة الوجود الإقتصادي التجاري والإستثماري في أسواق إفريقيا، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الإتصال والبرامج الثقافية والإعلامية والتكنولوجية. يمكن التذكير هنا بتصريح لوزير التجارة الأمريكي السابق أثناء جولة إفريقية في أواسط 1998 جاء فيه "إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستوردين الأمريكيين، وفيها إمكانات كبيرة وواعدة، وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الأوربيين"، وتصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في زيارتها لإفريقيا خلال الفترة 17-23 أكتوبر 1999 لعدد من الدول الإفريقية في ذلك الحين "إن التحالفات الإقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التجمعات الإقتصادية

ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم"[17]. كما يمكن ملاحظة التنافس الشديد بين الولايات المتحدة وفرنسا على إفريقيا، حيث يسعى كل منهما إلى توسيع علاقاته الإقتصادية وتعميقها مع دول القارة، وبمعنى آخر توسيع مناطق التعاون والمشاركة والتجارة والإستثمار والتعاون مع هذه الدول، والعمل على تطويق الجهود التي يبذلها الطرف الثاني في هذا المجال. إن هذا الوضع يفرض على الجزائر العمل في إطار هذه المعطيات الخاصة بإفريقيا، حتى يكون حضورها المعنوي والسياسي مرتبطا كذلك بحضور اقتصادي مكثف وشبكة رجال أعمال ومتعاملين اقتصاديين[18].

3- إن من المشكلات والتحديات التي تواجه الجزائر في تعزيز حضورها وتعاونها الإقتصادي في إفريقيا غياب معلومات وإحصائيات دقيقة ومُحيّنة حول حاجيات الأسواق الإفريقية. وذلك لنقص أو عدم مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعارض الإفريقية للتعريف بالمنتجات الوطنية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة للتصدير والإستثمار في إفريقيا، وارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المطبقة على المنتوجات في هذه البلدان التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المسوقة وتكاليف المعاملات التجارية، ناهيك عن انعدام الخطوط المباشرة، مما يولد تكاليف إضافية، ويحد من القدرة التنافسية للسلع المتداولة، وغياب نظام بنكي لتسهيل وضمان عمليات التسديد والتحصيل المالي.

4- مشكلة تحرير عمليات التصدير والتبادل التجاري وعمليات الإستثمار من عراقيل وتعقيدات الإجراءات البيروقراطية.

5-مشكلة الأمن والإستقرار في إفريقيا: حيث تعاني العديد من الدول الإفريقية من مشاكل أمنية وسياسية بالجملة، وهذا ما ينعكس سلبا على اقتصادياتها، ويؤثر على إمكانيات وفرص الإستثمار الأجنبي فيها، إذ أن تدفق رأس المال يتناسب عكسا مع المخاطر الناجمة عن اللاإستقرار السياسي والأمني.

6-التأخر الكبير في الانفتاح على إفريقيا: في هذا الصدد أشار الخبير الاقتصادي كمال ديب إلى أن الجزائر تأخرت كثيرا في الاستثمار في إفريقيا، وأي مساعٍ الآن تعتبر فاشلة كون الواقع المالي الذي يعشيه الاقتصاد الوطني لن يسمح بأية خطوات حقيقية في إطار تعزيز التواجد الاقتصادي في دول أفريقيا، مشيرا إلى أنه من غير المعقول أن دولا مثل دول الخليج فرضت وجودها في القارة الأفريقية منذ زمن، ونحن كدولة ننتمي لهذه القارة لم نفكر حتى الآن لولوج السوق الأفريقية. وأضاف ديب أن نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في أفريقيا مرهون باستثمارات حقيقية

ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل للسلع، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات تحتاج لميزانيات ضخمة لن تستطيع الخزينة العمومية تغطيتها ولا البنوك والمؤسسات المالية[1]. ومن جهته أكد الخبير الاقتصادي فارس مسدور في تصريح سابق لجريدة "الحوار" بأن الاتجاه إلى الصناديق الإفريقية لتمويل المشاريع الاقتصادية يؤكد بأن الجزائر وصلت إلى وضعية اقتصادية خطيرة جدا، على اعتبار أنها من المفروض أن تكون دولة مستثمرة وليس مقترضة، بجعلها للدول الإفريقية سوقا كبيرة خاصة للمنتجات الفلاحية الجزائرية. ودعا مسدور الحكومة إلى تحفيز رجال الأعمال الجزائريين على إقامة شراكات مع الصناديق الإفريقية للدخول كمستثمر وليس كمقترض، معتبرا أن إنفاق أموال ضخمة في مسح ديون الدول الإفريقية دون مقابل هو مجرد غباء[2].

7- ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها: حيث تصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً. فبالرغم من أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم إلا أنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونصيبها في التجارة العالمية في مطلع الألفية الجديدة لم يزد عن 2%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم. وطبقاً لبيانات البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن 1% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

8- ضعف التجارة البينية بين دول إفريقيا وانعدام البنى التحتية التي تعزز من عمليات التبادل التجاري بينها.

خاتمة:

إن إدراك الجزائر المتأخر للفرص والمزايا التي يوفرها التعاون الإقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا قد فوت عليها الإستفادة من إمكانية توسيع صادراتها ومنتجاتها من غير النفط والغاز، ومعها تنويع اقتصادها وتحررها من التبعية للمحروقات. إن السوق الإفريقية التي تتميز بأنها استهلاكية، عدد سكان كبير (أكثر من مليار نسمة)، تنافس وتواجد دولي أقل مقارنة بباقي القارات، ... تتيح للجزائر فرصة ذهبية كي تعزز من وجودها الإقتصادي والتجاري في إفريقيا، في ظل صعوبة ولوجها باقي الأسواق الأخرى، المغاربية والخليجية، ناهيك عن الأسواق الأوروبية والعالمية. لكن اقتناص هذه الفرصة مشروط بتوفر إرادة سياسية حقيقية، دراسة وتخطيط جيدين، توفير الإمكانات اللازمة.

[1] كمال ديب في مقابلة مع جريدة الحوار، العدد 2844، 19 جويلية 2016.
[2] فارس مسدور في مقابلة مع جريدة الحوار، العدد 2844، 19 جويلية 2016.

الهوامش:

[1] عن موقع البنك الدولي، على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

[2] انظر في ذلك التقرير السنوي الذي أعده معهد "غلوبال كوانتوم" حول مؤشر الإستثمار في إفريقيا، والصادر بتاريخ 07 أفريل 2017، ص ص: 5-7. موجود على الرابط:

https://quantumglobalgroup.com/wp-content/uploads/2017/08/Africa_Investment_Index_April_2017_18.04.2017Final.pdf

[3] Klaus Schwab, The Global Competitiveness report 2017-2018. World Economic Forum. Sur site internet:

http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

[4] بشير مصيطفى، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد 6049، بتاريخ 03-12-2016. ص 03.

[5] المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[6] المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[7] المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[8] المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[9] عبد الرحمن بن خالفة، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد 6049، بتاريخ 03-12-2016. ص 04.

[10] محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الإقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف، 2016-2017. ص 196.

[11] المرجع نفسه. ص 115.

[12] المرجع نفسه. ص 118.

[13] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، مرجع سابق، ص72.

[14] بشير مصيطفى، مرجع سابق.

[15] عبد الرحمن بن خالفة، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد 6049، بتاريخ 03-12-2016. ص 04.

[16] تتمثل هذه التجمعات في:

- المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM: أُنشئت عام 1965م, وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.

- اتحاد شرق إفريقيا: الذي أُنشئ عام 1967م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أُنشئت عام 1975م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

- الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL): أُنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في 20 سبتمبر 1976م. والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أُنشئت عام 1983م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

– الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU: أُنشئ عام 1969م، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.

– الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أُنشئت عام 1979م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

– تجمع دول الساحل والصحراء: أُنشئ عام 1998م، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.

– السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام 1982م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

[17] بدون اسم المؤلف، العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/index.htm

[18] عبد الرحمن بن خالفة، مرجع سابق. ص 04.

الدكتورة علاق جميلة
أستاذة محاضرة "ب" ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 .
الهاتف : 0553446334
البريد الإلكتروني : rafika_80@hotmail.fr
العنوان البريدي : حي بن تليس الجديد رقم 5 ، قسنطينة .

تأثير تنافسية القوى الإقليمية و الدولية في إفريقيا على جيوسياسية العلاقات الأفروجزائرية

مقدمة

تمثل الجزائر وفقا لمبدأ "التوازن الطبيعي" و بحكم موقعها الجيوسياسي دولة ارتكاز أساسية ، إذ تتوسط كيانين ضخمين في نقطة تقاطع استراتيجية : الأول شمالي تمثله أوربا ، بينما الثاني هو العمق الإفريقي ، رشحها ذلك لأن تكون دولة محورية لصناعة الأمن و التنمية في الفضاءات القريبة و القارة بأسرها في نظر الفاعلين الدوليين و الإقليميين ، ذات الخصوصية جعلت الأمن الجزائري منكشفا على عدة جبهات : من جو المزاحمة والإرباك مغاربيا حيث تسود سياسة المحاور ، إلى الساحل المضطرب الذي بات ممرا لكل المخاطر ، ثم هواجس الأمن الإفريقي المتشعبة و المعقدة .

و في ظل تجاذبات القوة و المصلحة بين القوى الإقليمية و الدولية و إدراك الغرب لشمولية إفريقيا بعمقها الاستراتيجي لعقدة اللاأمن لديه ، اتجهت أمريكا نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة و العالم ، أما فرنسا فتعيش على وقع إحياء إرثها الكولونيالي هناك ، بينما بقيت دول الجوار الإفريقية ، المغاربية و الساحلية التي ينتابها القلق تتطلع إلى الجزائر لإدارة الصراع ، التي ترغب باستمرار أن يعترف بها كدولة إقليمية قائدة و محورية ، وأصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى على إفريقيا أن تستوعب الدروس من الحروب الخاسرة التي خاضها العالم و لا يزال تحت المظلة الأمريكية أو الأوربية (فرنسا) لذلك لا يتوسم مطلقا الحل فيها ، و هي التي قد تكون ساهمت في إشعال فتيل كثير من الأزمات ، ثم تأتي في مرحلة لاحقة ملوحة بالحل .

و هو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية : **كيف أثر جو المزاحمة الإقليمي و تنافسية القوى الكبرى على تموقع الجزائر في الفضاء القاري ؟**

و سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له : **كانت الجزائر و ستبقى حجر الارتكاز الأساسي في صناعة الأمن و الاستقرار في العمق الإفريقي** ، إذ كلما ازدادت الهوة إقليميا ، انعكس ذلك على هشاشة الأمن القاري ، و تدخل الأطراف الخارجية لتسجيل نقاط جيوسياسية على حساب القوى الإقليمية الأكثر حظوة بالتأثير .

أولا : إفريقيا على موعد مع ولادة جيوستراتيجية

يكتسي موضوع العلاقات الإفريقية الإفريقية أهمية خاصة ، ليس لأن العمق الإستراتيجي للقارة يختزل مخزونها التاريخي و الحضاري و القادر على أن يقدم إجابات وافية للإشكاليات الأمنية قاريا ، و لكن لأن تنامي الإرهاب ، الجريمة عبر الوطنية و الهجرة الإفريقية فتحت النقاش من جديد على مصراعيه في قدرة القارة على التعاطي بالنجاعة المطلوبة مع مشكلاتها ، و التي ساقت للتأكيد في عالم ما بعد الحرب الباردة على أن([1]) :

1- ولادة الاتحاد الإفريقي مثل خطوة مؤسساتية حاسمة في مقاربة إفريقيا الجديدة حول الأمن و التنمية و مبادرة النيباد كتعبير عن آلية واقعية لبرمجة الإصلاحات الإفريقية ، بهدف القضاء على الفقر ، تحقيق التنمية المستدامة ، تعزيز دور المرأة و وقف تهميش القارة في ظل العولمة .
2- نمو مكانة إفريقيا في السياسة الدولية ، إذ لم تعد رهينة التصورات التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمية ، الألفية الإنمائية و خبرات التدخل الدولي الإنساني ، و باتت تؤثر على المصالح الشمولية لمجموعة الثماني حول الأمن ، في تقرير للمجلس الأمريكي للشؤون الخارجية .
3- الولادة الجيوستراتيجية الجديدة لإفريقيا جعلت منها ممولا مهما للبترول ، ما أفرز تبعية أمريكية وصينية في أمنهما الطاقوي للقارة .
4- نمو مقاربات جديدة للسلم هناك ، تتأسس حول مهمات جديدة نحو سلام دائم و الوقاية من النزاعات بعد المسارات الفاشلة التي قادت إلى نتائج مخزية في أنغولا ، روندا ، الصومال و ليبيريا نهاية القرن الماضي .

حيث يبدو حتى عهد قريب أن مشكلات القارة بقيت حبيسة تصورات تنموية اقتصادية و مجتمعية باتت جزءا لا يتجزأ من المشهد الإفريقي ماضيا و حاضرا ، من قبيل :

- ناتج محلي ضعيف لا يتعدى 2,8 % من الناتج العالمي ، حيث لم يتعد نموه 3,5 % في الفترة (2000-2010) إلى 4,6% (2015-2016) .
- تمثل 15% من سكان العالم ، و نصيبها من الفقر العالمي يتجاوز 34% ممن يحيون ظروفا مستعصية (بأقل من دولار و ربع في اليوم) ، بعد أن كانت النسبة 15% مطلع تسعينات القرن الماضي([2]) .

([1]) Stephan Klingebiel ," Africa's new peace and security architecture : converging the roles of external actors and African interests" , **African Security Review** , 14 (02) , 2005 , p 36 .

([2]) سامي السيد أحمد ، **خطوات منقوصة : التكامل الإقليمي الإفريقي ، خبرة الماضي و آفاق المستقبل**

- في الوقت الذي يتجه فيه العالم للتوحيد و التكتل تتجه القارة نحو مزيد من التفتيت و الانقسام ، يوجد بالقارة أكثر من أربعة عشر تجمعا لا تعترف مفوضية الاتحاد الإفريقي سوى بثمانية .
- لذا مسيرة الإصلاح السياسي الداخلي في القارة تبدأ بإعادة هيكلة تنظيماتها من خلال عملية دمج على تعقيدها لا بد منها لتفرز تجمعا عن كل إقليم : شرق ، غرب ، شمال ، جنوب و وسط([1]) وفق مبدأ "دولة واحدة ، تجمع واحد" (one state , one comunity) .

و رغم اتجاه كثير من الأطراف الدولية و الإقليمية لاتجاه اعادة تكييف توجهاتها في القارة الإفريقية ، لكن حتى الآن ما تزال النظرة ضيقة بفعل جملة من العوامل من قبيل :

- إفريقيا كدائرة انتماء أو دائرة تحرك جيوسياسي تبقى مهمشة ، إذ أمكن القوى المؤثرة قاريا من الاستثمار في المبادرات الإقليمية و الدولية على حساب القارية في هيكلة التعاون الأمني الإفريقي .
- الاعتماد على معارف أنتجها الغير للتعاطي مع قارتنا على ضوء ما تدره علينا دوريا مراكز البحث الأمريكية و الأوربية ، و بالتالي تبقى منظومة الأمن و السلم الإفريقية مؤسسة على قاعدة بيانات ليست حتما محلية إفريقية .
- الواقع في التعاطي مع القضايا الإفريقية لا تصنعه الانتماءات المؤسساتية الهيكلية ، إنما السلوكيات والانعكاسات العملية للالتزامات المؤسساتية ، و بالتالي باتت الدول الإفريقية تتحدث لغة إستراتيجية غير مفهومة و غامضة .

ثانيا : الجزائر و إفريقيا : اهتمام متجدد

رغم أن الدستور الجزائري يعد من أكثر الدساتير إفريقية ، إذ يؤكد على اعتزاز الأمة الجزائرية بالانتماء الإفريقي ، إلا أن هذا الإقرار لم يشفع لهامشية الدائرية الإفريقية مقارنة بالدائرتين العربية و المتوسطية ، إذ أن الجزائر انتظرت تفجر الساحل على كافة المستويات لتستفيق من غيبوبتها الهوياتية و توجه أنظارها جنوبا نحو المنطقة ، رغم أن الاهتمام بالجوار الإفريقي بلغ ذروته حتى منتصف سبعينات القرن الماضي ، لما تصدر نموذجها النضالي حركات التحرر في العالم الثالث ، حيث رسمت ثورة التحرير الوطني أولى معالم الدبلوماسية الجزائرية فهي تستثمر في رسم التزاماتها داخليا و خارجيا ، و باتت جزائر ما بعد الاستقلال ترى نفسها قائدا لحركات التحرر الإفريقية والعالم ثالثية عموما .

و الجزائر بحكم موقعها الجغرافي في قلب منطقة جيوسياسية قريبة من أوربا ، يفصلها عنها المتوسط ، وفي

([1]) تتعدد هذه التنظيمات من الإيموا و الإيكواس في غرب إفريقيا ، الساكو و السادك في إفريقيا ما وراء الصحراء ، السيماك والإيكاس في شرق إفريقيا ، ما أفرز 26 دولة بعضوية ثنائية و 20 أخرى بعضوية ثلاثية .

الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي مع تموضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء جعلها ذلك([1]) :

- عاشر أكبر دولة عالميا مساحة ، الأولى إفريقيا و مغاربيا .
- الدولة المغاربية الوحيدة التي تجمع حدودها كل جيرانها ، 40% من مساحة المغرب العربي و 47% من ناتج دخله الخام .
- المركز الخامس عالميا في احتياطات الغاز و الرابعة عشر للبترول ، المرتبة اثني عشر من حيث الإنتاج و التاسعة من حيث الصادرات ، هي ثالث مصدر للغاز و ثاني ممول لأوربا به .

كما مثلت الإيديولوجية الاشتراكية لأكثر من ثلاثة عقود منذ الاستقلال مصدر إلهام لصناع القرار ، وبحكم مناهضتها للاستعمار والإمبريالية عرضت نفسها كقائد للعالم الثالث([2]) ، و رفعها شعارات العدالة الاجتماعية باتت وعاء للتدبير الجزائري للعلاقات الدولية ، و تشكيل وعي النخب الحاكمة بالقضايا العادلة والنضال المشروع للشعوب من أجل الاستقلال و التحرر ، من دعم القضية الفلسطينية إلى الالتحام بالمسائل الإفريقية كدائرة انتماء و تحرك جيوسياسي .

هذا و كان للثقل التاريخي ، السياسي ، الاقتصادي ، الجغرافي و السكاني أثره في صياغة التصور الأمني الجزائري وفق ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي([3]) ، حيث ظلت الجزائر على عكس جاراتها ملتزمة بخياراتها الدستورية و المؤسساتية التي يعكسها الخطاب الرسمي و التوجهات الاستقلالية للبلاد ، و هو ما يختصر مجموعة من الثوابت التي تتراوح بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية ، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية .

أما موجة الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة ، فكانت من بين من مست جيران الجزائر الشرقيين (تونس و ليبيا) لم تحجم بدورها عن إعلان موقفها في ترك الشعوب تصنع تاريخها ، مقابل احترام سيادات الدول و الامتناع عن دعم المعارضة أو الحكومات([4]) ، و هو موقف اتهمت من خلاله أطراف السياسة

([1]) Abdelhamid Merauani ," La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : atouts , enjeux et limites" , In : **le Maghreb stratégique** , éditeur : Jean Dufourcq , NDC , occasional paper 6 , Rome , June 2005 , pp 18-21 .

([2]) Salim Chena , "Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine" , **Hérodote** , N°142 , la Découverte , 3e trimestre 2011 , p 110 .

([3]) عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر والتوزيع ، 2005) ، ص 41 .

([4]) Salim Chena , Ibid , p 111 .

الخارجية بالقصور في التحلي بنزعة استباقية ، كما فعلت دول كثيرة ، لكن ما انفكت الجزائر تدعم سياسة اللاموقف نأيا بنفسها عن السقوط في مستنقعات هي في غنى عنها نتيجة لما خبرته فيما مضى .

و مع أن التزام متطلبات الأمن القومي الجزائري ارتبطت في المقام الأول بدعم حركات التحرر والقضايا العادلة ، إلا أن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و على رأسها الانكشافات الأمنية ، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة تأمها قضايا محاربة الإرهاب ، تجارة المخدرات و أمن الدولة ، أي الانتقال من البعد الخارجي إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل فاضح في صياغة عقيدتها الأمنية([1]) ، كما يمثل الاهتمام المتجدد بإفريقيا سلبي التصور بالأساس ، فالتعاون المنشود قصده درأ التهديدات الجديدة من الإرهاب و الجريمة إلى وقف جحافل الهجرة نحو أوربا ، فهذا التوجس من الآخر الإفريقي لا يحركه توجه استراتيجي للعلاقة ، كما لم يولد دينامية تعاونية مشتركة .

و على ضوء إدارة الصراع و الاحتقان السياسي و المجتمعي الداخلي ، اختزلت تجربة مريرة ضد التطرف ، العنف و الإرهاب ، إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر لا يعترف بأية حدود سياسية ، و لا يحترم أية قيم دينية أو ثقافية([2]) ، و إن كنا لسنا هنا بصدد تقييم آداء النظام ، إلا أن الجزائر خرجت بخلاصة دروس جعلتها شريكا دوليا واعدا في مكافحة الإرهاب والعنف إقليميا و دوليا و في التعاطي مع القضايا الإقليمية و التهديدات القادمة من الجنوب ، حيث ما تزال متمسكة بخيار الحل السلمي وفق مقاربة تعاونية إقليمية لا التدخل العسكري ، الذي إن لم تعتبره (الجزائر) الخيار الأمثل فهي لا ترفضه مطلقا .

ثالثا : تنافس عكسي للأطراف الإقليمية

يبدو البعد الإقليمي للأمن في إفريقيا شديد الوضوح ، فالتهديدات ليست معزولة ، حيث تتسبب الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر و تهريب الأسلحة الخفيفة عبر الحدود التي يسهل اختراقها في دوامة من انعدام الأمن ، بما يعرقل التنمية في أي بلد ، و من شأن فشل آليات حل النزاعات المجتمعية أن يزيد من مخاطر تصاعد نزاعات بسيطة إلى حرب أهلية ، و مع أن الضرورات الأمنية لها معان مختلفة باختلاف البلدان والنظم الإقليمية ، إلا أن الاستجابة الأمنية ينبغي أن تكون عابرة للحدود ، فإذا تعاون المجرمون وراء الحدود ، لماذا لا

([1]) صالح زياني ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، **مجلة المفكر** ، عدد 05 ، مارس 2010 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 291 .

([2]) امحند برقوق ، "التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب" ، **أوراق كارنيجي** (تعليق على حدث) ، بيروت 16 حزيران/يونيو 2009 .

تفعل قوات و أجهزة الأمن الشيء نفسه؟ و ذلك بهدف تجنب الأجندة الخارجية التي ستكون لها تبعات وخيمة على المنطقة ، حال ما تعيشه ليبيا ، مالي و إفريقيا الوسطى بعد التدخل العسكري .

و يبدو تمحيص معضلات القارة لا يخرج عن النظر بروية لتنافسية رواقين إلى ثلاثة أروقة ، يؤمها الفضاء الجيوسياسي المغاربي و منطقة الساحل و غرب إفريقيا ، و مع تفجر الساحل راهنا يبدو أنه لم يعد ممكنا الحديث عن قراءة إفريقية مشتركة للتهديدات الصلبة و اللينة التي تتهدد القارة ، بل على العكس كل فضاء كان يسعى بنزعة قطرية دون أدنى تنسيق مع الجوار القريب و حتى البعيد ، ما زاد من تفاقم معضلات القارة الأمنية و تداعياتها الاقتصادية و الإنسانية .

1- هشاشة فضاء الساحل و غرب إفريقيا

فجيوسياسيا تتربع المنطقة على حدود خمسة عشر دولة إفريقية بامتداد يقدر بــ4,7 مليون كلم2 ، بما يوازي ضعفي مساحة أوربا الغربية ، و بما يعكس أهمية جيوستراتيجية مقابل هشاشة أمنية طاغية ، تضم هجينا صعبا من الدول([1]) تتأرجح مقدراتها بين : تفاوت الامتداد الجغرافي ، التراث الاستعماري ، الآداء الاقتصادي ، التماسك المجتمعي والارتباطات الخارجية .

و تشير الأدبيات إلى أنه حتى منتصف سبعينات القرن الماضي غابت أية هيكلة للأمن الإقليمي في المنطقة تتصرف أغلب مشكلاتها الأمنية إلى محددات داخلية ، حيث تمتعت على امتداد أربعة عقود من استقلالها بسلم دولي نسبي و حروب أهلية([2]) ، كما تختلف الدول في هذا التجمع الإقليمي من حيث حجم السكان ، مستويات التنمية و مراحل بناء الدولة وطبيعة الموارد التي تحوز عليها ، و تواجه بمستويات مختلفة تحديات في الأمن ، الحكم و التنمية ، إذ توصف إجمالا بأنها دول فقيرة رغم ما تنام عليه من موارد فعلية أو محتملة .

فمن دول تحظى بإمكانيات بشرية و اقتصادية مقبولة ، بدأت مرحلة توطيد ديمقراطيتها مثل : غانا ، نيجيريا والسنغال ، و إذا كانت هذه الدول عاجزة عن لعب دور عالمي ، فهي تملك الوسائل التي تكفل لها لعب دور الزعامة على النطاق الإقليمي من خلال التدخل عسكريا ، سياسيا ، اقتصاديا و حتى إيديولوجيا ، فالإيكواس لا تخلو من الهيمنة النيجيرية الواضحة على سياساتها ، و هي التي تسيطر على 60% من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة المقدر بــ565 مليار دولار نهاية العام 2011 .

([1]) هذه الدول هي : البنين ، بوركينافاسو ، جزر الرأس الأخضر ، كوت ديفوار ، غانا ، غامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون و الطوغو .

([2]) Barry Buzan and Ole Waever , **Region and powers : the structure of international security** (Uk : Cambridge university press , 2003) , pp 238-239 .

بينما تعيش أخرى على إيقاع مرحلة ما بعد الصراع المسلح مع إمكانية تجدده ، على وقع الحرب الأهلية التي عصفت ردحا من الزمن بدول : ليبيريا ، سيراليون و كوت ديفوار ، رغم أن الأخيرة لعبت أدوارا تاريخية في جوارها الإقليمي زمن النزاع الأهلي النيجيري ستينات القرن الماضي و لا يزال يحسب لها التأثير البالغ في المحيط الفرنكوفوني([1]) .

و تبقى غير هذه الدول لا تشكل فاعلا في التفاعلات الإقليمية ، إنما موضوعا لها ، بالنظر لوضع الهشاشة والانكشاف الذي تتخبط فيه ، في ظل نظم حكم تحركها الزبونية السياسية محليا و عالميا و هيمنة الإجرام المنظم و انعكاسه على المعادلة السياسية ، أمام ما بات يعرف بـ"دولة المخدرات" خاصة في غينيا بيساو في ظل تضامن شبكات التهريب مع عصابات الاتجار بالبشر و المخدرات و فساد آلة الحكم المحلي .

و عموما لدى هذه الدول سمة مشتركة تتمثل في وجود مستويات متعددة من انعدام الأمن ، تلخصها ثلاث محددات ، تعكس في مجملها الأبعاد الجيواستراتيجية للأمن في غرب إفريقيا([2]) :

- دور المحددات السوسيواقتصادية ، من صراع على الموارد ، نحو هشاشة جغرافية و بيئية و انتهاء بأثر العامل السكاني إزاء هذا الخطر الكثيف .
- حيثيات مسارات الحكم المحلي و العالمي ، و دوره في إدارة أو تأجيج الصراع في المنطقة .
- تأثير ضغط البيئة الإقليمية و العالمية على أجندة الأمن ، على ضوء الاختراقات و تكالب استراتيجيات التنافس للظفر بالمصالح لتعزيز مكاسبها على حساب شعوب المنطقة البائسة .

فالسنغال تواجه مشكلة توريث السلطة ، ما ينذر بتفجر حرب أهلية ، موازاة مع تجدد الصراع التاريخي بين الحكومة السنغالية و انفصاليي حركة القوات الديمقراطية في حدود منطقة كازامانس جنوبي البلاد ، إذ سيشكل أي انفصال في دولة مجاورة حجة قوية لمطالب هذا الإقليم الملتهب ، رغم أن الإقليم يبقى الوحيد في المنطقة غير المرشح لاجتياحه من الإرهاب العابر للأوطان ، لتبني المقاربة غير الأمنية في معالجته .

أما **موريتانيا** فتعيش على وقع الهوية غير المنسجمة بين المكونين العربي و الزنجي وضمن المكون العربي نفسه ، فباتت مشكلات الهوية في ظل التهميش السياسي و الاجتماعي مبررا لانفصال الزنوج عن الكيان الموريتاني الهش([3]) ، علاوة على تهديد القاعدة التي تمثل الخطر الأول للأمن الوطني الموريتاني ، و هي التي

([1]) Abdel-Fatau Musah , **West Africa : governance and security in a changing region** , Africa Program Working Paper Series , International Peace Institute , February 2009 , p 09 .

([2]) Ibid , p 01 .

([3]) الحاج ولد إبراهيم ، **أزمة مالي : انفجار الداخل و تداعيات الإقليم** ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 12 فبراير 2012 ، على الرابط التالي : (2013/02/14)

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm

يمثل مواطنوها 30% من قاعدة التنظيم([1]) ، بما يلوح بنذر انفجار عنقودي للمنطقة ، التي تعيش أزمات وجودية قد تعصف في أية لحظة بالسلام الظاهري الهش ، و تآكل الوحدة الوطنية بسبب ارتفاع سقف مطالب الشرائح المهمشة من جهة ، وتعنت السلطات من جهة أخرى .

في حين تبدو **نيجيريا** الحاضنة الاستراتيجية للقواعد الجديدة للإرهاب العابر للحدود ، و بعد انضمام حركة المجاهدين الصوماليين الشباب رسميا لشبكة تنظيم القاعدة ، أصبحت إحدى أضلع "مثلث الإرهاب" في المنطقة ، الذي يضم بوكو حرام والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي .

و مع أن نيجيريا تمثل القوة البشرية الأولى في المنطقة ، بآداء ديمقراطي متأرجح ، و قدرات اقتصادية هائلة ، في ظل بنى سوسيواقتصادية و مجتمعية هشة ، و لما كانت معنية باختراق التطرف أراضيها ، فهي تحاول عن طريق دورها المهيمن عبر الإيكواس ، خلق محور يكون ظهيرا لمبادرة دول الميدان لصد المخاطر المتدفقة من كل حدب و صوب ، إذ نجحت في أن تكون مفتاح الأمن و التكامل الإقليميين لأكثر من خمسين سنة حتى مطلع الألفية الثالثة ، كيف لا؟ و هي التي أنفقت ملايين الدولارات لوقف نزيف الحرب الأهلية التي كانت ليبيريا مسرحا لها تسعينات القرن الماضي ، علاوة على السعي لدعم جهود الانتقال الديمقراطي المتعثرة إقليميا ومواكبة صيانة الاستقرار السياسي في دول الطوغو و غينيا بيساو .

و ها هي **بوركينافاسو** الدولة المرشحة لتكون حلقة الوصل بين الساحل و الصحراء و خليج غينيا بحكم أهمية موقعها الجغرافي و السياسي ، بدا أن التأثير عليها قد يوفر نفوذا نحو غرب إفريقيا و المنظومة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، تعد من أهم الدول استيعابا للاجئين الماليين رغم أعبائها الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يحسب للرئيس بليز كومباوري (Blaise Compaoré) الوساطة في الأزمة المالية بعد انقلاب 2012 ، و إبقاء مناخ الثقة بين بماكو والتجمعات الإقليمية (تحديدا CEDEAO)([2]) .

2- سياسة المحاور المغاربية

يختلف وزن و حجم أطراف الدائرة المغاربية كل على حدى ، و يجد ذلك الاختلاف ضالته في متطلبات الأمن و الحسابات التي يقدمها أي منها في قراءة التهديدات الصلبة و اللينة التي باتت تنتجها البيئة الإقليمية والقارية ، فمتطلبات و ضرورات الأمن الجزائري تختلف عن نظيراتها في موريتانيا ، أو ليبيا ، أو المغرب وبذلك أصبح الرسو السياسي المغاربي في إفريقيا محل خلافات ليس فقط بينية (مغاربية/مغاربية) ، بل حتى إفريقية مغاربية و أصبحت القارة بين مطرقة صراع النفوذ المغاربي و سندان التنافس الأجنبي .

([1]) Laetitia Tran-Ngoc , "Monitoring de la stabilité régionale dans le bassin sahélien et en Afrique de l'ouest" , **Note d'analyse du GRIP** , Bruxelles , 12 octobre 2012 , p 14 .

([2]) Ibid , p 03 .

و مع أن العلاقات المغاربية الإفريقية شهدت بؤرتين للصراع : الصراع المسلح بين ليبيا و تشاد حول شريط أوزو و النزاع الموريتاني السنغالي ، إلا أنه غابت الصراعات المرتفعة الحدة ، إذ سرعان ما عادت الأمور إلى مسارها الطبيعي و لم ينجم عنها كتلة مغاربية في مواجهة الآخر الإفريقي ، و في المقابل لم تجعل منها كتلة واحدة ملتحمة مع ترسخ صورة نمطية مفادها أن : "إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يشعرون بالحاجة إليها ، وتدخل بالمقابل مصدر عدم الاهتمام عندما لا تضطرهم ظروفهم للانفتاح عليها"([1]) ، ويبقى المغرب العربي بحاجة لجرأة للاعتراف بتهميشه للقارة و تواضع علاقاته معها ، رغم أنها تمثل عمقه الاستراتيجي و أحد روافد امتداده التاريخي ، الثقافي و الحضاري .

و تبدو الاستراتيجيات الوطنية في الدائرة المغاربية رغم تشابه منطلقاتها ، بمآرب مختلفة وبالتالي قراءتها للتهديد متشعبة و متناقضة أحيانا ، ما يعني الإضرار بالمصالح البينية ، و يعكس ذلك توجهات محورين([2]) :

أ- **المحور الثنائي : الجزائري/المغربي** المتنافر أصلا ، و الذي جعل من أزمة الساحل ، قضايا الإرهاب و ملف الصحراء الغربية مطية للتنافس لكسب رهانات إقليمية و دولية .

ب- **المحور الثلاثي : الجزائر ، ليبيا و تونس ،** هو محور متعاون تعيش أغلب دوله على أشلاء هواجس و هموم الداخل مع تداعيات الثورات الشعبية في تونس و ليبيا .

و هذا لا ينفي وجود محور ثالث مغاربي ساحلي ، عبر ما سمي بمبادرة دول الميدان يسمح بتعاون جزائري ساحلي مع دول : موريتانيا ، النيجر و مالي .

و إذا كانت الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها دول الساحل من ناحية و إفريقيا من ناحية ثانية ، أو تتوجس من مقاصدها فهي رغم كل الطروحات لم ترتق إلى صفة الفاعل بعد ، إذ باتت المنطقة موضعا لتحرش القوى الكبرى ، مما زاد من تعميق الهوة لا تجسيرها ، بل أصبحت بعض الدول المغاربية تستقوي على بعضها البعض من خلال ربط علاقات و الدخول في تحالفات استراتيجية هنا و هناك ، ما أفقدها الثقة فيما بينها .

فالمغرب وبحكم علاقاته القوية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجد فيها محفلا مجديا لتطوير قوته الناعمة و تعويض غيابه عن الاتحاد الإفريقي و عرقلة تصميم الجزائر على تهميشها له في الشؤون الساحلية ، و توجيه دبلوماسيته إفريقيا للتعاطي مع الدول المحورية ، نيجيريا في منطقة الإيكواس ،

([1]) أحمد مالكي ، "نحو رؤية جديدة للعلاقات المغاربية الإفريقية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 ، ص 03 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي** ، في : ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات 18/17 فبراير/شباط 2013 .

كينيا في منطقة الكوميسا و جنوب إفريقيا في منطقة السادك([1]) ، في استراتيجية للتنسيق مع الدول الإفريقية ذات الثقل لاحتواء المخاطر عبر الحدود ، خاصة في "المناطق السائبة" ، حيث يتراجع نفوذ السلطة الحاكمة ، و ترتفع معدلات الفقر و انسداد الأفق السياسي ، علاوة على الاستثمار في مناخ الرياء السياسي السائد مغاربيا ، حيث يبدو أن نظيراتها المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا و الجزائر) لا تعي ضرورة دفع تكلفة نفوذها في المنطقة ، بما بات يقاس بحجم ما تغدقه من نفقات و تدره من معونات و مساعدات ، فإذا كانت تنادي لتحييد المنطقة من النفوذ الأجنبي ، عليها تحمل تبعات ذلك سياسيا و ماليا ، و الحديث عن التضامن الإفريقي و المصير المشترك الذي لوث مسامعنا لعقود لم يعد مهما أمام المصالح و المنافع المتبادلة([2]) .

و يمكن القول أن المغرب العربي الوسيط سياسيا و اقتصاديا بين إفريقيا و أوروبا ، فتح غيابه المجال للأخيرة لتشكل برزخا يفصله عن عمقه القاري ، كما تحولت بعض دوله إلى جدار عازل عند رغبة أوروبا يحميها من جحافل المهاجرين و مخاطر الفكر الجهادي السلفي ، وهذا خلل استراتيجي و بنيوي من شأنه مضاعفة الهوة بين ضفتي القارة الشمالية و الجنوبية ، و إذا كان عدم الاستقرار سمة الاثنين فإن المغرب العربي المنقسم على نفسه بات يشكل عبئا على إفريقيا لا متنفسا لها ، و في كل الحالات سيتحول الطرفان إلى ساحة للتنافس الدولي بين القوى التقليدية و تلك النامية الحديثة .

رابعا : تنافسية القوى الكبرى على النفوذ في القارة

بدا أن توجيه الاهتمام العالمي لإعادة تأطير الإرهاب و الإجرام العالمي كتهديد إقليمي و عالمي يجد مبرره في ضرورات الحرب العالمية على الإرهاب ، التي تتحول دوريا إلى محج أمني و سياسي لأغلب دول القارة ، وشكلا جديدا للشراكات مع القوى الأجنبية خشية التأثير المتزايد لهذه المخاطر ، إذ لطالما مثلت القارة محط صراع محموم بين القوى العظمى ، و مسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة ، تعرضت منذ قرون لمختلف أشكال الاستعباد و الاستغلال ، على الرغم من أفول نجم القوى الاستعمارية التقليدية و بروز قوى جديدة و صاعدة تتحدث نظريا على الأقل عن الحقوق و الحريات .

وإدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية لإفريقيا ليس أمرا مستحدثا سواء نسبة للو م أ أو فرنسا و حتى لاحقا الاتحاد الأوربي ، إنما الجديد هو شمولية القارة بعمقها الاستراتيجي لعقدة اللاأمن الغربية ، ففي الوقت الذي

([1]) محمد الهزاط ، "دول الجوار و الساحل ، الفرص و التحديات : السياسة المغربية نموذجا" ، **شؤون عربية** ، عدد 159 ، خريف 2014 ، ص 209 .

([2]) عبد النور بن عنتر ، "العلاقات المغاربية الإفريقية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 04 ، فبراير 2011 ، ص 03 .

اتجهت أمريكا نحو تبني مقاربة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي هناك ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية و المسوغات الرسمية والشعبية لدعم التدخل ، تحت مسمى ما عبر عنه البعض بدور مرتزقة أوربا .

1- فرنسا و إحياء إرث الكولونيالية الإفريقي

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية و الشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ، و من المعروف أن السياسة الفرنسية اليوم بشقيها السياسي و الاقتصادي تنبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997 و عرف باسم "مشروع إفريقيا" ، من أهم ملامحه([1]) :

أ- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية .

ب- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية ، و العمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية .

ت- إعداد نخب سياسية واعية من الشباب ، و تثقيفهم وتدريبهم سياسيا و حزبيا ، لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس .

ث- دعم برامج التنمية و الإصلاح الاقتصادي ، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة .

ج- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا ، بحيث يضم الخبراء و المستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة .

و يلاحظ أن هذه الخطة تبدي حرص فرنسا الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بعد الانتقادات الدولية الحادة التي وجهت لباريس بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة ، فكان صياغة هذه السياسة ضرورة استراتيجية لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي .

و يفسر هذا التحول في الموقف الفرنسي الاعتبارات و الأولويات التالية :

أولا : إحياء إرثها الكولونيالي في القارة ، الذي باتت تنازعها إياه أمريكا ، الصين و إيران ، و مثل التدخل العسكري في مالي استمرارا لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلات فرنسا في كوديفوار ، تشاد وإفريقيا الوسطى ، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية .

ثانيا : يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر ، و بات استقرار الساحل و الصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية فيما

([1]) يوناس بول ديمانيال ، "الدور الفرنسي في إفريقيا : تاريخه و حاضره و مستقبله" ، **قراءات إفريقية** ، مرجع سابق ، ص 63 .

يخص مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا و تأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي و يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي([1]) فضلا عن المخزون المهم من البترول في دول القلب (موريتانيا ، النيجر و مالي) و تشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الأوربي .

ثالثا : يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوربية و الفرنسية التي اعتبرت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية و درء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر ، تشاد ، بوركينافاسو و موريتانيا) .

و قد عبر وزير الدفاع الفرنسي **جون أيف لودريان** بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل ، إذ يتعلق الأمر بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوربا و فرنسا" ، مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة([2]) .

و قد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي ، و جاء في سياقه جملة من الأحداث على غرار عملية احتجاز الرهائن في موقعة عين أميناس لتدعم هذا الموقف ، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا أو دول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها ، مما يوفر غطاء شرعيا و ضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي .

و بالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو إفريقيا نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول ثلاثة معطيات : قواعد عسكرية دائمة ، تعاون عسكري و تدخل عسكري ، تترجم القناعة الراسخة بأن فرنسا لن تنسحب من إفريقيا تحت أي ظرف ، حتى و إن اضطرها الأمر لإحداث تصويبات قوية في رؤيتها للقارة ومصالحها هناك ، فالحضور العسكري لا زال قويا ، مهما كان الشكل الذي يتخذه : تدخل مباشر (مالي ، إفريقيا الوسطى، ...) أو اتفاقات دفاع (الغابون ، الطوغو ، جزر القمر ، ...) و حتى المحافظة على قواعدها العسكرية هناك (جيبوتي ، الغابون والسنغال) ، في ظل اتجاه أمريكا للحشد العسكري الكثيف في القارة .

ما يعكس استراتيجية واقعية بحتة ، أداتها الأساسية عسكرية ، هدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفييتي المتعاظم في المنطقة آنذاك بل تحجيم المنافسة البريطانية و الأمريكية لتحقيق المرامي

([1]) Luis Simon , Alexander Mattelaer , Amelia , **Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel** , p 09 Available online at : (26/08/2013)
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/433778/EXPO-DEVE_ET(2012)433778_FR.pdf

([2]) عبد النور بن عنتر ، **التدخل في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي** ، على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.html(2014/04/30)

البعيدة المدى و هي المصالح الفرنسية البحتة([1]) ، لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها و ليس بديلا عنها على وقع تحولات أفرزت الانتقال من السلوك الفرنسي إلى الأوربي ، و إن كان الأخير لم يتملص كلية من أن يكون ذو نكهة فرنسية ، ثم تعاظم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية و الأمريكية ، إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوربا مرورا بالأراضي النيجرية والجزائرية .

و بالتالي اضطر الاتحاد الأوربي أن يتبنى خيارات تفرض عليه التأسيس للأمن و دعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية ، هذا التحول عبر عنه البعض بالانقلاب من لعب دور الدركي الأحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي الأوربي([2]) ، الذي لا تزال تشوبه إشكاليات جمة نختصر أهمها في التالي :

أ- صعوبة صياغة سياسة خارجية أوربية موحدة أمام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الأوربي الذي تتنازعه فرنسا ، ألمانيا ثم بريطانيا .

ب- يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للآخر نظرا لغلبة الاعتبارات المصلحية على الأخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا ، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي ، حيث الأمن الأوربي بات يتجاوز حدود تأمين أوربا إلى إفريقيا الشمالية ، الوسطى و الغربية ، ثم النظر بعين الريبة لها و تحميلها مسؤولية جحافل الهجرة ، اللاجئين و التطرف و الجهادية الإسلامية .

ت- تحاول أوربا جاهدة أن تبقي على مسافة بينها و بين العوالم الأخرى حفاظا على هويتها و تماسكها المجتمعي ، و في المقابل لن تستطيع النأي عنها لارتباطات التاريخ و الجغرافيا و التحولات المجتمعية التي أفرزت حركة الربيع العربي ، انهيار النظام الليبي و تبعاتها التي وصلت اسبانيا واليونان .

هذه المؤشرات كان لها وقعها على مقاربة الاتحاد الأوربي و من خلفه فرنسا لمحاولة ضمان و حماية مصالحها في المنطقة في ظل اشتداد المنافسة الدولية على وقع مشاريع أمريكية اتجهت لتعزيز الشراكة الأمنية عبر الساحل و الصحراء لمحاربة الإرهاب ، التطرف و موجات الهجرة السرية ، مما يعني مزاحمة و تهديد النفوذ الفرنسي في مستعمراته و مناطق تواجده الحيوية .

([1]) Tobias Koepf , M.A , **France and EU military crisis management in sub-Saharan Africa , no more hidden agenda** , paper to be presented at : the European union in international affairs 2010 , A garnet conference , Brussels , 22/24 April 2010 , pp 03-04 .

([2]) Ibid , p 09 .

2- الو م أ و إعادة الانتشار الجيوستراتجي في إفريقيا

مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية منعرجا حاسما اتجه معه العالم نحو إعادة التقسيم من وجهة النظر الاستراتيجية الأمريكية و السوفييتية آنذاك ، إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة ، من ذلك اتجهت أمريكا لنشر قواتها في شكل قيادات عسكرية بإمكانيات قتالية متفوقة (برية ، جوية و بحرية) في شكل وجود مستقر و بالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق ، هي : قيادة أوربا ، قيادة الباسفيك و القيادة الوسطى المركزية ، حيث كانت إفريقيا ضمن اختصاص القيادات الثلاث([1]) .

رغم أن أمريكا لم تهتم في سياستها الخارجية بإفريقيا إلا بقدر محسوب ، و غالبا ما كانت توكل مهام إفريقيا لحليفتيها فرنسا و بريطانيا ، تاركة لهما بذلك عناء التدبير في مستعمراتهما التقليدية([2]) ، فمصالحها في أوربا ، شرق آسيا و الشرق الأوسط كانت أكثر أولوية ، و بات جليا أن إفريقيا تموقعت في الزاوية الميتة للسياسة الخارجية الأمريكية حسب تعبير بعض المحللين([3]) .

لكن سرعان ما أدركت أن وجودها في إفريقيا مسألة حيوية و أثبت واقع الأمر أن الاهتمام بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية أخرى في العالم ، رغم تعالي الأصوات التي تؤكد تهميش القارة بعد الحرب الباردة ، هذه الأخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم و الأمن في القارة تحت وطأة أن الاستراتيجيين الأمريكيين يقدرون الأهمية المتزايدة للقارة و إمكانية أن تصبح الجبهة القادمة في الحرب العالمية على الإرهاب([4]) ، فانتقال الاهتمامات الأمنية الأمريكية من آسيا إلى منطقتي شمال و غرب إفريقيا ، بعدما باتت أجهزتها الأمنية تعتقد أن تنظيم "القاعدة" نقل مركز عملياته إلى هذه المنطقة .

إذ بدا واضحا منذ مطلع تسعينات القرن الماضي أنها تريد توسيع مجالات اهتماماتها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا و الساحل ، و بدأت ذلك بجولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء ، كما سبق مرور روزفلت بغامبيا عام 1943 ، و زيارة غير رسمية للرئيس جيمي كارتر إلى ليبيريا ونيجيريا عام 1978 ، كما مر بوش

([1]) عبد القادر رزيق المخادمي ، **قيادة أفريكوم الأمريكية : حرب باردة ام سباق للتسلح؟** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011) ، ص 52 .

([2]) خيري عبد الرزاق جاسم ، "قيادة عسكرية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية و محنة إفريقية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 12 ، شتاء 2009 ، ص 88 .

([3]) Cherif Driss , "Etats-Unis et Afrique sahélo-saharienne : Agenda énergétique et sécuritaire" , In : **les Etats –Unis et le Maghreb** : **regain d'intérêt**? , sous la direction de Abdennour Benantar , (Alger : CREAD, 2007) , p 52.

([4]) خالد محمد دفع الله ، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات مكافحة الإرهاب : إفريقيا نموذجا** ، سلسلة قضايا إفريقية (6) (السودان : المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، 2009) ، ص 41 .

الأب على الصومال عام 1992 لتفقد القوات الأمريكية المرابطة هناك في إطار عملية إعادة الأمل([1]) ، طابع كل هذه الزيارات كان لا رسميتها و دون أجندة واضحة حول القارة السمراء سياسيا و أمنيا ، في إطار التوجه الأمريكي منتصف القرن العشرين نحو أوربا و محاصرة المد الشيوعي .

إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس بيل كلينتون من المرور على عشر دول إفريقية عامي 1998 و 2000 أغلبها دولا أنجلوسكسونية باستثناء السنغال ، و استثني من الجولة كل دول شمال إفريقيا([2]) .

و قراءة هذه الجولات يعكس الرغبة الأمريكية في التوغل في العمق الإفريقي ، و الارتكاز على الدول ذات الثقل في مختلف الأروقة لتحقيق و دعم النفوذ الأمريكي قاريا .

فوجدت في خليج غينيا متنفسا للعلاقة الفضة مع جاراتها الإقليمية وأهم مورد عالمي للطاقة : فنزويلا ، ثم أزمة الخليج العربي ، و تشير تقديرات إلى أنه في عام 2007 تجاوزت نيجيريا المملكة العربية السعودية كأكبر ثالث ممون نفطي لأمريكا ، حررت معه أكثر من 41 مليون برميل مقابل 38 مليون من قبل المملكة العربية السعودية([3]) ، حيث باتت تمول المنطقة أمريكا بحاجاتها الطاقوية في حدود 20% و النسبة وصلت بحلول العام 2015 بين 25 و 30% ، بما يعادل 70% من إجمالي الواردات الأمريكية من القارة .

كما أصبح جليا أن التعزيزات العسكرية الأمريكية في القارة ، جاءت من مدخل ضمان و حماية تدفق الإمدادات الطاقوية ، حيث غدا أهم عنوان للمرحلة هو تهديد الأمن الطاقوي الأمريكي ، و من خلال اتجاهها لهندسة مبادرات للدعم و المساعدة العسكرية و اللوجستيكية ، لم تكن قضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة غير ذريعة لها .

و من ناحية أخرى الإشراف على عملية الانتقال السياسي ، بما يمهد الطريق لوصول نخب تقبل بها أمريكا وترضاها ، فوجود "زعماء أقوياء" (Strong Leaders) تجنبها التورط المباشر ، الذي هي على يقين بلا جدواه ، رغم أنها لم تعد تجد حرجا في الموازنة بين التهديد المحلي و التهديدات العابرة للحدود .

و يبدو أن الانسحاب الأمريكي من دوائر الصراع في أفغانستان و العراق سيكون لصالح اختراق جديد لغرب إفريقيا و خليج غينيا بيساو ، التي تعتبر منفذ العبور الحيوي للمخدرات نحو سوق الاستهلاك الأوربية والأمريكية على السواء ، لذلك أصبح واضحا أن امتدادات الأمن القومي أصبحت هي الأخرى متخطية للقوميات رغم اكتساب مفهوم الأمن لمعان مختلفة في بلدان مختلفة تلامس عقدة اللاأمن عند الغرب .

([1]) كوثر عباس عبد الربيعي ، "السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية : الأبعاد و الدلالات" ، **مجلة المرصد الدولي** ، العدد 15 ، كانون الأول 2010 ، ص 05 .

([2]) Cherif Driss , op.cit , p 52 .

([3]) Abdel-Fatau Musah , op.cit , p 11 .

3- تصاعد نفوذ العملاق الصيني في إفريقيا

وسط القلق المتنامي من نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا ، تتجه أنظار بكين صوب القارة الإفريقية ، ففي ستينات و سبعينات القرن الماضي تركز الاهتمام على بناء جسور التضامن العقائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية و محاصرة الإمبريالية الغربية ، و في أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار و الطاقة ، حيث أضحت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية ، من خلال ما تطرحه من امتيازات التزود بموارد الطاقة الأحفورية ، و إستراتيجية عسكرية كوجهة لسوق السلاح الصيني ويمثل هذان المحددان أهم الرهانات الجيوبوليتيكية في العلاقات الصينية الإفريقية([1]) .

يجد التوجه الصيني مرجعيته في إفريقيا منذ تولي ماو تسي تونغ الحكم عام 1949 و إنشاء جمهورية الصين الشعبية ، إزاء موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية ودعم التحرر في العالم الثالث .

و كانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية ، إذ اتجهت لمساندة عديد الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إطار سياستها لنشر الأفكار الماوية ، كما قدمت نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار و الهيمنة و كنموذج لقدرة حركة تحررية شعبية يسارية على تأكيد الهوية الوطنية و الاستقلال ، حيث كانت الصين آنذاك مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل "جبهة موحدة" للشعوب الإفريقية ، الآسيوية والأمريكية لمكافحة الإمبريالية .

بدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956 ، لتشمل فيما بعد أربعة دول مستقلة حديثا هي : الجزائر ، المغرب ، السودان و غينيا([2]) ، و في إطار سعيها لافتكاك الاعتراف داخل المنتظم الدولي اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة و أربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي التي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول و منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق مفهوم المصالح المشتركة التبادلية في إطار من التعايش و القبول الذي لا يقصي أحدا .

و بذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و غريمه الرأسمالي .

([1]) Olivier Mbabia , **la chine en Afrique : Histoire , géopolitique et géoéconomie** (Paris : Ellipses édition marketing S.A , 2012) , p 65 .

([2]) Sous la direction de Laurent Bossard , **L'Afrique et la chine** , Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest (Paris et Abuja : CEDEAO-CSAO/OCDE , décembre 2006) , p 01 .

و قد عزز شوان لاي واقعية هذا التوجه مع جولتين مكوكيتين صوب القارة بداية الستينات (1964/1963) شملت دول : الجزائر ، المغرب ، تونس ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، مالي ، الصومال والسودان([1]) .

و يمكن إرجاع الاهتمام الصيني بإفريقيا خلال تلك الحقبة إلى اعتبارات عدة نذكر منها :

- تقديم الصين نفسها على أنها دولة عالمثالثية اختبرت الاستعمار ، و ناضلت شعبيا و ثوريا للتحرر منه و بالتالي تطرح نفسها لإفريقيا على أنها النموذج الأقرب لأن يحتذى .
- الرغبة في محاصرة النفوذ السوفييتي هناك ، خاصة بعد تصاعد حدة الصراع الإيديولوجي بينهما حول تفسير النظرية الماركسية ، و اتهام الصين للاتحاد السوفييتي بالشرود عنها و عدم احترام مضمونها في تعاملاته الخارجية خاصة ما تعلق بالقضايا التحررية .
- سعي الصين لتأمين الدعم الدولي ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني ، إذ أدركت أهمية إفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي عام 1963 ، حينما اشتدت المنافسة مع تايوان للحظوة بالدعم الإفريقي بعد أن حصلت الأخيرة على 17 صوت إفريقي مقابل 14 للصين([2]) ،

و قد كان لهذا المحدد دوره في جعل إفريقيا مسرحا لبعض أشكال الصراع السياسي بين بكين وتايبيه([3]) ، و في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمته للصين تم مكافأتها بمساعدات اقتصادية توجت أولى انتصاراتها السياسية إيذانا بميلاد عهد جديد من المصالح الإستراتيجية و الحاجة الاقتصادية لإفريقيا خاصة منطقة الساحل و غرب إفريقيا .

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا ، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة و الاستثمارات مع دول القارة ، أمام انهيار مبررات تقديم نفسها باعتبارها الحليف الوفي للعالم الثالث في مواجهة الهيمنة السوفييتة و الاستعمار الغربي .

طيلة العقدين الماضيين و مع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي ، انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة و الحاجة المتزايدة للموارد مقابل ضعف أو عدم قدرة الإنتاج المحلي من الوفاء بالطلب المتزايد عليها ، فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة تضمن التزود بها بوتيرة

([1]) منى حسين عبيد ، السياسة الصينية تجاه دول شرق إفريقيا ، السودان نموذجا ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 29 ، شتاء 2011 ، 74 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 75 .

([3]) إذا تحقق للصين دخول مجلس الأمن ضمن المقاعد الخمسة الدائمة (1971) ، فلم يكن ذلك إلا بفضل الأصدقاء الأفارقة ممن مثلوا 26 صوتا من بين 76 في الجمعية العامة الأممية .

سلسة و مستقرة ، ففي العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م أ ، كما شارفت بحلول العام 2010 على استهلاك 9,5 مليون برميل يوميا بما يعادل 10,6% من الاستهلاك العالمي([1]) ، و من المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط و الغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 ، في ظل قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية([2]) .

و تشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا ، مما حدا بها أن تضع في سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال :

أ- الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم و مساندة الديكتاتوريات القمعية في الحظوة بالشرعية و القبول المطلوبين ، و قد سعت الصين لمكافأة أصدقائها الأفارقة بالدعم السياسي و المساعدات الاقتصادية و العسكرية .

ب- في نضالها التاريخي ضد الإمبريالية و خدمة قضايا التحرر و الوطنية تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد ، و هو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم ، و شعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة بما يضمن استمرار تدفق موارد الطاقة التي تحتاجها الصين .

ت- تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء إلى القارة إلى بناء العلاقات الإستراتيجية مستندة لقوتها الاقتصادية المتسارعة ، إذ تمكنت من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها ، وسجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دولار عام 2009 ، بما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات([3]) ، رغم أنها لم تمثل مع بداية الألفية سوى 2,5 % من حجم التجارة الخارجية الصينية ، لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو م أ و فرنسا .

([1]) Olivier Mbabia , **la chine en Afrique : Histoire , géopolitique et géoéconomie** (Paris : Ellipses édition marketing S.A , 2012) , p 67 .

([2]) بيتر بروكس و جي هاي شين ، **النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن** ، على الرابط التالي : ***http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=897*** (2011/03/24)

([3]) عمر كوش ، "إفريقيا : صراع دولي و مسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة" ، **الاقتصادية** ، العدد 6122 ، 16 يوليو 2010 ، على الرابط التالي: (2011/03/24)

http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html

و إذا كان البعض يرى أن نظرة الصين للقارة تختلف عن التصور الأوربي الذي لم ينجح في نزع عباءته الكولونيالية ، بدا للوهلة الأولى أن التوجه الصيني تنموي ، حتى النخب النافذة في المنطقة لم تنفك ترى في الشريك الصيني استثمارا للمنطقة للنهوض ضد الفقر و تحقيق التنمية ، التي أثبت واقع الحال أنها عوامل رئيسية لانعدام الأمن ، فافتقار الشعوب إلى آفاق اجتماعية و اقتصادية من شأنه زعزعة الاستقرار المجتمعي ، لما له من تبعات على القطاعات الأمنية الأخرى .

و يبدو أن إستراتيجية "**رابح/رابح**" (win/win) التي انتهجتها القوة الناعمة الصينية في القارة قد أتت أكلها من خلال رفع سقف المنح و القروض ، و نسجل هنا ارتفاع مساعداتها للتنمية من 1,8 بليون دولار إلى 10 بليون سنويا ، كما فتحت باب القروض الميسرة من 24 بليون إلى 100 بليون دولار بحلول العام 2010 بوساطة صندوق التنمية الأفرو–صيني([1]) .

و مع أن الاختراق الصيني للمنطقة يثير حفيظة القوى الكبرى ، إلا أنه يبدو أن الصين استثمرت في عقود التهميش و العزلة التي فرضها الغرب على القارة ، و تحاول الآن بشتى الطرق استدراكه ، إما عبر نافذة الحرب العالمية على الإرهاب ، أو من زاوية استزراع الديمقراطية و حتى من بوابة إنسانية .

و نشير إلى أن ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس **تكامل أدوار** في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا و أوربا و أمريكا ، و الدليل على ذلك الدعم اللوجستيكي الأمريكي لفرنسا في عملية سرفال "الهر الوحشي" ، و يتوقع أن ينجم عن هذه الشراكة تقسيم الأدوار بين الدولتين في المنطقة ، يتم بموجبه تقليص التواجد الفرنسي في جيبوتي ، على أن تعزز الولايات المتحدة حضورها في شرق إفريقيا لمحاربة المجموعات المسلحة ، إضافة إلى دعم الدول الإفريقية المشاركة في الحرب في الصومال وتكثيف التواجد في اليمن الذي يشكل نقطة تواصل بين فروع القاعدة في إفريقيا و آسيا .

خامسا : تأثير التنافسية المزدوجة على تموقع الجزائر في منظومة الأمن الإفريقية

مع أن مقاربة الأمن الإفريقي لا زالت تطغى عليها النزعة الدولاتية من منطلق أولوية الداخل والانشغال بهواجس الاقتصاد و السلم الاجتماعي الأهلي ، على حساب صناعة الاستقرار الإفريقي انكفاء على الذات وتجنبا لأية تهديدات يمكن أن تزحف من الخارج ، فجاءت مبادرات التنسيق الإقليمي محتشمة وهشة .
لكن يبدو أن الاهتمام بالقارة عاد ليكتسح دوائر البحث و الاهتمام السياسي و الإعلامي في ظل حالة الأفغنة التي تشهدها أربعة بؤر قاريا هي : الساحل الإفريقي ، غرب إفريقيا ، البحيرات الكبرى و القرن الإفريقي .

([1]) Abdel–Fatau Musah , op.cit , p 13 .

فالجزائر أدركت أن التدخل الأجنبي سيكون وبالا على إفريقيا ، من قبيل الدور القذر الذي لعبته فرنسا في الأزمة الجزائرية و دور بعض دول الجوار سواء المغرب أو ليبيا في ظل سواد مناخ المزاحمة الإستراتيجية على الاستئثار بالزعامة الإقليمية ، ثم تفاعلات القضية الصحراوية التي لا زالت الجزائر تديرها بمنطق دفاعي وليس هجومي ، حيث تنصب عقيدة الأمن القومي عند مبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون الاتفاق معها .

و إذا كان الاتحاد الإفريقي الهيئة المكلفة أساسا بالأمن في القارة فهو لم يأخذ هذه التهديدات على محمل الجد ، أو وقع فشله في التصدي لها و مواجهتها ، بما يفتح الباب على مصراعيه للعبة المزاحمة الغربية في المنطقة التي زاد التدخل الأجنبي من معضلاتها .

و يبدو أن إدارة مفهوم الأزمة الأمنية المركبة لن تخرج عن إطار الفضاء الإفريقي الهش والمأزوم أصلا ، رغم ما أوجدوه لأنفسهم من أطر تكاملية و أدوات من شأنها دعم التدخل السريع لإدارة الأزمات محليا ، إلا أن ما يعاب عليها هو مغازلتها ثقل الخطاب على حساب الواقع البائس ، ثم استشراء النفوذ الأجنبي الذي نجح في تنمية دور بعض القوى الإقليمية تعزز وكالة المصالح الغربية ، أمريكية كانت أم أوربية مثل إثيوبيا ، تشاد ، نيجيريا ، غانا ، جنوب إفريقيا ،...إلخ .

و رغم أن الواقع الإفريقي يعج بالتنظيمات و التجارب الإقليمية شمالا و جنوبا ، شرقا و غربا ، إلا أن ذلك لم يفرز إلا مبادرات متطايرة هنا و هناك على حساب التنسيق والتعاون المشترك ، و هي كلها عوامل كانت وراء الوافدين الجدد أو القديم الجديد من أطراف اللعبة الإقليميين والدوليين في المنطقة ، و عوض أن يكون التنافس بهدف توحيد الجهود للقضاء على ما يتهدد المنطقة ، راح كل طرف يهندس تحالفات تخدم مصالحه الضيقة و الآنية بما يترجم طغيان النزعة القطرية ، أما فرنسا فحاولت تأليب المواقف لتحييد الدور الجزائري وتقزيمه ، فكان التباين في معالجة قضايا الإرهاب دافعا قويا لفرنسا للبحث عن شركاء جدد ، بينما اتهمت واشنطن الجزائر أكثر من مرة بالتراخي في محاربة الإرهاب في الجنوب ، تبعه رفض جزائري بالتواجد العسكري الأمريكي على أراضيها ، فكان رد الفعل الأمريكي إلغاء صفقة لاقتناء طائرات بدون طيار كانت الجزائر قد تقدمت بطلبها فيما سبق .

ففي ظل تجاذبات القوة و المصلحة بين القوى الإقليمية و الدولية في القارة ، أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى أن دول مثل : الجزائر و المغرب من جهة ، و دول الساحل أو غرب إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء من جهة ثانية أن تستوعب الدروس من الحروب الخاسرة التي خاضها العالم و لا يزال أمريكيا أو أوربيا ، لذلك لا يتوسم مطلقا الحل فيها ، و هي التي قد تكون ساهمت في إشعال فتيل كثير من الأزمات ، ثم تأتي في مرحلة لاحقة ملوحة بالحل ، و من بعض ما هو مطلوب من الأروقة الإفريقية المتنافسة الآتي :

- فالجزائر باعتبارها أهم الفواعل الإقليمية في الفضاء الإفريقي ما انفكت تسوق نظرتها حول انشغال الإفريقيين بحل مشكلاتهم ، ففي اجتماع للخبراء الأمنيين لمجموعة الثمانية في باماكو أكتوبر 2010 ، بمشاركة مغربية لكن بامتعاض جزائري([1]) ، مؤكدة مرة أخرى التزامها الثابت برفض أي قرار تتخذه الدول الغربية بشأن السلم و الأمن في المنطقة تحديدا .
- أصبح تفاقم التهديدات الحدودية أحد المؤشرات الأساسية لحالة عدم الاستقرار السياسي في القارة ، فلم تعد الحدود آمنة و مصونة بل سائبة و لينة ، تفرض على الدول المعنية مستويات رفيعة من التنسيق و التضامن المشترك لفرض الرقابة على ما يمكن أن يمر عبرها من موجات اللجوء والنازحين ، أنشطة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود و شبكات تهريب السلاح ، المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين .
- تلافي سياسة المحاور مغاربيا التي برزت على سطح الأحداث ، و إعاقتها للتعاون و التنسيق بين دول الإقليم في المجالات المختلفة ، سواء في إطار ثنائي ، أو في إطار التجمعات الإقليمية .
- ضرورة استثمار الجزائر في واقع ما بعد سقوط النظام في ليبيا ، من خلال إقامة المشاريع الصغيرة على غرار ما تديره إيران في القارة ، من شأنها التصدي للمعضلات المجتمعية والسوسيواقتصادية في المنطقة مقابل بناء نفوذ قوي هناك ، تستطيع من خلاله إدارة كل التوازنات ، ففي ظل بقاء الشواغر على حالها ، سيعطي المجال لقوى خارجية للنفاذ للمنطقة وتسجيل نقاط جيوسياسية على حسابها .
- تلافي تعدد المبادرات التي إذ كانت تعبر عن مستوى من التنسيق الإقليمي ، لكن لم يكن متعدد الأطراف بالشكل الكافي ، فتحولت إلى مبادرات لضرب مصالح أطراف على حساب أخرى ، كما خلقت جبهة جديدة للتنافس بين مختلف الأروقة ، كما لا يجب الثقة كثيرا في الحل الأممي الذي انصرف نحو القضايا الإنسانية البحتة .
- بالموازاة مع البنى المحلية للحل و المصالحة ، يقتضي الأمر وجود ذات الأطر على الصعيد الإقليمي يعطي صدى أكثر فعالية ، من شأنه أولا إضفاء الطابع الإفريقي على مشكلات القارة وأزماتها الأمنية ، ثم قطع الطريق على الأطراف الخارجية لمحاولة إيجاد الحلول التي تتخبط فيها المنطقة .

([1]) Laurence Aida Ammour , "Regional security cooperation in the Maghreb and sahel : Algeria's pivotal ambivalence" , **Africa security brief** , N°18 , February 2012, p 04 .

و مع أن الاتحاد الإفريقي يحتاج إلى رسم حقيقة جديدة لإفريقيا في القرن الحادي و العشرين ، تنطوي على استراتيجية القضاء على الفقر و التمكين لشروط الحكم الديمقراطي ، إلا أن تقوية قدرات الدول تبقى الرهان الأفضل إفريقيا ، إذ ما تزال المحرك لعملية التغيير من خلال تقديم مشروعات تنمية أكثر استدامة و بدونها تبقى جهود السلام عديمة الفائدة و مشروعات التنمية عقيمة ، بالمحصلة دخول أكثر من لاعب في المنطقة لن يزيد أزماتها إلا تعقيدا ، و يثبت واقع الحال أن الغرب لم يكن يوما مؤمنا بقضايا المناطق التي يتدخل فيها بقدر إيمانه بمصالحه و هيمنته الإستراتيجية التي يدرك تمام الإدراك أنها حتما على حساب الآخر .

خاتمة :

إذن يبدو أن إفريقيا أصبحت مسرحا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى التقليدية وتلك النامية الصاعدة ، و بحكم تنافسية الأروقة الإفريقية سواء ساحلية كانت أم مغاربية ، فقد انعكس ذلك على تعقيد أجندة الصراع وتشابك تفاعلاته ، حيث لم يرق أي منها إلى صفة الفاعل ، مما يعني الارتباط بمسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة ، إذ كلما زاد الالتحام خارجيا تعمقت الهوة محليا و إفريقيا ، مما يدخل هذه القوى في تنافس عكسي ، قد تضطر معها لتقديم تنازلات للطرف القوي مقابل الحظوة بفتات على حساب الجيران ، من قبيل ذلك لعبة التوازن القلق بين الجزائر و المغرب ، تنافسية دول غرب إفريقيا و الصراع حول الزعامة الذي مثل مشكلا حقيقيا اصطدمت به كل مبادرات التنسيق الإقليمي و القاري .

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملتقى الدولي الأول حول:

الجزائر وافريقيا: من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية

30 /31 أكتوبر 2017

أثر التنافس الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية على افريقيا على السياسة الخارجية الجزائرية

د/وداد غزلاني

مقدمة:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بجملة من العوامل ترتسم من خلالها معالمها وتحركاتها على الصعيد الدولي، تستمد أساسا من معطيات البيئة المحيطة والتوجهات الأساسية لمجتمعها.

و ان كانت الجزائر قد تبنت منذ استقلالها سياسة خارجية اعتبرت امتداد لسياستها الداخلية – تقوم أساسا على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و حسن الجوار– بحسب ما جاء في مختلف دساتيرها و مواثيقها ،واكبت طبيعة الظروف و التغيرات التي مست النظام الدولي و اثر ذلك على طبيعة التجاذبات التي خلفها تفكك الاتحاد السوفياتي في ما تعلق خصوصا ببروز او تنامي أطماع قديمة جديدة نحو القارة الافريقية ،هذه الأخيرة التي تعد امتدادا طبيعيا للجزائر ،ما حتم على هذه الأخيرة مراجعة سياستها الخارجية بما يتماشى و طبيعة هذه التغيرات.

وأحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على سؤال جوهري يتمحور حول: ما طبيعة الأثر والتغير الذي لحق السياسية الخارجية الجزائرية تحت وقع التنافسات الإقليمية والدولية على القارة الافريقية وأسبابها.

ان الإجابة على هذا السؤال الجوهري يكون من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

- لقد كان لتنامي التهديدات اللاتماثلية دورا كبيرا في تنامي اهتمام القوى الدولية بالقارة الافريقية كونها قارة مصدرة لها ما جعل أنظمة هذه الدول أكثر هشاشة، تبعية وقابلية للاختراق.
- ان نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في التأقلم مع طبيعة التنافسات الإقليمية والدولية على القارة الافريقية مرتبط أساسا بطبيعة المكاسب التي تجنيها والتنازلات التي تقدمها باعتبارها حليفا متميزا في التعامل معه واحد من هذه التهديدات وهو الإرهاب.

ان اختبار صحة هاتين الفرضيتين يكون عبر تفصيل النقاط التالية:

1- اسباب و دوافع التنافس على افريقيا.

2- القوى الاقليمية و الدولية المتنافسة على افريقيا.

3- السياسة الخارجية الجزائرية نحو افريقيا

<u>1- اسباب و دوافع التنافس على افريقيا.</u>

يلعب الموقع الاستراتيجي للقارة الافريقية دورا هاما في اذكاء طبيعة التنافسات حول القارة بين اهم القوى الدولية في الوقت الحالي،و ان تم تهميش هذه القارة لاعتبارات ارتبطت اساسا في مرحلة الحرب الباردة بآليات متباينة لإدارة الصراع في تلك المرحلة قياسا بغيرها من القارات في نفس الحقبة،فان سعي القوى الدولية اليوم الى محاولة كسب مناطق نفوذ جديدة و حيوية اصبح اكثر من ضرورة و هذا بالنظر الى :

- احتلالها موقع استراتيجي يتوسط القارات الأخرى يربط بين الساحل الآسياوي عند شبه الجزيرة العربية و الساحل الافريقي عند مصر،ثم الى افريقيا عبر مختلف الطرق البحرية العالمية حيث تطل

على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر نقطة الوصل بين ثلاث قارات هي اوروبا،آسيا و افريقيا،و الذي يجعل منها منفذا بحريا هاما بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية [1] .

- للقارة منفذ بحريا من الناحية الشرقية على البحر الأحمر،مكنها في العصور الغابرة من تلعب دورا اساسيا بين الشرق و الغرب من خلال تجارة التوابل السائدة في تلك الفترة،ليتحول اليوم و نتيجة اكتشاف البترول و الذهب و الماس في بعض الدول الافريقية الى طريق لتامين تدفق هذه السلع و المنتجات خاصة من مناطق الخليج و ايران وشبه الجزيرة العربية الى اوروبا[2].
- لقد ادى تأميم قناة السويس الى جعل البحر الأحمر احد اهم محاور الصراع و ملتقى اهم نقاط التحكم الاستراتيجي و معبر للتجارة الأساسية و مجالا لتدفق القوة العسكرية ما بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي و البحر الأسود و بين المحيط الهندي و الهادي عبر قناة السويس و باب المندب،ما اكسب منطقة القرن الافريقي اهمية خاصة للدول الكبرى[3].
- استنادا الى تقارير المعاهد الاحصائية المتخصصة فان عدد سكان القارة الافريقية سيصل سنة 2050 الى مليار نسمة بما يعادل خمس سكان العالم ،ما سيجعل القارة سوقا مفتوحا للمنتجات الغربية [4].
- تشكل القارة الافريقية خزان للعديد من الثروات خاصة الخامة من بترول وغاز منها ما يجعلها محل اطماع متزايدة للقوى الغربية في ظل التناقص المتزايد للموارد الطاقوية في الخليج و وجود مناطق غير متاحة الوصول كما هو الحال بالنسبة لبحر قزوين .حيث تأتي في المرتبة الرابعة عالميا من حيث الامكانيات النفطية المكتشفة حتى هذا التاريخ بحسب تقدير الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2011 ،[5]و تستحوذ الدول التالية على اكبر المخزونات النفطية في القارة و هي ليبيا،السودان،الجزائر،انجولا نيجيريا.و يوضح الجدول الموالي قيمة هذه الاحتياطات قياسا بغيرها من القارات:

---

[1] – أمين حلفون، **المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو مغاربية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 . ص 49 .

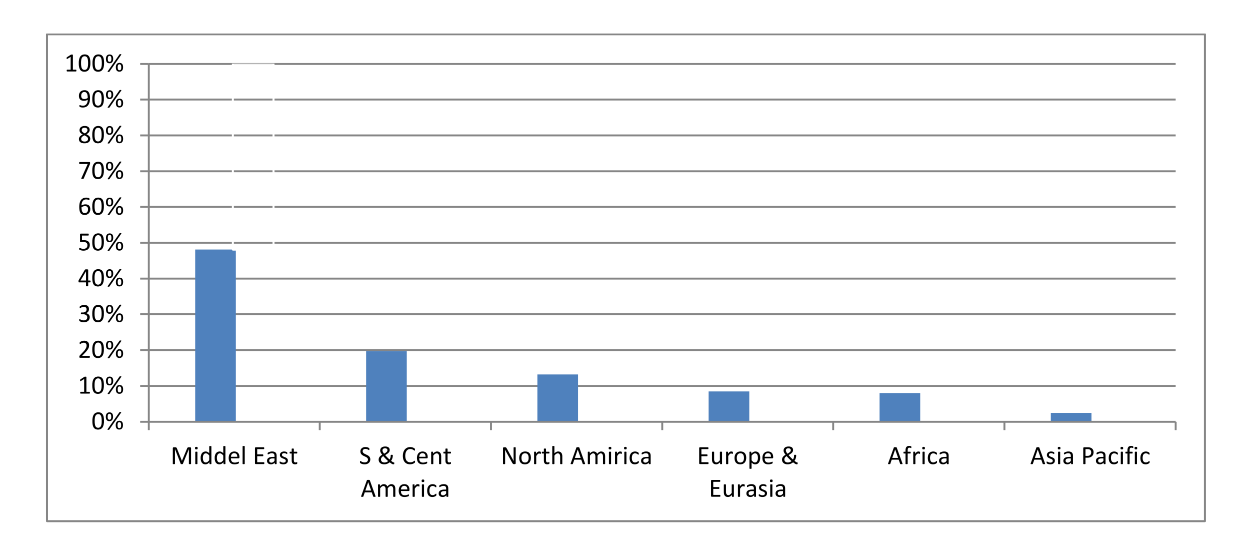
[2] – صلاح الدين حافظ، **صراع القوي العظمي حول القرن الإفريقي**،الطبعة الأولي ،(الكويت:عالم المعرفة،1982)،ص55.

[3] – فارس مظلوم مكي، مريم العاني، **الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي، دراسة في الجغرافيا السياسية** ، الطبعة الأولى، (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 24 .

[4] – محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، ب، ن، ط، (الكويت : عالم المعرفة 1980) ،ص 7 .

[5]– BP, **statistical Review of world Energy** .London ,(June) 2012, P6.

الاحتياطات النفطية الدولية 2011 (مليون/برميل)



المصدر: BP, Statistical Review Of world Energy, London ,(June), 2012 ,P 7

- مكافحة الإرهاب ومنعه من عبور الحدود الإفريقية إلى أوروبا وعلى الأخص دول ساحل البحر المتوسط فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ثم التمركز في إفريقيا وتحويلها إلى قواعد انتشار على غرار الانتشار الأمريكي في آسيا في شبه الجزيرة الكورية وفي اليابان وفي تايوان ثم في باكستان ومنطقة الخليج[6].
- انتشار الهجرة غير شرعية و الجريمة المنظمة بشكل واسع في هذه القارة ،سواء كمنطقة عبور او حاضنة لانواع خاصة من الاتجار غير مشروع كالمخدرات،الدعارة و تجارة الاعضاء و الاتجار بالبشر.و هو المشكل الذي يطرح بداخل القارة أي لدول على حساب اخرى و منطقة الصحراء الكبرى نحو شمال افريقيا او اوروبا. و احصت الأمم المتحدة في هذا الاطار ما نسبته 40% من المخدرات التي تمر عبر هذه المنطقة نحو اوروبا[7].
- لا استقرارية القارة بالنظر للازمات السائدة و لا ديموقراطية انظمتها يجعل من ضرورة استتباب الامن اكثر حتمية حتى تحمي الدول الغربية مصالحها في المنطقة.فامكانية نشوب الحروب و

[6] إيهاب شوقى، الانقضاض الجيوسياسى العسكرى الامريكى بعد أفريكوم، النص متاح على الرابط التالي:
http://anntv.tv/new//showsubject.aspx?id=48123

([7]) وولفرام لاتشر، الجريمة المنظّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، ورقة كارنيجي، سبتمبر 2012.

تمددها قد يلحق بالمصالح الغربية الاقتصادية الضرر خاصة ما تعلق بسوق النفط و المشاكل التي تعاني منها.

2- القوى الاقليمية و الدولية المتنافسة على افريقيا.

تتعدد القوى المتنافسة لبسط نفوذها على القارة الافريقية بين قوى اقليمية تقليدية و اخرى دولية طامحة و جديدة ،و ساحول هنا التطرق الى اهمها:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر افريقيا و بالتحديد منطقة الساحل الافريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الارهاب ،و عملت بداية من هذا التاريخ و من خلال استراتيجيتها في هذا المجال على تعزيز قدراتها و تواجدها في المنطقة من خلال اقامة قواعد لها بالمنطقة،و محاولة الدفع بهذه الدول الفاشلة التي تعتبرها مصدرا للارهاب على النهوض عبر تبني العديد من المبادرات منها "بان الساحل" التي اطلقت بداية من 2002 بقصد تعزيز الامن على الحدود و زيادة القدرة على محاربة الارهاب في اربع دول هي مالي ،تشاد،النيجر و موريتانيا،وللبرنامج جناح عسكري يعمل تحت مظلة عملية "انديرينج فريدوم" والهادفة إلى مكافحة واعتقال المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب الإفريقي وفي الساحل[8].

بين حقيقة المخاوف الامريكية من تنامي الارهاب في المنطقة و تهويله ،فان معالجة الظاهرة لا يمكن ان تكون بالوسيلة العسكرية فقط و لهذا الغرض سيقت مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء TSCT لإعطاء الاولوية للمساعدات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[9]،هذه المبادرة التي جاءت امتدادا لتشمل الجزائر وتونس ونيجريا والعديد من دول غرب أفريقيا، بما يضمن نجاح الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب انطلاقا من دول الجوار والسيطرة على ثروات المنطقة وخاصة النفط من خليج غينيا إلى السودان[10].

---

[8] عصام عبد الشافي، المقاربات الدولية لبناء السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي المقاربة الأمريكية نموذجاً ، الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي،جامعة 8 ماي 45 ـ قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(24-25 نوفمبر 2013)،ص 23.

[9] اسماء رسولي،مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد11 سبتمبر 2001 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011 ،ص 102

[10] عصام عبد الشافي ،مرجع سابق،ص 23 .

ان الهيمنة الامريكية المتنامية على المنطقة تفعل عبر ما تمنحه اياها بعض الدول الافريقية من تسهيلات عسكرية في اطار شرامتها المباشرة و غير المباشرة مع حلف الاطلسي ،و التي تعطى فيه الافضلية للقوات الامريكية للتواجد بصفة غير نظامية داخل تراب الدول المضيفة و التي تتخذ من اقليمها مراكز للرصد و التحرك عند الضرورة ان مست المصالح الامريكية خاصة.

ان المسعى الامريكي لتامين الموارد الاستراتيجية قد تعزز عبر آلية الافريكوم و التي تمثل قيادة افريقيا الامريكية و التي تاسست في 1 اكتوبر 2007 و باشرت عملها فعليا بعد سنة من نشاتها أي في الفاتح من اكتوبر 2008 كقيادة مؤقتة تحت القيادة الامريكية لاوروبا ،و التي تضم قوات مقاتلة موحدة تحت ادارة وزارة الدفاع الامريكية و هي مسؤولة عن العمليات العسكرية مع 53 دولة افريقية. و تعد افريكوم سادس قوة أمريكية للتدخل الإقليمي السريع في العالم،وجاء تأسيسها تنفيذا لخطة وضعها المعهد الإسرائيلي الأمريكي للدراسات السياسية والإستراتيجيات المتقدمة التابع للمحافظين الجدد. وتمثل الهدف المفترض لإنشاء قيادة الأفريكوم هو "جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وقد حددت الأفريكوم مسؤولياتها على أنها شراكة عسكرية–عسكرية أنشأت لتطوير القدرة والقابلية العسكرية للجيوش الإفريقية ومساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى في القيام بمهامها في إفريقيا وعند الاقتضاء يمكنها القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا.ويقع مقر مركز قيادة الأفريكوم في شتوتغارت بألمانيا نتيجة لرفض الدول الإفريقية أن يكون مقرها في القارة الإفريقية. ويعمل في هذه القيادة ألفا عنصر (في 2010) بمن فيهم ثلاثمائة عنصر من القوات الخاصة ومائتان وخمسون عنصرَ استخبارات بميزانية إجمالية تقدر 350 مليون دولار، وتشكل قوة المهام المشتركة الأمريكية في القرن الإفريقي والبالغ عددها الفي عنصر والتي يوجد مقرها في معسكر لمونييه في جيبوتي مجالا آخر لنشاط القيادة المشتركة للأفريكوم من خلال قوات تدخل بحري، قوات دروع أساسية وقوات جوية متخصصة موجودة أساسا في إيطاليا وألمانيا وقد تم إلحاقها بقيادة الأفريكوم[11] .

وتتمثل مهمات قيادة أفريكوم ومجالات عملها في تعزيز القوات العاملة في شرق وغرب وشمال إفريقيا، ودعم الدول التي تمثل ثقل إقليمي وتعتبر مهمة في إدارة الحرب على الإرهاب مثل دول الساحل ودول

[11] عصام عبد الشافي،مرجع سابق ،ص28 .

المواجهة بالإضافة إلى دول أخرى في إفريقيا مثل نيجيريا والمغرب وتونس هذا إضافة إلى مالي، وتطوير وتوسيع منظومة التعاون بين الدول الإفريقية والقيادة الأمريكية في إفريقيا.

ب- فرنسا :

تشكل القارة الافريقية احدى اهم اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية بالنظر للارتباطات التاريخية التي تجمعها مع فرنسا الاستعمارية ،و التي توثقت اليوم بحكم المصالح الاستراتيجية التي تسعى فرنسا للمحافظة عليها في القرن الواحد و العشرين تحت وطاة الطامحين الجدد للمنطقة بحسب ما اوضحت و هو ما تم تاكيده سابقا على لسان الرئيس الفرنسي الاسبق فرانسوا ميتران في 1994ا قائلا:"دون فرنسا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد و العشرين"[12].

و قد عملت فرنسا في اعقاب انتهاء الحرب الباردة على مواءمة استراتيجياتها و طبيعة التغيرات الدولية الطارئة التي تعمل نحو تكريس هيمنة السلطة المركزية الامريكية على العالم عبر تمدد مصالح هذه الاخيرة الى مختلف البقاع ،اضافة لظهور منافسين جدد لها في المنطقة مثل الصين و اليابان.ولقد انبنت الاستراتيجية الفرنسية الجديدة على مجموعة من المقومات و الدعائم يمكن تلخيصها في:

1- احياء و توطيد العلاقات الفرنسية الافريقية ،حيث لا يتوانى الرؤساء الفرنسيين في التذكير بالتاريخ المشترك الذي يربط الاثنين من ذاك مثلا ما جاء على لسان الرئيس الفرنسي الاسبق جاك شيراك قوله:" أن فرنسا تقع جغرافيا في أوربا ولكنها تنتمي تاريخيا إلى إفريقيا وهذا ما يعزز وجودها تاريخيا دون الآخرين"[13].و لتحقيق ذلك عملت فرنسا على استقطاب الافارقة و استحدثت لأجل ذلك قمم قارة للتعاون منها القمة الفرانكوفونية و القمة الفرنسية الافريقية،اضافة لتواجدها العسكري في العديد من الدول الافريقية و دعمها لبعض الانظمة التابعة لها كما حدث بالنسبة لدارفور و مالي على سبيل المثال.

2- عملت و تعمل فرنسا على خلق شراكات استراتيجية فعلية عبر ما يسمى بمجموعة برشلونة او 5+5 عبر فتح باب للحوار الفرنسي الافريقي كجسر نحو الحوار الاوروبي الافريقي لتنشيط مجموعة الفرانكفونية.،عبر التخلي عن المشروطية السياسية للمساعدات و اعادة جدولة ديون بعض من الدول

[12] دخلة مسعود،"ا لعلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص197

[13] ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا النموذج الأمريكي الصيني على السودان، دراسات إفريقية، العدد45،تم تصفح الموقع يوم2013/05/20،على الساعة22:00 www.iua.edu.sd/iud-magazont.africain.../004/do

الافريقية و تبني اللامشروطية بنفس الطريقة التي تعتمدها الصين عبر دبلوماسيتها المرنة في اطار طرح فرنسي جديد يقوم على الشراكة و التعاون لا المساعدات،ما زاد من حجم المبادلات بينها و بين الدول الافريقية من خلال تنمية التجارة البينية و زيادة حجم استثماراتها النفطية خاصة[14] **.3-** ان جملةالاخفاقات التي تعرضت لها فرنسا في القارة الافريقية جراء تدخلاتها العسكرية المباشرة و ما خلفته لها من خسائر او استهجان لدى شعوب هذه الدول من ذاك مثلا ما حدث في روندا و الكونغو،جعل فرنسا تراجع حساباتها و فضلت الانكفاء او التراجع الميداني عاملة على دعم المؤسسات الأمنية الاقليمية عبر اشاء قوات للتدخل للازمات في افريقا،و الذي نجم عنه تقليص عدد قواعدها العسكرية المنتشرة في افريقيا و التي اصبحت اليوم محصورة في ست قواعد متمركزة في:السنغال،تشاد،الغابون،الكاميرون جيبوتي و كوت دي فوار و هذا بعد ان كان عددها يفوق المائة قاعدة في بداية ستينات القرن الماضي.

ان الانكفاء الامني الفرنسي في افريقيا مهد لمراجعة جذرية للسياسة الفرنسية نحو المنطقة في ظل تطلعات المزاحمين الجدد لها من امثال امريكا و الصين ،وكان للسياسات التعون و الشراكة الاقتصادية بحسب ايحاءات الفرنسيين للافارقة خير بادرة لضمان تمكينها و هذا من خلال توسيع دائرة نفوذها التقليدية خاصة في منطقة غرب افريقيا الغنية بالثروات النفطية مطمح كل المتنافسين الجدد.و في هذا الاطار عملت فرنسا على اعادة تحجين اتفاقياتها النفطية خاصة مع العديد من الدول الافريقية ،و الجدول الموالي يفصل ذلك:

الدولة	الشركة الفرنسية	قيمة الصفقة	السنة
الجزائر	Gaz de France		
الجزائر	SPIC APAG	364 مليون اورو	2000
الجزائر	ENTREPAS	120 مليون اورو	2000

[14] نفس المرجع.

الجزائر	OLIODUC		
الجزائر	TOTAL-ELF-FINA	25 مليون اورو	2001
الجزائر	Total+gaz de france	5 مليار اورو	2007
ليبيا	Total	140 مليون اورو	2008
السودان	Total	غير معلنة	2007
التشاد	ELF	44 مليون اورو	2000
اوغندا	Total	غير معلنة	2011
نيجيريا	Total	غير معلنة	2012
انغولا	ELF+Total	52%من انتاج النفط	2011
ساحل العاج	Total	غير معلنة	2012
موريتانيا	Total		2011
الكونغو	Total	47% من انتاج النفط	2011

المصدر :بلعيد منيرة، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2004 /2005.ص116 و محمد أيوبي، الصداقة الفرنسية الجزائرية تتوج لاتفاق نووي، (إذاعة هولندا العالمية)، ص 1، http://archive.libya al mostakbal.org/news reports/december 2007 و علي البلوري، ساركوزي...جبهة ليبيا تفتح على فرنسا أبواب الثورة الإفريقية الاقتصادية،العدد 15،6395،أبريل 2011،ص1

ذن في خضم الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا على افريقيا دخل للساحة لاعبون جدد بادوات مغايرو و بخلفيات اقل ما يمكن القول عليها انها موازية للامبريالية التقيدية و هي الصين و الهند فما خصوصية الوافدين الجدد على القارة؟

ج- الصين :

ان قدم العلاقات الصينية الهندية الافريقية في اطار مناهضة الامبريالية و دعم حركات التحرر قد اتاحت لهاتين القوتين ان تمضيا بكل انسيابية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الى تاسيس بل و تدعيم علاقات الشراكة الاقتصادية على دعامة الاخاء الذي وجد نواته في ارثها المشترك،مع العلم ان تعامل دول هذه القارة مع هاتين الدولتين قد كان في مجالات اخرى عسكرية و صناعية محضة في مرحلة الصراع شرق غرب،الا انها اصبحت و بشكل غير مسبوق خاصة بالنسبة للصين التي تنامت مصالحها في هذه المنطقة لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد كل من فرنسا و امريكا من حيث المعاملات مع افريقيا خاصة ما تعلق بالشراكة في مجال استغلال مصادر الطاقة الاولية و منها النفط على اعتبار ان الصين هي ثاني اكبر مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان وألمانيا، وتمثل الصين اليوم ما يقرب 6% من الطلب العالمي علي النفط.[15]و تقوم إستراتيجية الصين تجاه إفريقيا على محاولة الحصول على اكبر الاستثمارات والعقود النفطية لشركاتها النفطية من خلال جذب الافارقة للتعامل مع الصين وذلك بإتباع مجموعة من السياسات والتي تتلخص في :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية
- تقديم المساعدات غير مشروطة
- انتهاج أسلوب الشراكة التنموية
- مساندة الدول التي تمنح الصين أولوية في التعامل في المحافل الدولية

رابعا :الجزائر و طموح الزعامة:

في خضم تنافس القوى الدولية القديمة الجديدة على افريقيا ،فان طموح الجزائر في الاخذ بيد شعوب هذه القارة الفقيرة نحو التقدم اصبح بالنسبة لها اكثر من ضرورة ،كون طبيعة التهديدات و الاغراءات التي كانت تشكل بالنسبة للجزائر مداخل للانفلات نحو هذه القارة

[15] حسن حمدي عبد الرحمن، العلاقات الصينية الإفريقية–شراكة أم هيمنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، العدد 172(فبراير)2007،

قد اصبحت مسدودة الى حين بالنظر الى العديد من المعطيات اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **ان العشرية الحمراء التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي ،قد اسهمت في انكفاء الجزائر على الداخل و هذا ما ادى الى فتح الباب واسعا لظهور زعامات للقارة من الجارة المغرب من الغرب و مصر من الشرق.**
- **طبيعة الاقتصادي الجزائري المؤسس في مجملها على الريع النفطي و تحت وقع التراجع في سعر هذه المادة دوليا جعل الجزائر منشغلة عن خارجها و هو ما عزز اطروحة المجال الفارغ القابل للملا من طرف منافسيها.**
- **الضبابية التي تطبع في الكثير من الاحيان التوجه الافريقي للجزائر على افضلية انتماءها العربي،الشيء الذي لا يعزز ثقة الافارقة فيها في ظل مساعي المغرب لاحتضان الافارقة.**
- **شخصنة الدبلوماسية الجزائرية و التي يمكن الجزم انها اليوم في حالة غيبوبة نتيجة مرض القيم الاول عليها و هو رئيس الدولة المشهود له بالعديد من الولاءات لدى القادة الافارقة.**
- **الضبابية و سوء الادراك الذي اعتلى و يعتلي مواقف الجزائر ازاء بعض القضايا و التي اشهرت بمقتضاها مبدا عدم التدخل و احترام سيادة الدول ،و الذي تتعامل الجزائر ازاءها بوسائل تقليدية دولاتية.**
- **ان التغير في طبيعة التهديدات مابين دول يحتم على الجزائر مراجعة استرتيجياتها بتبني وسائل مناسبة لانماط التهديدات الجديدة التي اصبحت الحلول الدولاتية عاجزة عن حلها.**

في خضم كل هذه المعطيات تجد الجزائر اليوم نفسها مجبرة على تبني نفس انواع الشراكات التي سبق للقوى السالفة الذكر المضي فيها مع ايجابية الانتماء الواحد التي يمكن ان تعزز مثل هذا التكافل الافريقي الجزائري و هو المنحى الذي تبنته بداية من 2016 عبر تشجيع الاستمارات نحو افريقيا خاصة في المنتجات ذات الافضلية خارج قطاع المحروقات ،و هذا كونها لا تملك القدرة على منافسة كبرى الشركات المهيمنة

على افريقية خاصة الفرنسية منها و التي هي في ذات الوقت حليفا استرتيجيا لشركة سوناطراك واقع شركة توتال الفرنسية بحسب ما وضحت سابقا.

و من جانب آخر فان الاليات الامنية الجديدة لكل من الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا في القارة تؤرق الى حد بعيد ليس الجزائر فقط بل و كل الدول الافريقية من ذاك مثلا النشاطات الخاصة بالافريكوم للأسباب التالية:

- تخوف الدول الافريقية من ان يقوض الافريكوم تأثيرها في المنطقة،الشيء الذي قد يؤدي بدوره الى الاخلال بتوازن القوى بين المنظمات الاقليمية و بين الدول الافريقية ،لدى تحرك البعض من هذه الاخيرة كجنوب افريقيا و نيجيريا عبر المجموعة الاقتصادية لدول جنوب افريقا ساداك و لغرب افريقيا الايكواس للضغط من اجل منع استقبال مقر قيادة الافريكوم في اي من الدول الأعضاء.
- التخوف الافريقي من ان يكون انشاء الافريكوم من طرف الولايات المتحدة الامريكية غرضه الاساسي هو احلال هذه الاخيرة محل الاتحاد الافريقي في الجانب الامني.
- الطموح الامريكي للهيمنة على المنطقة عبر افريكوم عبر مقاربة الامن و التنمية قد يعزز انظمة الحكم الديكتاتورية في المنطقة و التي لن تتوانى الولايات المتحدة الامريكية ان تدعمها ما دام قادتها ينفذون املاءاتها، خاصة في ظل الضبابية التي تعتلي نشاطات الافريكوم .

عنوان المداخلة: علاقة الجزائر بإفريقيا جنوب الصحراء: ضرورة توظيف الوزن الدبلوماسي في النشاط الاقتصادي

الملخص:

حملت الجزائر منذ استقلالها لواء الدفاع عن شؤون القارة الإفريقية السياسية والاقتصادية ضد السياسات الامبريالية الغربية، فناضلت لقلب الوضع القائم، ووضع حد لسيطرة الشمال على الجنوب. وكان تبني الأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المنعقدة عام 1974 للقرار الشهير المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد متبوعا بالإعلان حول " الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول في علاقاتها المتبادلة " شاهدا على جهودها الدبلوماسية المضنية.

وبالموازاة مع ما سبق، تبنت الجزائر سياسة خارجية تجاه إفريقيا استمدت مبادئها من ثورة نوفمبر 1954، تتسم بالثبات والاستقرار، قوامها عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول مهما كان حجمها ووزنها في النظام الدولي، والاحترام المتبادل، والمنفعة المشتركة، وتبني مقاربات سلمية وتنموية لحل النزاعات المحلية والإقليمية. ما سمح للدبلوماسية الجزائرية بتسجيل حضورا فعالا ومستمرا في كل المناسبات وعبر مختلف المحافل الإقليمية للقارة.

ومما لا شك فيه أن تكلفة هذا الدور كان باهظا على الجزائر، وهذا من جهة من خلال موقف القوى الكبرى المعادي لها، ومحاولة معاقبتها في العديد من المرات، ومن جهة أخرى بسبب تحملها لأعباء مالية متعلقة بمشاريع تنموية تحملت الخزينة العمومية الجزائرية تكاليفها كمسح ديون بعض هذه الدول، لكن دون أن ترافق هذا التضحيات تحقيق أي مكاسب مادية تعود بالفائدة على تنمية المجتمع ورفاهيته.

Abstract ;

Algeria has stood since its independence for defending the African Political and economic issues against the imperial western policies. For this concern, Algeria resisted the statu-quo imposed by imperialism via the fight for the liberation of the South. In fact, these efforts led to the UNO adoption in 1974 of the New Economic World Order.

In the same way, Algeria adopted a constant foreign policy towards the African countries, enrouted in the principles of November's revolution. The main characteristics of

the Algerian foreign policy are stability and sustainability, guided by the non-intervention in the other States affairs, the reciprical respect and peaceful conflict resolution. This is what has made the state's diplomacy a dynamaic and constant one every where in the world and at all times.

However, this role hat very high prices, such as the opposition of the great powers to the Algerian decisions, and its punishement in several cases. Moreover, the projects adopted by Algeria were very expensive without a practical profit for the society and the state alike.

مقدمة:

تنقسم سياسة الدولة إلى قسمين: سياسة داخلية موجهة إلى تصريف شؤون البلاد في الداخل، وأخرى خارجية تعبر عن سلوكات وتصرفات الدولة في الساحة الدولية، ورغم اختلاف ميدان توجيههما إلا أنه يوجد بينهما تأثيرا واعتمادا متبادلين، فغاية السياسة الخارجية كما عرفها " جيمس روزنو" هو عمل الحكومة على الحفاظ على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، وتغيير ما هو غير مرغوب فيه.[1] ويكون التمييز بين المرغوب فيه وغير المرغوب فيه منطقيا وفقا للمصالح الداخلية للدولة، في حين تعتمد الدولة على عدة وسائل لتجسيد سياستها الخارجية وتطبيقها في الواقع، أين تعد الدبلوماسية من أهمها.

تشكل الدبلوماسية أهم الوسائل التي تعتمدها الجزائر لتصريف شؤونها الخارجية، وقد لمع صيتها منذ فجر الاستقلال، وتعد إفريقيا ميدانا وموضوعا لها، فهي ميدان بحكم اعتبارها امتداد حيوي للجزائر، وموضوع لتجسيد مقولة إفريقيا للإفريقيين، لذا سخرت كل إمكاناتها للدفاع عن مصالح القارة في إطار الشرعية الدولية.

وعليه يتساءل الباحث عن المقابل الذي جنته الجزائر وراء كل ذلك بما أن السياسة الخارجية لأي دولة تعد أداة لخدمة أغراضها، وتحقيق مصالحها؟ ولماذا لم توظف ذلك الدور كسائر الدول بطريقة برغماتية لتجني من ورائه الكثير باعتبار إفريقيا تعد سوقا مفتوحا للاستثمار الاقتصادي خاصة بعد تراجع أسعار المحروقات؟

---

[1] – James N. Rosenau, *« Comparing Foreign Policies : why, what, how »*, in James Rosenau : **Foreign Policies : theories, finding, methodes**, New York : Sage publications, 1974, p .6.

1- دعم القضية الجزائرية في المحافل الإفريقية:

لاقت الثورة الجزائرية دعما لا نظير له من قبل الشعوب والدول الإفريقية في المجالات السياسية والدبلوماسية والتعبوية، وهو ما اعتبرته جبهة التحرير الوطني آنذاك دينا في جبين الجزائريين، فقد حظيت القضية الجزائرية بمناصرة مؤتمرات الشعوب الإفريقية المنعقدة خلال فترة الثورة،[2] فصدرت عن المؤتمر الأول المنعقد بأكرا بين 5-13 ديسمبر 1958 لائحة تؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، ودعت إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما تمت مناقشة القضية الجزائرية بإفاضة في المؤتمر الثاني المنعقد بتونس من 25 إلى 30 جانفي 1960 حيث تمت المصادقة على لائحة تضم التوصيات التالية:

- على الحكومات الإفريقية المستقلة التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة الاعتراف بها.
- وجوب تخصيص جزء من ميزانية الحكومات الإفريقية المستقلة لصالح الثورة الجزائرية.
- ضرورة سحب الجنود الأفارقة المنضوون في الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر.
- دعم جيش التحرير بمقاتلين أفارقة.
- الضغط على الأمم المتحدة من أجل فرض السلم والاعتراف باستقلال الجزائر.

في حين دعم المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية المنعقد بالقاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961 موقف الجزائر في مفاوضاتها مع فرنسا، خاصة ما تعلق بقضية فصل الصحراء عن الشمال.

إلى جانب الشعوب الإفريقية أبدت الحكومات الإفريقية المستقلة في مؤتمر أكرا عام 1958 موقفها الصريح تجاه القضية الجزائرية، والتأكيد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، وحثت الدول الإفريقية على القيام بالمساعي التي من شأنها أن تمكن الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله. ونفس الموقف اتخذ في المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة المنعقد أيام 4-8 أوت 1958 بمنروفيا.[3]

2- لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الجزائرية:

---

[2]- منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزار في تحرير إفريقيا**، ط.1، الجزائر: مطبعة الشروق، 2009، ص ص.67- 69.

[3]- **نفس المرجع**، ص.70.

يمكن تقسيم سياسة الجزائر الخارجية من المنظور التاريخي إلى مرحلتين، هما مرحلة الثورة، ومرحلة الاستقلال.

أ- **مرحلة الثورة:** لم يأت الدعم الذي حظيت به الثورة التحريرية من فراغ، بل رافق النشاط الدبلوماسي العمل الثوري طول مدة الثورة التحريرية، إذ أمّنت بعثات حزب جبهة التحرير الوطني ثم رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة للنشاط العسكري الداخلي صدى دوليا. فقد شكلت قيادة الثورة – عملا بنص بيان أول نوفمبر – بعثة خارجية للثورة مقرها القاهرة، تضم كل من السادة: حسين أيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيدر. واشتد هذا النشاط أكثر بتأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958 التي تضمنت وزارة الشؤون الخارجية، كلفت بتنسيق نشاطات البعثات الدبلوماسية في الخارج.[4]

فعملت البعثات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة على تكثيف وجودها في مختلف الفعاليات والمنتديات الإقليمية والعالمية، وكان مؤتمر باندونغ المنعقد في أفريل 1955 بأندونيسيا أول محطة لها، لتسجل منذ ذلك الحين حضورها في مختلف اللقاءات الإفريقية التي أيدت كفاح الشعب الجزائري. وما لبثت أن اقتحمت العديد من الهيئات الأفرو- أسيوية، فأصبح حزب جبهة التحرير الوطني ممثلا على مستوى الأمانة الدائمة للجنة التنفيذية لمنظمة التضامن مع شعوب إفريقيا وآسيا، كما شغل منصب نائب الرئيس للندوة الثانية لتضامن شعوب إفريقيا وآسيا المنعقدة بكوناكري في أفريل 1960، في حين شاركت وفود الحكومة الجزائرية المؤقتة كعضو كامل الحقوق في الدورتين الثانية والثالثة لمؤتمر الدول المستقلة لإفريقيا المنعقدة على التوالي بمونروفيا (4-8) أفريل 1959، وأديس بابا (14-24) جوان 1960.[5]

ب- **فترة الاستقلال:** أثّرت المرحلة السابقة بشكل واضح على هذه الفترة في مجال رسم السياسة الخارجية للجزائر، فكانت مصدرا استلهمت منها مبادئها الأساسية، ومحددة لتحالفاتها السياسية، ويمكن القول بأن السياسة الخارجية الجزائرية مرّت منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بأربع مراحل كبرى، هي:[6]

---

[4]- عبد الله حبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص ص.11-12.

[5]- **نفس المرجع**، ص.13.

[6] – Abdenour Benantar, *« Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve »*, **Questions internationales**, N°.81, septembre- octobre 2016, pp.86-88.

1- مرحلة الرئيس هواري بومدين (1965-1978): عملت الجزائر خلال هذه المرحلة على تأكيد سيادتها السياسية، وقيادة لواء الحركات التحررية.

2- مرحلة الرئيس الشادلي بن جديد (1979-1992): عرفت الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة انخفاضا من حدة الصدام مع الغرب، وانتهاج سياسة خارجية مرنة تقوم على الوساطة في حل النزاعات الدولية، مع الحفاظ على المبادئ الرئيسية التي التزمت الجزائر بها.

3- مرحلة الأزمة الأمنية (تسعينيات القرن المنصرم): حيث انعكفت الدبلوماسية الجزائرية على الدفاع على الإستراتيجية الوطنية المنتهجة لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وكذا على فك العزلة الدولية المفروضة على الجزائر.

4- مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 إلى غاية الوقت الحاضر): سعت الجزائر خلالها إلى العودة إلى الساحة الدولية، والانفتاح على العالم، لكن سرعان ما انخفضت الوتيرة بداية من 2013.

3- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تبنت الجزائر منذ نيلها للاستقلال سنة 1962 جملة من المبادئ لم تحيد عنها مذّاك الحين، منها حق الشعوب المستعمرَة في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحل السلمي للنزاعات الدولية، وحسن الجوار، وشجب الاستعمار والإمبريالية.[7] وهي مبادئ نصت عليها كل المواثيق الرسمية للجزائر، بداية من برنامج طرابلس (جوان 1962) إلى غاية الدستور الحالي المعدل في مارس 2016.

فقد نص برنامج طرابلس على انخراط الجزائر في الحرب الشاملة ضد الحركة الاستعمارية، ودعم كل حركات التحرر عبر العالم. وهو ما أكده دستور 1976 الذي أضاف إليهما مبدأ عدم الانحياز، وكذا عدم تدخل الجيش الشعبي الوطني خارج حدود الجزائر. وقبل ذلك، حدد الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1975 مبادئ وأهداف السياسة الخارجية، والمتمثلة في الدفاع عن الاستقلال الوطني، ورفض أي نوع من أنواع التدخل الأجنبي، والقضاء على القواعد العسكرية، والتضامن الفعال مع حركات التحرر

[7] – Arslan Chikhaoui, « *les Paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie* », dans **Friedrich Ebert Stiftung**, 2015, p.3, festunis.org/…/Les%20paradigmes_de_la_politique_Etrangere_de_lAlgerie_2015, 07.10.2017, 11 :40.

الوطنية، وأخيرا المشاركة الفعلية في النضال ضد التخلف والاستغلال والسيطرة الاقتصادية من قبل الدول المتطورة.[8]

فالجزائر ترفض رفضا قاطعا أي تدخل عسكري أجنبي مهما كان المبرر، لذا أعلنت رفضها الانضمام إلى القوة العربية المشتركة التي دعت الجامعة العربية إلى تشكيلها، والتي لم تر النور بعد، كما رفضت المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي تقوده العربية السعودية، وكذلك هو الشأن بالنسبة لعاصفة الحزم التي شاركت فيه بعض الدول العربية تحت قيادة العربية السعودية في حربها على الحوثيين في اليمن.[9] فبدلا من الانخراط في التدخلات العسكرية خارج ٱلإقليم الوطني تفضل الجزائر تطوير علاقات سياسية وأمنية ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد الوساطة الدبلوماسية لحل النزاعات في الخارج دولية كانت أو داخلية مثلما هو الحال في مالي وليبيا.

وللحفاظ على نفس الدرب جاءت المواد 29 و30 و31 من الدستور المعدل في مارس 2016 بنفس المبادئ السابقة، حيث نصت على ما يلي:[10]

– المادة 29: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

– المادة 30: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

– المادة 31: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ الأمم المتحدة وأهدافه.

4- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا:

---

[8] – Abdenour Benantar, **Op cit**, p.88.

[9]– حمزة عتبي، " *لماذا خرجت الجزائر من قائمة التحالف الإسلامي ضد الإرهاب*"، **http://aljazeera.net**، 2010.10.05، 15:20.

[10]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، www.jordp.dz/HAR/consti.htm، 2017.10.02، 10:02.

قطعت الجزائر – بحكم تجربة الاستعمار المريرة التي عاشتها – عهدا على مساندة الشعوب المحتلة إلى غاية نهاية الاستعمار في كل أنحاء العالم، ووضع حد للحركة الامبريالية وما تفرع عنها من حركات التمييز العنصري كالأبرتايد والصهيونية، وهو ما يمكن تلمسه فيما ورد في برنامج طرابلس: " الجزائر مقبلة على الاستقلال في ظرف دولي يميل فيه ميزان القوى لصالح الشعوب المضطهدة على حساب الامبريالية، ما يفرض على الجزائر أن توجه سلوكها الخارجي الوجهة التي يرسمها التاريخ، والذي يقتضي تكاتف القوى وإتحادها لاستقلال الجماهير المستعمرة "[11].

حذت الجزائر غداة الاستقلال إرادة قوية للعب أدوارا مهمة على المستوى الإفريقي والعالمي، حيث تجندت لاستكمال التحرر السياسي والاقتصادي للعالم الثالث، وإيجاد مكان له وسط صناع السياسة الدولية بوضع حد لاحتكار القوى الكبرى للنفوذ. تقوم إستراتيجية السياسة الخارجية الجزائرية على فكرة تحقيق وحدة العالم الثالث، وقد فرضت الظروف السائدة فيما بين دول المغرب العربي – خاصة مشكل الحدود – التوجه نحو إفريقيا والعمل على هدم أفول الحركة الاستعمارية فيها.

ساهمت الجزائر بقسط وافر في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أرسل الرئيس الراحل أحمد بن بلة وفودا إلى دول إفريقية لتحضير إنشاء هذه المنظمة، والتي تعد بمثابة صرح يجمع القوى المناهضة للاستعمار ويوحد كلمتها، وقد تولى الدبلوماسي الجزائري عياشي ياكر أمر صياغة مشروعها، حيث تقوم على قاعدة الإجماع والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار.[12]

لقد احتل موضوع استقلال دول إفريقيا مركز اهتمام الدبلوماسية الجزائرية غداة استقلالها، ولم يتوقف نشاط الجزائر الذي يهدف إلى تحرير إفريقيا عند هذا المستوى بل قامت بفتح حدودها للمقاومين الثوار، وقدمت لهم الدعم المالي واللوجيستي والعسكري. فقد استقبلت الجزائر الشخصيات الثورية والوطنية الإفريقية البارزة على غرار " هولدن روبرتو Holden Roberto " سنة 1963، و"أوغستين نيتو Agostine Nito " رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، و"إدوارد مونلان " رئيس جبهة تحرير الموزمبيق، و" هاملكار

[11] – Sliùane Chikh, *« La politique africaine de l'Algérie »*, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Paris : Ed. du CNRS, Vol.17, 1979, p.3.

[12]– منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، **مرجع سابق**، ص.95.

كبرال " رئيس الحزب الإفريقي لتحرير غينيا والرأس الأخضر، وكل هذه الشخصيات وأخرى فتحت مكاتبا بالجزائر، وهو ما جعل هذه الأخيرة تلقب بـ " قلعة الثوار ".[13]

إن كان عقد الستينيات من القرن المنصرم كرسته الدبلوماسية الجزائرية لتحرير إفريقيا من الاستعمار، فإنها ناضلت خلال العقد السابع من ذات القرن في سبيل وضع حد لتبعية الجنوب الاقتصادية للشمال. فقد أدركت السلطة الجزائرية منذ الوهلة الأولى بأنه لا يمكن الحديث عن الاستقلال دون التحكم الكامل في مؤهلات البلاد وثرواته الطبيعية المختلفة.

فعملت على المستوى الداخلي بإعادة النظر في بنود اتفاقيات إيفيان ومراجعتها، لتتوج في آخر المطاف بتأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971. ولم تكتف الجزائر بالعمل على استرجاع سيادتها على ثرواتها الاقتصادية فقط، بل نادت بحق كل الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية، ومن هنا انبثقت فكرة المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، وضعت ركائزه الأولى في اجتماع مجموعة 77 بالجزائر في نوفمبر 1967، ليشتد حماس الدول المطالبة بنظام اقتصادي عادل في الندوة الرابعة لقمة دول عدم الانحياز المنعقدة في الجزار من 5 إلى 9 سبتمبر 1973.[14]

وعلى إثر الطلب المقدم من قبل الجزائر بتاريخ 30 جانفي 1974، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية بتاريخ 09 أفريل 1974، أسفرت النقاشات بإقرار نصين يتعلقان بالأساس القانوني للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، اللذان أكدا على حق الدول النامية في سيادتها الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية، والممارسة الحرة والكاملة لحق تأميمها.[15]

وبسبب الأزمة الاقتصادية بداية من منتصف الثمانينيات، ثم الأزمة الأمنية الحادة التي عاشتها الجزار دول عقد التسعينيات من القرن العشرين، تراجعت الدبلوماسية الجزائرية بشكل ملحوظ، واكتفت بمحاولة تبرير سياساتها الداخلية وفك العزلة التي فرضتها القوى الكبرى عليها. ودامت الأوضاع على حالها إلى غاية مطلع القرن الحالي.

---

[13]- **نفس المرجع**، ص.97.

[14]-عبد الله حبيب، **مرجع سابق**، ص ص.19-20.

[15]- **نفس المرجع**، ص.20.

كان لعودة الاستقرار في الداخل، وارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية، وبروز الإرهاب كظاهرة عالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حافزا لعودة الجزائر إلى الساحة الدولية العالمية والإقليمية، معتمدة على الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف وكذا دبلوماسية المؤتمرات خاصة في المجال الأمني، فنسجت علاقات تعاون مع مختلف القوى الكبرى – الولايات المتحدة الأمريكية، دول الإتحاد الأوروبي، روسيا والصين –، وكذا مع دول الجوار والساحل الإفريقي التي توصلت معها في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب والتهريب إلى تشكيل لجنة قادة الأركان العسكرية العملياتي « CEMOC » في عام 2010 مقره تمنراست.

وبخصوص السياسة الإفريقية للجزار خلال هذه المرحلة فبدورها شهدت انتعاشا، وبالنظر إلى أهمية إفريقيا في إدراك صانع القرار الجزائري تم تخصيص وزارة منتدبة لدى وزارة الخارجية مكلفة بالشؤون العربية – الإفريقية، مهمتها رفع العلاقات إلى مستوى الشراكة الحقيقية، وتفعيل التعاون جنوب–جنوب. ولتجسيد ذلك في أرض الواقع تم الاعتماد على دبلوماسية القمة حيث قام ريس الجمهورية بتكثيف زياراته لمختلف الدول الإفريقية، ورفع ممثليات الجزائر الدبلوماسية بها إلى غاية 2014 إلى 30 سفارة وقنصلية أي ما يعادل 57,44% وهي تحاول رفعها إلى 80% في السنوات القادمة. [16]

هناك نقطتين رئيسيتين اشتغلت عليهما الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه المرحلة، تمثلت النقطة الأولى في ضرورة تكاتف جهود كل الأمم لمكافحة آفة الإرهاب، وهو ما أكده الرئيس الأسبق للمجلس الشعبي الوطني العربي ولد خليفة بتاريخ 22 أفريل 2014 خلال استقباله لمجموعة من أعضاء البرلمان الإفريقي: " ينبغي أن تتحالف الدول الإفريقية ضد الإرهاب الذي ليس له حدود ولا دين ولا جنسية ليسود الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية"[17]، وفي هذا السياق وظفت الجزائر منذ 1999 منظمة الوحدة الإفريقية لتعزيز موقفها من الإرهاب الذي تعتبره تهديدا حقيقيا للاستقرار ولأمن الدول ومؤسساتها الوطنية، والقضاء عليه يعد مطلبا أساسيا للسلم والأمن الدوليين.[18]

---

[16]– أعمر بوريشة، *"العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية الإفريقية – 2014/1999"*، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 6، 2016، ص ص.11-12.

[17]– **نفس المرجع**، ص.12.

[18] – Tahar S, *« Diplomatie algérienne / l'Afrique au cœur et l'Occident à l'esprit »*,**www.algérie-focus.com**, 09.10.2017, 21 :00.

في حين تتمثل النقطة الثانية في ضرورة مواجهة التخلف ومختلف الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها جل دول القارة السمراء، وفي لفتة تضامنية ومحاولة منها المساهمة في مساعدة دول الجنوب أقدمت الجزائر منذ 2010 على إلغاء الديون التي أقرتها لفائدة ستة عشر (14) دولة بـ 902 مليون دولار أمريكي، هي: البنين وبوركينا فاسو والكونغو وإثيوبيا وغينيا وغينيا بيساو وموريتانيا ومالي وموزمبيق والنيجر وساو تومي وبرانسيبي والسينغال والسيشل وتنزانيا.[19]

ويبقى السؤال المطروح ماذا جنت الجزائر من تبنيها لسياسة الدعم اللامشروط في سياستها الخارجية الإفريقية؟

5- الوضع الاقتصادي لإفريقيا:

انخفضت نسبة النمو الاقتصادي في إفريقيا خلال سنة 2016 بأكثر من 50% مقارنة بعام 2015، إذ سجلت 1,7% بعدما كانت في حدود 3,7%، وهذا بفعل عدة عوامل منها: انكماش الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار المواد الأولية كالمحروقات في الأسواق العالمية، وتدهور أوضاع المناخ وانتشار التصحر. ولم تسلم من هذا الوضع حتى الدول التي يوصف اقتصادها بأنه قوي، فسجلت نيجيريا نسبة (- 1,6%)، جنوب إفريقيا (0,6%)، أنغولا (0,8%)، الجزائر (2,9%)، مصر (3,4%)، المغرب (1,7%).[20]

وإن كان تراجع النمو الاقتصادي مس معظم دول إفريقيا – باستثناء كوت ديفوار (8%)، وكينيا (6%)، وإثيوبيا (5,4%)، وتنزانيا (7%)، والسنغال (6,3%) – فإن حدته تختلف من مجموعة إلى أخرى، إذ سجلت الدول المصدرة للمحروقات نسبة (0,8%)، أما الدول المستوردة لها فقد سجلت نموا قدر بـ 2,5%، وسجلت الدول الغنية بالموارد المعدنية نسبة 2,2%.[21]

وإذا كان هذا هو الوضع في إفريقيا بصفة عامة، فإن الأمر أكثر خطورة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم 49 دولة، ويقطنها ما يزيد عن 700 مليون نسمة أي ما يعادل 10% من سكان

---

[19] – محمد سيد مو، *"في قرار ارتجالي الجزائر تلغي 1,5 مليار دولار من الديون في ظرف أسبوع"*، **https://www.echoroukonline.com/ara/articles/206020.html**، 2017.10.09، 21:30.

[20] – Nation Unies, (Commission économique pour l'Afrique), *« Evolution récente de la situation économique en Afrique »*, p.3, **www.uneca.org**, 12.10.2017, 08 :30.

[21] – **Ibid.**

العالم، إلا أنها تعد المنطقة الأكثر فقرا على المعمورة بدخل داخلي خام (PIB) لا يتجاوز 1% من الدخل الخام الداخلي العالمي، فقدر دخلها عند مطلع الألفية بـ 370 مليار دولار تعود 150 مليار منها لجنوب إفريقيا لوحدها.[22]

وتشير الإحصائيات – كما هو موضح في الجدول التالي – إلى أن نمو إفريقيا جنوب الصحراء في تراجع مستمر من عشرية لأخرى، فبعدما كان في حدود 4,6% عند بداية الستينيات من القرن الماضي، تراجعت إلى 3% في السبعينيات، ثم إلى 2,1% في الثمانينيات، ليرتفع قليلا في التسعينيات إلى 2,5%، ووصل عام 2015 إلى 3%، ومن المحتمل أن يكون في حدود 2,9% خلال السنة الجارية.[23] وبهذا يصنفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية من بين الدول الأكثر فقرا في العالم.

أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لإفريقيا جنوب الصحراء (نسبة النمو المئوية)[24]

	1960–1970	1970–1980	1980–1990	1990–2000
عدد السكان	2,4	2,9	3,1	2,6
الناتج الوطني الخام	4,6	3	2,1	2,5
الصناعة	10,1	8,2	0,6	0,2
الفلاحة	2,5	1,9	2,5	1,5
الاستثمار الخام	15	20,6	16	16

La source : Philippe Hugo, L'économie de l'Afrique, Paris: La Découverte, 2001.

يوضح الجدول أعلاه ضعف القطاعات التي من شأنها خلق قيمة مضافة دائمة للاقتصاد وتراجعها باستمرار، فالصناعة التي تعد عصب التطور تراجعت نسبة نموها من 10,1% إلى 0,2%، أما الزراعة التي هي أساس الأمن الغذائي فكانت نسبتها ضئيلة منذ البداية وبدلا من العمل على رفع نسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي تراجعت هي الأخرى. ويقف وراء هذا الوضع جملة من الأسباب، هي:[25]

---

[22]– Philippe Hugo, *« Nouveaux défis économiques et financières en Afrique Subsaharienne »*, **Revue internationale et stratégique**, N°.46, 2/2002, p.108.

[23]– البنك الدولي، *" النمو الاقتصادي في إفريقيا يواصل تعثره لكن بعض الدول تظهر علامات التعافي"*، www.albankaldawli.org، 2017.10.13، 09:10.

[24]– Philipe Hugo, **Op cit**, p.109.

[25]– **Ibidem**.

– بنيات غير ملائمة: حيث تعاني هذه المنطقة من نقص في الهياكل القاعدية، وضيق الأسواق، وصناعة بدائية، إضافة إلى ضعف التنظيم الإداري.

– سياسات غير ملائمة: والمقصود بها تبني الاقتصاد الموجه، وانتشار الفساد، وسوء التسيير.

– انكشاف المنطقة تجاه الخارج: إذ هي رهينة تقلب أسعار الموارد الأولية في الأسواق الدولية، و التأثر السلبي للمديونية الخارجية.

6- التوجه الجغرافي للتجارة الخارجية لدول إفريقيا:

تشكل إفريقيا خزان العالم من حيث الموارد الطبيعية الضرورية للتصنيع، لذا اختصت جل دوله في تصدير هذه الثروات بأثمان زهيدة مقابل استيراد المنتجات المصنعة بأثمان باهظة، ويبين الجدول التالي الاتجاهات الجغرافية للصادرات الإفريقية:

التوجه الجغرافي لصادرات الدول الإفريقية (نسبة مئوية من الصادرات الإجمالية)[26]

		1995	2005	2013
دول الشمال	الاتحاد الأوروبي	50,7	41,9	35,5
	الولايات المتحدة الأمريكية	14,7	21,3	8,8
	اليابان	3,5	2,7	2,5
	المجموع	72,8	69,5	50,6
دول الجنوب	**إفريقيا**	**12,4**	**8,9**	**14**
	أمريكا	2	3,7	3,8
	آسيا	11,2	16,1	30,6
	المجموع	25,7	28,7	48,4

المصدر: يعقوبي محمد اعتمادا على إحصائيات UNCTAD لسنة 2014، ص ص.76-77.

يتضح من خلال الجدول السابق أن صادرات الدول الإفريقية موجهة بنسبة تفوق 85% إلى خارج القارة، حيث لا تتعدى نسبة الصادرات البينية نسبة 14%، وإن كانت دول الإتحاد الأوروبي لا تزال الزبون

---

[26]– يعقوبي محمد، **آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الشلف: قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص.94.

الأول لإفريقيا إلا أن حصتها في تراجع مستمر (من 50,7% سنة 1995 إلى 35,5% سنة 2013) لصالح الدول الأسيوية التي عرفت حصتها تصاعدا مستمرا، نظرا لزيادة طلب الصين والهند المستمر لمنتجات إفريقيا وعلى رأسها المحروقات .

ولفهم سبب ارتفاع الصادرات الإفريقية نحو أوروبا وآسيا، وانخفاض نسبة التجارة الداخلية (فيما بين دول القارة)، نستعرض في الجدول التالي مكونات الصادرات ونسبها.

عدد وأنواع صادرات البلدان الإفريقية (النسبة المئوية من الصادرات الإجمالية)[27]

		1995	2005	2013
عدد المنتجات		–	260	260
أنواع المنتجات	مواد غذائية	15	7,8	8,8
	مواد أولية ذات أصل فلاحي	5,2	2,5	2,1
	منتجات منجمية، معدنية، أحجار كريمة وذهب غير نقدي	15,4	10,7	12,8
	محروقات	37,9	60,3	57,6
	منتجات مصنعة	25,5	17,5	15,9

المصدر: يعقوبي محمد اعتمادا على إحصائيات UNCTAD لسنة 2014، ص.76.

كما هو موضح في الجدول أعلاه، فإن مجمل صادرات الدول الإفريقية عبارة عن مواد أولية ضرورية للتصنيع، حيث يحتل النفط المرتبة الأولى ثم تليه المنتجات المعدنية النفيسة وغير النفيسة بنسبة إجمالية معا تفوق 70%، وهو ما يفسر سبب اعتبار دول الاتحاد الأوروبي وآسيا الزبون الأول لإفريقيا باعتبارها دول مصنعة تستهلك نسب عالية من المواد الأولية التي تفتقر إليها، في حين تبين الأرقام مدى ضعف نسب المنتجات التي من شأنها خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، كالمنتجات الزراعية والمصنعة، ما جعل القارة تعاني من تبيعية مطلقة للعالم الخارجي في هذا المجال، والوضع أكثر حدة عند إفريقيا جنوب الصحراء التي لا تتجاوز فيها نسبة النمو 0,2% في قطاع الصناعة، و1,5% في قطاع الفلاحة.

التوجه الجغرافي لواردات الدول الإفريقية (نسبة مئوية من الصادرات الإجمالية)[28]

[27]– **نفس المرجع**، ص.102.

		1995	2005	2013
دول الشمال	الاتحاد الأوروبي	45,7	38,2	31,6
	الولايات المتحدة الأمريكية	9,3	6,8	6,2
	اليابان	4,8	3,3	1,9
	المجموع	63,8	52,1	42,7
دول الجنوب	**إفريقيا**	**11,5**	**13,7**	**14,3**
	أمريكا	2,8	3,9	3,6
	آسيا	17,8	26,2	36,7
	المجموع	32	43,8	54,8

المصدر: يعقوبي محمد اعتمادا على إحصائيات UNCTAD لسنة 2014، ص ص.78-79.

بخصوص الواردات الإفريقية، حتى وإن كانت نسبة التجارة الإفريقية – الإفريقية في تصاعد من عقد لأخر، إلى أنها لا تزال بعيدة عن المستوى مقارنة بنسبة الواردات من الإتحاد الأوروبي أو القارة الأسيوية. وعلى غرار الواردات فإن الدول الأسيوية النامية تنافس بشراسة التواجد الأوروبي في القارة السمراء، ولعل ما رفع من نسبة القارة الأسيوية غزو المنتجات الصينية لكافة أسواق إفريقيا.

7- تفسير عدم مسايرة الاقتصاد للدبلوماسية في الجزائر على المستوى الإفريقي:

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا لا يتعدى عتبة 1% من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية الجزائرية، فخلال مرحلة 2002-2007 مثلا لم تتعدى قيمة المبادلات بين الطرفين 1,694 مليار دولار، بلغت حصة الواردات منها 859 مليون دولار وحصة الصادرات 835 مليون دولار، تصدرت كوت ديفوار قائمة المتعاملين الأفارقة بنسبة 29% من إجمالي المبادلات، تليها جنوب إفريقيا بـ 12%، ثم نيجيريا والكامرون.[29]

وهناك العديد من الأسباب التي جعلت العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الإفريقية لم ترتق إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية، يمكن اختصارها في طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية، وتبني دبلوماسية أمنية بدلا من اقتصادية.

---

[28]- **نفس المرجع**، ص.95.

[29] – Negha Alaoui, **La projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne**, France : IFRIS, 2010, p.14.

أ- **طبيعة التجارة الخارجية الجزائرية:** على غرار باقي الدول الريعية الإفريقية بقيت هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية على الحالة التي كانت عليها منذ عقود، حيث تسيطر على الواردات السلع المصنعة والنصف مصنعة، في حين يسيطر على الصادرات قطاع المحروقات من غاز ونفط. وهو ما يوحي بأن الجزائر غير عازمة على إحداث قفزة نوعية في طبيعة اقتصادها على الصورة التي تسمح لها بتحقيق إستراتيجية إحلال الواردات وتنويع منتجاتها، كما هو مبين في الجدول أدناه.[30]

أهم واردات الجزائر سنة 2014 (بمليون دولار)

1	آلات ومفاعل نووية ومدافئ	10181965
2	عربات ميكانيكية	6981302
3	وقود وزيوت معدنية	2843743
4	الآلات والأجهزة الكهربائية	5067006
5	الحبوب	3647317
6	الحديد والصلب	3586393
7	مواد صيدلانية	2523523
8	مواد بلاستيكية ومشتقاتها	2222189
9	الأدوات الحديدية	2404531
10	الحليب ومشتقاتها	2046663

Source : MICT, intracen (données COMTRADE) http://www.trademap.org/Index.aspx

فرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وثروات طبيعية متنوعة إلا أنها لا تزال تعاني من تبعية للخارج في مجال الصناعة والزراعة، وإن كانت الصناعة تتطلب إمكانيات بشرية وتكنولوجية حديثة فإن الزراعة ليست بهذا التعقيد، فرغم المساحة الشاسعة للجزائر وتنوع المناخ فيها إلا أنها لا تزال تعاني من التبعية إلى الخارج في المجال الغذائي، خاصة في المواد الواسعة الاستهلاك والضرورية كالحبوب والحليب ومشتقاته، وهو ما تبينه فاتورتهما سنة 2014 المقدرة بـ 5,693980 مليار دولار. فقد ارتفعت فاتورة غذاء الجزائريين من 3,2 مليار دولار سنة 1999 إلى 11 مليار دولار سنة 2014، كما أن القيمة

---

[30] – CNUCED, **cadre de politique commerciale : Algérie – politiques commerciales et diversification**, Nation Unies, 2017, p.18.

الإجمالية للغذاء خلال هذه المدة بلغت 87 مليار دولار علما أن السكان زاد خلال هذه الفترة بستة ملايين نسمة فقط، 80% من الفاتورة كانت كلفة المواد الأساسية كالحبوب بأنواعها والحليب والزيوت النباتية.[31]

أما في مجال الصادرات، فلا يزال النفط هو المسيطر على مبيعات الجزائر إلى الخارج بنسبة تفوق 93%، في حين لا تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 7%، فخلال السداسي الأول من عام 2016 لم تتجاوز إيرادات الجزائر خارج المحروقات 949 مليون دولار،[32] وهي نسبة ضئيلة جدا لدولة تطمح أن تكون قوة إقليمية، غير أنها لا تزال تصر على الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي لإيراداتها المالية، واعتماد دبلوماسية النفط في المدة الأخيرة للخروج من مأزق انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

وما دام النفط هو عصب الصادرات الجزائرية فإنه من الأكيد أن تكون وجهة التسويق هي الدول الصناعية وليست الدول المتخلفة على شاكلة دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يفسر ضعف التبادل التجاري بين الطرفين. فبنية الدولة الريعية يقف حاجزا بين خطابها الدبلوماسي وتجسيده في أفعال اقتصادية ملموسة، والتي تتسم بـ:[33]

– **اتخاذ قرارات خاطئة:** فكثيرا ما رافق انتعاش الخزينة العمومية اتخاذ قرارات خاطئة من قبل السلطة، وهذا راجع للإفراط في النفقات العمومية في فترات الرخاء، والاستجابة الفورية لمطالب الشعب حفاظا على الاستقرار، والاستثمار في مشاريع دون دراستها، دون التروي في دراسة ما سينتج عنها من آثار على المدى المتوسط والبعيد.

– **ارتفاع حدة الفساد والبحث عن الريع:** فمن الشائع ميول الحكومات الريعية إلى الإفراط في الإنفاق عند ارتفاع أسعار صادراتها ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى توجيه رؤوس الأموال الوجهة غير

---

[31]– سمية يوسفي: " *87 مليارا صرفت في عهد بوتفليقة على بطون الجزائريين*"، **الخبر**، العدد 7671، 2015.01.13، ص.7.

[32] – La direction générale des douanes algérienne, *« Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : les sept premiers mois 2016) »*, **www.douane.gov.dz/pdf**, 14/10/2014, 19 :19. *www.douane.gov.dz/pd*

[33] – La banque africain de développement, *« Rapport sur le développement en Afrique 2007 »*, **www.afdb.org**, 12.10.2017, 18 :20.

صحيحة ينتهي بها الأمر في حسابات بنكية لأشخاص انتهازيين، خاصة وأن في هذه الدول لا يمارس الشعب سلطة الرقابة على الحكومة لعدم اعتماد هذه الأخيرة على الضرائب كمصدر للإيرادات.

ب- تبني الدبلوماسية الأمنية بدلا من الدبلوماسية التجارية: تعيش الجزائر في فضاء إفريقي هش، حيث تحيط بها من الجنوب والشرق دول أقل ما يقال عنها أنها هشة غير قادرة على بسط سلطتها على أقاليمها الوطنية، والحفاظ على الشرعية، وتوفير الخدمات لرعاياها،[34] ما جعلها مرتعا للجماعات الإرهابية، وشبكات الإجرام عابرة الحدود، ما يهدد الأمن الوطني الجزائري.

وما زاد الأمر خطورة هو شساعة الحدود الجزائرية البرية التي تمتد على طول يقدر بـ 6343 كم، تتشكل في الشمال من أراضي جبلية ومنحدرات، ومساحات شاسعة من الصحاري والرمال والجبال الصخرية في الجنوب. هذه الأخيرة تشكل 80% من إجمالي الحدود البرية، ما يجعل من اختراقها أمرا سهلا، لأن مراقبتها والتحكم فيها يتطلب مواردا مالية ضخمة، وقدرات بشرية معتبرة، ووسائل تقنية متطورة. خاصة وأنها عبارة عن أراضي قاحلة غير مأهولة تصل أحيانا المسافة بين مركز سكني وآخر إلى 700 كم.[35]



[34]- قوي بوحنية، " *الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي*"، **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014، ص ص.3-4.

[35]- Hocine Ladbelaoui, « *La gestion des frontières en Algérie* », Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, à la migration et à la circulation des personnes, Florence : Institut universitaire européen, février 2008, p.2.

فرض الواقع الأمني المتدهور في الفضاء الجيوسياسي للجزائر التحرك في الوقت الراهن والمدى المنظور وفقا للمقاربة الأمنية بدلا من المقاربة الاقتصادية، وهو ما يترجم المنحى التصاعدي حجم ميزانية وزارة الدفاع من 2,6 مليار دولار سنة 2004 إلى 20 مليار دولار سنة 2014[36]، ورغم سياسة التقشف التي دعت إليها الحكومة منذ سنة 2016 إلا أن الميزانية المخصصة للدفاع حافظت على مستوياتها القصوى حيث بلغت نسبتها 24,35% سنة 2017 من إجمالي ميزانية التسيير بقيمة تعادل 1118,3 مليار دينار جزائري[37]

خاتمة:

تبنت الجزائر منذ الاستقلال سياسة خارجية تقوم على الشرعية الدولية، مفادها احترام سيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤون الأمم، وبحكم تجربتها الاستعمارية المريرة تجندت للدفاع عن حقوق شعوب العالم الثالث قاطبة وإفريقيا على الخصوص. فناضلت من اجل استقلال الدول المستعمرَة سياسيا في الستينيات، ثم مواصلة النضال لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بالعمل الدؤوب من أجل تعديل النظام الاقتصادي الدولي الذي رأته مجحفا في حق شعوب الجنوب.

وبسبب تراجع أسعار النفط بداية من منتصف الثمانينيات ثم تدهور الأوضاع الأمنية طيلة عقد التسعينيات تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية في الدفاع عن شؤون القارة، لتعود من جديد مع مطلع الألفية الجديدة، بتبني دبلوماسية اقتصادية ترمي إلى تنمية إفريقيا، فكانت مبادرة النيباد ثم قرار رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مسح ديون العديد من الدول الإفريقية العاجزة عن تسديدها.

غير أنه ما يعاب على الدبلوماسية الجزائرية هو التزامها بالطابع المثالي في العلاقات الدولية دون العمل على غرار العديد من الدول على تنمية مصالحها الاقتصادية. غير أن الدراسة المعمقة للأوضاع الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء وطابع الاقتصاد الجزائري أماطت اللثام وبددت اللبس، فمعظم هذه الدول فقيرة، تعتمد على تصدير موارد أولية نفطية ومعدنية للدول المصنعة وتستورد منها معظم حاجياتها، ولا تخرج الجزائر عن هذه القاعدة، فهي تعتمد بشكل مطلق على تصدير المحروقات ويبدو أنه

---

[36]– قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص.5.

[37]– بدون كاتب، *" وزارة الدفاع الوطني تستحوذ على 25% من ميزانية تسيير الدولة"*، **www.eco-algeria.com**، 2017.10.14، 23:25.

ليس لديها نية في إحداث قفزة اقتصادية نوعية على المدى المنظور بدليل أنها لا تزال تطرح فكرة الغاز الصخري كحل للخروج من المأزق المالي، وعليه فهي لا تملك ما تصدره للخارج ومنها دول إفريقيا.

الاسم.الكامل: محمدي صليحة

الدرجة العلمية: استاذة محاضرة – ب–

مقر العمل: جامعة باتنة 01 –كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية

العنوان الشخصي: حي فرج الله بشير رقم 218 هيليوبوليس قالمة

الهاتف: 0557244937

البريد الإلكتروني – E-mail– : mohamedi_saliha@yahoo.fr

محور المداخلة : التنافس القوى الإقليمية والدولية في افريقيا وانعكساته على الشراكة الافرو- جزائرية

عنوان المداخلة: التنافس الأمريكي – الصيني على افريقيا وتداعياته على الشراكة الافرو- جزائرية

مقدمة:

أخذت القارة الافريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي في النصف الأخير من عقد تسعينات القرن الماضي، بعدما عانت من التهميش طيلة السنوات السابقة، ويرجع هذا الاهتام بالقارة الافريقية نتيجة لما تملكه من خيرات طبيعية ومواد أولية. ودفعت هذه الأهمية التي تتمتع بها القارة السمراء القوى الدولية الكبرى (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) إلى الدخول في حلبة التنافس لتحقيق مصالحها وتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على أبعاد ومظاهر التنافس الامريكي – الصيني وذلك بتحليل أهدافهما ومصالحهما في افريقيا، كما سنبرز أهمية الأدوات المعتمد عليها من طرف هما لتحقيق أهدافهما داخل القارة وتأثير ذلك على مسار ومستقبل الشراكة الافرو- جزائرية.

وهو ما ستحاول المداخلة إلقاء الضوء عليه من خلال الاجابة على الإشكالية التالية :

ما طبيعة التنافس الأمريكي – الصيني في افريقيا وما تأثير ذلك على مسار ومستقبل الشراكة الافرو– جزائرية؟.

ولتحليل ودراسة هذه الإشكالية تتناول الدراسة المحاور التالية :

المحور الأول : الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية

تمثل القارة الإفريقية احدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة. بسبب حسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في القارة.

1: الموقع الجغرافي

إن قارة أفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والمساحة الإجمالية التي تتجاوز 30.190 مليون كلم²، فهي تتوسط الممرات الملاحية، حيث تطل على مواقع حساسة: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة والمطلة على المحيط الأطلنطي والهند، كما أن أفريقيا تعتبر همزة وصل بين قارات العالم المختلفة خصوصا الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقار، فهي تسيطر على حركة المواصلات العالميةبين قارات آسيا وأوروبا وأفريقا[1].

2- ثروات القارة :

تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية،فمن بين 50 معدنا مهما في العالم، يوجد 17 معدنا منها في أفريقيا، وباحتياطات ضخمة. وهي تملك النسبة الأكبر من احتياطي البوكسيت والفروكوم والكوبلت والماس والذهب والمغنيزوالفوسفات والمعادن البلاتينية والتيتانيوم والفانديو. وتعد قارة المنطقة الأخيرة في العالم اليوجد فيها احتياطي هائل للنفط والغاز. ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 8 و 9ى% من إجمالي الاحتياط العالمي، ما يوازي 100 مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها، وعلى شواطئها الغربي، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم باعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل مباشرة.[2]

المحور الثاني : التنافس الأمريكي – الصيني في إفريقيا : الوسائل والأهداف

---

[1]- منشد الوادي الشمري، أهمية إفريقيا في المجال الحيوي لمنطقة الخليج ودول العالم ، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج لابحاث، المملكة العربية السعودية، العدد 123، سبتمبر 2017، ص 01

[2]- خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، مجلة المستقبل العربي،مركز االدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 436، يونيو 2015، ص31.

اولا – العلاقات الأمريكية الإفريقية :

إن تزايد التنافس على القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، وهو الأمر الذي أملته مجموعة من العوامل والمتغيرات، لعل من أبرزها:

– ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية – الأفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

– تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في أفريقيا مثل الجنوب الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى، وشرق أفريقيا، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط

– احتواء النفوذين الفرنسي والصيني في القارة الأفريقية.

– مواجهة التهديدات الارهابية الجديدة.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

ا – تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية بهدف خلق فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

2 – العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا[1]، والتي تقوم على دعم الدول الإفريقية بالمساعدات الاقتصادية بشرط نجاح دول القارة في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي.

3 – دعم سياسة المساعدات الأمريكية من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي في أفريقيا.

4– فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتوجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمرييكة الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية وفتح الأسواق الافريقية الواسعة أمام السلعالأمريكية.[2]

---

[1]- : www. Albayan-magazine.com/files/africa/index.HTM. راوية توفيق،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية"

[2]- نيغن حليم،" التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا"، **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة** .جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية، مرده إلى كون هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للموارد الطبيعية. هذا التمركز فرض خريطة من المنافسة الدولية على احتياطيات القارة، خصوصا بين الولايات المتحدة والصين، ومما جعل هذه المنافسة تتزايد هو امتلاك النفط الأفريقي لمميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى، باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية، فنوعية النفط الأفريقي تتميز بالخفة وقلة الحموضة. وأيضا بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من نفط الخليج العربي، خاصة نفط غرب أفريقيا، فضلا على كون عدد من الدول الأفريقية المنتجة للنفط توجد خارج الأوبك، كما إن هذه الدول تعاني أزمات داخلية تتمحور حول الصراع على السلطة، تسهل اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم.

وفي ظل هذه المميزات، زاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الأفريقي، فهي تستورد 15 بالمئة من حاجاتها النفطية من أفريقيا.

أما في ما يخص التجارة بين الطرفين، فقد ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي بين الولايات المتحدة والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 28 بالمئة عام 2008، عما كان عليه في العام الذي سبقه، إذ ارتفع حجم الصادرات والواردات على حد سواء، طبقا لما جاء في تقرير أصدرته دائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية. فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية في عام 2008، 18,6 مليار دولار مقارنة بمبلغ 14,4 مليار دولار في عام 2007، كما بلغ في عام 2008 إجمالي الواردات 86,1 مليار دولار مقارنة بـ 67,4 مليار دولار في عام 2007، بحسب ما جاء في تقرير دائرة التجارة الدولية الأمريكية. كما أكد التقرير أن أكبر خمس وجهات أفريقية للمنتجات الأمريكية هي: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وأنغولا، وبنين، وغانا. وأضاف أن الواردات الأمريكية من البلدان المنتجة للنفط تأتي من نيجيريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، والتشاد، والغابون[1].

2 : وسائل وآليات الولايات لمتحدة الأمريكية لتحقيق إستراتيجيتها في أفريقيا :

1- المبادرة الأمريكية لدعم التجارة والاستثمار مع إفريقيا، وذلك من خلال إقرار لجنةالاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي –بالإجماع– تشريعا يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من

.النامية، 2000 ، ص49

[1]- راوية توفيق، المرجع السابق.

منتجات الدول الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وذلك عام 1998 وفي عام 1999 وافق الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية ويمكن القول أن المظلة الأمريكية في الأسواق الإفريقية تبرز في شبكة الترتيبات والعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية وتطلق عليها الو.م.أ "المشاركة الأمريكية الإفريقية" والملاحظ أن هذه السياسة الأمريكية تغطي مناطق متنوعة في الأسواق الإفريقية وتشمل عددا من المستويات والقطاعات في مجالات التجارة ئوالاستثمار والمؤسسات المالية والاقتصادية[1].

2- إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات في إفريقيا من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص عبارة عن هيئة تابعة للحكومة الأمريكية تعمل في مجال الاستثمار فيما وراء البحار وتقوم بالاستثمار في أسهم إستراتيجية يهدف تدعيم المصالح والأعمال الأمريكية، كما تقوم أيضا بتأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية وتمويل المشروعات ويبلغ رأسمال الصندوق 350 مليون دولار، ويتم تدبير ثلثي رأسمال الصندوق عن طريق الحكومة الأمريكية والباقي عن طريق المؤسسات الاستثمارية وقد قام الصندوق بتمويل مشروعات الاتصال والمنافع والنقل والمياه والخدمات الصحية في إفريقيا وقد بدأ الصندوق عمله في منتصف 2000 حيث اجتذب حوالي 650 مليون دولار من المستثمرين المحليين.

3- دعم التجارة مع إفريقيا، ففي عام 2000 تم تدعيم التجارة مع إفريقيا بمبلغ 1 مليار دولار وذلك بناءا على الوعود التي كان قد تقدم بها رئيس بنك الصادرات والواردات الأمريكي" جيمس هارولد " خلال المؤتمر الذي عقد بمركز" كارتر "في أطلانطا في عام 1999 ، وقد طالبت الو.م.أ خلال ذلك المؤتمر 41 دولة إفريقية بضرورة تحسين أجواء التجارة وأنظمة الشحن وتنسيق السياسات وذلك من أجل النمو الاقتصادي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

أما فيما يخص تأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية، تحركت الولايات المتحدة تجاه النفط الأفريقي عبر ثلاثة محاور:

الأول تجاري من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين. والثاني سياسي يتمثل في رفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ عهد كلينتون الذي رفع شعار الديمقراطية في سياسته تجاه

---

[1]- مأمون باقر،" دشنه كلينتون ..صراع المصالح الأمريكية الأوروبية في القارة السمراء"، على الرابط التالي :

www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2003/jssue 635/text sone/3.htm

[2]- مسعود دخالة، العلاقات الأوروبية الافريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2004- 2005. ص 169.

أفريقيا. إلا أن ما يلاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى في سياستها الأفريقية، وهو ما يعكسه اهتمامها بنظم ليست هي بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل إنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص.

وفي ما يخص المحور الثالث، يتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا من خلال أسلوبين: الأول ثنائي، والثاني متعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها العسكري في مختلف مناطق القارة، ففي منطقة القرن الأفريقي عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه بالتنظيمات الإرهابية. وجدير بالذكر أن جيبوتي تحتضن القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الأفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط[، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة ، إريتريا، ليبيريا).

وفي ما يخص المستوى الثاني الذي يهم التعاون المتعدد الأطراف، فيمكن الإشارة إلى البرنامج الذي سبق وأطلقه بيل كلينتون واستمر في عهد بوش، وهو برنامج "فرقة المساعدة في عمليات التدريب الأفريقية": (The African Contingency Operations Training and Assistance Program (ACOTA) الذي يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام. ومن التدريبات التي يرعاها البرنامج عمليات تتصل بمراقبة البعثات والتدريبات اللوجستية وحماية اللاجئين ومكافحة الإرهاب[1].

ثانيا- العلاقات الصينية – الافريقية :

شرعت الصين في آخر سبعينات القرن الماضي في إصلاحاتها الهيكلية في نظامها الاقتصادي واختارت أن تنفتح على العالم بشكل تدريجي ومخطط, بحيث يَضْمَن هذا الانفتاح للصين الانتقال إلى مستوى اقتصادي متقدم يكفل لها ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية ولعب أدوار مهمة في العالم, ويحقق لمواطنيها نوعًا من العيش الكريم والرفاه المُرضي. وقد توجت تلك الإصلاحات مؤخرًا بتصنيف الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة,

---

[1]- راوية توفيق، المرجع السابق.

وكأسرع اقتصاد كبير نامٍ والأسرع في الثلاثين سنة الماضية وكأكبر دولة تجارية وأكبر مصدّر وثاني أكبر مستورد في العالم وإدراجها ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولارًا, وليس كل ذلك إلا نتيجة مباشرة لتلك الإصلاحات المبهرة والخطوات الرائدة, التي جعلت العالم كله يعيش لحظات من الإعجاب والتقدير للتجربة الصينية المتميزة.

ساهم دخول الصين في نادي "الكبار" في خلق جو من التنافس والبحث عن الأسواق المستوردة للمنتوجات والمصدِّرة للمواد الخام, بين الصين من جهة وبين الأقطاب الاقتصادية التقليدية (أميركا والاتحاد الأوروبي) من جهة ثانية. وقد برزت إفريقيا كوجهة أساسية لهذه الأقطاب الاقتصادية الكبيرة, لما تمتاز به من ثروات ضخمة (من الطاقة والمعادن) وحاجة ماسّة لشريك اقتصادي يتفهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة. غير أن سياسة الصين مع شركائها الاقتصاديين كانت كفيلة بتحويل ميزان التنافس الاقتصادي لصالحها؛ إذ انتقل التبادل التجاري الصيني–الإفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينات, ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ200 مليار دولار, لتغدو صادرات إفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة وأربعة أضعاف الصادرات الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

1- وسائل الصين لتحقيق رؤيتها الاقتصادية في إفريقيا

كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية, وذلك لاختراق الاحتكار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا. كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية, قد أكسبها مصداقية عالية وقبولاً لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع البشر وتدمير البلدان الأخرى, على

[1]- يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا : بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، جوان 2015، ص 2.

غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلف إفريقيا وضياعها.

في 12 أكتوبر /تشرين الأول 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدي التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص. وقد أصبح مؤخرًا يضم في عضويته أكثر من 45 دولة إفريقية, وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا, ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية-الإفريقية في مسار سريع؛ حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011.

في عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013-2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ20 مليارًا من الدولارات لتطوير البنى التحتية, الزراعية والصناعية, وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة, إضافة إلى تدريب الصين لـ30 ألف كادر من الدول الإفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت لاستنزاف موارد القارة؛ حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعًا ضخمًا للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين[1].

من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني-الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليارات دولار, تليها جنوب إفريقيا 16.6 مليارات, والسودان 6.39 مليارات, ومصر 5.86 مليارات, ونيجيريا 6.37 مليارات. تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2.33 مليارات دولار, من بينها: القطن والبرتقال من مصر, والكاكاو من غانا, والبن من أوغندا, والزيتون من تونس, والسمسم من إثيوبيا, والخمور من جنوب إفريقيا, بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول, خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا, إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى.

---

[1]- للمزيد أنظر : كمال الدين شيخ محمد عرب، ابعاد الاهتمام الصيي بافريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2017.

أنشأت الصين في إفريقيا 3300 كم من الطرق و30 مستشفى و50 مدرسة و100 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية, ويقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة (كان عددها 700 عام 2005)، كلها نشطة في مجال الزارعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللوجستي التجاري.

هذا، بالاضافة إلى العمال والخبراء الصينيين وكذلك التجار والأطباء حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية[1].

هذا التنافس الأمريكي – الصيني دفع بكين أكثر من مرة للتأكيد على دورها المحوري في افريقيا، والصين مستعدة لتعزيز علاقة ودية مستقرة وطويلة الأمد مع افريقيا، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة.

المحور الثالث : تداعيات التنافس الأمريكي – الصيني على الشراكة الافرو– جزائرية

أولا : دور الجزائر في مبادرة تنمية افريقيا:

جاءت "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" (النيباد) ثمرة مشاوراتٍ وتعديلاتٍ متعددة لمقارباتٍ تنموية قدَّمها جيلٌ جديد من القادة الأفارقة رأى أنَّ الصبغة السياسية التحررية لمنظمة الوحدة الأفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاحِ سؤال التنمية وتأخر القارة الكبير وهامشية دورها على المستوى الدولي.

تهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر, وتحقيق حياة أفضل للمواطن الأفريقي من خلال تأكيد الملكية الأفريقية للنيباد, ومسؤولية الحكومات والشعوب الأفريقية –في المقام الأول– عن تحقيق أهدافها من خلال مشاركة جادة وفاعلة بين الدول الأفريقية بعضها وبعض, والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية, تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة[2].

لقد تمكنت الدبلوماسية الحزائرية من الحصول على دعم مختلف الأطراف الدولية، حيث اهتم منتدى الصين – أفريقيا الذي تأسس عام 2000 بالمبادرة، وبدأ في العمل على ملاءمة برامج النيباد، وقام منتدى " التيكا "، الذي تتبناه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة و الدول المانحة

---

[1]- يحي اليحياوي، المرجع السابق.

[2]- بدون مؤلف، النيباد ، الجزيرة نت، على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24

الأخرى بدعم برامج النيباد.

كما حاولت الجزائر تعزيز التعاون جنوب – جنوب في مختلف المجالات، وتأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب –جنوب بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراي وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل وكذلك وضع تستراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية وأقليمية

كما عملت الجزائر على تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية، والتي تدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا[1].

ثانيا : تأثير التنافس الصيني – الأمريكي في القارة الافريقية

إن الأهداف والمصالح وراء التنافس الصيني– الأمريكي في القارة الأفريقية تقف حجر عثرة أمام تطوير الشراكة الجزائرية الأفريقية؛ وذلك لأكثر من متغير واحد:

فأولاً :تركز هذه الدول على مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها؛ فالسلوك الأنغلو – أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كل من رواندا، وبوروندي، وأوغندا، والحرص على خلق مناطق نفوذ في منطقة القرن الأفريقي الكبير يعرض المصالح العربية للخطر. وينبغي أن نشير في هذا السياق إلى قضية المياه واستخدامها كورقة ضغط في مواجهة كل من مصر والسودان.

وثانياً :أن الوجود الأمريكي يرتبط دوماً بالوجود الإسرائيلي؛ حيث تسعى الدولة العبرية من جراء خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومنابع النيل عموماً إلى فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين، وكذلك جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأمريكية.

وثالثاً :أن هذه القوة الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جليّاً في الموقف الأمريكي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ومن هنا كان التبرير الأمريكي لقصف مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب، وعزل الدولة الراعية له. ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الأفريقية غير العربية مثل: كينيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا فإن ثمة محاولات حثيثة لترويع هذه الدول من

---

[1]- وهيبة دالع، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، النيباد كآلية للتنمية الشاملة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، جانفي 2013، ص 07.

محاولات الاختراق، وزعزعة أمنها من جانب بعض الحكومات والجماعات الأصولية في العالم العربي.

ولعل موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر في جنوب السودان، ودعمها مبادرة إيغاد (IGAD)الأفريقية، وليس المبادرة المصرية الليبية لتسوية الأزمة السودانية لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة[1].

خاتمة

تأسيا على ما تم استعراضه من خلال محاور الدراسة، اتضح أن مصالح الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين تجاه افريقيا غالبا ما تعارضت مع بعضها البعض. وهذا يندرج ضمن سياق صراع القوى تجاه المناطق الحيوية في العالم.

ولما اعتبرت القارة السمراء ذات طابع حيوي هام، فقد أضحت مسرحا لهذا الصراع الذي أخذ أبعادا متعددة، ومعتمدا على وسائل متنوعة. فالولايات المتحدة قامت بصياغة استراتيجيتها على النحو الذي يحقق لها أهدافها القومية العليا، هذا من جانب. وتحجيم وإبعاد النفوذ الصيني، من جانب آخر، وفي المقابل انتهجت الصين استراتجيتها لتحقيق أهدافها و مواجهة تتمدد النفوذ الأمريكي في المنطقة.

أما تداعيات هذا التنافس فإن القارة الإفريقية سوف تتضرر أيما ضرر من جراء هذا الصراع المأزوم، والتنافس ،لأن ذلك سيزيد من حدة التوترات فيها، ومن تفاقم مشكلاتها المستشرية، المتمثلة في الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية، وبعض الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

قائمة المراجع :

1- الشمري منشد الوادي ، أهمية إفريقيا في المجال الحيوي لمنطقة الخليج ودول العالم ، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج لابحاث، المملكة العربية السعودية، العدد 123، سبتمبر 2017.

[1] -حمدي عبد الرحمن، تحديات العلاقات العربية – الافريقية، الجزيرة نت، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/01a09c94-5c90-4581-b7e7-906091fba445

2- التزاني خالد ، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، مجلة المستقبل العربي،مركز االدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 436، يونيو 2015.

3- نيغن حليم،" التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا"، العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة .جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000 .

4- اليحياوي يحي ، الصين في إفريقيا : بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال ، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، جوان .2015

5- كمال الدين شيخ محمد عرب، ابعاد الاهتمام الصيني بافريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2017.

6- دالع وهيبة ، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، النيباد كآلية للتنمية الشاملة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، جانفي 2013.

7- دخالة مسعود ، العلاقات الأوروبية الافريقية وبروزالمنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2004- .2005

8- مأمون باقر،" دشنه كلينتون ..صراع المصالح الأمريكية الأوروبية في القارة السمراء"، على الرابط التالي :

www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2003/jssue 635/text sone/3.htm

9- راوية توفيق،" التنافس الدولي في القارة الإفريقية- www. Albayan "
magazine.com/files/africa/index.HTM.

10- بدون مؤلف، النيباد ، الجزيرة نت، على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/24

11- حمدي عبد الرحمن، تحديات العلاقات العربية – الافريقية، الجزيرة نت، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/01a09c94-5c90-4581-b7e7-906091fba445

استمارة المشاركة

الملتقى الدولي

الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية

الاستاذ بورزق عبد الرؤوف

أستاذ مساعد "أ" قسم العلوم السياسية – جامعة البليدة 2

الهاتف: 02 35 39 50 05

البريد الالكتروني: raoufbou47@yahoo.fr

عنوان المداخلة

"النيباد بوابة الجزائر إلى إفريقيا"

محور المشاركة: الاستثمارات والشراكة الاقتصادية الرهان الجديد للجزائر

الملخص:

ولدت المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) بعد مخاض عسير لمشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية قدمها بعض القادة الأفارقة الذين كانوا يعتبرون أن الصبغة السياسية التحررية للمنظمة القارية لم تعد كافية لحل مشاكل التنمية والتخلف، وتذاكر التأخر الكبير للقارة وتجاوز هامشية دورها على المستوى الدولي.

وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في الدفاع عن مبادرة النيباد إلى جانب كل من جنوب إفريقيا والسنغال ونيجيريا ومصر، ويرجع الفضل إلى هذه الدول في تبني المبادرة من طرف القمة الإفريقية التي انعقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا سنة 2001.

وإذا كانت هذه المبادرة تهدف إلى معالجة المشاكل المختلفة للقارة الإفريقية وإيجاد الحلول الملائمة لها من خلال التأكيد على الملكية الإفريقية لإفريقيا (إفريقيا للأفارقة) ومسؤولية الحكومات والشعوب بالدرجة الأولى، فإن تحقيق أهدافها لا يكون سوى من خلال انخراط تام ومشاركة جادة لكافة

الدول الإفريقية، وإقامة شراكة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والإقليمية في ظل احترام حقوق وواجبات كل طرف.

تتناول هذه المداخلة قراءة في الإنجازات التي حققتها الجزائر بالدرجة الأولى (التزاما بواجباتها في إطار النيباد) وإفريقيا "عامة" في إطار البرامج المرتبطة بهذه المبادرة سواء ما تعلق منها بدعم السلم والأمن في القارة، وتعميق مفاهيم الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم حجم التجارة البينية الإفريقية وإنجاز المنشآت القاعدية، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

"ما هي الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد، وكيف يمكن للجزائر استثمار مكانتها في هذه المبادرة من أجل تعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية وتعزيز مكانتها الدبلوماسية على الصعيدين القاري والدولي"؟ .

"النيباد بوابة الجزائر إلى إفريقيا"

تمهيد

تعتبر الجزائر بعد الاستقلال من الدول التي كانت تنادي بإعادة رسم العلاقات الدولية بصفة عامة في تلك الفترة والعلاقات الاقتصادية خاصة، لتمكين دول العالم الثالث من احتلال موقع يليق بها في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية.

خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي كان لمجموعة الدول النامية المعروفة باسم مجموعة ال77 نشاط كبير، حيث كانت تعتبر اكبر تحالف للعالم الثالث بالأمم المتحدة "يهدف إلى مساعدة الدول النامية على تطوير وتنمية مصالحها الاقتصادية وتحسين قدرتها التفاوضية المشتركة حول كافة المواضيع الاقتصادية العالمية الكبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني ضمن الدول النامية "1

عقدت مجموعة ال 77 اجتماعا لها في الجزائر سنة 1967 من اجل وضع الميثاق الذي يتضمن المبادئ الأساسية لإدارة عملية التفاوض في إطار الحوار شمال-جنوب و سمي هذا الميثاق "بميثاق الجزائر".

وفي سنة 1973 انعقدت قمة حركة عدم الانحياز الرابع بهدف إيصال صوت دول العالم الثالث التي كانت تشدد على ضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي، حيث أكد الرئيس الجزائري آنذاك (الراحل هواري بومدين) على ضرورة مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات ، فقال الرئيس " يجب مراقبة نشاطات هاته الشركات، وعلى الدول النامية بسط سيادتها على ثرواتها، و هذا عن طريق تشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية " 2.

وللجزائر فضل على هذه الحركة في إعادة توجيهها نحو الاهتمام بقضايا الاقتصاد الدولي ، بدلا من الاهتمام بالصراع بين الشرق و الغرب، حيث .

---

[1] محمود عبد العزيز توني ، مجموعة آل 77 (G 77) على الرابط التالي:

httf://faculty.ksu.sa/ Mahmoud .DOC LIB 7 المجموعة ال77/

[2] مديرية الإعلام. خطب الرئيس هواري بومدين ، الجزائر مطبعة الرئاسة 1973.ص35.

وتم مرة أخرى الإعلان عن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بإلقاء الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين خطابا باسم البلدان النامية في عام 1974، وهو الحدث التاريخي الذي شهدته الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء في الخطاب أن "...النظام الدولي الحالي إن أمكن أن نسميه نظاما ساهم ...في تعزيز وتركيز السلطة الاقتصادية في يد عدد قليل من الدول... و قضت على أكثر من ثلثي سكان العالم بالبؤس و التبعية...."[3] مؤكدا على انه الوقت المناسب لإعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

كما دعت الجزائر إلى التعاون جنوب– جنوب في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بهدف دعم وحدة بلدان العالم الثالث وإعادة تشكيل العلاقات بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

حيث رأى الرئيس الجزائري بضرورة تغيير النظام الاقتصادي المعمول به. باعتباره يخدم و يهتم فقط بمصالح الدول الكبرى و يغفل دور الدول التي تتمتع بالأغلبية، " و طالبت الجزائر بضرورة تطوير وتنفيذ برنامج خاص لضمان مزيد من المساعدة للشعوب التي تعتبرها الأمم المتحدة أنها الأكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية الصعبة ".[4]

كما استضافت الجزائر في 24 جانفي من سنة 1975 مؤتمر الجزائر للدول المصدرة للنفط ، حيث كان هذا المؤتمر متوجا لسلسلة طويلة من المفاوضات الشاقة، خصوصا بعد احتدام الصراع في عامي 1973 و 1974 بين المنتجين والمستهلكين للطاقة.

وقد كان مضمون هذا الصراع أن الدول المنتجة للنفط قد سلمت في ذلك الوقت زمام أسعار النفط للشركات النفطية "بحيث انخفض نصيبها من التوزيع الكوني للثروة و النفوذ بشكل لم يسبق له مثيل"[5]، وأصبحت بذلك في مواجهة الدول المستهلكة للنفط.

---

[3]محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد. ترجمة جمال مرسي، ابن عمار الصغير، عبد الكريم بن حبيب، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط 2، سنة 1980، ص23.

[4]بهجت قدني، السياسة الخارجية من الثورة إلى الانكفاء على الذات، السياسة الخارجية للدول الكبرى ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية . 2002 ، ص183.

[5]حمدي عبد الرحمان، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي المستقبل مكتبة مديولي ، القاهرة ط1 ، سنة 2007 ،ص 136.

"لكن الدول المصدرة للنفط عقدت اجتماعها الشهير في الجزائر في شهر مارس سنة 1975 والذي تمخض عن تعهد الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمساعدة الدول النامية لتجاوز مشاكلها "6.

كما شاركت الجزائر في مؤتمر كانكون بالمكسيك سنة 1981 بوفد تحت رئاسة الرئيس الجزائري آنذاك– الراحل الشاذلي بن جديد – و الذي القي خطابا في الجلسة الأولى للاجتماع أوضح فيه الفوارق وعدم المساواة التي يتميز بها النظام الاقتصادي لتلك الفترة، مشددا على وجوب استبداله بنظام من خلاله شأنه ضمان حقوق جميع الدول.

في السنة الموالية، استضافت الجزائر في 22 ماي سنة 1982 ، ملتقى دوليا حول التنمية والعلاقات الدولية، حيث قام الرئيس الجزائري –الشاذلي بن جديد– بافتتاح الملتقى وتطرق إلى أهمية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع تأكيده على أن هذا النظام يمكن تحقيقه بالتعاون و السلام.

بعدها مباشرة وفي الفترة ما بين 22 إلى 27 ماي من نفس السنة، عقد في الجزائر اجتماع مشترك بين مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث المكسيكي ومركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي التابع للجزائر. حيث دار النقاش حول الوضعية الاقتصادية الدولية وخلص إلى النتائج التالية:

_ ضرورة إحداث النظام الاقتصادي الدولي الجديد لهدف تحقيق السلام العالم.

_ المفاوضات الشاملة والتعاون جنوب – جنوب

_ التعاون بين الدول الاشتراكية وبين الشمال و الجنوب

<u>نشأة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا:</u>

إن الكثير من المشكلات التي واجهت القارة قد تفاقمت إلى حد جعل بعض القادة الأفارقة يسعون إلى طرح المبادرات والمشاريع التي من شأنها تعزيز دور القارة الإفريقية إقليميا ودوليا ووضع حد

---

[6] وليد عبد اللطيف النصف، سياسة شاملة، الجريدة الكويتية اليومية القبس، العدد 4644.

لمشكلاتها وابرز تلك المبادرات ما يعرف اختصارا "النيباد" أو مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

فالنيباد " إستراتيجية للإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية... تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول (الجزائر، مصر ، نيجيريا ، السنغال ، وجنوب إفريقيا)."7 من قبل منظمة الوحدة الافريقية (سابقا والتي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية وكذا الاقتصادية لإفريقيا في الاجتماع ال37 للمنظمة في زامبيا (جويلية 2001) حيث تبنى رسميا وثيقة الصيغة الإستراتيجية.

فالمبادرة مرت بعدة مرتحل حتى أصبحت في شكلها الحالي.

في البداية قامت الجزائر و مصر و نيجريا و كذلك جنوب افريقيا بطرح ما يعرف ببرنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا اختصارا ب (MAP) أواخر العام 2000 بالعاصمة الجزائرية و ذلك من خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، و تم الاتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة.

ثم " تقدمت السنغال بمبادرة أخرى أطلق عليها اسم خطة اوميجا (OMEGA) والتي تهدف إلى " إحراز التنمية في إفريقيا والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة و محاربة أسباب التخلف " و تم طرح المبادرتين خلال قمة سرت غير العادية سنة 2002 في مبادرة واحدة و تواكب ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية و تحويلها إلى اتحاد إفريقي8 .

وفي أول اجتماع لهذه الجنة (اي التي شكلت لتنفيذ المبادرة من رؤساء عشرة دول افريقية لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة) في 23 أكتوبر 2001 بأبوجا العاصمة النيجرية تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة التي أطلق عليها اسم "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

---

[7]م. فوزية خدا كرم عزيز،النيباد : توجه جديد لتنمية في إفريقيا جامعة بغداد لكلية العلوم السياسي. العدد 201 لسنة 2013 . ص 462

[8]عادل عبد الرزاق ، المنظومة الإفريقية و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق. القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب .طبعة .سنة 2006 . ص331 .

"The New Partnership for Africa Development/ NEPAD "

كما تم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية الإطارية لهذه المنظمة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين المنعقد في العاصمة الزامبية لوزاكا لمنظمة الوحدة الإفريقية في 11 جويلية 2001.

ومن اجل تطوير إفريقيا على أساس جديدة والارتقاء بمكانتها في المجتمع الدولي قامت مبادرة النيباد بإرساء خطة عمل للقرن الواحد و العشرين (21) بحيث تمتلك القارة للإرادة والكلمة في تحديد أهدافها على أن يكون دور النيباد هو مساعدة الدول الإفريقية على مكافحة الفساد بالدرجة بالأولى. حيث جاءت المبادرة لتحقيق أهداف طويلة المدى ذات جوانب مختلفة تمثلت في القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية في طريق النمو المستمر والتنمية المستديمة سواء فرديا أو جماعيا مع إنهاء التهميش الذي تعاني منه القارة و الارتقاء لوحدة كاملة في الاقتصاد العالمي وكذا تحقيق المساواة بين الجنسيين وتمكين المرأة.

وبهذا نستخلص أن " الهدف العام للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يتمثل في التقليل من الفارق الكبير بين الدول الشمال و الدول الإفريقية في شتى المجالات..."[9]

و قامت الشراكة الجديدة بوضع شروط لتنمية جديدة من خلال التأكيد على :

_ التعاون و الاندماج الإقليمي

_ السلم و الأمن

_ الديمقراطية و الحكم الراشد

_ بناء القدرات و الخبرات.

و قد ركزت على أن النهج الإقليمي أو (الاندماج القاري) هو أساس لأجل تنفيذ أهداف المبادرة من اجل اندماج القارة في العالم.

---

[9] محمد المجذوب، التنظيم الدولي للنظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.ط8 ، سنة 2006 ، ص466.

<u>الدبلوماسية الجزائرية ترافع من أجل النيباد:</u>

استغلت الجزائر مجموعة من اللقاءات و المؤتمرات للتعريف بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وتوضيح رؤيتها و طرح أفكارها على الأطراف الأخرى لرسم خطة عمل مشتركة.

<u>الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة مبادرة النيباد:</u>

عقد هذا الاجتماع في 26 مارس 2002 و يعد من أهم الاجتماعات كونه عقد من أجل تخطيط مستقبل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا و كان الغرض منه توضيح ورسم أهداف المبادرة ووضع أولوياتها، و بناء الإطار السياسي الملائم لتنفيذ هذا المشروع.

وشارك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في هذا الاجتماع كون الجزائر من الأطراف الأساسية لمشروع النيباد، و ذلك بغرض تقديم الجزائر لرؤيتها,

أكدت الجزائر في هذا الاجتماع على عدة أهداف و ترتيبات ضرورية للمضي قدما في تنفيذ مشروع شراكة جديدة لتنمية إفريقيا، خاصة في مجال نشر السلم و الأمن وتحسين نوعية الحكم في الدول الإفريقية و ترسيخ الديمقراطية و الإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني.

كما ركزت الدبلوماسية الجزائرية على ضرورة محاربة انتشار الأسلحة الخفيفة والمتاجرة بها وتهريبها، وذلك عن طريق جهود ملموسة من اجل إقرار السلام و الوقاية من النزاعات في إفريقيا.وأشار الطرف الجزائري إلى وجود نقائص على مستوى الحكم و الديمقراطية في المؤسسات الحكومية الإفريقية، لكنها كانت دوما تملك نظرة متفائلة اتجاه توسيع الحكم الراشد على المستوى القارة. وذلك عن طريق تنمية كل بلد إفريقي لندواته وصياغة سياسات جديدة ووضع تشريعات جديدة تساعد على تجسيد الديمقراطية، وهذا كله بتعاون إفريقي و دولي.

ومن جهة أخرى، شددت الجزائر على ضرورة دخول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مرحلة التجسيد الفعلي. و عليه من واجب الأفارقة أن يحفزوا أنفسهم قبل المواعيد الحاسمة مع شركات التنمية، حتى يكون لهم موقف تفاوضي موحد خاصة في القضايا المحورية للنيباد، على غرار الصحة والوقاية من

الأوبئة والأمراض " لأنه لا يمكن لأية سياسة أن تعطي نتائج ملموسة إلا إذا كانت ترتكز لنظام عملي في متناول السكان ". 10

أما في مجال التعاون و التكامل على الصعيد الإقليمي، أكدت الجزائر على العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي و تنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة، التعليم، التقنية الحديثة من خلال تدعيم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات، لاسيما التصنيع الزراعي والصناعة التحويلية و تحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة.ودفع عجلة التجارة البينية بين البلدان الإفريقية والوصول بصادراتها إلى الأسواق العالمية.

شددت الجزائر على تعبئة الموارد عن طريق ما يلي:

– زيادة الادخار و الاستثمار على المستوى المحلي

– زيادة حصة إفريقيا من التجارة العالمية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

– زيادة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون و زيادة المعونة.

كما أشارت الجزائر كذلك إلى بعض إجراءات تنفيذ أهداف النيباد منها العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة في القطاعات المعنية على وضع أطر سياسية وأطر تشريعية لتشجيع المنافسة واستحداث أطر تنظيمية جديدة، وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وتحسين عمليات صيانة الأنظمة التي ستدعم البيئة التحتية في الدول الإفريقية مع تعزيز المشاركة المجتمعية في إقامة و صيانة البنية التحتية " 11

إضافة إلى إزالة القيود الخارجية في الأسواق أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والاستثمارات وكذا تخفيض الديون بقدر معتبر.

[10] أحمد بوقليلة ، الدبلوماسية الجزائرية و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 03 ، تخصصه دبلوماسية ، 2011، 2012، ص 37

[11] موقع PAN AFRICA PRESS، مبادرة نيباد... التأسيس و الأهداف، 27 مارس 2014 على الرابط التالي:

WWW.panafricapress.com/?P:7820

لذلك فعلى الدول الإفريقية التجند في المحافل الدولية من اجل التفاوض من موقع القوة و الاتحاد فيما بينها. وعلى الأفارقة أن يصبوا مجهوداتهم في إطار النيباد، كما يجب تطوير إستراتيجية تسويق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا عن طريق تحسيس السكان والشعوب الإفريقية بأهميتها و ما يمكن أن تجنيه إفريقيا من وراءها خاصة فيما يتعلق بالحكم الراشد و حقوق الإنسان.

مؤتمر القمة الأولى للاتحاد الإفريقي:

تعتبر هذه القمة التي انعقدت من 8 إلى 10 جويلية 2002 بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من أهم المواعيد التي استغلتها الجزائر لإبراز تصوراتها ورؤيتها لهذا المشروع، حيث حاولت شرح مفهومها للتنمية الإفريقية للدول الأعضاء، وما يجب على هذه الدول إتباعه للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

وقد تركزت وجهة نظر الجزائر في مؤتمر القمة الأولى للاتحاد الإفريقي في النقاط التالية :

– الاندماج الإقليمي الحقيقي والفعلي بين الدول الإفريقية من شأنه المساهمة في تجسيد التنمية الإفريقية من خلال تعبئة الموارد المالية الضرورية لهذه التنمية.

– ضرورة التمسك بروح الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا عن طريق إقامة هيئات جهوية ودولية لدعم مصادر التمويل والتعبئة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشراكة.

– كما استغلت الجزائر هذه القمة لتنبيه الجميع إلى ضرورة العمل على جلب الاستثمارات للقارة الإفريقية بقصد دعم الاقتصاد و تطويره.

– تشجيع التعاون الوثيق بين مجموعات الاقتصادية الإفريقية والبنك الإفريقي للتنمية.

– كما طالبت الجزائر المجتمع الدولي بمساعدة إفريقيا وتجاوز النظرة السلبية المبالغ فيها حيال القارة السمراء و مكانتها " وعليه فإنه يمكن للبلدان المتطورة والمؤسسات متعددة الأطراف المساعدة لتشجيع تدفق الاستثمار عن طريق تشجيع دخول المنتجات الإفريقية للأسواق العالمية بصفة تسمح بترقية مكانة إفريقيا "12.

---

[12] حمدي عبد الرحمن، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي المستقبل مكتبة مديولي ، القاهرة ط1 ، سنة 2007، ص 67

– أشارت الجزائر إلى أن الديون في بداية الأمر هي وسيلة مساعدة للدول الإفريقية على تحقيق التنمية، لكنها أصبحت فيما بعد عائقا لان خدمات هذه الديون أصبحت تستنزف الفائض من الأموال الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة " و منه فقد عملت الجزائر على إعداد خطة اقتصادية تنموية تسعى من خلالها إلى محاولة الخروج من هذه المشكلة لبعث التنمية الإفريقية والنهوض بها خاصة في المجالات الحيوية ".13

– على الدول الإفريقية إعداد ميثاق شراكة يكون أساس العمل بين إفريقيا و باقي العالم، كما يجب تعبئة كل الوسائل التي من شأنها أن تشجع الاستثمار الدولي في القارة تشجيعا فعليا.

– إن اكتساب قارة افريقيا للثروات الهائلة من مواد الخام (البترول. الغز. اليورانيوم.....) يعد طريقا مهم لجلب استثمارات الأجنبية للقارة التي تعتبرها الشراكة الجديدة من أهم العوامل التي تساعد التنمية الإفريقية.

كما شجعت الجزائر على إقامة هياكل قاعدية و تطوير الزراعة، تدعيم الأمن الغذائي، تشجيع الاستثمار، ترقية مراكز الامتياز و محاربة الأوبئة...

ورأت الجزائر أن اندماج إفريقيا في العولمة يتطلب تجنيد كل إمكانيات القارة، حيث " أن تحقيق إفريقيا للانضمام الفعلي للعولمة، يتطلب التجنيد الأقصى لقدرات التنمية الاقتصادية التي تزخر بها القارة."14

ومن ناحية أخرى "أكدت الجزائر أن الهدف من مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يهدف إلى تقليص الفارق بين الدول الإفريقية و الدول المتقدمة، و العمل على دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي وضمان مكانتها في الساحة العالمية."15

[13] عمر وعلي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية 149 : علاء جمعة، قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات، مجلة سياسية دولية 159 (2005).

[14] ف.ش. أمال، القمة الأولى للاتحاد الإفريقي، القارة السمراء تحلم من جديد، الجيش، الجزائر، العدد 469، سنة 2002، ص 25.

[15] Irancrouzel, l'Afrique du sud : Moteur d'une nouvelle donne continentale ? Politique Africaine n° 88, décembre 2002-121-122

وعليه فقد ذهبت الجزائر إلى التأكيد على وجوب إعداد ميثاق شراكة يكون أساسا للعمل بين إفريقيا و دول العالم، كما يجب توفير كل الوسائل المادية والبشرية منها لجلب الاستثمار ولإحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية و خاصة التجارية منها، وتمكينها من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية و الاندماج في التجارة العالمية.

مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة:

أقيم هذا المؤتمر في عاصمة جنوب إفريقيا جوهانسبورغ من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 لبحث ومناقشة موضوع التنمية المستدامة، وهذا نظرا للتطورات الحاصلة في العالم، ويأتي ذلك في ذكرى مرور عشر سنوات على عقد مؤتمر قمة الأرض في (ريودي جانيرو) بالبرازيل في صيف عام 1992، لهذا يطلق على مؤتمر جوهانسبرج قمة الأرض الثانية، تهدف هذه القمة التي سيشارك فيها نحو 65 ألف مشارك، منهم مائة رئيس دولة تهدف إلى مراجعة ما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين في مجال البيئة والتنمية واستعراض ما تم إنجازه منها وتحديد المعوقات التي حالت دون تنفيذ الهدف.ولقد استغلت الدبلوماسية الإفريقية عامة و الدبلوماسية الجزائرية خاصة هذه المناسبة لطرح أفكارها و رؤيتها لموضوع التنمية المستدامة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد). خاصة وان قارة إفريقيا تعد اكبر متضرر من مشاكل البيئة، التبعية والفقر، وإقامة هذا المؤتمر على الأراضي الإفريقية لدليل واضح على الأهمية التي تبديها المجموعة الدولية للتنمية المستدامة و مكانة إفريقيا في ذلك. وتم وضع خمسة مجالات ذات أهمية للبحث و المناقشة تتمثل في :

_ المياه.

_ الطاقة.

_ الصحة.

_ الزراعة و التنوع البيولوجي.

أكدت الجزائر في هذه القمة أن الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية رهانات ذات أهمية كبيرة لأنها تمس بجميع دول العالم وتتعدى لتشمل البشرية جمعاء، ومنه لابد من تكثيف الجهود والطاقات

لإيجاد حلول سريعة وفاعلة عن طريق تنسيق بين برنامج الأمم المتحدة من اجل البيئة ولجنة التنمية المستدامة وأيضا صندوق البيئة العالمية، من منطلق أن إفريقيا تعد أكثر تضررا من مشاكل البيئة.

وشددت الجزائر على ضرورة التركيز على موضوع ضمان وجود سياسات إستراتيجية وطنية، إقليمية، والتشاور مع كافة أفراد المجتمعات المحلية التي تؤثر فيهم تلك السياسات خاصة فيما يتعلق بمواجهة التصحر، انجراف التربة و تآكل الغطاء النباتي.

كما جددت الجزائر طلبها بان تحتوي خطة العمل على إجراءات ملموسة، من أجل سد حاجيات بلداننا من الماء، والطاقة دون نسيان مراعاة مقتضيات مكافحة تدهور التنوع الحيوي.

واستغلت الجزائر هذه القمة للتذكير بأن مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يعطي أهمية كبيرة لموضوع التنمية المستدامة ومحل اهتمام من طرف الدول الإفريقية " ..... فالشراكة هي شراكة بين القطاع العام والخاص، من داخل إفريقيا وخارجها، وتشكل مسعى بتدرج في المشروع الشامل الرامي إلى إصلاح وحماية الرصيد البيئي للبشرية. حيث ينتظر من هذا المشروع انتشال إفريقيا من حالة التهميش ومن وطأة الفقر، لان النيباد تطمح إلى إضفاء القيمة على ما تتسم به إفريقيا في الحفاظ على المنظومة البيئية عبر المعمورة...."16 مجددة دعمها و مساندتها لهذه المبادرة من اجل السير فيها و تحقيق أهدافها.

وعلى صعيد آخر اتخذت كل من فرنسا و بريطانيا بعض الخطوات في مجال دعم الدول الأقل نموا و أغلبها من الدول الإفريقية من خلال زيادة المساعدات لهذه الدول بمقدار مئة مليون دولار لكل منهما خلال ثلاث سنوات"17.

و تم الإعلان على عدة نقاط في تقرير هذه القمة من أهمها :

– ضرورة إقامة شراكات و تعزيزها ليس فقط بين الحكومات، إنما أيضا مع الشباب والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) السلطات المحلية والعمال والنقابات وأوساط الأعمال التجارية و الصناعية و الأوساط العلمية التكنولوجية و تبادلها.

---

[16] مقتطف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قمة التنمية جنوب إفريقيا، على الرابط.
C2011/12/24 http//www.el mouradia.dz/anabe/président/recherche/htm

[17] أحمد بوقليلة ، مرجع سابق الذكر، ص 51.

– ضرورة تطوير الهياكل المؤسسية المسؤولة عن الحفاظ على الموارد و التي تساعد على إدارة التغير الذي يكفل التنمية وتطوير هذه الموارد مع وضع برامج وإجراءات عملية تتضمن أهداف واضحة ذات أطر زمنية محددة، فضلا عن وضع نظام جيد التنسيق لأغراض القياس والرصد.

– دعم السياسات الوطنية عن طريق برامج تنمية البلدان الإفريقية لتجديد وعصرنة القطاع الزراعي، وتطوير الثروة السمكية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، معالجة المياه وبناء وصيانة قنوات الصرف الصحي للمياه في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حماية مصادر المياه من التلوث من المياه الجوفية وغيرها....."18.

– دعم تطبيق رؤية النيباد ووضع استراتيجيات لتخفيض الفقر من اجل ضمان نمو مستمر.

و من وجهة نظر الجزائر فهذه إجراءات و مشاريع من شأنها بلورة التنمية المستدامة في إفريقيا، و سيكون لها دور ايجابي في التقليل من شدة الفقر ومشاكل البيئة مع التطلع لحاجيات الأجيال القادمة.

اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة:

استضافت الجزائر بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ديسمبر 2003 مؤتمر الجهات المانحة و الشركاء، و ذلك لإشراك شركاء التنمية في إفريقيا في عملية دعم التنفيذ الجيد للبرامج والمشروعات والمخططات ذات الأولوية. والتي تم تحديدها في خطة عمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد). و بناء على طلب من حكومة السنغال تقديم الدعم المؤسسي لإنشاء أمانة مؤقتة للمبادرة.

---

[18]Unied Nation, report of the Word summit or ustainable developpement. Johannesburg, United Nations publication 26 August- 4 septembre, 2002.P84-83

على الرابط التالي:

http://www.Johannesburg.summit.org//html//documents/summit-docs/131302 w ssd report-reissued-PDF (08/03/2012)

"و قد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة التنفيذية من خطة عمل برنامج بناء القدرات التي أبرزتها الحكومات الإفريقية في صدر أولوياتها."19

وفي هذا الإطار صرحت منسقة الأمم المتحدة المقيمة بالجزائر "كريستينا امرال" أن الجزائر نجحت في تحقيق العديد من الأهداف المسطرة ضمن برنامج الأمم المتحدة للألفية، زيادة عن تنويه المسؤولية الأممية بالدور الذي قامت به الجزائر لحل النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية من خلال دورها في إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من اجل إفريقيا (النيباد) " التي تهدف إلى تحقيق تنمية افريقية – افريقية من شأنها القضاء على مسببات اللااستقرار في العديد من المناطق الإفريقية "20.

هذا المسعى في نظر الجزائر تكون له أثار حميدة وهو ما يستدعي من المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة تقديم الدعم السياسي، المالي، والتقني لدعم جهود إفريقيا.

كما طالبت الأمم المتحدة من الدول المتقدمة أن تساعد الدول الإفريقية على تحسين قدراتها بما في ذلك إزالة القيود المتعلقة بجانب العرض وتشيع التنويع وضرورة إتاحة دخول السلع النامية إلى الأسواق. فالجزائر اعتبرت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، جاءت نتيجة لجملة من الحوارات تجمع القطاع الخاص و القطاع العام ومنظمة الأمم المتحدة و كذا المجتمع المدني. ومن هنا تشكلت خطة عمل مجموعة الثمانية من اجل إفريقيا.

رحبت الأمم المتحدة بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بوصفها برنامجا للاتحاد الإفريقي يجسد رؤية جميع حكومات إفريقيا وشعوبها، مؤكدة على دعمها لسياسة الدول الإفريقية فيما يخص قضايا السلم والأمن، الديمقراطية والحكم الراشد، وحقوق الإنسان. فضلا عن التزامها باتخاذ تدابير من اجل منع نشوب النزاعات والصراعات.

---

[19]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية على الرابط التالي :

Http: // unctad.org/meeting/en/sessional documentstdbex 55 d3 – ar – Pdh.

[20]الجزائر نجحت في تحقيق العديد من أهداف برنامج الأمم المتحدة للألفية 29/10/2013 – 03:16 على الرابط:

HttP: // www.enaharonline.com /AR/Algeria – news/185403 html.

كما قامت الأمم المتحدة بتشجيع الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وطالبت بتنمية الهياكل الأساسية والخدمات الصحية والتعليم، الماء والزراعة، واستكشاف السبل لإيجاد مصادر تميل جديدة مبتكرة عامة وخاصة لأغراض التنمية.

ولخصت الجزائر رؤيتها في النقاط التالية :

- تعبئة الإفريقيات و الأفارقة من اجل تملك النيباد.

- التغيرات التي يجب إدخالها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و أيضا الثقافية.

كما أكدت الجزائر على وجوب تنوع المشاركين في هذه الشراكة في جميع مشاريع التنمية الدولية لإنهاء تهميش في النظام العالمي. حيث تمكنت بفضل بنشاطها الفعال المؤسس الرئيسي لآلية "النيباد" التي تمثل إفريقيا في الشراكة الإستراتيجية مع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من رفع صوت الأفارقة عاليا، عارضة في ذلك تجربتها في السلم و التنمية. و "سمحت كل هذه المواصفات بالدفع إلى إشراك الجزائر مباشرة في صياغة نظام نقدي ومالي عالمي جديد متعدد الأقطاب...."21.

كما لاحظت الجزائر من جهة أخرى أن مبادرة النيباد سمحت للقارة الإفريقية بالالتحاق بنهج التنمية و إدراك مدى الجهود التي يجب بذلها للاستجابة بصفة كاملة لتطلعات الملحة للشعوب الإفريقية. وتنبع قناعتها من كون أرضية العمل التي يجسدها هذا البرنامج تقديم خارطة طريق تسمح لشركاء إفريقيا في عمل التنمية وللمجموعة الدولية بمرافقة القارة في جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر ودعم التنمية.

كذلك طلبت الجزائر بوضع إستراتيجية واضحة بذلك، بالإضافة طلبت بالاعتماد ما جاء في اجتماع الجزائر الحكومي المشترك للاتحاد الإفريقي كمرجعية للتعاون والشراكة بين إفريقيا والمجموعة الدولية في هذا المجال.

ومع تزايد الاهتمام الدولي بإفريقيا كشريك اقتصادي هام لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم تكن طريق لبلورة النيباد خارج نطاق إفريقيا لكسب مهارات و الخبرات خاصة في مجال التنمية البشرية.

---

[21]موقع جزايرس.عن جريدة المساء. الجزائر ترافع عن إفريقيا أمام الكبار 01، 08، 2010 ص13.

www.djazairess.com/el massa / 36255

"و بخصوص الشراكة، هناك اهتمام دوليا أكبر من اجل إقامة شراكات جديدة مع القارة الإفريقية التي تعتبر خزانا كبيرا للطاقة..."22.

لكن الجزائر ألحت على ضرورة أن لا يكون تعدد هذه الشراكات نتيجة أو مظهرا لمطامع جديدة تخص ثروات قارتنا من منطق أن إفريقيا يجب أن تبقي القارة الأكثر فقر في حين أنها تعد من أغنى المناطق في العالم.

دور الجزائر في إدماج النيباد ضمن هياكل الاتحاد الإفريقي:

يقوم مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على عدة محاور أساسية هدفها الوصول لتحقيق التنمية الشاملة في قارة إفريقيا. وهو كذلك ما يسمى إليه الاتحاد الإفريقي لهذا رأت الجزائر انه لابد من العمل على إدراج مشروع النيباد ضمن هياكل الاتحاد الإفريقي، وكانت من أول الدول التي دعت إلى هذا الدمج بالنظر لتداخل في الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية للنيباد والاتحاد الإفريقي.

ولقد بدأ هذا المسعى في قمة الجزائر العاصمة منعقدة في مارس 2007 قصد تحقيق المزيد من الانسجام." 23 لذلك فان أولوية استكمال بناء النيباد ومؤسساته حتى تكون العملية أكثر فعالية وأكثر تنظيما، أصبحت أكثر من الضرورة. وهذا من اجل تفادي التداخل، و قلة الانسجام والتنسيق بين النيباد والاتحاد الإفريقي.

".... ضرورة استكمال مسار إدماج مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا ضمن هياكل والقضايا الإجرائية للاتحاد الإفريقي، مشيرا إلى أن هذا المسار سجل تأخرا بدأت انعكاساته السلبية تتجلى على مستوى تناسق العمل الجماعي لقارتنا وفي علاقة التعامل مع الشركاء في التنمية." 24

---

[22] عامل السيد مصطفى، استراتيجيات التنمية الإفريقية . جامعة القاهرة، مركز دراسات و البحوث، الدول النامية.2003.

[23] ب، ج، ميمونة، إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي من أجل انسجام وفعلية أكبر . الجيش ، الجزائر ، عدد 559 ، فيفري 2010، ص16

[24] يومية المساء، توصيات الجزائر كفيلة بدفع عمل منظمة القارية، 30.01.2008.

وذكرت الجزائر بان إدماج النيباد ضمن مسارات الاتحاد الإفريقي و هياكله يأتي تلبية للرغبة في توحيد الجهود المبذولة وترشيد الوسائل وترقية انسجام الأهداف وضمان تناسق المبادرات طبقا لما تم تأكيده عند وضع الهيكل المؤسساتي الإفريقي الجديد.

وفي حين ذكر بان هذا المسعى مكن إفريقيا بسرعة من العمل الجماعي الإرادي والمنسق على صعيد مقتضيات التنمية والاستجابة للحاجة إلى وضع أداة قارية كفيلة بدفع حركيات التنمية في القارة وقيادتها وتنسيقها ومتابعتها.

وأكدت الجزائر أن قمة الجزائر مكنت القادة الأفارقة من اتخاذ ثلاثة عشر (13) إجراء انطلاقا من التجربة مكتسبة بفضل الجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة النيباد، مبرزا في ذلك أن هذه الإجراءات تستدعي على وجه الخصوص إحداث سلطة افريقية لتخطيط التنمية وتنسيقها وتفعيل هياكل النيباد السياسة ودورها في حشد الدعم الإفريقي والدولي لأولويات التنمية في القارة وسيكون الفضل لهاته السلطة في دفع مشاريع التنمية القاعدي، الفلاحة والاستثمارات الخاصة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال كذا العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن التطور الصناعي.

ولقد أوكلت لهاته السلطة الحديث باسم إفريقيا أمام شركاء التنمية وبحكم قدرتها على التحليل اقتراح توقعات ايجابية للاستثمارات المسجلة والمشاريع المستقبلية.

كما اعتبرت الجزائر أن مسالة استكمال مسار دمج النيباد تطرح نفسها بقوة ومن شان هذا الإدماج أن يقوي الربط بين لجان الاتحاد الإفريقي والنيباد مع مختلف الشركاء في التنمية.

ولقد توجت هذه الجهود " بتعيين لجنة التوجيه للنيباد، محل لجنة التنفيذ، وإعطائها صفة اللجنة الفرعية التي تم تشكيلها في القمة السابقة والتي أوكلت لها مهمة التنسيق بين النيباد والاتحاد الإفريقي."25 في حين يبقى دور الهيئات السياسية للنيباد دور حيويا في إيجاد المناخ الإفريقي والدولي الملائم لانشغالات التنمية في القارة وحشد الدعم الدولي.26

---

[25] بن جود كرام، عرض محمد قنديل، النيباد شراكة جديدة من أجل الأمن آفاق إفريقية ، القاهرة، العدد الخامس عشر، 2004، ص 56.

[26] موقع جرايس، عن يومية المساء، مسار إدماج النيباد يدخل مرحلة التطبيق ، 15.04.2008 ، على الرابط التالي:

www.djazairess.com/ el massa/5583.

خلصت رؤية الجزائر إلى التأكيد على فضل النيباد في إعادة إفريقيا وانشغالاتها إلى أجندة المجموعة الدولية، والعمل على تعزيز دورها عبر إدماجها العقلاني السديد ضمن هياكل الاتحاد الإفريقي.

المشاريع الميدانية الرئيسية للنيباد:

عمليا أنجزت الجزائر الجزء المنوط بها للطريق العابر للصحراء والذي من شأنه فتح آفاق اقتصادية جديدة للدول القارة من خلال خلقه لسوق كبير يقارب 500 مليون نسمة التي تقطن في ستة دول التي يمر بها هذا الطريق. و في هذا الشأن تم توقيع اتفاقية بين الجزائر والمنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "أكواس" تسمح بدخول المنتجات الجزائرية إلى أسواق هذه الدول معفية من الضرائب.

وأشارت الجزائر حلال اجتماع لجنة الربط للطريق العابر للصحراء في ختام أشغال دورتها 60 الذي جرت في مارس 2014 إلى أهمية هذا الطريق في مجال التنمية والإدماج الاقتصادي للبلدان الأعضاء. موضحة أن استكمال هذا الطريق سيساهم مستقبلا في إنشاء مجموعة اقتصادية تتكون من بلدان شمال إفريقيا و البلدان الواقعة جنوب الصحراء. و في هذا الإطار فان الطريق العابر للصحراء سيقدم خدمة جليلة لعمليات التعاون و التنسيق الميداني بين لدول المنطقة.

_ سيعمل هذا الطريق على تنشيط التجارة المحلية لدول المنطقة، بحيث سيتسع الطلب على المنتج الزراعي و الحيواني لهاته الدول.

_ تنمية التبادل التجاري للجزائر مع النيجر ومالي في إطار النظام المعروف بالمقايضة.

_ سيخلق الطريق إطارا واسع من الاندماج وتوحيد وتنسيق الاستراتيجيات بين الدول.

كل هذا جعل الجزائر تؤكد على أن "الاتحاد الإفريقي و برنامج النيباد ينظران إلى مشروع الطريق العابر للصحراء على انه مشروع سيفتح آفاقا اقتصادية، ثقافية، وأمنية "27

ومن بين المشاريع الإستراتيجية التي ساهمت الجزائر في الدفع بها والعمل عليها مشروع خط أنبوب الغاز الطبيعي " ..... فلقد ساهمت سوناطراك في تطوير الحقل النفطي والغازي وتشهد على عزم

---

[27] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، غول 223 كلم المتبقية لاستعمال الطريق العابر للصحراء، الجزائر، 26 أبريل 2010، على الرابط:
http://www.mae.dz/ma Ar/ stories. PHP? Story: 10/04/25/4679160: (05/06/2012)

الجزائر على ترقية التعاون جنوب– جنوب تؤكد قدرات شركة سونا طراك النفطية على اشتراك مع غيرها من العاملين في المناطق النائية ....بتأكيد حضورها الى جانب الشركاء في الجنوب مع تعزيز موقعها و مكانتها في العالم في نفس الوقت."28

تم توقيع اتفاقية حكومية بين الجزائر و نيجيريا و النيجر بأبوجا على إنشاء خط أنبوب الغاز الذي ينقل ما بين 20 إلى 30 مليار مكعب من الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر و النيجر.

و تم تصنيف المشروع في خانة المشاريع التي تحتل الأولوية في مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا. وهو ما يؤكد على إن الجزائر وإفريقيا عازمة على أن تلعب دورا بارزا في عملية المبادلات، خاصة وأن قطاع المحروقات من القطاعات التي يعول عليها في مشروع النيباد نظرا للأهمية الإستراتيجية هذه المواد.

أما بالنسبة لمشروع الألياف البصرية، يعتبر مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا ثالث المشاريع الإستراتيجية المسجلة ضمن مبادرة النيباد إلى جانب مشروعي الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز الرابط بين الجزائر و لاغوس.

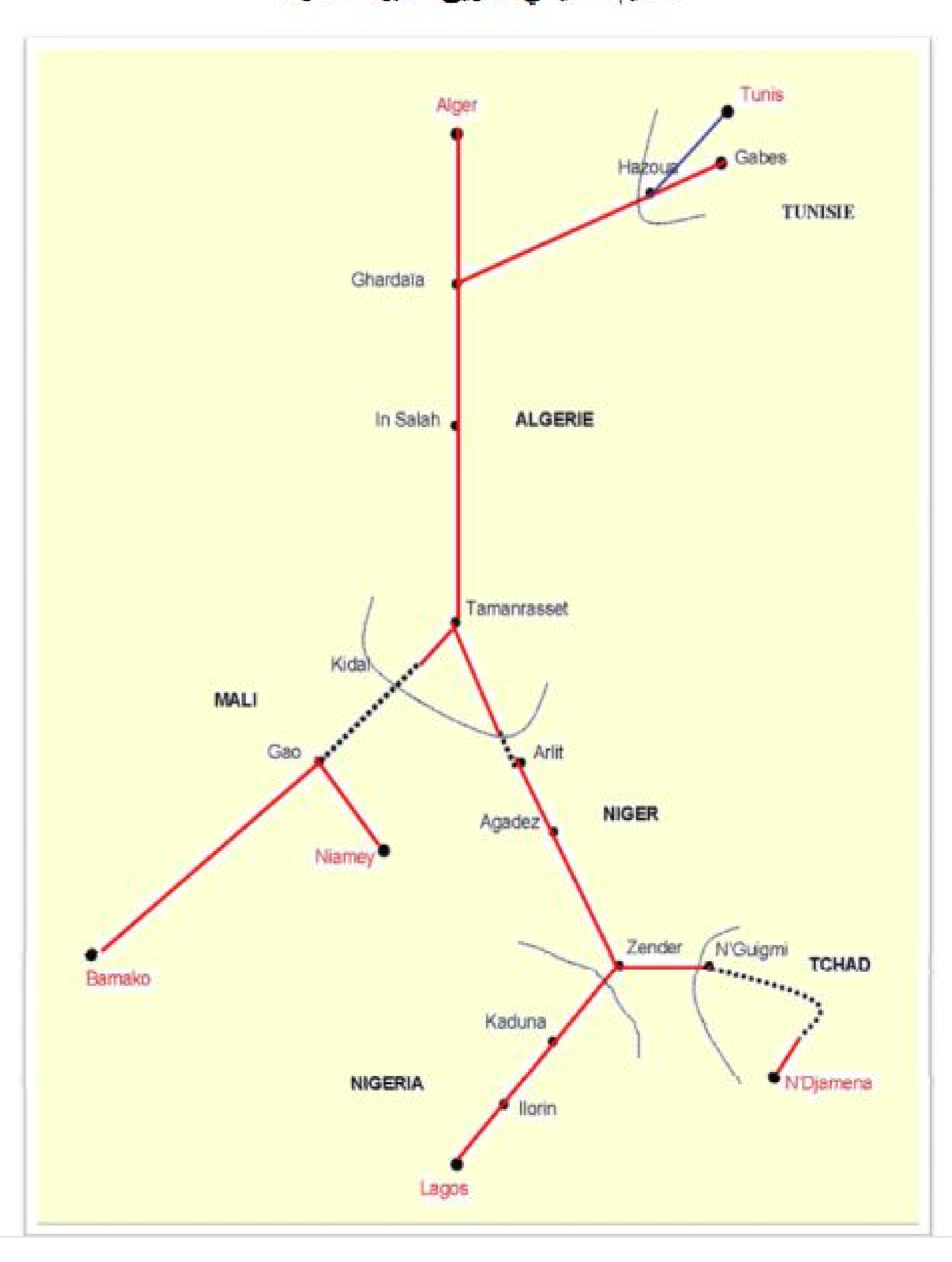
ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابطة بين الجزائر و أبوجا. ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائرية إلى الحدود النيجرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب "زندار" بالنيجر، مع الإشارة إلى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من أجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غرداية ومنطقة "غاو" في مالي. كما تستفيد الدول الإفريقية المعنية مباشرة بالخط الرابط إلى جانب الدول المقرر توسيعه إليها مثل مالي وتشاد، و يذكر انه تم انجاز 700 كلم من الطول الإجمالي لخط الألياف بصرية 29

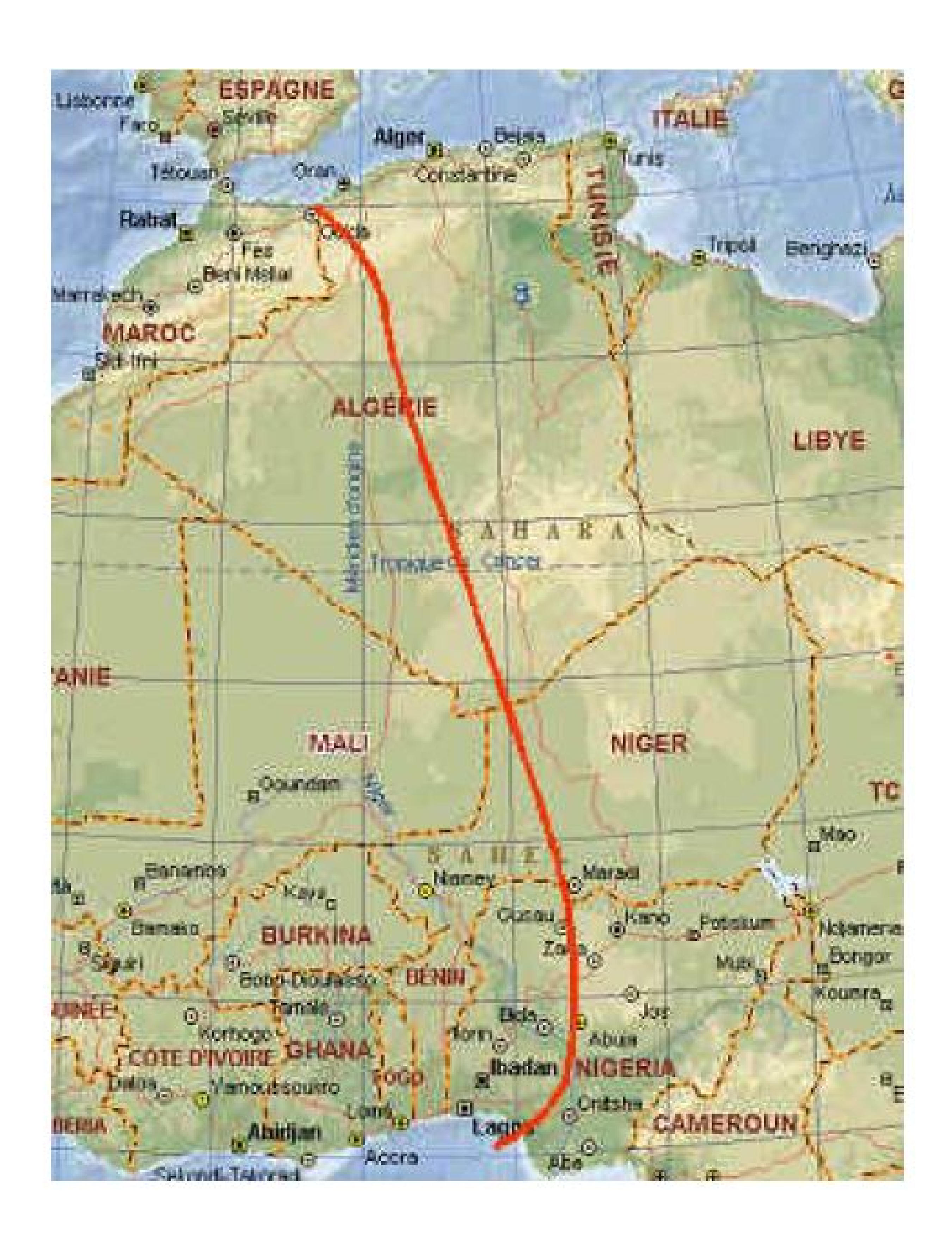
---

[28] منتدى الدول المنتجة للغاز أمام امتحان ترتيب البيت في اجتماع الجزائر جريدة الشرق الأوسط، لندن ، العدد 11465، أبريل 2010، ص 12.

[29] عادل عبد الرزاق، مرجع سابق الذكر، ص 405.

تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء





ESPAGNE
Lisbonne
Faro
Séville
ITALIE
Alger
Bejaia
Tétouan
Oran
Constantine
Tunis
TUNISIE
Rabat
Fes
Beni Mellal
Tripoli
Benghazi
Marrakech
MAROC
Sidi-Ifni
ALGÉRIE
LIBYE
SAHARA
Tropique du Cancer
MALI
NIGER
Niamey
Maradi
Kano
Potiskum
Mao
Ndjamena
Bongor
Koumra
Kaya
Bamako
BURKINA
Zaria
Bobo-Dioulasso
BENIN
Jos
Tamale
Bida
Abuja
Korhogo
Ilorin
CÔTE D'IVOIRE
GHANA
Ibadan
NIGERIA
TOGO
Daloa
Yamoussoukro
Onitsha
Lomé
Abidjan
CAMEROUN
Accra
Aba

خاتمة:

وحرصت الجزائر دوما على تبني طرح إفريقي يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة من أجل ترقية منشاتها القاعدية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق و داخل المناطق نفسها.

إن تحقيق التنمية أمر مهم في القارة السمراء، فالهدف المسطر على المدى المتوسط والبعيد هو الوصول لبناء قوات افريقية للتدخل في بؤر التوتر والنزاعات المسلحة ومواجهة مختلف الجرائم العابرة للدول من خلال وضع أجهزة للإنذار المبكر والقضاء على هذه البؤر في القارة الإفريقية والمساعدة على فض النزاعات التي تستنزف طاقات إفريقيا، ولذلك فمن المهم بذل مزيد من الجهود للقضاء على الظواهر الهشة و النهوض بالقارة للأحسن.

كان للرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية الفضل في التواجد القوي لها. سواء فيما يتعلق بتوجيه القرارات المنبثقة عن قمم الاتحاد الإفريقي أو تأكيد الحضور الجزائري في معالجة القضايا الإفريقية، وللحفاظ على هذا الدور، أصبحت الجزائر وسيطا مهما في محيطها الإقليمي.

والواقع يبين أن الدبلوماسية الجزائرية دافعت من أجل إنجاح مشروع النيباد وإخراج إفريقيا من دائرة التهميش. ولقد تمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار مثل إلغاء جزء من ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا ودعم مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي والمشاركة بقوة في تحقيق نظام الأمن الجماعي.

كما أن للجزائر دور بارز في دفع مشاريع البنى التحتية الإفريقية التي ينتظر منها أن تلعب دورا في إحداث التكامل الإفريقي مثل اشراف الجزائر على مشروع الطريق العابر للصحراء و أنبوب الغاز بين الجزائر و نيجيريا و مشروع الألياف البصرية، وهذا ما سيكون له اثر ايجابي على السياسة الاندماجية القارية.

مهما تكن النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية فإنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عما يجرى في البيئة الدولية خاصة وأن هذه الجهود اصطدمت بالمشاكل العديدة والمستعصية لإفريقيا، كما أن الدول الإفريقية بإطارها الجماعي في المفاوضات تبقى ضعيفة أمام الموقف التفاوضي للدول الكبرى.

عنوان المداخلة : **توجّهات الكيان الإسرائيلي في إفريقيا وانعكاساتها على الشراكة الأفرو-جزائرية .**

الأستاذ : حمزة سالم : جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

Salim791h@outlook.fr

نظار للأهمية الجيواستراتيجية ، و الاقتصادية والأمنية للقارة السمراء على مرّ التاريخ ، وازدياد أهميتها الاستراتيجية وتحدياتها على جميع الاصعدة في الوقت الراهن، فقد أضحت القارة محور اهتمام وتنافس دولي واقليمي متزايدين منذ جلاء الاستعمار التقليدي منها في النصف الثاني من القرن الماضي ، وماسادها فيمابعد من انكشافات أمنية بالمفهوم الشامل ،خصوصا في الوقت الراهن ،أين أصبحت القارة مسرحا لاندفاع القوى الدولية و الاقليمية منها الكيان الاسرائلي الذي سارع منذ عقود الى التوغل في القارة بما يخدم توجهاته ومصالحه القومية بحثا عن شرعية وجوده من افريقيا على حساب القضية الفلسطينية باستمالة عديد الدول الافريقية اليها وكسر جماح بعض الدول العربية والافريقية المعادية لها من بينها الجزائر، مقابل عرض مطامع اسرائيلية تلونت بين الفنية والاقتصادية وغيرها من أجل مكاسب سياسية أهمها التطبيع ، في الوقت الذي انتفضت فيه بعض الدول الافريقية المحورية فيها على مشاكلها وتحدياتها منذ مطلع القرن الحالي من بينها الجزائر التي باشرت الى شراكة إفريقية – جزائرية في إطار النيباد ، وتفعيل منظومة الاتحاد الافريقي لتكون اكثر احاطة واستجابة لمتطلبات ،تحديات ومختلف مشكلات وتعقيدات القارة في ظل الاندفاع و التنافس الدولي و الاقليمي فيها من بينها التوغلات الاسرائيلية القديمة – الجديدة . لكن ربما الاشكال الذي يلحّ بالطرح في ظل التوجهات الاسرائيلية في افريقيا التقيليدية/ الجديدة **.ما مدى انعكاسات التوجهات الاسرائيلية في افريقيا على استراتيجية الشراكة الافرو-جزائرية ؟**

قبل محاولة الاجابة على الإشكالية تم وضع الفرضيتين التاليتين :

- **التوجهات الاسرئيلية في إفريقيا ذات الأبعاد المتعددة ، هي نتاج الأهمية الاستراتيجية البالغة للقارة السمراء في حسابات الكيان الاسرئلي منها تقويض الشراكة الافرو- جزائرية**
- **يسعى الكيان الاسرائيلي بتوجّهاته الإفريقية نحو كسب الأصوات الافريقية في المحافل الدولية عبر مشروع الشراكة الافرو-إسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية إحدى أبعاد الشراكة الأفروجزائرية .**

وسوف نحاول اختبار هذه الفرضيتين في هذه الورقة على أمل محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة . بحيث قمنا بتقسم المداخلة الى **فكرتين أساسيتين :**

تناولت الفكرة الرئيسية الاولى ؛ توجّهات الكيان الإسرائلي في إفريقيا ومرتكزاتها الإستراتيجية ،كجزء من هذه المداخلة أين تمّ التطرق إلى المكانة الاستراتيجية للقارة الإفريقية بالنسبة للكيان الإسرائيلي ، ثم الانتقال إلى فكرة أخرى التي تضمنّت محدّدات السّياسة الخارجية لذات الكيان في إفريقيا ،فضلا عن التعريج على أهدافه وأدوات سعيه لإدراكها.

أما الفكرة الرئسية الثانية فقد تضمنت انعكاسات التوجهات الاسرائلية في فريقيا وآثارها على استرتيجية الشراكة الافرو–جزائرية ، على اعتبار أن الجزائر إحدى الدول المحورية الإفريقية على غرار جنوب افريقيا ،مصر ونيجريا ،التي تقود جزء من استرتيجية الشراكة الافريقية الى جانب الدول المحورية المذكورة سواء في إطار مؤسسات الاتحاد الافريقي أو في اطار "النّيباد ".فيما تناولت فكرة أخرى ذات الصلة الدّور الديبلوماسي الجزائري البارز ونشاطاته القارية المتميزة في بناء وتفعيل استرتيجية الشراكة الافرو– جزائرية ، لنردف لذلك في فكرة أخرى إنعكاسات التوجّهات الإسرئيلية وتوغلاتها إفريقيا الساعية –فيما تسعى – إلى الهيمنة الافريقية ضمن مباشرة الكيان الى تجسيد مخطط مشروع الشراكة الأفرو–إسرائيلية **المهيمنة** وآثارها على الشراكة الافرو– جزائرية **المحتومة** .

وفي الخاتمة سوف نخلص الى النتائج المتوصل اليها .

المبحث الاول : التوجهات الاسرائيلية ومرتكزاتها الاستراتيجية في افريقيا.

إذا كانت استراتيجية أية دولة من الدول تعتمد على مقومات أساسية من عقيدة سياسية يقوم عليها أي نظام سياسي في هذه الدولة، ووضع جيوستراتيجي للإقليم توجد عليه، وموارد طبيعية تحتويها ، وعدد السكان ودرجة التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، ثم القوة العسكرية.فإنه لكل دولة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبرى ، استراتيجية عليا، تحدد أهدافها القومية في الداخل و الخارج، وتحافظ على مصالحها الحيوية، وتحمي أمنها القومي. وفي ضوء ذلك كله، يتم تحديد وتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة لها في المنطقة الإقليمية، وعلاقتها مع بقية دول العالم [1]،ومن ثم الكيان الصهيوني يعتمد ويوظف تلك المقومات التي يراها انها تحقق ما يسميه بأمنه القومي خارج اقليم كيانه المحتل لفلسطين ومنها قارة افريقيا ذات الاهمية الاسترتيجية

بالنسبة له[2] ، ويتضح من هنا أن الأمن القومي الاسرائلي المزعوم بمعناه الشامل، يشكل الهدف الأول في التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي على جميع الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصاية وحتى الجغرافية. وبالتالي ،فإن التوسّع الإقليمي يتضح من خلال التوجهات الاسرائيلية في إفريقيا عبر عديد من المراحل التاريخية و الراهنة .

المطلب الاول : المكانة الاستراتيجية لإفريقيا بالنسبة للكيان الإسرائيلي :

لا شك أن القارة الافريقية ذات الاهمية الجيواستراتيجية و الاقتصادية البالغة شكلت عبر التاريخ محطة لتنافس القوى الاستعمارية الدولية الغربية منذ أول مؤتمر استعماري لتقسيم افريقيا الذي عقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار (1984–1985)[3]، المانيا، ، فرنسا ، ايطاليا البرتغال وبريطانيا راعية الكيان الاسرائلي فيما بعد ، وما تلاها من مؤتمرت اروبية استعمارية لاحقة مثل مؤتمر فيينا 1815 الذي كرس مشروع التحامل الصليبي الاروبي الاستعماري بقيادة فرنسا وبريطانيا واقتسام اراضي الامبراطورية العثمانية في كل من اسيا وافريقيا[4]، و الدورالمالي الذي لعبته الحركة الصهيونية تجاه تمويل بريطانيا خلال الحرب العامية الاولى تحديدا[5] مقابل مساعدة بريطانيا لهذه الحركة بايجاد موطن قومي لليهود الصهاينة في فلسطين ، خاصة بعد تأسيس "الصندوق القومي اليهودي" في العام 1901 وكذلك تأسيس البنك "الأنغلو–فلسطيني" في عام 1903، وهو ما اطلقه وزير خارجية بريطانيا انذاك بالفور 1917 الذي تجسد فيما بعد ميدانيا واقامة كيانا اسرئيليا عام 1948 في فلسطين[6]، بعد ان استقر الامر عليها بعد الارجنتين واوغندا في افريقيا .وهذا إن دل فانما يدل على أن افريقيا كانت ولا تزال حاليا خاصة في ظل الانكشاف الامني بمفهومه الشامل للقارة تحظى بأهمية بالغة على غرار باقي القوى الدولية من قبل الكيان الاسرائيلي تاريخيا ، سياسيا واقتصاديا و عسكريا وأمنيا وغيرها

* **تاريخيا وسياسيا :** كانت أوغندا من بين ترشيحات الحركة الصهيونية لقيام وطن قومي يهودي وفق ما كشفه المُؤرّخون الذين عاصروا **مؤتمر بازل** سنة 1897[7]، وذهبت بعض الآراء أيضًا لاقتراح السّودان لأن أراضيه شاسعة خصبة، وتواصلت هذه الفكرة حتّى بعد إنشاء الكيان على أرض فلسطين في منتصف القرن الماضي، حيث دفع العجز التّجاري الذي بلغ 281 مليون دولار سنة 1950 ثم 400 مليون دولار نتيجة للحصار العربي، دفع الإسرائيليين للتفكير في اللجوء إلى أفريقيا كمتنفّس[8].

ضف الى ذلك القارة الأفريقية إذًا لم تكن غائبة عن العقل الاستراتيجي الهادف لإنشاء الدولة الإسرائيلية، وأخبار التغلغل الإسرائيلي في دول القارة السّمراء ليست بالأمر الجديد. تُشير بعض الدّراسات إلى أن الإسرائيليين اشتغلوا بعمق على القارة الأفريقية وبحثوا عن مداخل موضوعية لربط الصّلات وكسر الحصار المضروب عليها، ويُعدّ ظهور مفهوم «الصهيونية السوداء» أحد أبرز التأسيسات النظرية التي اعتمدتها إسرائيل للتقرب من الشعوب الأفريقية.[9] **والصهيونية السوداء** هي دعوة كانت قد انتشرت في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من قبل بعض القيادات السود الذين تبنوا قضايا حقوق الإنسان ونشر الوعي الأسود حيث ربطت بين مصطلح «العودة» في الفكر الصهيوني إلى أرض الميعاد وبين عودة السود الأمريكان إلى جذورهم الأصلية في أفريقيا، وبرغم فشل هذه الدعوة في تربة نشأتها؛ استغلت إسرائيل هذه الأرضية الفكرية للترويج لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والتغلغل في الدوائر الأفريقية والإعلامية داخل الدول الأفريقية.

وهنا يمكن التعريج بصفة موجزة على المراحل التاريخية الخمسة التي عرفتها تلك العلاقات فيمايلي :

1- **مرحلة تأكيد الوجود (1948 –1957)** : عرفت هذه المرحلة انشغال الكيان بالبحث عن الشرعية الوجودية المهددة اعتمادا على القوى الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وقوة الولايات المتحدة الامريكية كونها تمتلك مفاتيح الحل و الربط باعتبارها دولا فاعلة في الساحة الدولية .بالاضافة الى تفطن الكيان إلى إذانته من قبل مؤتمري باندونغ 1955 كونه كيانا محتلا لفلسطين فراح مسارعا بضرورة البحث عن اصدقاء وحلفاء في افريقيا[10] .

2- **مرحلة الانتشار في افريقيا (1957 – 1973)**: ركزت الديبلوماسية الاسرائيلية على ضرورة الانتشار في افريقيا منذ 1957 عندما فتحت اول سفارة اسرائلية في غانا بعد استقلالها في نفس السنة عن بريطانيا . وفي غضون تسع سنوات؛ تمكّنت إسرائيل من تدارك تخلّفها الدّبلوماسي إفريقيًّا وأصبحت تحظى بحلول 1966 بتمثيل دبلوماسي غطّى كل دول جنوب الصّحراء باستثناء الصومال وموريتانيا وقتذاك .ومن ثم بداية ملامح النفوذ الاسرائلي في افريقيا .

3- **مرحلة المقاطعة الافريقية (1973 – 1983)** : بسبب الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973 ، تقهقرت العلاقات الاسرائلية الافريقية لتصل الى 05 دول افريقية بعد ان كانت علاقاتها الدبلوماسية

مع 25 دولة افريقية ، لكن مع تزايد اهمية القارة بالنسبة لاسرائيل عملت عبر قنوات اتصال غير رسمية ونجحت في رفع تجارتها مع دول جنوب الصحر من نحو 54.8 مليون دولار سنة 1973 إلى 104.3 مليون دولار سنة 1978. لتعود بذلك دولة الكيان المحتل الى الحضن الافريقي من الباب الاوسع لافريقيا .

4- **مرحلة العدول عن المقاطعة (1982 – 1991):** في هذه المرجلة سجلت عودة الكيان الاسرائيلي الى الحضن الافريقي وفشل الحصار عنها بسبب الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973 وتتلخص مرحلة العدول عن المقاطعة في بعض مايلي[11] :

- الاثر الايجابي للمساعدات الاسرائيلية المالية التقنية سنوات الستينياتمن القرن الماضي لعديد الدول الافريقية حديثة الاستقلال مثل غانا .و جدوى قنوات الاتصال غير الرسمية مع الدول الافريقية المقاطعة للكيان في سبعينات القرن الماضي ، التي ادت الى تفعيل علاقات تجارية بين الكيان والدول الافريقية المقاطعة اذ نجح الكيان في الاحتفاظ بعلاقات تجارية على حساب القطيعة الدبلوماسية معها .

- تراخي الدول العربية وتقاعسها بوفائها بالتزماتها لمساعدة الدول الافريقية المقاطعة الاسرائيل ، حيث استغلت هذه الاخيرة ذلك التراخي العربي وعرضت مساعداتها لها اين توجت باعداة التمثيليات الدبلوماسية الاسرائيلية المغلقة في افريقيا بعد حرب 1973 اكثر لصالحها[12] .

- آثار اتفاقية كامب دافيد 1978 مع مصر كانت على الكيان بحيث قام بتامين الجبهة الغربية مع مصر الدولة المحورية في شرق القارة الافريقية ومن ثم فتحت بوابة محورية نحو الولوج الى عمق افريقيا عبر مصر ودول الساحل و الصحراء[13].

5- **مرحلة التطبيع 1991 :** وهي المرحلة مهمة للغاية العلاقات الاسرائيلية الافريقية منذ 1991، ومع دخول الدّول العربية في العملية التفاوضية مع إسرائيل انطلاقًا من مُؤتمر مدريد لاستئناف الدّول المُقاطعة علاقاتها مع إسرائيل حيث وصلت 48 دولة افريقية عام 1997، الى التطبيع من أصل 54 دولة افريقية[14] .

اقتصاديا : من منظار الكيان الاسرائيلي أن القارة الأفريقية ، هي من بين الاقطار المتخلفة قابلة لغزوها اقتصادياً وبامكانه اغراق أسواقها بمنتجاتها واستثمار مواردها الطبيعية التي تحوز عليها ،كما

أكد على ذلك وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق **آبا ايبان** في كلية الدفاع الوطني الاسرائيلي عام 1964 قوله "أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي يرتكز على في جانب كبير على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا ،أميركا اللاتينية لاسيما افريقيا . وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول " منها الافريقية [15] . كما تتمثل أهمية افريقيا اقتصاديا بالنسبة للكيان الاسرائلي في الدور الإسرائيلي في المعادن النفيسة والمعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم و الذهب والنحاس بالإضافة إلى النفط تجارة الألماس ، وهذا الاخير تسبب حسب تقرير الأمم المتحدة بأنها التجارة الدموية التي تسبب انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان يروح ضحيتها الآلاف من الأفارقة في شتى الحروب الاهلية حيث شكلت تجارة الألماس نسبة 30% من دخل الكيان الاسرائلي القومي، حسب إحصائيات 2011، كما بلغ حجم تجارة الألماس الإسرائيلية عام 2014 ما يقارب 9.2 مليار دولار؛ موجّه منها ما قيمته 01 مليار دولار سنوياً لصالح وزارة الدفاع الصهيونية[16]

عسكريا وأمنيا : يحتل الجزء العسكري والأمني الصدارة في أولويات العلاقات الإفريقية الإسرائيلية من حيث المساعدات العسكرية الإسرائيلية لبعض الدول الإفريقية منذ ستسنيات القرن الماضي وحتى في الوقت الراهن ، لعديد من الدول الافريقية لكل من أوغندا وغانا ، تنزانيا واتنزانيا كينيا وغيرها من تكوين عسكريين وضباط للتدرب في "إسرائيل"، و التدرب في المعاهد الحربية الإسرائيلية[17]، كما دربت "إسرائيل" أول مجموعة من الطيارين من إثيوبيا وغانا وأوغندا، ودربت طيارين مدنيين من نيجيريا وغيرها وكذا انشاء أول كلية حربية في غانا منذ 1966، وجد بها 100 ضابط إسرائيلي كخبير ومدرب، ووجد في أوغندا أكبر بعثة إسرائيلية عام 1965، كما ترتبط "إسرائيل" بمعاهدات عسكرية وأمنية سرية مع العديد من الدول الإفريقية، تتضمن تدريب الجيوش وأجهزة الاستخبارات في تلك الدول.

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا :المحددات،الأهداف والأدوات:

ترتكز التوجّهات الإسرائيلية التوغّلية في إفريقيا على محدّدات ،أهداف وأدوات كما نوضّحها منها في مايلي :

- **المحددات** : تتلخص محددات الساسية الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا في :

1- **الصراع الفسطيني الإسرائيلي[18]**: يتعبر الصراع الفلسطيني الاسرائيلي احدى المحددات الاسرائلية المهمة في توجهاتها الافريقية من حيث إدراك الكيان الاسرائيلي المتزايد لأهمية أفريقيا بحسبانها

ساحة من ساحات إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نظراً لثقل الصوت الأفريقي في الأمم المتحدة الذي يحول الكيان كسبه إلى مواقفه الدولية .

2- **أثر حربي 1967 و1973 في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**

شكلت حربي 1967 و1973 تطوراً مهماً في تاريخ التنافس الإسرائيلي العربي في إفريقيا من حيث نظرة الأفارقة إلى الكيان بوصفه قوة احتلال تحتل أراضي عربية. ومع تصاعد الدعم العربي الجزائري بخاصة لحركات التحرر الوطني في الجنوب الإفريقي وخيبة أمل القادة الأفارقة من الدول الغربية لعدم مساعدتها في تنفيذ الخطة الإفريقية الرامية إلى عزل جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا ازدادت حدة الانتقاد الأفريقي للعدوان الإسرائيلي حتى وصل الأمر قبل نشوب حرب أكتوبر 1973 وحالة القطيعة الدبلوماسية الافريقية مع اسرائيل ،وإذا كانت حروب الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل قد أحدثت مزيداً من التعقيدات في مركب العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فكذلك فعلت مبادرات التسوية السلمية في المنطقة.

3- **مركزية إفريقيا في المنظومة الدولية.** بتحليل السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية في الامم المتحدة نجد أن للقارة الافريقية دور كبير مؤثر بشكل او بآخر على مواقف الكيان الاسرائلي في المنظومة الدولية و المحافل الدولية خاصة في ظل سياساته العنصرية المتغطرسة في الشرق الاوسط[19] .الأمر الذي جعله يسعى من خلال توجهاته نحو القارة الإفريقية بهدف إلى كسر الإجماع الإفريقي الداعم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية على رأسها الجزائر تحديدا .وقد عبّر عن هذا الهدف بشكل صريح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهوو ، عندما وضع معادلة بسيطة تقوم على أساس امتناع الدول الأفريقية عن التصويت لصالح القضية الفلسطينية، مقابل إبرام عقود في التنمية الاقتصادية والتعاون الأمني بين إسرائيل والدول الإفريقية المعنية[20].

4- **الجاليات اليهودية في أفريقيا :** ودورها في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، إذ لا يخفى أن نحو 20% من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة من 1948 إلى 1995 هم من إفريقيا.[21] وتتنوزع الجاليات اليهودية في عديد من الدول الافريقية مثل جنوب افريقيا أ كينيا ، غانا ، تنزانيا اوغندا ، الكونغو الديمقراطية ، اثيوبيا وغيرها ازدادت اهميتها

ودورها في توسيع دائرة النفوذ الاسرائيلي مع تطبيع العلاقات الافريقية الاسرائلية الى ان وصلت اليوم 42 دولة افريقية .

- **الأهداف:** تتلخص أهم الأهداف الإسرائيلية في القارة الأفريقية على النحو التالي:

أ–الأهداف السياسية : إقامة علاقات ديبلوماسية مع اكبر عدد ممكن من الدول الافريقية كمدخل للقيام بنشاطات أخرى اقتصادية وأمنية، وكوسيلة لنفي الصورة العنصرية للكيان من خلال القيام بنشاطات

إعلامية وثقافية وتقديم مساعدات متنوعة وكسب اعتراف افريقيا بوجود اسرائيل على حساب فلسطين [22] .

ب– الأهداف الاقتصادية : في هذا المجال يمكن ملاحظة بعض الأهداف الصهيونية التالية [23]:

1– زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج وبالتالي زيادة الدخل من العملات الصعبة وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري و البحث عن اسواق افريقية لتسويق التكنولوجيا الإسرائيلية وخصوصاً منتجات صناعات إسرائلية من أسلحة وغيرها ، مما يتيح توفير إمكانيات أفضل لاستمرار تلك الصناعات وتطويرها وخفض كلفة إنتاجها،مع تزايد النفوذ الصهيوني المنوط بالاتجار بها .

3 –الاستفاذة اللاسرائيلية من المواد الخام من أفريقيا ولا سيما المعادن النفيسة والمعادن الإستراتيجية مثل اليورانيوم و الذهب والنحاس بالإضافة إلى النفط والماس ..و استغلال الفرص الاستثمارية ولا سيما في مجال التعدين والصناعة .

4– كشف مدى القصور العربي و الافريقي عن تقديم المعونات الفنية وإمداد القارة الأفريقية باحتياجاتها من البضائع المصنعة الاستهلاكية وما سواها[24].

ج –الأهداف الأمنية :من أهم أهداف الكيان الأمنية ما يلي [25]:

1– إيجاد قنوات التعاون وتبادل المعلومات بين الموساد وأجهزة الاستخبارات الإفريقية واقامة مراكز اتصال وجمع المعلومات تخص الموساد في ما يتعلق بنشاطات قوى التحرير الإفريقية والعربية.

2– المساهمة في زيادة وتيرة عدم الاستقرار السياسي وتشجيع الحركات الانفصالية وضرب التوجهات الوحدوية لمنظمة الاتحاد الافريقي .

3 – نسف أسس ومقومات التضامن الأفريقي وبالتالي حرمان إفريقيا من اطلاق مبادرات ذاتية لمعاجلة مشاكلها بنفسها بعيدا عن الهيمنة الاقليمية و العالمية للقوى الكبرى[26]

- **الأدوات:** تجتمع الأدوات الاسرائيلية لاختراق افريقيا فيما ثلاث أدوات هي [27]:

أولاً: **المساعدات الاستخبارية والتدريبات العسكرية:** تتمثل في المساعدات العسكرية في مجال تدريب قوات الشرطة وقوات الحرس الرئاسي لعدد من الدول الأفريقية مثل زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) والكاميرون. اوغندا ، ليبيريا ، غانا ، كينيا، ووو غيرها كما تنشط هذه المساعدات في إثيوبيا ودول القرن الأفريقي[28].

ثانياً: المساعدات الفنية[29]:

وقد اشتملت منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية وهي: نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الأفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الأفريقية. وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام 1997 وصل إلى نحو 742 متدرباً إضافة إلى نحو 24636 أفريقيا تلقوا تدريبهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية.

ثالثاً: تجارة السلاح والألماس:

طبقاً لتقارير الأمم المتحدة وبعض التقارير الأخرى فإن هناك تورطاً لشركات إسرائيلية ولتجار إسرائيليين في التجارة غير المشروعة للألماس. فمن المعروف أن مافيا هذا المعدن الثمين تقوم بتهريبه من دول مثل الكونغو وسيراليون وأنغولا عبر دول الجوار ليصل إلى هولندا ثم بعد ذلك إلى مراكز تصنيع الألماس في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة إلى إسرائيل والهند. على أن هذه التجارة غير المشروعة يوازيها تجارة أخرى غير مشروعة في السلاح حيث يتم عقد صفقات لشراء الأسلحة وهو ما يسهم في استمرار واقع الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية الغنية بالألماس[30].

إذن يمكن فهم واسيعاب في خلاصة هذه الفكرة الرئسيسة الاولى أن التوجهات الاسرائيلية تقوم على محددات واهداف وادوات تصبو الى حقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية في القارة السمراء واهداف خطيرة أهمها اختراق القارة ونسف أي تضامن اقليمي يهتم بمشاكل ومتطلبات القارة .

المبحث الثاني :انعكاسات التوجهات الاسرائلية على الشراكة الافرو جزائرية :قبل التطرق الى تلك الانعكاسات ، لابد من الاشارة أن الجزائر سعت منذ مطلع القرن الحالي كدولة إفريقية محورية في الاتحاد الافريقي ومبادرة الشراكة الإفريقية الجديدة "النيباد" ، إلى طرح وتجسيد رؤيتها الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الامني في إفريقيا على أساس الشراكة مع الدول الافريقية وفق استراتيجية الشراكة الافروجزائرية ،خاصة مع تراجع عائداتها النفطية وتبني نموذج اقتصادي جديد مبني على زيادة المداخيل خارج المحروقات من خلال التوجه افريقيا،نحو زيادة الارتباط الاقتصادي والتجاري لها بدول القارة ،ناهيك عن الانشغالات الأمنية الجزائرية في افريقيا إثرا تنامي التهديدات الأمنية المعقدة في الساحل وباقي القارة. .

المطلب الاول : معنى الشراكة الافرو جزائرية و الدور الدبلوماسي الافريقي الجزائري:

1-معنى الشركة الجزائرية الافريقية واهدافها : يمكن فهم معنى الشراكة الافرو جزائرية واهدافها من خلال أهمية القارة الافريقية بالنسبة للجزائر وكذا من توجهات نشاطها الدبلوماسي الجزائري المخضرم ودورها المحوري المتميز والمرتبط بثوابث السياسة الخارجية الجزائرية تجاه العالم وافريقا وقضاياها تحديدا من خلال حركيتها ونشاطها عبر آليتي النيباد ومنظمة الاتحاد الافريقي . والاهداف التي تتوخى تحقيقها الجزائر من وراء ذلك على الصعيد القاري .

لذلك جاءت استرتيجية بناء الشراكة الافرو- جزائرية وفق استثمار الجزائر لاطروحتها ومقاربتها وتجريتها المتعلقة بمكافحة الارهاب ومسبباته ،التي لا تكون أنجع برأيها ،مالم يواكب العمليات الامنية الرادعة لمحاربة فلوله وتلك مساع جادة لتحقيق التنمية كونها أساس الامن[31]،خاصة بعدما اعطت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مصداقية أكبر للمشاريع و المقترحات التي كانت تدعو اليها الجزائر فيما قبل وهو ما أدى الى تثمين تجربتها الذاتية في مكافحة الارهاب ومسبباته اقليميا وحتى دوليا[32] . من اجل ذلك تدافع الجزائر على مسألة التعاون الافريقي سواء في إطار النيباد او في اطار منظومة الاتحاد الافريقي الى تفعيل مبادرات التنمية و الاستقرار .

- **الإطار العام للشراكة الأفرو جزائرية** : تنبثق الشراكة الافرو-جزائرية من الاطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولياتها من جهة ، ومن مقاصد منظومة الاتحاد الافريقي من جهة أخرى ، بالإضافة الى متغيرات تراجع مداخيل المحروقات وتوجه الجزائر الى تجسيد

ارتباطها التجاري والإقتصادي بدول القارة لزيادة مداخليها خارج المحروقات ، فضلاعن انشغالاتها الامنية في افريقيا.

واذا كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة اختصارا بـ (NEPAD)[33] الإطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل التصدي للفقر والتخلف و الارهاب ومسبباته المنتشر في ربوع القارة الأفريقية ،تمثل الخيار التمنوي للقارة لبلوغ الاستقرار و الامن ،فإن منظمة الاتحاد الافريقي سليل منظمة الوحدة الافريقية السابقة يمثل بالنسبة للجزائر الى جانب النيباد أيضا الاطار المؤسساتي الامثل الذي يعنى بمشاكل القارة وانكاشافاتها الامنية الشاملة. وتتمثل بعض اولويات النيباد في [34]:

- القضاء على الفقر
- العمل على مساعدة الدول الأفريقية، على المشاركة الفعالة في مسيرة التقدم والتنمية
- الحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة وتفعيل اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي

ومن أولويات الشراكة الافرو جزائرية وأهدافها ؛تتبلور أبرز أهدافها من تبلور أهداف النيباد نفسها مع مرعاة بطبيعة الحال مصلحتها الوطنية المصالح المشتركة حول تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال نشر السلم والأمن ،و ترسيخ الشورى والديمقراطية والإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني و التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي ،و العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة وغيرها[35] .

أما على صعيد منظومة الاتحاد الافريقي لازالت تسعى الجزائر و تدافع عن خيارات النيباد ومساعيها الرامية الى دمج النيباد ذاتها ضمن آليات الاتحاد الافريقي ، وكذا إلى التنمية. وفاء لثوابث سياستها الخارجية واحترام سيادات الدول الافريقية ،وممارسة دور الوساطة الدبلوماسية في حل النزاعات كما نوضح ذلك لاحقا .

2-الدور الدبلوماسي القاري الجزائري :مزواجة بين المصلحة الوطنية و القارية .

يمكن التطرق الى النشاط الديبلوماسي الجزائري القاري من خلال حركية وانجازات ومساعي الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الشراكة الافرو جزائرية من خلال دورها وحركيتها في إطار النيباد وكذا في إطار منظو مة الاتحاد الافريقي .

أ- **النشاط الدبلوماسي الجزائري في اطار النيباد :**

قامت الجزائر كإحدى أهم ركائز مبادرة النيباد بجهود جبارة بالمرافعة لصالح طرح إفريقي يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدتها من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل مابين المناطق وداخل المناطق نفسها، كما استطاعت أن تجعل القارة الإفريقية من خلال النيباد قطبا مهما جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي، ورافعت في المحافل الدولية لصالحها لا سيما في قمم أوروبا . إفريقيا ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى والصين ـ افريقيا ، وبرز دور الدبلوماسية الجزائرية جليا مثلا في قمة أوروبا–إفريقيا نوفمبر 2009و قمة فرنسا– افريقيا 2011 طرح تصور الجزائر ومن ورائها دول القارة إلى التأسيس لشراكة "حقيقية" بين إفريقيا وأوروبا لاسيما في المسائل الجوهرية المتصلة بالتنمية والسلم والأمن وتقليص الهوة بين الشمال والجنوب[36].

– ايضا مساعي الجزائر المتواصلة ومساهماتها الجادة حققت إفريقيا في إطار النيباد خطوات هامة في مجال السلم وتعزيز دولة القانون وفي هذا الصدد حققت الجزائر أيضا نجاحات معتبرة في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها بفضل تجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل السياسي ، مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تعرفها افريقيا .كما تعمل على استحداث آليات جديدة كفيلة بمواجهة تحديات العولمة التي تواجهها القارة لاسيما التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم ، وهنا يجدر التذكير بمبادرة الجزائر في مسح ديون 16 دولة افريقية وذلك في إطار تدعيم التعاون وتعضيد اللحمة بين بلدان القارة وشعوبها واستمالتها من الاهداف الدولية والاقليمية خاصة الكيان الاسرائيلي[37] .

أما على مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل[38]: - مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر– لاغوس– النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر.

- تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر – أبوجا .

كما الدبلوماسية المستمر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات المربحة مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3 ، 4 و 5 ديسمبر 2016[39]

أدركت الجزائر، مؤخرا، أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد، فالقارة مرشّحة لأن تتحول إلى إحدى أكبر الأسواق العالمية؛ أزيد من ملياري نسمة في أفق2050 [40]. لذا، أضحت استراتيجية التعاون الاقتصادي (جنوب – جنوب) تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية الجزائرية. وتدرس الجزائر إمكانية التقرب من السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية خاصة بعد مشاركة الكيان الصهيوني في قمة الاكواس جوان 2017 الرامية الى اختراق منظومة الشراكة الافريقية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية صهيونية ، كون الاكواس تمثل أكبر تكتل إقليمي في القارة، والانضمام للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري مع افريقيا. وتشجع الجزائر –التي تأثرت بانخفاض عائدات النفط وتسعى لتنويع اقتصادها– شركاتها على التوجه إلى العمق الأفريقي[41].

ب –الدور الدبلوماسي الجزائري القاري في إطار الاتحاد الافريقي :على إثر محددات و المبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من مبدأ عدم التدخل في الشون الداخلية للدول ودعم سبل التعاون الاقليمي ...وغيرها سجلت الدبلوماسية تحركاتها على الصعيد القاري بعد مرحلة الانكفاء و التراجع الخاصة في ظل العشرية السوداء وتنامي المخاطر و التهديدات الامنية في محيطيها الاقليمي القاري نحو اعادة احياء وبعث دورها الدبلوماسي القاري خاصة منذ 1999[42] ، خاصة بعد عقد اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب بالجزائر سنة 1999. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي كان لها الاثر الكبير على تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب باعتراف دولي، كانت الفرصة سانحة بالنسبة للجزائر لتسويق خبرتها في هذا المجال ودعم مقاربتها التنموية في إطار النيباد نحو محيطها الاقليمي والقاري .[43]

عملت الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد المؤسساتي الافريقي على دعم انشاء هذه المؤسسة ودعمت الفكرة الليبية عام في قمة سرت 1998 لمنظمة الوحدة افريقية وما تلاها من قمم اخرى خاصة

بالمنظمة وتحولها الى اتحاد افريقي ،ولازالت الجهود الحثيثة التي ما فتئت الجزائر تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية، على غرار مجلس السلم والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي وكذا إتمام مسار إدماج هيئة النيباد ضمن تنظيماتها.

أما على الصعيد الدبلوماسي العملياتي كثفت جهودها في الوساطة في ادارة وحل النزعات الافريقية كالنزاع الإثيوبي – الأريتيري بتوقيع اتفاق السلام بالجزائر 2001 .و هنا كانت الانطلاقة الجزائرية نحو استعادة الدور الريادي الدبلوماسي القاري بما يتمشى ومبادئ سياسيتها الخارجية عن هذا الطرح في منابر الاتحاد ورفض التدخلات الاجنبية كما هو الحال في الصومال في السايق ،مالي وفي ليبيا وغيرها ، كما نشير إلى مساعي الجزائر في وساطتها في مالي وتوقيع اتفاقات وقف اطلاق النار ومساعيها الى مساعدة بناء دولة مالي ودعم سبل الحوار بين الاطراف الداخلية المتصارعة .و في ما يتصل بالأزمة الليبية تعاملت الجزائر معها انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية وخبرتها العملية في حل الأزمات الدولية مثل أزمة مالي وغبرها من الأزمات وتجربتها الوطنية لإطفاء نار الفتنة وإرساء المصالحة الوطنية[44].

ولازالت مساعي الجزائر الدبلوماسية حثيثة اليوم بما يخدم مصالحها ومصالح محيطها الافريقي بعد الانجازات الدبلوماسية التي حققتها في اطار النيباد او في اطار منظمة الاتحاد الافريقي الهادفة الى الاسقرار القاري من خلال إدراكها لمقاربتي التنمية و الامن كونهما ملازمين لبعضهما البعض في ظل المنغصات الانكشاف الامني القاري بمفهومه الشامل ، ومنها التوغلات الاسرئيلية وتوجهاتها الاخيرة على حساب مصالح شعوب القارة تحت ما يسميه الكيان الصهيوني "اقامة شراكة افرو–اسرائلية"[45].

المطلب الثاني :آثار التوجّهات الاسرائلية على الشراكة الافرو–جزائرية : ... نحو شراكة أفرو–إسرائيلية مهيمنة في مواجهة شراكة افرو–جزائرية محتومة ....

على إثر ما اشرنا اليه في السابق من خلال عرض توجهات الكيان الاسرائيلي وأهدافه ،أبعاده وأدوات توغله في القارة السمراء ، وكذا التوجهات الجزائرية نحو افريقيا وتحولها من إطارها التقليدي الذي كان دعم الحركات التحررية في افريقيا الى بناء شراكة استراتيجية جزائرية إفريقية ترعى المصالح الجزائرية و الافريقية المشتركة وفق الاطار العام لمباديئ ومحددات سياستها الخرجية ، نحاول في هذه الورقة ابراز آثار تلك التوجهات الاسرائيلية اللولبية المغرية الساعية نحو الهيمنة على الشراكة الاستراتيجية الافرو–جزائرية المحتومة من خلال مايلي :

1- **آثار التوجهات الاسرائلية من الناحية السياسية– الامنية** : نشير الى اهمها:

نظرا لاسترتيجية افريقيا ذات الاستقطاب الدولي و التوجاهت الاقليمية تولدت التوجهات الاسرائيلية و الجزائرية في القارة ولكل منهما مدركات توجهاتهما فيها .فالكيان يستهدف من خلال التوجهات الافريقية في نهاية الامر الى الهينة على القارة لخدمة أهداف اسرائيلية متعددة عبر مخطط مشروع الشراكة الافرو–اسرائيلية الذي باشره الكيان[46] .في حين أن الجزائر تستهدف من مدركات التعاون الافريقي عبر شراكة استرتيجية افريقية في كافة المجالات بغية امن واستقرار القارة الافريقية ،كون الجزائر عضو قاري فاعل يؤثر في ظروف القارة ويتأثر بها[47] .

فمن الناحية السياسية ، فإن الأهمية الأكبر لمشاركة نتنياهو في قمة الإيكواس تتمثل في محاولة كيان إسرائيل الحصول على مكانة (عضو مراقب) داخل الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال حوافز اقتصادية تقدمها لعدد من الدول الأفريقية يمكن الضغط من خلالها على هذه الدول للقبول بذلك ومن خلال استثمار علاقات إسرائيل السياسية والاقتصادية الجيدة مع عدد من دول أعضاء مجموعة الإيكواس وعلى رأسها ليبيريا ألتي استضافت قمة هذه المجموعة لهذا العام، وأصرت رئيستها آيلين جونسون سيرليف على توجيه الدعوة لإسرائيل للمشاركة رغم تقليص تمثيل عدد من الدول الأفريقية والعربية بالقمة، وعلى رأسها المغرب، احتجاجا على مشاركة نتنياهو،بالاضافة إلى عدم ارتياح الجزائر لذاك التوغل الإسرائيلي، ولا سيما في منطقة القرن الأفريقي وشرق إفريقيا، لاختراق غرب أفريقيا أيضا[48]. في محاولة إسرائيلية كسر أسس بناء شراكة سياسية واقتصادية واجتماعية افرو–جزائرية ضمن اطاري النيباد والاتحاد الافريقي.

هذا التوغل الاسرائيلي دفع بالدبلوماسية الجزائرية، إضافة الى عدد من الدول العربية و الافريقية للتحرك سريعا ضد لتوغل الاقتصادي و المؤسساتي في افريقيا ،خاصة بعد مضي الكيان الاسرائيلي في طلبه للحصول على صفة عضو مراقب في الاتحاد الافريقي ، بعد نجاحه براغماتيا في أول مشاركة له مؤسساتيا في منظمة الاكواس في ليبيريا جوان 2017 .إذ تعارض الجزائر بشدة التوغلات الاسرائيلية تلك كونها تقوّض من فرص التكامل الافريقي ، اذ تفترض أن قبول الكيان الإسرائيلي كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي سيحقق عدة مكاسب سياسية كبيرة لعل أهمها وأبرزها يتلخص في ضمان تواصلها المباشر مع دول أفريقيا ، وكسر مقاصد الاتحاد الافريقي ومنها الدفاع عن القضية الفلسطينية ،حيث لايزال الاتحاد الافريقي يعتبر أن الكيان الاسرائيلي كيان محتل لأراضي الغي[49]ر .

كما يقوض التوجه الاسرائيلي الشراكة الاسترتيجية الافروجزائرية ، بما يعزز من إمكانية عرض وجهة النظر الإسرائيلية السياسية في عدة قضايا سياسية و اقتصادية ، لاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي الذي تتخذ الدول الأفريقية منه موقفا مناصرا للطرف الفلسطيني ؛ إذ أن أفريقيا تمثل (قوة تصويتية) كبرى في المحافل الدولية ولا سيما الأمم المتحدة وهو ما يعني أن بمقدور الأفارقة إحداث تغيير هائل في السياسات الرامية لفرض العزلة الدولية على كيان إسرائيل وهنا تتجلى **محورية القضية الفلسطينية إفريقيا بالنسبة للكيان الاسرائلي وبعدا من أبعاد الشراكة الاستراتيجية الافروجزائرية في إطار افريقيا عموما**

وتخشى الجزائر أيضا من التأثير السياسي و الاقتصادي للكيان الاسرائيلي مستقبلا على شراكتها مع الدول الافريقية في إطار النيباد ، واستغلاله لعلاقاته الدبلوماسية مع الدول المحورية كمصر وجنوب إفريقا باللعب على أوتار العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما ،وذلك خشية امكانية تقدم الكيان الاسرائيلي بطلب الانضمام بعضوية –ولو بدرجة –أقل في "النيباد"، فتتغير موازين القوى سلبا على الشراكة الأفرو – جزائرية خصوصا في مجال التجارة و المال والاعمال والاقتصاد ،بعد مطالبة الكيان رسميا الانضمام الى الاتحاد الافريقي كعضو مراقب، لأنه ثمة اعتبارات استراتيجية تمثلت في حاجة الكيان إلى كسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها بعض الدول الافريقية و العربية من خلال إقامة شبكة من التحالفات مع دول الجوار التي عززت من مكانة القضية الفلسطينية في القارة السمراء. حيث سعى الكيان قبل أن تحبط مساعيه لتنظيم قمة "إفريقية – إسرائيلية" في جمهورية توغو في أكتوبر الحالي و التي حملت شعار نتانياهو ""**إسرائيل تأتي إلى إفريقيا وإفريقيا تأتي إلى إسرائيل**""[50]. وقدجاء ذلك الاحباط بعد جهود دبلوماسية إفريقية وعربية ومساع جزائرية حثيثة للحيلولة دون ذلك مؤخرا . ولا يُستبعد أن تكون تحرّكات الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الجولة الماراطونية التي يقودها وزير الخارجية عبد القادر مساهل، تدخل في إطار مساعي الجزائر لوقف انعقاد هذه القمّة، بالنّظر إلى تبعاتها على القارة السمراء ودول شمال افريقيا بالخصوص، لا سيما إذا عُلم أنّ القمة الافريقية–الاسرائيلية[51].

أما من **الناحية الامنية** : حاول الكيان في توجهاته الافريقية المتعددة توظيف مفهوم الامن الافريقي من منظاره الخاص من خلال مفهوم مكافحة الارهاب و العنف والتطرف – حسب زعمه– الذي تمارسه ضده المقاومة حماس وحزب الله دفاعا من أجل التحرير و الاستقلال .وتأتي تحركات الكيان على الصعيد القاري لتشويه صورة المقاومة إفريقيا [52]،بعدما نجحت الديبلوماسية الافريقية منها

الجزائرية في دفع التغليط و التشويهي الاسرائيلي على صعيد الاتحاد الافريقي وموقفه من حركات المقاومة الفلسطينية[53] .

من **الناحية الامنية :** يواصل الكيان الاسرائيلي من خلال توجهاته الى إغراق القارة الافريقية في مشاكل اللامن ، وتغذية النزاعات اعلاميا واستخباراتيا وعسكريا، وتأجيج الصراعات كما فعلت في في كل من الصومال، روندا ، البورندي ، والزائير سابقا والسودان في جنوبه ...وغيرها من خلال تزويد الاطراف المتنازعة بمعلومات استخبارتية مغلوطة فيما بينها وتزويدها بمختلف منتجات الاسلحة الاسرائيلية، كما كان الحال في الحرب بين ايريتيريا و اثيوبيا خلال سنوات الاقتتال بينهما[54] ، قبل أن تبادر الجزائر بدور الوساطة 2001 في إطار الاتحاد الافريقي .

– **آثار التوجهات الاسرائلية من الناحية اقتصادية– الاجتماعية** : تذكرنا التوجهات الاسرائيلية ذات المنحى الاقتصادي و الاجتماعي في افريقيا الرامية لخدمة الامن الاسرائيلي بمشروع الكيان الشرق أوسطي الفاشل الذي اطلقة رئيس وزراء الكيان الاسبق الراحل شمعون بيراز بدايات سنوات تسعينيات القرن الماضي في كتابه "مشرع الشرق الاوسط سنة ،1993"،عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. و القاضي بتحويل اقتصاد منطقة الشرق الاوسط من اقتصاد قائم على الصراع ، إلى اقتصاد قائم على التعاون و التكامل الاقليمي في إطار "سوق اقتصادية شرق أوسطية مشتركة" على غرار التكامل الاقليمي الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية الاوربية سابقا، والذي يضمن من خلاله بقاء ووجودا اسرئيليا ضمن هذا النظام الاقليمي الذي يحتم فيما بعد وظيفيا وآليا ضرورة تطبيع العلاقات الدبلوماسية لتعظيم المكاسب ،المصالح و المنافع الاقتصادية المشتركة[55].

في سياق متصل ،تنطلق سياسة الكيان الإسرائيلي في تحركها نحو اختراق القارة السمراء والتغلغل فيها من منطلق نظرية **استراتيجية/سياسية/ إقتصادية** أصطلح عليها **(نظرية الأطواق)** والتي تقول بأن الكيان الاسرائيلي محاط بعدد من الأطواق الاقتصادية والسياسية ،وجب خرقها وعلى رأسها قارة أفريقيا التي تتوفر بها موارد اقتصادية كبرى لاسيما في مجالات الزراعة والمياه، علاوة على أهميتها السياسية الدولية المتمثلة في القوة التصويتية للدول الأفريقية داخل المحافل الدولية المختلفة لاسيما بالأمم المتحدة[56]، بالمقابل كانت هذه الاعتبارت الموضوعية لمعطيات القارة كانت إحدى الدوافع الخفية الاساسية لبناء شراكة استرتيجية أفروجزارية على اعتبار أن التوجه الجزائري نحو افريقيا إضافة إلى الاعتبارات السياسية و الامنية من دعم الاستقرار وارساء دعائم الديمقراطية و الحكم الراشد في افريقيا،كان

الانشغال الاقتصادي و التجاري أكثر وجودا من خلال حركيتها في إطا النيباد الذي يرمي –فيما يرمي الى رفع مستوى التبادل التجاري و الاقتصادي و الاسثماري بين الجزائر ودول القارة في قطاعات الصناعة و التجارة وغيرها[57] .

إضافة الى ذلك أيضا من الناحية الاقتصادية ،يعتبر الكيان أن إفريقيا من منطقة غرب أفريقيا ، والقرن الافريقي و الساحل ووسطها افريقيا وجنوبها وشرقها بالغةالاهمية بالنسبة له، فدول هذه المنطقة الافريقية .بالاضافة الى تعدد ثوراتها ومعادنها ،لديها مشروعات زراعية واعدة، انتبه اليها الكيان الإسرائيلي ، الذي تمكن خلال العقود القليلة الماضية من تطوير تكنولوجيا زراعية متقدمة جدا ويسعى لبيعها لعدد من دول العالم بشكل يعود عليه ربحا اقتصاديا يقدر في العام الواحد بحوالي 15 مليار دولار[58].

لذلك فإن الكيان الإسرائيلي منذ العام 2004 دعم برامج ومشروعات زراعية في دول غرب أفريقيا لاسيما السنغال منها مشروع مزرعة **(كير مامورسار)** الذي يموله الكيان ويدعمه بالماكنة الزراعية بهدف استصلاح وزراعة ما يقارب من 5 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية جنوبي السنغال ؛ ويهدف الكيان لاستحداث مشروعات مماثلة له في كل من ليبيريا والنيجر ومالي على الحدود مع الجزائر من جهة الجنوب .،مقابل تقويض اصوات هذه الدول في المحافل الدولية وتأييد عضوية الكيان بالاتحاد الافريقي بصفة مراقب ومشاركته في قمم اقتصادية افريقية مثل الاكواس جوان 2017 وتأييد مشرع عقد قمة أفرو– إسرائيلية الهدف منها عزل افريقيا وكسر تضامنها عن تأييد القضية الفلسطينية في المحافل الدولية[59] .في الوقت الذي تبقى فيه الجزائر تعمل على زيادة تفعيل الشراكة الافروجزائرية في إطار النيباد تحديدا و الاتحاد الافريقي عموما من أجل التصدي الاستراتيجي للتغلغل االاسرائلي في افريقيا غربا ، وسطا وشرقا ودعوة الافارقة بتأييد قضية فلسطين .

من الناحية الاجتماعية ، استحدث الكيان منذ العام 2005 جهازا داخل وزارة الخارجية أطلقت عليه اسم **(ماشاف)** وهو المكلف بعمل تواصل اقتصادي اجتماعي مع الهيئات المحلية والخيرية داخل الدول الأفريقية من خلال دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتعلقة بالمجالات التجارية والزراعية بدول ألافريقية مختلفة في مقابل أن يحصل الكيان على منتجات هذه المشروعات والتي تقوم بدورها بإعادة تصديرها مرة أخرى إلى دول الاتحاد الأوروبي. وهو الجهاز الذي أسهم في تغلغل إسرائيل اقتصاديا واجتماعيا بعدة دول أفريقية مثل غينيا وافريقيا الوسطى ومالي والنيجر وفي نفس الوقت ساهم في تحسين

صورتها لدى السكان المحليين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تشتغل بهذه المشروعات. لتبييض صورتها العنصرية لدى الرأي العام الافريقي[60] وعلى هذا الخط تتحرك الشراكة السياسية و الاقتصادية و الامنية الافروجزائرية في مواجهة التوغلات الصهيونية في افريقيا [61].

ومن ثم يمكن اجمال انعكاسات التوجهات الاسرائيلية في افريقيا على الشراكة الافروجزائرية في مناح سياسية وأمنية من خلال تأثيرها على الشراكة الافروجزائرية الباحثة التمنية في القارة من اجل السلم والامن والشراكة الافر–إسرائيلية الباحثة عن الهيمنة القاريف لنسف التضامن الافريقي حيال القضيايا الشرق اوسطية منها القضية الفلسطسنبة تحديدا ، واقتصادية واجتماعية من خصوصية افريقيا كسوق تجارية واقتصادية واعدة للكيان وللشراكة الارفو جزائرية في هذا المجال أين تلعب –نسطيع القول– المنافسة الاقتصادية بين الكيان والجزائر دورا مهما مع اختلاف مدركات التعاون لكل منهما .

النتائج : في ختام هذه المداخلة وعلى ضوء التوجهات الاسرائيلية في إفريقيا ونعكاساتها على الشراكة الافرو–جزائرية يمكن استخلاص النتائج التالية :

- التوجهات الاسرئيلية في إفريقيا ذات الأبعاد المختلفة ، هي نتاج الأهمية الاستراتيجية البالغة للقارة السمراء ودورها في حسابات الكيان الاسرئيلي منها تقويض الشراكة استراتيجة الافرو– جزائرية ذات التوجه الافريقي المحتوم لدواع متعددة.

- تعكس التوجهات الاسرئلية أيضا ، محاولتها اختراق التكتل الافريقي في إطار النيباد بقيادة الجزئر وغيرها، والظفر بأسواق تجارية واسثمارات واعدة في في كافة أرجاء افريقيا، والبحث عن مكاسب سياسية من خلال توجهاتها الاقتصادية خدمة لسياساته العنصرية في الشرق الاوسط ، ونسف أبعاد التضامن الافريقي سواء في إطار الشراكة الافروجزائرية أوفي إطار الاتحاد الافريقي عموما.

- تغدية النزاعات الافريقية استخباراتيا ولوجيسيا وضمان استمرارها لتسهيل عمليا التوغل وعائدات ذلك على التوجهات الاسرئيلية المتعددة السياسية الاقتصادية و الامنية .كما كان الحال في تغدية النزاعات الداخلية في عدد من الدول جنوب إفريقيا في السابق ، ،وفي زائير سابقا، الصومال ، روندا ،افريقيا لوسطى ، كينيا ، سيراليون و والحرب بين اثيوبيا وايريتيا سابقا، ودول الساحل .هذه الاوضاع غير المستقرة دفعت بالجزائر وشراكئها الافارقة الى لعب ادوار الوساطة

الدبلوماسية ،وتسويق تصورات الجزائر التنموية والامنية لادارة وحل والوقاية من النزاعات وفق المصالح المشتركة .

- الانشغال الإسرائيلي بقارة إفريقيا ،ليس وليد الوقت الراهن ، بل يعود الى فترات النصف الثاني من القرن الماضي نظرا للاهمية التاريخية ،السياسية و الاقتصادية ، و الامنية .. بالنسبة للكيان الاسرائيلي،وساهمت على طول العقود الماضية في زيادة وتيرة عدم الاستقرار السياسي وتشجيع الحركات الانفصالية وضرب التوجهات الوحدوية لمنظمة الاتحاد الافريقي .

- محورية القضية الفسطينية ،بحيث سعى الكيان الاسرائيلي بتوجهاته الافريقية نحو كسب الأصوات الافريقية في المحافل الدولية عبر مشروع الشراكة الافرو-إسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية إحدى أبعاد الشراكة الافروجزائرية . ومصادرة مواقف واصوات الافارقة لصالحه في المحافل الدولية مقابل مساعدات مالية وفنية وتكنولوجية واستثمارات اسرائيلية في فريقيا .

- الاندفاعات البراغماتية و السياسية الاسرائيلية في إفريقيا ، عجلت بالمساعي الجزائرية المتواصلة الجادة في إطار الشراكة الافرو-جزائرية في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها بفضل تجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل السياسي ، مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تعرفها افريقيا في إطار النيباد والاتحاد الافريقي.

- التوغلات الاسرئيلية الفنية، المالية والاقتصادية في القارة في ظل الازمة الاقتصادية العالمية ، ألهمت الجزائر في مرحلة البحبوحة المالية ، بمبادرة في مسح الديون لـ 16 دولة افريقية دعما للشراكة الافرو-جزائرية من جهة ، وتثمينا لتحركاتها الدبلوماسية القارية في موجهة الاخترقات الدولية والاقليمية وضمان للولاء للمبادرات السياسة و الدبلوماسية الجزائرية من جهة أخرى .

- في ظل التوجهات الاسرائيلية الافريقية الاخيرة ،وفي خضم الازمة المالية الجزائرية الحالية ،لم تتوان الجزائر في الدعم الدبلوماسي لشراكتها الافريقية و الدفاع عن مصالحها الافريقية ،إثر محاولات التوغّل الاسرائيلي المؤسساتي في افريقيا : بشجب مشاركة الكيان في قمة الاكواس بليبيريا جوان 2017 ، ومعارضتها الشرسة لطلب الكيان الحصول على عضوية صفة مراقب بالاتحاد الافريقي . وكذا حركية دبلوماسيتها لمنع عقد مؤتمر ما سمي بـ إسرائيل –إفريقيا كانت مقررة خلال الشهر الجاري بلومي عاصمة الطوغو.

ومن ثم فمشروع الشراكة الافرو–إسرائيلية المزعومة تستهدف الهيمنة و الاختراق نسف أسس ومقومات التضامن الأفريقي،وبالتالي حرمان إفريقيا من اطلاق مبادرات ذاتية لمعالجة مشاكلها بنفسها بعيدا عن الهيمنة الاقليمية و العالمية للقوى الكبرى ، في حين ترنو الشراكة الافرو–جزائرية الى الانشغال بالتنمية والامن في إفريقيا ومن ثم الاستقرار الافريقي.

المراجع :

---

[1] - إحسان مرتضى، "الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، بيروت ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 38، نوفمبر 2001 على موقع : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[2] - توم سيغيف ، ترجمة عن العبرية خالد عايد وآخرون ، الإسرائيليون الأوائل 1949 ،بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1968 ص 7

[3] - Chamberlain, Muriel.. *The Scramble for Africa*. London: Longman, 1974, 2nd ed. (1999).p 45

[4] - Thierry Lentz, *Le Congrès de Vienne : une refondation de l'Europe (1814-1815)*, Paris, Perrin, 2013, p 385 .

[5] - ساند، شلومو، ترجمة أنطوان شلحت وأسعد زعبي، اختراع أرض إسرائيل،رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. 2013. ص18

[6] - المرجع نفسه ص 19

[7] - الموسوعة الفلسطينية ،المنظمة الصهيونية العالمية، ، دمشق،هيئة الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، الطبعة الأولى 1984، ص 328 – 333

[8]- هيثم سليمان ،اسرائيل تواصل غزوها الناعم لافريقيا لكن طريقها ليس مفروشا بالورد .نقلا عن موقع : (https://www.sasapost.com/when-israel-rode-southward)

[9] - نفس المرجع.

[10] نفس المرجع

[11] - حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، الدوحة ، مركز الجزيرة للدرسات .نقلا عن موقع **:** **(http ://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/449795D8-9C7A-413B-8CE9-B863C5BB9BE8)**

[12] - نفس المرجع

[13] - Baffour Ankoma," Let us Recognize Israel", New African, October 1988,p16.

[14] - هيثم سليمان ،اسرائيل تواصل غزوها الناعم لافريقيا لكن طريقها ليس مفروشا بالورد، مجع سابق

[15] - فصول من مذكرات آبا إيبان، مراجعة صبحي عمر، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى جانفي 1986.

[16] - مركز الجزيرة للدرسات ، التغلغل الاسرائيلي بإفريقيا بين الأمن و الأخلاق ، على موقع : (/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/8/17)

[17] - تقرير الإدارة العامة لإعلام أفريقيا ،.تطور السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا ،افاق افريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد 10، العدد 37 ، 2012

[18] - Arye Oded, Africa and the Middle East conflict, Boulder, co: Lynne Rienner, 1987

[19] - المرجع نفسه

[20] - محمد عبد العزيز ربيع – إسرائيل و القارة الأفريقية – الأبعاد والمخاطر –، سلسلة دراسات حامد الاقتصادي.ب س، ص 35

[21] - The American-Israeli Cooperative Enterprise 1988 at. (www. Israel.org./ j source/Immigration)

[22] - محمد عبد العزيز ربيع – إسرائيل و القارة الأفريقية – الأبعاد والمخاطر، مرجع سابق ص36
[23] - إحسان مرتضى، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ، مرجع سابق ذكره ص 5
[24] - نفس المرجع
[25] - محمد عبد العزيز ربيع ، مرجع سابق ص 37
[26] - رائد حسين حسنين ،السياسة الإسرائيلية في إفريقيا،القاهرة ،دار ابن رشد ،2009 ، ص 11

[27] - إيهاب شوقى ،التوغل الاسرائيلى فى افريقيا ،نقلا عن موقع :
(http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=39228)

انظر ايضا :
حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير مرجع سابق ذكره ص 3
[28] -. وفاء عباس حسين ، السياسة الاسرائيلية تجاه القرن الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،2000-2009،الخرطوم ،المركز العالمي للدراسات الافريقية ، نوفمبر 2009، ص ص 18،19

[29] - المرجع نفسه 19
[30] - حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ص3
[31] - منصور الخضاري ، " الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي" ،مجلة البحوث و الدرسات العلمية ، العدد 6، جوان 2012، ص 344.
[32] - سميرة باسط ، التجربة الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999-2012،مذكرة ماجسيير غير ممنشورة ، جامعة الجزائر 3، افريل 2014، ص 144.
[33] - BRODIN Claire ,Le NEPAD une Initiative politique de l'Afrique Pensée son Développeme au XXIe Siècle, paris, Université Paris II – Panthéon-Assas 365.
[34] - Hasna Yacoub, « Engagement en faveur d'un partenariat arabo-africain efficient »,Journal la Tribune, Quotidien national d'information, N° 6540 ,Vendredi 25 - samedi 26 novembre 2016 ,p03.
[35]- عائد عميرة ، دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها! نقلا عن موقع :
تاريخ نشر المقال : 21 مارس 2017 (http://www.noonpost.org/content/17184)

[36]-مصطفى بوطوره، البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية ، الجزائر ،يومية صوت الاحرار ،. على الموقع التالي :
(http://sawtalahrar.net/index.php)
[37]- سميرة بلعمري ، الجزائر مسحت 1400 مليون دولار من ديون 16 دولة إفريقية، بوبة الشروق. على الموقع الالكتروني :
(https://www.echoroukonline.com/ara/articles/206020.html)

[38]- مصطفى بوطورة ، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"، يومية صوت الاحرار على الموقع الكتروني : (http://sawtalahrar.net/index.php)
[39]- نفس المرجع .
[40]- عائد عميرة ، دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها، مرجع سابق ص 3
[41] - BRODIN Claire, op ,cit.p 366
[42]- مصطفى بوطورة ، الدلوماسية الجزائرية والازمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة ، مرجع سابق
[43] - Belkacem Iratni, les Defis et Enjeux securitaire dans l'espace SAHELO-SAHARIEN la perspective de L'ALGERIE, sur le site,
(http://www.fes-pscc.org/fileadmin/user_upload/documents/publications/Saharien_La_Perspective_de_Algerie_FR_15052017.pdf)
[44]- مصطفى بوطورة ، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة" ، مرجع سابق .

[45]- سيدي أحمد ولد الأمير، العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية.. الخروج من السر إلى العلن، تقرير الجزيرة ، نقلا عن موقع :

(http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170821080843929.html)

[46]- المرجع نفسه.

[47] LAURENCE AMMOUR Aida , La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie , Publication du centre D'etudes Strategique de l'Afrique 18 Fevrier 2012.p02

- [48]- صحيفة بوابة العرب الالكترونية ، مشاركة نتنياهو في قمة "الإيكواس".. قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الأفريقية، الصحيفة الالكترونية" ، بوبة العرب الأحد 11جوان 2017 نقلا عن موقع

(http://www.albawabhnews.com/2565308)

[49]

[50]- إيمان زهران ، "ماذا تريد إسرائيل من مشاركتها في "قمة توجو" الإفريقية "؟ القاهرة ، مجلة السياسة ، مؤسسة الاهرام ، الدولية ، جويلية 2017 **.نقلا عن موقع :** (http://www.siyassa.org.eg/News/15218.aspx)

[51]- كفاح زبون ، "إلغاء القمة الأفريقية ـ الإسرائيلية في توغو"، لندن ، جريدة الشرق الاوسط ، اخبار العالم ، رقم العدد 14168، الثلاثاء 12 سبتمبر 2017 ، ص 5

[52]- نفس المرجع السابق الذكر .

[53]- فضل عبد الرزاق ، القمة الافريقية توكد مساندتها للقضية الفلسطينية ، موسوعة الجزيرة ،فضاء المعرفة الرقمية .نقلا عن موقع :

(http://www.aljazeera.net/news/international/2016/7/20)

[54]- وفاء عباس حسين ، السياسية الاسرائيلية تجاه القرن الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع ص 23

[55]- جلال أحمد أمين، " مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية " مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 178، فيفري 1993،، ص48.

[56]- جلعاد شير ، "استراتيجية سياسية متشابكة: اقليمية، ثنائية وخطوات مستقلة"، صحيفة هآرتس الاسرائيلية ،19 فيفري 2015 على موقع :

(https://paltoday.ps/ar/post/229595)

[57]- عائد عميرة ، دول المغرب العربي تتجه نحو إفريقيا لنيل نصيبها، مرجع سابق ص 3

[58]- محمد عبد العزيز ربيع – إسرائيل و القارة الأفريقية – الأبعاد والمخاطر ، مرجع سابق . ص 35

[59]- صحيفة بوابة العرب الالكترونية ، مشاركة نتنياهو في قمة "الإيكواس".. قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الأفريقية.مرجع سابق ص 2

[60]- المرجع نفسه .

[61]- كفاح زبون ، "إلغاء القمة الأفريقية ـ الإسرائيلية في توغو"، مرجع سابق

الاسم: فضيلة............. اللقب: حاج محمد.

الوظيفة: أستاذة جامعية الرتبة: أستاذة مساعدة "أ" المؤسسة: معسكر.

الهاتف: 0772937688 البريد الإلكترونيhadjfadila@hotmail.fr :

عنوان المداخلة: النزاعات الاثنية في إفريقيا وأثرها على الحياة السياسية: دراسة من مقاربة المعضلة الأمنية و صناعة السياسة الخارجية الجزائرية – نيجيريا انموذجا–

الملخص:

عرف حقل الدراسات الأمنية تنامي النقاشات النظرية حول موضوع الأمن، من خلال تحديد أطره الفكرية والمنهجية و الدينامكية العملية، إلا أنه كان ولا يزال يشكل مطلب الجميع دولا ، مجتمعات، وأفرادا . إذ تعتبر مسألة الأمن أهم الدوافع في سلوك الأفراد وعلى واقع الأمم السالفة، والمجتمعات الحاضرة في وجود أساس ثابت لا يتغير ولا يتبدل مهما توالت عليه العصور، و اختلفت عوامل الضمانات الواقعية والأسباب الشمولية في تحديد مستوى الأمن بالاستناد إلى أدبيات العلاقات الدولية، وأهم التحولات في مستوى المفاهيم والظواهر المتجددة، ونمط التفاعلات الدولية وقيم التفاعل حيث لم يتعدى مفهوم الأمن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي ، كونها فاعل وحدودي عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية، إلا أن ظروف الحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية .

الكلمات المفتاحية: النزاعات الاثنية– الأمن– نيجيريا

الاشكالية: ما أسباب النزاعات الاثنية في نيجيريا ومدى انعكاس ذلك على الحياة السياسية فيها؟

منهجية الدراسة :

المنهج المتبع :الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة ،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة ،و تمّت الاستعانة بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية ،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية في مجال الامن.

المنهج السلوكي : يقوم على الإفادة من نتائج العلوم السلوكية في مجال الأبحاث السياسية معتبرا أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية وبيئتها المحيطة ، حيث إنها

ظواهر غير جامدة ، كما يركز هذا المنهج على توجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات وتأثير كل ذلك على سلوكهم السياسي.

.اقتراب نظرية النظم :يبين مخرجات و مدخلات تأثير الثقافة السياسية غلى الهوية.

مقاربة الموقف:، وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد "أدوارا" و "مراكزا" ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدى إلى قيام السلوك العادي، و معنى ذلك أن الموقف ليس مجرد فعل و لكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين و لذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول " وحدات " تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي ، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إراداتها عبر سلوك سياسي خارجي.

أ. مقاربة المعضلة الأمنية: ظهر هذا المصطلح في فترة50"، على يد البريطاني" هيربرت بترفيلد " " Herbert Butterfield"و الأمريكي " جون هيرز John Herz" ، و تم ربطه بوحدوية الفاعل على مستوى شبكة العلاقات الدولية، وكذا الذي يقف وراء الحروب و الذي يخوضها أيضًا ،إن انهيار الدولة أو عجزها أدى بالجماعات الإثنية إلى الاعتماد على وسائلها الخاصة للمحافظة على بقائها، مع انعدام ثقة تلك الجماعة في الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الحدود الجغرافية ، وهو ما يدفع بتلك الجماعات إلى مواجهة بعضها البعض و ذلك لتحقيق أمنها.

ب. مقاربة النزاعات الإثنية: جاء حسب " كوفمان ""Kufman"أن هذه المقاربة تناسب أطروحة الصور الثلاث التي جاء بها كينيث والتز" Keneith Waltz"، فالصور الثلاثة تعتبر مصادر الحروب هي: طبيعة الشر الآدمية، النظام الاقتصادي والسياسي، والنظام الدولي ولكن تم تعديل تلك الصور الثلاث لتصبح على شكل :

الصورة الأولى: موجة العنف،."Mass Perferences"

الصورة الثانية: النزاعات الإثنية.

الصورة الثالثة: شكل النظام السياسي .

وقصد " كوفمان " بالصورة الأولى مسببات النزعة العدائية أوالعنف الذي تلجأ إليه الجماعات الإثنية، والتي استعارها من " دونالد هورowيتز " Donald Horowitz"في :

1. مشكلة المصاهرة الخارجية "External affinity problem"

2. عامل هيمنة إثنية معينة على بقية الإثنيات.

3. وجود نمطية غير متطابقة سلبية بين الإثنيات.

4. الصراع على الرموز الإثنية .

ج. مقاربة الأمن الإنساني: كان أول ظهور لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 عبر تقرير التنمية لأمم المتحدة، تحت عنوان" New Imperative of Human Security "والذي أحدث نقلة نوعية من حقل نقاشات الأمن النووي إلى الأمن الإنساني وذلك بمقاربة تنموية مستدامة؛ وقد صدرت تقارير من قبل بنفس الكيفية عالجت مواضيع مختلفة، نجد منها تقرير" برندت Brandt "،والذي تناول الأمن الاقتصادي، وكان ذلك سنة1983؛وفي سنة 1987 صدر تقرير "بريدتلند Bredtland "والذي أشار إلى المشاكل البيئية و المناخية ؛ يمكن أن يتم تطوير مفهوم الأمن الإنساني واعتماده كمقاربة أمنية شاملة لتعاملات الأنساق الدولية وذلك سعيًا من الدول لمحاصرة التهديدات الأمنية المتصاعدة من شاكلة موجات العنف السياسي والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها، وهو ما سوف يقود نحو التأطير أكثر لمقاربات التدخل الإنساني في الدول العاجزة عن حماية أفرادها أو الأقليات منها خاصة، وهو ما سوف يؤدي بالتأكيد لصور سياسية جديدة قد تحمل معها مشاكل سياسية وأمنية غير منتهية.

د. مقاربة الأمن الإقليمي: المقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سالبًا، جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي؛ إنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال، ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات؛ وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبًا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفًا فيه.

ه.مقاربة الدولة الفاشلة: إن الدولة الفاشلة مفهوم ظهر مؤخرا في تقارير الأمم المتحدة، وفي تحاليل سياسية هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الفشل والعجز، ما اسماه "هولستي "Holsti""مأزق الدولة الفاشل؛ ".dilemme de l'état faible Le "وقد حدد "روبرت روتبرغ "R. Rotburg" "مدير "برنامج الصراع بين الدول" بأكاديمية كيندي ورئيس مؤسسة السلام الدولي في مقالة له بعنوان" الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية" حدد فيه أسباب فشل الدولة القومية لعدة عوامل:

1. لا تقدر الدولة الفاشلة على فرض سلطتها على كل المساحة الجغرافية لاقليمها،وللدولة الفاشلة مؤسسات ضعيفة ومغيبة.

2. عدم قدرة الدولة على توصيل سلع سياسة ايجابية لشعوبها، والسلع السياسية هي خدمات الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية، وخدمات إدارية فعالة، ومتطلبات البنية الضرورية من مواصلات واتصالات.

3. تشهد الدول الفاشلة صراعات شديدة بين فصائل عدة ما يعرف بحروب الجيل الثالث..

4. في هذه الدولة تحارب القوات الحكومية متمردين مسلحين، وتمردات اجتماعية، ومعارضة عنيفة، وان هذا العنف له ميزة الاستمرارية كما أنها تعاني من حروب أهلية تابعة عن عداء ديني أو عرقي أو لغوي.

5. تشعر الدولة الفاشلة بانعدام الأمن، فترتكب جرائم تقهر بها المواطنين فتسود حالة من غياب القانون.

6. هذا النوع من الدول معرض للتدخلات الخارجية تحت دعوى المساندة من أجل الإصلاح الشامل على المستوى المؤسساتي والتنظيمي في عدة مجالات، السياسية، الاقتصادية، والمجتمعية لكن تدخل هذه الدول هو في الواقع لخدمة أهداف مصلحتها القومية لا غير وحتى ما تقدمه الدول من مساعدات، هو للحصول على المقابل، الذي يخدمها.

مقدمة:

إن امتلاك الدولة للإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم و حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لعناصر القوة وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة ولهذا يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية أبعاد رئيسية ، خاصة و ان الجزائر لها دور في عملية الضبط الدولي في منطقة الساحل الافريقي بأزماته المستمرة و المؤثرة على الامن القومي الجزائري بهذا يجب ان تكون الابعاد الرئيسية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية :

-تطور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بدرجة النفوذ ، وقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال

الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي وفي كل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة.

-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية ومن ذلك (دور الوساطة الدولية) و(دور الحليف المخلص) أو دوافع صراعية ومن ذلك دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية .

-توقعات صانع السياسة الخارجية بحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي (كدور تصدير الثورة العالمية) وأدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق .

إن العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها وفقا للمصالح المشتركة و بالتالي، فإن القوة الإقليمية هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة نضيف إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع هذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.

ومن المواضيع الهامة والمعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية. نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغير في طبيعة الأدوار المرتبطة بالقوى الإقليمية فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغيير في قيم النظام السياسي، وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل التأثير الخارجية تتعلق بتغيير موازين القوى دوليا، وما ينجر عنها من تغير في هيكلة النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

أولا : المشكلة العرقية و الأزمات الاثنية :

في اطار العلاقات السياسية تصبح حقوق الانسان و المواطنة مقدمة كقوانين كونية " تلغي الخصوصيات داخل المجتمعات، فغرض بناء مجالات عمومية تذهب الى إلغاء الفروقات بين المجتمعات كتحرير نزعة الفردنة و اعادة تشكيل الروابط المجتمعية و تصبح كل مقاومة تقوم على الانتماء الأهلي و إحياء الماضي و تحوّل الثقافة موقعها من مبدأ يعبّر عن الهويّة أو الوعي الجماعي الى صيغة شرعنة النظام السياسي.[1]

---

[1] Bertrand Badie , **L'Etat importé : Essai sur L'occidentalisation de L'ordre Politique**, France : Librairie Arthème Fayard ,ANP,2006 ,P98.

انّ التنوع أصيل و عريق داخل المجتمعات، و حين تتعدّد الأعراق و القوميات و الأديان و المذاهب و التيارات تضطرب العلاقة بين الفئات المختلفة الانتماء، حين تهيمن فئة قومية أو دينية أو سياسية على مقاليد الأمور و تحوز على حقوق الفئات الأخرى ومن ثم تصبح المجتمعات تعاني من سياسة الالغاء و التمييز على أساس الدين أو المذهب أو القومية[1].

مع اختلاف المعايير التي تقوم عليها العرقية أو الاختلاف حول طبيعتها نجد مفهومها ضيق بناءا على حالات محدودة و تعميمها على باقي الحالات، كالاعتماد على عامل الجنس، اللغة، الدين و إهمال باقي العوامل الأخرى[2].

فالعرقية قضية معقدّ ومركبة سياسية و قانونية، تفتح المجال امام الحركات الانفصالية فأعطاها الدستور الروماني مصطلح "القومية المتعايشة او المسالمة "،أمّا الدستور البلجيكي فيصطلح على " الجماعة الثقافية" و تعطي المفهوم العرقية مفهوم الطابع القومي[3] و الشعور بالانتماء و القومية[4].

كما نجد في دراسة أحمد وهبان و تقديمه تعريف للجماعة العرقية:

" إشراك أفراد في روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة أو ثقافية (وحدة، اللغة، الدين، الثقافة)) و يعيش التجمع البشري في إطار ثقافي حضاري، مغاير للاطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، و يكون أفراد هذا التجمع متميزين بمقوماتهم و هويتهم و ذاتيتهم، عاملين من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف و التحليل"[5].

---

[1] Jeudy Henri – Pierre et marc Abélés, **Ethnologie politique**, paris : Armand colin ,1997,p27.

[2] Ibid,PP28-29.

[3] **الطابع القومي:** نقصد بالطابع القومي مجموعة الخصائص السلوكية التي تميّز غالبية أعضاء مجتمع معين يسيطر عليه نظام ثقافي مشترك. وهكذا ينصرف مفهوم الطابع القومي الى الملامح السلوكية الشائعة في مجتمع ما أيا كانت طبيعته اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، كما يرتبط الطابع القومي بالمواطنين العاديين، و بالتالي يستعبد من نطاقه تلك النخب و المجموعات الاجتماعية التي قد تعكس تفردا في خصائصها السلوكية، و يتميز الطّابع القومي بقدر من الثبات ..." للمزيد من المعلومات أنظر حامد ربيع ، **مقدمة في العلوم السلوكية**، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة 1972، ص ص 165-166.

[4] http://gamet.acns.ssu.edu/1/who Moore research, 2008,PDF.

[5] : أحمد وهبان، **أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر**، الاسكندرية :الحضري للطباعة، 2007 ص ص 80-81.

و يضيف أحد الباحثين في تعريفه للعرقية "عامل العيش الهنيء في المجتمع " و يقول " تمايز مجتمع بيولوجيا أو ثقافيا أو حضاريا عن جماعة تعيش معها داخل المجتمع الواحد"[1].

و تتضاعف ظاهرة التعصب العرقي لتنسحب على اللغة أو يتضاعف عامل اللغة لتنسحب على اسم الجنس أو العرق، كما قد يصادف المتعصبين عرقيا أو لغويا من أتباع ديانة مغايرة لديانة الطرف المقابل فتتسع دائرة التعصّب و يصبح الحل أكثر تعقيدا[2].

أمّا "فردريك بارت" (Fredrik Barth) فيرى "أنّ العرقية علاقة جماعة بشرية مقابل أخرى و العرقية هي الخطأ الفاصل بينهما"[3].

ان احساس الجماعة بالانتماء الواحد يكون متعارضا مع الولاء للدولة ، ويضيف سعد الدين ابراهيم عامل أخر للعرقية وهو الوعي بالاختلاف للجماعات العرقية طبقا للضغوط و حجم التركيز و الجوار الجغرافي (الحدود) و احتمال تحولها الى حركة قومية ومن ثم حركة انفصالية"[4].

كما نجد معيارين أساسيين لمفهوم العرقية:

<u>المعيار الثقافي</u> : و الذي يضم الأعراف الثقافية و الحضارية، و اشتراك الأفراد في انماط السلوك المتعلقة بالأنشطة الحياتية كالزواج، المصاهرة، الصداقة، ممارسة الطقوس .... و غيرها من أنماط السلّوك المتصلة بالثقافة الجماعية، و يتصل و يتفاعل مع مجتمعات بشرية أخرى، التي يشملها النسق الاجتماعي.

<u>المعيار الفيزيولوجي</u> : و يضم الجنس، لون البشرة، الأصل، الرقعة الجغرافية ،العيش الهنيء.....

ينشأ عن نظام التقسيم الاجتماعي للعمل، "الموقف العرقي "(Ethnic Situation) الذي يأخذ أشكالا متعددة، و يتسّم بإدماج عمليات العمل التي تؤدّيها أقسام متمايزة ثقافيا أو عنصريا للسّكان، و هذا لبناء توجهات الهوية وخاصة الهوية القومية[5]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] Jeudy henri, opcit, P29.

[2] أحمد بن نعمان، **<u>التعصب و الصراع العرقي و الديني و اللغوي لماذا وكيف</u>**،' الجزائر دار الأمة ط2، 1997، ص164.

[3] Jeudy henri, opcit, P29.

[4] Ibid, P P 29-30

[5] محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، الكويت : عالم المعرفة ، 1980، ص 193.

فالقدرة الاستيعابية للدولة تكون مرتفعة و ميل السّكان للتوحد من حيث الهوية كذلك يكون مرتفع بالنسبة للدولة القومية، أما الحالات الأخرى فتكون في الدولة العالمية (الدول الدينية)، الدولة الامبراطورية (دولة الرّومان) و تأخذ صورة الكومنولث و تتوزع حالتها في التاريخ و في الواقع الراهن العالمي[1].

	الهوية القومية: قوي	الهوية القومية: ضعيف
قدرة الدولة الاستيعابية: مرتفعة	الدولة القومية Nation State	الدولة الامبراطورية Imperial State
قدرة الدولة الاستيعابية: منخفضة	الدولة العالمية Universel State	دولة الكومنولث Common wealth

التوحد الإجتماعي مع الدولة

و من أبرز اتجاهات تصنيف الجماعة العرقية فضلا عن التعاريف السابقة ،أظهر أحمد وهبان انّ الجماعة العرقية قد تكون جماعات سلا لية أو لغوية و دينية ، و ان كانت أغلب الجماعات العرقية لا تقتصر الرابطة بين أفرادها على مقوم واحد. إذ غالبا ما تكن جماعات مسيطرة أو غير مسيطرة هي أقليات يعاني كثير منها من التمييز أو الاضطهاد أو الاستعباد.[2]

ان التحديات الخطيرة التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي: الاحتمالية المتزايدة للصراعات الاثنية ..... واعتبر George montondon أول من استعمل مصطلح الاثنية واعتبرها تجمعا طبيعيا ويتضمن كل الخصائص الإنسانية[3] كما يتطلب دراسة الجماعة الاثنية مراجعة دقيقة للعلوم التي لها علاقة مباشرة بهذا المفهوم ومنها الأثنوجرافيا والاثنولوجيا والانثروبولوجيا.

<u>فالأثنوجرافيا:</u> تعني الدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد والعادات والقيم والأدوات والفنون والمأثورات الشعبية لدى جماعة أو مجتمع معين .

<u>والاثنولوجيا:</u> وتتضمن علم الأعراق البشرية وفي ترجمة المصطلح "علم الشعوب" أما في مجمع اللغة العربية القاهري "علم الأجناس".

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 194.

[2] أحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

[3] عبد الرحمن حمدي حسن، "النزاعات العرقية في افريقيا، الأسباب و الانماط و آفاق المستقبل"، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 01 أكتوبر 2004، ص 45.

الانثروبولوجيا: النسق المعرفي والمنهجي لدراسة الانسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا أوهي السلوك الاجتماعي الذي يتخذ في العادة شكل نظم اجتماعية كالعائلة ونسق القرابة و التنظيم السياسي و الاجراءات القانونية والعبادات الدينية وغيرها ....

أما من الناحية الأنثروبولوجيا الثقافية "الأساليب " التي يستخدمها الانسان وعاداته تقاليده وأنظمته وقيمه والطرق التي يُفسر بها العالم الطبيعي والإنساني[1].

أما فاشي دولا بوج (vacher de la pouge) وجورج قرام(George kiram)" استعملت الاثنية للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية ،وحددا المفهوم في كونها جماعة بشرية تعطي توعية خاصة لأفرادها في أهم نقطتين وهما الدين واللغة"[2]. و إذا كان يُنظر للعرقية و الاثنية على أنهما وجهان لعملة واحدة ،فهذا عند ماكس فيبر(maxweber) يشكل فرق بين المفهومين وحسب استعمالاته يرى العرقية تركز على وحدانية الأصل في حين الاثنية تعني الايمان والوعي والانتماء لوحدانية أصل العرقي[3].

ويلاحظ بيل اشكروفت وهيلين تفني) (Bell Achcroft . Helen tevny أن الاثنية تنشأ عندما تختار مجموعة اثنية أن تنفرد بنفسها وتخص فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتخلى عنها أما العرقية فتشترط تحديد الناس وفق الجنس اللغة والمعيار الجنسي الثابت[4].

وعلى أية حال فمفهوم الاثنية منذ شيوع استخداماته في الدراسات والمداولات السياسية وحتى الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم اثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول دلالاته حيث يتردد محتواه بين التعبير على أنه أصل اغريقي وثني همجي غير متمدن (أرجعه ورسلي الى عصر الاغريق) ثم الإفصاح على أنه جماعة فرعية اقلية وجماعة اساسية أو أمة ، كما يتّسع ليشمل أشكالا متمايزة لتصبح الجماعة الاثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة.[5]

أما الموسوعة الأمريكية ترى الاثنية جماعة تتميز عن غيرها اما بالعرق أو القومية أو الدين، أو اللغة، أو الدولة القومية. [6]

---

[1] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **مشكلة الأقليات في افريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية، ط1، 2000، ص ص94-95.

[2] عبد الرحمن حمدي حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45-46.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 45-46

[4]**المرجع نفسه**، ص 47.

[5] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[6] **المرجع نفسه**، ص 98.

أما قاموس علم الاجتماع الذي يرى الاثنية "جماعة ذات انتماءات وتقاليد مشتركة تتميز عن جماعة أخرى بسمات وخصائص ثقافية عن طريق لغة خاصة ودين خاص وأعراف متمايزة[1].

وذهب السيد محمد سعيد في استعماله "العرق بمعنى الاثنية " وهذا عندما تحدث عن الطبقات على أنها نظام متميز اجتماعي يتضمن تقسيمات طبقية لا تنفي فكرة الأمة والقومية ووضع مفهوم توازن الهيكل الطبقي مع الهيكل العرقي وعبر عنه "بالموقف العرقي" elhmic situation[2].

وهناك من يستخدم الاثنية بمعنى الانتماء الى جماعة ما ويظهر من خلال المقارنة بجماعة أخرى وعلى هذا المستوى يمكن أن يطلق عليه " الوعي الاثني و التسييس الاثني، الادراك الاثني ، الوطنية الاثنية.[3]

وبناءا على ما ورد أعلاه في القول أن دول الساحل الافريقي تعاني من عدة إشكاليات كالنزاعات العرقية والاثنية والتي ما تزال في ظل التجاهل الدولي وكذلك التجاهل العربي رغم أن حالة المنطقة لها تأثير مباشر على قضايا واهتمامات الأنظمة والشعوب العربية والعكس بالعكس.

ان اتساع المنطقة بمعطيات جيو سياسية، وجيو اقتصادية، وجيو ثقافية، لم تستطع إرساء نظام عرقي –اثني موحد بشكل نظام إقليمي يستطيع توظيف تلك المعطيات لتبرير موقفها والارتقاء بشعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وبدلا من ذلك ظلت منطقة الساحل الافريقي تتصارع فيما بينها عن مرحلة حرجة "الاستقلال السياسي " الذي ظل يسيطر عليه العنف بكل أنواعه وكذلك الصراع والدمار والانفجار السكاني والانفصام الايديولوجي والاضراب العام والهيمنة الأجنبية وتفشي المديونية[4] .

زيادة على ذلك بروز عدة نزاعات حدودية ذات السمة الاقتصادية مثل النزاع الأثيوبي–الاريتيري ونزاع البحيرات الكبرى أو نزاعات ذات طابع ديني أو عرقي[5]، اذن يمكن القول أن العرقية تتخذ أشكالا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 99

[2] محمد السيد سعيد، ، **الشركات العابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية**، الكويت: عالم المعرفة، العدد107، نوفمبر 1986، ص 111.

[3] عبد السلام ابراهيم البغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[4] محمد بوعشة، **العرب و المستقبل في الصراع الدولي**، الجزائر: الدار العربية للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص 145.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت** ،القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2005، ص 89.

متباينة وتعبر عن نفسها في صورة يمكن ملاحظتها على مستوى منطقة الساحل الافريقي ونخص بالذكر التشاد والنيجر ،موريتانيا ،مالي ،السودان، جنوب الجزائر وليبيا .

فنجد أن قبيلة اليوربا في غرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فان الإيبو في الجنوب الشرقي لنيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على أساس "القرية" ومن أمثلة ذلك نجد " النوير " في السودان ،"الايبو في نيجيريا و سيادة الهوسا و الفولاني في الشمال[1] .

و تعتبر ظاهرة النزاعات الاثنية من لأبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الافريقية، و منطقة الساحل الإفريقي مثل بقية المناطق التي تعتمد على مبدأ" قاعدة من خارج الأثنية فهو يمثل تهديد خارجي"، و يظهر بوضوح التعدّد الاثني الذي يعني الصراعات اللّامتناهية خاصة حول السلطة التي تجسّد القوة المادية القاهرة التي تفصل في هذه الصراعات خاصة مع غطاء اللاّشرعية، و حدود الاستعمار الموروثة، و عدم مراعاة أوضاع الجماعات الأثنية .

وفشل معظم الدول الافريقية في التعامل مع الظاهرة الاثنية من خلال نقل ولاء الجماعات الاثنية لصالح سلطة الدول صاحبة السيادة: مما أدى الى نشوب ونمو النزاعات ذات الطابع الاثني في منطقة الساحل الافريقي [2].

وعن التحديات والدوافع المسببة للنزاعات في المنطقة نذكر:

1- تجسيد اسم للجماعة الاثنية على أساس السلالة أو العنصر أو اللغة والثقافة والدين ,الطائفة أو على أساس الغاية كالاندماجية والانفصالية.
2- تأكيد الهوية واحترام تمثيل النظام السياسي، حيث كلما تباينت الجماعات الاثنية وهويتها في المجتمع, تزداد نزعتها للتمرد والانفصال .
3- الشعور بالانتماء لإقليم واحد يجسد مصير مشترك بالإضافة الى اللغة والدين والعادات والتقاليد وقد تمتد الى النشيد الوطني وأسماء المدن والرموز في الدولة.
4- الاشتراك في اللغة الواحدة والتي تعتبر إحدى الأدوات المهيمنة والمسيطرة في الجماعة ذات الأغلبية وذات شرعية أكبر، كما لها دور في الحراك الاجتماعي والكفاءة الإدارية ،ومثال ذلك رفض العريب في جنوب السودان استخدام الدين لأنه يضيق مهام وأسس النظام السياسي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 145.

[2] Saral Vaughan, « **Identité ethnique et fédération en ethiopie du sud** » traduction de Frédéric le marcis dans Ethiopie : le fédéralisme en question, en http : // www.can Info article php ? particle = polof

،أما الأقلية فتنادي بفصل الدين عن الدولة (العلمانية) كما هو الحال في نيجيريا مثلا،أما العادات والتقاليد فهي تمارس كمطالب الجماعة[1] .

ومنه فالاثنية ظاهرة معقدة يتطلب تحليلها الاحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية والتي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابع متميز ودوافع قيام الجماعة الاثنية وتبلورها.

واكتسبت التعددية الاثنية أهمية خاصة بعدما كانت وراء جل النزاعات الاهلية وانهيار مجموعة من الدول وغيرت أنظمة سياسية وأدت الى أزمات وانقسامات سياسية والى حروب طويلة .

فمن السهل أن تندلع النزاعات في الساحل الافريقي وهذا من منطلق انتشار مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات وبفضل التخطيط العشوائي للحدود السياسية وفشل النظم السياسية الحاكمة في التعامل بفعالية مع تفاقم المشكلات والنزاعات.

وعلى الرغم من أن النزاعات الداخلية تجد أسبابها في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية , الا أن العوامل القومية لعبت دورا هاما في تفجير النزاعات وعن الدوافع الاثنية المسببة للنزاعات في المنطقة نذكر [2] :

ثانيا: الظاهرة النزاعية لنماذج بعض الاثنيات : حالة نيجيريا

نيجيريا هي الدولة الأكثر سكانا في القارة الافريقية وقد بلغ عدد سكانها 5183.294.33 [3]مليون نسمة سنة 2015 وفيها حوالي 200قبيلة أغلبها الاثنيات المسلمة في الشمال و أهمها الهوسة الفولاني التي تشكل ثلث السكان ويسود حكم الشريعة الإسلامية في 11 مقاطعة في الشمال أما في الجنوب فأكثر السكان هم المسيحيون والأرواحيون من قبائل يوروبا والايبو التي تمثل 38 % من السكان .

ويطلق على النموذج النيجيري "دولة المتناقضات الصارخة" فهو مجتمع يتسم بتنوع هائل في البيئة والاقليم والتنظيم والاجتماع والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والنظام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا.

---

[1] أحمد عبد الحفيظ، **الدولة و الجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسية الروسية تجاه الشيشان و تترستان 1991–2000**، القاهرة : مطالع الأهرام 2005، ص ص 30-31.

[2] أيمن السيّد شباتة، "الصراعات نيجيريا الأثنية في إفريقيا الخصائص .. التداعيات ...سبل المواجهة"، **قراءات اجتماعية**، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 96.

[3] www.word ometers.info/population of Nigeria 2005.

ولعل التركيبة القبلية تشهد بذلك حيث يعيش على أرض نيجيريا مجموعات قبلية وعرقية تزيد عن 250 جماعة قومية[1] .مما يترسخ الانقسامات بين تلك الجماعات ويؤدي الى التنازع ووجود فوارق في الحقوق السياسة والاقتصادية والمدنية في المكانة الاجتماعية بالإضافة الى الفوارق في الهوية، ونستدل في ذلك بوضعية الأقاليم الثلاثة الكبرى :

الإقليم الشمالي: المتطبع بالطابع الهوساوي الفولاني Haoussas – fulanis

الإقليم الغربي : قبيلة اليوروبا (yorubas)

الإقليم الشرقي : قبيلة الايبو IBOS

*توزيع الاثنيات في نيجيريا :

لا توجد دولة في القارة الافريقية تعاني من تعدد المشاكل مثل نيجيريا فهي تعد مجموعة كتل أو تجمعات من عدة قوميات في اطار فيدرالي لتصبح "نيجيريا الاتحادية" وان كان هناك اختلاف في اللغات والتقاليد والعادات التي تعطي البلاد تنوعا ثقافيا غنيا .

وكذلك الاندماج الذي ذكره فريديريك لوغارد حيث أن ذلك الاندماج جلب محمية نيجيريا الشمالية ومستعمرة لاغوس ومحمية جنوب نيجيريا الى أن تكون متمثلة في بلد واحد، وهذا ما خدم مصالح بريطانيا بغض النظر عن القوميات العرقية على اختلافها .[2]

ان وجود أكثر من 250 عرقا وأكثر من 250 لغة ما يزيد عن 150ديانة قد لعب دورا أساسيا في تفعيل الأزمات ومن بين الأمثلة البارزة تلك الاضطرابات المتكررة بين جماعة "ايجر" وجماعة "ايلاجي" بولاية أندو في الإقليم الغربي , والاشتباكات العنيفة بين جماعة "اجوس" وجماعة "اتكري" في ولاية دلتا للإقليم الشرقي وحالة النزاع بين تيف والهوسا/ الفولاني في جوس بولاية بلاتو, وهناك بالإضافة اضطرابات في الأوساط القبلية من جراء سيطرة الثقافة الهوساوية على الهويات القبائلية .[3]

-الاثنية المسلمة:

الإسلام هو الدعوة الى العدالة , ومن البلاد التي انتشر فيها الإسلام نيجيريا وفي محاولة تحديد الوقت الحقيقي لدخول الإسلام أمر صعب وعسير جدا لان نيجيريا كدولة لم تكن معروفة وتعاقبت عليها عدة مماليك من بينها مملكة (برنو) المسلمة كما توجد مماليك أخرى مسلمة , وهي مملكة (كانو-كتسينا – زكزك) ويمكن القول أن الإسلام وصل الى نيجيريا عن طريق التجار العرب المسلمين الذين توافدوا

---

[1] http:// or wikipidia arg/wiki نجيريا /

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[3] www.qiraat african.com/vien/?p=1839.

* تتكون نيجيريا من 250 مجموعة عرقية و أهمها: هوسا – فولاني- يوروبا – إيبو- إيجاو – كانوري- إيبيبيو- تيف..

اليها من شمال افريقيا عبر الصحراء الكبرى واعتناق الطبقة الحاكمة للإسلام أولا ومن ثم اتباع الرعية لهم [1]

والإسلام أخذ المدخلات التاريخية والاجتماعية الرئيسية في بناء المجتمع النيجيري وعلى الرغم من تضارب الإحصاءات بين الرسمية وغير الرسمية فان العدد منهم يشير الى أن المسلمين يمثلون 50% من اجمالي السكان منتشرين في حوالي 19 ولاية في الشمال النيجيري من أصل 36 ولاية تكون الاتحاد النيجيري[2].

- واقع الإسلام في نيجيريا :

- يعد القانون الفيدرالي الصادر سنة 1999 نقطة التحول في مؤسسة الاعلام في نيجيريا وأجاز هذا القانون حرية "أسلمة القوانين" وكانت زمفرة أول ولاية أعلنت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في أواخر سنة 2000 أعقبها في هذا الصدد 12 ولاية في الشمال النيجيري وهو ما مثل جدلا خاصة في فترة نظام الحكم للرئيس" أوبا سنجو" المنتمي لقبيلة اليوروبا .
- ظهور أغلب الحركات والتنظيمات الإسلامية خلال القرن العشرين وبالأخص مرحلة الاستعمار وما بعده بإنشاء الطرق الصوفية وإعادة هيكلة المؤسسة النيجيرية التي تعبر عن النشاط الإسلامي[3] .ومنها:

- جماعة نصر الإسلام : تأسست على يد الحاج "أحمد بيلو " بمساندة أمراء الشمال النيجيري ووجهائهم بهدف نشر الإسلام وتوحيد الجمعيات الإسلامية وتوحيد المجتمعات الإسلامية ونشر تعاليم الإسلام بين المسلمين ’ وبعد مقتل "أحمد بيلو " ونهاية الحرب الأهلية 1970 أُعيد تنظيم الجماعة وانشاء المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الاسلامية.
- جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة : تأسست على يد إسماعيل ادريس عام 1978 وهي حركة من أصحاب المنهج السلفي للعمل على تطهير العقيدة من شبهات الشرك والتبرك بالأضرحة والأولياء وانتشر فكر الجماعة خاصة بعد رفض مفهوم الولاية ودخلت في مواجهات مع جماعة الطرق الصوفية خاصّة عام 1978 في ولاتي " بينوي" و" الهضبة "و عام 1988م في بلدة زورو بشمال نيجيريا[4].

---

[1] الاسلام في نيجيريا : على الرابط الالكتروني http : //ar Wikipedia. org/wiki

[2] السيد علي أبو فرحة، "المسلمون في نيجيريا و اشكالية بناء الدولّة"، **مجمع الافارقة** " العدّد الأول، السنة 21 ديسمبر 2014 في الموقع الالكتروني www.hnm.org/world.132.21

[3] السيد أبو فرحة، **مرجع سبق ذكره**.

[4] أهم الجماعات الاسلامية في نيجيريا، على الرابط الالكتروني http://assakina.com/center/parties

- جمعية الطلبة المسلمين : حركة طلابية تنتشر بين طلاب التعليم العالي في شمال نيجيريا، تدعوا الى الالتزام بتعاليم الإسلام، و تكونت من طلاب الجامعات، والثانويات أو الشباب المسلمين في جميع الولايات، بالإضافة الى جمعية تعاون المسلمين، وجمعية تضامن المسلمين، و جماعة التجديد الإسلامي و حماية الأمة و جماعة الوحدة الاسلامية، و مجلس أهل السنة والجماعة، وجمعية الأخوة الاسلامية الشعبية[1].
- حركة بوكو حرام : المعروفة بالهوساوية ؛ جماعة أهل السنّة للدعوة و الجهاد و هي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية، و اسم بوكو حرام يتألف من كلمتين : بوكو و تعني بلغة الهاوسا، التعليم الغربي، و حرام هي كلمة عربية، أي التعاليم الغربية حرام .

ظهرت حركة بوكوحرام إلى خلفية سوء الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية نتيجة الفساد في يناير 2002 على يدّ "محمد يوسف " و هو الذي أسسّ قاعدة الجماعة المسّماة أفغانستان في كناما ولاية يوبة، ويدعو محمد يوسف الى الشريعة الاسلامية و الى تغيير نظام التعليم و على حسب قوله "هذه الحرب التي بدأت تستمر لوقت طويل " على أساس رفض الحماية الاسلامية السلفية الاندماج مع الأهالي المحليين في باوتشي، و رفضها التعليم الغربي، و الثقافة الغربية و العلوم.

في سنة 2004 تأسست الحركة بضّمها حوالي 200 شاب مسلم، و حتى 24 أغسطس 2014 أعلنت جماية بوكوحرام الخلافة في مدينة " غورا" شمال نيجيريا[2].

و لم يشتهر لقب بوكوحرام إلاّ بعد الاشتباكات التي جرت في أوت 2009، و اشتهر العديد من الأفراد المنتمون الى جماعة " محمد يوسف" في ولايتي " برنو" و " يوبي" و " اليوسفيين" نسبة الى "محمد يوسف".

قتل محمد يوسف سنة 2009، و خلفه نائبه " أبي بكر شيكو".

و الجدول الآتي بين معارك نيجيريا من 2009، و كلّها حوادث غير متسلسة و في فترات زمنية متقطعة [3].

السنة	الولاية	التقرير
ماي 2009	يوبة	استخدم في معركة ماي 2009 دراجات نارية محملة بالوقود و

[1] **المرجع نفسه**.

[2] أحمد مرتضى، **جماعة بوكوحرام، نشأتها و مبادءها و أعمالها في نيجيريا**، على الرابط الالكتروني: http://www.piratafrican.com/vien/?q=893

[3] **المرجع نفسه**.

التاريخ	المكان	الحدث
		أقواس مزودة بأسهم سامة للهجوم على مقر الشرطة و أثير دعايات عن مقتل محمد يوسف بعد احتجازه من طرف الأمن.
يناير 2010	بورنو	قامت الجماعة بمهاجمة ولاية بورنو و أسفر عن مقتل 4 أشخاص.
7 سبتمر 2010	باتوشي	سهلت جماعة بوكوحرام الطريق أمام 700 معتقل للفرار من السّجن
ديسمبر 2010	أيوجا	تنسب الجماعة مسؤوليتها عن تفجيرات سوق أيوجا، بعد ما ألقت الشرطة القبض على 92 من أعضائها
28 يناير 2011	//	اغتيل أحد المرشحين لمنصب حكومي، مع شقيقه و 4 ضباط شرطة
29 مارس 2011	بورنو	أحبطت الشرطة محاولة تفجير في مسيرة انتخابية في مايدوكوري، و اتهمت جماعة بوكوحرام بالتخطيط لها.
01 أفريل 2011	باوتشي	اشتبه بأحد أعضاء حماية بوكوحرام بالهجوم على مقر الشرطة و هذا قبل يوم واحد من مواعيد الانتخابات التشريعية.
9 أفريل 2011 15أفريل 2011	مايدوكوري بورنو	تفجير مركز الشرطة تفجير مكتب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة و أطلق الرّصاص علي عدد من الأشخاص في حوادث منفصلة.
20أفريل 2011	أدمارا	قتلت بوكوحرام رجل دين مسلم وعدد من أفراد الشرطة وأطلقت سراح 14 سجين في يولا.
9ماي 2011	بورنو	رفض بوكوحرام عرض العفو من قبل الحاكم المنتخب بولاية بورنو.
14 أفريل 2014	بورنو	اختطف التنظيم 276 من مدرسة ثانوية في ولاية بورنوا.[1]

[1] http://arsikipedia.org/w/index.php?title15874343=oldidبوكوحرام

ثالثا/ أثر النزاعات الأثنية على الاستقرار السياسي في نيجيريا :

إذا كانت المجتمعات النيجيرية " تخضع للتعددية، فتحليل الوضع يبحث عن الأسباب السياسية المكررة لهذا الوضع، خاصة و أن المجتمع النيجيري يتألف من جماعات تغلب عليه الهوية الخاصّة على الهوية العامة، و تتراوح بينهما ثنائية علاقة التعايش و النزاع، و العيش في اطار الهامش من الامتيازات في المجتمع و عدم القدرة على ايجاد مشتركات عامة هذا ما أدى الى استمرار النزاعات و الخروق في الحقوق السياسية، و الاجتماعية و المدنية لبعض فئات المجتمع[1]. و قد يضعف الصراع أو يُقمع، و هذا في حالة الاندماج داخل الأقاليم، و تصنيف كل اقليم في مواجهة اقليم آخر، هذه الحالة أوجدت صراع دائم بينهم، وانعكس على خطط القيادات السياسية، و انبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي و اقليمي عمل بدوره على تعزيز الاتجاه الفدرالي الذي يقوم على أساس التعايش لا على أساس الاندماج، و قد جاء ترشيح " أوباسانجو" من قبل الشماليين للانتخابات الرئاسة عام 1999 استرضاء القبيلة اليوروبا[2] .

شهدت نيجيريا منذ الاستقلال عام 1960، عدّة محطات للصراع بين القوميات العرقية المختلفة، و هذا لتحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الحصول على المصادر الطبيعية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأهلية مما أدّى إلى نشوب حرب أهلية،[3] " حرب بيافرا" التي اندلعت يوم 16 جويلية 1967 و استمرت الى 13 جانفي1970 و سببها محاولة ولايات جنوب نيجيريا الإنفصال و اعلان جمهورية بيافرا، و على اثرها حدث انقلاب 1966 الذي قاده الجنرال " ياكوبي جوون" و هو من قبائل الايبو، و قد حصلت الجمهورية الانفصالية على اعتراف عدد قليل من الدول[4]، ثم اغتيال الرئيس "جونسون أغيلي ارونسي" و اعلان التراجع عن المبدأ الفدرالي و التوجه المعلن للانقلابيين الى تحويل نيجيريا الى دولة موحدة .

---

1 هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 46، د ت ن ص103.

2 **المرجع نفسه**، ص107.

3 بشير ثابت عبد المؤمن مجدوب، **النزاعات الأثنية في نيجيريا الخلفيات و آفاق الحل**. على الرابط الالكتروني http://www.bouhania.com/news:php?action:vienpid:171

4 http://sudaneselausa.forumotion.com/t83.topic.2015/06/21:

وهذه الحرب التي كانت أسبابها ذات طابع عقائدي للاختلاف بين قبائل الايبو و غيرها من القبائل النيجيرية، و تّم حل الأزمة البيافرية و قُضي على الحركة الانفصالية عن طريق القوة العسكرية من طرف الحكومة الفدرالية[1].

و منذ الاستقلال أصبحت سياسيات الديمقراطية النيجيرية مبنية على قاعدة عرقية، فالصراعات العرقية دليل على حوادث سياسية من أجل السلطة بين الأحزاب المهيمنة، و هي المجموعة الحية AG تحت قيادة الزعيم " أوبافيمي أولو" مع وجود قيادته بين اليورباس في الجنوب الغربي، و المجلس الوطني للمواطن النيجيري تحت قيادة الدكتور "تامدي أريكو" مع قاعدته في الجنوب الشرقي و مجلس الشعب الثاني NPC تحت قيادة " السير أحمد وبيلو" مع وجود قاعدته بين الهاوسا و الفولاني في الجزء الشمالي من البلاد[2].

فقد سيطرت المجموعات العرقية الأغبو و اليوروبا والهاوسا على الأحزاب الوطنية من بين 250 عرقية في نيجريا بالإضافة الى تغلغلهم في الحكومات التي لحقت بعد استقلال 1960، و انعدام الثقة و الشعور بالإحباط حول مفهوم الوطنية و الهوية و الرّوح الوطنية.

إنّ وجود شعب دلتا النيجر في جنوب، جنوب المنطقة الجغرافية، يعطي إيجازا لهذا الصّراع، بهدف تحقيق الاستقلال السياسي و الاجتماعي، وبدلا من الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية النفطية، أعطت مفارقة المنطق كثافة المداخيل الخارجية من قبل شركات الاستكشافات النفطية، و هذا محاولة من شعب دلتا النيجر جلب انتباه العالم، بالإضافة الى فشل وعود الحكومات في أحتواء الشعب النيجيري[3].

-الأثنية المسيحية :

المسيحية هي الديانة الأساسية في نيجيريا إذ تحتوي على عدد أكبر من السكان المسيحيين و يهيمنون على المنطقة الوسطى و الجنوبية لنيجيريا، و يتوزع السكان المسيحيين بين البروتستانتية و الكاثوليكية 24.8 % من مسحيين في نيجيريا هم من الكاثوليك، 74.1% من البروستانيات، و 0.9% ينتمون الى الطوائف المسيحية الأخرى، و عدد قليل منهم أرثودكس، أمّا من حيث المجموعات العرقية

---

[1] http://www.morefaorg/endex.php.

[2] س.ابيغبولم، **الصراعات و السياسات العرقية في نيجيريا: المشهد النظري** " ترجمة حسين حبيب عبّاس ،على الموقع الالكتروني www.kutub.info-13907pdf .

[3] **المرجع نفسه**.

الرئيسية في نيجيريا فعرفته الهوسا في شمال و تتوزع بين 95% مسلمين و 5% من المسحيين في الغرب، حيث تسود قبيلة اليوروبا 35 % من سكان القبيلة من المسحيين[1].

و يتجلى التعدد و التنوع المذهبي لدى الاثنية المسيحية في التنافس الموجود بين مختلف الكنائس مما أدى إلى ظهور الكثير من الحركات التبشيرية، والتي عجزت عن تجنيد أبناءها من مواجهة المجموعة المسلمة، مما أدى إلى انتشار مجلس يجمع بين الكنائس ويسمى " المجلس المسيحي النيجيري" " Christian Council of Negerie"[2]

تنتشر معظم الحركات و التنظمات المسيحية في ولايات الحزام الأوسط بالشمال و الولايات الجنوبية ولاية نهركروس وغيرها ومن أهمها:

- المجلس المسيحي النيجيري : و تضم 9 كنائس بروتستنية بهدف العمل على وحدة الكنائس و أنشئ هذا المجلس سنة 1930، ضم كنائس أخرى منها الانجيلية و الكاثوليكية.
- الرابطة المسيحية النيجيرية : اتخذت هذه الرابطة شكل عنيف ضدّ الاسلام، منذ تأسيسها 1976 على يد قيادات كنائسية، و استمرت بخلق توترات ضدّ جماعة نصر الاسلام عام 1990.
- حركة المولود من جديد : حركة مسيحية ظهرت في أواسط الطلاب النيجريين المسيحيين، انشئت تحت شعار " حياة جديدة في عيد مسيح " وهذه الحركة تعرف بعدم التسامح مع من يخالفهم سواء كانوا مسلمون
- أو مسيحيون، و حدثت توترات بين هؤلاء الطلاب داخل نيجيريا، 1987[3].

ومن إستراتيجية الدولة النيجيرية لإحتواء النزاعات الاثنية:

1-الحل الأمني: Security solutions غالبا ماكانت ردة فعل الحكومة النيجيرية ،إزاء مشكلة العنف والنزاعات الإثنية، ردة فعل عنيفة ،مثل هذا السلوك لم يفلح في القضاء على النزاعات ومحاصرتها،ولا في معالجة أسبابها وقد ادت ظاهرة إنتشار الأسلحة بين تلك الجماعات الى تفاقم

---

[1] روبي محمد عبد العال، محمد على البربري، **الصّراع الديني و تأثيره على الحياة السياسية في نيجيريا**، على الرابط الالكتروني :

http//bchaib.net/mas/index.php ?option :com_kunena&temid :12&func=vien&cotid :14&i9

[2] http://www.shlomeel.com/articles/les christions:Au nigeria.html

[3] روبي محمد عبد العال، محمد علي البربري، **مرجع سبق ذكره**.

الامر وذلك نظرا للطبيعة المسامية للحدود النيجيرية القابلة للاختراق مما يعد عاملا مهما في استمرار نشاط هاته الجماعات وتأجيج الصراعات[1].

2-تقديم المعونات :تقوم الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات بتقديم الإسعافات للمتضررين من أعمال العنف التي تقع من حين لآخر ،وهو ما خلق أزمة نزوح داخلي من مناطق النزاعات ،وفاقم الضغوط على كثير من الولايات ،وخلق أجواء من الفوضى الناجمة عن سوء توزيع تلك المؤونات على الضحايا ،ووقوعها بين أيدي الجماعات المسلحة.

3-الحل السياسي :لقد كان تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية لدراسة التجاوزات الحاصلة وتحديد أسبابها والمتسببين فيها ،مثالا على العمل المشترك والمنسق بين مستويي الحكم في نيجيريا وكثيرا ما كانت تلك اللجان تصدر توصيات هامة ،إلا أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق والتجسيد ،نظرا لتواطؤ الكثير من الجهات الأمنية والقضائية ،وخضوعها لسلطة الزعامات القبلية والدينية وعدم موضوعية النتائج المتوصل إليها وانحيازها ،مما يؤدي إلى تجريم الضحايا وتبرئة الجناة.

4-الحل الاقتصادي: إن إمكانية التخفيف من مظاهر العنف ومحاصرتها وبالتالي التحكم في النزاعات الإثنية عن طريق انتهاج حلول اقتصادية تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة نظرا لتعاظم المطالب الاقتصادية للسكان وتزايد حاجياتهم الأساسية ،بالنظر إلى كثرة عدد السكان وانتشار الفقر والبطالة ،وهي المشاكل التي تتطلب وقتا طويلا لحلها ،وفي هذا الصدد لجأت الحكومة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية ،لتطوير القطاع الزراعي ،وتحسين أحوال سكان الريف وكذلك وضع استراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية[2] .

رابعا/أبعاد المقاربة الجزائرية:

الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية بمنطقة نيجيريا تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الغايات والأبعاد أهمها:

أولا:البعد الداخلي للمقاربة :تسعى الجزائر إلى حماية الأمن الوطني والقومي الجزائري من خلال مراقبة حدودها بالرغم من شساعتها آخذة بذلك مبدأ عدم التنازل عن شبر من مساحتها وتأمين كامل حدودها الوطنية بالإضافة إلى ذلك حماية إقتصادها الوطني والمحافظة على حجم الإنتاج القومي وعلى المنشآت الغازية والنفطية وحقول البترول خاصة بعد حادثة تيقنتورين بإليزي من

---

[1]فريدوم سي اونوها، ترجمة: عاطف معتمد،عزت زيان، "بوكو حرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للاختراق" دراسة منشورة في مركز الجزير للدراسات، 25 سبتمبر 2013،ص 7 .

[2] بشير الشايب، عبد المومن مجدوب، "النزاعات الاثنية في نيجيريا_الخلفيات وآفاق الحل_"، من الموقع الالكتروني http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=171

خلال تكثيف العمل العسكري بالحدود الجنوبية للبلاد والعمل على تحقيق الأمن المجتمعي من خلال تعزيز المقومات الاجتماعية والدينية والثقافية والإيديولوجية والسياسية .

ثانيا :البعد الخارجي للمقاربة : الجزائر من خلال هذه المقاربة تسعى إلى استرجاع ريادتها الدبلوماسية بالمحافل الدولية على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي ولعب دور دولة المحور في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي من خلال موقعها الجغرافي وتصورها السياسي في حل النزاعات الدولية بعيدا عن التدخل العسكري.

ثالثا: البعد التأثيري للمقاربة : تسعى الجزائر من خلال هذه المقاربة لعب الدور الريادي في العلاقات الدولية وعلى المستوى إقليم شمال إفريقيا وإقليم الساحل الإفريقي.

رابعا :البعد الهدفي للمقاربة : تسعى الجزائر إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة مكرسة في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث صرح وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي:(نحن ندعم مبدأ الحوار السياسي لإرجاع الشرعية الدستورية في إفريقيا وهذا لن يتحقق إلا إذا تكاثفت الجهود الداخلية بين أبناء الشعب الواحد ،فالمشاكل الداخلية أولى بحلها الماليين قبل أي طرف أجنبي كونهم أعلم بمشاكلهم بعيدا عن أي تدخل خارجي). فالمقاربة الجزائرية الشاملة ركزت على الخطاب السياسي في تحقيق أهدافها سواء على المدى البعيد والقريب والمتوسط[1].

الخاتمة:

ينظر للنموذج النيجيري انه مجتمع يمتلك سبل كثيرة للرقي والتقدم ولديه مقومات بشرية كبيرة لما يتمتع به من موارد اقتصادية وطبيعية عديدة تؤهله لذلك، غير انه يظل النزاع الاثني فيه نموذجا للنزاعات التي تتفشى في القارة الافريقية والتي تقف حائلا نحو هذا التقدم.

ويشهد العنف السياسي في نيجيريا تطورات عديدة سواء في الفكر التنظيمي للحركات والطوائف المسلحة واستخدام الاساليب المختلفة لتأجيج هذا الصراع وايضا المصالح بين الجماعات المختلفة والوصول الي هذه الغايات باستخدام تلك الاعمال ولكي نحد من هذه الاعمال لابد من تنفيذ استراتيجية واضحة لمكافحة الارهاب تعالج المظالم والشعور بالتهميش الذي يستغله المتطرفون في التجنيد ونشر افكار العنف بالإضافة الى تعزيز بعض الاستراتيجيات الامنية يأتي في مقدمتها الاحكام الامني للحدود الذي يعد خطوة لابديل لها في اية اجراءات امنية الغرض منها احكام السيطرة على تمرد هاته الجماعات على غرار جماعة بوكوحرام ولقطع شريان الامدادات والدعم الخارجي من اسلحة وتدريب .

[1]أمحند برقوق:التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري .مقال منشور لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر) والمعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية) .

توصيات:

المظاهر السياسية لها الدور الكبير في تهيئة الأوضاع لثورات الجماعات الاثنية وحدوث الصدامات والنزاعات بينها ، ومن اهم تلك المظاهر نجد:

-غياب المنهجية والخبرة في إدارة شؤون البلاد فالنخب الحاكمة تفتقد لرؤية واضحة وأهداف محددة ،سوى تحقيق المكاسب القبلية والحزبية لذلك وجدت التناقض الدائم بين الشعب والحزب الحاكم .

- تأسيس نمط من تشخيص الحكم وتكريس الزعامة الفردية في النظام السياسي .

-ضعف مؤساسات الحكم التشريعي والقضائي وتحويلها إلي اداة في يد النظام.

-استخدام بسط الهيمنة والنفوذ بدلاً من السياسات المشروعة.

-التأكيد على مفهوم أتفاق الرأي الذي يجسد التنظيم الواحد واعتبار المعارضة السياسية المنظمة مسألة ترفيه لا تلائم الواقع .

كما يلاحظ ان طريقة الوصول الى الحكم يكتنفها استخدام العديد من الاساليب واعتماد ممارسات تؤدي الى ترسيخ الشعور بالإحباط وارتفاع اعمال العنف والصراعات بين الجماعات المسيطرة والمقهورة ، وعلو الولاءات التحتية على حساب الولاء الوطني وتعميق مشكلة الاندماج الوطني .

"هندسة الدّبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة"

عائشة بوزيد–باحثة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

مقدّمة:

قال العلاّمة الرّاحل الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889–1949): "لا يمكن أن ينفع أحد نفسه، ولا أمّته، ولا البشرية، ما دام مهملاً، مشتّتًا، لا يهديه علم، ولا يمتنه خلق، ولا يجمعه شعور بنفسه، ولا بمقوّماته، ولا بروابطه. وإنّما ينفع المجتمع الإنساني، ويؤثّر في سيره، من كان من الشّعوب قد شعر بنفسه، فنظر إلى ماضيه، وحاله، ومستقبله، فأخذ الأصول الثابتة من الماضي، وأصلح من شأنه في الحال، ومدّ يده لبناء المستقبل يتناول من زمنه وأمم عصره ما يصلح لبنائه، معرضًا عمّا لا حاجة له به، أو ما لا يناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصلحته"[1].

وبناءً عليه، تأتي هذه المداخلة للتأكيد على تأكيد الجزائر لأصولها الثابتة في الماضي وتمسّكها بخطّها الثوري في دعم القضايا العادلة في إفريقيا والعالم، بدءًا بدبلوماسية الثورة التي أسهمت في تحرير العديد من الدّول الإفريقية بفضل انتزاعها للاّحقة الأممية 1415 القاضية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلى دبلوماسية القدرة المتمثلة في وساطات الجزائر المتعدّدة وإسهاماتها في تسوية مختلف النّزاعات والأزمات في إفريقيا.

انطلاقًا من معادلة حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، يمكن رصد دعم الجزائر لمختلف القضايا العادلة في إفريقيا بدءًا بمساندتها لحركات التحرّر في إفريقيا وصولاً إلى مواجهة ومجابهة حركات الانفصال والتفكّك، وذلك بمحاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية:

ما هي أبرز إحداثيات هندسة الدّبلوماسية الجزائرية من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة التي جعلت من الجزائر قدوة في فضائها الإقليمي؟

بعبارة أخرى:

ما هو إسهام هندسة الدّبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرّر في إفريقيا ماضيًا وفي مجابهة حركات الانفصال والتفكّك حاضرًا ومستقبلاً؟

وتقتضي الإجابة عن الإشكالية المطروحة إتباع معالم الخطّة الآتية:

[1]– استشهد بهذه المقولة المفكّر الرّاحل مولود قاسم نايت بلقاسم في مقدّمة كتابه: أصالية أم انفصالية؟ في الجزأين، المؤسّسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص9.

أوّلا: هندسة الدّبلوماسية الجزائرية بين النظرية والتطبيق

ثانيًا: دور دبلوماسية الثورة في دعم حركات التحرّر في إفريقيا

ثالثًا: دور دبلوماسية القدرة في تسوية النزاعات في إفريقيا

رابعًا: تقييم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة

أوّلا: هندسة الدّبلوماسية الجزائرية بين النظرية والتطبيق.

يقتضي بناء مفهوم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية اتّباع منطق الكلّيات الخمس لفرفوريوس التي يعتبرها مفيدة في ثلاثة أمور وهي: التعريف، والقسمة، والبرهان[2] لتحديد مفهوم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية بدءًا بالتعريف اللّغوي ثمّ التعريف الاصطلاحي العام والخاصّ ثمّ علاقته بالمفاهيم المجاورة للخروج في النهاية بتعريف إجرائي لمفهوم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية.

ونظرًا للطّبيعة المركّبة لمفهوم "الهندسة الدبلوماسية Engineering diplomacy " سيتمّ تعريف المفهوم بتفكيكه إلى عناصره الأساسية أي: الهندسة والدبلوماسية كالآتي:

أ–التعريف اللّغوي:

لم ترد كلمة دبلوماسية في المعاجم اللغوية العربية نظرًا لحداثة استعمالاتها في اللغة العربية، أمّا في البونانية فقد اشتقّت كلمة دبلوماسية من الفعل اليوناني diploum ومعناها يطوي. وهي تشير إلى وثائق مطوية بشكل معيّن صدرت عن السّلطة العليا في الإمبراطورية الرّومانية لتمنح حامليها امتيازات معيّنة في تنقّلاتهم عبر طرقها كما اعتاد الملوك والأمراء على منح بعض الأفراد صكوكًا ووثائق مطوية تسمح لهم بالتمتّع بامتيازات خاصّة، ثمّ اتّسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرّسمية التي تتضمّن نصوص الاتّفاقيات التي أبرمتها الإمبراطورية الرّومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية، وكان المقصود بها في اللغة اليونانية الشهادات أو خطابات الاعتمادات المالية[3].

ب– التعريف الاصطلاحي العام:

---

[2]– وضع فرفوريوس بحثه في الكلّيات الخمس مدخلاً إلى مقولات أرسطو، وقد بيّن فرفوريوس غرضه في أوّل الكتاب، فذهب إلى أنّ معرفة المقولات تقتضي معرفة الجنس والنوع والفصل والخاصّة والعرض العام. (أحمد فؤاد الأهواني، **إيساغوجي لفرفوريوس الصّوري نقل أبي عثمان الدمشقي: مع حياة فرفوريوس وفلسفته وصلة مدخله بمدخل ابن سينا بمناسبة عيده الألفي**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1371هـ–1952م، ص:52)

[3]– عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدّبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ–2004م، ص ص: 13–14.

لقد أصبح لفظ الدّبلوماسية يرتبط بالبعثات التي تولّت الدّول الأوروبية إيفادها فيما بينها لرعاية مصالحها والتفاوض باسمها والتعبير عن وجهة نظرها في القضايا والمناسبات المختلفة، وبذلك أصبحت الدّبلوماسية تعني المفاوضة، ولا يزال العديد من الكتاب يأخذون بهذا المعنى، فقد عرّفتها الموسوعة البريطانية بأنّها: "فنّ إدارة المفاوضات الدّولية". كما عرّفها ريفييه Rivier بأنّها: "علم وفن تمثيل الدّول وإجراء المفاوضات المفاوضات[4]".

ج-التعريف الاصطلاحي الخاصّ:

لقد عرّف المرحوم امحمد يزيد: " الدّبلوماسية بأنّها العلاقات بين الدّول ونشاطها في العالم، كما أكّد على أنّ دبلوماسية[5] الثورة الجزائرية هي مدرسة حديثة تربط النشاط الدّولي بالنشاط الإعلامي. لأنّ الرّسالة الدّبلوماسية أصبحت تصل إلى الجماهير قبل وصولها للسّفير أو صاحب القرار "[6].

وعرّفها الوزير سمّوحي فوق العادة بإنّها "مجموعة القواعد والأعراف الدّولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتمّ بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدّولي أي الدّول والمنظّمات الدّولية والممثلين الدّبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرّسمية والأصول التي يترتّب عليهم اتّباعها لتطبيق أحكام القانون الدّولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدّول المتباينة كما هي، وفنّ إجراء المفاوضات السّياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدّولية وعقد الاتّفاقات والمعاهدات"[7].

د- علاقته بمفاهيم مجاورة:

لقد تمّ توسيع مفهوم الدّبلوماسية بشكل عامّ ليشمل الدّبلوماسية في جميع القطاعات المختلفة: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية، وباعتبار أنّ مفهوم الهندسة الدّبلوماسية أداة من أدوات هندسة السّياسة الخارجية، فإنّ علاقته بمفاهيم مجاورة، ستكون ببحث علاقته بأدوات من أدوات السّياسة الخارجية الجزائرية وبالتالي أدوات هندسة السّياسة الخارجية الأخرى المتمثّلة أساسًا في الهندسة الاقتصادية والهندسة الأمنية، وهذا بهدف إضفاء طابع التحقّق العلمي للهندسة الدّبلوماسية مع مختلف أدوات هندسة السّاسة الخارجية المرتبطة بالمجالات الحيوية للدّولة المتمثلة في المجال الأمني والاقتصادي؛ وهو ما سيتمّ رصده عمليًا في المحور الثالث.

---

[4]-ثامر كامل محمد، **الدّبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، ص: 20.

[5]- بداني أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس -05 جويلية 1962، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإنسانية، قيم التاريخ وعلم الآثار، إشراف: أ.د. عبد المجيد بن نعيمة، الموسم الجامعي: 2012-2013.

[6]- امحمد يزيد: "**ذكريات من العمل الدّبلوماسي**"، ضمن: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطوير الدّبلوماسية الجزائرية، طبعة ثانية منقحة ومزيدة 2007، منشورات المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص: 166.

[7]- فوق العادة سموحي: **الدّبلوماسية الحديثة**، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1973، ص: 3.

هـ- التعريف الإجرائي لمفهوم الهندسة الدّبلوماسية Engineering Diplomacy

انطلاقًا من مبدأ أنّ التصوّر الهندسي ليس سيرورة عملية خطّية، وإنّما عملية تستند على مجموعة من المراجع العقلانية تعطي شكل ومحتوى بديل عن الحلّ الهندسي عمل التصوّر في الهندسة هو محاكي لسيرورة- عملية بناء للإجابة عن الأسئلة المصطلحية.

يمكن تعريف الهندسة الدبلوماسية بأنّها العملية التي تتضمّن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر الطّويل الأجل، وهي تهدف إلى إبراز أهمّية الموقف والثبات عليه.

تستعمل المشاريع الهندسية المعاصرة في تخصّصات متعدّدة، وفي عدّة وجوه في طريقة التفكير، كما يمكنها أن تساهم بشكل كبير في التطوّر الاقتصادي وتقلّص الفجوة ما بين الدّول. فالهندسة بشكل عامّ تمتاز بصفتين أساسيتين: أنظمة التوجيه ورسم تحت الضّغط، و غالبًا ما تكون الهندسة حول الأنظمة، حدود الهندسة اليوم هي في الأنظمة الجزئية من جهة، وفي الأنظمة الكلّية من جهة أخرى[8].

وبذا يمكن القول أنّ التعريف العملي للهندسة هو أنّها تعني "التخطيط تحت الضغط"، ومنه استقى مفهوم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية العمل تحت الضغط، مثل الضغط الذي مورس على الجزائر لجرّها إلى فوضى ما سُمّي بدول الرّبيع العربي أو دفعها إلى التهديدات الأمنية في دول السّاحل.

تأتي هندسة الدّبلوماسية الجزائرية للتمكّن من زرع ثقافة المشاريع في ممارسات السّياسة الخارجية الجزائرية، لأنّ المشاريع لها قوة البقاء في الزّمان والمكان؛ وانطلاقًا من مبدأ أنّ التصوّر الهندسي ليس عملية خطّية وإنّما عملية تستند على مجموعة من المراجع العقلانية تقدّم البدائل والتصوّرات للسّياسة الخارجية.

ثانيًا: دور دبلوماسية الثورة في دعم حركات التحرّر في إفريقيا

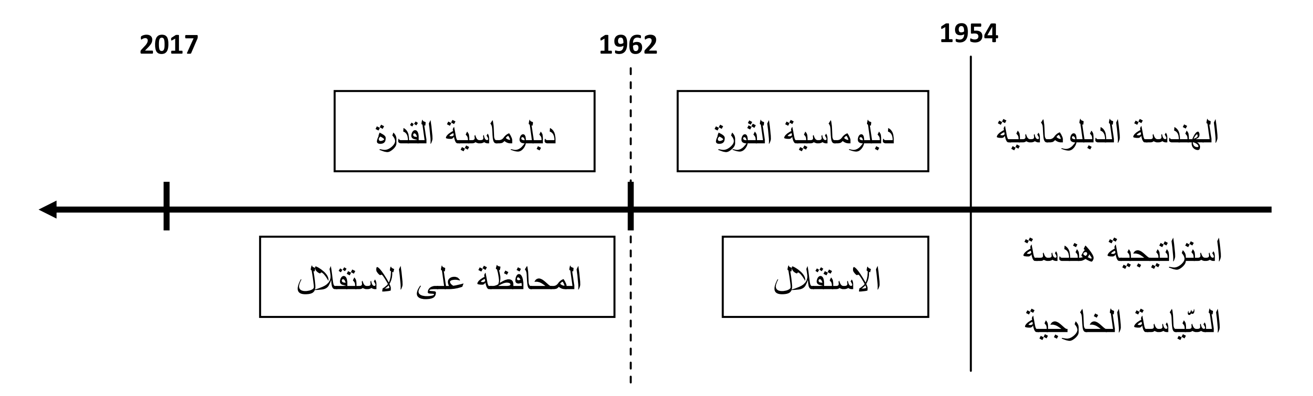
يمكن تتبّع مراحل تطوّر هندسة الدّبلوماسية الجزائرية ضمن مرحلتين أساسيتين ميّزتا هندسة الدّبلوماسية الجزائرية وهما:

أ- دبلوماسية الثورة

ب-دبلوماسية القدرة.

كما هي موضّحة في الشكل الآتي:

[8]- George Bugliarello, **Engineering, Foreign Policy, and Global Challenges** (editorial).



انتقلت هندسة الدّبلوماسية الجزائرية في مراحل تطوّرها من هندسة الثورة التي تقابلها استراتيجية هندسة السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في الاستقلال، إلى هندسة القدرة التي تقابلها استراتيجية المحافظة على الاستقلال. سواء القدرة على الاستمرار في معركة البناء والتشييد بعد الاستقلال، أو القدرة على التحمّل خلال الأزمات، خصوصًا خلال فترة الإرهاب.

ولكن قبل التطرّق إلى دور دبلوماسية الثورة في دعم حركات التحرّر في إفريقيا، لابدّ من الإشارة إلى دور الحركة الوطنية في التأسيس لدبلوماسية الثورة، ولا أدلّ على ذلك من التيّار الثوري آنذاك ممثّلاً في حزب نجم شمال إفريقيا ودوره في التعريف بالقضية الجزائرية إفريقيًا ودوليًا؛ وتسمية الحزب تنمّ عن وعي لدى الجزائريين بوحدة الكفاح والمصير المشترك ولأدلّ على ذلك أيضًا من تأكيد نصّ بيان أوّل نوفمبر 1954 على مبادئ دبلوماسية الثورة المتمثّلة أساسًا في:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا.
- تأكيد تعاطفنا في دائرة ميثاق الأمم المتحدة وتعاطفنا الفعال إزاء كلّ الأمم التي تؤيّد كفاحنا التحرّري[9].

كتب محمد العربي بن مهيدي غداة مؤتمر باندونغ الذي سجّل استيقاظًا للشعوب المستعمرة قائلاً: "إنّ الدّبلوماسية الجزائرية بدأت من الأخوة الكبيرة والدّعم اللاّمتناهي للشعوب العربية–الآسيوية"[10]. من هذه المقولة يمكن التأكيد على أنّ نشاط الثورة الخارجي استطاع أن يضطلع بنجاح بمختلف المهام الموكولة له، فأربك مساعي السّلطات الفرنسية على السّاحة الدّولية وكسب لاتصالاته الخارجية تقدير العديد من رؤساء البلدان المستقلّة وطابع المرجعية لها، لدى قادة الشعوب المستعمرة في حروبها التحريرية.

[9]– بيان أوّل نوفمبر 1954.

[10]– الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954–1962**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 129.

ولم تمض على اندلاع الثورة، إلاّ أشهر معدودة حتى أخذ نشاطها الخارجي في بعديه الثنائي والدولي يرقى إلى مصاف المرجعية لكلّ حركات التحرّر في العالم.

ومن أهمّ انتصارات الثورة في المجال الدّبلوماسي:

- مساهمة الجزائر في مؤتمر باندونغ في أفريل 55.
- تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدّورة العاشرة للجمعية العامّة للأمم المتحدة[11].

لقد كان الهدف الوحيد لدبلوماسية الثورة هو تحقيق الاستقلال، ولذلك تمحورت دبلوماسية الثورة مبدئيًا وميدانيًا على محور الاستقلال والمحافظة على الاستقلال للأجيال القادمة. فالقرار الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 19/ 12/ 1960 (أثناء الدورة الحادية عشرة) والذي ينص على أن الجمعية العامة قد أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية المناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة، على أساس الاعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية للجزائر[12]. هو من إسهامات دبلوماسية الثورة في المصادقة على اللاّئحة الأممية 1514 التي كرّست حقّ الشعوب المحتلّة في تقرير المصير، فالجزائر التي أسهمت في إقرار هذه اللائحة وانتزعت استقلالها بتطبيقها، تسعى دائمًا إلى دعم الشعوب المحتلّة في حقّها في تقرير المصير والاستقلال، بما فيها الشعب الفلسطيني والشعب الصّحراوي.

ولقد كانت لدبلوماسية الثورة تأثير عمودي على دبلوماسية الجزائر المستقلّة، فقد أقرّ بيان أوّل نوفمبر 1954 أنّ العمل الدّبلوماسي يعتبر من الأهداف الأساسية للثورة على المستوى الخارجية من خلال تدويل القضية الجزائرية[13].

إذا كانت الجزائر المستقلّة قد بلغت الآن عامها الخامس والخمسين فإنّ دبلوماسيتها قد سبقتها إلى الميلاد. لأنّه هذه كانت إحدى أدوات الثورة التحريرية في تعريف الرّأي العام العالمي بقضية الشعب الجزائري. وفعلاً فقد تمكّنت دبلوماسية المعركة من توسيع نطاق المؤيّدين والأنصار للقضية الجزائرية.

لقد كان باندونغ 1955 أوّل منتدى لاستقبال القضايا العادلة في العالم، عبّرت فيه الجزائر عن قضيتها في إطار إفريقي–آسيوي كان إعلانًا عن دبلوماسية الثورة التحريرية.

---

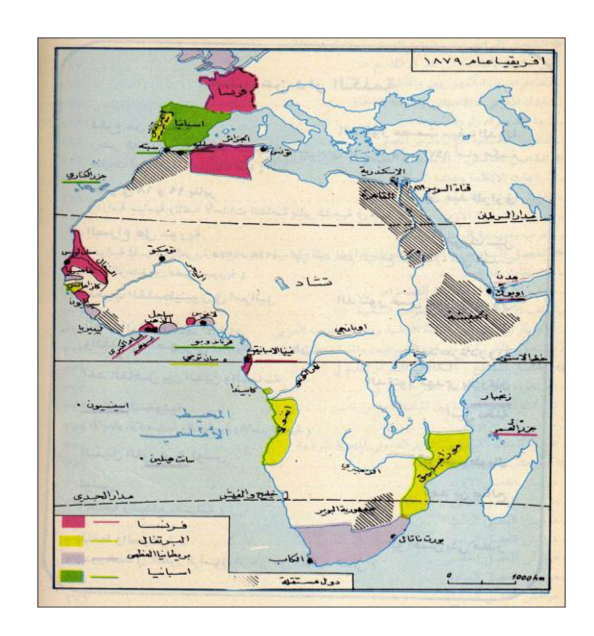
[11]– صالح بن قبي، ص ص: 22–23.

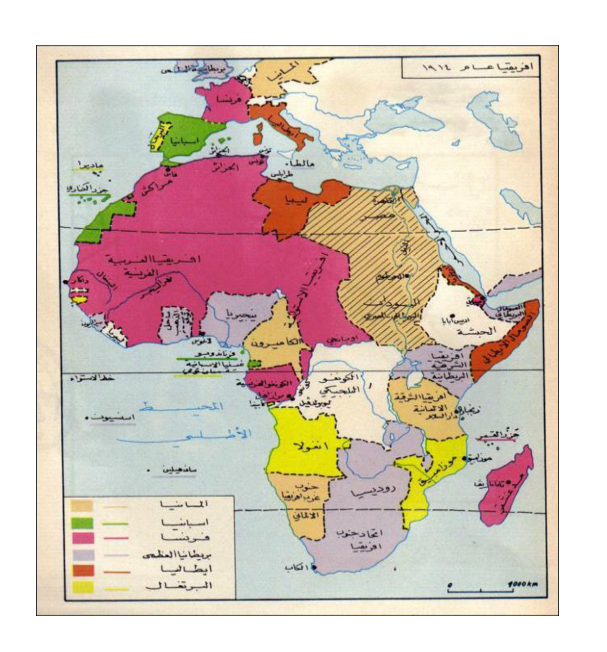
[12]– محمد ختاوي: دور الدّبلوماسية إبّان الثورة الجزائرية وتأثيرها على حركات التحرّر في العالم الثالث، www.essalamonline.com

[13]– ينظر: صالح بن القبي: "**الدبلوماسية بين الأمس واليوم**"، ضمن كتاب: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص57.

فالجزائر التي اجتثّت جذور الاستعمار الاستيطاني بالمقاومة المسلّحة والمفاوضات، قد زعزعت قواعد الاستعمار الفرنسي في إفريقيا وعجّلت بتصفية الاستعمار المباشر في القارّة.

وبذلك أعادت سيّدة البحار للبحر الأبيض المتوسّط هويته بكونه أداة وصل بين حضارات، ومهّدت بذلك الطّريق لحوار متساو بين ضفّتيه[14].





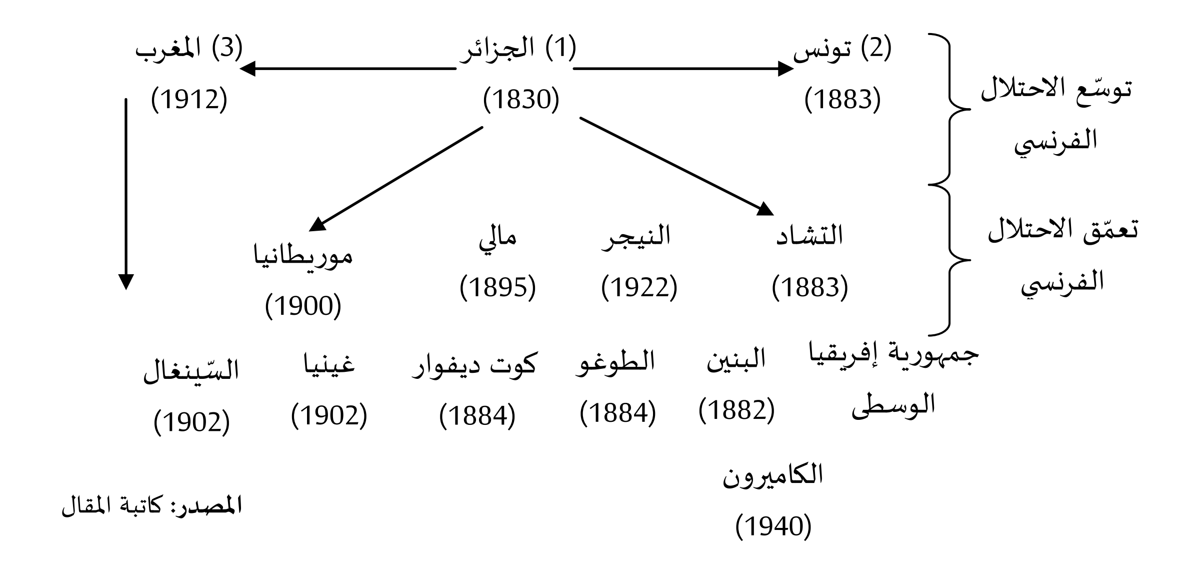
بناءً على خرائط الاحتلال الغربي لإفريقيا يظهر أنّ "إفريقيا أكثر القارّات التي غطّاها الاستعمار وآخر قارّة انكشف عنها، وأصبحت اليوم ساحة تتنافس عليها مختلف أشكال الاستعمار الجديد، وأرض صراع وتحدّ أيديولوجي بين الشرق والغرب[15].

إنّ الاحتلال الغربي لإفريقيا باتّجاه العمق، خصوصًا بالنّسبة لفرنسا التي ساهم توسّعها شرقًا وغربً وجنوبًا بعد احتلال الجزائر إلى التوغّل في القارّة السّمراء، فكانت حركة الأقاليم المتّصلة للاحتلال الفرنسي لشمال وغرب إفريقيا بدءًا بالنّواة الجزائر وباتّجاه صحراء الجزائر من دول غرب إفريقيا لتكون الصّحراء هي الرّابط بين الرّابط بين المستعمرات الفرنسية وفق الشكل الآتي:

[14]– أحمد طالب الإبراهيمي، "**من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة**"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدّولية، العدد: 06، الفصل الثاني 1987، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 8.

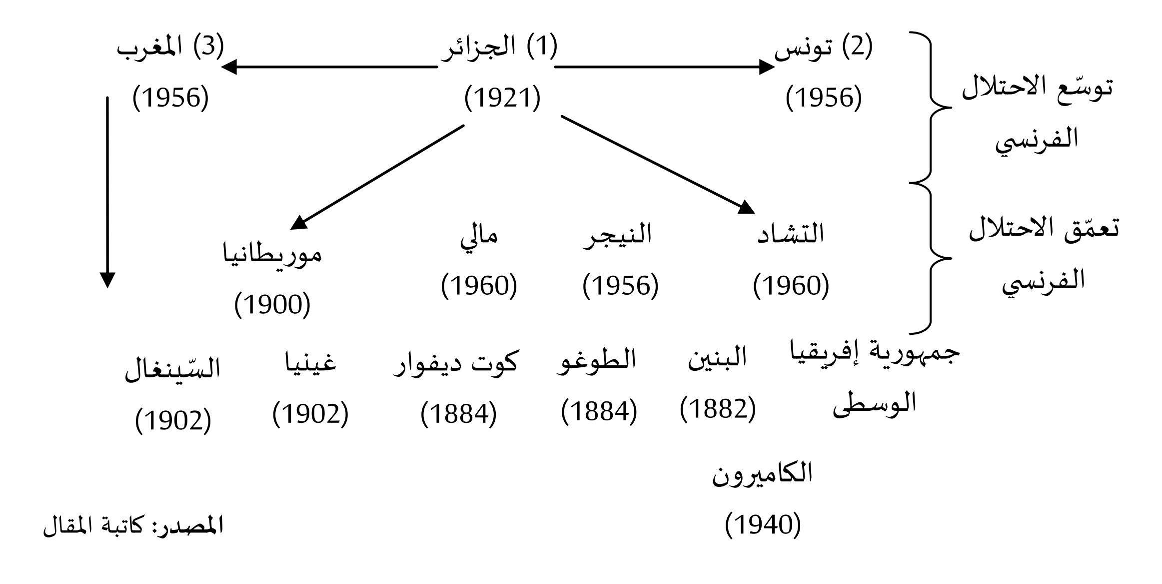
[15]– القوزي محمد علي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ–1991م، ص: 7.

شكل يوضّح حركية توسيع وتعميق الاحتلال الفرنسي لشمال غرب إفريقيا



ومع تنامي حركات التحرّر في القارّة، "بدأت الدّول الأوروبية تتخلّى شيئًا فشيئًا عن مستعمراتها تحت الضّغط التحرّري الذي أجبرها على أن تعترف لمستعمراتها القديمة بالحرّية والاستقلال"[16]. بالإضافة إلى تأثير الثورة التحريرية على دول القارّة، فأجبرت فرنسا على اتّباع استراتيجية الانكماش بالمحافظة على النّواة بتفضيل الأهمّ على المهمّ فنالت أوّلاً كلّ من المغرب وتونس استقلالهما، ثمّ تلتها دول السّاحل، لتبقى الجزائر أولى وآخر مستعمرات فرنسا، كما يوضّحه الشكل الآتي:

شكل يوضّح حركية توسيع وتعميق الاحتلال الفرنسي لشمال غرب إفريقيا



إلاّ أنّ النواة التي كانت مصدر انطلاق حركات التحرّر الإفريقية واجهت الاحتلال رغم سياسات الإبادة الجماعية، والمحتشدات، وسياسة الأرض المحروقة، والتعذيب والصّمود في وجه أعتى قوّة استعمارية في حلف

[16]-Voir : Bernard Lyon : Décolonisez l’Afrique, Ellipses Editions Marketing, Paris-France, 2011.

الشمال الأطلسي. وشكّلت بالتالي الثورة التحريرية الجزائرية القلب الصّلب لحركات التحرّر لإفريقيا، التي شكّلت بدورها الحزام الواقي للقلب الصّلب؛ فعلى عكس ما كانت تعتقد فرنسا من أنّه بإمكانها إحكام السّيطرة على النواة- القلب الصّلب ستتمكّن من البقاء في القارّة الإفريقية، وإعادة احتلال الحزام الواقي انطلاقًا من القلب الصّلب، لذلك نراها تسعى اليوم إلى استعادة نفوذها في القارّة بالبدء بالسّيطرة على الحزام الواقي الذي تخلّت عنه في السّابق بتفضيل الأهمّ على المهمّ، من أجل التمكّن من السّيطرة على القلب الصّلب.

وكما فشلت في السّابق لأنّ القلب الصّلب للثورة التحريرية هو نتاج إرادة الشعب التي لا تُقهر، ومعاناة مائة واثنان وثلاثون 132 سنة من الاحتلال، فقد أدركت الشعوب المضطهدة أنّ التحرير الوطني أصبح مسجّلاً في التطوّر التاريخي الحتمي، لكنّها تعرف أيضًا أنّ هذا التحرير يجب أن يكون من عمل الشعب المضطهد[17]، وقد ولدت هذه المعاناة تمسّك الجزائر التامّ بعد الاستقلال بمبدأ "حدود الدم" التي هي من حقّ الشهداء الذين ضحّوا بأنفسهم في سبيل أن تحيا الجزائر، فكان مبدأ "عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من وقت الاستعمار مبدأ أجمعت عليه جميع دول القارّة من خلال ميثاق منظّمة الوحدة الإفريقية سنة 1963[18] تفاديًا لبلقنة القارّة، حيث منذ حصول الدّول الإفريقية على استقلالها، فإنّ الحدود التي تمّ ترسيمها خلال عهد الاستعمار في سياق المنافسة الحادّة بين الدّول الأوروبية للسّيطرة على أراضي إفريقيا[19]، ظلّت دومًا تشكّل مصدر نزاعات وخلافات في القارّة.

ثالثًا: دور دبلوماسية القدرة في تسوية النّزاعات في إفريقيا

لقد برزت قدرة الدّبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدّولي في عدّة مجالات: أمنية، اقتصادية، طاقوية، ومن خلالها يمكن رصد علاقة هندسة الدّبلوماسية الجزائرية بكلّ من الهندسة الأمنية، والهندسة الاقتصادية والهندسة الطّاقوية، وفيها تبرز قدرة الدبلوماسية الجزائرية، وهو ما سيمكّنها من تسوية النّزاعات في إفريقيا.

1-الهندسة الاقتصادية Engineering Economics

تشترك الهندسة الدّبلوماسية بالهندسة الاقتصادية[20] في منطق العملية المنبني أساسًا على فكرة المشاريع القابلة للتجسيد على أرض الواقع، وكيف يمكن للدّبلوماسي اقتراح مشاريع تكون ناجحة في التطبيق على أرض الواقع، على واقع العلاقات الدولية، فمنطق الهندسة الاقتصادية لا يخرج عن منطق المشاريع المستند أساسًا على وضع قائمة من البدائل المختلفة: مخطط أ، مخطط ب، ...، واستخرج البديل المناسب، مع الوضوح في الهدف وتطوير

[17]- فرانز فانون، ص: 105.

[18]- ينظر: عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارّة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقّت؟، دار الفجر للنشر والتوزيع، القارة-مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص: 89 وما بعدها.

[19]- Joachim E. Goma-Thethet : Histoire des relation entre l'Afrque et sa diaspora, L'Harmattan, Paris-France, 2012.

[20]- Donald G. Newman, Ted G. Eshenbach, Jerome P. Lavelle, **Engineering Economic Analysis**, London: Oxford University Press, 9th editions, 2004.

معايير الأداء المشتركة بالجمع بين المعايير المشتركة وحساب المخاطر المتوقّعة وفي الأخير التحقّق من نتيجة المخطط ومراجعته[21].

وتعدّ الجزائر في المجال الاقتصادي من رواد الحركة المطالبة بإقامة نظام عالمي جديد أكثر إنصافًا للدّول النّامية يعطيها حقّ امتلاك ثرواتها الطّبيعية وحرّية التصرّف فيها وهي من الدّول النّامية القلائل التي قامت بتأميم كلّ ثرواتها الطّبيعية من مناجم معدنية سنة 1967 واحتياطي البترول عام 1973 فاتحة الطّريق أمام جميع بلدان العالم الثالث لتحدو حدوها ولم تكتف بإعطاء القدوة في هذا المجال بل أخذت تزود البلدان النامية بخبراء في مجال التأميم والتنقيب والاستخراج للثروات الباطنية خلفًا للخبراء الأجانب الذين كثيرًا ما صاروا يغادرون مهامهم بأمر من حكوماتهم انتقامًا من بلدان الإقامة وطمعًا في إفشال تسييرها[22].

لقد مارست الجزائر حق التأميم، وبفضل هذا السّلاح استرجعت الأرض لفائدة الذين كانوا يعملون بها، وهبّت رياح التحرير، فيما بين 1966 و1972 على قطاعات المناجم والبنوك وشركات التأمين ومنابع البترول وحقول الغاز، بعد أن وقع التمكن من السّيطرة على شبكات توزيع الموارد الطّاقوية ذات الحيوية البالغة لتنمية البلد اقتصاديًا.

إنّ هذا العمل الإرادي قد كانت له طبعًا امتدادات دولية ربطها التاريخ باسم الجزائر، سواء تعلّق الأمر بإقامة وتنظيم تضامن حقيقي بين البلدان السّائرة في طريق النموّ، أو بخوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وهو ما برز في مؤتمر القمّة الرّابع للبلدان غير المنحازة في 1973، ومؤتمر منظّمة الدّول المصدّرة للبترول –الذي كان فريدًا من نوعه– والذي انعقد بالجزائر عام 1975، إضافة إلى الدّورة الاستثنائية للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في 1974 التي خصصت للمشاكل الاقتصادية الدّولية، مكانة معتبرة وشكّلت لحظات مميّزة في تاريخ النشاط الدّبلوماسي الجزائري الذي يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف العملاق: إعادة هيكلة المجتمع الدّولي وتحقيق الدّيمقراطية في العلاقات الدّولية[23].

ولقد أسهمت الدّبلوماسية الاقتصادية[24] الجزائرية وتحديدًا أحد فروعها النشطة منذ الاستقلال ألا وهو الدّبلوماسية الطّاقوية في إرساء أسس استقرار اقتصاد كلّي مما سمح للجزائر بالتصدي والتكيف مع الصدمات المتتالية للأزمات

[21]- Edited by : Kal Renganathan Sharma, **Fundamentals of Engineering Economics**, p. 4, www.cognella.com

[22]– صالح بن قبي، ص: 24.

[23]– أحمد طالب الإبراهيمي، "**من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة**"، ص: 9.

[24]– وتلجأ الدّول إلى تطبيق الدّبلوماسية الاقتصادية إلى بعض الأدوات كتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنّية أو تشجيع قيام ونموّ العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال أو تقديم إعانات للمنتجين أو المصدّرين..كما قد تطبّق الدّول هذه الدّبلوماسية بأسلوب الترهيب أو بأسلوب فرض العقوبات

المالية والنفطية العالمية، على حدّ تعبير وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدّول العربية السيّد عبد القادر مساهل.

2-الهندسة الأمنية Engineering Security

نظرًا للترابط الوثيق بين الهندسة الاقتصادية والهندسة الأمنية من منطلق مقولة روبرت ماكنمارا: "لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن"[25]، تسعى الهندسة الأمنية إلى تحقيق مشاريع الهندسة الاقتصادية على أرض الواقع من خلال تحقيق الأمن والاستقرار، لأنّه بدونهما لا يمكن تحقيق التنمية كما سبقت الإشارة إليه.

وتكمن أهمّية علاقة الهندسة الدّبلوماسية بالهندسة الأمنية أساسًا من أجل تغليب استخدام حكمة الدّولة وعقلها الجيّد تجاه قوّتها العسكرية[26]، فغالبًا ما يكون العسكريين مدرّبين على اليقظة والاحتراز ضدّ المخاطر، وهو ما يجب على الهندسة الدّبلوماسية أن تقوم به، لأنّ الحلّ المثالي لمشكل ما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كلّ المخاطر الممكنة لتحقيقه من عدمه[27].

تواجه الجزائر اليوم، المخاطر نفسها وتحيط بها بلدان عربية وإفريقية تشكو من الفتن الدّاخلية والتوتر على كامل حدودها مما يفرض عليها اليقظة والحذر، وهو ما أكّده الفريق قايد صالح عند تطرّقه إلى الوضع الراهن الذي يعيشه العالم بأكمله، ممّا يتطلب مزيدًا من الحيطة والحذر. مؤكّدًا على دور الجيش الوطني الشعبي في ضمان استقرار وأمن الوطن والحفاظ على سيادتها الوطنية وصونًا لحرمة أرضها ووحدتها الشعبية[28].

كما عبّرت الدّبلوماسية الجزائرية على لسان الوزير عبد القادر مساهل، بعد طلب انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بأنّ الجزائر "ستذهب إلى هذه القمة في طمأنينة ويقظة[29]"، طمأنينة من أنّ المغرب سيجلس جنبًا إلى جنب مع الصّحراويين وهذا في حدّ ذاته انتصار لقضية الصّحراء الغربية، ومن أنّ إيجاد تسوية عادلة لقضية الصّحراء الغربية قادمة لا محالة، ويقظة من محاولات المغرب إفراغ الاتحاد الإفريقي من محتواه.

3-الهندسة الطّاقوية Engineering Energy

الاقتصادية من خلال نظام الحصص أو المقاطعة الاقتصادية أو فرض الرّسوم الجمركية أو اللّجوء إلى سياسة الإغراق بهدف ضرب الصّناعات الوطنية الناشئة. (هشام محمود الأقداحي، ص: 26).

[25]– روبرت ماكنمارا: جوهر الأمن، ص: 75.

[26]– على حدّ تعبير الرّئيس الأمريكي توماس جيفرسون: "أتمنى أن تنمو حكمتنا مع قوّتنا، وتعلّمنا بأنّه كلّما استعملنا قوّتنا بشكل أقلّ كلّما كان ذلك أحسن". Najmedin Meshkati, "**Engineering Diplomacy: An Underutilized Tool in Foreign Policy**", Revue: Science & Diplomacy, Vol. 1, N. 2, 2 June 2012, www.sciencediplomacy.org.

[27]- Ibid.

[28]– صالح بن قبي، المرجع السّابق، ص: 48.

[29]– تصريحات وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدّول العربية، مأخوذ من مواقع الأنترنيت: www.elbiled.net و www.echorouk.com.

الهندسة الدّبلوماسية هي أداة من أدوات هندسة السّياسة الخارجية، تستعين الجزائر في هندستها الدّبلوماسية بالهندسة الاقتصادية وتحديدًا الهندسة الطّاقوية لمواجهة تقلّبات أسعار السّوق الطّاقوية، وأبرز مثال على ذلك هو اجتماع الدّول المصدّرة للبترول الأوبيك في الجزائر، الذي وضع أرضية للتفاهم بين الدّول المنتجة للبترول على تخفيض الإنتاج بما يتواءم مع استقرار الأسعار. بالإضافة إلى الهندسة الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية في السّاحل مثلاً اتّفاق السّلم والمصالحة في مالي، ومن خلال هذين النموذجين، يمكن القول أنّ الجزائر نجحت في تعميم مشروع السّلم والمصالحة الوطنية. وتحقيق أمنها الطّاقوي.

إنّ تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر يكون من خلال إستراتيجية دبلوماسية الطاقة الجزائرية. إذ كلّما تجسّدت دبلوماسية الطاقة على أرض الواقع بتحقيق مكاسب سواء في إعادة النظر في أسعار الغاز وربطه بالبترول أو بالاستثمار في الطاقات البديلة وكسب التكنولوجيات الحديثة يتحقّق الأمن الطاقوي في الجزائر والعكس صحيح؛ فإذا لم يُعاد النظر في أسعار الغاز وبقي محكومًا بعقود طويلة الأمد يصدّر إلى الدّول المتطوّرة تكنولوجيًا بأسعار زهيدة، فإنّ وقوع أيّ أزمة تقع حتى ولو كانت متعلّقة بارتفاع في أسعار المواد الغذائية سيؤدّي إلى تهديد الأمن الطاقوي في الجزائر.

أمّا عن قدرة الجزائر في تسوية النّزاعات في إفريقيا بالطّرق السّلمية، فقد أظهرت الجزائر قدرة هائلة على التعبئة على الصّعيدين الإقليمي والدّولي[30]، كما أنّها ورثت من كفاحها الطّويل رسالة عالمية إنسانية المضمون تدعو إلى القضاء على جميع أشكال الاستعمار وتحطيم آخر معاقله في العالم، ولا شكّ أنّ هذه الرّسالة تتطابق مع رسالة عدم الانحياز وتبشّر بقيام مجموعة دولية متجدّدة نحو الأفضل[31]. وقد بدأت وزارة الشؤون الخارجية عملها بخمسة عشر دبلوماسي، وكان هذا هو الجيل الأوّل الذي نقل الجزائر إلى العمل الدّولي إلى غاية مجيء الجيل الثاني[32].

يمكن لأيّ باحث في تاريخ السياسة الخارجية للجزائر منذ استقلالها القول بأنّها بقيت إلى اليوم، تعتمد في خطوطها العريضة، المبادئ التي قامت عليها ثورتها التحريرية، وقد اتّخذتها العديد من الشعوب المستعمرة خصوصًا الإفريقية منها منهجًا لكفاحها التحرّري ومرجعًا لضمان التعايش السّلمي بينها، والتعاون المثمر في استغلال مراجعها الفكرية وطاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية، بعيدًا عن التكتلات الإيديولوجية والعسكرية الخاضعة لنفوذ الدّول العظمى وراحت الجزائر تنفيذًا لهذا البرنامج الطموح. واعتمادً على مختلف انتماءاتها الإفريقية والعربية

---

[30]– ينظر: حديث السيّد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية الأسبق لمجلة أفيك أزي في ديسمبر 2013.

[31]– أحمد طالب الإبراهيمي، "**من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة**"،ص: 8.

[32]– ينظر: Nassim Mokrani : Les nouvelles diplomaties-genèse, qualification et accompagnement, p.13.

تنظّم عبر كبريات مدنها، المؤتمرات السّياسية والملتقيات الفكرية، والمعارض التجارية والمباريات الرّياضية ومن هذه الإنجازات على المستوى القارّي: المهرجان الثقافي الإفريقي لسنة 1969، قمّة بلدان عدم الانحياز الشهيرة لسنة 1973 والتي حضرها أزيد من خمسين رئيس دولة وحكومة، قمة البلدان العربية بحضور موبوطو بصفته الرّئيس الدّوري لمنظمة الوحدة الإفريقية، تأكيدًا لعزم الكتلتين العربية والقارّية، التحرّك المنسّق على السّاحة الدّولية، بالإضافة إلى العديد من ندوات مجموعة السبع والسبعين[33]، كما قامت بطرد نظام الأبارتيد من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974.

كما أسهمت الجزائر من خلال دبلوماسيتها النشطة في تسوية العديد من النّزاعات على المستوى القارّة منها: النّزاعات الحدودية في القارّة[34]، والنزاع الإثيوبي الإرتيري سنة 2000، وتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي 2015، ومساعيها الحميدة الرّامية إلى إيجاد حلّ توافقي في ليبيا.

رابعًا: تقييم هندسة الدّبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة

بالرّغم من كلّ الصّعوبات التي واجهتها الدّبلوماسية الجزائرية في مراحل تطوّرها بعد الاستقلال إلاّ أنّها بقيت محافظة على مبادئها، بل جعلت من تلك المبادئ المستمدّة من دبلوماسية الثورة هي القلب النّابض للدّبلوماسية الجزائرية على مرّ العصور.

وعلى مستوى القارّة الإفريقية، ما فتئت الجزائر تسهم في كلّ النّضالات التي تخوضها شعوبها من أجل استكمال تحرير وضمان تنميتها –كما تعمل الجزائر جاهدة بهدوء وفعالية ودون أيّ ضجيج إعلامي، من أجل تعزيز مجلس السّلم والأمن في إفريقيا، وتعمل لإقامة تعاون نزيه ومثالي مع البلدان الإفريقية، حيث حقّقت مشاريع تنمية معتبرة في الوقت الذي فتحت فيه أبواب جامعتها لتكوين الآلاف من الإطارات الإفريقية العليا.

لقد كان على هندسة الدّبلوماسية الجزائرية غداة استرجاع السّيادة الوطنية أن تدعم حضور الجزائر في العالم، وتقود عددًا من الأنشطة بوصفها عضوًا كامل الحقوق في المجموعة الدّولية، وكان عليها زيادة على ذلك كلّه، أن تسهم في استكمال الاستقلال السّياسي للبلد وفي صيانة وحدته الترابية والحفاظ على حدوده الثابتة، في إطار جهوي ودولي صعب. ومن هنا أعطيت أهمّية خاصّة للعمل من أجل تحقيق جلاء القوات العسكرية للدّولة الاستعمارية بالأمس، والقضاء على جميع قواعدها في البلاد. وفي الوقت نفسه، وجدت حركات التحرير بإفريقيا والعالم العربي في جبهة التحرير، رفيق سلاح انتصر ومضرب مثل يحتذى في خوض المعركة وتذليل وسائلها،

[33]– أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السّابق، ص: 8.

[34]- Thiery Amougou, Cinquantenaire de l’Afrique indépendante (1960-2010), enjeux de développement, défis sociopolitiques et nouvelles opportunités, l’Harmattan, Paris-France, 2011.

وهكذا تلقّت طلائع الكفاح التحريرية لشعوب المستعمرات البرتغالية في الجزائر تكوينها العسكري، وتزوّدت منها بالأسلحة، كما وجدت حركات التحرير في إفريقيا الجنوبية وناميبيا لدى الجزائر عونًا معنويًا ودعمًا ماديًا[35].

إذا كانت 132 سنة احتلال أثّرت عموديًا على هندسة الدّبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا، وإذا كانت عشرية الإرهاب أثّرت أفقيًا على هندسة الدّبلوماسية الجزائرية، فإنّ الثورة التحريرية الكبرى أثّرت وتؤثّر أفقيًا وعموديًا على هندسة السّياسة الخارجية الجزائرية، وهي مشروع ناجح أدّى إلى انتزاع الاستقلال الوطني ويسعى إلى المحافظة عليه اليوم؛ فرهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان في إخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السّلم واستعادة الوئام وصولاً إلى إفاضة المصالحة الوطنية.

فالجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيّرات التي تحدث في القارّة الإفريقية؛ وأمام هذا الوضع تؤكّد الجزائر تشبّثها بسيادة البلدان الإفريقية ووحدتها ورفضها لكلّ تدخّل أجنبي واحترامها لقرار كلّ شعب من محض سيادته[36].

من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة، القدرة على استكمال الاستقلال بالتأميمات، القدرة على الاعتماد على الذات، القدرة على معركة البناء والتشييد، القدرة على مكافحة الإرهاب، القدرة على الخروج من الأزمات لوحدها.

خاتمة:

لقد قادنا بحث موضوع هندسة الدّبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: من دبلوماسية الثورة إلى دبلوماسية القدرة إلى التوصّل إلى النتائج الآتية:

- إنّ هندسة الدّبلوماسية الجزائرية هي أداة من أدوات هندسة السّياسة الخارجية الفعّالة، استمدّت فعاليتها من هندسة الثورة لتنتقل إلى هندسة القدرة تعبيرًا عن انتقال الدولة الجزائرية من الجزائر الثائرة إلى الجزائر القادرة.
- لقد أسهمت دبلوماسية الثورة في تحرير العديد من دول القارّة الإفريقية ولا أدلّ على ذلك من تفضيل فرنسا الأهمّ عن المهمّ، وتأكيد مقولة الأميركال كابرال "إذا كانت مكة قبلة المسلمين فالجزائر قبلة الثوار"، أنّ الجزائر كانت ملهمة حركات التحرّر في إفريقيا.

[35]– أحمد طالب الإبراهيمي، "**من الجزائر المجاهدة إلى الجزائر المستقلّة: دبلوماسية الثبات والمثابرة**"، ص: 9.

[36]– ينظر: خطاب رئيس الجمهورية السيّد عبد العزيز بوتفليقة إلى الأمّة، يوم: 14 أفريل 2011.

- طوّرت الجزائر دبلوماسيتها بالانتقال من دعم حركات التحرّر في إفريقيا إلى تسوية النّزاعات في القارّة، منها على سبيل المثال لا الحصر الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الإثيوبي–الإرتيري 2000، وتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي 2015، ومساعيها الحميدة الرّامية إلى إيجاد حلّ توافقي في ليبيا.
- ترتبط هندسة الدّبلوماسية الجزائرية بهندسة المشاريع التي لها قوّة البقاء في الزّمان والمكان، وهو ما هندسة الدّبلوماسية الجزائرية الحالية في ضوء مشروع الميثاق من أجل المصالحة الوطنية تعميقًا في دول السّاحل الإفريقي، وتوسيعًا في دول الرّبيع العربي.





جامعة 08 ماي 1945- قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مداخلة مقدمة للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي حول:

الجزائر وإفريقيا :

من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات استراتيجية

بتاريخ: 15 أكتوبر 2017

من تقديم الأستاذة:

الإسم واللقب: وسام ميهوب

الدرجة العلمية: أستاذة مساعدة ب

التخصص: علاقات دولية واستراتيجية

الجامعة: جامعة 20 أوت سكيكدة

الهاتف النقال: 07.94.35.78.98

البريد الالكتروني: wissamsp@yahoo.com

عنوان المداخلة:

قراءة في جيوستراتيجية الدور الإقليمي للجزائر تجاه التحديات الأمنية الراهنة: بين ثوابت العقيدة الأمنية وضرورات الشراكة الإقليمية

<u>* مقدمة:</u>

ثبـت مـن مختلـف التجـارب العالميـة والإقليميـة أن (العمـل الجمـاعي– Collective Work) و(التنسيق الإقليمي– Regional Coordination) هو السبيل الوحيد لتلافي مختلف التحديات الأمنية؛ ومن هذا المنطلق انبثقت العديد من المحاولات قاسِمُها المشترك هو تعزيز السلم والأمن وضمان الإستقرار على المتسوى الوطني والإقليمي بوضع آليات لمواجهة التحديات الأمنية التناظرية منها واللاتناظرية.

ونظرا للموقع الجيوسياسي للجزائر من جهة وتزايد حدة التهديدات الأمنية التي تواجهها من جهة أخرى فقد عمدت دوائر صناعة القرار الجزائري إلى تبني استراتيجية أمنية تحاول فيها ضبط سلوكها مراعية في ذلك (ثوابت العقيدة الأمنية– Sécurity Doctrine) التي ترتكز على (أسس دستورية وإجرائية– Constitutional And Operational Principles) تتلخص أساسا في مفاهيم: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضبط وتيرة التحرك الدبلوماسي ضمن أطر الشراكة الإقليمية مع الأخذ بعين الإعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم النشاط الدفاعي والأمني الجزائري...

على هذا الأساس نحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الموضوع إنطلاقا من <u>إشكالية</u> تتمحور حول **مدى قدرة الجزائر على الموازنة بين ثوابت عقيدتها الأمنية وإلتزاماتها تجاه الشراكات الإقليمية ضمن خطط وآليات العمل الجماعي سعيا منها لمواجهة ودحض الأخطار الأمنية بمختلف أنواعها ومنابعها.**

وهذا انطلاقا من **<u>إفتراضين</u>** أساسيين:

1. الإنكشاف الأمني في الجوار الإقليمي للجزائر يستدعي من هذه الأخيرة تبني مقاربة أمنية ملائمة لمعالجته في إطار جهود العمل الجماعي.
2. سياسات الأمن المبنية على أسس العقيدة الأمنية الجزائرية لا تتعارض مع الأهداف الأمنية للشراكات الإقليمية.

وعلى هذا الأساس سنتناول **<u>بالتحليل</u>:**

<u>أولا</u>: أسس العقيدة الأمنية الجزائرية.

<u>ثانيا</u>: التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر.

<u>ثالثا:</u> الدور الجزائري لمواجهة التحديات الأمنية.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر/ التحديات الأمنية / العقيدة الأمنية / الشراكة / العمق الاستراتيجي/ جيوسياسة

أولا: مفاهيم الدراسة

1- الدور – The Role

يرى **كال هولستي– Kal Holsti** بأنه "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي"[1].

أما **ستيفن والكر – Steven Walker** فيرى أن الدور يعبر على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"[2].

وبذلك فقد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة من خلال مستويين من التحليل الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل، أما المستوى الثاني فيتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد الذين يؤثرون في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول .

2- العقيدة الأمنية – Security Doctrine

العقيدة الأمنية هي مجموع الرؤى والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة أمن الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندا يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إماكنية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني[3].

---

[1] K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), p. 233.

[2] Stephen G. Walker, Role Theory and the Cognitive Architecture of British Appeasement Decisions: Symbolic and Strategic Interaction in World Politics (Routledge, in press), http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/walker.pdf

[3] Maricarmen Gonz´alez Cisneros, La doctrine europ´eenne de s´ecurit´e en Am´erique Latine : une s´ecurit´e composite, entre pr´eventive, coop´erative , et incitative, CEISAL 2010, Jun 2010, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00502722/document

والإختلاف في العقائد الامنية للدول هو الذي يحدد الإختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها. العقيدة الأمنية مثل تصورا امنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما تحدد أيضا أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولولجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب عن ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه الرؤى والتفسيرات.

3- الشراكة – Cooperation

يختلف مفهوم الشراكة بإختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين المؤسسات وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة، وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي او وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.

يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الإقتصادية بإختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

4- الجيوسياسة – Geopolitique

ثانيا: أسس العقيدة الأمنية الجزائرية

ساهمت جملة من العوامل التاريخية والجيوبوليتيكية والأيديولوجية في بلورة وتطور العقيدة الأمنية الجزائرية:

- **العامل التاريخي:** ساهمت الثورة التحريرية في رسم المشهد السياسي والإجتماعي والغقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع لهذا العامل التاريخي. وعلى الرغم من التحولات التي عرفتها الجزائر إلا أن هاجس التاريخ ظل حاضرا وظل يطبع عقيدتها الأمنية وأقرب مثال لذلك هو رفض الجزائر المستمر إقامة العلاقات أو التطبيع مع اسرائيل[4].

- **العامل الجغرافي:** إن موقع الجزائر يشكل نقطة تقاطع استراتيجية بتوسطها عدة دول مغاربية من جهة وتموقعها بين كيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الإتحاد الاوروبي والثاني في الجنوب وتمثله افريقيا ومن الناحية الاستراتيجية فهذا يجعل الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات مما يستدعي الأخذ بعين الإعتبار هذا الإنكشاف في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية.

يمكن القول بأن مستويات تأثير العامل الجغرافي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية متنوعة؛ فإلى غاية انتهاء الحرب الباردة مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة[5]. أما في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة على رأسها ظهور مزيد من الإنكشافات الأمنية من جهة وزيادة الإعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة اتجهت

---

[4] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا، الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 01.

[5] ـ الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 105.

هذه العقيدة للإرتكاز على عناصر جديدة على رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة. وبالتالي الإنتقال من البعد الخارجي إلى ابعد الداخلي كمحدد لهذه العقيدة.

– **العامل الآيديولوجي:** بادئ ذي بدء مثلت الآيديولوجية الإشتراكية أهم المرتكزات في العقيدة الأمنية الجزائرية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار وقد رسمت الآيديولوجية الاشتراكية مبادئ واهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الإستقلال ولعل أبرز تلك الاهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية وكذلك الإستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية.

مع نهاية الثمانينات شهد الداخل الجزائري جمل من التحولات السياسية والاجتماعية وكذا افول المعسكر الشرقي على المستوى العالمية وهو ما انعكس بشكل واضح على طبيعة الآيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام للعقيدة الامنية للجزائر منذ الاستقلال.

وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية تاخذ في الحسبان جانبي الأمن الصلب والناعم نظرا لارتباطها بالعنف والإرهاب واستهلاك وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة كلها ساهمت في إعادة تشكيل هذه العقيدة الامنية وفق مدركات التهديد الجديدة بالتركيز على سبل وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور لمحاصرة هذه التحديات الجديدة[6].

---

[6] - صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة** ، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 05، ص ص 290- 291.

ثالثا: التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر

أ- التهديدات السياسية:

أدى انغلاق المجتمع الجزائري خلال مطلع التسعينات على استفحال ظاهرة الإرهاب وأصبحت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري. ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدتها الجزائر لتطويق الظاهرة بين استخدام القوة العسكرية واللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية غير أن هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه على رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر.

ب-التهديدات الإجتماعية:

وتتعلق أساسا بتحقيق الإندماج الإجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي خصوصا مع مشروع مشروع مجتمعي في الجزائر. إذ لا تزال عناصر الهوية الوطنية محل استخدام سياسوي وربما أحسن مثال هنا هو ضرورة التعاطي مع القضية الأمازيغية بنهج يؤدي لتحقيق الاستقرار المتساند كخطوة لتثبيت أسس عقيدة أمنية متكاملة.

ت-التهديدات الإقتصادية والتكنولوجية:

لا يزال الإقتصاد الجزائر إقتصادا ريعيا بل ولا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع لسلطة الشركات المتعددة الجنسيات.

عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي خصوصا وأنها لا تمتلم سلطة كاملة على مواردها واحتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بأشكاله.

ث-التهديدات البيئية:

إذ يعد مشكل التصحر تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري وهي ترتبط أساسا بمشكلة لندرة المياه نتيجة التذبذب المناخي في الجزائر إلى جانب الإستغلال السيء لها. إلى جانب ما ارتبط بها من مشكلات التلوث والمخلفات.

رابعا: الدور الجزائري لمواجهة مختلف التحديات الأمنية

فيما يتعلق بالإرهاب فقد كانت الجزائر من البلدان الأولى التي أدانت هجمات الحادي من سبتمبر 2001 إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شانه حماية البشرية من خطر الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود السياسية ولا يحترم القيم الدينية أو الثقافية، وموقف الجزائر هذا نابع من معاناتها لأكثر من عقد من نقمة الإرهاب الذي تسبب في مقتل أكثر من 200 ألف شخص وأحدث أضرارا تجاوزت قيمتها 30 مليون دولار أمريكي[7].

إذ اعتمدت الجزائر قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية التي تعد من أهم السياسات الناجحة لحل الأزمة بدءا من سنة 1999 مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجعه وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع[8]. وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذها إلى جانب العديد من التعديلات الدستورية والقانونية التي تجرم الأفعال الإرهابية وتعاقب عليها بقسوة، إلى جانب منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب إذ تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر وإنشاء مجموعات الدفاع الذاتي والمدنيين 1994.

وفيما يخص الجريمة المنظمة فقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات في 09 ماي 1995، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 07 أكتوبر 2002، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003 لمكافحة الفساد في 25 أوت 2004[9]، وفي مجال تهريب السلاح والمتاجرة به قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي في 2011 بتشكيل

---

[7] - محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 06 جوان 2009، ص 01.

[8] - دستور 1996، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 42.

[9] - عبد اللاوي جواد، **الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته**، في أعمال الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008، ص 217.

لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لرصد ومنع تحركات الأسلحة من ليبيا ووصولها إلى الجماعات الإرهابية.

أما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية فالجزائر تتبع مجموعة إجراءات تنظيمية وأمنية تفرض تعزيز المراقبة على الحدود عن طريق: مجموعات حراس الحدود–GGF، حراس السواحل، مصالح شرطة الحدود بالإضافة إلى إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية–OCLCIC والفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية–BRIC.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات. وتجدر الاشارة إلى أن الجزائر اعتمدت أولا الخيار الأمني والعسكري في مواجهة ظاهرة الارهاب، لكن فيما بعد انتهجت العمل السياسي خاصة بعد قانون الرحمة وميثاق المصالحة الوطنية، أو المزج بين العمل المسلح والعمل السياسي لمواجهة الارهاب[10].

أولا: الآليات السياسية والقانونية

تعد الجزائر من بين الدول القليلة التي وضعت بمجرد بروز ظاهرة الإرهاب مع بداية التسعينات من القرن العشرين منظومة قانونية ثرية قصد مكافحتها والتصدي لها، حيث تم وبصفة تدريجية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي، إذ تغطي الترسانة

---

[10] ب ك، "**الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات**". مرجع سابق. ص 99 .

القانونية الموجودة مجمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي.

واعتمدت الجزائر عديد الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الارهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الارهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات، فقد عملت السلطات الج ا زئرية لإيجاد مخرج للازمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين، بحيث أ رى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة أنداك السيد على كافي على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع اليامين زروال كرئيس للدولة والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار "الحوار بدون إقصاء"[11].

وفي إطار التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب صادقت الجزائر على العديد من القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث كيفتها كقانون داخلي لاسيما:

- اتفاقية هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات والمواد المهلوسة
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب
- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية(الاتحاد الافريقي حاليا)حول التصدي للإرهاب ومكافحته
- الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب
- اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة

[11] Volpi F. **Algeria’s Pseudo-democratic Politics: Lessons for Democratization in the Middle East**. Democratization. 2006;13(3):442-455

نتائج الدراسة:

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والايديولوجية، وقد مرت هذه العقيدة الأمنية بعدة مراحل منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا، وحاولت التكيف مع الظروف والمستجدات المحلية والتطورات الإقليمية والعالمية وهذا من أجل ضمان حماية الأمن والاستقرار الوطني للنظام والدولة والمجتمع الجزائري، غير أن ما يعاب على الجزائر غياب وثيقة الأمن الوطني التي ترتكز عليها العقيدة الأمنية للدولة، وهو ما يجعلنا نقول أن للجزائر مقاربة أمنية وليس عقيدة أمنية بالمفهوم المتعارف عليه.

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليبيا ومالي، ولا تتوانى الجزائر في بدل أي جهد سياسي أو دبلوماسي أو أمني أو اقتصادي لتسوية هذه الأزمات، نظرا لأن استقرار هذه الدول هو من استقرار وأمن الجزائر، والعكس بالعكس، وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية سلمية تعاونية إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.

عملت الجزائر من عدة سنوات على انتهاج إستراتيجية حازمة وصارمة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وقد طورت الجزائر في منظورها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بحيث تنتهج استراتيجية أساسها أن لا تفاوض ولا مساومة مع الإرهاب ورفض دفع الفدية والعمل على تجفيف منابع تمويل ودعم الإرهاب، كما تعمل الجزائر على مقاربة تعاونية إقليميا ودوليا مع شركائها لمواجهة هذا التهديد.

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتحاول الجزائر الأخذ بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل، حيث ترى الجزائر أن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن، وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية، وبالتالي العمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار.

*** المراجع:**

- باللغة العربية:

1. ب ك، "**الجزائر في مجابهة الارهاب على جميع الجبهات**".
2. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا، الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
3. عبد اللاوي جواد، **الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته**، في أعمال الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008.
4. صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة** ، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 05.
5. الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**، الجزائر: دار هومة، 2007.
6. محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 06 جوان 2009.
7. دستور 1996، **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المادة 42.

- باللغة الأجنبية:

1. K. J. Holsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970).
2. Maricarmen Gonz´alez Cisneros, **La doctrine europ´eenne de securite en Amerique Latine : une securite composite, entre preventive, cooperative , et incitative**, CEISAL 2010, Jun 2010, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00502722/document

3. Stephen G. Walker, **Role Theory and the Cognitive Architecture of British Appeasement Decisions: Symbolic and Strategic Interaction in World Politics** (Routledge, in press), http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/walker.pdf

4. Volpi F. **Algeria's Pseudo-democratic Politics: Lessons for Democratization in the Middle East**. Democratization. 2006;13 (3).

الفضـــاء الإفريـــقي: مــلاذ واعــد لاقتصـــاد جزائــري متنـــوع

أ. نورالدين شنيقي – قسم العلوم السياسية – جامعة سطيف2. norcheniki@gmail.com

الملخـــــص:

إن سياسات الجزائر المنتهجة مؤخرا في سبيل تحرير اقتصادها الريعي من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات و تحويله إلى اقتصاد متنوع و منتج، تصطدم بجملة من الصعوبات و العراقيل، فإضافة لضعف الإستثمار الأجنبي يشكل إيجاد أسواق خارجية هاجسا واقعيا لصناعة تحويلية ناشئة كالميكانيك و الالكترونيات و الصناعات الغذائية و الجلدية، لأن السوق الداخلية سريعة التشبع لاسيما مع انخفاض مداخيل النفط و انعكاساته على سعر صرف الدينار و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك. لذا قد يصبح الفضاء الأفريقي ملاذا اقتصاديا واعدا للجزائر و ذلك من خلال الاعتبارات التالية:

- الرصيد التاريخي للجزائر و ثقلها الجيوسياسي في القارة الأفريقية، مما يعطي مصداقية لكل مبادراتها الاقتصادية اتجاه دول القارة.
- عدم وجود اقتصادات أفريقية محلية قوية لا سيما في القطاع الصناعي ما يجعلها أسواقا سهلة الإختراق.
- وجود دول إفريقية ذات قدرات زراعية كبيرة تفتقر لرأس المال فقط ما يشجع على القيام باستثمارات جزائرية هناك تضمن جلب محاصيل استراتيجية بأسعار متدنية (السكر، البن، القطن، الأرز، الفواكه المدارية، الأخشاب ...)
- وجود دول رائدة في بعض القطاعات كالنسيج في مصر، التصنيع العسكري في جنوب أفريقيا مما يشجع الجزائر على إقامة مشاريع مشتركة معها.

Résumé

Les politiques économiques de l'Algérie connaissent de grandes difficultés pour libérer l'économie de rente de sa dépendance au secteur des hydrocarbure et le transférer à une économie productive diversifiée, ces difficultés consistent à l'absence des débouchés extérieurs pour sa jeune industrie tel que la mécanique ; l'électronique ; l'agroalimentaire … exit. Et face à un marché interne rapidement satisfait grâce au pouvoir d'achat diminué par la baisse des revenus et l'inflation graduée.

Pour ces raisons, l'espace africain pourrait devenir la terre promise pour l'économie algérienne notamment avec les considérations suivantes :

- Le poids historique et géostratégique de l'Algérie en Afrique qui lui permet d'être crédible dans toutes ses initiatives économiques en vers les pays du continent.
- L'absence des économies africaines locales fortes et compétitives ce qui les rends des marchés facilement accessibles.
- L'existence des pays africains avec des grandes potentialités agricoles mais pauvres des capitaux, cela donne une opportunité à l'investissement algérien là-bas , et donc assurer des produits stratégiques avec des prix bas (sucre, café, coton, riz, fruits tropicales, bois…)
- L'existence des pays africains leaders et expérimentés dans quelques domaines comme l'Egypte au textile, l'Afrique du sud dans l'industrie militaire donne à l'Algérie des belles occasions pour instaurer des projets communs rentables et bénéfiques.

مقـــــدمة:

عرفت السياسات الإقتصادية و التنموية التي انتهجتها الجزائر لتنويع اقتصادها إخفاقا تراوحت درجاته بين الكلي و الجزئي، ففي ظل المرحلة الإشتراكية ركزت الجزائر على التخطيط المركزي و سيطرة الدولة على الإقتصاد و التنمية فكانت النتيجة تأسيس قاعدة للصناعات الثقيلة لا تزال تشتغل إلى اليوم في حين فشلت الصناعات المتوسطة و الخفيفة المملوكة للدولة في استمرارية أدائها رغم الإعانات المالية المتكررة من الخزينة العمومية حتى جاءت الصدمة النفطية لسنة 1986م أين لم تعد للدولة قدرة على الاستمرار في غسل ديون هذه المؤسسات تم تسريح عمالها و أضحت مصانعها هياكل خاوية. و مع الإنفتاح الإقتصادي و دخول القطاع الخاص في المجال الإقتصادي ازدهرت الصناعات التحويلية ذات الطابع الإستهلاكي، لكنها ظلت قاصرة عن تلبية احتياجات السوق الوطنية و لم تعف الجزائر من اللجوء إلى الإستيراد الذي لا تتحمله الخزينة مع أي أزمة في أسعار المحروقات، و أمام هذا الوضع أصبح التفكير جديا في تحويل الفوائض المالية من المحروقات إلى استثمارات عمومية وخاصة، و بالفعل تم انتهاج سياسات لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أين تمكنت بعضها من فرض نفسها في السوق الوطنية لكن بإنتاج قليل. و هناك مؤسسات لم تجد للمستهلكين طريقا أمام صعوبة إرضاء المستهلك الجزائري الذي يطلب الجودة لقربه من أوربا و تأثره بأنماط استهلاكها، و يطلب السعر المنخفض غير الإقتصادي في أحيات كثيرة لضعف قدرته الشرائية و تد هورها مع كل تراجع للأسعار الدولية للمحروقات. من هنا فكرت الجزائر في اقتصاد التصدير للأسواق الأفريقية لكنها أهملت في تقديرنا اقتصاد الإستثمارات الخارجية بالدول الأفريقية نفسها، و تهدف هذه الدراسة المتواضعة للإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن للفضاء الأفريقي أن يعطي فرصا واعدة للإقتصاد الجزائري في اتجاه جعله أكثر تنوعا؟

و سنحاول معالجة هذه الإشكالية ضمن المحاور الأربع التالية:

1- الدوافع الموضوعية لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا على الصعيد الإقتصادي.
2-الأطر السياسية والقانونية لتشجيع و توثيق التعاون الإقتصادي بين دول افريقيا كمرجعية لمشروع الجزائر- أفريقيا.

3- الفرص الإقتصادية التي يقدمها الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الإفريقي.

4- واقع الإقتصاد الإفريقي و الفرص التي يقدمها للإقتصاد الجزائري.

أولا/ الدوافع الموضوعية لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا على الصعيد الإقتصادي

1- سرابية مشاريع الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي:

فاهم اتفاق في هذا الاطار هو **مسار برشلونة** (27-28 نوفمبر1995م) ، الذي خيب الضفة الجنوبية للمتوسط ولم يصل لتحقيق الحد الادنى من مشاريعه الاقتصادية على الخصوص، حتى وصف بالزواج الأبيض أي ارتباط بالأوراق و الوثائق فقط مع عدم التجسيد على أرض الواقع **(1)**، و تضاربت الطموحات لدى بلدان الضفة الجنوبية مع واقعية و منطق الأوروبيين لأن إعداد المشروع كان بمبادرة أوربية لم تشرك فيها الطرف الآخر مما جعله مشروعا للشراكة بهوية و أهداف أوربية بالأساس.

و رغم كون المشروع يستهدف التعاون مع المنطقة المغاربية و منها الجزائر أكبر دول الإقليم، إلا أن الواقع أثبت أن هذا الأمر يعد جزءا من استراتيجية أوربية شاملة تهدف إلى إعادة التموقع السياسي و الإقتصادي بأفريقيا أمام توغل أمريكي متزايد في القارة ناهيك عن السعي الصيني لأخذ حصته في السوق الأفريقية الواعدة، الأمر الذي حدا بالبعض إلى اعتبار مشروع الشراكة مشروعا استعماريا من نوع جديد. و في نفس السياق يرى المفكر و الباحث الجزائري **علي الكنز** أن مسار برشلونة يتخذ منطق السياسات الإملائية لأوربا، فجملة المشاريع الاقتصادية و المالية التي يتضمنها المشروع الأورومتوسطي و المعروفة تحت تسمية "الميدا" يخضع للجنة الأوربية للإدارة الدائمة التي ترسل الوفود الاوربية إلى بلدان الجنوب المتوسطي قصد الإشراف على بعض مبادرات التنمية في بعض القطاعات. **(2)**

هذا فضلا عن بعض العوامل الموضوعية التي تتعلق بأوضاع دول الضفة الجنوبية نفسها، فأهم ثلاث دول مغاربية على سبيل المثال و هي الجزائر و المغرب و تونس يرتكز اقتصادها على القطاع العام، و هو قطاع تسيره كوادر بيروقراطية و فنية حكومية التي تتدخل في أي مبادرة استثمارية سواء كانت من الداخل أم من الخارج، فالدولة هنا مهيمنة و محتكرة و تفرض منطقها مثل قاعدة 49/51 في قانون الإستثمار بالجزائر التي لعبت دورا لا يستهان به في كبح التدفقات المالية

الإستثمارية الأوربية و إن وجدت فبانتقائية كبيرة تواكب الاقتصاديات الأوربية و تتجاهل القطاعات التي تعاني في الإقتصاد الجزائري، كتحديث الصناعة ونقل التكنولوجيات في الزراعة و المواصلات و أنظمة الاتصال، المساعدة الفنية في انشاء البنى التحتية، .... إلخ. **(3)**

لذلك تركزت الاستثمارات الاوربية على قطاع الطاقة الناضبة كالنفط و الغاز تلبية للإحتياجات الأوربية ضمن مفاهيم **الأمن الطاقوي (sécurité énergétique)**، و أهملت مجالات الطاقة المتجددة و النظيفة على غرار الطاقة الشمسية. و يمكن هنا الإشارة إلى المشروع الضخم الواعد **ديزارتيك (Desertic)** بمبادرة ألمانية حيث كان يهدف إلى استغلال الصحراء الجزائرية في إنتاج الطاقة الشمسية و تصديرها إلى أوربا و باقي العالم، لكن هذا المشروع تم التخلي عنه لأسباب غامضة فذهبت معه آمال الجزائريين في نقل التكنولوجيا في هذا المجال فضلا عن مناصب شغل كثيرة ناهيك عن المنتوج الطاقوي النظيف و المتجدد و العوائد المالية الضخمة المترتبة عن بيعه و تسويقه.

و يرى الباحث و المفكر العربي **سمير أمين** و ضمن نظريته عن التبعية أن السياسة الأوربية حول التعاون الاقتصادي مع دول الجنوب المتوسطي هي تكريس لابقاء تبعية دول الجنوب لدول الشمال. و من ناحية جيوسياسية، يرى سمير أمين أن مسار الشراكة الأورومتوسطي (برشلونة 1995م) ليس إلا تكملة لاستراتيجية احتواء أمريكية تستهدف الدول العربية مع فرض إدماج إسرائيل جيوسياسيا و اقتصاديا خاصة بعد قمة مدريد و اتفاقيات أوسلو. و عليه فالمشروطية السياسية حاضرة هنا و هي قبول إسرائيل مقابل تعاون إقتصادي غير مثمر أصلا و هو يشبه مسألة فرض أوربا تعامل الدول الافريقية مع نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا سابقا كشرط لمساعدتها اقتصاديا.**(4)**

2- فشل سياسات الأقلمة و مشاريع التكامل الإقتصادي في العالم العربي و أفريقيا:

الأقلمة هي سياسة تهدف إلى تطوير و تنمية الأقاليم كتكتلات جهوية في إطار نظريات التكامل الإقتصادي و يرى سمير أمين أن الأقلمة تمثل إجابة فعالة لمواجهة العولمة الرأسمالية التي تستهدف إبقاء الهيمنة على مقدرات الدول المتخلفة، و عليه يجب فك الارتباط الدول المتخلفة مع الدول الرأسمالية المتقدمة. و يبرر سمير أمين فشل التجارب التكاملية في الوطن العربي و أفريقيا بعدم إلتزام الفضائين العربي و الإفريقي بمسار جدي و فعال ضمن طريق الأقلمة، و كل ما تم القيام به

هو تزايد المؤسسات الإقليمية و الهيئات التبعة لها دون فاعلية و بأساليب فرضت من القوى الخارجية التي يهيمن عليها الشمال. **(5)**

لذلك يعتقد أمين أن الفضاء الاقليمي يتيح التكامل بين النظم الانتاجية الوطنية، و منها استراتيجية التصنيع و إنشاء سوق مشتركة لحماية جماعية إزاء البلدان المتطورة و هو ماغاب عن مشاريع الأقلمة العربية و الإفريقية التي افتقدت حسبه إلى الواقعية في الاستجابة للاحتياجات و التحديات الحقيقية للمناطق المعنية. فهي مجرد تقليد للنموذج الأوروبي. ثم إن المنظمة العالمية للتجارة لا تسمح بالحماية و لا تقبل الأقلمة بأي شكل من الأشكال بل أن العضوية فيها مشروطة بفتح الإقتصاد أمام زحف مشروع العولمة المفتوحة. **(6)**

لكن الرؤية العلمية و التحليل المتأني لفشل السياسات التكاملية في أفريقيا تستوقفنا عند نقائص و اختلالات هيكلية في البنى السياسية و الإجتماعية فضلا عن الظروف الإقتصادية للقارة، فحسب **جوزيف ناي J.S.Nye** فإنه و ضمن شروط التكامل الإقتصادي الإقليمي يجب توفر آليات عملية مثل الروابط الوظيفية للمهام و التي تعني زيادة الإعتماد المتبادل الوظيفي و الذي يتضمن سياسات اقتصادية مهيكلة بشكل يضمن تناسق الأدوار الاقتصادية و تكاملها بين دول القارة البالغ عددها (54) دولة، و هو كما يبدو مسار جد صعب و معقد على دول نامية و هشة و كثيرة، كما يتطلب جدولا زمنيا طويلا فضلا عن أن النتائج غير مضمونة بتاتا. كما أن أحد أهم عناصر عملية التكامل الإقليمي حسب **هاس و شميثر Haas – Schmitter** هو التماثل أو التكافؤ الاقتصادي للوحدات و التي تتعارض مع فكرة **دويتش و إيتزيوني و روسات Deutsch-Etzioni-Russett** حول مناطق القلب و الهامش و التي تفترض وجود كيانات سياسية و اقتصادية كبيرة و محورية تدفع عملية التكامل الاقليمي بجر الوحدات الأصغر في شكل تلاحم الأجزاء مع الجسم الأساسي و الأطراف بالمركز. **(7)** و رغم وجود دول محورية في أفريقيا كجنوب أفريقيا، نيجيريا، الجزائر، مصر إلا أنها عجزت عن قيادة مشاريع تكامل إقليمي لأسباب غير اقتصادية كالخلافات السياسية (مشكل الصحراء الغربية بين المغرب و الجزائر)، و النزاعات المسلحة في وسط و غرب افريقيا (نيجيريا) و المشاكل الأمنية في مصر، هذا فضلا عن كون أفريقيا بعيدة عن فكرة الترابط في الهوية الأيديولوجية و هي من الشروط البنائية في عملية التكامل إذ أن القارة تتميز بالتنوع و اللاتجانس

الإثني (بيض-سود) ،(عرب- قبائل إفريقية كالبوشمن، الدوجون، البانتو، ...) و الديني (مسلمون- نصارى-وثنيون....) و بالتالي يبدو أن الإكتفاء بالتعاون الإقتصادي ضمن المبادرات الثنائية أو المجموعات البسيطة مع تقوية التبادلات التجارية يكون أكثر ملائمة و فاعلية.

و عليه فالجزائر ليس امامها إلا هذه الخيارات لأن الانخراط في بناء كيانات و منظمات إقليمية يستهلك الجهد، الوقت و المال فضلا عن انعدام الفعالية و المردودية المنتظرة. و بالتالي يكون التوجه نحو تطوير التجارة الخارجية و تأسيس شبكات تسويق في أفريقيا للمنتجات الوطنية مع إقامة مشاريع أحادية أو مشتركة ضمن استراتيجية الاستثمار الخارجي ذات العائد الأعلى كخيار ثان هو الأسلم للجزائر.

3- مخاطر الإقتصاد الجزائري الريعي و اقتصاد إفريقي قائم على تصدير المواد الأولية:

يعتبر قطاع المحروقات حجر الزاوية في الإقتصاد الجزائري فهو يشكل أكثر من 95% من الصادرات و عوائده المالية تشكل أكثر من 98% من مصادر العملة الصعبة للخزينة العمومية. وهذا ما يضع الإقتصاد الجزائري أمام أخطار تقلبات أسعار المحروقات بالأسواق المالية الدولية.

و عموما فالإقتصاديات النفطية تدرك هذا الأمر لذلك تسعى للخروج من التبعية النفطية، فالدول الخليجية اتخذت مسار التنمية الشاملة باستغلال الفوائض المالية في إنشاء البنى التحتية كمرحلة أولى، ثم إرساء قاعدة إنتاجية في التصنيع و الاستصلاح الزراعي، و تعتبر السعودية رائدة في هذا المجال، في حين أن الإمارات العربية المتحدة ركزت بعد إنشاء البنى التحتية على القطاع الخدمي كمؤسسات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤسسات المالية و العقارية، المراكز السياحية و الترفيهية مع بعض الصناعات التحويلية في إطار مقاربة تنموية تهدف لتنويع مصادر الدخل و مع أن التجربة الإماراتية تعد رائدة في العالم العربي إلا أنها لا تخلو من العيوب و أكبرها الإعتماد شبه المطلق على الخبرات الأجنبية في الأمور الفنية و حتى في العمالة البسيطة و بالتالي هناك إهمال لرأس المال البشري المحلي. أما بقية الدول الخليجية و رغم عمليات التحديث الظاهرة على مجتمعاتها إلا أن لا تزال متعثرة في عملية التنمية، و ذلك بسبب الإرتجالية و العشوائية في التخطيط و الإنفاق العام و الذي غالبا ما يكون لمواجهة حالات عارضة في ظل انعدام مؤسسات التخطيط الإستراتيجي، و عليه فالمشاريع المنجزة تكون ذات عوائد منخفضة.**(8)**

و هي نفس الإشكاليات التي تواجهها الجزائر تقريبا، لذلك وجب الخروج بأقصى سرعة ممكنة من التبعية لهذا القطاع المهتز، فالدبلوماسية النفطية لم تعد قادرة على تعديل آليات السوق الدولية للمحروقات و تعديل اتجاه الأسعار نحو الإرتفاع أو الثبات على الأقل. و حتى منظمة **الأوبك OPEC** لم قادرة على الحركة الفاعلة أمام التحولات الاقتصادية الدولية الفجائية و المتسارعة، و لم يعد الإتفاق على سياسة سعرية موحدة بالأمر الهين لأن العوامل غير الاقتصادية اصبحت أكثر تأثيرا على التسعير كالأزمات السياسية والأمنية التي تخرج دولا و تدخل دولا أخرى في دائرة الإنتاج ثم التصدير النفطيين، و مثال ذلك العراق و ليبيا الذين فقدوا جزءا كبيرا من حصصهم في السوق النفطية بسبب اوضاعهم السياسية و الأمنية المتدهورة و مع تحسن هذه الأوضاع نسبيا استعادوا حصصهم و باشروا عمليات الانتاج و التصدير مما ساهم في زيادة العرض على حساب الطلب. و كذا الحال بالنسبة لإيران التي خرجت من دائرة الحصار و العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من الدول الغربية بسبب طموحاتها النووية و بعد الاتفاق النووي لسنة 2015م تم الرفع التدريجي لهذه العقوبات و استعادت إيران حصتها و ساهمت في خفض الأسعار.

و من العوامل غير الاقتصادية استخدام النفط كسلاح استراتيجي لضرب دول معادية أو الضغط عليها لتغيير سياساتها، كما كان الحال في أكتوبر 1973م حين قررت 06 ست دول عربية أعضاء في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول **أوابك OAPEC** خفض الإنتاج مع حضره تماما على الدول الداعمة لإسرائيل ما أدى إلى ارتفاع الأسعار من 03.01 دولار للبرميل إلى 20 دولارا و هو ماعرف بالصدمة النفطية الأولى ثم جاءت الصدمة النفطية الثانية و ارتفاع الأسعار لحدود 26 دولارا سنة 1979م بسبب الثورة الإيرانية. وصولا للأزمة العكسية و انهيار أسعار النفط مع بداية 1983م وصولا إلى 1986م.**(9)**

و حاليا تستعمل السعودية هذا السلاح في وجه السياسة العدائية التي تنتهجها إيران في المنطقة، ففي سنة 2015م قامت السعودية بزيادة إنتاجها دون مبرر إلا خفض أسعار النفط و إلحاق الضرر بالإقتصاد الإيراني قصد إيقاف تمويل الجماعات الشيعية المسلحة في المنطقة، و بالفعل أدت سياسة **الإفراط في الإنتاج (overproduction)** إلى تراجع أسعار النفط بشكل كبير أثر سلبا على ميزانية السعودية رغم احتياطاتها الكبيرة من العملة الصعبة. ناهيك عن دول مثل فنزويلا و الجزائر التي

تأثرت كثيرا تبعا لذلك لدرجة فتور علاقاتها مع السعودية و التي تحسنت مع قبول السعودية الانخراط في سياسة خفض الإنتاج و رفع الاسعار في ملتقى الدول المصدرة للمحروقات الذي انعقد في الجزائر سنة 2016م. **(10)**

كما أن الإعتماد على مادة ريعية كالنفط مغامرة غير محمودة العواقب ففضلا عن قاعدة العرض و الطلب التي قد تخضع للمنطق الإقتصادي كنمو الإقتصاد العالمي و ما ينجر عنه من تزايد الطلب على الطاقة أو العكس و كذا العوامل غير الإقتصادية سالفة الذكر، هناك مهددات أخرى لمستقبل الإقتصاد النفطي كبروز **طاقات بديلة** للنفط على غرار الغاز الصخري و النفط الأحفوري الذي استثمرت فيه الو.م.أ بشكل واسع و أغرقت السوق به. كما أن البرازيل اهتدت للوقود النباتي المستخرج من قصب السكر رغم أخطاره و أضراره البيئية. هذا فضلا عن توجه دول كثيرة للطاقات المتجددة و النظيفة كالكهرباء ذات المصادر المائية و الهوائية، و كذا الطاقة الشمسية.

أما الإقتصاد الإفريقي القائم في عمومه على تصدير المواد الأولية و المنتجات الخام كالمحاصيل التجارية و المعادن فإنه يخضع لنفس منطق اقتصاد المحروقات بل و أكثر سوءا، فعلى العموم تطبق الدول الغنية سياسة الكيل بمكيالين. فبينما تلح على الدول المتخلفة في تبني سياسات اقتصادية و جمركية منفتحة على الاقتصاد العالمي و تضعها كشرط للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية **OMC** تطبق هي سياسات حمائية ضد منتجات الدول المتخلفة و على سبيل المثال تفرض كندا رسوما جمركية قدرها 17% على الملابس القادمة من ماليزيا. و للمقارنة أيضا تدفع فيتنام رسوما جمركية إلى الو.م.أ تقدر بـــ 470 مليون دولار مقابل سلع قيمتها 4.7 مليار دولار في حين تدفع المملكة المتحدة مثل هذه الرسوم لكن مقابل سلع قيمتها 50 مليار دولار.

و نفس الأمر ينطبق على منتوج الكاكاو الذي تعد أفريقيا أكبر منتجيه عالميا بفضل غانا و كوت ديفوار، و لدخول هذا المحصول إلى الإتحاد الأوروبي يجب دفع رسم جمركي قدره 09 % إذا كان خاما. أما إذا كان مصنعا أي مسحوق الكاكاو فيرتفع الرسم مع ارتفاع السعر كونه سلعة نهائية حيث يبلغ 30 %، ما يجعل هامش الربح ضئيلا للغاية و يجبر الدول المصدرة على عدم تصنيعه و بيعه خاما بأسعار بخسة. و هكذا تتحول مساهمة الدول النامية بـــ 90 % من الإنتاج العالمي للكاكاو الخام إلى 29 % من الإنتاج العالمي من الكاكاو المصنع و الذي بدل أن تتسيده غانا أو كوت ديفوار أو

حتى أندونيسيا تأتي ألمانيا الدولة الأوربية ذات المناخ البارد في الريادة بفضل مصانعها التحويلية و ليس مزارعها وفق تجارة عالمية بآليات غير عادلة. **(11)**

ثانيا/ الأطر السياسية والقانونية لتشجيع و توثيق التعاون الإقتصادي بين دول افريقيا كمرجعية لمشروع الجزائر– أفريقيا:

1– معاهدة أبوجا(نيجيريا) جوان 1991م:

دخلت حيز التنفيذ سنة1994م، حيث نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية من خلال عملية تدريجية تتحقق بالتكامل التنسيق بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الاقليمية القائمة و المستقبلية في أفريقيا (مثل إتحاد المغرب العربي، الجماعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا، الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية، السوق المشتركة لشرق أفريقيا). و تنص اتفاقية أبوجا على ست (06) مراحل تنفيذية على امتداد 34 عاما ليكتمل تنفيذها عام 2028م. هذه المراحل هي:

- مرحلة من خمس (05) سنوات يتم فيها تعزيز الجماعات الإقتصادية الإقليمية القائمة و إنشاء أخرى جديدة.
- مرحلة من ثماني (08) سنوات يتم فيها العمل على استقرار حركة المرور مع تعزيز التكامل القطاعي لا سيما في التجارة الإقليمية البينية.
- مرحلة من عشر (10) سنوات يتم فيها إقامة منطقة تجارة حرة و اتحاد جمركي إقليمي على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية.
- مرحلة من سنتان (02) يتم فيها تنسيق الأنظمة المرورية كتمهيد لتأسيس إتحاد جمركي قاري.
- مرحلة من أربع (04) سنوات يتم فيها إقامة سوق إفريقية مشتركة مع تيني سياسات إقتصادية مشتركة كذلك.
- مرحلة من خمس(05) سنوات تمثل التكامل بين جميع القطاعات الإقتصادية مع إقامة مصرف مركزي و اتحاد نقدي إفريقيين ثم إنشاء برلمان إفريقي و انتخاب أعضائه.**(12)**

وعليه فإن وثيقة أبوجا تمثل نقطة الإنطلاقة في التفكير التنموي و الإقتصادي الأفريقي تمهيدا للتفكير السياسي. و بالنسبة للجزائر فإنها تمثل نقطة ارتكاز لتبرير بل و لتسويق سياستها الجديدة اتجاه القارة

الافريقية. فتعميق التبادل التجاري البيني و إقامة الاستثمارات الربحية المشتركة أو الأحادية ذات المردودية و القيمة المضافة و الخلاقة للثروة تمثل أساس التفكير التعاوني بالوثيقة لكننا نؤكد على صعوبة المسار التكاملي المعقد و الطويل و المكلف بالنسبة للجزائر و شركائها الأفارقة.

2- مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)

تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعروفة اختصارا بـــــ **(NEPAD)** الإطار النظري والاستراتيجي الذي اعتمده القادة الأفارقة من أجل التصدي للفقر والتخلف المنتشر في ربوع القارة الأفريقية. وتأسست في مؤتمر **لوساكا** عاصمة زامبيا جويلية 2001م و هناك مقرها الرئيسي. لكن الفكرة التأسيسية للمبادرة جاءت من زعماء أربع أكبر القوى الإقتصادية وأوباسانجو**(نيجيريا)**، تامو مبيكي **(جنوب أفريقيا)**، حسني مبارك **(مصر)**، عبد العزيز بوتفليقة **(الجزائر)** بالإضافة إلى عبد الله واد **(السنغال)**.

فقد وضع القادة الأفارقة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في زامبيا العام 2001 وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة كالقضاء على الفقر بالتجسيد الفعال لمسيرة التقدم والتنمية مع انخراط القارة في مسار العولمة وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

و ما يهمنا هنا هي البنود و الآليات المتعلقة بالأهداف الإقتصادية لمبادرة النيباد على رأسها التعاون وصولا إلى التكامل على الصعيد الإقليمي في مجال تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة و النهوض بقطاع السياحة بالقارة، و تدعيم اقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج وتصريف الصادرات إلى الأسواق العالمية، لا سيما التصنيع الزراعي ، والصناعة التحويلية، وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة.

و الوصول إلى هذه الأهداف لا يتحقق في الواقع إلا بتعبئة الموارد من خلال زيادة الادخار والاستثمار على المستوى المحلي مع جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مما يولد بدوره زيادة تدفقات رأس المال

وفي سبيل التوصل إلى ذلك يرى واضعو سياسات المنظمة العمل على:

- تحسين خدمات البنى التحتية لكل من الشركات والأسر.
- تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة عن طريق التنمية الموسعة عبر الحدود.

– بناء المعرفة والمهارات الملائمة في مجالات التكنولوجيا والهندسة بغية تركيب وتشغيل وصيانة شبكات البني التحتية الصلبة في إفريقيا بإنشاء مؤسسات وشبكات التدريب التي يمكن أن تطور وتخرج فنيين ومهندسين ذوى مهارة عالية في جميع قطاعات البنى التحتية.

– العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة في القطاعات على وضع أطر للسياسة وأطر تشريعية لتشجيع المنافسة ، واستحداث أطر تنظيمية جديدة علاوة على بناء القدرات للجهات المنظمة بغية تعزيز مواءمة السياسات والأنظمة لتسهيل عمليات الترابط والتوسيع للأسواق عبر الحدود.

– العمل مع بنك التنمية الإفريقي ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى في القارة لتعبئة التمويل المستمر وخاصة عن طريق العمليات متعددة الأطراف والمؤسسات والحكومات المانحة بغية الحصول على منح وتمويلات امتيازية لتخفيف المخاطر متوسطة المدى

– تعزيز الشراكة العامة – الخاصة كوسيلة واعده لاجتذاب المستثمرين الخاصين وتركيز التمويل العام على الاحتياجات الماسة للفقراء ، عن طريق بناء القدرات لتنفيذ ورصد مثل هذه الاتفاقيات.**(13)**

و **الهيكل المؤسساتي** لمبادرة النيباد يضم الهيئات و المصالح اللإدارية التالية:

– لجنة التنفيذ الرئاسية: تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة, إلي جانب رؤساء 15 دولة أخرى تمثل في مجموعها مناطق القارة الجغرافية الخمس, بواقع أربع دول عن كل منطقة, وتختص اللجنة بالترويج للمبادرة, وكسب التأييد الدولي لها, وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها, وتقدم تقارير دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الأفريقي.

– لجنة التسيير: وتتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ, وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة, فضلا عن دورها في إدارة الحوار مع شركاء التنمية –على مستوى الممثلين الشخصيين– لكسب التأييد والدعم من جانب مجموعة الثماني والدول المتقدمة للجهود الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة.

– المحفل الرئاسي للآلية الأفريقية لمراجعة النظراء: يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية.

– السكرتارية: مقرها بريتوريا, وتعمل جهازا فنيا لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامهما.**(14)**

و رغم الزخم الإعلامي الذي صاحب المبادرة و تبنيها من قبل الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي الخاص بأفريقيا، إلا أن النيباد تكاد تكون حبرا على ورق و ذلك للمشاكل الداخلية التي تعاني منها الدول المحورية فمصر و نيجيريا تتخبطان في صعوبات إقتصادية و اضطرابات أمنية، و الجزائر مع جنوب

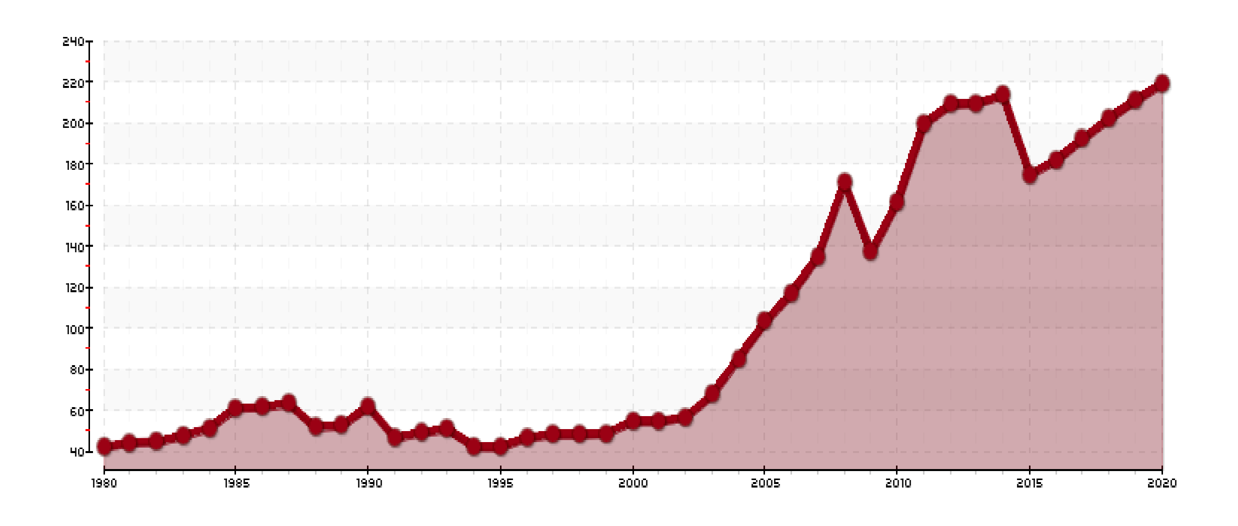
أفريقيا تعانيان من مشاكل إقتصادية و مالية، و بالتالي لا فرصة لنجاح مبادرة النيباد في ظل ضعف القوى الإقتصادية الأربع للقارة و التي تمثل أكثر من نصف ناتجها القومي. و عليه لا يجب أن تبقى الجزائر تنتظر تجسيد التعاون وفق آليات النيباد المعقدة (تباعد محور القاهرة– الجزائر– أبوجا– بريتوريا) بل الإنطلاق في حركية اقتصادية و تجارية تمهد لها الدبلوماسية التسويقية.

ثالثا / الفرص الإقتصادية التي يقدمها الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الإفريقي:

1– قدرات الإقتصاد الجزائري و مؤشراته الكلية:

حسب إحصائيات البنك الدولي **BI و** صندوق النقد الدولي **FMI** لسنة 2015م بموقع **أكتواليتيكس Actualitix (15)**، يحتل الإقتصاد الجزائري المرتبة الرابعة أفريقيا خلف كل من نيجيريا، جنوب أفريقيا و مصر. و ذلك بدخل وطني خام **RNB** بلغ 175.08 مليار دولار امريكي بعد أن كان في حدود 208.83 مليار دولار سنة 2014م. و عموما فإن معدل نمو الناتج الوطني الخام للجزائر يبقى دون المتوسط مقارنة ببعض البلدان النامية الأخرى كماليزيا ، الهند و الأرجنتين أين تقارب النسبة 5% لكن بالمعدل الإفريقي تبقى نسبة محترمة **(16)**. و حسب ذات الموقع تراجع الدخل الفردي أي متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام لنفس الفترة من 5490 دولار إلى 4435 دولارا .(أنظر المنحنيات

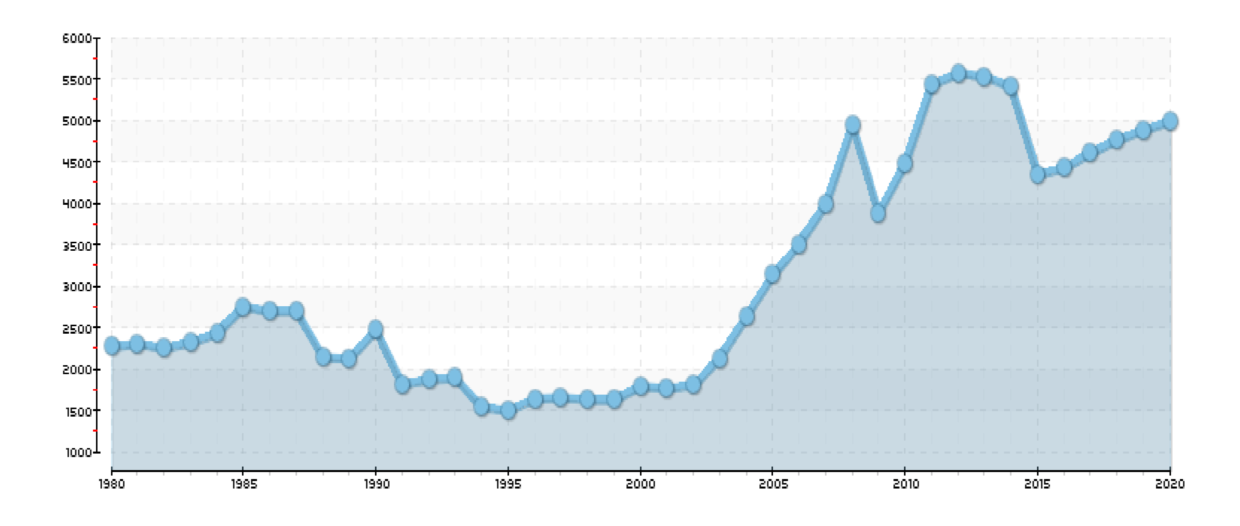
الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية (مليار - دولار)



المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015
إنشاء: Actualitix - جميع الحقوق محفوظة



الجزائر - الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)





المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015



البيانية) و السبب الرئيسي في ذلك هو تراجع أسعار المحروقات و بالتالي توقف التمويل الحكومي لعدة مشاريع إنتاجية و خدمية كانت تمتص اليد العاملة و تنتج فائض قيمة فضلا ما أدى إلى انخفاض الإستهلاك و قيمة العملة المحلية و ارتفاع نسبي لمعدل التضخم الذي بلغ 04.20% حسب موقع أكتواليتيكس دائما.

و حسب موقع **ترايدن إيكونوميكس TRADING ECONOMICS** فإن العدد الإجمالي لسكان الجزائر سنة 2016 بلغ 41.2 مليون نسمة، و نسبة البطالة العامة 12.3 % من تعداد السكان في حين ترتفع نسبة البطالة في صفوف الشباب أقوى فئة شغيلة نظريا إلى حدود 29.7 %. و هو مايذهب إليه موقع أكتواليتيكس حسب الرسمين البيانيين. و عموما فالإقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي انطلاقا من الإنتاج و صولا إلى توزيع المداخيل سواء في شكل أجور أو إعانات إجتماعية و ينعكس ذلك على بعض مظاهر الحياة العصرية كالمعدل المرتفع في نسبة الإشتراك في خدمة الهاتف المحمول التي وصلت إلى 93 % لكن مع ضعف نسبة مستخدمي الأنترنت التي لم تتعدى 18.09% حسب إحصائيات سنة 2014م. **(17)**

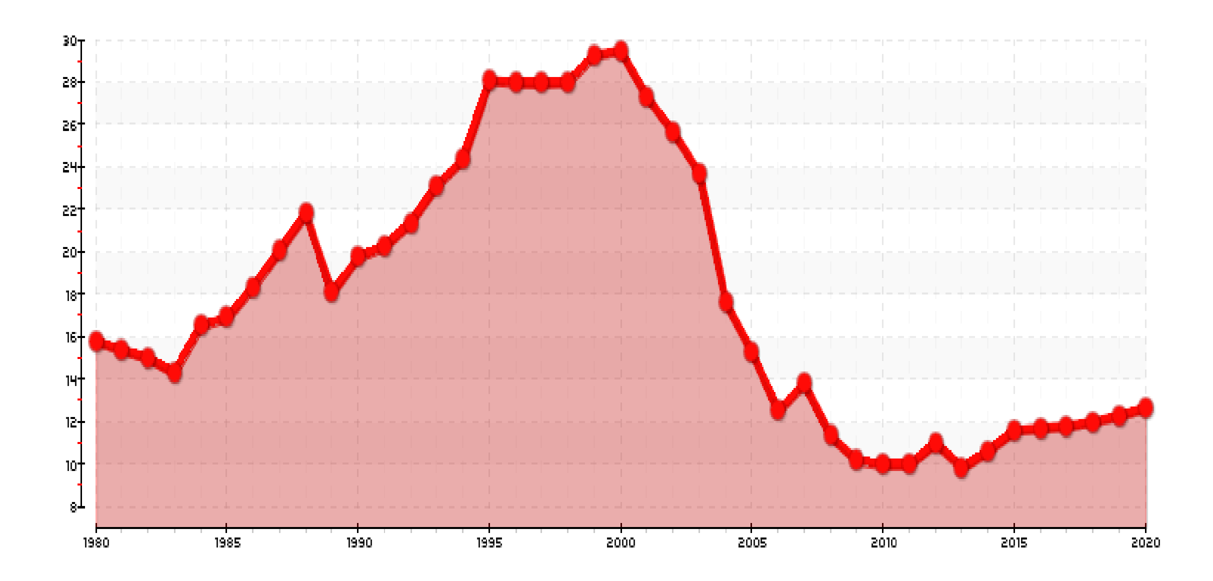
2- القطاعات التي يساهم بها الإقتصاد الجزائري في تنمية و تطويرالإقتصاد الإفريقي:

إن التفسير الآخر لارتفاع معدل حيازة الهواتف النقالة يعود لأمريتعلق بتحسن الإقتصاد الجزائري على صعيد التنويع في الأنشطة الإقتصادية خارج قطاع المحروقات، **فالصناعة الإلكترونية** المحلية الناشئة و المتطورة فرضت نفسها في السوق الوطنية ومنتجاتها كأجهزة التلفزيون و الإستقبال الرقمي الهواتف الذكية و اللوحات الرقمية و الحواسيب تبقى متوازنة بين الجودة و السعر حتى أن مصانع **كوندور Condor** شاركت في معارض دولية بألمانيا و إسبانيا (برشلونة تحديدا) مع شركات عالمية رائدة في التكنولوجيات الدقيقة **HI-TECH** للإعلام و الإتصال. وعليه فالجزائر تقدم نفسها في هذا المجال كرائد إفريقي له طموح مشروع باختراق الأسواق الإفريقية سواء عن طريق الإستثمار بإنشاء وحدات إنتاجية في البلدان الأفريقية أو الإكتفاء بتصدير المنتجات فقط. و نفس الحال يقال عن **الصناعة الكهرومنزلية** فكثيرا ما أدهشت المنتجات الجزائرية من أجهزة التبريد و التكييف و التسخين زوار المعارض التجارية الكبرى كمعرض **سافكس الدولي SAFEX** ناهيك عن المعارض الخارجية، ففي **معرض الصناعات الجزائرية بنواكشوط** الموريتانية الذي أقيم مابين 30 أفريل و 07 ماي 2017م في إطار التعريف بالقدرات الإقتصادية للجزائر خارج نطاق المحروقات، شاركت سبعون (70) شركة و مؤسسة جزائرية بمنتجات تنوعت بين العربات الميكانيكية، عتاد الأشغال العمومية، عتاد الري ، العتاد الفلاحي، الآلات الكهرومنزلية، ... إلخ بشكل أثار إعجاب السيد **شعيبو الوالي** المفوض المكلف بالتجارة و الجمارك و التنقل الحر و السياحة لدى المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا **(الإكواس)** لدى زيارته للمعرض، حيث صرح بأن الجزائر تملك من القدرات الإقتصادية ما يؤهلها للدفع بقاطرة التنمية في أفريقيا، و عبر عن دهشته لوفرة و نوعية المنتجات الجزائرية في مجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الدول الغربية المتطورة، و في هذا الصددة دعا المسؤول الإفريقي إلى تعزيز التبادل التجاري و التعاون الإقتصادي بين الأفارقة لتلبية احتياجات السوق الإفريقية الواعدة.**(18)**

إن الإقتصاد الجزائري و بفضل **الصناعة البتروكيماوية** قادر على تلبية قسم كبير من احتياجات البلدان الأفريقية من الأسمدة و المبيدات الحشرية الجد ضرورية للقطاع الفلاحي، فمن المعروف أن النردود الزراعي في أفريقيا جد منخفض و ذلك راجع إلى استنزاف المواد العضوية في الأراضي الفلاحية مع إعادة زرعها دون تسميدها، ناهيك عن فتك الحشرات بالمحاصيل لا سيما الجراد الطائر و أنواع من الديدان و التي تسببت لسنوات طويلة في المجاعات بشرق أفريقيا.

كما يمكن للجزائر ضمان حصة لها في السوق الإفريقية فيما يتعلق بالعتاد الفلاحي و تجهيزات الري، فالزراعة الإفريقية لا تزال في غالبيتها شبه بدائية و هذا ما يساهم في ضعف مردوديتها رغم أن النسبة

الجزائر - (٪) معدل البطالة

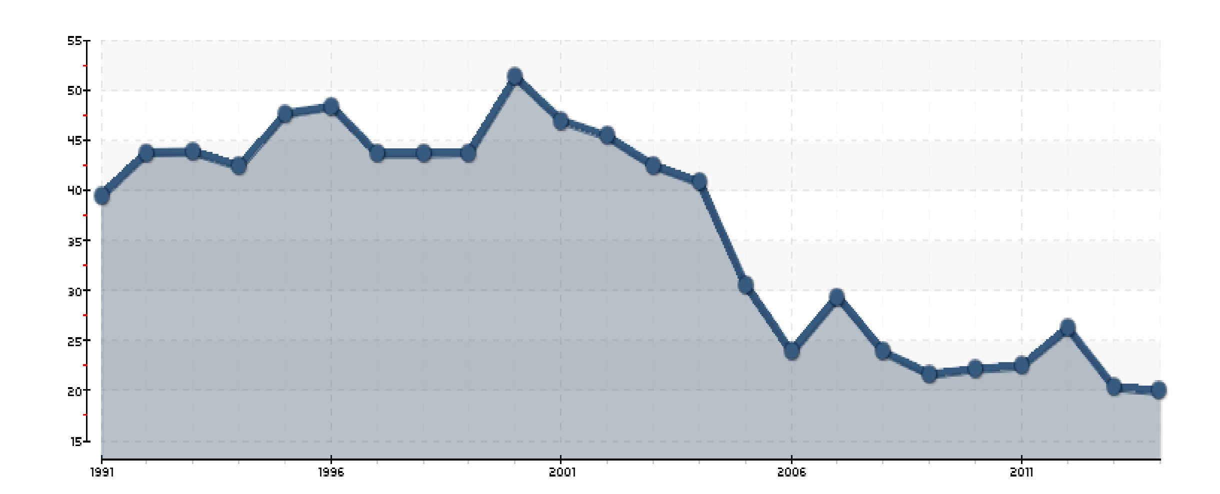




المصدر : صندوق النقد الدولي
التاريخ : 2015



الجزائر - البطالة بين الشباب(15ـ24سنة)





المصدر : وكالة المخابرات المركزية
التاريخ : 2015



الكبرى من الفئة الشغيلة تعمل بها. و بالتالي فتزويد الجزائر للسوق الأفريقية بالآلات الفلاحية و عتاد الري يدخل في إطار عصرنة هذا القطاع و زيادة إنتاجيته و بذلك يساهم الاقتصاد الجزائري في تنمية و تطوير الاقتصاد الأفريقي في هذا المجال.

أما **الصناعات الغذائية و الصناعات الجلدية** فالقطاع الخاص أصبح مؤهلا للقيام باستثمارات خارجية بالدول الإفريقية فمعظم هذه الدول تنتج محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية لكنها تبقى في حالتها الخام الأمر الذي الذي يفتح الباب أمام القيام باستثمارات كبيرة في هذا المجال كمعامل تكرير السكر، و الزيوت النباتية، و مشتقات الألبان فتضمن المؤسسات الجزائرية المادة الأولية المنتجة محليا و التي كثيرا ما اشتكت من نذرتها وغلائها في الجزائر، كما تضمن اليد العاملة الرخيصة و بالتالي إعادة تسويق المنتج النهائي إلى الجزائر ثم إلى باقي الأقطار الإفريقية الأخرى و بأسعار جد تنافسية.

و بالتالي يمكن القول أن الخبرات التي إكتسبتها الجزائر في مجال التصنيع يمكن أن تنقلها عبر الإستثمار إلى الفضاء الإفريقي، و بالتالي تلعب دور المناول أو الوسيط في نقل التكنولوجيا و نشر التصنيع بالقارة، و هي بذلك تكون قد قدمت إسهاما إقتصاديا و تنمويا لا يقدر بثمن، كون الإقتصاد الإفريقي لا يزال يفتقد لإسهام القطاع التحويلي في الإنتاجية العامة.

لكن يجب الانتباه إلى كون بعد الفروع الصناعية في الجزائر لا تزال ناشئة خاصة من حيث حجم الإنتاج، و عليه فهي غير قادرة على تغطية كل السوق الإفريقية و في المدى القريب، لذا وجب التركيز على الأقاليم الأفريقية الأسهل اختراقا و الأقرب جغرافيا، و من هنا تبدو منطقة جنوب الصحراء و غرب أفريقيا الأكثر ملائمة للإنتشار الإقتصادي و التجاري للجزائر. لأن هذه المنطقة رغم كونها تتوفر على أكبر إقتصاد أفريقي و نعني هنا **نيجيريا** و التي تحتل موقعا جيوستراتيجيا على طرف غرب أفريقيا و متاخمتها لوسط القارة مع إشرافها على جنوب القارة عن طريق خليج غينيا، إلا أن الإقتصاد النيجيري ريعي بالأساس و غير متنوع كفاية فحتى البترول معظمه يتم تصديره خاما و بالتالي محدودية الصناعات البترولية و البتروكيماوية. كما أن هذا الإقتصاد له سوقا استهلاكية داخلية ضخمة و هو غير قادر على تغطيتها بالأساس فكيف بقدرته على تلبية احتياجات دول المنطقة.

ثم إن هذه المنطقة تتصل مباشرة بطريق إسفلتي **(طريق الوحدة الإفريقية)** والذي إذا تم الاستثمار فيه بتوسعته و إعادة تهيئته قد يتحول إلى شريان رئيسي لتصريف البضائع و السلع الجزائرية برا و بالتالي تفادي الشحن البحري المكلف. و ستستفيد البلدان التي يمر بها بتطور التنمية في المناطق المحادية لهذا الطريق فضلا عن حصول أسواقها على سلع و بضائع جد مهمة.

و حسب ما جاء في موقع **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI** فإن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و إن كانت قيمتها المالية بالدولار غير مرتفعة إلا أن تنوعها ينم عن ديناميكية و جرأة المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة **PME** للولوج إلى تخصصات في الإنتاج تعطي أملا كبيرا لإقتصاد جزائري قوي و متنوع و يبدو أن تحويلها إلى مؤسسات كبيرة قد حان و ذلك بزيادة التمويل و توسيع رأس مالها و استثماراتها ثم مساعدتها و مرافقتها في اختراق الأسواق الأفريقية. و الجدول التالي يبين هذا الطرح.

– صادرات الجزائر غير البترولية لسنة 2014م – (19)

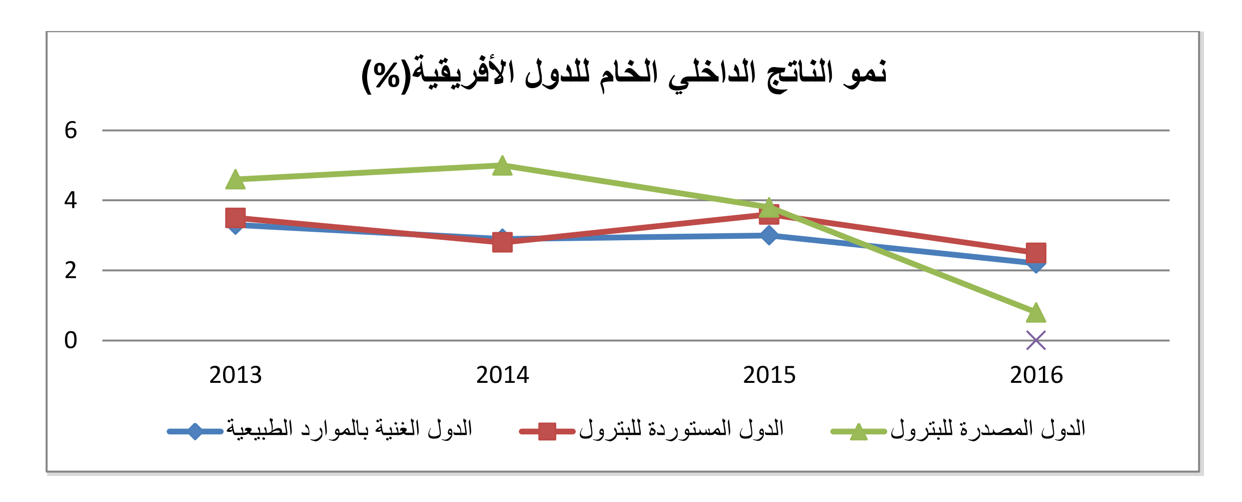
تصنيف المنتجات	المنتجات	نسبتها من كل الصادرات غير البترولية	القيمة المالية بملايين الدولارات
مواد نصف مصنعة	أسمدة، زجاج، ورق، بلاستيك، مبيدات حشرية، إسمنت، ... إلخ	% 83.6	2350
أغذية	تمور، زيوت، معلبات و مصبرات، أسماك الطونة الحمراء، المياه المعدنية و الغازية، ... إلخ	% 11.5	323
مواد خام	فوسفات، دهون و زيوت حيوانية، رخام، جلود، ... إلخ	% 03.91	110
معدات مصنعة	مركبات، محركات، قطع غيار، مولدات كهربائية، آلات، تجهيزات إلكترونية و كهرومنزلية... إلخ	% 0.53	15
منتجات إستهلاكية غير غذائية	مواد التعليب و التغليف، مستلزمات و مواد طبية، مواد تنظيف، عطور، ... إلخ.	% 0.36	10

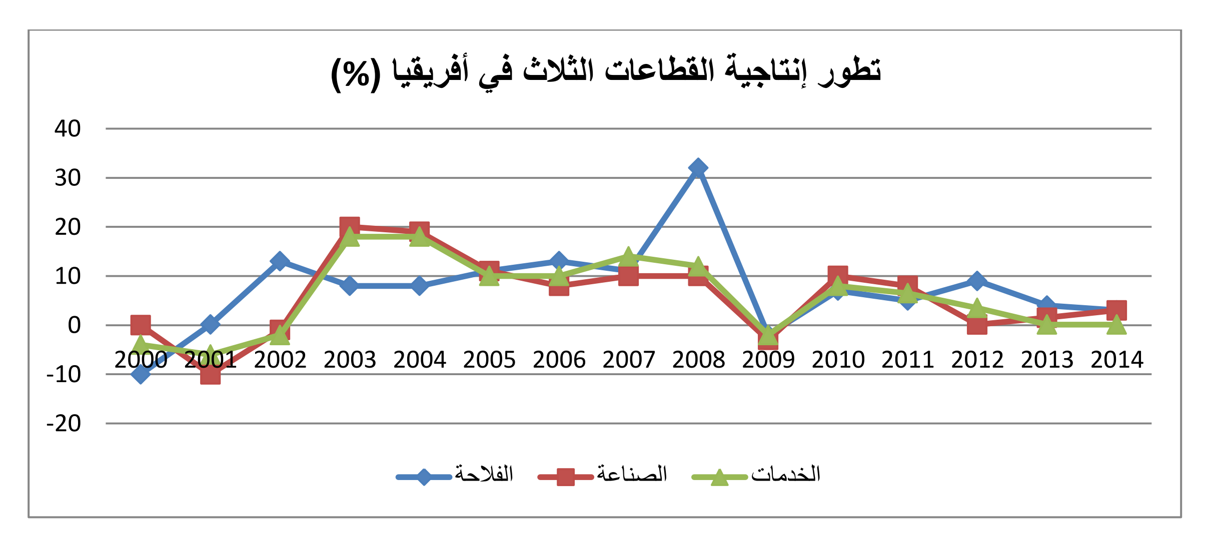
رابعا/ واقع الإقتصاد الإفريقي و الفرص التي يقدمها للإقتصاد الجزائري:

1- المؤشرات و الخصائص العامة للإقتصاد الأفريقي:

بالنسبة لمعدل النمو الإقتصادي في أفريقيا هو جد ضعيف بالنسبة للقارات الأخرى، كما أنه تراجع إلى النصف من 3.7% سنة 2015م إلى 1.7% سنة 2016م، و إذا فصلنا في الأمر نلحظ أن الدول ذات الإقتصاد الريعي شبه الكلي هي الأكثر تضررا و الدول ذات الإقتصاد المتنوع أو القائم على الإنتاجية

الزراعية هي الأقل تراجعا بل هناك أرتفاع طفيف في مؤشر المنتجات الزراعية من 109.57 % .في مارس 2016م إلى 117.24 % في ديسمبر من نفس السنة. فنيجيريا التي تعتمد على عائدات النفط الخام إنهار نموها الإقتصادي إلى1.6- % بعد تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، و كذا نفس





المصدر : **Rapport économique sur l’Afrique 2016 ; Nations Unies**

(commission économique pour l’Afrique) **voir le site** **www.uneca.org**

الأمر بالنسبة لدولة بترولية أخرى مثل أنغولا التي لم يتعد معدل نموها 0.8% ، في حين سجلت دول أخرى نسب نموعالية مثل كوت ديفوار 8% و تنزانيا 7% السنغال 6.3 % كينيا 6% .

فقد أثر انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية منذ 2014م على حساب العمليات الجارية و الإيرادات العامة للدول الإفريقية، وانتقل هذا التأثير إلى العملات الوطنية مانجم عنه أزمات التضخم و الذي انتقل

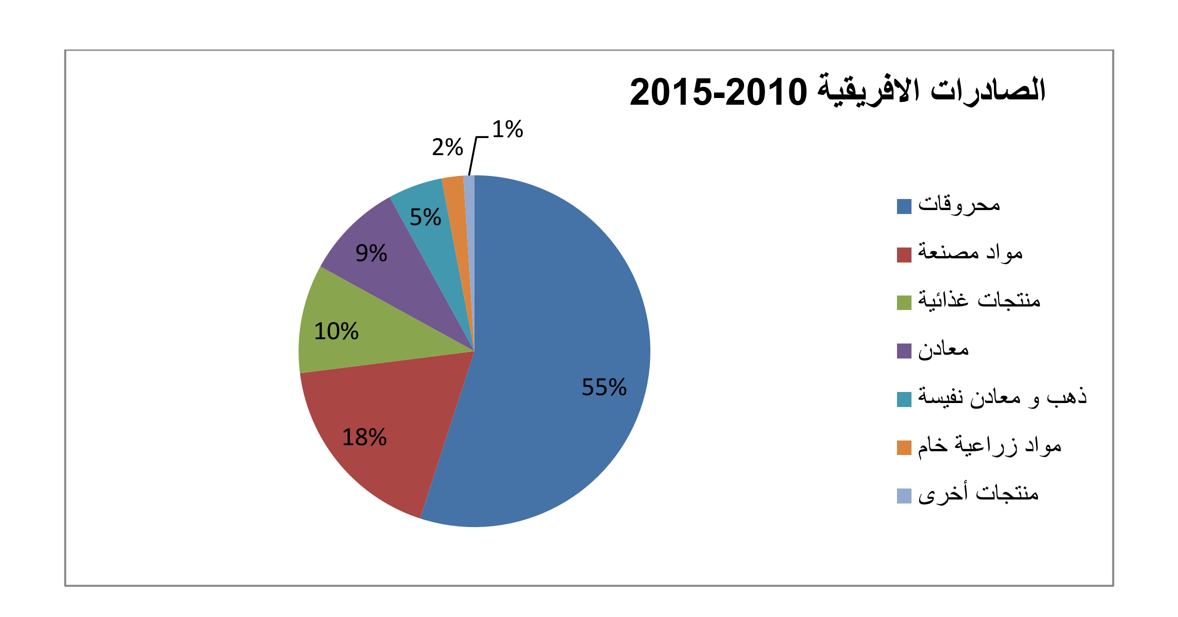
من 7.5% سنة 2015 إلى 10% سنة 2016م. و بالنسبة للدول النفطية فإن نمو قطاعها غير النفطي لم يكن بالمستوى الكافي لتغطية عجزها و تراجعها المالي فكانت الأكثر تضررا.**(20)**

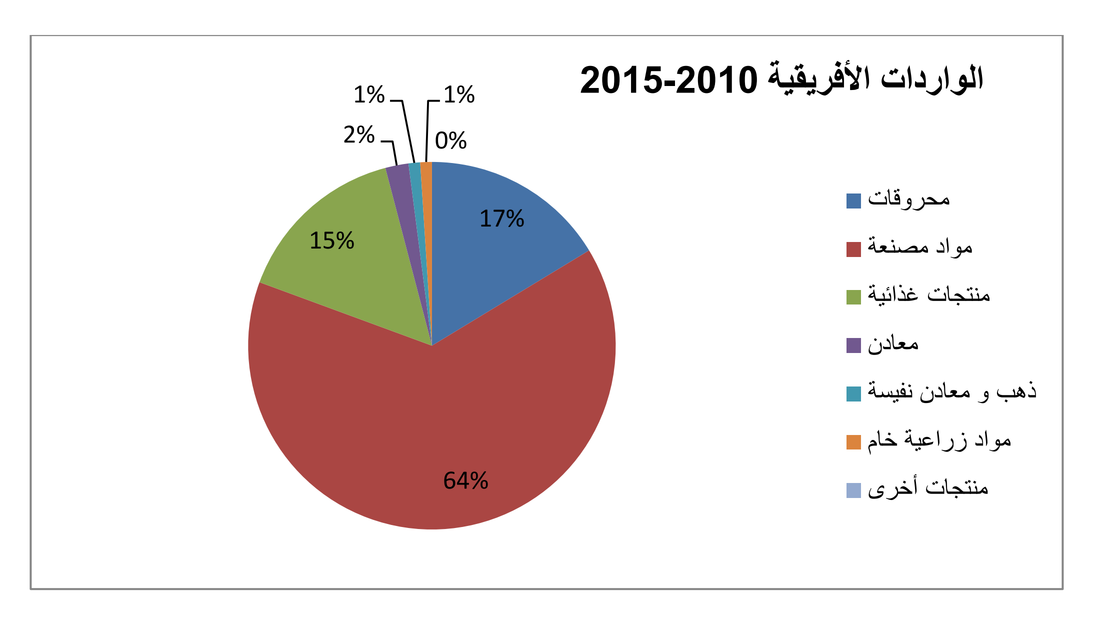
و من أبرز الصفات الملازمة للاقتصاد الأفريقي هي استقرار **العجز في الموازنة (le déficit budgétaire)** بمعدل 5.9 % من الناتج الداخلي الخام و ذلك سنتي 2015م–2016م. و الأسباب تختلف فهناك دول تأثرت بتراجع مداخيل النفط مع بقاء السياسات الإجتماعية التي تكلف الدولة نفقات باهضة، و هناك دول قامت بتمويل مشاريع البنى التحتية. لكن هناك من الدول الأفريقية من حد من ازدياد العجز بل جرى تقليصه إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في زامبيا بفضل إصلاح نظام ضريبي اصبح أكثر فعالية و صرامة و حقق للدولة إيرادات مضاعفة.**(21)**

ونفس الملاحظة سجلت عن **الإنتاجية في العمل (productivité au travail)** التي تراجعت، حيث بلغت سنة 2014م معدل 4% ثم 1.2% في سنة 2015م لتعود إلى الارتفاع نسبيا سنة 2016م في حدود 2.3% ومع ذلك يبقى أقل من المعدل العالمي البالغ 2.7% و معدل آسيا و الباسيفيك بـــ 3.8%. و يعد القطاع الخدماتي الأقل إنتاجية من بين القطاعات الثلاث رغم استفادته من القوى العاملة النازحة من القطاع الزراعي، فقد انخفض إنتاجيته من 7.5% سنة 2008م إلى 3% فقط سنة 2014م.**(22)**

و الملاحظ في قطاع التجارة أنه و رغم بقاء أوربا المتعامل الاقتصادي و التجاري الأول مع إفريقيا إلا أن حصة آسيا آخذة في التزايد بشكل مضطرد بشكل جعلها الشريك الأول لعدة دول إفريقية. أما عن نوعية الصادرات الإفريقية فرغم جهود التصنيع في القارة إلا أن حصة إفريقيا من الصادرات العالمية للمنتجات المصنعة هي أقل من 1% فمعظم صادراتها هي من المواد الأولية الخام حيث تبلغ نسبة 82% من مجمل الصادرات في حين لا تتعدى المنتجات المصنعة النسبة الباقية أي 18%. وعلى العكس بالنسبة للواردات أين تأتي المنتجات المصنعة على رأس القائمة بنسبة 63%. **(23)**

و الواقع أن الاعتماد الكبير على المواد الأولية سببه إلى جانب ضعف التصنيع هو اطمئنان الأفارقة على احتياطاتهم الضخمة من هذه المواد، ففي **الثروات المعدنية** تساهم أفريقيا بـــ 30% من الإنتاج العالمي كثاني منتج بعد أمريكا الشمالية. لكنها تحتل الصدارة في **المعادن الاستراتيجية والنادرة و الثمينة** كالكروم بـــ 90% كاحتياطي عالمي و 30% كحصة إنتاج ، إنتاج البرليم 25%، إنتاج التنتالوم 80%، إنتاج الذهب 50%، البلاتين40%،الألماس 94%. إضافة إلى 25% من الإنتاج العالمي للمنغنيز، 90%





التجارة الخارجية لأفريقيا من 2010 إلى 2015 (الصادرات و الواردات)

المصدر : **Rapport économique sur l'Afrique 2016 ; Nations Unies**

(commission économique pour l'Afrique) عبر الموقع www.uneca.org

من احتياطي العالم من الكوبالت، و تملك جنوب أفريقيا 35% من يورانيوم العالم دون احتساب احتياطات النيجر المكتشفة مؤخرا. في حين تلاحق زامبيا الشيلي في انتاج النحاس كما و تتفوق عليه نوعا من

حيث النقاوة بـــ 99.4 %. هذا فضلا عن قدرات ضخمة في **الطاقة الكهرومائية** فالقارة تمتلك أكبر نهر في العام و هو نهر النيل، و مجموعة من الأنهار الضخمة كالنيجر و الكونغو و أخرى عالية التدفق كشلالات فيكتوريا في نهر الزمبيزي.أما المحروقات فلها اسهامها العامي لكن بمعدل أقل.**(24)**

2- المجالات الواعدة التي يتيحها الفضاء الإقتصادي الأفريقي للجزائر:

يوفر الفضاء الإفريقي فرصا عديدة للإقتصاد الجزائري بغية الخروج من تبعيته المزمنة للمحروقات، فالمجال التجاري قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة و الناشئة كون أفريقيا تضم 54 دولة أي 54 سوقا لتسويق المنتجات الصناعية لأننا نعرف مما سبق أن ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية و لو كانت ناشئة.

أما مجال الإستثمار فيوفر فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي و يفتقر إلى الوسائل الحديثة و الخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة و هنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في أفريقيا أقل كلفة و أكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر، فمن ناحية الكلفة فاليد العاملة الأفريقية تتوفر بأعداد كبيرة لان معدل التشبيب في النموالديمغرافي بهذه القارة مرتفع و حسب بعض الدراسات يمكن أن تصل عدد القوة العاملة 1.1 مليار شخص بأفريقيا في غضون العشرين (20) سنة القادمة أكثر من مثيلتها في الصين و الهند. كما أن هذه القوة العاملة رخيصة نظرا لانخفاض الأجور و مستوى المعيشة وبالتالي فالاستثمارات الجزائرية إذا راعت رفعا طفيفا لأجور العمال الزراعيين ستضمن تحفزهم لرفع إنتاجيتهم. من جانب آخر أفريقيا تتوفر على 60% من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم يضاف إليها شبكة من الأنهار و البحيرات الواسعة كبحيرات تانجانيقا، مالاوي، تشاد، طانا، فيكتوريا هذه الأخيرة كبحر مغلق فهي أكبر بحيرة عذبة في العالم. و بالتالي هذا يؤسس لمشاريع واعدة للزراعات المروية لا سيما ذات العائد التجاري الكبير كالقطن، البن، الكاكاو، الأرز، الفواكه المدارية،...إلخ. ففي جملة واحدة يمثل القطاع الفلاحي الواعد بأفريقيا مساهمة الجزائر برؤوس الأموال مع الخبرة الفنية و الوسائل الحديثة مقابل إسهام الفضاء الأفريقي باليد العاملة الرخيصة و الأراضي الزراعية الواسعة مع المياه الوافرة.

أما الإستثمارات الجزائرية في **المجال الصناعي** فهي واعدة كذلك، فالفضاء الافريقي يتيح الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية، طاقوية أم زراعية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية

بأثمان بخسة، و عليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية–إفريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن هنا وجب التنبيه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة و الخبرة، إذ هناك صناعات تتطلب استثمارات بأموال ضخمة و خبرات فنية عالية و هي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية و البتروكيماوية التي يتطلب شركة عالمية مثل **سوناطراك SONATRACH** و فروعها، و كذا مشاريع إنتاج الطاقة الكهرمائية التي تقتضي شركة بخبرة **سونلغاز SONELGAZ** ، و كذا الحال بالنسبة للميكانيك من خلال **الشركة الوطنية للعربات الصناعية SNVI.** و بالتاي يمكن القول أن **الصناعات الثقيلة** تعد مجال استثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بأفريقيا.

و بخلاف الصناعات الثقيلة تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة و الخفيفة (الإلكترونيات، المنتجات الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الإستثمار بأفريقيا مع ضمان مرافقة الدولة في التمويل و الحماية السياسية من الأخطار غير الإقتصادية التي يمكن أن تعترض المشاريع في فضاء أفريقي واسع و مجهول بالنسبة لهذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الغالب، و الفضاء الإفريقي هو سوق جائع لمثل هذه المشاريع لا سيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغذاء و الدواء. فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا استراتيجيا في أفريقيا و عليه فالاستثمار الجزائري في **الصناعات الغذائية** له مستقبل واعد. و كذلك الحال بالنسبة للدواء فأفريقيا أكبر منطقة لإنتاج الصراعات المسلحة و ما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما أنها حقل خصب للأوبئة و الأمراض الخطيرة و الواسعة الإنتشار، و عليه فالاستثمارات الجزائرية في **الصناعة الصيدلانية** هي واعدة بلا شك .

و بالنسبة لهواجس التسويق فإن الفضاء الإفريقي يقدم للإقتصاد الجزائري **سوقا استهلاكية واسعة** تعطي إطمئنانا كبيرا للمستثمرين و المصدرين الجزائريين على حد سواء و مما يؤكد هذا الأمر أن أفريقيا هي صاحبة أعلى معدل عالمي في **ظاهرة التمدن Urbanisation** فحسب التقرير الأنمائي الأممي 2016م فإن المدن الأفريقية ستستقبل حولي 24 مليون شخص غي غضون 30 سنة قادمة و ذلك مقابل 11 مليون في الهند و 09 ملايين في الصين. و من المعروف أن سكان المدن هم أكثر استهلاكا من سكان الأرياف لاختلاف أنماط و مستوى المعيشة.**(25)**

خاتمـــــــــة:

في الأخير يمكن القول أن الفضاء الإفريقي هو سوق يمثل حافزا لاستثمارات داخلية بالجزائر في القطاع التحويلي بالدرجة الأولى و بالتالي **تنمية صناعية** تخرج الإقتصاد الجزائري من تبعيته لقطاع المحروقات لتحوله إلى اقتصاد منتج و متنوع و خلاق لفائض القيمة و الثروة مع قدرته على تلبية احتياجات السوق الداخلية و بالتالي توفير نفقات الإستيراد ثم التحول للأسواق الإفريقية لتصريف المنتجات الفائضة و جلب عوائد مالية للخزينة الجزائرية. من جهة أخرى تمثل الإستثمارات الخارجية سواء المختلطة و غير المختلطة، إسهاما كبيرا في الناتج القومي الخام**PNB** و بالتالي رفع الدخل القومي الخام **RNB** الذي عرف مؤخرا هزات عنيفة جراء ارتباطه بأسعار المحروقات المتراجعة. ومن جهة أخرى تلعب الإستثمارات الجزائرية بالفضاء الأفريقي دور الوسيط التجاري الذي سيمون السوق الوطنية بمنتجات المناطق الحارة بأسعار تفضيلية. وهي المنتجات التي اعتادت الجزائر على استيرادها بأسعار السوق الدولية مما أثقل ميزانية الجزائر.

الهوامــــــــش:

(1) Béatrice Hibou et luis Martinez ; ***le partenariat euromaghrébin : un mariage blanc ?***; centre d’études et de recherches internationales ; N°47 Novembre 1998 ; p 02.

(2) علي الكنز، ***المشروع الأوربي بين الواقع و الخيال***، ترجمة سعد الطويل، تقرير العلاقات العربية الاوربية:قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، مصر، 2002م. ص 28.

(3) Béatrice Hibou et luis Martinez ;***op.cit.*** ; p 10.

(4) سمير أمين، ***الأقلمة– الأورومتوسطية– البديل*** ، تقرير العلاقات العربية الاوربية:قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، مصر.2002م. ص 101.

(5) سمير أمين، المرجع نفسه، ص 103.

(6) المرجع نفسه، ص 104.

(7) عامر مصباح، ***نظريات تحليل التكامل الدولي***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008م.ص ص 132– 144.

(8) أسامة عبدالرحمان، ***البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط***، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، 1990. ص 47.

(9) حازم الببلاوي، ***النظام الإقتصادي الدولي المعاصر***، الكويت، 2000. ص 84.

(10) محمود عبد الفضيل، ***النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية***، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1990. ص 191.

(11) تقرير التنمية البشرية لعام 2005م، ***التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو***، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، نيويورك، الو.م.أ، 2005م. ص 127.

(12) وثيقة ***الإتحاد الأفريقي***، عبر الرابط www.Sudantv/Africa/alathadalafrigi.php

(13) مقال ***منظمة نيباد مبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا***، نشر يوم 25 ديسمبر 2013 عبر موقع بوابة أفريقيا الإخبارية. الرابط www.africanews.net

(14) مقال ***النيباد .. الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء***، موقع موسوعة الجزيرة . عبر الرابط www.aljazeera.net

(15) الإحصائيات الإقتصادية للجزائر، عبر موقع ar.Actualitix.com

(16) Paul Krugman , Maurice Obstfeld , Marc Melitz ; ***Economie Internationale*** ; Universités de Princeton, Californie, Harvard et Berkeley ; distribution Nouveaux Horizons ; Paris-France ;2012.p 686.

(17) إحصائيات عن الجزائر، بوابة TRADING ECONOMICS عبر الرابط ar.tradingeconomics.com

(18) الموقع الالكتروني لجريدة البلاد بتاريخ 04-05-2017م تم تصفح الموقع بتاريخ 28-10-2017م (11H:22) عبر الرابط www.elbilad.net

(19) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، التصفح يوم 28-10-2017م، الساعة 18:06 عبر الموقع www.andi.dz

(20) ***Rapport économique sur l'Afrique 2016*** ; Nations Unies- commission économique pour l'Afrique. pp 03-05. voir le site www.uneca.org

(21) Idem ; p : 13.

(22) Idem ; pp : 10-16.

(23) Idem ; p : 19.

(24) محمد عبد الغني سعودي، ***قضايا إفريقيا***، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت. 1980. ص 35.

(25) ***Rapport économique sur l'Afrique 2016*** ; op.cit ; p 01.